البدر المنير

في تخريج أحاديث الشرح الكبير

للإمام أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي
المعروف بابن الملقن
(٧٢٣ - ٨٠٤ هـ)

تحقيق ودراسة
د. جمال محمد السيد

الجزء الأول

الدراسة والتحقيق



المجلَّد الأوَّل والثَّاني من هذا الكتاب أصله رسالة علمية، نال بها المحقق درجة العالمية (الماجستير)، من الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، وذلك بتاريخ: ١/ ٣/ ١٤٠٧هـ، وبإشراف فضيلة الدكتور/ ربيع بن هادي المدخلي. وقد أُجيزت بتقدير «ممتاز».

البدر المنير

في تخريج أحاديث الشرح الكبير

١

ح دار العاصمة للنشر والتوزيع ، ١٤٢٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأنصاري، الحافظ عمر علي الأنصاري

البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير. / الحافظ عمر علي الأنصاري الأنصاري / مجموعة من العلماء - الرياض ، ١٤٢٩هـ

٢٨ مج

ردمك ٦-٦١-٦٩٢-٩٩٦٠-٩٧٨ (مجموعة)

٣-٦٢-٦٩٢-٩٩٦٠-٩٧٨ (ج١)

١- الحديث-تخريج أ- مجموعة من العلماء(محقق) ب- العنوان

ديوي ٢٣٧،٦ ١٤٢٩/٦٣٤٤

رقم الإيداع: ١٤٢٩/٦٣٤٤

ردمك:٦-٦١-٦٩٢-٩٩٦٠-٩٧٨(مجموعة)

٣-٦٢-٦٩٢-٩٩٦٠-٩٧٨(ج١)

الطَّبْعَةُ الأولىٰ

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

دَارُ العَاصِمَة

المملكة العربية السعودية

الرياض - ص ب ٤٢٥٠٧ - الرمز البريدي ١١٥٥١

هاتف ٤٩١٥١٥٤ - ٤٩٣٣٣١٨ - فاكس ٤٩١٥١٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾[1]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾[2]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾[3].

أما بعد:

فإنَّ من تمام نعمة الله على عباده، ومن عظيم امتنانه عليهم: أن أرسلَ إليهم رسولاً من أنفسهم، اصطفاه ـ سبحانه ـ من خيرة خلقه واجتباه، وجعله داعياً إلى طاعته والتزام هُداه.

أرسله بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٢.

(٢) سورة النساء: الآية ١.

(٣) سورة الأحزاب: الآيتان ٧٠، ٧١.

فَهَدَى به من الضلالة، وبَصَّرَ به من العمى، وأنقذ به من ظلمات الشرك والجهل.

فَغَدا النـاسُ بإرسالـه إليهم أهـل توحيـدٍ وإيمـان، بعـد أن كانـوا أهـل شـركٍ وكفران.

وما ذلك إلاَّ لِعِظم الرسالة التي حَمَلَها، وعلوِّ شأنها، وشمول نورِها.

وكيف لا تكون كذلك، وهي رسالة الله الخاتمة، أكملُ رسالة وأتمّها، من اهتدى بنورها لا يَضِلُّ ولا يشقى، ومَن تمسَّك بتعاليمها لا يذلّ ولا يخزى.

دستورها: كتاب الله، وسنَّة نبيه ﷺ، مَن تمسَّك بهما، وسار على نهجهما فاز ونجى، ومن أعرض عنهما وابتغى الهدى في غيرهما تَخَبَّط وشقى.

قال الله عز وجل: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ۝١٢٣ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾[1].

ولَمَّا كانت هذه الرسالة بهذه المكانة التي أسلفنا، وعلى هذه الأهمية التي قَدَّمنا، وكـان القـرآن الكـريـم هـو أسـاسهـا ولـبّ لبـابهـا، فقـد تَعَهَّـد اللَّـهُ عز وجل بحفظه، وتكَفَّل بصونه، فقال جل شأنه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[2].

فكـم مـن حـافـظٍ لكتـاب الله تعـالـى فـي صـدره، وكـم مـن قـائـم بـه آنـاءَ الليلِ، وأطراف النهار، منذ أنزله الله على نبيه ﷺ، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وإنَّما كان حفظه عز وجل لكتابه: لأنه آخر الكتب السماوية ومنزل على خاتم الأنبياء، الذي أرسله للناس كافة بشيراً ونذيراً، ولذلك اقتضت حكمته ـ سبحانه ـ حفظه إقامة للحجة على سائر خلقه.

---

(١) سورة طه: الآيتان ١٢٣، ١٢٤.

(٢) سورة الحجر: الآية ٩.

وقد عهد سبحانه إلى نبيه ﷺ بمهمَّة البيان للقرآن، والشرح لمعانيه، وتقييد مطلقه، وتفصيل مجمله، فقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1].

فكانت سُنَّة النبـي ﷺ بهذه المثابة داخلةً في وعد الله بحفظ كتابه، إذْ هي بيانٌ له، وضياعُ شيء منها ضياع لكتاب الله.

ولقد قام رسول الله ﷺ بهذه المهمة خير قيام وأَدَّاهَا خير أداء، فَدَلَّنا على كل خير، ونهانا عن كل شر، وتركنا على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلاَّ هالك.

ثم نَدَبَ رسول الله ﷺ أصحابه إلى تحمُّل أمانة التبليغ عنه، وتأدية ما تحملوه، ونقل ما سمعوه إلى غيرهم، فقال: «فَلْيُبَلِّغْ الشَّاهِدُ مِنْكُم الغَائِبَ»[2].

وقال: «نَضَّرَ اللَّهُ امرأً سَمِعَ مقالتي، فحفظها، وَوَعَاهَا، فَأَدَّاهَا إِلَى مَنْ لم يَسْمَعْهَا...»[3].

فقام الصحابة رضوان الله عليهم بهذا الواجب خير قيام، ثم مِنْ بعدهم التابعون وتابعوهم بإحسان، وظلَّ الأمر على ذلك، حتى ظهرت الفتن، وبدأ الدسّ في حديث رسول الله ﷺ، والكذب عليه[4].

حينئذٍ أقام اللَّهُ عزَّ وجل لدينه رجالاً نافحوا عنه، وقاموا بأمره، فنشطوا في تدوينه وجمعه، مع تمييز صحيحه من سقيمه، وسليمه من معلوله.

ونشأت في أثناء ذلك قواعد شتى، تخدم علم الحديث، وتُعِين على تنقيته مما شابَه وعلق به، فكانت كتب «الجرح والتعديل»، وكتب «مصطلح الحديث»؛ تلك

(١) سورة النحل: الآية ٤٤.

(٢) يأتي تخريج هذا الحديث (ص ٢٠٥).

(٣) يأتي تخريج هذا الحديث (ص ٢٠٦).

(٤) ينظر حول الوضع في حديث رسول الله ﷺ: «بحوث في تاريخ السنّة» (ص ١٩ ــ ٤٥).

الكتب التي حملت بين طياتها قواعد الرواية الحديثية، وتمييز المقبول من المردود من حديث رسول الله ﷺ.

وتوالت هذه الجهود وتتابعت على مرِّ القرون، فكان هذا العدد الهائل المبارك من تآليف هؤلاء الأئمة الأعلام، في كل فن من فنون علم الحديث[1].

وفي إطار هذه الجهود المباركة، وضمن هذه المؤلفات العديدة التي تخدم الحديث النبوي، ظهرت مؤلفات في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في بعض الكتب.

والحديث عن هذا يسوقنا إلى الكلام عن علم «التخريج» ونشأته، وانتشاره، وأهم المؤلفات فيه، على سبيل الاختصار.

تعريف التخريج لغة:

نلمح ارتباطاً وثيقاً بين معنى التخريج في اصطلاح أهله، وبين اشتقاق هذه الكلمة ودلالتها في اللغة.

«فالخروج»: نقيض الدخول. يقال: خَرَجَ، يخرُج، خروجاً، ومَخْرَجاً، فهو خارِجٌ، وخَرُوج، وخَرَّاج. وخارج كل شيء: ظاهره. والمَخْرَج: موضع الخروج[2].

وقال في «المعجم الوسيط»[3]: «خرج خروجاً: برز من مقره أو حاله وانفصل. ويقال: خرجت السماء: أَصْحَت، وانقشع عنها الغيم».

فكأن المراد بالتخريج عند المشتغلين به: الإظهار، والكشف، والبيان.

---

(١) وينظر عن جهود الصحابة والتابعين في تبليغ السنَّة النبوية، وجهود العلماء في تدوين الحديث النبوي، والتصنيف في فنونه المختلفة: خطبة المؤلف لهذا الكتاب (ص ٢٠٥ ــ ٢٩٨).

(٢) «لسان العرب» (ص ١١٢٥) ــ مادة: خرج.

(٣) (١/ ٢٢٣).

التخريج في اصطلاح أهل الحديث:

إنَّ المتتبع لاستعمال أهل الحديث لكلمة «التخريج» يجدها تطلق عندهم على عدة معانٍ نستطيع أن نميز منها معنيين رئيسين، وهما:

أولاً: رواية المُصَنِّف الحديث بسنده إلى النبـي ﷺ، أو من دونه.

وهذا المعنى ينطبق على أصحاب «السنن»، و «المعاجم»، و «المشيخات»، و «المسانيد»، وغيرهم من أصحاب الكتب التي جمعها أصحابها بأسانيدهم إلى النبـي ﷺ، وتلك هي التي تُعرف بـ «المصادر الأصلية»[1].

ولهذا يقولون: هذا الحديث أخرجه مسلم أو البخاري ـ مثلاً ـ في كتابه، أي: كشف لنا عن مخرجه، وذلك بذكر رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم.

وهذا المعنى للتخريج هو الذي عُرف عند المتقدمين من أئمة الحديث، ويُسمى أيضاً بـ «الإخراج».

ثانياً: يُطلق التخريج على عزو الحديث إلى مصادره الأصلية ـ التي أشرنا إليها قبل قليل ـ والدلالة على موضعه فيها، مع الحكم عليه، وبيان درجته من الصحة أو الضعف.

وهذا المعنى هو الذي عرف عند المتأخرين، وعليه تدل كتبهم الموضوعة فيه[2].

نشأة فن التخريج، وتطوُّره:

والتخريـج بهـذا المعنى الثاني لـم ينتـشر كثيراً، ولم تفـرد لـه مؤلفـات إلاَّ في وقت متأخر.

---

(١) انظر «أصول التخريج»، للطحان (ص ١٢، ١٣).

(٢) وينظر حول هذا المعنى: «فتح المغيث» (٢/٣٣٨)؛ و «فيض القدير مع الجامع الصغير» (١/ ٢٠)؛ و «دراسات في علوم الحديث»، للدكتور العجمي دمنهوري (ص ٧٢، ٧٣).

ولعل السبب في عدم ظهور ذلك في وقت مبكر، هو: أن أصحاب القرون الأُولى لم يكونوا بحاجة إلى ذلك، فقد كانوا يحفظون الأحاديث، ويعرفون مواضعها، فلما تأخَّر الزمان، وقلَّ الحفظ، وكثرت الكتب المؤلفة في الفقه، والتفسير، والأصول، والآداب وغير ذلك، مع إيراد أصحابها الأحاديث في أثنائها مستدلين بها، من غير بيان لحالها من الصحة أو الضعف، نهض العلماء لخدمة هذه المصنفات وتخريج أحاديثها، وتمييز صحيحها من سقيمها.

ولا يزال الناس حتى وقتنا هذا يؤلفون كتباً في التخريج، ما بين مبسوطة موسَّعة، وصغيرة مختصرة، تبعاً للأصل الذي يخرجون أحاديثه.

وقد شملت جهود العلماء في هذا المجال عامَّة جوانب الشريعة: في الفقه وأصوله، والتفسير، والعقيدة، وغير ذلك.

الغاية من التخريج، وأهميته:

أما غاية علم التخريج: فهي الوصول إلى حكم على الحديث، وبيان درجته من الصحة، أو الضعف، وذلك بعد جمع طرقه، وسبر أسانيده، وبحث حال رواته.

أما إن كان تخريج الحديث عارياً عن بيان درجته من الصحة، أو الضعف، فإنَّ ذلك يُعتبر قصوراً، إذْ لا تتحقق بذلك الفائدة المرجوَّة منه.

قال الشيخ الألباني ــ رحمه الله ــ في مقدمة كتابه «إرواء الغليل»[1]: «واعلم أنَّ فن التخريج ليس غاية في نفسه عند المحققين من المحدثين، بحيث يقتصر أمره على أن نقول: مخرج الحديث أخرجه فلان وفلان، عن فلان، عن النبي ﷺ؛ بل لا بد أن يُضَمَّ إلى ذلك بيانه لدرجة كونه ضعيفاً، فإنه والحالة هذه لا بد له من أن يتتبع طرقه وشواهده، لعله يرتقي الحديث بها إلى مرتبة القوة...».

ولا شك أن هذا الفن ــ بهذه المثابة ــ من أهم المهمات، وأسمى الغايات، إذْ به يتميز الصحيح من الضعيف، ويُعرف الصدق من الكذب من حديث

---

(١) (١/١١).

رسول الله ﷺ، والوقوف على هذا حتم لا بد منه، إذ كيف يعبد الإنسانُ ربه بما لا يعرف صحَّتَهُ من ضعفه، ولا صدقه من كذبه؟

نماذج من كُتب التخريج:

وأسوق في هذه العجالة أبرز كتب التخريج في أهم الفنون:

أولاً: في الفقه:

١ ــ «نصب الراية لأحاديث الهداية»، للحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)؛ و «الهداية»، للمرغيناني، في الفقه الحنفي.

٢ ــ «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير»، لابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

٣ ــ «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير»، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، وهو اختصار «للبدر المنير»، وسيأتي عن هذا الكتاب والذي قبله مزيد كلام.

٤ ــ «تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار»، لابن الملقن، مؤلِّف كتابنا هذا[1]؛ و «الوسيط»، للغزالي، صَنَّفه في الفقه الشافعي.

٥ ــ «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» للعلاَّمة الألباني رحمه الله؛ و «منار السبيل»، للشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان، في الفقه الحنبلي.

ثانياً: في التفسير:

٦ ــ «تخريج أحاديث الكَشَّاف»، للحافظ الزيلعي المتقدِّم ذِكْره؛ و «الكشاف»، للإمام الزمخشري.

٧ ــ «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف»، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، وهو اختصار للكتاب الذي قبله، وقد طُبع قديماً في حاشية الكشاف.

---

(١) انظر الكلام عليه فيما يأتي من مؤلفات ابن الملقن (ص ٩٧).

ثالثاً: في أصول الفقه:

٨ ــ «تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي»[١]. لمحمد بن همات الدمشقي الحنفي (ت ١١٧٥هـ).

٩ ــ «تخريج أحاديث تفسير أبـي الليث السمرقندي»[٢]. لقاسم بن قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ).

١٠ ــ «تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب». لابن الملقن[٣].

١١ ــ «تخريج أحاديث أصول البزودي»[٤]. لقاسم بن قطلوبغا، وكتاب البزودي هو «كنز الوصول إلى معرفة الأصول».

١٢ ــ «تخريج أحاديث اللمع»[٥]. لعبد الله بن محمد، الصديقي الغماري، و «اللمع» لأبـي إسحاق الشيرازي.

إلى غير ذلك من الكتب المصنفة في هذا الفن وهي كثيرة يطول الكلام بذكرها[٦].

خطة العمل في تحقيق هذا الجزء من «البدر المنير»:

استلزم العمل في هذا الموضوع أن أجعله على قسمين: قسم للدراسة، وقسم للتحقيق. أما قسم الدراسة، فقد اشتمل على مقدمة، وثلاثة أبواب.

أما المقدمة: فقد ذكرت فيها عناية الله عز وجل بحفظ كتابه، وسنَّة نبيه ﷺ،

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة (ص ١٤٠)، وإيضاح المكنون (١/ ٢٤٨).

(٢) انظر: كشف الظنون (١/ ٤٤١).

(٣) انظر: الكلام على مؤلفات ابن الملقن.

(٤) كشف الظنون (١/ ١١٣).

(٥) وهو مطبوع بتحقيق الدكتور/ يوسف المرعشلي، سنة (١٤٠٥هـ).

(٦) وينظر للاستزادة: مقدمة الدكتور/ يوسف المرعشلي لكتاب «تخريج أحاديث اللمع».

وأشرت إلى جهود العلماء في هذا المجال، مع نبذة سريعة عن علم التخريج، وأهميته، وبعض المؤلفات فيه.

● **وأما الباب الأول**: ففيه دراسة كتاب «فتح العزيز» للإمام أبي القاسم الرافعي، وفيه فصول:

* **الأول**: في موضوع الكتاب.
* **الثاني**: في تسمية الكتاب.
* **الثالث**: في مكانة الكتاب، وشهرته.
* **الرابع**: منهج الرافعي في كتابه.
* **الخامس**: في ذكر ما يؤخذ على الرافعي في كتابه.
* **السادس**: في عناية العلماء بكتاب الرافعي، وخدمتهم له.

● **أما الباب الثاني**: فقد جعلته لدراسة ابن الملقن، وفيه فصول:

* **الفصل الأول**: في عصر ابن الملقن.
* **الفصل الثاني**: في اسمه، ونسبه، ونسبته.
* **الفصل الثالث**: في مولده، وأسرته، ونشأته الأولى.
* **الفصل الرابع**: في حياته العلمية، وثقافته، وعقيدته، وفيه مباحث:

الأول: في بدء طلبه للعلم، وسماعه الحديث.

الثاني: في شيوخه.

الثالث: في رحلاته في طلب العلم.

الرابع: في مكتبته العلمية.

الخامس: في منزلته العلمية، وثناء العلماء عليه، وبعض الانتقادات التي وجهت إليه.

السادس: في عقيدته.

* **الفصل الخامس**: في جهوده العلمية، وتراثه. وفيه مباحث:

الأول: وظائفه العلمية.

الثاني: اشتغاله بالتأليف، ومؤلفاته.

الثالث: تلاميذه.

* **الفصل السادس**: في محنته، ووفاته.

● **وأما الباب الثالث**: فقد جعلته لدراسة كتاب «البدر المنير» وفيه فصول:

* **الفصل الأول**: في تحقيق اسم الكتاب.

* **الفصل الثاني**: في توثيق نسبة الكتاب للمؤلف.

* **الفصل الثالث**: في موضوع الكتاب وأهميته في بابه، ومكانته بين الكتب المؤلفة في موضوعه، مع مقارنته بأبرز الكتب المصنفة في بابه. وفيه مباحث:

الأول: في موضوع الكتاب.

الثاني: في أهمية الكتاب في بابه.

الثالث: مكانة الكتاب بين الكتب المؤلفة في موضوعه، مع مقارنته بأشهرها.

* **الفصل الرابع**: منهج المؤلف في كتابه.

* **الفصل الخامس**: مصادر المؤلف في الكتاب.

* **الفصل السادس**: مختصرات الكتاب.

* **الفصل السابع**: وصف النسخ.

وأما قسم التحقيق: فقد تناولت فيه تحقيق قطعة من كتاب «البدر المنير»، وهي: من أول الكتاب إلى باب الوضوء، وكان عملي في هذا القسم كالتالي:

١ ــ قمت بنسخ القدر المطلوب تحقيقه من الكتاب، معتمداً في ذلك نسخة «أحمد الثالث»، وهي النسخة الأصل، وأشرت إلى بداية كل صفحة من صفحات

أوراقها، مشيراً إلى رقم كل صفحة، وبيان ما إذا كانت تمثِّل وجه الورقة أو ظهرها، فأشرت بالرمز (أ) لوجه الورقة و (ب) لظهرها، واضعاً ذلك بين قوسين كبيرين بمحاذاة السطر الذي بدأتُ به أول كلمة من الصفحة، هكذا [١/ أ]. ورمزت لهذه النسخة بالرمز (أ).

٢ ـ قابلت بين النسخة الأصل، وبين نسخة «المكتبة المحمودية»، وذلك لإكمال السقط، وإصلاح الخلل، ورمزتُ لهذه النسخة بالرمز (م).

وسلكت في هذه المقابلة ما يلي:

* أصلحت ما وجدته من تصحيف أو تحريف في الأصل من النسخة (م)، منبهاً على ذلك في الحاشية.

* ألحقت من النسخة (م) ما غلب على ظني أنه ساقط من الأصل، وجعلت ذلك بين قوسين معكوفين هكذا: [ ].

* إذا اختلفت النسختان، فإنني أجتهد في اختيار الصواب مستنداً إلى ما يتوفَّر لي من مرجحات، فإنْ تبيَّن لي الراجح أثبتّه في النص، وإلاَّ أكتفي بالتنبيه على الاختلاف في الحاشية.

* ما سقط من النسخة (م) نبَّهت عليه في الحاشية، جاعلاً ذلك بين قوسين كبيرين هكذا: ( ).

٣ ـ عزوتُ الآيات القرآنية الواردة في النص إلى مكانها في المصحف، بذكر اسم السورة ورقم الآية في الحاشية.

٤ ـ عزوتُ كل حديث أورده ابن الملقن في أول الباب إلى موضعه من كتاب الرافعي، ذاكراً المسألة التي استدلَّ عليها الرافعي بهذا الحديث، وذلك للربط بين كتاب ابن الملقن وكتاب الرافعي.

٥ ــ قمتُ بعزو الأحاديث التي يوردها ابن الملقن إلى مظانها من كتب «السنن»، و «المعاجم»، و «المسانيد» التي يشير إليها ابن الملقن ذاكراً رقم الجزء، والصفحة، والكتاب، والباب، ورقم الحديث إن وُجد.

٦ ــ قمتُ بعزو النصوص والاقتباسات إلى الكتب السابقة، والتي نُقِلَت منها، خاصة عند تصريح المؤلف بمصدر نقله، فإنْ لم يصرح اجتهدت في معرفة ذلك.

٧ ــ ترجمتُ للرجال الواردين في النص، فإن كانوا من رجال الكتب الستة فالاعتماد في ذلك على «تقريب» ابن حجر، وإلاَّ فإنني أنقل أقوال العلماء فيهم من كتب الجرح والتعديل التي بين يدي، وأحياناً لا أترجم للبعض، استناداً إلى توسُّع المؤلف ــ رحمه الله ــ في نقل أقوال العلماء فيهم جرحاً وتعديلاً، وقد توسَّعتُ في تراجم الحفّاظ الذين أوردهم في خطبته، إذ المقام يقتضي ذلك.

٨ ــ بالنسبة للأحاديث التي جاءت عَرَضَاً أثناء النص، فإنَّني قمتُ بتخريجها من أشهر الكتب، فإن كانت في «الستة» اكتفيت بذلك.

٩ ــ بالنسبة للأحاديث التي لم يحكم ابن الملقن عليها: حاولت جاهداً أن أجدَ حكماً عليها لعلماء هذا الشأن، وإلاَّ اجتهدت في الحكم حسب ما يظهر لي، وذلك في إطار قواعد هذا الفن.

١٠ ــ قمتُ بضبط الكلمات المُشْكِلة، وشرح الألفاظ الغريبة، وكذا شرحت بعض المصطلحات والحدود الواردة في النص.

١١ ــ عَرَّفتُ بالأماكن والبلدان الواردة في النص، تاركاً من ذلك المشهور.

١٢ ــ تتبعتُ الفوائد الزائدة في «التلخيص الحبير»، لابن حجر؛ فالتقطت أهمها، وألحقته في الحاشية إتماماً للفائدة.

١٣ ــ وأخيراً: ذَيَّلتُ الرسالة بالفهارس الضرورية، وهي:

* فهرس الآيات القرآنية.
* فهرس الأحاديث النبوية، والآثار.

* فهرس الكلمات الغريبة.
* فهرس الأماكن والآبار، ونحوهما.
* فهرس الأعلام المترجم لهم في النص.
* فهرس المصادر والمراجع.
* فهرس الموضوعات والأبحاث[1].

وفي النهاية: لا يفوتني أن أقدم خالص شكري إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل، وإنجاز هذا البحث، أسأل الله سبحانه أن يجزي الجميع خيراً، وأن يعاملنا وإياهم بفضله وإحسانه، إنه بعباده رؤوف رحيم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه:

أبو محمد جمال بن محمد السيد

المدينة النبوية

في يوم الخميس، الخامس عشر من
شهر شعبان المبارك، سنة ١٤٠٦هـ

---

(١) وعند الشروع في طبع الكتاب رأينا أن تكون الفهارس التفصيلية في آخره بعد الفراغ من طبعه كاملاً إن شاء الله، مع تضمين كل مجلد فهرساً للموضوعات الواردة فيه.



الباب الأول
في دراسة كتاب «فتح العزيز»

وفيه فصول:

الفصل الأول : في موضوع الكتاب.

الفصل الثاني : في تسمية الكتاب.

الفصل الثالث : في مكانة الكتاب وشهرته.

الفصل الرابع : في منهج الرافعي في الكتاب.

الفصل الخامس : في بيان ما يؤخذ على الرافعي في كتابه.

الفصل السادس : في عناية العلماء بـ «فتح العزيز»، والمصنفات المتعلقة به.



تـوطـئـة

هناك علاقة وثيقة بين الرافعي وكتابه «فتح العزيز» من ناحية، وبين كتابنا «البدر المنير» من ناحية أُخرى، تلك العلاقة التي قامت منذ فَكَّر ابن الملقن ــ رحمه الله ــ في تنقيح أحاديث «الفتح العزيز» وتمحيصها، وبيان الغثّ فيها من السمين، والضعيف من المتين.

وإنها لمهمة شاقة، وتَبِعة ثقيلة، لا ينهض لها إلاَّ أصحاب الهمم العالية، والعزائم الصادقة، أولئك الذين وهبوا حياتهم، ورصدوا أعمارهم وأوقاتهم لخدمة السنَّة النبوية المطهَّرة. وكان ابن الملقن ــ رحمه الله ــ واحداً من أولئك الأفذاذ، فقام بإنجاز هذه المهمة خير قيام، حتى أتمَّ الله على يديه فائدة كتاب الرافعي، وكَمُلَ بفضل جهده النفع به.

ولمَّا كانت العلاقة ــ كما أسلفنا ــ وطيدة بين كتابَـي الرافعي وابن الملقن، فقد رأيت أن أجعل فصول هذا الباب للتعريف بكتاب «الفتح العزيز»، مبيناً: موضوعه، وأهميته، ومنهجه، وما أُخذ عليه، واهتمام العلماء به.

وكان من المناسب أن أجعل لسيرة الرافعي، وأخباره مكاناً بين يدي الكلام على كتابه، إلاَّ أنَّ ابن الملقن ــ رحمه الله ــ قد كفانا مؤنة ذلك، فترجم له ترجمة حافلة، خصَّص لها فصلاً في صدر كتابه، فكشف النقاب عن شخصيته، ونشأته العلمية، وطلبه للعلم، وشيوخه، وتلاميذه، وأحواله واجتهاده، ومصنفاته وغير ذلك من جوانب حياته، فجاءت هذه الترجمة وافية بالمطلوب، جامعة لشتات ما تفرَّق في بطون الكتب من أخباره.

ثم ترجم بعد ذلك لوالد الرافعي، ووالدته، وأخيه، وابنه، وابنته. واعتمد اعتماداً كبيراً في سرد أخبار عائلة الرافعي على كتابه «الأمالي».

وقد ذكر ابن الملقن في أثناء ذلك بعض الأحاديث بسنده إلى الإمام الرافعي، وكذا ساق جملة من أشعاره، كلها من كتابه «الأمالي».

وقد أشار ابن الملقن إلى أنَّه أفرد ترجمة الرافعي بالتصنيف[1]. ولم أرَ مَنْ ذَكَر ذلك ضمن مؤلفاته.

هذا ما يتعلق بالإمام الرافعي. . أما كتابه «فتح العزيز»، فقد جعلت الكلام عليه في هذا الباب في فصول:

* * *

(١) انظر: (ص ٤٦٢) من النص المحقق.

الفصل الأول
موضوع الكتاب

قام الإمام الرافعي في كتابه هذا بشرح كتاب «الوجيز» للإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، الذي صنَّفه في فروع الفقه الشافعي، مُخْتَصِراً له من كتابه المسمى بـ «الوسيط».

وقد اشتهر كتاب الغزالي هذا، وكثر الإقبال عليه، والانتفاع به، وذلك لوجازة عبارته، وكثرة فوائده. وإلى هذا يشير الإمام الرافعي ـ رحمه الله ـ في خطبة شرحه، بقوله: «إن المبتدئين بتحصيل المذهب ـ من أبناء الزمان ـ قد تولَّعوا بكتاب «الوجيز» للإمام حجة الإسلام أبي حامد الغزالي، قَدَّس الله روحه. وهو كتاب غزير الفوائد، جمّ العوائد، وله القِدْحُ المُعَلَّى[1]، والحظ الأوفى من استيفاء أقسام الحسن والكمال»[2].

ولكنه ـ مع ذلك ـ قد وُجِدَت فيه بعض الصعوبات، والمعاني الغامضات، مما حمل الإمام الرافعي ـ رحمه الله ـ على المسارعة بشرحه، توضيحاً لفقه مسائله، وفتحاً لم أغلق من ألفاظه، وبياناً لما دَقَّ من معانيه[3].

ولم ينلْ كتاب الغزالي اهتمامَ الرافعي وحده، بل نال اهتمام وعناية الكثيرين غيره، فكثرت عليه الشروح والتعليقات، حتى قيل إنها بلغت سبعين شرحاً[4].

---

(١) القدح المعلى: الحظ الأوفر، «المعجم الوسيط» (٢/ ٧١٧).

(٢) «فتح العزيز» (١/ ٧٣).

(٣) انظر: «فتح العزيز» (١/ ٧٤، ٧٥).

(٤) ينظر حول «الوجيز» ومتعلقاته: «كشف الظنون» (٢/ ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٤).

ومع كثرة هذه الشروح، وتلك التعليقات، فإنَّ كتاب الرافعي قد كُتِبَ له الذيوع والانتشار، وعَمَّ النفع به سائر الأقطار، وما ذلك إلاَّ لعظم مكانته، وكثرة فوائده، وحسن وضعه.

* * *

الفصل الثاني
تسمية الكتاب

اشتهر كتاب الرافعي باسم: «فتح العزيز في شرح الوجيز». ومنهم من يسميه: «الفتح العزيز».

والواقع أن مؤلِّفه ــ رحمه الله ــ لم يسمِّه بهذه التسمية، وإنما سَمَّاه: «العزيز في شرح الوجيز»، كما نص على ذلك في خطبته[1]. فما هو السبب في العدول عن تسمية المؤلف، واشتهار غيرها؟ يجيب عن هذا ابن السبكي في «طبقاته»[2]، فيقول: «وقد تورَّع بعضهم عن إطلاق لفظ «العزيز» مجرداً على غير كتاب الله، فقال: الفتح العزيز في شرح الوجيز». اهـ.

وسواء أكان هذا هو السبب في تغيير الاسم الأصلي للكتاب أو كانت هناك أسباب أُخرى، فإنَّ الذي يهمنا: أنَّ الكتاب قد اشتهر بـ «فتح العزيز»، وبهذه التسمية عُرِف.

* * *

---

(١) «فتح العزيز» (١/ ٧٥).

(٢) (٨/ ٢٨١).

الفصل الثالث
مكانة الكتاب وشهرته

لقد اشتهر كتاب الرافعي شهرة واسعة، ووقع من قلوب الناس موقعاً حسناً، خاصة عند أتباع المذهب الشافعي، فقد احتوى بين ثناياه على جملة وافرة من أحاديث الأحكام، والتي عليها مدار الحلال والحرام، حتى وصلت هذه الأحاديث إلى أربعة آلاف حديث بالمكرر، كما نص على ذلك ابن الملقن في خطبة كتابه[1].

ولا أجد ـ لإبراز قيمة الكتاب، وبيان عظم مكانته ـ أبلغ من شهادة العلماء له، وثنائهم عليه، فأسجِّل هنا طرفاً منها:

* قال ابن الصلاح: «لم يشرح «الوجيز» بمثله»[2].

* وقال اليافعي: «... المشتمل على معرفة المذهب ودقائقه الغامضات»[3].

* وقال الإمام النووي: «واعلم: أنه لم يصنف في مذهب الشافعي ـ رضي الله عنه ـ ما يحصل لك مجموع ما ذكرته أكمل من كتاب الرافعي ذي التحقيقات، بل اعتقادي، واعتقاد كل منصف: أنه لم يوجد مثله في الكتب السابقات، ولا المتأخرات»[4].

---

(١) (ص ٣١١) من النص المحقق.

(٢) (ص ٤٦٧) من النص المحقق.

(٣) «مرآة الجنان» (٤/ ٥٦).

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢/ ٢٦٤).

* وقال ابن السبكي: «. . . فإنَّه الذي لم يصنف مثله في مذهب من المذاهب، ولم يشرق على الأمة كضيائه في ظلام الغياهب»[1].

* وقال ابن الوردي في «تاريخه»[2]: «وعلى شرحه الكبير اليوم اعتماد المفتين والحكام في الدنيا».

* وآخر هذه الأقوال: شهادة ابن الملقن ـ رحمه الله ـ، فهو الذي خبره، وغاص في أعماقه، واستخرج فوائده، وكشف عن أسراره. يقول ـ رحمه الله ـ: «. . . لم يصنف في المذهب على مثل أسلوبه، ولم يجمع أحد سلف كجمعه: في ترتيبه، وتنقيحه، وتهذيبه. ومرجع فقهائنا في كل الأقطار اليوم ـ في الفتوى، والتدريس، والتصنيف ـ إليه، واعتمادهم في هذه الأمور عليه»[3].

* * *

---

(١) «طبقات الشافعية» (٨/ ٢٨٢).

(٢) (٢/ ١٤٨).

(٣) (ص ٣١٠) من النص المحقق.

الفصل الرابع
منهج الرافعي في كتابه

والحق أنه لم يتهيأ لي دراسة متأنية فاحصة لكتاب الرافعي، وذلك لأمور كثيرة، قد يكون على رأسها: ضيق الوقت، واقتراب الأجل المحدد لتقديم هذه الرسالة، مما جعلني أصرف ما بقي من جهد ووقت لما هو أهم وآكد، وهو دراسة ابن الملقن وكتابه.

ومع ذلك، فإنني أستطيع الإشارة إلى بعض الملاحظات التي بَدَتْ لي من خلال تصفُّحي وقراءتي السريعة للكتاب، وهي ملاحظات تتعلق بمنهج الرافعي وطريقته، فمنها:

* أن كتاب الرافعي يُعنى في المقام الأول بخدمة المذهب الشافعي، فلذلك نجده يسوق قول الشافعي في المسألة، وينقل ما في المذهب من وجوه، ثم يرجح منها الراجح، ويختار الصحيح، مع الإشارة إلى خلافات الأئمة الآخرين إنْ وُجِدت.

وهو في ذلك غالباً ما يتابع الأصل ـ «الوجيز» ـ حيث تطرق الغزالي لذكر خلافات الأئمة، فيذكر المسألة أو الرأي عند الشافعي، ثم يذكر من خالفه من الأئمة، مستعملاً في ذلك رموزاً معينة، مثل (م): لمالك، و (ح): لأبي حنيفة، و (ز): للمزني. فحيث ذكر الغزالي خلافاً، وأشار إلى المخالف، قام الرافعي ببيان ذلك.

أما في المسائل التي لا خلاف فيها، فنجد الرافعي ينقل قول الشافعي في

المسألة، ويسوق الأدلة عليه من الكتاب والسنَّة. وإذا كانت في المذهب أقوال بيّنها، وأشار إلى الصحيح منها.

* والرافعي ـ رحمه الله ـ لا يُعَرِّج كثيراً على الأمور الواضحات، والمعاني الجليات، بل جل اهتمامه بالمسائل الغامضات، وإلى هذا المعنى أشار في خطبة كتابه بقوله: «وربما تلتبس على المبتدئين والمتبلدين أمور من الكتاب، فيطمعون في اشتمال هذا الشرح على ما يشفيهم، ولا يظفرون به. فليعلموا أن السبب فيه: أن تلك المواضع لا تستحق شرحاً يودع بطون الأوراق، والقصور في أفهامهم، فدواؤهم: الرجوع إلى من يطلعهم على ما يطلبون»[1].

ولكن الذي يظهر لمن يطالع الكتاب أنه لا يخلو من مواضع غامضة وإشكالات تحتاج إلى حل، وهذا ما دفع بعض الأئمة إلى القيام بوضع شروح له، وحلول لإشكالاته، كما سيأتي.

* ومع ذلك فإننا نستطيع القول: بأن الرافعي ـ رحمه الله ـ قد فتح كثيراً مما أغلق من كتاب الغزالي، وحل كثيراً من مشكلاته، وفَصَّل كثيراً من مجملاته، وأوضح كثيراً من مبهماته. وأوضح مثال على ذلك: أن الغزالي ـ رحمه الله ـ يشير إلى خلافات الأئمة بشيء من الغموض، مكتفياً في ذلك بالرموز، كما قدمنا.

ومع ذلك فقد استطاع الرافعي أن يبين ذلك أكمل بيان، ويزيل عنه الغموض والإبهام. وإلى طريقة الغزالي في الإشارة إلى هذه الخلافات، واستعماله الرموز في ذلك، يشير الرافعي في خطبته قائلاً: «فإنَّها لا تعطي إلاَّ معرفة خلاف في المسألة، فأما كيفيته، وإطلاقه، وتفصيله فلا»[2].

* ثم إنَّ الرافعي ـ رحمه الله ـ لم يتعرَّض لجميع المسائل الخلافية التي أوردها الغزالي في كتابه، بل تناول المهم منها، وإلى هذا أشار بقوله في خطبة الكتاب: «ونحن لا نلتزم الوفاء بها، فإن اختلاف العلماء فن عظيم، لا يمكن جعله

(١) «فتح العزيز» (١/ ٧٥، ٧٦).

(٢) «فتح العزيز» (١/ ٧٧).

علاوة كتاب، ولكن نتعرض منها لما هو أهم في غرض الكتاب، ويستدعيه لفظه»[1].

* وكذلك نجد الرافعي لا يتعرض كثيراً لبيان الغريب، وشرح المصطلحات العلمية، كما هو الحال عند النووي في «شرحه للمهذب» وغيره، بل اهتمامه الأكبر منصب على إبراز الأحكام الفقهية وتفريعاتها.

* والرافعي فيما يكتب طاهر اللسان، يحترز كثيراً في نقوله، كما صرح بذلك ابن الملقن في ترجمته[2].

هذا ما حضرني من خواطر حول كتاب الرافعي، ومنهج مؤلفه فيه.

* * *

---

(١) «فتح العزيز» (١/ ٧٨).

(٢) (ص ٤٦٦) من النص المحقق.

الفصل الخامس
ما يؤخذ على الرافعي في كتابه

ولا أقصد بذلك الغض من فضله، ولا الانتقاص من قدره، فإنَّه فوق ذلك، بما قدمناه من شهادات الأئمة له، ولكن قصدت بيان ما يؤخذ على الكتاب، إحقاقاً للحق، وخروجاً من العهدة.

ذلك أن الرافعي ــ رحمه الله ــ قد شَحَنَ كتابه بكثير من الأحاديث الضعيفة والواهية، بل الموضوعة والمنكرة، في معرض الاستدلال بها، من غير بيان منه لحالها، أو تنبيه على ما فيها.

وقد أشار ابن الملقن ــ رحمه الله ــ في خطبة كتابه[1] إلى هذا، وأنه لأجل ذلك شَمَّر عن ساعد الجد للقيام بِرَأْب هذا الصدع، وإصلاحِ ذلك الخلل، فكان ثمرة ذلك: هذا «البدر» الذي انتفع بنوره كثير من طلاب هذا العلم.

والحق: أن ذلك لم يقع للرافعي وحده، بل فعله أكثر الذين صَنَّفُوا الكتب الفقهية، وكذا أصحاب التفاسير، وطائفة من أصحاب السِيَر والتاريخ.

قال العَلاَّمة ابن الجوزي ــ رحمه الله ــ في خطبة كتابه «التحقيق»[2]: «فلما نظرت في التعاليق، رأيت بضاعة أكثر الفقهاء في الحديث مُزْجاة، يُعَوِّل أكثرهم على أحاديث لا تصح، ويُعْرِضُ عن الصحاح، ويقلِّد بعضهم بعضاً فيما ينقل، ولقد رأيت بعض الأكابر من الفقهاء يقول في تصنيفه عن ألفاظ قد أخرجت في الصحاح:

---

(١) (ص ٣١٠).

(٢) (١/ ٤، ٥).

لا يجوز أن يكون رسول الله ﷺ قال هذه الألفاظ. وَيَرُدُّ الحديث الصحيح، ويقول: هذا لا يعرف. وإنَّما هو لا يعرفه». اهـ.

وللعلاَّمة اللكنوي ــ رحمه الله ــ كلام جيد في هذا المعنى، خَصَّ فيه بالذكر: الرافعي، وصاحب «الهداية»، فقال في «الأجوبة الفاضلة»[1] ــ بعد أن تَحَدَّث عن أهمية الإسناد، وما أَدَّى إليه إهماله من الوضع في الحديث، والكذب على النبي ﷺ ــ: «ومن ههنا نَصُّوا على أنَّه لا عبرة للأحاديث المنقولة في الكتب المبسوطة ما لم يظهر سندها، أو يعلم اعتماد أرباب الحديث عليها، وإنْ كان مصنفها فقيهاً جليلاً... ألا ترى إلى صاحب «الهداية» من أَجِلَّة الحنفية؛ والرافعي، شارح «الوجيز» من أَجِلَّة الشافعية ــ مع كونهما ممن يشار إليه بالأنامل، ويعتمد عليه الأماجد والأماثل ــ قد ذكرا في تصانيفهما ما لا يوجد له أثر عند خبير بالحديث يُسْتَفْسَر، كما لا يخفى على من طالع «تخريج أحاديث الهداية»، للزيلعي؛ «وتخريج أحاديث شرح الرافعي»، لابن حجر العسقلاني.

وإذا كان حال هؤلاء الأجِلَّة هذا، فما بالك بغيرهم من الفقهاء، الذين يتساهلون في إيراد الأخبار، ولا يتعمقون في سند الآثار؟».

والرافعي ــ رحمه الله ــ إمام في فن الحديث، مُقَدَّم في معرفته، ومن طالع ــ فقط ــ كتاب «الأمالي» له، ورأى كلامه على الأسانيد، وبيان حال الرواة، وغير ذلك مما يتعلق بفن الحديث: عرف صدق ما قدمنا. وقد نقل ابن الملقن شيئاً من ذلك في ترجمته في صدر هذا الكتاب.

وإذا كان كذلك، فإنَّه ــ رحمه الله ــ غير معذور في صنيعه هذا، لأن هذا الأمر دين، ودين الله أحق ما ينبغي فيه التثبت والاحتياط.

ومن هذا الباب نص العلماء ــ رحمهم الله ــ على أنه لا يجوز رواية الحديث الموضوع ــ مع العلم به ــ إلا مقروناً ببيان حاله[2]، لقوله ﷺ: «من حدَّث عني

---

(١) (ص ٢٩، ٣٠).

(٢) «تدريب الراوي» (١/ ٢٧٤).

بحديث يُرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين»[1].

وقد اعتذر الحافظ العراقي ـ رحمه الله ـ عن أصحاب هذه المصنفات في صنيعهم هذا، وخصَّ منهم بالذكر: الرافعي، فقال: «عادة المتقدمين السكوت عما أوردوا من الأحاديث في تصانيفهم، وعدم بيان من خرجه، وبيان الصحيح من الضعيف إلاَّ نادراً، وإن كانوا من أئمة الحديث، حتى جاء النووي فبيَّن، وقصد الأولين أن لا يغفل الناس النظر في كل علم في مظنته، ولهذا مشى الرافعي على طريقة الفقهاء مع كونه أعلم بالحديث من النووي»[2].

ولكن: مهما كان قصد الرافعي ـ رحمه الله ـ بهذا الصنيع، فإنه لا يسوغ له، ولا لغيره الإقدام عليه لما بيَّناه، والله الموفِّق والهادي إلى سواء السبيل.

* * *

(١) أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/٩) من حديث سمرة بن جندب، والمغيرة بن شعبة، وقال: «مشهور». وابن ماجه في «المقدمة» ـ أيضاً ـ (١/ ١٤، ١٥)، ح (٣٨ ـ ٤١). وانظر: «صحيح الجامع»، للألباني، ح (٦٠٧٥).

(٢) «فيض القدير مع الجامع الصغير» (١/٢١)، فقد نقل المناوي ذلك عن «تخريج الإحياء الكبير»، للحافظ العراقي.

الفصل السادس
عناية العلماء بكتاب الرافعي وخدمتهم له

لمَّا كان كتاب «فتح العزيز» على هذه الدرجة من الأهمية، وبهذه المكانة العَلِيَّة، فإنَّ كثيراً من العلماء وَجَّهوا إليه عنايتهم، واهتمامهم، ما بين شارحٍ لغوامضه، ومختصرٍ لمطوّله، ومُخَرِّجٍ لأحاديثه، ومفسِّرٍ لغريبه. ولا غرابة في هذا، فإنَّه حقيق بهذه العناية، وذلك الاهتمام.

وقد رأيت في هذه العجالة أن أذكر جملة من هذه الكتب التي تتعلق «بفتح العزيز»، وليس ذلك مني على سبيل الحصر، وإنَّما هي نماذج على سبيل الاختصار، وهاك هي:

فمن شروحه:

١ ــ «خادم الرافعي والروضة»، أو «خادم الشرح والروضة»، لأبـي عبد الله، محمد بن عبد الله بن بهادر بن عبد الله، الزركشي، المصري، (ت ٧٩٤هـ).

و «الروضة» هو: «روضة الطالبين»، للإمام النووي ــ رحمه الله ــ . وقد ذكر الزركشي في خطبة كتابه أنه: شرح فيه مشكلات «الروضة»، وفتح مغلقات «فتح العزيز». قال الحافظ ابن حجر: «جمع الخادم على طريقة المهمات، فاستمد من «التوسط» للأذرعي كثيراً، لكنه شحنه بالفوائد الزوائد من «المطلب»، وغيره»[١]. وقال عنه: «في عشرين مجلدة»[٢].

(١) «الدرر الكامنة» (١٨/٤).

(٢) «إنباء الغمر» (٤٤٦/١).

وقال صاحب «الشذرات»[1] عن كتاب الزركشي: «كتاب كبير، فيه فوائد جليلة»، قيل إنَّه أربعة عشر مجلداً.

وقد شرع السيوطي في اختصاره، وسَمَّاه: «تحسين الخادم»، ولم يتم، وصل فيه إلى أواخر الحج[2].

٢ ـ تعليقة عليه تسمى: «الظهير على فقه الشرح الكبير»، لشمس الدين محمد بن محمد الأسدي، القدسي، (ت ٨٠٨هـ)، في أربعة مجلدات[3].

٣ ـ شرح للحافظ أبي زرعة، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، العراقي، (ت ٨٢٦هـ). قال ابن فهد: «شرح مواضع مفرقة على الرافعي، نحو ست مجلدات»[4].

٤ ـ حاشية عليه تسمى: «الدر النظيم المنير في شرح إشكال الكبير»[5]، لمحمد بن أحمد، المعروف بـ «ابن الربوة».

٥ ـ «الفوائد المحضة على الرافعي والروضة»، لأبي حفص، عمر بن رسلان بن نصير بن صالح، البلقيني، العسقلاني، (ت ٨٠٥هـ). قال ابن فهد: «كتب منه كثيراً، ولم يوجد منه متوالياً غير مجلدين»[6].

---

(١) (٦/ ٣٣٥).

(٢) انظر: «كشف الظنون» (١/ ٦٩٨).

(٣) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ٢٠٠٣).

(٤) «لحظ الألحاظ» (ص ٢٨٨).

(٥) «كشف الظنون» (٢/ ٢٠٠٣).

(٦) «لحظ الألحاظ» (ص ٢١٦).

٦ ــ «تلخيص الفوائد المحضة على الرافعي والروضة»، لصالح بن عمر بن رسلان، البلقيني، أخو سراج الدين المتقدم، (ت ٨٤٨هـ). بنى فيه على كتاب أخيه[١].

وأما مختصراته، فمنها:

١ ــ «نقاوة فتح العزيز»، للإمام إبراهيم بن عبد الوهاب، الزِنجاني، (ت ٦٥٥هـ). قال في خطبته: «. . . فأردت اختصاره، مع جواب ما أورد من السؤالات والإشارة إلى حل إشكاله». وقد كان بدأ تصنيفه في حياة الرافعي[٢].

٢ ــ «روضة الطالبين»، للإمام يحيى بن شرف، النووي، (ت ٦٧٦هـ). قال النووي ــ رحمه الله ــ في خطبة الكتاب ــ بعد أن ذكر «الفتح العزيز» وفضله، وإتقانه، واستيعابه ــ: «ولكنه كبير الحجم، لا يقدر على تحصيله أكثر الناس في معظم الأوقات، فألهمني الله ــ سبحانه ــ أن أختصره في قليل من المجلدات». ثم ذكر منهجه فيه، وعمله في اختصاره، ثم قال: «وأرجو ــ إنْ تَمَّ هذا الكتاب ــ أن من حَصَّلَه أحاط بالمذهب، وحَصَلَ له أكمل الوثوق به»[٣]. والكتاب مطبوع متداول.

٣ ــ اختصار لعبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، المصري، الهاشمي، العقيلي، (ت ٧٦٩هـ)[٤].

وأما عن غريبه:

فأشهر ما صُنِّف في ذلك كتاب: «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير». للإمام، العلامة، أحمد بن محمد بن علي المقري، الفيومي، (ت ٧٧٠هـ).

---

(١) «كشف الظنون» (٢/ ٢٠٠٣).

(٢) «الذيل على رفع الأصر» (ص ١٧١).

(٣) انظر: «روضة الطالبين»: (١/ ٤ ــ ٦).

(٤) «كشف الظنون» (٢/ ٢٠٠٣).

وشهرة «المصباح» تغني عن الإطالة بالحديث عنه، فالكتاب مطبوع، متداول، منتشر في أقطار الدنيا[1].

وأما عن تخريج أحاديثه:

فسيأتي الكلام عليه عند تناولنا لكتاب «البدر المنير» إن شاء الله تعالى[2].

* * *

---

(١) «كشف الظنون» (٢/ ١٧١٠).

(٢) انظر (ص ١٤٢ ـ ١٤٦).



الباب الثاني
في دراسة حياة ابن الملقن،
وذكر مصادر ترجمته

وفيه فصول:

الفصل الأول : **عصر ابن الملقن.**

الفصل الثاني : **اسم ابن الملقن، ونسبه، ونسبته.**

الفصل الثالث : **مولده، وأسرته، ونشأته الأولى.**

الفصل الرابع : **حياته العلمية، وفيه مباحث:**

المبحث الأول : بدء طلبه للعلم.

المبحث الثاني : شيوخه.

المبحث الثالث : رحلاته في طلب العلم.

المبحث الرابع : مكتبته العلمية.

المبحث الخامس : منزلته العلمية وثناء العلماء عليه.

المبحث السادس : عقيدته.

الفصل الخامس : **جهوده العلمية، وفيه مباحث:**

المبحث الأول : وظائفه العلمية.

المبحث الثاني : اشتغاله بالتأليف، مع ذكر مؤلفاته.

المبحث الثالث : تلاميذه.

الفصل السادس : **محنته ووفاته.**



مصادر ترجمة ابن الملقن

لقد تناول العلاَّمة ابنَ الملقن جملة كبيرة من المؤرخين، وأصحاب كُتب التراجم، وغيرهم. وقد وقفت على جملة من هذه المصادر، وأفدت منها. وقد رأيت أن أسردها هنا مجموعة ليُحَال ما يأتي ــ من ترجمة ابن الملقن ــ عليها، وأيضاً: من باب التعريف بها لمن أراد الوقوف على ترجمة الرجل في مصادرها الأصلية.

وهؤلاء المُتَرجِمين لابن الملقن، حسب ترتيبهم الزمني، كالتالي:

١ ــ ابن قاضي شُهبة، (ت ٨٥١هـ)، وذلك في كتابه «طبقات الشافعية»[١].

٢ ــ الحافظ ابن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، وقد ترجم له في:

* «المجمع المؤسس بالمعجم المفهرس»[٢] مع ذكره للكتب التي سمعها منه، وتلقاها عنه.

* «إنباء الغمر بأبناء العمر»[٣].

* «ذيل الدرر الكامنة»[٤].

٣ ــ الحافظ تقي الدين ابن فهد المكي، (ت ٨٧١هـ)، وذلك في كتابه «لحظ الألحاظ»[٥].

---

(١) (٤/٥٣ ــ ٥٨).

(٢) ق (٢٢٥ ــ ٢٢٧).

(٣) (٢/٢١٦ ــ ٢١٩).

(٤) كما أفاد ذلك الأخ عبد الله اللحيدان في مقدمته لـ «تلخيص تلخيص المستدرك».

(٥) (ص ١٩٧ ــ ٢٠٢).

٤ ــ ابن تغري بردي، (ت ٨٧٤هـ)، ترجم له في:

* «المنهل الصافي»[١].
* «الدليل الشافي على المنهل الصافي»[٢].
* «النجوم الزاهرة»[٣].

٥ ــ الحافظ السخاوي، (ت ٩٠٢هـ)، ترجم له في كتابه: «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع»[٤].

٦ ــ الحافظ السيوطي، (ت ٩١١هـ)، ترجم له في:

* «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة»[٥].
* «طبقات الحفاظ»[٦].
* «ذيل تذكرة الحفاظ»[٧].

٧ ــ أبو بكر بن هداية الله الحسيني (ت ١٠١٤هـ) ترجم له في كتابه «طبقات الشافعية»[٨].

٨ ــ أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي، (ت ١٠٢٥هـ)، ترجم له في كتابه: «درة الحجال في أسماء الرجال»[٩].

٩ ــ ابن العماد الحنبلي، (ت ١٠٨٩هـ)، ترجم له في كتابه: «شذرات الذهب»[١٠].

---

(١) ولم أتمكن من الوقوف عليه.
(٢) (١/ ٥٠٢).
(٣) (١١/ ٣٦٠).
(٤) (٦/ ١٠٠ ــ ١٠٥).
(٥) (١/ ٤٣٨).
(٦) (ص ٥٤٢).
(٧) (ص ٣٦٩).
(٨) (ص ٢٣٥).
(٩) (٣/ ٢٠٠).
(١٠) (٧/ ٤٤، ٤٥).

١٠ ــ العلامة الشوكاني، (ت ١٢٥٠هـ)، ترجم له في كتابه: «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع»[١].

١١ ــ العلامة المباركفوري، (ت ١٣٥٣هـ)، ترجم له في مقدمة كتابه: «تحفة الأحوذي»[٢].

وأَقْدَمُ هذه التراجم، وأوفاها: ترجمة تلميذه ابن حجر، خاصة التي في «المجمع المؤسس»، حيث إن معظم المعلومات التي ضمنها إياها مصدرها السماع أو المشاهدة المباشرة، فإنَّه من تلاميذ الشيخ.

ولذلك، فقد استفاد من ابن حجر أكثر الذين ترجموا لابن الملقن بعده.

وتليها ترجمة ابن قاضي شهبة، وهو وإنْ كان معاصراً للحافظ ابن حجر، إلاَّ أنَّه اعتمد عليه ــ أيضاً ــ في كثير من المعلومات التي ضمَّنها هذه الترجمة.

أما بقية هذه التراجم: فلا جديد فيها، وبعضها ينقل من بعض، إلاَّ أنَّ بعضها لا يخلو من بعض التحليلات والتعليقات المفيدة، مع بعض التحقيقات الجيدة، كما عند السخاوي ــ رحمه الله ــ في «الضوء اللامع».

وقد ترجم له جماعة غير من ذكرنا، إلاَّ أنني لم أقف على ما كتبوا، ومنهم: العثماني، قاضي صفد، وقد مات قبله، وذلك في كتابه: «طبقات الفقهاء»؛ وابن خطيب الناصرية، والمقريزي في غير كتابه: «السلوك»[٣].

كما ترجم له ــ أيضاً ــ الغزي في كتابه: «بهجة الناظرين»، ولم يتيسَّر لي الوقوف عليه[٤].

ولا يفوتني ــ بهذه المناسبة ــ أن أنبِّه على الدراسات الحديثة التي قام بها

---

(١) (١/٥٠٨ ــ ٥١١).

(٢) (ص ٣٧٤ ــ ٣٧٦).

(٣) أفاد ذلك: السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٤).

(٤) واستفاد منه الأخ اللحيدان في مقدمة «تلخيص تلخيص المستدرك».

بعض الباحثين حول ابن الملقن، وكلها كانت دراسات يُصَدَّر بها تحقيق كتاب من كتب ابن الملقن، وقد وقفت على جميعها، وأفدت منها، وهي حسب ترتيبها الزمني كالتالي:

١ ــ دراسة الأستاذ نور الدين شريبة، التي قَدَّم بها بين يدي تحقيقه لكتاب ابن الملقن «طبقات الأولياء».

وقد نشر الكتاب، ومعه هذه الدراسة في القاهرة سنة (١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٣م).

وهي أول دراسة ــ فيما أعلم ــ لأحد المعاصرين، وقد أجاد فيها وأفاد، واستوعب جُل المعلومات التي حوتها كتب التراجم التي تناولت ابن الملقن، وفاته بعضها. وقد استفاد من هذه الدراسة كل من جاء بعده.

٢ ــ دراسة الأخ جاويد أعظم الهندي، وهي دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير، من جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة (١٤٠٤هـ)، مع تحقيق كتاب ابن الملقن: «المقنع في علوم الحديث».

٣ ــ دراسة الأخ عبد الله بحر، وقَدَّمَها بين يدي تحقيقه لكتاب ابن الملقن: «غاية السول في خصائص الرسول»، أو: «خصائص أفضل المخلوقين». ونال بها درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية.

٤ ــ دراسة الأخ عبد الله سعاف اللحياني، والتي قدَّم بها لكتاب ابن الملقن: «تحفة المحتاج»، ونال بتحقيقه درجة الماجستير، من جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة (١٤٠٤هـ).

وهي دراسة جيدة، استدرك فيها الباحث على نور شريبة بعض ما فاته، مع إبداء بعض الملاحظات[1].

٥ ــ دراسة الأخ عبد الله بن حمد اللحيدان، والتي قدمها في صدر تحقيقه

---

(١) وقد نشر هذا الكتاب «تحفة المحتاج» مصدراً بهذه الدراسة في مجلدين سنة (١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م).

لكتاب ابن الملقن: «تلخيص تلخيص المستدرك»، ونال بها درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود، بالرياض سنة (١٤٠٦هـ).

وهي دراسة نافعة، كانت للباحث فيها شخصية بارزة، ولكنه لم يطَّلع ــ فيما ظهر لي ــ على بعض الدراسات التي سبقته، ففاته بسبب ذلك بعض الفوائد. فمثلاً هو يقول ــ عند كلامه على تلاميذ ابن الملقن ــ : «ولم أجد من عنى بجمع تلاميذه وإحصائهم»[١].

قال هذا، مع أن الأخ عبد الله سعاف اللحياني ــ الذي سبقه إلى دراسة ابن الملقن بحوالي عامين ــ قد جمع من تلاميذ ابن الملقن: مائة وخمسة وتسعين تلميذاً[٢]، وهو أكبر عدد وقفت عليه حتى الآن في دراسة حديثة.

وقد تمكنت هذه الدراسات ــ بحمد الله ــ من إعطاء صورة متكاملة عن شخصية ابن الملقن، وجوانب حياته المختلفة، ورحلته العلمية: منذ الصبا إلى أن توفاه الله.

إلاَّ أنه يمكننا القول بأن دراستنا هذه لم تَخْلُ من بعض الإضافات، والتي لم نرها في الدراسات السابقة، وعلى رأس هذه الإضافات:

الكلام على عصر المؤلف ــ رحمه الله ــ من جميع نواحيه، وأثر البيئة التي عاش فيها على حياته العلمية واتجاهاته التأليفية.

وكذلك الكلام على عقيدة المؤلف، خاصة في الأسماء والصفات، وكذلك صوفيته التي ظهرت بعض آثارها السلبية في بعض كتاباته.

وأيضاً تناولنا المصادر التي ترجمت للمؤلف بشيء من التحليل، وتتبعنا ذلك تتبعاً زمنياً، ثم انتقلنا إلى الكلام عن الدراسات الحديثة التي تناولت المؤلف ــ رحمه الله ــ مع بيان أهمية كل منها بقدر المستطاع.

---

(١) مقدمة «تلخيص تلخيص المستدرك» (ص ٧٣).

(٢) مقدمة «تحفة المحتاج» (ص ٢١ ــ ٥٥).

وقد حرصنا على تصدير الكتاب بهذه الترجمة للمؤلف ــ رحمه الله ــ بالرغم من وجود هذا العدد الوافر من الترجمات؛ لأن هذا الكتاب ــ «البدر المنير» ــ والـذي نحـن بصـدد إخـراجـه لطـلاب العلـم ــ هـو مـن أكبـر كتـب ابـن الملقـن ــ رحمه الله ــ وأوسعها وأكثرها فوائد، فحري بنا أن لا نجعله خالياً من ترجمة المؤلف والتعريف به، يضاف إلى ذلك أن تلك الدراسات السابقة قد لا يتيسَّر لكل إنسان الاطلاع عليها، فإذا ما فاتت القارىء واحدة وقف على أُخرى.

* * *

الفصل الأول
عصر ابن الملقن

وأُريد في هذه العجالة أن أشير إلى الحالة السياسية، والاجتماعية، والدينية، والعلمية في مصر ــ موطن ابن الملقن ــ في القرن الثامن الهجري ــ حيث عاش المؤلف، رحمه الله ــ في تلك الفترة.

ولا شك أن معرفة بيئة الرجل، والجو الذي عاش فيه، يسهم بشكل كبير في إلقاء الضوء على جوانب شخصيته المختلفة، إذ إنَّ هذه البيئة ــ ولا شك ــ لها أكبر الأثر في بناء شخصية الرجل، والتأثير فيها، إما سلباً، أو إيجاباً.

أولاً ــ الحالة السياسية:

لقد حكمت مصر في تلك الفترة دولة المماليك، والتي دام حكمها ما يقرب من ثلاثة قرون (٦٤٨ ــ ٩٢٣هـ).

وقد استطاع هؤلاء المماليك، الذين جاءوا إلى البلاد على شكل رقيق يشتريهم حكّام الدولة الأيوبية، ومن قبلهم حكام الدولة العباسية، استطاعوا أن يؤسسوا دولتهم، بعد القضاء على الدولة الأيوبية، وذلك بعد أن قتلوا آخر حكامها، وهو الملك تورانشاه، ابن الصالح نجم الدين أيوب، ومن هنا تأسست دولة المماليك الأولى، وهي ما تعرف: «بدولة المماليك البحرية»[(١)].

ونستطيع أن نُمَيِّز بوضوح ما اتَّسم به عصر المماليك، من الفتن، والقلاقل،

---

(١) ينظر عن قيام دولة المماليك: «الخطط»، للمقريزي (٣/ ٩٠ ــ ٩٢)؛ و«العصر المماليكي في مصر والشام»، لسعيد عاشور (ص ٤ ــ ٧).

والاضطرابات الداخلية والخارجية. ذلك أنَّ هؤلاء المماليك الذين كانوا في خدمة السلطان، قد تَرَقَّوا حتى وصل أكثرهم إلى مناصب مرموقة، وكثر اتخاذ الأمراء منهم، ومن ثَمَّ أصبح كل واحدٍ منهم يتطلع إلى الجلوس على كرسي السلطنة.

فإنَّ الواحد منهم كان لا يرى لغيره ميزة في التقدم عليه، لأن أصلهم واحد: رقيق اشتراهم السلاطين لخدمتهم. من أجل ذلك صار كل أمير منهم يقوي مركزه، ويُكثر من المماليك حوله، حتى إذا ما أتته فرصة، وثب على السلطان القائم في الحكم، فقتله، أو نَفَاه، ثم يحل محله.

فنجد أن دولة المماليك الأولى والتي استمر حكمها مائة وستة وثلاثين سنة (٦٤٨ ــ ٧٩٢هـ) قد توالى على الحكم فيها تسعة وعشرون حاكماً، منهم من كانت مدة حكمه دون السنة، وأكثرهم قُتل، أو خُلع، وقليل منهم توفوا، أو اعتزلوا[١].

ويضاف إلى هذه الفتن والصراعات الداخلية، تلك القلاقل الخارجية، التي تمثلت في ثورة الأمراء في «الشام» وغيرها على دولة المماليك الناشئة، وعزم الأيوبيين على منازلة المماليك، واستعادة ملكهم على مصر من جديد[٢].

ولا يخفى على المتأمل ما جَرَّته تلك الفتن والصراعات بين هؤلاء الحكَّام من متاعب وأضرار لأهل هذه البلاد، مع عدم الأمن والاستقرار.

على أنَّه لا يفوتنا القول: بأن هؤلاء المماليك الذين كثرت بسببهم الفتن والقلاقل، قد دفع الله بهم عن المسلمين خطرين عظيمين، إذ استطاعوا ردَّ الصليبيين والتتار ودحرهم وإرجاعهم عن ديار المسلمين، الأمر الذي قَوَّى مركزهم، وجعل منهم قوة سياسية لها وزنها في المنطقة[٣].

---

(١) انظر: «التاريخ الإسلامي» العهد المملوكي، لمحمود شاكر (ص ٣٥ ــ ٣٩).

(٢) انظر: «الخطط» للمقريزي (٣/ ٩٢)؛ و «العصر المماليكي» (ص ١٦ ــ ١٨).

(٣) انظر: «العصر المماليكي» لسعيد عاشور (ص ٢٦ ــ ٧٤).

ثانياً ــ الحالة الاجتماعية للبلاد:

لم تكن الحالة الاجتماعية لمصر في تلك الفترة بأحسن من الحالة السياسية، فإن ما كانت تعانيه البلاد من فتن وقلاقل واضطرابات وثورات، كان له ــ ولا شك ــ أكبر الأثر على حالة المجتمع الداخلية.

فقد ساد المجتمع ــ وقتئذٍ ــ النظام الطبقي، الذي يقوم على أساس التفرقة، وعدم المساواة، وتفضيل قوم على آخرين، مع ما تتمتع به كل طبقة من الحقوق والمزايا التي ليست لغيرها من الطبقات الأدنى.

وبالطبع كان على رأس هذا التركيب الطبقي: طبقة الحكام من المماليك، وهم الطبقة الأولى، التي تستأثر بكل خيرات البلاد، وتتمتع بسائر الحقوق دون غيرها، مع اهتمامهم وصرف عنايتهم الأولى إلى أتباعهم من المماليك الذين يشترونهم ويربونهم ليكونوا سنداً لهم وعوناً.

ثم تأتي بعد ذلك بقية فئات المماليك على اختلاف مراتبهم، وتباين درجاتهم.

وقد كان لهذه الطبقة ــ أيضاً ــ من المزايا ما ليس لسائر فئات الشعب الكادح، ولقد وصل الأمر بطبقة المماليك هذه: أنهم لم يرضوا بمشاركة سائر الناس لهم في ركوب الخيل، و«كثيراً ما انسابت جموع المماليك في شوارع القاهرة للاعتداء على الفقهاء والمعممين، وإنزالهم عن خيولهم، وسلبهم إياها»[1].

ثم ظهرت إلى جانب هؤلاء طبقة أُخرى، وهم العلماء، والفقهاء، وأمثالهم من: الكتاب، والأدباء، والموظفين، وكانت هذه الفئة تحظى باحترام السلاطين وتقديرهم أكثر من غيرها من فئات الشعب. ولا شك أن هذا الاحترام الذي حظي به العلماء ورجال الدين ــ في ظل هذا الوضع المتردي ــ كان له أكبر الأثر في تهيئة جو

(١) «العصر المماليكي في مصر والشام»، لسعيد عاشور (ص ٣١٢).

من الهدوء والاستقرار مكّن المؤلف ـــ رحمه الله ـــ من إثراء المكتبة الإسلامية بهذا الكم الهائل من المؤلفات النافعة.

ثم تأتي في نهاية هذا التركيب الطبقي طبقة العمال، والفلاحين، وسائر أصحاب المهن، الذين عاشوا في ضيق، وعسر، وامتهان، فقد كانوا خُدّاماً لأسيادهم من المماليك، يكدحون ويتعبون لراحة غيرهم.

أما عن وضع البلاد داخلياً: فقد كان لتلك الثورات والمنازعات المستمرة أثر كبير في تحويل أمن البلاد وهدوئها إلى فوضى، وصخب، وضوضاء، وقلق؛ فسرعان ما كانت تتعطل المصالح، وتغلق المدارس، والأسواق، والحوانيت، وقد يستمر ذلك أسابيع طويلة يعاني الناس فيها من الفزع، والجوع، والقلق.

هذا مع انتشار طوائف المماليك أثناء هذه القلاقل والنزاعات، لسلب أموال الناس، والخطف. ويصور لنا المقريزي شيئاً مما حدث للناس في عهد السلطان عز الدين أيبك، فيقول: «فنزل بالناس من البحرية بلاء لا يوصف، ما بين قتل، ونهب، وسبي، بحيث لو ملك الفرنج بلاد مصر، ما زادوا في الفساد على ما فعله البحرية»[1].

ولا يفوتنا ـــ ونحن نتحدث عن الوضع الاجتماعي ـــ أن نشير إلى كثرة المجاعات، والأوبئة التي سادت البلاد في تلك الفترة، إذ كان يموت الكثيرون جوعاً وعطشاً بسبب قلة الأمطار أو انقطاعها، غضباً من الله سبحانه لحرماته التي انتهكت، وشرائعه التي ضيعت[2].

ثالثاً ـــ الحالة العلمية والثقافية:

لا يخفى على المتتبع: أن مصر غدت في تلك الفترة محط رحال الكثيرين من العلماء، والطلاب، ولا أدل على ذلك من هذا التراث الهائل الذي أنتجه علماء مصر في تلك الفترة، وأثروا به المكتبة الإسلامية.

---

(١) «الخطط» (٣/ ٩٢). وينظر: «العصر المماليكي»، لسعيد عاشور (ص ٣٢٣ ـــ ٣٢٥).

(٢) وينظر حول ذلك: «العصر المماليكي»، لسعيد عاشور (ص ٣٢٥ ـــ ٣٢٨).

وهنا نلمح عاملاً مهماً من عوامل تلك النهضة العلمية، ألا وهو: رعاية سلاطين المماليك للعلم، وعنايتهم بالعلماء في تلك الفترة، بل وجُدَ من سلاطين المماليك وأمرائهم من اشتغل بالفقه والحديث، حتى تصدر بعضهم للإقراء والتدريس[1].

وكان من مظاهر هذه الرعاية السلطانية للحركة العلمية في مصر: اهتمامهم البالغ بإنشاء المدارس، التي كثرت في القاهرة وانتشرت، مع اهتمامهم بالإنفاق عليها، وتخصيص دخل ثابت لطلابها ومدرسيها.

واهتموا كذلك بتزويد هذه المدارس بمكتبات ضخمة، تحوي أهم المراجع في مختلف الفنون.

واهتموا كذلك بإنشاء «المكاتب» التي تقوم بتعليم الصبيان ـ خاصة الأيتام منهم ـ كتاب الله، مع الاهتمام بأمرها، وحبس الأوقاف عليها. ولا شك أن ابن الملقن كان واحداً من أولئك الذين أفادوا من هذا الوعي العلمي الذي ساد تلك الفترة، الأمر الذي جعله ثالث ثلاثة كانوا أعجوبة عصرهم في النشاط العلمي.

رابعاً ـ الحالة الدينية:

وما قيل عن الحياة العلمية في مصر في عصر الحكم المملوكي يمكن أن يقال عن الحياة الدينية أيضاً.

ذلك أن مصر قد شهدت في تلك الفترة نشاطاً دينياً لا نظير له، ساعد على ذلك: احتضان السلاطين المماليك للعلماء، ورجال الدين، والتقرب منهم، وتشجيع الأنشطة الدينية بشتى أنواعها، ومظاهرها.

وقد قيل: إنَّ سبب سلوك المماليك هذا المسلك، هو أنهم كانوا يشعرون بأنهم غرباء عن البلاد، ولا حق لهم في السلطة والحكم، ومن ثَمَّ أرادوا أن يتخذوا

---

(١) «العصر المماليكي»، لسعيد عاشور (ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠).

من الدين ورجاله ستاراً يخفي عن الناس هذه الحقيقة، وفي الوقت نفسه يقربهم إلى قلوب الشعب.

يضاف إلى ذلك: أن جزءاً كبيراً من النشاط الديني كان موجهاً لمحاربة المذهب الشيعي في تلك الفترة[1].

أما عن مظاهر هذا النشاط الديني، فقد تمثَّل في: إقامة المساجد والجوامع. وقد كان اهتمام المماليك بإنشاء المساجد والجوامع بالغاً، حتى قيل: إنها بلغت ألف مسجد[2].

ولا يخفى ما للمسجد من دور بارز في الحياة الدينية، وإقامة شعائر الإسلام، بالإضافة إلى ما يقام فيه من دروس العلم، وحلقات تعليم القرآن.

كذلك اتسمت الحياة الدينية في مصر في تلك الفترة بانتشار التصوف، وكثرة عدد الفرق الصوفية، وقد كان لوفود أعداد كبيرة من مشايخ الصوفية المغاربة والأندلسيين إلى مصر أثر كبير في ذلك.

وقد كثرت فرق الصوفية، وتعددت أشكالهم، وأكثر سلاطين المماليك من إنشاء البيوت الخاصة لهم والتي تسمى «خانقاه» مع حبس الأوقاف عليها، والاهتمام بأمرها[3].

هكذا كانت الحياة في مصر في عصر المماليك، وقد اختصرتُ ذلك اختصاراً، ولم أدخل في التفاصيل الدقيقة، حتى لا يطول بنا الكلام، فتخرج هذه المقدمة عمَّا وضعت له.

* * *

---

(١) «العصر المماليكي في مصر والشام»، لسعيد عاشور (ص ٣٣٦ ــ ٣٣٧).

(٢) وقد استوفى المقريزي في «خططه» الكلام على مساجد مصر، وجوامعها. فلينظر ذلك هناك، المجلد الثالث.

(٣) «العصر المماليكي»، (ص ٣٣٩ ــ ٣٤١).

الفصل الثاني
في اسمه، ونسبه، ونسبته

لا تكاد تختلف المصادر التي ترجمت لابن الملقن في اسمه ونسبه، ونسبته، حيث أجمعت على أنه: عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله، سراج الدين، أبو حفص، الأنصاري، الأندلسي الأصل، الوادي آشي، ثم التكروري، المصري، الشافعي، المعروف بـ «ابن الملقن».

أمَّا نسبته:

«فالأنصاري» نسبة إلى أنصار المدينة، بني الأوس والخزرج، ذلك أنه لمَّا تمَّ الفتح الإسلامي «لغرناطة»، نزلت بها بعض القبائل العربية، فكان منهم جماعة من الأنصار[1].

فالرجل عربيٌّ تنحدر أصوله من الأنصار، ـ رضي الله عنهم ـ.

و «الوادي آشي»: نسبة إلى مدينة «وادي آش»، وذكرها ياقوت في «معجمه»[2] في مادة: «أش»، ثم قال: «... وربما مدت همزته: مدينة الأشات بالأندلس من كورة «ألبيرة»، وتعرف بوادي آش... وبينها وبين غرناطة أربعون ميلاً، وهي بين غرناطة وبجانة». وذكرها صاحب «اللمحة البدرية»[3] ضمن أقاليم غرناطة.

---

(١) انظر: «اللمحة البدرية في الدولة النصرية» (ص ١٦، ١٧).

(٢) (١٩٨/١).

(٣) (ص ١٩).

و «التكروري»: نسبة إلى «التكرور»[1] من بلاد أفريقية، ذلك أن أباه رحل من الأندلس إلى بلاد «التكرور»، ومكث فيها مدة، فأقرأ أهلها القرآن، وحصل له من أهلها مال كثير، وأُنعِم عليه بدنيا طائلة[2].

و «المصري»: نسبة إلى «مصر»، حيث أن أباه ارتحل من التكرور إلى مصر، ونزل «بالقاهرة»، وهناك تَأَهَّل، وَوُلِدَ له ابنه «عمر»[3]، صاحب هذه الترجمة.

وقد عُرف الشيخ بـ «ابن الملقن»، وذلك لأن أباه ــ قبل وفاته ــ أوصى به إلى صديقه، الشيخ عيسى المغربي ــ وكان يلقن[4] القرآن بجامع ابن طولون ــ فتزوَّج بأم المُتَرْجَم، فصار يُنسب إليه، وبه عُرف[5].

ولم تحدثنا مصادر الترجمة شيئاً عن الشيخ عيسى هذا، ولم أقف له على ترجمة، إلاَّ أنَّ ابن فهد يقول: «وكان صالحاً، خيراً، يلقن القرآن العظيم بجامع ابن طولون»[6]. وقال السخاوي مثل ذلك[7].

لكن الذي يعنينا في هذا المقام: أن صاحبنا ــ رحمه الله ــ كان لا يحب هذه النسبة، وإلى هذا يشير السخاوي بقوله: «وكان ــ فيما بلغني ــ يغضب منها، بحيث لم يكتبها بخطه، إنَّما كان يكتب غالباً: ابن النحوي»[8].

وقال ابن حجر ــ رحمه الله ــ في «المجمع المؤسس»[9]: «. . . كان شيخنا

---

(١) قال ياقوت: «بلاد تنسب إلى قبيلة من السودان، في أقصى جنوب المغرب، وأهلها أشبه الناس بالزنوج». «معجم البلدان» (٢/ ٣٨).

(٢) انظر: «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٦)؛ و «لحظ الألحاظ» (ص ١٩٧).

(٣) «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٦).

(٤) يقال: لَقِنَ الرجل الشيءَ، لَقَناً، فهو لَقِنٌ: فهمه، ولَقَّنته الشيءَ، فتلقنه: إذا أخذه من فيك مباشرة. . . ويصدق كذلك على الأخذ من المصحف، المصباح المنير (٢/ ٥٥٨).

(٥) «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٧)؛ «والضوء اللامع» (٦/ ١٠٠).

(٦) «لحظ الألحاظ» (ص ١٩٧).

(٧) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٠).

(٨) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٠).

(٩) ق (٢٢٥/أ).

يكتب بخطه: عمر بن أبـي الحسن النحوي، وبهذا اشتهر في بلاد اليمن، لكثرة ما رأوها بخطه في تصانيفه».

أما اشتهاره في بلاد اليمن «بابن النحوي»، وكتابته ذلك بخطه: فلأن أباه كان نحوياً، عالماً به، وأخذه عنه جماعة من المشهورين[1].

وكان ربما اكتفى في كتابة اسمه بـ «عمر بن علي الأنصاري الشافعي». كما رأيت خطه بذلك في الإجازة التي كتبها على ظهر كتابه «تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج».

أمَّا كنيته، ولقبه:

فإنَّ المصادر تذكر لنا أن كنيته: أبو حفص، ولقبه: سراج الدين. إلا أن ابن فهد ذكر في «لحظ الألحاظ»[2] أن كنيته: أبو علي، ولم أرَ من ذكر ذلك غيره، ولعل هذه الكنية تكون باعتبار اسم ابنه «علي»، ولكن المشهور الأول.

* * *

(١) انظر: «طبقات الشافعية»، لابن قاضي شهبة (٤/٥٣)؛ و «لحظ الألحاظ» (ص ١٩٧).
(٢) (ص ١٩٧).

الفصل الثالث
مولده، وأسرته، ونشأته الأولى

مـولـده:

لا تختلف المصادر في أن ولادة ابن الملقن كانت في شهر ربيع الأول، سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة (ت ٧٢٣هـ).

ولكن اختلفوا في يوم ولادته، فقيل: في الرابع والعشرين منه، قاله ابن حجر[١]، ومن بعده: ابن فهد[٢]، وابن تغري بردي[٣]، وغيرهم.

لكن رجح السخاوي ــ رحمه الله ــ أن ولادته كانت في الثاني والعشرين من ربيع الأول، وأنه قرأ ذلك بخطه[٤].

أسـرتـه:

سبق معنا أن أباه، أبا الحسن النحوي، قد عاش بعد ولادة ابنه عاماً واحداً، ثم وافاه الأجل.

ولا نعلم من سيرة الوالد شيئاً كثيراً، سوى ما اتفقت عليه المصادر من أنه كان

---

(١) «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٦).

(٢) «لحظ الألحاظ» (ص ١٩٧).

(٣) «الدليل الشافي» (١/ ٥٠٢).

(٤) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٠).

عالماً بالنحو، وأن جماعة أخذوه عنه، قال ابن حجر: «كان أبوه عالماً بالنحو، أخذ عنه الشيخ جمال الدين الأسنائي، وغيره»[1].

وقال المقريزي في «السلوك»[2] في ترجمة ابن المعزى: «أخذ النحو بالقاهرة عن أبـي الحسن، والد الشيخ سراج الدين ابن الملقن».

وكـان مـن المتـوقـع أن نجـد شيئـاً ضمـن كتـابـات ابـن الملقـن عـن أُسـرتـه وبيتـه، ولكـن لـم يحـدث ذلـك. وتـوفـي الـوالـد ــ رحمـه الله ــ سنـة (٧٢٤هـ)، وبوفاة أبـي الحسن ــ رحمه الله ــ ينتهي الكلام عن سيرة الوالد[3]، لننتقل إلى الكلام عن ابن الملقن ــ رحمه الله ــ في ظل رعاية وصيه وزوج أمه: الشيخ عيسى المغربـي.

نـشـأتـه:

قد تقدَّم معنا أن والده أوصى به إلى عيسى المغربـي، وأنه تزوَّج بأُمه، وأنه كان رجلاً صالحاً خيراً.

ولا شك أن الله قد أراد بأبـي حفص خيراً، حيث هيَّأ له هذه البيئة النقية الطاهرة، مما كان له أكبر الأثر في نشأته نشأة صالحة طيبة، واتجاهه نحو العلم وأهله، فكان في ذلك الخير الكثير.

إذ إن الشيخ عيسى بدأ بإقرائه القرآن، فحفظه، ثم حفظ «عمدة الأحكام»[4].

ثم اتجه به وصيه نحو المذهب «المالكي»، وأقرأه فيه، ثم حول عنه إلى المذهب الشافعي، استجابة لنصيحة ابن جماعة صديق والده، فأقرأه «منهاج الطالبين» للنووي، فحفظه.

(١) «المجمع المؤسس»، ق (٢٢٥/أ).
(٢) (٣/١/٧٩).
(٣) للوالد ترجمة في: «بغية الوعاة» (٢/ ١٤٤)؛ و «فتح الشكور» (ص ١٩٦).
(٤) «لحظ الألحاظ» (ص ١٩٧).

ومن أجل تأمين حياة طيبة لابن الملقن، وكفايته مؤنة السعي على طلب الرزق: «فإنَّ وصيه أنشأ له رَبْعاً[1]، أنفق عليه قريباً من ستين ألف درهم، فكان يغل عليه جملة صالحة»[2] وكان «يكتفي بأجرته، وتوفر له بقية ماله للكتب»[3].

هكذا كانت نشأة ابن الملقن: أُسرة صالحة توجِّه الولد إلى الخير، وتدفع به إلى طريق أهل العلم، مع سعة في العيش، مما مكَّنه من مواصلة هذه الرحلة العلمية الطويلة.

* * *

---

(١) الربع: الدار بعينها حيث كانت، والجمع رِبَاع، ورُبُوع، وأَرْبَاع، وأَرْبُعٌ. والربع أيضاً: المحلة. «مختار الصحاح» (ص ٢٢٩).

(٢) «لحظ الألحاظ» (ص ١٩٧، ١٩٨).

(٣) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٠).

الفصل الرابع
حياته العلمية وثقافته

وفيه مباحث:

المبحث الأول : في بدء طلبه للعلم وسماعه الحديث.

المبحث الثاني : في ذكر شيوخه.

المبحث الثالث : في رحلاته العلمية.

المبحث الرابع : مكتبته العلمية.

المبحث الخامس : في منزلته العلمية وثناء العلماء عليه، مع الجواب عن بعض الانتقادات التي وجهت إليه.

المبحث السادس : في عقيدته.



المبحث الأول

بدء طلبه للعلم، وسماعه الحديث

تقدَّم معنا أن ابن الملقن قد اتجه به وصيه نحو العلم منذ طفولته، حتى أسمعه الحديث على ابن سيد الناس، والقطب الحلبـي[1]، ثم سعى لتحصيل الإجازة له من جماعة «من مصر، والشام، منهم الحافظ المزي»[2].

مع هذا الاهتمام الدائم من الوصي بابن الملقن، فإنَّه قد سعى بنفسه لتحصيل العلم، وسماع الحديث منذ صغره، قال الحافظ ابن حجر: «عني في صغره بالتحصيل»[3].

وقال ابن فهد: «وطلب الحديث في صغره بنفسه، فأقبل عليه، وعني به، لتوفر الدواعي وتفرغه. . .»[4].

وقد استمر ــ رحمه الله ــ على ذلك، فلازم أَجِلَّة شيوخ عصره، كالشيخ: علاء الدين مغلطاي، «واشتدت ملازمته له، وللشيخ زين الدين الرحبـي، حتى تخرج بهما، وقرأ البخاري على ثانيهما»[5].

---

(١) «لحظ الألحاظ» (ص ١٩٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٧).

(٤) «لحظ الألحاظ» (ص ١٩٧).

(٥) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٠).

وسمع الحديث ـ أيضاً ـ على الزين بن عبد الهادي، فسمع عليه «صحيح مسلم»[1].

ولم يكتفِ ابن الملقن بسماع الحديث وتحصيله فحسب، بل جَدَّ واجتهد في تحصيل فنون أُخرى، فاعتنى بالفقه، وأخذه عن مشاهير شيوخ عصره، وكذا اعتنى بالعربية، والقراءات، وغير ذلك[2].

* * *

(١) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٠، ١٠١).

(٢) وسيأتي معنا الكلام عن شيوخه في كل فن من هذه الفنون في المبحث التالي لهذا.

المبحث الثاني
شيـوخـه

لقد هيَّأ الله عزَّ وجل لابن الملقن جملة من المشايخ الذين كانوا أعلاماً في وقتهم، وجهابذة مُقَدَّمين في فنونهم، وكان أكثرهم ممن انتفع الناس بمعارفهم وآثارهم حتى يومنا هذا.

ولا شك أن صحبة ابن الملقن ــ رحمه الله ــ لهؤلاء النفر كان له أكبر الأثر في تكوين ابن الملقن، ونشأته نشأة علمية، فإنَّه ــ رحمه الله ــ لم يدخر جهداً في الاستفادة من علومهم، والاستضاءة بتوجيهاتهم، حتى صار ــ بتوفيق الله له ــ من أئمة هذا الشأن، المقدمين في معرفة دقائقه، الجامعين لما تفرق من فوائده.

وشيوخ ابن الملقن كثر، وقد وقفت على أكثرهم سواء منهم من أخذ عنه وسمع منه، أو من أجاز له، ولكنني سأذكر من هؤلاء أشهرهم في كل فن، الذين كان لهم أثر ظاهر في بناء شخصيته العلمية، مع تسليط بعض الأضواء عليهم.

أولاً ــ شيوخه في الحديث:

مرَّ معنا أنَّ ابن الملقن ــ رحمه الله ــ قد اعتنى بسماع الحديث منذ صغره، وأكثر من ذلك، حتى ذَكَر مرة «أنه سمع ألف جزء حديثية»[1].

وكان من أبرز شيوخه في هذا الجانب:

١ ــ الإمام، العلاَّمة، الحافظ، المفيد، الأديب، البارع، فتح الدين،

(١) «طبقات الشافعية»، لابن قاضي شهبة (٤/ ٥٤).

أبو الفتح، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن سيد الناس، الأندلسي، اليعمري، المصري، الشافعي[1]. مولده سنة (٦٧١هـ).

لازم الشيخ ابن دقيق العيد، وتخرج عليه، وأعاد عنده عليه، وكان يحبه ويثني عليه.

قال السيوطي: «كان أحد الأعلام الحفّاظ، إماماً في الحديث، ناقداً في الفن، خبيراً بالرجال، والعلل، والأسانيد، عالماً بالصحيح والسقيم... حسن التصنيف... شاعراً بارعاً متفنناً في البلاغة»[2]. توفي ـ رحمه الله ـ في شعبان سنة (٧٣٤هـ).

وقد كان ـ رحمه الله ـ من أوائل الشيوخ الذين بَكَّر ابن الملقن بالسماع عليهم، وقد ذكره ـ رحمه الله ـ في «البدر المنير» عند كلامه على مصادره في الكتاب، فقال: «... وما شرحه شيخنا، حافظ مصر، فتح الدين ابن سيد الناس من «جامع الترمذي»، ولو كَمُلَ كان في غاية الحسن»[3].

٢ ـ الإمام، العلامة، الحافظ، الفقيه، عالم بيت المقدس، خليل بن كيكلدي، صلاح الدين، العلائي، الشافعي[4]. مولده سنة (٦٩٤هـ).

لازم البرهان الفزاري، والكمال الزملكاني، وبه تخرج. قال الذهبي: «حافظ، يستحضر الرجال والعلل، وتقدَّم في هذا الشأن، مع صحة الذهن، وسرعة الفهم»[5].

من أهم مؤلفاته: «جامع التحصيل لأحكام المراسيل»، و«تلقيح الفهوم في

---

(١) وستأتي إشارة إلى شيء من مصادر ترجمته في (ص ٣٧٠) من هذا الكتاب، عند ذكر المؤلف له.

(٢) «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص ٣٥٠).

(٣) انظر (ص ٣٧٠).

(٤) وستأتي الإشارة إلى مصادر ترجمته (ص ٣٤٧) من النص المحقق.

(٥) «طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص ٥٣٣).

تنقيح صيغ العموم» في أصول الفقه، و «الوشي المعلَّم في ذكر من روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ». . . وغيرها من كتبه المفيدة. توفي ــ رحمه الله ــ في المحرم، سنة (٧٦١هـ).

وقد انتفع به ابن الملقن، وأفاد منه، وقرأ عليه في رحلته إلى بيت المقدس كتابه «جامع التحصيل» وأثنى عليه الشيخ، وقد روى عنه عدة أحاديث في كتابه «البدر المنير»[١]. وهو مُجِلٌّ له، كثير الثناء عليه.

٣ ــ الإمام، العلامة، الحافظ، المحدث، مغلطاي بن قليج بن عبد الله، البكري، الحنفي، علاء الدين[٢]. مولده سنة (٦٩٠هـ).

لازم منذ صغره حلق أهل العلم، وانهمك على الاشتغال، حتى صار له مشاركة جيدة في فنون من العلم، لا سيما «الأنساب». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٧٦٢هـ).

وقد كان ابن الملقن شديد الملازمة له، بل به تخرج في الحديث، كما مضى معنا، وكذا استفاد كثيراً من مؤلفاته خاصة «شرح البخاري»، الذي عمله في عشرين مجلدة.

٤ ــ الحافظ، المتقن، أبو علي، عبد الكريم بن عبد النور بن منير، الحلبي، ثم المصري[٣]. مولده سنة (٦٦٤هـ).

قال الذهبي: «جمع، وخَرَّج، وألَّف تآليف متقنة، مع التواضع، والدين. . . ومعرفة الرجال، ونقد الحديث»[٤]. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٧٣٥هـ).

---

(١) ينظر على سبيل المثال: (ص ٤٥٧).

(٢) له ترجمة في: «الدرر الكامنة» (٥/ ١٢٢)؛ و «الدليل الشافي» (٢/ ٧٣٧).

(٣) ويأتي ذكر مصادر ترجمته (ص ٢٨٤) من الكتاب عند ذكر المؤلف له.

(٤) «ذيل التذكرة»، للحسيني (ص ١٤، ١٥).

من مؤلفاته: «شرح صحيح البخاري»، ولم يكمله، في عدة مجلدات. وعمل «تاريخاً لمصر» وبيَّض بعضه.

وقد تقدَّم أن ابن الملقن أُسْمِـعَ عليه مبكراً، وقد أفاد منه كثيراً، وذكره في كتابه «البدر المنير» عند كلامه على مصادره، فقال عند كلامه على «المحلى»: «. . . وما رده عليه ــ أي على ابن حزم ــ ابن عبد الحق، وشيخنا: قطب الدين الحلبـي، في جزء جيد»[1].

٥ ــ أبو بكر بن أبـي بكر بن قاسم بن أبـي عبد الرحمن، زين الدين الرحبـي، الكناني. قال عنه الذهبـي: «دَيِّن، خَيِّر، حسن المحاضرة». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٧٤٩هـ)[2].

وتقدم من كلام السخاوي، وغيره أن ابن الملقن كان شديد الملازمة له، بل به تخرَّج، وقرأ عليه «البخاري»[3].

هؤلاء هم أبرز مشايخه في الحديث، والذين انتفع بهم أكثر من غيرهم، وكان لهم التأثير الأكبر على نشأته العلمية.

ثانياً ــ شيوخه في الفقه:

وكان من أبرز مشايخه الذين أخذ عنهم الفقه:

١ ــ الشيخ، الإمام، تقي الدين، علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى. . . السبكي، أبو الحسن، الشافعي[4]. مولده سنة (٦٨٣هـ).

قال ابن فهد: «أقبل على التصنيف والفتيا. . . وتصانيفه تدل على تبحُّره في الحديث وغيره، وسعة باعه في العلوم، وتَخَرَّج به فضلاء العصر. . .». توفي سنة (٧٥٦هـ).

(١) انظر (ص ٣٨٥).

(٢) له ترجمة في: «الدرر الكامنة» (١/ ٤٨٦).

(٣) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٠).

(٤) له ترجمة في: «الدرر الكامنة» (٣/ ١٣٤)؛ و «لحظ الألحاظ» (ص ٣٥٢).

٢ ـ العلامة، جمال الدين، أبو محمد، عبد الرحيم بن الحسن بن علي، الأسنوي، الشافعي، الأموي القرشي[(١)]. مولده سنة (٧٠٤هـ).

قدم القاهرة سنة (٧٢١هـ)، فانتهت إليه رياسة الشافعية. قال الحسيني: «كان إماماً في الفقه، وأكثر أهل زمانه اطلاعاً على كتب المذهب». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٧٧٢هـ).

وقد كان ابن الملقن من الملازمين له، المنتفعين به. قال الغزي: «ولزم من مشايخ عصره: الشيخ جمال الدين الأسنوي، وبرع عليه، وصار من أعيان أصحابه»[(٢)].

وأخذ الفقه أيضاً عن:

٣ ـ كمال الدين، أحمد بن عمر بن أحمد بن مهدي، المدلجي، النشائي، الفقيه الشافعي[(٣)]. قال عنه الأسنوي: «كان حافظاً للمذهب، كريماً متصوناً، طارحاً للتكلف». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٧٥٧هـ).

ويشير السخاوي إلى تفقُّهِهِ عليه، فيقول: «وتفقه بالتقي السبكي، والجمال الأسنائي، والكمال النشائي، والعز بن جماعة»[(٤)].

ثالثاً ـ شيخه في القراءات:

أخذ ابن الملقن القراءات على برهان الدين الرشيدي[(٥)]، كما قال السخاوي[(٦)]. وهو: إبراهيم بن لاجين بن عبد الله الرشيدي. مولده سنة (٦٧٣هـ).

---

(١) له ترجمة في: «الدليل الشافي» (١/ ٤٠٩)؛ و «طبقات الشافعية»، للحسيني (ص ٢٣٦)؛ و «الشذرات» (٦/ ٢٢٣).

(٢) مقدمة اللحيدان لـ «تلخيص تلخيص المستدرك» (ص ٧١).

(٣) له ترجمة في: «الدرر الكامنة» (١/ ٢٣٨)؛ و «الشذرات» (٦/ ١٨٢).

(٤) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٠).

(٥) «طبقات القراء»، لابن الجزري (١/ ٢٨)؛ و «الدرر الكامنة» (١/ ٧٧).

(٦) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٠).

قال ابن الجزري: «إمام، علامة، مقرىء، نحوي، بارع في العلوم». وقال الأسنوي: «كان فقيهاً، عالماً بالنحو، والتفسير والقراءات». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٧٤٩هـ).

رابعاً ــ شيوخه في العربية:

أخذ ابن الملقن ــ رحمه الله ــ علم العربية عن أعلام عصره، المقدَّمين في معرفة دقائقها وأسرارها. وأبرز هؤلاء:

١ ــ أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حَيَّان، الغرناطي، أثير الدين، الأندلسي، الجياني[١]. مولده سنة (٦٥٤هـ).

قال ابن حجر عنه: «... أما النحو والتصريف: فهو الإمام المطلق فيهما، خَدَمَ هذا الفن أكثر عمره، حتى صار لا يُذكر أحد في أقطار الدنيا فيهما غيره». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٧٤٥هـ).

وقد حَدَّث عنه ابن الملقن في كتابه «البدر المنير» في أثناء ترجمة الرافعي، فقال: «وأخبرني مشافهة عالياً الأئمة: أثير الدين، أبو حيان...»[٢].

٢ ــ الإمام، العلامة، المشهور، الشيخ، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري، جمال الدين[٣]. مولده سنة (٧٠٨هـ).

أتقن العربية ففاق الأقران، بل الشيوخ، حتى قال ابن خلدون: «ما زلنا ــ ونحن بالمغرب ــ نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له: ابن هشام، أنحى من سيبويه».

من مؤلفاته الشهيرة، والتي انتفع بها القاصي والداني: «شذور الذهب»،

---

(١) له ترجمة في: «الدرر الكامنة» (٥/ ٧٠)؛ و «الشذرات» (٦/ ١٤٥).

(٢) انظر (ص ٤٥٧).

(٣) له ترجمة في: «الدرر الكامنة» (٢/ ٤١٥)؛ و «بغية الوعاة» (٢/ ٦٨)؛ و «الشذرات» (٦/ ١٩١).

و «قطر الندى، وبل الصدى»، و «مغني اللبيب»، و «قواعد الإعراب».. وغير ذلك. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٧٦١هـ).

قال السخاوي عند ذكره مشايخ ابن الملقن: «وأخذ في العربية عن: أبي حيان، والجمال بن هشام...»[١].

خامساً ــ شيخه في الخط:

ولقد كان ابن الملقن ــ إلى جانب ما تقدَّم ــ مهتماً بالخط، متقناً له، وقد أخذه على: الشيخ، الإمام، شمس الدين، محمد بن محمد بن نُمَيْر بن السَرَّاج، الكاتب[٢]. مولده سنة (٦٧٠هـ).

اعتنى بالقراءات، فقرأ على النور الكفتي، وأجاد النسخ. قال أبو بكر بن أيد غدي: «... وله حلقة وافرة يتعلمون الكتابة».

وقال ابن رافع: «كان نعم الشيخ».

وقد تَصَدَّى للإقراء، وتعليم الخط المنسوب، وانتفع به جماعة، وكان حسن النقل، يعرف العربية، مع سلامة الصدر. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٧٤٧هـ).

وقد نص ابن فهد على تتلمذ ابن الملقن على هذا العَلَم، فقال: «وله الخط المنسوب، جَوَّدَ فيه على ابن السراج»[٣].

هؤلاء هم أبرز شيوخ ابن الملقن ــ رحمه الله ــ في شتى الفنون، ومختلف العلوم.

* * *

---

(١) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٠).

(٢) له ترجمة في: «الدرر الكامنة» (٤/ ٣٥٠)؛ «وبغية الوعاة» (١/ ٢٣٥)؛ و «الشذرات» (٦/ ١٥٢).

(٣) «لحظ الألحاظ» (ص ١٩٨). وانظر: «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٠).

المبحث الثالث
رحلاته في طلب العلم

اسْتَحبَّ السلفُ الرحلة طلباً لعلو الإسناد، وتحصيلاً لمزيد من العلم، ولسماع ما لم يسمعه في بلده.

قال ابن كثير ــ رحمه الله ــ : «. . . ولهذا تداعت رغبات كثير من الأئمة النقَّاد، والجهابذة الحفَّاظ، إلى الرحلة إلى أقطار البلاد، طلباً لعلو الإسناد»[1].

وقال إبراهيم بن أدهم: «إن الله تعالى يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث»[2].

وقد كان من دأبهم ألاَّ يرحلوا حتى يستوفي الواحد منهم السماع والتحصيل على شيوخ بلده.

ومن أجل ذلك، واتباعاً لهذه السنَّة، فقد قام ابن الملقن ــ رحمه الله ــ بعدة رحلات خارج مصر، وهي:

١ ــ رحلته إلى القدس الشريف، التي التقى فيها بالحافظ العلائي، وقرأ عليه، وأخذ عنه. وقد أشار إلى هذه الرحلة في كتابه «البدر المنير» في أثناء ترجمته للإمام الرافعي، فقال ــ عند سياقه جملة من أحاديث الرافعي ــ : «ومن حديثه: ما أخبرنا بقية الحفاظ، صلاح الدين، أبو سعيد، خليل بن كيكلدي بن عبد الله

---

(١) «الباعث الحثيث» (ص ١٦١).

(٢) «شرف أصحاب الحديث» (ص ٥٩).

العلائي، بالقدس الشريف، بقراءتي عليه، قال: ...»[1].

وقد قرأ في هذه الرحلة كتاب «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»، على مؤلفه، الحافظ العلائي، وأشار إلى هذا السخاوي[2].

وأثبت العلائي ذلك في طبقة السماع، ووصفه «بالشيخ، الفقيه، الإمام، العالم، المحدِّث، الحافظ، المتقن، شرف الفقهاء والمحدثين...»، وأجاز له جميع ما يجوز عنه روايته، وهو ثابت بخطه على نسخة «جامع التحصيل»[3].

ولم نقف بالتحديد على تاريخ هذه الرحلة، ولا كم استغرقت، لكن جاء فيما كتبه العلائي على «جامع التحصيل»: أن قراءة ابن الملقن للكتاب على العلائي كانت في مجالس، آخرها في شهر المحرم، سنة خمسين وسبعمائة.

ولعلها أول رحلة لابن الملقن.

٢ ــ رحلته إلى دمشق سنة (٧٧٠هـ)، وأشار إلى هذه الرحلة أكثر الذين ترجموا لابن الملقن[4]. قال الشهاب ابن حجي: «ورد علينا دمشق في سنة سبعين طالباً لسماع الحديث»[5]. وفي هذه الرحلة «اجتمع بالسبكي، ونَوَّه به، بل كتب له تقريظاً على تخريج الرافعي له... وألزم العماد ابن كثير فكتب له أيضاً»[6].

٣ ــ رحلته إلى مكة لأداء الحج، وقد أشار إليها السخاوي فقال: «قرأت بخطه إجازة كتبها وهو بمكة سنة إحدى وستين وسبعمائة (٧٦١هـ) تجاه الكعبة قال

---

(١) «البدر المنير» (ص ٤٥٧).

(٢) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

(٣) انظر «مقدمة جامع التحصيل» (ص ٦، ٧)، صورة الورقة الأولى من مخطوطة الكتاب.

(٤) انظر مثلاً: «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٨)؛ و «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

(٥) «طبقات الشافعية»، لابن قاضي شهبة (٤/ ٥٦).

(٦) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

فيها: إن مروياته: الكتب الستة، ومسند الشافعي، وأحمد، والدارمي...»[1]، وذكر فيها مشايخه، ومؤلفاته.

ولا شك أن هذه الرحلة، وإن كانت في الأصل لأداء مناسك الحج، إلاَّ أنها لا تخلو من لقاء بعض المشايخ، وسماع شيء من الحديث وإسماعه، وقد كانوا يحرصون على ذلك كل الحرص، ويتحينون فرصة الحج لأجل ذلك.

تلك كانت أبرز رحلات ابن الملقن ــ رحمه الله ــ في تحصيل العلم، والسعي في طلبه، ولقاء أهله.

* * *

(١) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

المبحث الرابع
مـكـتـبـتــه العـلـميــة

تشير كتب التراجم التي تناولت سيرة ابن الملقن إلى أنه كان يمتلك مكتبة ضخمة، وأنه كان حريصاً على اقتناء الكتب، جَمَّاعاً لها.

ويشير هو ــ رحمه الله ــ إلى شيء من ذلك، فيقول في خطبة «البدر المنير»: «ويَسَّر الله ــ تعالى ــ لنا ــ سبحانه وله الحمد والمنة ــ من الكتب التي يحتاج إليها طالب هذا الفن زيادة على مائة تأليف...»[١].

وقد كان من أهم الأسباب التي هيَّأت لابن الملقن تكوين هذه المكتبة: يُسْرُ حاله، وقلة عياله، ذلك أنه كان له مال ثابت، يتحصل عليه من «الربع» الذي أنشأه له وصيه، «فكان يكتفي بأجرته، وتوفر له بقية ماله، فكان يقتني الكتب»[٢].

وقال المقريزي في «عقوده»: «كان يتحصل له من ريع «الربع» كل يوم مثقال ذهب، مع رخاء الأسعار، وعدم العيال»[٣].

ويحكي لنا الحافظ ابن حجر قصة، تصور مدى إقبال ابن الملقن على شراء الكتب، فيقول: «بلغني أنه حضر في الطاعون العام[٤] بَيْعَ كُتُبِ لشخص من

(١) «البدر المنير» (ص ٣٠٦).

(٢) «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٧).

(٣) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٠).

(٤) وهو طاعون سنة (٧٤٩هـ) الذي فتك بأعداد هائلة في مصر. انظر: «الخطط» للمقريزي (٣/ ٢٣٣).

المحدثين، وكانت وصيته ألاَّ يبيع إلاَّ بالنقد الحاضر، قال: فتوجهت إلى منزلي، فأخذت كيساً من الدراهم، ودخلت الحلقة، فصببته، فصرت لا أزيد في كتاب شيئاً إلاَّ قال: نعم، فكان مما اشتريت: مسند الإمام أحمد، بثلاثين درهماً»[١].

ولا شك أن هذه المكتبة الهائلة كان لها دور وأثر بارز في تكوين ابن الملقن العلمي، ونشاطه التأليفي خاصة.

وبالرغم مما تقدَّم من عناية ابن الملقن بشراء الكتب، وإقباله على ذلك، إلاَّ أن مكتبته كانت تحوي بعض الكتب التي لا يمتلكها. قال ابن حجر: «... وعنده من الكتب ما لا يدخل تحت حصر، منها ما هو ملكه، ومنها ما هو من أوقاف المدارس، لا سيما الفاضلية»[٢].

كذا قال ابن حجر، فالله أعلم بحقيقة ذلك[٣].

احتراق مكتبة ابن الملقن:

ثم إنَّ هذه المكتبة قد ذهبت ضحية حريق أتى عليها، فالتهم أكثرها، مع أكثر مسوداته. وكان ذلك في آخر عمره، وتغير حاله بعد احتراق كتبه، إلاَّ أن ابنه حجبه إلى أن مات[٤].

قال ابن حجر: «إنه قبل احتراق كتبه كان مستقيم الذهن»[٥].

* * *

(١) «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٧).

(٢) «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٨).

(٣) وقد ذكر المقريزي في «خططه» (٣/ ٣١٩) هذه المدرسة، وذكر أنها كانت تحوي من الكتب: مائة ألف مجلد، وأنها ذهبت كلها، ثم ذكر أن من أسباب تفرق هذه الكتب: تداول أيدي الفقهاء عليها بالعارية. ولكن يرى الأستاذ نور شريبة أن غمز ابن حجر لشيخه ابن الملقن بذلك، لا أساس له، إذ أن تلاشي هذه المدرسة وذهابها سابق لعهد ابن الملقن. «مقدمة طبقات الأولياء» (ص ٣٥، ٣٦) حاشية.

(٤) «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٨، ٢١٩).

(٥) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٥).

المبحث الخامس

منزلته العلمية، وثناء العلماء عليه، وبعض الانتقادات التي وجهت إليه، والجواب عنها

لقد احتل الإمام ابن الملقن ـ رحمه الله ـ مكاناً بارزاً بين علماء عصره، وأهل زمانه ووقته، بحيث إنه كان يُذكر مع الكبار منهم، أمثال: العراقي، والبلقيني، وغيرهما.

ومما يؤيد هذا الذي قلنا ويؤكده: شهادات الأئمة له، وثناؤهم عليه، الشيوخ منهم والأقران والتلاميذ.

ومما يجعل لهذه الأقوال، وتلك الشهادات قيمة في ميزان تقييم الرجل، ومعرفة قدره وشأنه: أنها صادرة عن علماء معتبرين، وأئمة بارزين.

وأسوق طرفاً من هذه الأقوال في هذا الإمام:

١ ـ تقدَّم معنا وصف الحافظ العلائي له: بالشيخ، الفقيه، الإمام، العالم، المحدث، الحافظ المتقن... إلخ.

٢ ـ كتب الحافظ العراقي طبقة في آخر «فوائد تمام»، فيها: «وسمع الشيخ، الإمام، الحافظ، سراج الدين»[١].

٣ ـ وقال قاضي صفد، العثماني: «أحد مشايخ الإسلام، صاحب المصنفات التي ما فُتِحَ على غيره بمثلها...»[٢].

---

(١) «لحظ الألحاظ» (ص ٢٠٠).

(٢) «لحظ الألحاظ» (ص ٢٠١).

٤ ـ وقال ابن قاضي شهبة: «الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، عمدة المصنفين...»[١].

٥ ـ وكتب له التاج السبكي تقريظاً على «تخريج الرافعي» مدحه فيه، وأثنى عليه[٢].

٦ ـ ووصفه الغُمَاري[٣] في شهادة عليه: «بالشيخ، الإمام، عَلَم الأعلام، فخر الأنام، أحد مشايخ الإسلام، علامة العصر، بقية المصنفين...»[٤].

٧ ـ وقال تلميذه برهان الدين الحلبي: «كان فريد وقته في التصنيف، وعبارته فيها جلية واضحة، وغرائبه كثيرة، وشاكلته حسنة، وكذا خلقه من التواضع، والإحسان، لازمته مدة طويلة فلم أره منحرفاً قط...»[٥].

٨ ـ وقال تلميذه ابن حجر: «وهؤلاء الثلاثة: العراقي، والبلقيني، وابن الملقن كانوا أعجوبة هذا العصر، على رأس القرن؛ الأول: في معرفة الحديث وفنونه، والثاني: في التوسع في معرفة مذهب الشافعي، والثالث: في كثرة التصانيف...»[٦].

فهذه نبذة من أقوال أهل العلم الأجلاء في الثناء على ابن الملقن، وبيان منزلته وفضله، ومكانه من خدمة هذا العلم الشريف.

ومع ذلك فإنَّه لم يسلم من بعض الانتقادات، التي لا يسلم منها إنسان في الغالب، خاصة مَنْ وضع نفسه في موضع ابن الملقن، وعَرَّضَها لِما عرضها له.

---

(١) «طبقات الشافعية» (٤/ ٥٣).

(٢) «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٨).

(٣) هو: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عليّ الغُمَاري. له ترجمة في (الضوء اللامع ٩/ ١٤٩).

(٤) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٤).

(٥) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٤).

(٦) «المجمع المؤسس»، (ق ٢٢٥/أ).

وأكثر هذه الانتقادات جاءت من قبل تلميذه الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله ــ ، وكذا انتقده غيره.

وعند النظر إلى هذه الانتقادات، نجد أن منها ما يتعلق بحفظه، وضبطه، ومنها ما يتعلق بكتابته وتآليفه.

وأنا أستعرض شيئاً من ذلك، محاولاً الجواب عما يمكن الجواب عنه، مسترشداً بكلام الأئمة إنْ وُجِد.

١ ــ قال ابن حجر ــ بعد أن نقل وصف أكابر الحفاظ له بالحفظ، والفهم ــ : «... ولعله كان في ذلك الوقت كذلك، لأنَّا لمَّا شاهدناه لم يكن بالحافظ»[١].

وقال مرة: «فلعله كان في أول أمره حاذقاً»[٢].

ويجعل الحافظ ابن حجر حدّاً زمنيّاً يفصل بين حفظ ابن الملقن وضبطه وإتقانه، وبين تَغَيُّرِ ذلك.

فيقول: «أما الذين قرأوا عليه، ورأوه من سنة سبعين فما بعدها، فقالوا: لم يكن بالماهر في الفتوى، ولا التدريس، وإنَّما كانت تقرأ عليه مصنفاته غالباً فيقرر ما فيها...»[٣].

ثم يعلل الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله ــ ذلك فيقول: «فكأنه لما طال عمره استروح، وغلبت عليه الكتابة، فوقف ذهنه»[٤].

وأقول: إنَّ ما أورده الحافظ ابن حجر ينبغي أن نراعي فيه أموراً، منها:

---

(١) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٥).

(٢) «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٨).

(٣) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٣).

(٤) «طبقات الشافعية»، لابن قاضي شهبة (٤/ ٥٥).

* أن الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ من تلاميذ ابن الملقن المقربين، الذين انتفعوا به، وأخذوا عنه، ولعله أخبر به من غيره.

* أَسْتبعِدُ ـ تحسيناً للظن بابن حجر ـ أن يكون كلامه في شيخه بدافع الهوى، فما عهدناه إلاَّ مجلاً لشيوخه، مبجلاً لهم، باحثاً عن الحق.

* أنه لم ينف عنه الحفظ والإتقان مطلقاً، وإنما قَيَّد ذلك بفترة زمنية محددة، وهي ما بعد سنة سبعين، وبعد هذه السنة يكون عمر ابن الملقن قد اقترب من الخمسين، ولا يبعد في هذا السن أن يقل ضبط الرجل وإتقانه إذا ما قورن ذلك بفترة شبابه.

ومعاذ الله أن أنتقص بذلك من قدر ابن الملقن وفضله وعلمه، وإنما الأمر على ما قَدَّمنا، والحال ما وصفنا، وفيما نقلناه من شهادات الأئمة لابن الملقن بالحفظ والإتقان، دليل على اعترافنا بفضله وعلو شأنه.

٢ ـ قال ابن حجر أيضاً: «كانت كتابته أكثر من استحضاره»[(١)].

والجواب:

أن ذلك لا يقلل كثيراً من مكانة ابن الملقن، وعلمه، وفضله، فإنَّ ابن الملقن ـ رحمه الله ـ كان كثير التصانيف جدّاً كما شهد بذلك كل من عرفه، ولا يمكن لمثله أن يستحضر كل ما كَتَبَ.

بل كان من الأئمة المشهورين من يكتب كتاباً فيقرر فيه شيئاً، ثم ينقضه في كتاب يؤلفه بعده، وذلك لما عُرِفَ به هذا الإمام من كثرة التصنيف والتأليف.

يضاف إلى ذلك كبر حجم مصنفات ابن الملقن، وسعة مادتها، وبسطها، كـ «البدر المنير» و «شرح البخاري».

ثم إنني أقول: من الناس من إذا جلس إلى أوراقه وأخذ قلمه ومحبرته فُتِحَ عليه بأشياء قد لا يفتح عليه بها إذا سُئِلَ عنها، ومنهم من هو على العكس من ذلك،

---

(١) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٣).

بحيث لو أراد أن يُصَنِّفَ وُريقات معدودة لم يطاوعه القلم، وتضيق الأوراق عن أفكاره.

فالحمد لله الذي مَكَّن لابن الملقن من ضبط كتبه وتحريرها حتى يبقى النفع بها مستمراً إلى ما شاء الله، وأمَّا استحضاره وضبطه وإتقانه فهو محدود بمدة حياته لا غير.

٣ ــ نسبوه إلى العجز عن تقرير ما يضعه في كتبه[١].

وأجاب السخاوي ــ رحمه الله ــ عن ذلك: بأنه «غير مقبول من قائله، ولا مرضي»[٢].

٤ ــ قال ابن حجي: «كان يُنْسبُ إلى سرقة التصانيف، فإنَّه ما كان يستحضر شيئاً. . . ويؤلف المؤلفات الكثيرة على معنى النسخ من كتب الناس»[٣].

وقال أيضاً: «والمصريون ينسبونه إلى سرقة التصانيف. . .»[٤].

وأجاب الشوكاني ــ رحمه الله ــ عن هذه، وعن غيرها، فقال: «وفي هذا من التحامل ما لا يخفى على منصف، فكتبه شاهدة بخلاف ذلك، منادية بأنه من الأئمة في جميع العلوم، وقد اشتهر صيته، وطار ذكره، وسارت مؤلفاته في الدنيا»[٥].

٥ ــ ونسبه بعضهم إلى المجازفة.

وأجاب عنه السخاوي بأنه «غير مقبول من قائله ولا مرضي»[٦].

---

(١) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٤).

(٢) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٤).

(٣) «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٨).

(٤) «طبقات الشافعية»، لابن قاضي شهبة (٤/ ٥٧).

(٥) «البدر الطالع» (١/ ٥٠٨ ــ ٥١١).

(٦) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٤).

٦ ــ ووجه إليه انتقاد آخر: وهو «أنه كان عنده عوالي كثيرة. . . ومع ذلك عقد مجلس الإملاء فأملى الحديث المسلسل، ثم عَدَلَ إلى أحاديث خراش وأضرابه من الكذَّابين فرحاً بعلوّ الإسناد»[1]. قاله ابن حجر.

قال ابن حجر: «وهذا مما يعيبه أهل النقد، ويرون أن النزول حينئذٍ أولى من العلو، وأن العلو كالعدم»[2].

وأقول: هذا إن ثبت عنه، فلا شك أنه معيب غير مقبول، ذلك أنَّ القصد الأهم هو: صحة نسبة الحديث إلى النبـي ﷺ، فإنْ كان طلبُ العلو يضيع ذلك فلا خير في هذا العلو.

قال السيوطي ــ رحمه الله ــ عند الكلام على النوع الأول من أنواع العلوّ، وهو القرب من النبـي ﷺ، بشرط أن يكون ذلك بإسناد صحيح نظيف: «بخلاف ما إذا كان مع ضعف، فلا التفات إلى هذا العلو، لا سيما إنْ كان فيه بعض الكذَّابين المتأخرين، ممن ادعى سماعاً من الصحابة، كابن هدبة، ودينار، وخراش. . .»[3].

وبعد؛ فإن هذه الانتقاداتِ وتلك الاتهاماتِ، لا تحطُّ من قدر هذا الإمام الجليل، ولا تنالُ من مكانته وعلمه وفضله. وآثاره التي خلَّفها ومؤلفاته التي تركها، خير شاهدٍ على إمامته وفضله وعلوِّ شأنه، فرحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عن الإسلامِ وأهله خير الجزاء.

* * *

(١) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٣).

(٢) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٣).

(٣) «تدريب الراوي» (٢/ ١٦١، ١٦٢).

المبحث السادس
عـقـيـدتـه

عاش ابن الملقن ـــ رحمه الله ـــ في ظل دولة المماليك التي حكمت مصر في تلك الفترة كما سبق لنا بيان ذلك.

وكان الأيوبيون قد عنوا عناية كبيرة بنشر مذهب أبـي الحسن الأشعري حتى أصبحت للأشاعرة في ذلك الوقت قوة كبيرة، ثم سلك المماليك مسلك الأيوبيين في ذلك وساروا على نهجهم. ويصف لنا المقريزي ـــ رحمه الله ـــ حال مصر في تلك الفترة، وما وصلت إليه قوة الأشاعرة، وسعة انتشارها، فيقول: «حتى لم يبقَ اليوم مذهب يخالفه، إلاَّ أن يكون مذهب الحنابلة، أتباع الإمام أبـي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، فإنَّهم كانوا على ما كان عليه السلف، لا يرون تأويل ما ورد من الصفات»[1].

يضاف إلى ذلك: انتشار الخرافات والبدع، والاعتقاد بالمغيبات، وتشجيع الصوفية والمشعوذين، وقد رأينا اهتمام المماليك بهم، وإنشاء البيوت الخاصة لهم، مع ما كانوا عليه من بدع، وانحراف، وتقديس للشيوخ، وتبرُّك بقبورهم، والدعاء عندها، حتى قال الحافظ ابن حجر ـــ رحمه الله ـــ وقد سُئل عن قبر السيدة نفيسة: «ولقد غلا في ذلك بعض العوام، حتى إن بعضهم يقع في الكفر وهو لا يشعر، والله المستعان»[2].

---

(١) «الخطط» (٣/ ٣٠٦، ٣٠٧).

(٢) «جمان الدرر» (ق ١١٨/ ب).

عقيدة ابن الملقن في الصفات:

كان ابن الملقن ـ رحمه الله ـ واحداً في أبناء هذا العَصر، الذي تحكَّمَتْ فيه الأشعرية، وسيطرت على عقائد الناس، إذ هي عقيدة حكام البلاد وملوكها، فكان ـ رحمه الله ـ من معتنقي هذه العقيدة، كما ينطق بذلك شرحه لكتاب التوحيد من «صحيح البخاري»، فقد كان يذهب مذهبهم في تأويل صفات الله عزَّ وجل، خلافاً لما عليه سلف هذه الأمة.

قوله في صفة اليد:

قال عند كلامه على حديث: «يطوي اللَّهُ السموات يومَ القيامةِ، ثم يأْخُذُهُنَّ بيده اليمنى...». قال ـ بعد أن ذكر عدة معان لليد في كلام العرب ـ: «واليد هنا: القدرة، وإحاطته بجميع مخلوقاته، يقال: ما فلان إلاَّ في قبضتي، بمعنى: قدرتي، والناس يقولون: الأشياء في قبضة الله: يريدون في ملكه وقدرته»(1).

والحق الذي ندين الله به: أن لله عزَّ وجل يداً تليق بجلاله، لا تشبه يد المخلوقين، ونحن نثبتها لله كما أثبتها لنفسه، ولا نشبه صفات الله بصفات أحد من المخلوقين.

قال شارح الطحاوية: «ولا يصح تأويل من قال: إنَّ المراد باليد: بالقدرة، فإنَّ قوله: «لِمَا خَلَقْتُ بيدي» لا يصح أن يكون معناه: بقدرتي، مع تثنية اليد، ولو صح لقال إبليس: وأنا أيضاً خلقتني بقدرتك، فلا فضل له عليَّ بذلك»(2).

قوله في العلو والاستواء:

وكذا يذهب في الاستواء، والعلوّ، فهو ينفي أن يكون الله ـ سبحانه ـ في جهة العلوّ، إذ الباري ـ سبحانه ـ لا تحويه جهة، إذ كان موجوداً ولا جهة، ولأن ذلك يوجب كونه جسماً، والأدلة قامت على أنه ليس بجسم، وليس محتاجاً إلى مكان يحله ويستقر فيه، لأنه سبحانه قد كان ولا مكان، ثم خلق المكان فمحال كونه غنياً عن المكان قبل خلقه إياه، ثم يحتاج إليه بعد خلقه له.

---

(1) «شرح صحيح البخاري» (ج ٤، ق ١٣٦ ـ ١٣٨).

(2) «شرح الطحاوية» (ص ٢٤١).

وهو ـ مع ذلك ـ يَرُدُّ قولة المعتزلة: بأن الاستواء بمعنى الاستيلاء والقهر والغلبة، لأنه لا يقال استولى إلاَّ لمن لم يكن مستولياً.

وهو يرى أنَّ استوى بمعنى علا وأنه مذهب أهل السنَّة والحق، ولكنه يجعل هذا العلو علوّاً معنوياً كما في قوله تعالى: ﴿تَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

أو أن يكون الاستواء بمعنى الملك للشيء والقدرة عليه، أو أنه بمعنى التمام للشيء والفراغِ منه كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾.

فقوله سبحانه: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾: أراد التمام للخلق كله وإنما قصد ذكر العرش لأنه أعظم الأشياء.

ويرى ابن الملقن أن تأويل الاستواء بالمعنى الموجود في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ يكون حلولاً، وهذا منتفٍ عن الله عزَّ وجل، لأن الحلول يدل على التحديد والتناهي، فبطل أن يكون حالاً على العرش بهذا الوجه[1].

وحاصل كلامه ـ رحمه الله ـ تأويل الآيات والأحاديث الواردة في الاستواء والعلو، وحملها على غير حقيقتها، كما هو معروف من طريقة الأشاعرة.

وعلوّ الله عزَّ وجل ثابت بنصوص كثيرة، وثابت كذلك بالعقل والفطرة السوية، ولا حاجة لنا للإطالة بسردها[2].

وكذا، فإنَّ أهل السنَّة يؤمنون بأن الله تعالى مستوٍ على عرشه، دون سؤال منهم عن الكيفية، ويكلون علم ذلك إلى الله عزَّ وجل. قال الإمام مالك ـ رحمه الله ـ وقد سأله رجل عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾: كيف استوى؟ فقال: «الرحمن على العرش استوى كما وصف به نفسه، ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع، وما أراك إلاَّ صاحب بدعة، أخرجوه»[3].

---

(١) انظر: «شرح البخاري»، لابن الملقن (ج ٤، ق ٨٣٩/ ب).
(٢) تنظر أدلة علو الله مستوفاة في «شرح الطحاوية» (ص ٣١٩ ـ ٣٢٢).
(٣) «فتح الباري» (١٣/ ٤٠٧).

وكذا يذهب ابن الملقن في إتيان الله عزَّ وجل، فيؤوله، ويقول بأنه ليس إتياناً على الحقيقة[1].

وكذا يذهب في الكلامِ مذهبَ الأشاعرة المعروف، من أنه الكلام النفسي، وأنه معنى واحد قائم بذات الله لا يتجزأ، وأن القرآن عبارة عنه[2].

هذا هو مذهب ابن الملقن في صفات الله عزَّ وجل.

صوفيته:

تقدَّم معنا انتشار الصوفية في عصر ابن الملقن، وازدياد نفوذها، وقد كان ابن الملقن ــ رحمه الله ــ يميل إلى التصوف كذلك، وصنَّف كتاباً في طبقات الصوفية، جاء فيه بمخالفات واضحة، وحكايات عجيبة عن هؤلاء الصوفية وأنا أنقل شيئاً من ذلك:

قال ــ رحمه الله ــ في ترجمة «مفرج الدماميني»: «فلما تكاثرت كراماته، أُحْضِرت عنده فراريجُ مشوية، فقال لها: طيري. فطارت أحياء بإذن الله»[3].

ولا أرى ذلك يحتاج إلى تعليق.

ومن ذلك ما حكاه أيضاً في ترجمة «أحمد بن أبي الحواري»، من أنه كان بينه وبين أبي سليمان الداراني عهدٌ: ألا يخالفه في شيء يأمره به، فجاء يوماً والداراني في مجلسه، فقال له: إنَّ التنور قد سُجِّر، فَبِمَ تأمر؟ فلم يُجبه ثلاث مرات، فلما ألحَّ عليه، قال له: اذهب فاقعد فيه! ثم تَغَافَل، واشتغل عنه ساعة، ثم ذكره، فقال: «اطلبوا أحمد فإنَّه في التنور... فذهبوا إليه، فإذا هو في التنور، لم تحترق منه شعرة»[4].

والكتاب مليء بمثل ذلك، فرحم الله ابن الملقن وعفا عنه.

* * *

(١) «شرح البخاري»، لابن الملقن (ج ٤، ق ٨٤٥).

(٢) «شرح البخاري» (ج ٤، ق ٨٦٠).

(٣) «طبقات الأولياء»، لابن الملقن (ص ٤٧٢).

(٤) «طبقات الأولياء» (ص ٣٣).

الفصل الخامس
جهوده العلمية، ونتاجه الفكري

وفيه مباحث:

المبحث الأول : وظائفه العلمية.

المبحث الثاني : اشتغاله بالتأليف، وذكر مؤلفاته.

المبحث الثالث : تلاميذه.



المبحث الأول
وظائفه العلمية

تكاد تنحصر وظائف ابن الملقن ـ رحمه الله ـ في التدريس، فقد وُلِّي التدريس بعدة مدارس، وهي:

١ ـ المدرسة السابقية[١]:

ذكر المقريزي في «خططه»[٢] ـ عند ذكره هذه المدرسة ـ أن بانيها قرَّر فيها درساً للفقهاء الشافعية، وقرَّر في تدريسه الشيخ عمر بن علي، «ابن الملقن».

وأشار إلى ذلك السخاوي أيضاً، وأنه تولى الميعاد بها من واقفها[٣].

٢ ـ دار الحديث الكاملية[٤]:

وقد استقر بها الشيخ ابن الملقن يوم الاثنين، رابع شوّال سنة (٧٨٨هـ)[٥].

---

(١) السابقية: بناها الأمير سابق الدين مثقال الأنوكي، مقدم المماليك السلطانية الأشرفية، وجعل فيها تصدير قراءات، وخزانة كتب، وكُتَّاباً يقرأ فيه أيتام المسلمين، وبنى حوض ماء للسبيل. «الخطط»، للمقريزي (٣/ ٣٦٦).

(٢) (٣/ ٣٦٦).

(٣) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٤).

(٤) وهذه المدرسة أنشأها السلطان الملك الكامل ناصر الدين، محمد بن العادل بن أيوب سنة (٦٢٢هـ). وهي ثاني دار عملت للحديث. ووقفها الكامل على المشتغلين بالحديث، ثم من بعدهم على الفقهاء الشافعية، «الخطط»، للمقريزي (٣/ ٣٣٥).

(٥) «إنباء الغمر» (١/ ٣١٦)؛ و «نزهة النفوس والأبدان» (١/ ١٤٠).

وذلك أن الحافظ: زين الدين، عبد الرحيم العراقي، لمَّا سافر لقضاء المدينة النبوية قرَّر فيها ابن الملقن، وجرت له بسبب ذلك مع أبـي زرعة ابن العراقي وقعة لعلنا نتعرض لها.

وإلى جانب ذلك، فقد كانت له وظائف أُخرى، منها: أنه وُلِّي الميعاد بجامع الحاكم[1] في سنة ثلاث وستين وسبعمائة[2].

وتولى أيضاً: قضاء الشرقية، ثم تخلى عنها لولده[3].

هذا بالإضافة إلى الإفتاء، والإنابة في الحكم. قال ابن فهد: «تصدى للإفتاء دهراً، وناب في القضاء عمراً»[4]. كما كانت له مجالس لإملاء الحديث.

* * *

(١) انظر حول هذا الجامع: «الخطط»، للمقريزي (٣/ ١٦٣).

(٢) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) «لحظ الألحاظ» (ص ١٩٨).

المبحث الثاني
اشتغاله بالتأليف، وذكر مؤلفاته

لقد اشتهر ابن الملقن ـ رحمه الله ـ بتفوقه في مجال التأليف والتصنيف، مع غزارة إنتاجه، وشهرة مصنفاته وانتشارها، وكثرة الانتفاع بها.

ولقد توفرت عدة عوامل ساعدته على ذلك، أهمها:

* ضخامة مكتبته الخاصة، واشتمالها على أشهر المراجع وأهمها، وبخاصة في علم الحديث، وقد سبق بيان حرصه على اقتناء الكتب، وذلك لسعة حاله.

* اتجاهه نحو التصنيف في وقت مبكر، حيث يقول الحافظ ابن حجر: «واشتغل بالتصنيف وهو شاب... حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفاً»[1].

* تفرُّغه، وعدم انشغاله، فإنَّه لم يُشْغَل بتحصيل قوته، كما سبق بيان ذلك، وكذلك قلَّة عياله، الأمر الذي أتاح له وقتاً أوسع للانكباب على الجمع والتأليف.

* عنايته المبكرة بطلب الحديث وعلومه، وسعيه المستمر في تحصيل الفوائد، وجمع الشوارد، مما هيَّأ له مادة علمية غزيرة، كانت كفيلة بمسارعته إلى التأليف، والتصنيف.

إلى غير ذلك من الأمور التي مهَّدت له طريق الوصول إلى ذلك.

على أننا نلمح سمات بارزة، ومميزات خاصة للجانب التأليفي عند ابن الملقن ـ رحمه الله ـ، وقد رأيت من المناسب أن نستعرض أهم هذه المميزات، وأبرز تلك الصفات قبل الدخول في الكلام على مؤلفاته، فمن ذلك:

---

(١) «المجمع المؤسس» (ق ٢٢٥/أ).

١ ــ كثرة مصنفات ابن الملقن، حتى إنها بلغت ثلثمائة مصنف، كما قال هو[(١)].

٢ ــ تنوع الفنون التي تناولها بالتصنيف، حيث كتب في الفقه، والحديث، والرجال، والنحو، وغير ذلك، وإن كان الجانب الحديثي هو الغالب على مؤلفاته، مع عنايته بالفقه أيضاً.

٣ ــ تنوع حجم مؤلفاته ما بين كبير وصغير، ومتوسط، فمن مصنفاته ما بلغ عشرين مجلداً كـ «شرح البخاري»، ومنها ما هو ست مجلدات ككتابنا هذا: «البدر المنير»، ومنها ما هو في مجلد كـ «شرح المنهاج» الصغير. كما أن منها ما بلغ وريقات معدودة ككتابه «التذكرة» في علم الحديث.

٤ ــ جودة مصنفاته، وكثرة فوائدها، وحسن ترتيبها، وشدة تحقيقها، حتى طار ذكرها في الآفاق، وعمَّ النفع بها[(٢)].

٥ ــ تحتل الكتب المصنفة في خدمة المذهب الشافعي مساحة كبيرة في قائمة مؤلفات ابن الملقن، يلحظ ذلك بوضوح من أمعن النظر في هذه القائمة.

٦ ــ وربما ألف ابن الملقن ــ رحمه الله ــ عدة كتب تتعلق بكتاب واحد: في شرحه، وإفراد لغاته، وغير ذلك. قال ابن حجر: «. . . فشرح كثيراً من الكتب المشهورة، كـ «المنهاج»، و «التنبيه»، و «الحاوي»، فله على كل واحدٍ منها عدة تصانيف، يشرح الكتاب شرحاً كبيراً، ووسطاً، وصغيراً، ويفرد لغاته، وأدلته، وتصحيحه، ونحو ذلك»[(٣)].

٧ ــ وأخيراً: فقد امتازت مؤلفاته ــ رحمه الله ــ بوضوح العبارة وجلائها، كما شهد بذلك تلميذه برهان الدين الحلبي، حيث قال: «. . . وعبارته فيها جلية، جيدة»[(٤)].

---

(١) «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٨).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية»، لابن قاضي شهبة (٤/ ٥٦).

(٣) «طبقات الشافعية»، لابن قاضي شهبة (٤/ ٥٥).

(٤) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٤).

وهذا حق، فإنَّ كُتبه سهلة المأخذ، بعيدة عن الغموض والإبهام.

هذا ما حضرني الآن من خواطر حول مصنفات ابن الملقن وأهم مميزاتها.

وسأحاول هنا رصد ما وقفت عليه، وتيسَّر جمعه من مؤلفات ابن الملقن، مع ذكر ما يتعلق بها من فوائد، أو ملاحظات، وذكر من أشار إليها، أو نص عليها من الأئمة المعتبرين، فإن كان المُؤلِف ذكرها أو أشار إليها قَدمت ذلك، والإشارة إلى أماكن وجودها في خزائن المكتبات العالمية، كلما أمكنني ذلك.

وسأرتب ذلك على الفنون، مقدماً الأهم، والأشهر على غيره.

أولاً ــ المصنفات في الحديث وعلومه:

أما المصنفات في الحديث، فمنها:

١ ــ «البلغة في أحاديث الأحكام».

ذكره المؤلف في إجازته التي كتبها بمكة، قال: «والبلغة على أبوابه ــ يعني أبواب «المنهاج» ــ في جزء لطيف»[١].

ويحدثنا هو عن موضوع الكتاب فيقول في خطبته: «. . . وبعد: فهذه بلغة في أحاديث الأحكام، مما اتفق عليه الإمامان، البخاري ومسلم، مرتبة على أبواب «المنهاج» للعلامة محيـي الدين النووي. . .».

وقد اختصره من كتابه «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج»، مع زيادات يسيرة.

وقد فرغ منه في سنة (٧٥٧هـ)، وعلقه في أيام يسيرة من شهر شعبان[٢].

٢ ــ «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج».

---

(١) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

(٢) وتوجد من الكتاب نسخة في «المكتبة الظاهرية»، تحت رقم (٣٥٨) حديث، وتقع في (٣٠) ورقة، وهي نسخة جيدة، مقروءة على المؤلف، ومقابلة بأصله، وعنها صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية، برقم (١٤٩١). انظر: «فهارس الظاهرية»، للألباني (ص ١١٦).

وهـو أصـل الكتـاب الـذي قبلـه، وهـو ـ أيضـاً ـ علـى أبـواب «المنهـاج» للنووي[(١)].

٣ ــ «حدائق الحقائق».

ويشتمل إلى جانب الحديث على جملة من حكايات الصالحين، وجملة من الآثار، والأشعار، والنوادر.

وجاء في بعض النسخ تسميته «حدائق الأولياء»[(٢)].

واختصره في كتاب سماه: «الرائق في حدائق الحقائق»[(٣)].

* * *

وأما علوم الحديث، فمنها:

(أ) كتب في رجاله:

و «تهذيب الكمال» للحافظ المزي، وقد اختصره ابن الملقن مع التذييل عليه من رجال ستة كتب، وهي: «مسند أحمد»، و «صحيح ابن خزيمة»، و «صحيح ابن حبان»، و «سنن الدارقطني»، و «سنن البيهقي»، و «مستدرك الحاكم».

قال ابن حجر: «لم أقف عليه». وقال السخاوي: «قد رأيت منه مجلداً، وأمره فيه سهل»[(٤)].

وقـد ادَّعَـى المعلـق علـى «ذيـول التـذكـرة» أنـه نسـخٌ «لإكمـال مغلطـاي»

---

(١) وقد حقق الكتاب الأخ عبد الله سعاف اللحياني، ونال به درجة الماجستير، من جامعة أم القرى، سنة (١٤٠٤هـ)، فلتراجع مقدمة المحقق، وقد طبع الكتاب في مجلدين سنة ١٤٠٦هـ.

(٢) ذكره نور الدين شريبة في مقدمة «طبقات الأولياء» (ص ٥٤)، وذكر له عدة نسخ في اليمن، وبرلين. وانظر: «كشف الظنون» (ص ٦٣٣).

(٣) مقدمة نور الدين شريبة (ص ٥٧).

(٤) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢).

بلا تعب[1]. فالله أعلم.

٥ ــ «إيضاح الارتياب في معرفة ما يشتبه ويتصحف من الأسماء والأنساب، والألفاظ، والكنى، والألقاب، الواقعة في تحفة المحتاج إلى أحاديث المنهاج».

والكتاب ــ بعد النظر إلى عنوانه ــ لا يحتاج إلى تعليق، أو تعريف بموضوعه.

وقد رَتَّبَه على ترتيب الأصل، وعبارته فيه مختصرة جدّاً، من غير إخلال.

وهو يذكر ــ أيضاً ــ شرح الكلمات الغريبة بعد ضبطه لها[2]

٦ ــ «طبقات المحدثين».

ذكره المؤلف في إجازته التي كتبها بمكة، وقال عنه: «من زمن الصحابة إلى زمني»[3].

٧ ــ «العدة في معرفة رجال العمدة».

ذكره مؤلفه في إجازته التي كتبها بمكة، وقال عنه: «وأسماء رجالها ــ أي العمدة ــ في مجلد، غريب في بابه»[4]. وقال في خطبة شرحه «للعمدة»: «وهو مهم، فسارع إليه».

و «العمدة» هي «عمدة الأحكام» لعبد الغني المقدسي، وللمؤلف عليه مصنفات أُخرى ستأتي.

---

(١) «لحظ الألحاظ» (ص ١٤٠) حاشية. وينظر حول هذا الكتاب: «مقدمة تهذيب الكمال»، للدكتور بشار عواد (١/ ٦٥).

(٢) ومنه نسخة في مكتبة (تشستربتي) وعنها مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، الكويت تحت رقم (٩٣٣/ ٢) ولدي صورة منها، وتقع في عشر ورقات. وهي نسخة جيدة، وعليها خطه في طبقة السماع، يفيد أنه قرىء عليه وعورض بأصله.

(٣) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

(٤) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

(ب) كتب في الشروح الحديثية:

٨ ــ «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام».

و «العمدة» لعبد الغني المقدسي، وهو شرح لها.

ذكره المؤلف ــ رحمه الله ــ في إجازته بمكة، قال: «وشرح العمدة المسمى بالإعلام، في ثلاث مجلدات، عَزَّ نظيره»[(١)].

وقد علَّقَ هذا الشرح أثناء قراءة العمدة عليه، وجعل الكلام عليها في خمسة أقسام.

وللحافظ ابن حجر رحمه الله: «النكت على شرح العمدة»[(٢)].

ومن الجدير بالذكر: أن العلامة شمس الدين، البرماوي[(٣)] قد جمع شرحاً للعمدة سَمَّاه: «جمع العدة لفهم العمدة».

قال عنه الحافظ ابن حجر، وكتب عليه: «... مشى فيه على شرح شيخنا سراج الدين ابن الملقن، من أوله إلى آخره، ينتخب فوائده، ويحصل مقاصده، وربما لم يزد فيه إلاَّ الشيء اليسير، بحيث لو تَصَدَّى حاذق إلى انتزاعه لم يزد على كراس أو كراسين، ولو تصدى لتتبع ما حذفه من الفوائد... لكان قدر ما كتب، فلو تجرد لعمل نكت لكان أظهر لبيان فضله، مع السلامة من الإغارة على كلام شيخه من غير أن ينسبه إليه»[(٤)].

و «شرح العمدة» لابن الملقن من أجل كتبه وأحسنها، كما قال ابن قاضي

---

(١) «الضوء اللامع» (١/ ١٠٢).

(٢) «جمان الدرر» (ق ٧٤/ب).

(٣) محمد بن عبد الدائم بن موسى، أبو عبد الله العسقلاني، البرماوي، المصري (ت ٨٣١هـ) وهو من تلاميذ ابن الملقن. له ترجمة في: «طبقات الشافعية»، لابن قاضي شهبة (٤/ ١٣١).

(٤) «جمان الدرر» (ق ٥٥/ ب).

شهبة[١] وغيره[٢].

٩ ــ «شواهد التوضيح في شرح الجامع الصحيح».

وهو شرح لـ «صحيح البخاري». قال ابن حجر: «في عشرين مجلدة، اعتمد فيه على شرح شيخيه: القطب، ومغلطاي، وزاد فيه قليلاً، وهو في أوائله أقعد منه في أواخره، بل هو في نصفه الثاني قليل الجدوى»[٣].

وقد نص المؤلف ــ رحمه الله ــ في آخر الكتاب على مصادره فيه، فقال: «. . . ومن المتأخرين: شيخنا قطب الدين الحلبي، وبعده: علاء الدين مغلطاي، وشرحنا هذا خلاصة الكل، مع زيادات مهمات، وتحقيقات»[٤].

ثم أشار إلى أنه ابتدأ في تأليفه سنة (٧٦٣هـ)، ثم فتر العزم إلى سنة (٧٢هـ)، ثم شرع فيه فانتهى منه سنة (٧٨٥هـ)[٥].

وهناك بعض الكتب التي ألفت حول هذا الكتاب، منها:

* «اختصار له». لشمس الدين، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن موسى العجلوني، الكفيري، الدمشقي (ت ٨٣١هـ)[٦].

وقد وقفت على قطعة بعنوان «شرح حديث البخاري»، أولها: «. . . فهذه نبذة مهمة، وجواهر جَمَّة، مما أَلَّفه الحافظ سراج الدين ابن الملقن. . .».

---

(١) «طبقات الشافعية» (٤/ ٥٨).

(٢) وتوجد نسخة من «شرح العمدة» في مكتبة «تشستربتي» تحت رقم (٣٢٤٩). ومنه نسخة ــ أيضاً ــ في مكتبة الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية تحت رقم (١ ــ ٦) في ست مجلدات، ومصورة عن دار الكتب الظاهرية، وقد طبع الكتاب مؤخراً كاملاً.

(٣) «المجمع المؤسس» (ق ٢٢٥/ أ).

(٤) «شرح البخاري» (ج ٤/ ق ٨٩٣).

(٥) وتوجد من «شرح البخاري» أجزاء متفرقة في أنحاء العالم.
ينظر حولها: «تاريخ التراث العربي» (١/ ١٨١).

(٦) «إنباء الغمر» (٣/ ٤١٣).

ولم أرَ عليه اسم المؤلف، فلعله هو هذا المختصر[(١)]

* واستمد منه، وبنى عليه: الشيخ صالح بن عمر بن رسلان، البلقيني (ت ٨٤٨هـ). في شرحه المسمى «الغيث الجاري على صحيح البخاري»[(٢)].

١٠ ـ «شرح الأربعين النووية».
في مجلد[(٣)].

١١ ـ «شرح زوائد مسلم على البخاري».
في أربعة أجزاء[(٤)].

١٢ ـ «شرح زوائد أبي داود على الصحيحين».
في مجلدين[(٥)].

١٣ ـ «شرح زوائد الترمذي على الثلاثة».
كتب منه قطعة صالحة[(٦)].

١٤ ـ «شرح زوائد النسائي على الأربعة».
كتب منه جزءاً[(٧)].

١٥ ـ «شرح زوائد ابن ماجه على الخمسة».
وسمَّاه: «ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه». قال ابن حجر: «وقفت عليه، وعلى شرح زوائد أبي داود، وليس فيهما كبير أمر، مع أنه قد سبقه للكتابة على ابن ماجه: شيخه مغلطاي...»[(٨)].

---

(١) منه نسخة في الجامعة الإسلامية تحت رقم (٥٣٢٩، ٥٣٣٠) تقع في مجلدين كبيرين.
(٢) «الذيل على رفع الأصر» (ص ١٧١).
(٣) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢).
(٤) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).
(٥) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).
(٦) المصدر السابق.
(٧) المصدر السابق.
(٨) المصدر السابق (٦/ ١٠١، ١٠٢).

١٦ ــ «إنجاز الوعد الوفيِّ في شرح جامع الترمذي».

وقفت على قطعة منه تنتهي في الكلام على التشهد من كتاب الصلاة، والظاهر أنها بخط المؤلف.

وفقدت منه الورقة الأُولى، التي فيها خطبة المؤلف، لكن بقية الخطبة موجودة، وفيها: الكلام على كتاب الترمذي، وتقسيمه، وجمعه بين الصحة والحسن ونحو ذلك.

وهذا الكتاب لم أقف على من ذكره من أصحاب كتب التراجم وغيرهم، فلعله هو نفسه: «شرح زوائد الترمذي على الثلاثة»، والله أعلم[١].

(ج) كتب في التخريج:

١٧ ــ «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير».

١٨ ــ «خلاصة البدر المنير».

في مجلد.

١٩ ــ «المنتقى من خلاصة البدر المنير».

في جزء.

وهذه الكتب الثلاثة سيأتي الكلام عليها عند دراسة كتابنا هذا «البدر المنير»[٢].

٢٠ ــ «تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار».

في مجلد، وهو تخريج لأحاديث كتاب «الوسيط» للغزالي في الفقه الشافعي، ذكره المؤلف في إجازته التي بمكة[٣]. والمؤلف يعزو إليه في أكثر كتبه[٤].

---

(١) توجد نسخة من الكتاب في مكتبة «تشستربتي»، تحت رقم (٥١٨٧). وعندي صورة منها.

(٢) انظر: (ص ١٧٧ ــ ١٨٠).

(٣) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

(٤) انظر مثلاً: «تحفة المحتاج» له (٢/ ٥٩٨)، (٢/ ٧٦٧).

٢١ ـ «المحرر المذهب في تخريج أحاديث المهذب».

في مجلدين، كما يقول مؤلفه[١]. و «المهذب» في الفقه الشافعي، لأبي إسحاق الشيرازي.

وقد ذكره المؤلف أيضاً، وأحال عليه في كتابه «تحفة المحتاج»[٢].

٢٢ ـ «تخريج أحاديث المنهاج الأصلي».

وهو تخريج للأحاديث والآثار الواقعة في «منهاج الوصول في علم الأصول» للقاضي ناصر الدين البيضاوي.

وذكره المؤلف في إجازته بمكة قال: «في جزء حديثي»[٣].

ويسمى هذا الكتاب أيضاً بـ «تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج»[٤].

٢٣ ـ «تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب».

وهو تخريج للأحاديث والآثار الواقعة في «مختصر منتهي السول والأمل في علمي الأصول والجدل» لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ). صنف «المنتهى» ثم اختصره.

وقد ذكره المؤلف ضمن مصنفاته في إجازته بمكة[٥].

ويلحق بهذه كتاب:

٢٤ ـ «الإشراف على أطراف الكتب الستة».

ذكره ابن قاضي شهبة في «طبقاته»[٦].

---

(١) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

(٢) (٢/ ٦٦٤).

(٣) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

(٤) منه نسخة في تشستربتي ضمن مجموع تحت رقم (٣٣٨٢)، ولديّ صورة منه، ويقع في حوالي (١٢) ورقة، وعليه خط المؤلف في طبقة السماع، وفيه إجازته لكاتبه.

(٥) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١). وانظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٨٥٦).

(٦) (٤/ ٥٨).

(د) كتب في مصطلح الحديث:

٢٥ ــ «المقنع في علوم الحديث».

لخص فيه كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح، بعد تهذيبه وتنقيحه، وأضاف إليه زيادات كثيرة التقطها من عدة كتب في أصول الحديث.

ورتبه على خمسة وستين نوعاً كترتيب ابن الصلاح[1].

وكان ابتدأ في تأليفه سنة (٧٤٩هـ)، وانتهى في سنة (٧٥٩هـ).

٢٦ ــ «التذكرة في علوم الحديث».

قال السخاوي: «في كراسة، رأيتها»[2]. وهي رسالة مختصرة جداً جعلها المؤلف كالإشارات، اختصرها من كتابه الكبير «المقنع» سالف الذكر، ووضعها «لينتبه بها المبتدي، ويتبصر بها المنتهي»، كما يقول هو في خطبتها.

ويقول الأخ محمد عزيز ــ الذي حقّق الرسالة ــ: «من أحسن الرسائل الموجزة التي صنفت في المصطلح»[3].

وقد شرح التذكرة الشيخ محمد المنشاوي، تلميذ الشيخ زكريا الأنصاري، وسمى كتابه: «فتح المغيث بشرح تذكرة الحديث»[4].

---

(١) ذكره ابن قاضي شهبة في «طبقاته» (٤/ ٥٨). ومنه نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٣٩٩) في (١٨٧) لوحة. انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية (١/ ٣٠٤).
وقد حقق الكتاب في جامعة أم القرى الطالب جاويد أعظم، ونال به درجة الماجستير سنة (١٤٠٣هـ). واطلعت عليه. وأفاد الأخ عبد الله اللحيدان في مقدمة «تلخيص تلخيص المستدرك» (١/ ٩٢): أنه حقق كرسالة دكتوراه في كلية أصول الدين بالقاهرة. وقد طبع الكتاب طبعة جيدة، بتحقيق: الأخ عبد الله بن يوسف الجديع سنة (١٤١٣هـ) في مجلدين، بالمملكة العربية السعودية.

(٢) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢).

(٣) فقد حقق «التذكرة» الأخ محمد عزيز شمس، ونشرت في المجلة التي تصدرها الجامعة السلفية بالهند، في العدد (٩) مجلد (١٥) سنة (١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م).

(٤) «كشف الظنون» (١/ ٣٩٢).

وشرحها أيضاً العلامة السخاوي ــ رحمه الله ــ ، وسمَّاه «التوضيح الأبهر على تذكرة ابن الملقن في علم الأثر»[1].

قال في آخرها: «تمَّ هذا التوضيح المناسب لها في ساعات من أيام، لا تكون بمجموعها يوماً»[2].

٢٧ ــ «التبصرة شرح التذكرة في علوم الحديث».

ذكرها السخاوي في آخر «التوضيح الأبهر»[3] في شرح تذكرة ابن الملقن، فقال: «وبعد تمامه ــ يعني التوضيح الأبهر ــ رأيت شرحاً عليها لمؤلفها سمَّاه: «التبصرة»، في كراسة، أرجو أن ما كتبته أنفع منه. . . أطال في أماكن كالضعيف، بما نقله من شرح ألفية العراقي. . . مما الأنسب باختصار الأصل وعدمه».

٢٨ ــ «الكافي في علم الحديث».

قال ابن حجر ــ رحمه الله ــ : «وصنف في علوم الحديث مختصراً سَمَّاه: «الكافي»، ولم يكن فيه بالمتقن، ولا له ذوق أهل الفن»[4].

هذا آخر ما أردت ذِكْره، مما وقفت عليه من كتب ابن الملقن ــ رحمه الله ــ ، مما يتعلق بالحديث وعلومه.

ثانياً ــ المصنفات في الفقه ومتعلقاته:

تقدَّم معنا اهتمام ابن الملقن ــ رحمه الله ــ بالكتب المشهورة في المذهب، كـ «المنهاج»، و «الحاوي»، و «التنبيه»، فله على كل منها عدة شروح، وتعليقات. ومن أهم هذه الكتب:

---

(١) ومنه عدة نسخ بدار الكتب المصرية. انظر: «فهرس المخطوطات» بدار الكتب المصرية (١/ ١٨٧). ولديَّ نسخة منها، مصورة عن دار الكتب والوثائق القومية، وقد طبع كتاب السخاوي هذا سنة (١٤١٨هـ)، بتحقيق: الأخ عبد الله بن محمد البخاري، في مجلدة لطيفة في مكتبة أضواء السلف، بالرياض ــ السعودية.

(٢) «التوضيح الأبهر» (ق ١٠/ ب).

(٣) المصدر السابق.

(٤) «المجمع المؤسس» (ق ٢٢٥/ أ)؛ و «لحظ الألحاظ» (ص ١٩٩).

٢٩ ــ «الأشباه والنظائر»[١].

في الفقه وفروعه. وقد ذكر في مقدمته: أن العلماء صنَّفوا في ذلك جملة كتب، ولكنها غير مرتبة على شأن القواعد، فلذلك استخار الله في جمع كتاب في ذلك مرتب على الأبواب الفقهية أسهل ترتيب[٢].

٣٠ ــ «عمدة المحتاج إلى كتاب المنهاج».

والمنهاج هو: «منهاج الطالبين» للإمام النووي في فروع الفقه الشافعي، وذكر ابن الملقن كتابه هذا في إجازته التي كتبها بمكة، قال: «شرح المنهاج، في ست مجلدات»[٣]، وذكره ابن قاضي شهبة، وقال: «في ثمان مجلدات»[٤].

٣١ ــ «شرح آخر للمنهاج» أصغر من الذي قبله.

قال عنه مؤلفه: «في مجلدين»[٥].

ولعله المسمى بـ «عجالة المحتاج»[٦].

٣٢ ــ وأفرد لغاته.

في مجلد[٧].

---

(١) «طبقات الشافعية»، لابن قاضي شهبة (٤/ ٥٦)؛ و«كشف الظنون» (ص ١٠٠). وتوجد نسخة منه في مركز البحث العلمي، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة تحت رقم (٨٩)، مصورة عن أحمد الثالث بتركيا. أفاد ذلك الأخ عبد الله اللحياني في مقدمته لـ «تحفة المحتاج» (ص ٦٤).

(٢) انظر: مقدمة «تحفة المحتاج»، للأخ عبد الله سعاف اللحياني (ص ٦٣، ٦٤)، فقد نقل طرفاً من مقدمة ابن الملقن لهذا الكتاب.

(٣) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

(٤) طبقات الشافعية (٤/ ٥٨). وتوجد من الكتاب نسخة في مكتبة تشستربتي، وعنها صورة في معهد المخطوطات، بجامعة الدول العربية، برقم (١٨٤١).

(٥) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

(٦) «طبقات الشافعية»، لابن قاضي شهبة (٤/ ٥٨).

(٧) المصدر السابق.

وهو المسمى بـ «الإشارات إلى ما وقع في المنهاج من الأسماء، والمعاني، واللغات»[1].

٣٣ ـ «تصحيح المنهاج».

في مجلد[2].

ولعله الذي يشير إليه ابن الملقن ـ عند الكلام على المنهاج ـ بقوله: «والاعتراضات عليه»[3].

٣٤ ـ «شرح التنبيه».

في أربع مجلدات.

كذا قال مؤلفه ـ رحمه الله ـ[4]، وهو شرح كبير للتنبيه.

و «التنبيه» في الفروع، للإمام أبي إسحاق الشيرازي، صاحب «المهذب».

وقد يكون هذا الشرح هو المسمى بـ «الكفاية في شرح التنبيه»[5].

٣٥ ـ «هادي النبيه في تدريس التنبيه».

وهو شرح آخر «للتنبيه» أصغر من الذي قبله، قال مؤلفه ـ بعد أن ذكر الكبير ـ : «وآخر لطيف»[6].

٣٦ ـ «أمنية النبيه فيما يرد على التصحيح للنووي والتنبيه».

في مجلد كما قال مؤلفه[7].

ثم لخصه في جزء وسَمَّاه:

---

(١) «كشف الظنون» (٢/ ١٨٧٣).

(٢) «كشف الظنون» (٢/ ١٨٧٣).

(٣) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

(٤) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

(٥) «كشف الظنون» (١/ ٤٩١).

(٦) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١). وانظر: «لحظ الألحاظ» (ص ٢٠٠).

(٧) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢). كذا جاء اسمه عند السخاوي، وقال في «لحظ الألحاظ» (ص ٢٠٠) ـ عند كلامه على التنبيه ـ : «وما أهمله النووي في تصحيحه».

٣٧ ـ «إرشاد النبيه إلى تصحيح التنبيه».

قال مؤلفه ـ رحمه الله ـ : «وهو غريب في بابه، يتعين على طالب «التنبيه» حفظه»[(١)].

٣٨ ـ «خلاصة الفتاوي في تسهيل أسرار الحاوي».

وهو شرح «الحاوي الصغير» للماوردي.

قال عنه مؤلفه ـ رحمه الله ـ : «في مجلدين ضخمين، لم يوضع عليه مثله»[(٢)].

وقال الحافظ ابن حجر: «ومن محاسن تصانيفه: شرح الحاوي، رأيت منه نسخة»[(٣)].

وقال أيضاً: «أجاد فيه»[(٤)].

٣٩ ـ «تصحيح الحاوي».

في مجلد[(٥)].

٤٠ ـ «شرح مختصر التبريزي».

و «مختصر التبريزي» لأمين الدين، مظفر بن أحمد، التبريزي (ت ٦٢١هـ)، لخصه من «الوجيز» للغزالي.

قال عنه مؤلفه: «في مجلد»[(٦)].

٤١ ـ «جمع الجوامع»، في الفروع.

قال مؤلفه ـ رحمه الله ـ : «وقد شرعت في كتاب، جمعت فيه بين كلام الرافعي في: «شرحيه»، و «محرره»؛ والنووي في: «شرحه»، و «منهاجه»، و «روضته»؛ وابن الرفعة في: «كفايته»، و «مطلبه»؛ والقمولي في: «بحره»،

---

(١) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢).
(٢) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢).
(٣) «طبقات الشافعية»، لابن قاضي شهبة (٤/ ٥٥).
(٤) «المجمع المؤسس» (ق ٢٢٥/أ).
(٥) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢)؛ و «كشف الظنون» (١/ ٦٢٥).
(٦) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢). وانظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٦٢٦).

و «جواهره»؛ وغير ذلك مما أهملوه، وأغفلوه مما وقفت عليه من التصانيف في المذهب نحو المائتين»[1].

قال في «كشف الظنون»[2]: «قريب من مائة مجلد».

وقال أيضاً: «احترق غالبه»[3].

٤٢ ــ «شرح العمدة»، في فروع الشافعية.

و «العمدة» للإمام أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي (ت ٥٠٧هـ)[4].

ويرى الأستاذ شريبة أنه هو نفسه «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام»[5].

٤٣ ــ «الكافي» في الفقه.

قال عنه ابن حجر: «أكثر فيه من النقول الغريبة»[6].

ثالثاً ــ كتب في التراجم العامة والطبقات:

٤٤ ــ «العقد المذهب في طبقات حملة المذهب».

وقد ذكره ــ رحمه الله ــ ضمن مؤلفاته[7]. ترجم فيه لعلماء المذهب الشافعي، من زمن الإمام الشافعي إلى سنة سبعين وسبعمائة (٧٧٠هـ).

وقد اعتمد فيه على: طبقات الأسنوي، وابن كثير، والسبكي، فلخَّص وحرَّر[8]. لكن قال ابن حجر: «جمع فيها بين: الأسنوي، والتاج السبكي، بحيث لم

(١) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢).

(٢) (١/ ٥٩٨).

(٣) «كشف الظنون» (٢/ ١٨٧٣).

(٤) «كشف الظنون» (٢/ ١١٧٠).

(٥) «مقدمة طبقات الأولياء» (ص ٥٨)، وهما كتابان متغايران، وقد تقدَّم الكلام على «شرح عمدة الأحكام». انظر: (ص ٩٤).

(٦) «طبقات الشافعية»، لابن قاضي شهبة (٤/ ٥٦).

(٧) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

(٨) «كشف الظنون» (٢/ ١١٠١). وذكر له الأستاذ نور شريبة عدة نسخ في مكتبات مختلفة. =

يزد ترجمةً واحدة»[1].

وقد ذيَّل عليه: العلامة أبو الطيب، عبد الله اليمني، المعروف بابن مخرمة، قاضي عدن[2].

٤٥ ــ «الذيل على كتاب الأسنوي».

ذكره السخاوي[3].

٤٦ ــ «طبقات القراء».

ذكره السخاوي أيضاً[4].

٤٧ ــ «طبقات الأولياء».

وهو كتاب جمع فيه المؤلف جملة كبيرة من تراجم كبار الصوفية، مع ذكر أحوالهم، ومناقبهم، ومآثرهم، وذلك من منتصف القرن الثاني الهجري، حتى القرن الثامن، عصر المؤلف.

وللمؤلف فيه عجائب، وغرائب، وشطحات، ــ عفا الله عنا وعنه ــ[5].

٤٨ ــ «قضاة مصر».

ذكره حاجي خليفة، فقال: «وجمعهم أيضاً... الإمام ابن الملقن، عمر بن علي...»[6].

= انظر: مقدمة «طبقات الأولياء» (ص ٦١، ٦٢)، وقد طبع هذا الكتاب سنة (١٤١٧هـ)، بتحقيق: أيمن الأزهري، وسيد مهنّىٰ.

(١) «جمان الدرر» (ق ٥٥/ب).

(٢) «إيضاح المكنون» (٢/ ٧٩).

(٣) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢).

(٤) المصدر السابق.

(٥) والكتاب مطبوع، بتحقيق: نور الدين شريبة، سنة (١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٢م) في مجلد كبير، في القاهرة، ونشرته مكتبة الخانجي.

(٦) «كشف الظنون» (١/ ٢٩). وذكر لها بعض النسخ.

وذكره الأستاذ شريبة بعنوان: «نزهة النُظَّار في قضاة الأمصار»، وذكر له عدة نسخ في مكتبات مختلفة[1].

رابعاً ــ كتب في مناقب بعض الأشخاص:

٤٩ ــ «درر الجواهر في مناقب الشيخ عبد القادر».

وهي رسالة في مناقب الشيخ عبد القادر الجيلاني، ذكر الأستاذ نور شريبة أنها وجدت في آخر كتاب «طبقات الأولياء» ملحقة به، ضمن ذيول الكتاب[2].

وكان المؤلف عقد له ترجمة في «طبقاته»، وقال هناك: «وقد أفردت ترجمته في مجلدات. . . وسنفردها بالتأليف بعد»[3].

٥٠ ــ «مناقب الإمام أبـي القاسم الرافعي».

ذكرها المؤلف ــ رحمه الله ــ في كتابنا هذا «البدر المنير»[4]، فقال هناك في الترجمة التي عقدها له: «وقد ذكرت بإسناد الإمام الرافعي أربعين حديثاً في «مناقبه» التي أفردتها بالتصنيف». اهـ.

ولم أقف عليها، ولا رأيت أحداً ــ ممن اعتنوا به ــ ذكرها.

خامساً ــ المختصرات:

اعتنى ابن الملقن باختصار جملة من كتب الأئمة المعتبرين، هذا إلى جانب اختصاره لطائفة من مؤلفاته هو، كما مرَّ معنا ذِكْر بعضها.

وأهم هذه الكتب:

٥١ ــ «تلخيص تلخيص مستدرك الحاكم».

وهو المسمى بـ «النكت اللِّطاف في بيان الأحاديث الضعاف».

---

(١) انظر: مقدمة «طبقات الأولياء» (ص ٦٦).

(٢) انظر: مقدمة «طبقات الأولياء» (ص ٥٦).

(٣) «طبقات الأولياء» (ص ٢٤٦).

(٤) (ص ٤٦٢).

وقد اختصر فيه كتاب «تلخيص المستدرك» للحافظ الذهبي، فأفرد كتاب الذهبي في كراريس، مع بعض الزيادات من عنده حسب ما تيسر[1].

وقد قام الأخ عبد الله اللحيدان، بتحقيق النصف الأول من هذه الرسالة، ونال بها درجة الماجستير من جامعة الإمام سنة (١٤٠٦هـ).

وقد أشار ابن الملقن إلى هذه الرسالة في كتابه «البدر المنير»[2]، حيث قال هناك: «وقد أفردت ما ردَّ به الذهبي على الحاكم أبي عبد الله في تلخيصه لمستدركه، بزيادات ظفرت بها، فجاءت سبعة كراريس».

٥٢ ــ «تلخيص مسند الإمام أحمد».

ذكره كل من: ابن قاضي شهبة[3]، وحاجي خليفة[4].

٥٣ ــ «مختصر صحيح ابن حبان».

ذكره أيضاً: ابن قاضي شهبة[5]، وحاجي خليفة[6].

وذكره كذلك: الشيخ عبد الرزاق حمزة في مقدمته لكتاب «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان»[7].

---

(١) توجد منه نسخة في الجامعة الإسلامية تحت رقم (٣٦٠) حديث. وهذه النسخة توجد باسم: «النكت اللطاف في بيان الأحاديث الضعاف المخرجة في مستدرك النيسابوري»، وتوجد نسخة أخرى برقم (٧٥٦) ميكروفيلم، مصورة عن دار الكتب المصرية باسم: «مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم»، وقد طبع الكتاب كاملاً بهذا العنوان الأخير في ثماني مجلدات سنة (١٤١١هـ)، بتحقيق: الأخوين عبد الله اللحيدان، وسعد بن عبد الله آل حميد، وجعل المجلد الثامن للدراسة والفهارس.

(٢) (ص ٤٤٤) من هذا المجلد.

(٣) «طبقات الشافعية» (٤/ ٥٨).

(٤) «كشف الظنون» (٢/ ١٦٨٠).

(٥) «طبقات الشافعية» (٤/ ٥٨).

(٦) «كشف الظنون» (٢/ ١٠٧٥).

(٧) (ص ١٤).

٥٤ ـ «مختصر البعث والنشور»[١].

و «البعث والنشور»، للبيهقي.

٥٥ ـ «تلخيص الوقوف على الموقوف».

و «الوقوف . . .»، لابن بدر الموصلي، الحنفي، (ت ٦٢٣هـ).

ذكره السخاوي[٢]، ومن بعده: حاجي خليفة[٣].

وقد اقتصر فيه على ما صح من أقوال في الحديث، وله فيه تعقبات على ابن بدر، وقد نسخته عام (١٤٠٥هـ) بالمدينة النبوية[٤]، مع جمع تعقبات ابن الملقن.

٥٦ ـ «تلخيص المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لم يصح شيء في هذا الباب».

وهو لابن بدر الموصلي أيضاً.

ذكره السخاوي[٥]، وحاجي خليفة[٦]، وحسام الدين قدسي[٧].

وقد تعقبه ابن الملقن في مواطن كثيرة، وكنت نسخت هذه الرسالة أيضاً مع التي قبلها، مع جمعي لمواطن تعقبات ابن الملقن[٨].

---

(١) «تاريخ الأدب العربي» (٦/ ٢٣٢)، وذكر أن له نسخة في «بنكيبور» ٥ (٢) ٣٨٤ ـ ٣٨٥، وذكره الدكتور شريبة بعنوان «مختصر شعب الإيمان» وذكر له نسخة بنفس الرقم الذي ذكره بروكلمان، فالله أعلم بالصواب. انظر: مقدمة «طبقات الأولياء» (ص ٦٤).

(٢) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٣).

(٣) «كشف الظنون» (١/ ٤٧٩).

(٤) عن نسخة محفوظة بدار الكتب القومية بالقاهرة، ضمن مجموع تحت رقم (٢٥٩٢٩)، ويشتمل على تسعة وستين حديثاً.

(٥) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٣).

(٦) «كشف الظنون» (٢/ ١٧٥٠). وسَمَّاه: «المغني في تلخيص كتاب ابن بدر»، ولم أر من سَمَّاه بهذا قبله.

(٧) في كتابه «انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب» (ص ١١).

(٨) عن نفس المجموع السابق، وبنفس الرقم.

وفي هذين الكتابين تظهر لابن الملقن شخصية واضحة في النقد، والاستدراك.

٥٧ ـ «مختصر دلائل النبوة»، للبيهقي.

ذكره ابن قاضي شهبة[١].

سادساً ـ كتب أخرى:

ويدخل فيها ما فاتني ذكره تحت نوعه في التقسيم المتقدم.

٥٨ ـ «غاية السول في خصائص الرسول»، أو: «خصائص أفضل المخلوقين».

ذكره السخاوي[٢]، وحاجي خليفة[٣].

٥٩ ـ «شرح منتقى الأخبار».

لمجد الدين بن تيمية. ولم يكمل، قال مؤلفه ـ رحمه الله ـ: «قطعة من شرح المنتقى»[٤].

وكان ابن الملقن ـ رحمه الله ـ قد ذكر كتاب «المنتقى» في مقدمة «البدر المنير»[٥]، وأشار هناك إلى ما يؤخذ عليه من تركه الحكم على الأحاديث، مع بيان أمرها، ثم ذكر أنه كتب تلك المواضع على حواشي نسخته كالتخريج لهذه الأحاديث. وقد نبَّه على هذا الشوكاني ـ رحمه الله ـ في ترجمته له في «البدر الطالع»[٦].

---

(١) «طبقات الشافعية» (٤/ ٥٨). وانظر: «كشف الظنون» (١/ ٧٦٠).

(٢) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢)، وسمَّاه: «الخصائص النبوية».

(٣) «كشف الظنون»، (١/ ٧٠٦)، (٢/ ١١٩٢).

وقد حقق هذا الكتاب الطالب عبد الله بحر، في الجامعة الإسلامية ونال به درجة الماجستير سنة (١٤٠٢هـ).

(٤) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

(٥) انظر: (ص ٢٨٠).

(٦) (١/ ٥٠٨).

فيكون هذا الشرح شيئاً آخر غير تلك الحواشي المذكورة، والله أعلم.

٦٠ ــ «شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول».

و «المنهاج» للقاضي ناصر الدين البيضاوي، (ت ٦٨٥هـ)، ذكره ابن قاضي شهبة[١]، والسخاوي[٢].

قال السخاوي: «وقفت عليه، شرط فيه جمع مسائل الأصول».

٦١ ــ «شرح أحاديث منهاج الوصول».

ذكره حاجي خليفة، وقال: «في جزء»[٣]، ولم أرَ مَنْ ذَكَره غيره.

٦٢ ــ «شرح مختصر ابن الحاجب».

والمختصر يسمى: «منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل»، للإمام جمال الدين عثمان بن عمر، الشهير بابن الحاجب، (ت ٦٤٦هـ).

وتقدَّم معنا أن للمؤلف تخريجاً لأحاديثه، أما هذا الشرح: فذكره السخاوي[٤]، وحاجي خليفة[٥].

٦٣ ــ «عدد الفرق».

ذكره السخاوي[٦].

٦٤ ــ «شرح ألفية ابن مالك» في النحو.

قال ابن حجر: «صنف في كل فن، فَشَرَح الألفية في العربية»[٧]. وقال السخاوي: «وقفت عليه»[٨].

---

(١) «طبقات الشافعية» (٤/ ٥٨).

(٢) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٣).

(٣) «كشف الظنون» (٢/ ١٧٨٩).

(٤) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٣).

(٥) «كشف الظنون» (٢/ ١٨٥٦).

(٦) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٣). وانظر: «هدية العارفين» (١/ ٧٩٢).

(٧) «طبقات الشافعية»، لابن قاضي شهبة (٤/ ٥٦).

(٨) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٣). وانظر: «كشف الظنون» (١/ ١٥٣).

٦٥ ــ «الناسك لأم المناسك».

ذكره السخاوي[١]، وحاجي خليفة[٢].

٦٦ ــ «عقود الكمام في متعلقات الحمام».

ذكره حاجي خليفة، وقال: «جزء لطيف، مشتمل على جمل من الفوائد»[٣]. وذكره إسماعيل باشا[٤].

٦٧ ــ «تاريخ الدولة التركية».

ذكره ابن قاضي شهبة[٥]، وحاجي خليفة[٦].

٦٨ ــ «جمع المواضع التي جَهَّل فيها ابن حزم رواة، وهم ليسوا بمجهولين».

ذكره المؤلف في كتابه: «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج»[٧] قال ــ بعد أن تعقّب ابن حزم في جملة من ذلك ــ : «وله من هذا القبيل عدة، جمعتها في جزء مفرد».

وأشار المحقق إلى أن نسخة أُخرى فيها: «سأجمعها» بدل «جمعتها»، فالله أعلم هل تم هذا المصنف أم لا؟

٦٩ ــ «الكلام على سنة الجمعة قبلها وبعدها».

ذكره الأستاذ شريبة في مقدمة «طبقات الأولياء»[٨].

---

(١) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٣).

(٢) «كشف الظنون» (٢/ ١٩٢١).

(٣) «كشف الظنون» (٢/ ١١٥٦).

(٤) «هدية العارفين» (١/ ٧٩١).

(٥) «طبقات الشافعية» (٤/ ٥٨).

(٦) «كشف الظنون» (١/ ٢٨٠).

(٧) (٢/ ٧٩٦).

(٨) (ص ٦٣). وذكر أن له نسخة في رامبور.

٧٠ ــ «الخلاصة على أبواب التنبيه».

ذكره المؤلف في إجازته التي كتبها بمكة، فقال: «... في الحديث، في مجلد»[١].

وقد فاتني ذكره في كتب الحديث.

* * *

هـذا مـا أردت جمعـه، وتيسَّـر لـي الـوقـوف عليـه مـن مصنفـات هـذا الإمـام، العلم، العلامة، صاحب التصانيف الكثيرة النافعة، التي انتشرت في الأقطار شرقاً وغرباً.

* * *

---

(١) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢).

المبحث الثالث
تـــلامـــيـــذه

لقد كان من ثمار هذه الجهود العلمية المتواصلة لابن الملقن من إملاء، وتدريس، ونحو ذلك: أن خَرَّج لنا نخبة من علماء هذه الأمة، كان لهم أثر بارز في خدمة الكتاب والسنَّة وعلومهما، ولا زالت آثارهم حية بيننا تنطق بفضلهم، وتشيد بعظيم جهدهم، وتدعونا إلى الدعاء لهم، والترحُّم عليهم.

واستعراضنا لأهم تلاميذ ابن الملقن وأبرزهم، يعطينا صورةً واضحة عن تلك المكانة التي كان يحتلها ابن الملقن ــ رحمه الله ــ بين أهل عصره، ومدى إقبالهم عليه، وانتفاعهم به.

ولا نكاد نلمح من بين الذين ترجموا لابن الملقن مَن اعتنى بذكر تلاميذه، اللَّهم إلاَّ ما جاء من ذلك عرضاً، وبدون قصد.

من أجل ذلك: كان على الدارس لابن الملقن أن يعتمد على جهده الخاص، في تتبع هؤلاء التلاميذ في المظان التي تناولت أهل القرن التاسع، وأبرزها: «الضوء اللامع»، للحافظ السخاوي، ففيه منهم جملة كبيرة.

وقد قام الأخ عبد الله اللحياني في هذا المجال بجهد مشكور، حيث استطاع أن يجمع مائة وخمسة وتسعين تلميذاً وتلميذةً ممن أخذوا عن ابن الملقن[1].

وقد كنت جمعت جملة لا بأس بها من هؤلاء التلاميذ، ولكنني رأيت عدم الإطالة بذكرهم، خاصةً بعد هذا الجهد الذي قام به الأخ اللحياني، ومع ذلك فقد

---

(١) مقدمة «تحفة المحتاج» (١/ ١٧ ــ ٤٨).

رأيت أن أختار أبرز هؤلاء التلاميذ، محاولاً الترجمة لهم ــ ولو باختصار ــ مع إبراز مدى ارتباطهم بشيخهم «ابن الملقن»، واستفادتهم منه.

فمن هؤلاء:

١ ــ حافظ عصره، الإمام، أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد، شهاب الدين، أبو الفضل، الكناني، العسقلاني، المصري، ثم القاهري، الشافعي، المعروف «بابن حجر»، (ت ٨٥٢هـ)(١).

وهو من أبرز تلاميذ ابن الملقن والآخذين عنه، وقد أدخله في معجم شيوخه المسمى «بالمجمع المؤسس»، وذكر هناك الكتب التي قرأها عليه، وأخذها عنه.

وقد تَفَقَّه ــ رحمه الله ــ بابن الملقن، حيث يقول: «قرأت على الشيخ قطعة كبيرة من شرحه الكبير على المنهاج، وأجاز لي»(٢).

كما قرأ عليه الحديث أيضاً، يقول ــ رحمه الله ــ في «معجمه»: «وقرأت عليه جزءاً فيه السادس والسابع من أمالي المخلص...»(٣). وقال: «وسمعت عليه المسَلسَل بالأولية، تخريجه...»(٤). وقال: «والجزء الخامس من مشيخة النجيب، تخريج أبي العباس بن الظاهري...»(٥).

ويشير السخاوي ــ رحمه الله ــ إلى تلمذة ابن حجر على ابن الملقن، فيقول: «واجتمع له من الشيوخ المشار إليهم، والمعول في حلِّ المشكلات عليهم، ما لم

---

(١) ولا حاجة بنا للإطالة في ترجمة ابن حجر، فهو غني عن التعريف به، ومن شاء الوقوف على ترجمته مستوفاة، فعليه «بالجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»، لتلميذه الحافظ السخاوي. وله ترجمة أيضاً في: «النجوم الزاهرة» (١٥/ ٥٣٢)؛ و «الدليل الشافي» (١/ ٦٤)؛ و «الضوء اللامع» (٢/ ٣٦). والدراسة المفيدة التي كتبها الدكتور شاكر محمود عبد المنعم: «ابن حجر ودراسة مصنفاته...».

(٢) «المجمع المؤسس» (ق ٢٢٦/ أ).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

يجتمع لأحد من أهل عصره، لأن كل واحد منهم كان متبحراً في علمه، ورأساً في فنه الذي اشتهر به، لا يُلْحَقُ فيه: العراقي في معرفة علوم الحديث ومتعلقاته؛ وابن الملقن في كثرة التصانيف»[1].

وقد استفاد ابن حجر من كتب شيخه ولا شك، خاصةً «شرح البخاري»، حيث ينقل منه في كتابه «فتح الباري»، وكثيراً ما يتعقبه.

كما أنه قد اعتنى عنايةً خاصةً بكتابه «البدر المنير»، فقام باختصاره، وانتشر أمره واشتهر ذكره.

٢ ــ أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن أبـي بكر بن إبراهيم، ولي الدين، أبو زرعة، ابن الحافظ العراقي[2].

مولده: سنة (٧٦٢هـ) بالقاهرة.

بكَّر به أبوه، فأحضره الكثير على أبـي الحرم القلانسي، والمحب أبـي العباس الخلاطي، والعز بن جماعة، وغيرهم.

ورحل به أول الثالثة إلى دمشق، فأحضره على التقي ابن رافع، وابن أميلة، وجماعة من أصحاب الفخر ابن البخاري.

ثم رجع به إلى القاهرة فأسمعه على بعض المسندين، ثم طلب هو بنفسه، فقرأ الكثير.

قال ابن حجر: «نشأ صيِّناً، ديِّناً، خيِّراً، مع جمال الصورة، وطيب النغمة، والتودد إلى الناس، وناب في الحكم، ودرس في عدة أماكن، ثم استقر في جهات والده بعد وفاته، وعقد مجالس الإملاء بعده، واشتهر صيته، وصنف التصانيف، وخرَّج التخاريج...»[3].

---

(١) «الضوء اللامع» (٢/ ٣٧).

(٢) له ترجمة في: «طبقات الشافعية»، لابن قاضي شهبة (٤/ ١٠٣)؛ والدليل الشافي (١/ ٥٣)؛ و «الضوء اللامع» (١/ ٣٣٦)؛ و «الشذرات» (٧/ ١٧٣).

(٣) «طبقات الشافعية»، لابن قاضي شهبة (٤/ ١٠٤).

من مصنفاته:

«شرح جمع الجوامع» للسبكي، و «تحرير الفتاوي على التنبيه والمنهاج والحاوي» وغيرها من المصنفات.

توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٨٢٦هـ).

وقد تفقه أبو زرعة بابن الملقن[1]. قال ابن فهد: «واشتغل بالفقه، وتقدَّم فيه على جماعة، منهم: البلقيني، وابن الملقن...»[2].

كما كان له اهتمام بمصنفاته، فإنه لمَّا صنف كتابه: «تحرير الفتاوي»، جَمَع فيه بين نكت ابن النقيب على «المنهاج»، ونكت النشائي على «التنبيه»، و «تصحيح الحاوي» لابن الملقن[3].

٣ ــ إبراهيم بن محمد بن خليل، الطرابلسي الأصل، ثم الحلبي المولد والدار، الشافعي، برهان الدين، أبو الوفاء، حافظ بلاد الشام، سبط ابن العجمي[4].

مولده: في رجب سنة (٧٥٣هـ).

مات أبوه وهو صغير جداً، فكفلته أمه، فحفظ القرآن، واعتنى بالحديث أتم عنايةً، فسمع وقرأ الكثير ببلده على شيوخها: كالأذرعي، والكمال ابن حبيب، وابن العديم، حتى قرأ على قريب من سبعين شيخاً.

وارتحل إلى الديار المصرية مرتين، الأولى: في سنة ثمانين؛ والثانية: في سنة ست وثمانين.

واجتهد الشيخ في فن الحديث اجتهاداً كبيراً، واشتغل بالتصنيف.

---

(١) «الضوء اللامع» (٢/ ٣٣٨).

(٢) «لحظ الألحاظ» (ص ٢٨٦).

(٣) «الضوء اللامع» (٢/ ٣٤٣).

(٤) له ترجمة في: «الدليل الشافي» (١/ ٢٦)؛ و «الضوء اللامع» (١/ ١٣٨)؛ و «الشذرات» (٧/ ٢٣٧).

فمن مصنفاته:

شرح على البخاري، سماه: «التلقيح لفهم قارىء الصحيح»، في مجلدين. أفاد منه ابن حجر في شرحه للبخاري، و «نثل الهميان في معيار الميزان»، و «الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث»، و «التبيين لأسماء المدلسين»، وغير ذلك من المؤلفات النافعة.

قال عنه المقريزي: «صار شيخ البلاد الحلبية بغير تدافع، مع تدين وانجماع، وسيرة حميدة»[1].

توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٨٤١هـ).

وقد كان البرهان الحلبي من تلاميذ ابن الملقن الذين أفادوا منه، وانتفعوا به، وقد أخذ عنه الفقه، قال ابن فهد: «تفقَّه بحلب على جماعة... وبالقاهرة على شيخ الإسلام البلقيني، وسراج الدين ابن الملقن»[2]. كما أخذ عنه علم الحديث أيضاً[3].

وقرأ على ابن الملقن «الخصائص النبوية»[4].

وقد كان ــ رحمه الله ــ مُجلاً لشيخه، كثير الثناء عليه، وكتب بخطه الحسن «شرح البخاري» لابن الملقن، ثم فَقِدَ منه نصفه في الفتنة، فأعاد كتابته أيضاً[5].

فهؤلاء هم أبرز تلاميذ ابن الملقن الذين أخذوا عنه، وتأثروا به، وهم ــ في الوقت نفسه ــ من الأئمة الأعلام، المشهورين بالتقدم بين الأنام.

ومن تلاميذه أيضاً:

٤ ــ تقي الدين، أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم بن

(١) «الضوء اللامع» (١/ ١٤٤).
(٢) معجم شيوخ ابن فهد (ص ٤٩).
(٣) «لحظ الألحاظ» (ص ٣٠٩).
(٤) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٤).
(٥) «الضوء اللامع» (١/ ١٤١).

محمد بن عبد الصمد، أبو العباس، القاهري، ويُعرف بـ «ابن المقريزي»، (ت ٨٤٥هـ)[١]، صاحب «الخطط» وغيرها.

قال: «صحبته سنين، وأخذت عنه كثيراً من مروياته، ومصنفاته»[٢].

٥ ـ محمد بن أحمد بن علي بن أبي عبد الله بن محمد... أبو عبد الله، الفاسي، المكي، المالكي، شيخ الحرم، ويُعرف بـ «التقي الفاسي»، (ت ٨٣٢هـ)، وهو صاحب: «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين»، و «شفاء الغرام».

قال السخاوي: «دخل القاهرة غير مرة... فقرأ بها على البلقيني، وابن الملقن»[٣].

٦ ـ محمد بن عبد الدائم بن موسى بن عبد الدائم، أبو عبد الله، النعيمي، البرماوي، ثم القاهري، الشافعي، (ت ٨٣١هـ)[٤].

أخذ عن ابن الملقن[٥]، وقد اختصر «شرح العمدة» له كما تقدَّم، وعابه ابن حجر بذلك[٦].

٧ ـ محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد... القرشي، المخزومي، السكندري، المالكي، المعروف بـ «ابن الدماميني»، (ت ٨٢٧هـ)[٧].

---

(١) له ترجمة في: «الدليل الشافي» (١/ ٦٣)؛ و «الضوء اللامع» (٢/ ٢١)؛ و «الشذرات» (٧/ ٢٥٤).

(٢) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٥).

(٣) «الضوء اللامع» (٧/ ١٨).

(٤) له ترجمة في: «الدارس في تاريخ المدارس» (١/ ٢٠٢)؛ و «الضوء اللامع» (٧/ ٢٨٠).

(٥) «الضوء اللامع» (٧/ ٢٨١).

(٦) انظر: الكلام على «شرح العمدة»، لابن الملقن، في الفصل الخاص بمؤلفاته.

(٧) له ترجمة في: «الضوء اللامع» (٧/ ١٨٤).

كان أحد الكملة في الأدب، أقر له الأدباء بالتقدم فيه.

سمع بالقاهرة من ابن الملقن[1].

٨ ــ محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن مجاهد بن يوسف بن محمد بن أحمد، أبو عبد الله، القيسي، الحموي الأصل، الدمشقي، المعروف بـ «ابن ناصر الدين»، (ت ٨٤٢هـ)[2]، صاحب المصنفات النافعة التي منها «توضيح المشتبه».

قال ابن العماد في ترجمة ابن الملقن: «أخذ عنه جماعات من الحفاظ وغيرهم، منهم: ابن ناصر الدين، حافظ دمشق، ووصفه بالحفظ والإتقان»[3].

٩ ــ عمر بن حجي بن موسى بن أحمد بن سعد، أبو الفتوح، الحسباني الأصل، الدمشقي، الشافعي، المعروف «بابن حجي»، (ت ٨٣٠هـ)[4].

قال السخاوي: «دخل مصر سنة (٧٨٩هـ)، فأخذ عن البلقيني، وابن الملقن. . . وأذن له ابن الملقن في الإفتاء والتدريس»[5].

١٠ ــ محمد بن عبد الله بن ظهيرة بن أحمد بن عطية بن ظهيرة، أبو حامد، القرشي، المخزومي، المكي، الشافعي، المعروف بـ «ابن ظهيرة»، (ت ٨١٧هـ)[6].

قال التقي الفاسي: «كان بارعاً في الفقه، والنحو. . . حافظاً لأسماء

---

(١) «الضوء اللامع» (٧/ ١٨٥).

(٢) له ترجمة في: «الضوء اللامع» (٨/ ١٠٣).

(٣) «الشذرات» (٧/ ٤٥).

(٤) له ترجمة في: «الدليل الشافي» (١/ ٤٩٦)؛ و «الضوء اللامع» (٦/ ٧٨).

(٥) «الضوء اللامع» (٦/ ٧٨).

(٦) له ترجمة في: «طبقات الشافعية»، لابن قاضي شهبة (٤/ ٦٧)؛ و «الضوء اللامع» (٧/ ٩٢).

الرواة، عارفاً بالعالي والنازل. . . حسن السيرة في قضائه، ذا حظ من العبادة والخير»[1].

تفقه بابن الملقن، وأذن له في الإفتاء والتدريس[2].

هذا آخر ما أردت إيراده من تلاميذ ابن الملقن، واقتصرت على هذا العدد تجنباً للإطالة.

* * *

(١) «طبقات ابن قاضي شهبة» (٤/ ٧٠).

(٢) «طبقات الشافعية»، لابن قاضي شهبة (٤/ ٦٩)؛ و «الضوء اللامع» (٧/ ٩٣).

الفصل السادس
محنته، ووفاته

محنة ابن الملقن:

وقد جرت لابن الملقن محنة في سنة (٧٨٠هـ).

قال ابن فهد ــ رحمه الله ــ: «... فلَّما كان في سنة ثمانين، تعرَّض لطلب قضاء القضاة، فامتحن بسبب ذلك، لأنه في أيام بركة وبرقوق كان مختصاً بصحبة برقوق، فعينه لقضاء الشافعية، فخدع حتى كتب خطه بمال، فغضب عليه برقوق، وسَلَّمه لشاد الدواوين، ثم سلَّمه الله تعالى ونَجَّاه فخلص، فانقطع عن الناس، وأقبل على شأنه، فأخذ في التصنيف...»[(١)].

وقد كان للبلقيني في تخليصه يد بيضاء، كما يقول السخاوي[(٢)].

وفـاتـه:

وبعد هذه الحياة العلمية الحافلة، وبعد هذا العمر الذي بلغ ثمانين عاماً، قضاها ابن الملقن ــ رحمه الله ــ أو جلّها في الإفادة، والتصنيف، والتدريس، بعد هذا العمر الحافل بالجد، والسعي، والاجتهاد في طلب العلم وتحصيله ثم نشره وتبليغه:

---

(١) «لحظ الألحاظ» (ص ١٩٨، ١٩٩). وينظر كذلك: «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٤).

(٢) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٤).

توفي ابن الملقن ـ رحمه الله ـ في ليلة الجمعة، سادس عشر ربيع الأول، سنة أربع وثمانمائة، وتأسف الناس لفقده[1].

رحم الله ابن الملقن، وجزاه عما قَدَّم للإسلام خيراً.

* * *

(١) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٥).

الباب الثالث

في دراسة كتاب «البدر المنير»

وفيه فصول:

الفصل الأول : تحقيق اسم الكتاب.

الفصل الثاني : توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.

الفصل الثالث : بيان موضوع الكتاب، وأهميته، ومكانته بين الكتب المماثلة له.

الفصل الرابع : منهج المؤلف في كتابه.

الفصل الخامس : مصادر المؤلف في كتابه.

الفصل السادس : مختصرات الكتاب.

الفصل السابع : نسخ الكتاب، ووصفها.



الفصل الأول
تحقيق اسـم الكتاب

لا نكـاد نجـد اختـلافـاً جـوهـريـاً حـول تسميـة هـذا الكتـاب، إذ إن مـؤلفـه ــ رحمه الله ــ نَصَّ على اسمه في خطبته، فقال: «ووسمته بالبدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير»[1]. وكذا سَمَّاه ــ رحمه الله ــ في «خلاصة البدر المنير»[2]، حيث قال في خطبته: «فلما يَسَّر الله ــ وله الحمد والمنَّة ــ الفراغ من كتابـي المسمَّى «بالبدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير. . .».

أما عن النسخ الخطِّية التي وقعت تحت أيدينا، وهي: نسخة «أحمد الثالث»، ونسخة «المكتبة المحمودية»، ونسخة «مكتبة تريم» باليمن، ونسخة «برلين» بألمانيا الغربية، فقد اتفقت على تسمية الكتاب بـ: «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير». كذا جاء على الورقة الأولى من هذه النسخ الأربع.

وكذا جاءت هذه التسمية على ظهر النسخ الخطية من كتابه «خلاصة البدر المنير».

أما عن الكتب التي ترجمت لابن الملقن، واعتنت بذكر مؤلفاته: فأكثرها كان يشير إلى موضوع الكتاب، تاركاً ذكر اسمه الذي وضعه المؤلف، فابن قاضي شهبة ينقل في «طبقات الشافعية»[3] عن ابن حجي تسميته بـ «تخريج أحاديث الرافعي»،

(١) انظر: (ص ٣٩٠) من النص المحقق.
(٢) (ق ١/ب).
(٣) (٤/٥٦).

وكذا فعل ابن حجر في كتابيه: «إنباء الغمر»[1]، و «المجمع المؤسس»[2]؛ حيث يقول ــ عند سرده لمؤلفاته ــ : «خَرَّج أحاديث الرافعي. . .»، لكن منهم من سَمَّاه كتسمية المؤلف، كابن فهد، حيث قال: «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير»[3].

على أن المؤلف ــ رحمه الله تعالى ــ قد سمَّى كتابه ــ أيضاً ــ كتسمية هؤلاء المترجمين له، فيقول: «تخريجي لأحاديث الرافعي»[4]، ومرة يقول: «تخريج أحاديث الرافعي»[5].

فتخلص: أن في اسم الكتاب ثلاثة أقوال:

أولها: «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير». وهي تسمية المؤلف ــ رحمه الله ــ التي نصَّ عليها.

الثاني: «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير». وهي التسمية التي جاءت على ظهر النسخ الخطية الأربع.

الثالث: «تخريج أحاديث الرافعي». وهي التسمية المختصرة للكتاب التي مشى عليها معظم الذين ترجموا للمؤلف، بل والمؤلف نفسه في بعض كتبه كما مر.

وعند النظر: نجد أن تسمية المؤلف، والتي نص عليها في خطبة الكتاب أولى من غيرها، وعليها المعول.

على أنني لا أستبعد أن يكون المؤلف ــ رحمه الله ــ قد نص كذلك على

---

(١) (٢/ ٢١٧).

(٢) (ج ٢، ق ٨/ب).

(٣) «لحظة الألحاظ» (ص ١٩٩).

(٤) انظر: «إنجاز الوعد الوفي» للمؤلف (ق ٧/ب)؛ و «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١)، حيث نص المؤلف على هذه التسمية في إجازته التي قرأها السخاوي بمكة.

(٥) انظر: «تحفة المحتاج»، للمؤلف (١/ ٧١).

التسمية الثانية، والتي فيها زيادة: «. . . والآثار الواقعة»، وإنْ كنا لم نقف على نص المؤلف على هذه الزيادة، إلاَّ أن الواقع يقوي هذا الاحتمال ويؤكده، وذلك لأمور، منها:

* أن موضوع الكتاب: تخريج للأحاديث والآثار الواقعة في كتاب الرافعي، كما هو واضح وظاهر لمن طالع الكتاب.

* أن المؤلف ــ رحمه الله ــ قد صَرَّح به أثناء الكتاب بما لا يبعد معه أن يكون سماه كذلك، حيث قال في خطبته: «. . . إلى أنْ خار الله ــ سبحانه وتعالى ــ . . . بتأليف كتاب نفيس. . . وهو: أن أتكلم على الأحاديث والآثار الواقعة في الفتح العزيز»[1].

* أن اجتماع هذه النسخ الأربع على هذه التسمية يدل على أن لهذه التسمية أصلاً ثابتاً عن المؤلف.

ومع ذلك فقد اخترنا التسمية التي نص عليها المؤلف ــ رحمه الله ــ والأمر ــ أولاً وأخيراً ــ سهل يسير.

* * *

---

(١) انظر: (ص ٣٠٩).

الفصل الثاني
توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف

لا يكاد يوجد أدنى شك في نسبة هذا الكتاب لابن الملقن.

ولقد توفرت لدينا جملة من الأدلة تؤكد ذلك وتدعمه، فمن هذه الأدلة:

أولاً: أن النسخ الخطية الأربع التي وقعت تحت أيدينا، ولم تسقط ورقة العنوان منها، قد اتفقت على نسبة هذا الكتاب ــ «البدر المنير» ــ إلى ابن الملقن، وأنه هو مؤلفه.

ثانياً: أن المؤلف ــ رحمه الله ــ قد ذكر كتابه «البدر المنير»، وأحال عليه في جملة من كتبه، وقد أُتيح لي الوقوف على بعض هذه المؤلفات، واقتناص هذه الإشارات، فمن تلك الكتب:

١ ــ «خلاصة البدر المنير»، وهو اختصار كتابنا هذا، فقد قال في خطبته: «. . . فلما يَسَّر الله تعالى ــ وله الحمد والمنَّة ــ الفراغ من كتابي المسمَّى بـ «البدر المنير»، حمدت الله تعالى على إتمامه. وكان الكتاب المذكور ــ يعني البدر المنير ــ قد اشتمل على زبد التآليف الحديثية . . . زائدة على مائة تأليف نظرتها، كما عددتها فيه»[1].

ثم إن هذا الكلام المتعلق بذكر مصادره في «البدر المنير»، وأنها أكثر من مائة تأليف، موجود بتمامه هناك في «البدر المنير»[2]، مما يؤكد نسبة الكتاب للمؤلف ــ رحمه الله ــ .

---

(١) «خلاصة البدر» (ق ١/ب).

(٢) (ص ٣٠٦) من النص المحقق.

٢ ـ ذكره ـ كذلك ـ في كتابه: «إنجاز الوعد الوفي في شرح جامع الترمذي»، عند كلامه على السواك، حيث قال: «وفي الباب... من الأحاديث ذكرتها في تخريجي لأحاديث الرافعي الكبير»[١].

والكلام على السواك موجود في «البدر المنير»[٢]، فقد جمع هناك ما يزيد على مائة حديث، عقد لها عدة فصول، زيادة على ما ذكره الرافعي.

٣ ـ ذكره في عدة مواضع من كتابه «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج»، أذكر منها مثالاً، وهو ما ذكره في باب الوضوء، عند الكلام على حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ، وقول النبي ﷺ، له: «ادن مني أعلمك مقادير الوضوء...»، فقال ابن الملقن هناك: «... وله طرق أخرى ذكرتها موضحة في تخريج أحاديث الرافعي»[٣]. وقد جمعت المواضع التي ذكر فيها ابن الملقن كتابه «البدر المنير» في «تحفة المحتاج»، وهي كثيرة[٤].

ثالثاً: ذكر ابن الملقن ـ رحمه الله ـ في كتابه «البدر المنير» جملة من مؤلفاته التي اشتهرت نسبتها إليه، وعرفت بأنها من تأليفه، ومنها:

١ ـ «تخريج أحاديث المهذب»، ذكره في «البدر المنير» ج ٤ (ق ٢٦٧/ أ، ٣٦٧/ أ، ٤٠٨/ أ).

٢ ـ «شرح المنهاج»، ذكره في «البدر المنير» ج ٤ (ق ٣٦٧/ أ).

٣ ـ «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام»، ذكره في «البدر المنير» ج ٢ (ق ١٩٤/ أ).

٤ ـ «تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار»، ذكره في «البدر المنير» ج ٢ (ق ٢١٩/ ب).

---

(١) «إنجاز الوعد» (ق ٧/ب).
(٢) (ج ١، ق ١٠٤/أ ـ ١١٦/ب).
(٣) «تحفة المحتاج» (١/ ٧١)، (ح ٨٩).
(٤) ينظر على سبيل المثال: (١/ ٢١٢)، (٢/ ٦٧٦، ٩٩٤، ١٠٩٧، ١١١٦).

ولا شك أن هذا مما يؤكد نسبة «البدر» لسراج الدين ــ رحمه الله ــ .

رابعاً: أجمعت المصادر التي ترجمت لابن الملقن ــ رحمه الله ــ على نسبة هذا الكتاب إليه، عند كلامها على مؤلفاته.

كذلك ذكرته معظم الكتب المعنية بأسماء الكتب، وذكر المؤلفين ومؤلفاتهم، ومنها على وجه الخصوص:

* «كشف الظنون»[1].
* و «هدية العارفين»[2].
* و «الرسالة المستطرفة»[3].

خامساً: هناك بعض الكتب التي لها تعلُّق مباشر بكتاب «البدر المنير»، قد ذكرت الكتاب، ونسبته للمؤلف، وأخص بالذكر كتاب «التلخيص الحبير»، لابن حجر ــ رحمه الله ــ ، الذي اختصر به كتاب ابن الملقن، فقد قال في خطبته: «فقد وقفت على تخريج أحاديث شرح الوجيز، للإمام أبي القاسم الرافعي... لجماعة من المتأخرين، منهم... العلامة سراج الدين عمر بن علي الأنصاري...»[4].

ثم نَصَّ بعد ذلك بأسطر على أنه اختصره في ثلث حجمه.

وبعد تتبُّعي لكتاب ابن حجر، وجدته يوافق في ترتيبه ومادته، كتاب ابن الملقن ــ رحمة الله عليه ــ ، فبان بذلك ــ بلا أدنى ريب ــ أن الكتاب الذي بين أيدينا هو كتاب ابن الملقن الذي اختصره ابن حجر.

سادساً: أن جملة من الكتب التي جاءت بعد ابن الملقن قد ذكرت «البدر المنير» أيضاً، ونسبته لابن الملقن، وبعضها نقل عنه، واستفاد منه، مصرحاً باسمه، واسم مؤلفه، فممن ذكره:

---

(١) (٢/٢٠٠٣).
(٢) (١/٧٩١).
(٣) (ص ١٤٢).
(٤) «التلخيص الحبير» (١/٩).

* قاسم بن قطلوبغا، (ت ٧٨٩هـ)، في كتابه «منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي»[١].

وممن أفاد منه، ونقل عنه:

١ ـ محمد بن إبراهيم، الحسني، اليمني، المعروف بـ «ابن الوزير»، (ت ٨٤٠هـ). نقل عنه في عدة مواضع من كتابه: «تنقيح الأنظار في علوم الآثار» مصرحاً باسمه، واسم كتابه[٢].

٢ ـ نقل عنه ابن الوزير كذلك في كتابه «الروض الباسم»[٣].

٣ ـ نقل عنه ـ كذلك ـ العلامة الصنعاني في عدة مواضع من كتابه: «توضيح الأفكار»[٤].

٤ ـ نقل عنه الشوكاني في «نيل الأوطار»[٥]، ونقله عنه في أول الكتاب أكثر من نقله في آخره.

سابعاً: وُجِدَ في أثناء الكتاب ما يشير إلى عصر المؤلف ـ رحمه الله ـ، وهو قوله في أثناء كتاب الصلاة، وفي آخر الجزء السابع عشر من تجزئته: «فرغت من تبييضه بشاطىء النيل المبارك بجزيرة الفيل... سنة أربع وستين وسبعمائة»[٦]. والمعروف أن ابن الملقن عاش في تلك الفترة، بل كان في عنفوان شبابه ونشاطه العلمي.

كذلك فقد ورد أثناء الكتاب ذكر ابن الملقن لجملة من مشايخه المشهورين، حاكياً عنهم بعض الأقوال، أو راوياً عنهم بعض الأحاديث، أو ناقلاً عنهم بعض الفوائد، من أبرز هؤلاء:

---

(١) (ص ٩)، الطبعة الملحقة بآخر «نصب الراية»، الجزء الرابع.

(٢) ينظر على سبيل المثال: «توضيح الأفكار» (١/ ٢١١، ٢١٥، ٢٢١).

(٣) انظر: (ص ٢١).

(٤) ينظر على سبيل المثال: (١/ ٦٤).

(٥) ينظر على سبيل المثال: (١/ ٢٥، ٢٧، ٤٠، ٥٠، ٢٧٠، ٢٧٨)، (٢/ ٦٣، ٢٠٠).

(٦) «البدر المنير» (ج ٢، ٢٨٨/ ب).

١ ـ الشيخ صلاح الدين، خليل بن كيكلدي العلائي، (ت ٧٦١هـ)[١].

٢ ـ الشيخ قطب الدين، عبد الكريم بن عبد النور الحلبي، (ت ٧٣٥هـ)[٢].

وغير هؤلاء من مشايخه الذين عُرِفَ بكثرة الأخذ عنهم، والاستفادة منهم.

ثامناً: ذكر غير واحد من الذين ترجموا لابن الملقن: أنه لمَّا قدم الشام في رحلته إليها سنة (٧٧٠هـ) نوَّه بقدره تاج الدين السبكي، وكتب له تقريظاً على «تخريج أحاديث الرافعي»، واستكتب له العماد ابن كثير[٣].

وبمراجعتنا لكتابه «البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي»، وجدنا هذا التقريظ في نسختين منه[٤]، منقولاً عن أصل المؤلف، أو عن نسخة نقلت عن أصل المؤلف، إذ كتب في أوله: «قال كاتبه ـ عفا الله عنه ـ : رأيت في أصل المصنف هنا، بخط قاضي القضاة، تاج الدين السبكي ـ أيَّده الله ـ ما مثاله: الحمد لله. . .».

ثم ساق كلام السبكي، فاستغرق قريباً من ورقة كاملة.

* * *

(١) انظر: (ص ٤٦٧) من هذا الكتاب.

(٢) انظر: (ص ٣٨٥) من هذا الكتاب.

(٣) انظر: «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٨)؛ و «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

(٤) انظر: (النسخة المحمودية) (ج ٢، ق ١٣٩)، و (نسخة مكتبة تريم) (ج ٢، ق ١٦/ب). في آخر باب الغسل، وهو آخر الجزء الثالث عشر من تجزئة المؤلف.

الفصل الثالث
موضوع الكتاب، وأهميته، ومكانته بين الكتب المماثلة له

وفيه مباحث:

المبحث الأول : في موضوع الكتاب.

المبحث الثاني : في أهمية الكتاب في بابه.

المبحث الثالث : الكتب التي شاركت ابن الملقن في نفس موضوعه، ومقارنته بأشهرها.



المبحث الأول
مـوضـوع الكـتـاب

يظهر موضوع الكتاب لأول وهلة لمن يطالع عنوانه، فإنَّه ينبِّىء عن محتواه ومضمونه.

فالكتاب يتناول الكلام على الأحاديث والآثار الواقعة في «فتح العزيز»، للإمام الرافعي، والذي سبق الكلام عليه، والتنبيه على موضوعه[1]، فالكتاب يندرج ضمن الكتب المصنفة في «فن التخريج».

وهذه المهمة ــ ولا شك ــ مهمة شاقة مضنية، إذ تتطلب جهداً كبيراً للوقوف على هذه الأحاديث وتلك الآثار في مظانها المختلفة، والتنقيب عنها في بطون الكتب، والمعاجم، والمسانيد، ثم جمع طرقها وأسانيدها، ودراستها دراسةً عميقة، ثم الوصول إلى حكم على هذه الأحاديث بالصحة أو الضعف أو غير ذلك، وهذا بالطبع في غير أحاديث «الصحيحين»، إذ لا تحتاج إلى شيء من ذلك البتة، لاتفاق الأمة على صحة ما جاء فيهما، وأنهما أصح الكتب بعد كتاب الله ــ عزَّ وجل ــ .

والكتاب مع أنه مؤلَّف أصلاً لهذه المهمة الجليلة، إلاَّ أنني أستطيع القول: إنه يحتوي بين دفتيه على فوائد جَمَّة، ودقائق فريدة، وعلوم شتى: من شرح لفظة غريبة، أو ضبط اسم علم أو مكان، أو التركيز على حكم فقهي وإبرازه، أو العناية بإزالة ما يتوهم من تعارض بين حديثين، أو غير ذلك من المعلومات والفوائد التي لم يوضع الكتاب أصلاً لها ولكنها جاءت تبعاً في أثناء الكتاب.

---

(١) انظر: (ص ٢٣) من دراستنا لكتاب الرافعي.

والذي يهمني في هذا المقام: أن ألفت النظر إلى أن هذه الاستطرادات وتلك الفوائد، وإنْ طالت في بعض الأماكن، وتشعبت، إلاَّ أنها لا يمكن ـ بحال من الأحوال ـ أن تُخْرِجَ الكتاب عن أصل موضوعه، أو تزحزحه عن مكانه الذي يحتله في صدر قائمة المؤلفات في علم «التخريج».

* * *

المبحث الثاني
أهمية الكتاب في بابه

أستطيع القول ـ بلا تردُّد، وعن قناعة تامة ـ : أن «البدر المنير» من أهم الكتب المؤلفة في بابه ـ إنْ لم يكن أهمها ـ وهو كذلك: أجمعها، وأوسعها، وأكثرها فوائد، وأتمها استيفاءً للمقاصد.

فالكتاب قد حَوَى بين طياته جملة وافرة من أحاديث الأحكام، التي عليها مدار الحلال والحرام، بحيث لا يكاد يفوته من ذلك إلاَّ النذر اليسير.

ولهذا، فإنَّه وإن كان موضوعاً في المذهب الشافعي أصلاً، إلاَّ أنه ـ بما حَوَاه ـ يُعَدُّ خدمة جليلة لكل مسلم أراد معرفة الأحكام وطلب الوقوف على الحلال والحرام، ولا عجب في ذلك، فالإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ من كتاب الله، ومن سنَّة نبيه ﷺ استقى، وعليهما أسَّس وبَنَى، حتى إنه يقول لأصحابه: «... متى عرفت لرسول الله ﷺ حديثاً، ولم آخذ به: فأنا أشهدكم أن عقلي قد ذهب»[1].

ويضاف إلى كونه يحوي هذا الجمع الهائل من أحاديث الأحكام، فإنَّه يحوي كذلك فوائد متنوعة في كل فن ولون، ويأتي على رأس هذه الفوائد: تلك المقدمة النفيسة التي احتوى عليها كتابه، فإنَّها قد اشتملت على نفائس غاليات، وجمل من العلوم جليلات.

والكتاب: بالإضافة إلى هذه الأهمية التي يتمتع بها في مجال خدمة السنَّة النبوية الشريفة، فإنه يمثل أهمية خاصة ـ أيضاً ـ بالنسبة لمؤلفه.

---

(١) «مناقب الشافعي»، لابن أبـي حاتم (ص ٦٧).

فالكتاب ـــ فيما ظهر لي ـــ من أوائل الكتب التي صنفها المؤلف، حيث إنه يمثل انطلاقة المؤلف ـــ رحمه الله ـــ من حيز القراءة والتحصيل إلى مجال التصنيف والتأليف.

فقد بقي المؤلف زمناً ـــ قبل تأليفه هذا الكتاب ـــ يعلق الفوائد الحديثية، ويجمع متفرقها، ويضبط شواردها، ويقيد أوابدها، حتى إذا ما قويت معرفته، ورسخت في هذا الفن قدماه: سَلَّ قلم التصنيف، ونَزَل إلى ميدان البذل والعطاء، رافعاً شعار: «التصنيف أحد طريقي التحصيل»، ومستيقناً أن أهم علوم الحديث ـــ قبل الخوض في فهمه وفقهه ـــ: معرفة صحيحه من سقيمه، ومعلوله من سليمه، فلم يغمد قلمه، ويطوي صحفه حتى أثرى المكتبة الإسلامية بهذه الموسوعة الهائلة في علمي الفقه والحديث على السواء.

ولأجل هذا كله، لم يكن المؤلف ـــ رحمه الله ـــ مبالغاً حين وصف كتابه بقوله: «... كتاب نفيس، لم أسبق إلى وضعه، ولم يُنْسَج على منواله وجمعه، وأهل زماننا ـــ وغيرهم ـــ شديدو الحاجة إليه، وكل المذاهب تعتمد في الاستدلال عليه»[1].

ولمَّا كان كذلك، فقد اشتهر كتابه، وطار صيته، وشاع ذكره، وعمَّ النفع به سائر الأقطار، كما وصف غير واحد مؤلفات ابن الملقن بذلك[2]، ولا شك أن «البدر» على قمتها متربِّع، إذ هو من أَجَلِّها، وأكثرها نفعاً.

ولا أَدلَّ على أهمية الكتاب، وذيوع صيته: من استفادة جملة من العلماء منه وتزيين مؤلفاتهم بالنقل عنه، والاقتباس من نصوصه، وعلى رأس هؤلاء: ابن الوزير، والصنعاني، والشوكاني، جهابذة «اليمن» وأعلامه، الذين انتفع بمؤلفاتهم القريب والبعيد[3].

---

(١) «البدر المنير» (ص ٣١٠).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية»، لابن قاضي شهبة (٤/ ٥٦).

(٣) وانظر كلامنا على توثيق نسبة الكتاب للمؤلف (ص ١٣١).

ومن أراد أن يقف على مكانة «البدر المنير»، ويعرف أهميته وقيمته: فلينظر إلى مكانة مختصره، للحافظ ابن حجر، ومدى انتفاع أهل العلم به قديماً وحديثاً، وكثرة اعتمادهم عليه، ورجوعهم في حل المشكلات إليه.

ونختم الكلام على أهمية الكتاب، وبيان قيمته بتلك الشهادة من الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ حيث قال في خطبة «تلخيصه» ـ عند كلامه على الكتب المؤلفة في تخريج أحاديث الرافعي ـ : «... وأوسعها عبارةً، وأخلصها إشارةً: كتاب شيخنا سراج الدين»[1].

ومن أراد الوقوف على صدق ما قدَّمنا: فعليه بالكتاب، فهو خير من يخبر عن حاله، وينبىء عن نفسه.

* * *

(١) «التلخيص الحبير» (١/ ٩).

المبحث الثالث

الكتب التي شاركت ابن الملقن في نفس موضوعه، ومقارنته بأشهرها

والقصد من ذلك: أن نعرف قيمة كتابنا بطريقة عملية، وذلك بمقارنته بأبرز الكتب المماثلة له، خاصةً تلك التي شاركته في موضوعه، أعني: تخريج أحاديث «فتح العزيز».

وأجدني مضطراً إلى استعراضٍ لأهم تلك الكتب المصنفة في ذلك، فإنَّه لم يحظ كتاب من كتب الفقه بمثل تلك العناية التي حظي بها كتاب الرافعي، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، لكنني أقصد هنا الكتب التي تناولت الكلام على أحاديثه وآثاره، وأسرد هذه الكتب على سبيل الاختصار:

١ ــ «تخريج أحاديث الرافعي».

لشهاب الدين، أبي الحسين، أحمد بن أيبك بن عبد الله، الحسامي، الدمياطي، الحافظ، (ت ٧٤٩هـ)[١].

٢ ــ «تخريج أحاديث الرافعي».

لمحمد بن علي بن عبد الواحد بن يحيى بن عبد الرحيم، الدُكالي، ثم المصري، الشافعي أبو أمامة، المعروف بـ «ابن النَقَّاش»، خطيب جامع ابن طولون، (ت ٧٦٣هـ)[٢].

---

(١) له ترجمة في: «الدرر الكامنة» (١/ ١١٦)؛ و «ذيل التذكرة»، للسيوطي (ص ٣٣٥).

(٢) له ترجمة في: «الدليل الشافي» (٢/ ٦٦١)؛ و «الدرر الكامنة» (٤/ ١٩٠).

وكتابه: ذكره ابن حجر في خطبة «التلخيص الحبير»[1]، وفي «الدرر الكامنة»[2]؛ والشوكاني في «البدر الطالع»[3].

٣ ــ «تخريج أحاديث الرافعي».

للقاضي، أبي عمر، عز الدين، عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، الكِناني، الحموي الأصل، الدمشقي المولد، ثم المصري، الشافعي، المتوفى بمكة سنة (٧٦٧هـ)[4].

وذكر كتابه هذا أغلب الذين ترجموا له، وابن حجر في مقدمة «التلخيص الحبير»[5].

٤ ــ «تخريج أحاديث الرافعي».

لبدر الدين، محمد بن بهادر، الزركشي، المنهاجي، الشافعي، (ت ٧٩٤هـ)[6].

وذكر كتابه هذا: ابن حجر في «الدرر»[7]، وفي مقدمة «التلخيص»[8].

٥ ــ «شافي العي في تخريج أحاديث الرافعي».

لشهاب الدين، أبي العباس، أحمد بن إسماعيل بن خليفة بن عبد العال، الدمشقي، الشافعي، المعروف بـ «ابن الحسباني»، (ت ٨١٥هـ)[9].

---

(١) (١/ ٩).

(٢) (٤/ ١٩٠).

(٣) (٢/ ٢١١).

(٤) له ترجمة في: «الدرر الكامنة» (٢/ ٤٨٩)؛ و «الدليل الشافي» (١/ ٤١٨)؛ و «الشذرات» (٦/ ٢٠٨).

(٥) (١/ ٩).

(٦) له ترجمة في: «الدرر الكامنة» (٤/ ١٧)؛ و «الدليل الشافي» (٢/ ٦٠٩).

(٧) (٤/ ١٨).

(٨) (١/ ٩).

(٩) له ترجمة في: «لحظ الألحاظ» (ص ٢٤٤)؛ و «الضوء اللامع» (١/ ٢٣٧)؛ و «الشذرات» (٧/ ١٠٨).

وكتابه، ذكره ابن حجر في «معجمه»، ونقله عنه السخاوي في «الضوء اللامع»[1].

٦ ــ «نشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير».

للحافظ، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، (ت ٩١١هـ).

وقد ذكر كتابه في ترجمته لنفسه من «حسن المحاضرة»[2]، وذكره السخاوي في «الضوء اللامع»[3]، والكتاني في «المستطرفة»[4].

هذا ما وقفت عليه من الكتب التي شاركت ابن الملقن في تخريج أحاديث الرافعي، ومنها ــ كما نرى ــ ما سبقه ككتاب ابن جماعة، ومنها ما كان في عصره ككتاب الزركشي وغيره، ومنها ما جاء بعده ككتاب السيوطي.

وغالب هذه الكتب لم يتيسَّر لنا الاطلاع عليها، كما أن بعضها الآخر لم يكمله مؤلفه أصلاً.

أما كتاب أبي أمامة بن النقاش: فلم نقف عليه، ولكن الظاهر أن صاحبه أكمله، فابن حجر ــ رحمه الله ــ ينص في خطبة «تلخيصه»[5] على وقوفه عليه واستفادته منه.

وأما كتاب أحمد بن أيبك الحسامي: فلم نعرف عنه شيئاً، إلاَّ أن الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله ــ أفاد أنه لم يكمل[6].

وأما كتاب القاضي عز الدين بن جماعة: فقد وصل إلينا بعضه، كما صرحت

---

(١) (١/ ٢٣٩)، وانظر: «كشف الظنون» (٢/ ٢٠٠٣).

(٢) (١/ ٣٤١).

(٣) (٤/ ٦٨).

(٤) (ص ١٤٢).

(٥) (١/ ٩).

(٦) «الدرر الكامنة» (١/ ١١٦).

بذلك فهارس مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية، التي تحتفظ بنسخة من الكتاب[1].

غير أنني لا أستطيع الجزم بأنه كتاب عز الدين بن جماعة، فاسم المؤلف على غلاف النسخة غير واضح بالمرة ولا يظهر منه سوى «ابن جماعة»، وليس في أوله خطبة للمؤلف أو مقدمة تشير إلى موضوع الكتاب، أو تدل على صاحبه أو غير ذلك.

لكن الذي لا شك فيه: هو أن الكتاب تخريج لأحاديث الرافعي «فتح العزيز»، كما يظهر لمن طالعه.

والذي جعلني أتوقف في نسبته إلى ابن جماعة: هو أن لحفيده محمد بن أبـي بكر اختصاراً لكتاب ابن الملقن ــ كما سيأتي ــ ولا أستبعد كون هذه القطعة التي بين أيدينا للحفيد.

وهذه القطعة تقع في مجلدين، كل مجلد في جزئين، وعدد أوراق المجلد الأول (٤٤٣) ورقة، ويبدأ بكتاب الطهارة، وهو أول الكتاب، وينتهي بالكلام على محرمات الإحرام.

ويبدأ الثاني بمواصلة الكلام على الحج، وينتهي في أثناء كتاب البيوع، عند الكلام على حديث المُصَرَّاة.

وتوجد في هوامشه تعليقات أكثرها مأخوذ من كتاب ابن الملقن، ورمز لها بـ «قن»، ولم أعرف مَنْ صاحب هذه التعليقات.

أما كتاب الزركشي فقد وصلت إلينا قطعة منه أيضاً، وهو ما يمثل الثلث الأخير من الكتاب، وهو عبارة عن المجلد الخامس والسادس.

ويقع المجلد الخامس في (١٩٧) ورقة، ويبدأ بكتاب النكاح، وينتهي بكتاب الحضانة.

---

(١) توجد منه نسخة بالجامعة الإسلامية تحت رقم (١١٠٤، ١١٠٥/ حديث).

ويقع المجلد السادس في (٣٢٩) ورقة، ويبدأ بكتاب الجراح، وينتهي بأمهات الأولاد، وهو آخر كتاب «فتح العزيز» مما يدل على أن الزركشي أتمَّ هذا الكتاب[١].

وسيأتي مزيد كلام على كتاب الزركشي هذا.

وأما كتاب ابن الحسباني المسمى بـ «شافي العي» فلم نقف عليه، لكن قال ابن ناصر الدين: «لم يُكَمِّلْ ــ فيما أعلم ــ تأليفاً، ولا رأيت له تصنيفاً»[٢].

وأما عن كتاب السيوطي: «نشر العبير» فلم نقف عليه كذلك.

إلاَّ أن السخاوي ــ رحمه الله ــ عَدَّ هذا الكتاب مما اختلسه السيوطي من كتاب شيخه ابن حجر «التلخيص الحبير»، فقال بعد سرده جملة من مصنفاته: «فكل هذه تصانيف شيخنا، وليته إذا اختلس لم يمسخها، ولو نسخها على وجهها لكان أنفع»[٣].

ولا يخفى ما بين السيوطي والسخاوي من التنافر، ولذلك رَدَّ الشوكاني ــ رحمه الله ــ هذا الكلام من السخاوي، لأن حامله العداوة، ثم قال ــ رحمه الله ــ: «. . . ليس بعيب، فإنَّ هذا ما زال دأب المصنفين، يأتي الآخِر فيأخذ من كُتب من قبله، فيختصر، أو يوضح، أو يعترض، أو نحو ذلك من الأغراض التي هي الباعثة على التصنيف، ومَنْ ذلك الذي يعمد إلى فن قد صَنَّف فيه من قبله فلا يأخذ من كلامه»[٤].

هذا عن الكتب التي تتعلق بـ «فتح العزيز»، وهناك كتب أُخرى تعالج فن التخريج، ومن أهمها:

---

(١) توجد منه نسخة بالجامعة الإسلامية تحت رقم (٢٧٠٧، ٢٧٠٨)، ومصورة عن مكتبة أحمد الثالث، بتركيا.

(٢) «لحظ الألحاظ» (ص ٢٤٥، ٢٤٦).

(٣) «الضوء اللامع» (٤/ ٦٨).

(٤) «البدر الطالع» (١/ ٣٣٣).

* ــ «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية».

للعلامة الزيلعي، وسيأتي عليه مزيد كلام عند مقارنته بكتابنا: «البدر المنير».

مقارنة «البدر المنير» ببعض الكتب المماثلة:

بعد أن استعرضتُ هذه الكتب التي تعنى بفن التخريج، وركَّزتُ فيها على الكتب القرينة لكتاب «البدر المنير»، رأيت أن أختار بعضها لعقد مقارنة بينه وبين «البدر المنير».

وقد راعيت في اختياري لهذه الكتب ــ موضوع الموازنة ــ أن تكون مما وقفت عليه ونظرته، كي تكون المقارنة أقرب إلى الحقيقة، وقد وقع الاختيار على كتابين، وهما:

* «تخريج أحاديث الرافعي» للزركشي.
* و «نصب الراية لأحاديث الهداية» للزيلعي.

أولاً ــ المقارنة بين «البدر المنير»، و «تخريج الزركشي»:

وأقدم بين يدي هذه المقارنة بعض المعلومات والحقائق التي ينبغي الوقوف عليها قبل الدخول في المقارنة:

* نلاحظ أن ابن الملقن والزركشي قد عاشا في عصرٍ واحد، وهو القرن الثامن الهجري، ولم يكن بين وفاتيهما سوى عشر سنوات تقريباً.

* وكلاهما عاش في بيئة واحدة، وبلدٍ واحد، وهي القاهرة.

* كلاهما ممن له عناية بالغة بعلم الحديث وعلومه، ولكل منهما فيه المصنفات السائرة في الآفاق.

* كلاهما ينتمي إلى المذهب الشافعي، ولهما ــ كذلك ــ المصنفات النافعة في خدمة هذا المذهب، وعلى رأس هذه المؤلفات: «تخريجهما لأحاديث الرافعي» موضوع بحثنا هذا.

أما عن وجوه المقارنة بين الكتابين من حيث العموم:

أولاً: حجم الكتابين يكاد يكون واحداً، حيث وقع كل منهما في ست مجلدات ضخمة، والتفاوت بينهما في أوراق يسيرة.

ثانياً: كلا الكتابين كامل، فكلاهما ينتهي بكتاب «أمهات الأولاد»، وهو آخر كتاب «فتح العزيز».

إلاَّ أن كتاب الزركشي لم يقع لنا منه إلاَّ ثلثه الأخير، كما قدمنا، ولعله موجود بتمامه في مكان لم تصل أيدينا إليه بعد.

ثالثاً: لم أستطع ــ الآن ــ أن أحدِّد بدقة: أيهما سبق صاحبه بهذا التأليف؟ لكن هناك ما يمكن أن يستأنس به في ذلك ــ ولو لم تكن دلالته صريحة ــ وهو أنه جاء في آخر كتاب الزركشي، وهو «المجلد السادس»، ما نصه:

«اتفق الفراغ من تبييض هذا الجزء المبارك، ضحى نهار سابع وعشرين شهر ذي القعدة، سنة تسعين وسبعمائة».

ولا شك أن هذا التاريخ متأخر جداً عن تاريخ فراغ ابن الملقن من كتابه.

رابعاً: لم أستطع ــ كذلك ــ الجزم باستفادة أحدهما من الآخر، إلاَّ أن هناك ما لعله يفيد ذلك ولو بطريق غير مباشر.

ذلك أن الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله ــ قال عن كتاب الزركشي: «مشى فيه على جمع ابن الملقن. . .»[(١)].

فلو أضفنا إلى ذلك تأخر تأليف الزركشي لكتابه عن ابن الملقن، كان في ذلك ما لعله يفيد استفادة الزركشي من ابن الملقن.

خامساً: صرح الحافظ ابن حجر باستفادة الزركشي من «نصب الراية» للحافظ الزيلعي، فقال: «ومن كتاب الزيلعي في تخريج أحاديث «الهداية» استمد البدر الزركشي في كثير مما كتبه من تخريج الرافعي»[(٢)].

---

(١) «الدرر الكامنة» (١٨/٤).

(٢) «الدرر الكامنة» (٤١٧/٢).

ولم يقل ابن حجر ولا غيره باستمداد ابن الملقن ــ لا كثيراً ولا قليلاً ــ من كتاب الزيلعي.

أما المقارنة بينهما من حيث التفصيل:

فالحق ــ الذي لا مراء فيه ــ أن الذي يقف على كتابَيْ الزركشي وابن الملقن، ويجول بنظره بين مباحثهما، ثم يريد الحكم بتفوق أحدهما على الآخر، فإنَّه يجد في ذلك صعوبة بالغة، وما ذلك إلاَّ للتقارب الشديد بين الكتابين، من حيث:

* المنهج والأسلوب المتبع في كل منهما.

* نوعية المصادر التي اعتمد عليها كل منهما، واستمد منها.

* التقارب ــ أيضاً ــ في حجم الكتابين، مما يدل بدوره على التقارب في كمية المعلومات المودعة في كل قضية، مع تفاوت يسير.

ومع ذلك: فإن المتفحص للكتابين، الممعن النظر فيهما يستطيع أن يلحظ تميز ابن الملقن عن الزركشي في بعض الجوانب، منها:

١ ــ العناية ــ في المقام الأول ــ بذكر العلل الحديثية، والحكم على الحديث.

٢ ــ دقته، وحسن عرضه للمعلومات، وتنظيمها.

٣ ــ تحديد عناصر البحث في كل قضية قبل الخوض فيها.

٤ ــ التوسع في تخريج الحديث وعزوه إلى أكبر عدد من مصادر السنَّة.

٥ ــ الاستيعاب في الكلام على الأحاديث بحيث لم يفته ــ في نظري ــ إلاَّ الشيء اليسير.

ولنأخذ الآن مثالاً من الكتابين، وهو الحديث الأول من كتاب الطلاق: «أبغض المباحات إلى الله الطلاق».

أولاً: الزركشي (الذهب الإبريز).

قال:

١ ــ أخرجه أبو داود.

٢ ــ وابن ماجه، عن كثير بن عبيد. . . عن محارب، عن ابن عمر. .

٣ ــ والحاكم في «المستدرك» وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

٤ ــ ورواه أبو داود من حديث محارب مرفوعاً بدون ذكر ابن عمر.

قال الدارقطني: «المرسل أشبه». وكذا قال البيهقي. وقال أبو بكر بن داود: «وهذه سنَّة تفرد بها أهل الكوفة».

قال: وله طريق ثان:

١ ــ أخرجه الدارقطني في «سننه» عن معاذ، وفيه: حميد بن مالك: ضعيف. وأعله ابن القطان بالانقطاع، وفيه أيضاً: إبراهيم بن خالد، قال ابن المواق: «يضع الحديث». وضعَّفه البيهقي بالانقطاع والجهالة.

وقال ابن الجوزي في «التحقيق»: «مكحول لم يلق معاذاً».

٢ ــ ثم ذكر حديثاً بمعناه، وعزاه إلى «سنن ابن ماجه».

٣ ــ وابن حبان، وسكت عليه.

هذه خلاصة كلام الزركشي على هذا الحديث.

ثانياً: ابن الملقن (البدر المنير):

قال: هذا الحديث مروي من طريقين: ابن عمر، ومعاذ بلفظ «الحلال» بدل «المباح».

أما حديث ابن عمر:

١ ــ رواه أبو داود عن كثير بن عبيد. . . إلخ.

٢ ــ وابن ماجه بالسند المذكور، إلاَّ أنه قال: «عبيد الله بن الوليد الوصافي»، بدل «معروف بن واصل».

٣ ــ والحاكم في «المستدرك» عن محمد بن بابويه... وقال: «صحيح الإسناد». وقال الذهبي في «المختصر»: «على شرط مسلم».

٤ ــ ورواه أبو داود مرة بإسقاط ابن عمر، عن محارب بن دثار.

٥ ــ والبيهقي نحوه، وهو مرسل.

قال ابن أبي حاتم في «علله»: «رواه محارب مرسلاً».

وقال الدارقطني في «العلل»: «الأشبه أنه مرسل».

وقال المنذري: «المشهور أنه مرسل».

وقال البيهقي في رواية الوصل: فيه محمد بن عثمان، ولا أراه حفظه.

قلت: صححه الحاكم، ورواية أبي داود الموصولة، وكذا ابن ماجه الموصولة ــ الذي فيه رجل آخر ــ مما ترجح الوصل.

وأعله ابن الجوزي في «العلل» بعبيد الله بن الوليد الوصافي. وقال النسائي: «متروك».

٦ ــ وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» من هذا الطريق، وقال: «عبيد الله منكر الحديث».

هذا خلاصة كلام ابن الملقن على الحديث من طريق ابن عمر.

ونلاحظ مما سبق ما يلي:

* دقة ابن الملقن في التنبيه على لفظ الحديث، وأنه «الحلال» بدل «المباح».

* توسُّعه في تخريج الحديث حيث ذكر ستة كتب، بينما ذكر الزركشي من ذلك أربعة فقط.

* توسع ابن الملقن ــ كذلك ــ في ذكر من علَّل الحديث وتكلَّم عليه.

* نبَّه ابن الملقن على سند ابن ماجه، والذي فيه «عبيد الله الوصافي» بدل «معروف بن واصل»، ونقل أقوال الأئمة في «الوصافي».

* رجَّح ابن الملقن رواية الوصل على رواية الإرسال، بينما لم يتعرض الزركشي لذلك.

ثم تكلَّم ابن الملقن على طريق معاذ، فقال:

١ ــ أخرجه الدارقطني عن معاذ، وضعفه يحيى بن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وأعله ابن القطان، وقال: «فيه مجهولان».

٢ ــ ثم نقل أقوال الأئمة في «إسحاق بن إبراهيم» أحد رواته.

٣ ــ ثم ذكر له سنداً آخر: عن إسماعيل بن عياش، عن حميد بن مالك، عن مكحول، عن معاذ مرفوعاً نحوه. قال النسائي: «لم يرو عن حميد غير إسماعيل». انتهى ملخصاً.

ونلاحظ بالنسبة لهذا الطريق:

* أن كلاًّ منهما نقل أقوال أربعة من أئمة الشأن في تضعيف الحديث، إلاَّ أن ابن الملقن نقل أقوال المتقدِّمين، بينما نقل الزركشي أقوال المتأخِّرين.

* ذكر الزركشي حديثاً بمعناه من جهة ابن ماجه، وابن حبان. بينما ذكر ابن الملقن له طريقاً آخر من «سنن الدارقطني». وبذلك نجد أن كل واحد منهما عنده ما ليس عند الآخر، مع تفوق ابن الملقن في أكثر الأحيان كما يظهر بتأمل الكتابين[1].

ثانياً ــ المقارنة بين «البدر المنير»، و «نصب الراية»:

وكتاب «نصب الراية» للحافظ جمال الدين، أبي محمد، عبد الله بن يوسف، الزيلعي، الحنفي، المتوفى سنة (٧٦٢هـ).

وموضوعه: تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في كتاب «الهداية» في الفقه الحنفي.

---

(١) وهذا الحديث الذي اخترته مثالاً للمقارنة استفدته من مقدمة الأخ إقبال أحمد، أحد زملائي المشاركين في تحقيق «البدر المنير».

و «الهداية»، للعلامة: برهان الدين، علي بن أبي بكر بن الجليل، المرغيناني، الحنفي، (ت ٥٩٣هـ).

وكتاب «الهداية» من أشهر الكتب المؤلفة في المذهب الحنفي، وأهمها، وأكثرها شيوعاً بين أتباع هذا المذهب، ولذلك فقد حظي بعناية خاصة، فمن شارح ومعلّق، إلى مختصر ومُخَرِّج، إلى غير ذلك من الكتب التي وضعت عليه. وكان كتاب «نصب الراية» من أشهر ما وُضِعَ في الكلام على أحاديث «الهداية»، وأكثرها نفعاً.

وأُقَدِّم بين يدي هذه المقارنة ــ أيضاً ــ بعض الملاحظات التي من أهمها:

* أن الزيلعي وابن الملقن قد عاشا في فترةٍ زمنيةٍ واحدة، فهما ــ تقريباً ــ من طبقةٍ واحدة، وإن تقدمت وفاة الزيلعي على ابن الملقن أكثر من أربعين سنة.

* وقد عاشا كذلك في بيئة واحدة، وهي القاهرة.

* ويشترك الكتابان في كونهما من الموسوعات الضخمة التي تستوعب جملةً وافرة من أحاديث الأحكام، و «نصب الراية» ــ تماماً كـ «البدر» ــ لا يقتصر على كونه خدمة للمذهب الحنفي فحسب، خاصةً وأنَّ الزيلعي ــ رحمه الله ــ قد ضمَّن كتابه جملة لا بأس بها من الأحاديث التي يحتج بها المخالفون للمذهب الحنفي، والتي يسميها «أحاديث الخصوم»، مع الكلام عليها، وبيان حالها، كما سيأتي.

* نلاحظ كذلك اختلاف مذهب هذين الإمامين، فابن الملقن شافعي، والزيلعي حنفي، ومع ذلك لم نرَ في كتابيهما من التعصب الممقوت ما يُرَى في كثير من الكتب الأُخرى المؤلفة في مذهب من المذاهب.

ولأجل هذا كان النفع بكتابيهما عام، كما لا يخفى على من له اهتمام بهذا العلم.

هذا ما عنَّ لي من ملاحظات حول الكتابين، أما عن المقارنة بينهما من حيث العموم:

أولاً: كلا الكتابين كامل، لا ينقص منه شيء، كما يظهر لمن طالعهما.

ثانياً: هناك اختلاف ظاهر بين الكتابين من حيث المادة التي يحويها كل منهما، فقد اقتصر ابن الملقن على تخريجه لأحاديث كتاب الرافعي، ولم يتعداها إلى غيرها إلاَّ في القليل. بينما يورد الزيلعي جملة من أحاديث الخصوم في كل باب، إضافةً إلى جملة من الأحاديث التي في معنى حديث صاحب «الهداية».

ثالثاً: هناك فرق ظاهر بين الكتابين من حيث المنهج العام، وتنظيم المادة في كل منهما.

أما عن المقارنة بينهما من حيث التفصيل:

١ ــ بالنسبة لتخريج الحديث: يلاحظ المطالع للكتابين طول نفس ابن الملقن في ذلك، وتوسعه في إيراد طرق الحديث، ووفرة المصادر التي يُخَرِّج منها الحديث الواحد.

٢ ــ يكاد يتفق الزيلعي وابن الملقن في اعتمادهما على أهم وأشهر المصادر في كل باب.

٣ ــ سلك الزيلعي وابن الملقن منهجاً واحداً فيما لم يقفا عليه من أحاديث، أو يكون لفظه مخالفاً للمشهور المعروف، حيث يقولان في ذلك: «غريب»، أو: «غريب بهذا اللفظ». قال قاسم بن قطلوبغا: «فالله أعلم: هل توارداً، أو أخذ أحدهما من الآخر»[1].

٤ ــ امتاز ابن الملقن بعنايته البالغة بالحكم على كل حديث، حيث يفتتح بحثه بإصدار حكمه على الحديث، ويختم البحث بتأكيد هذا الحكم، بعد أن يبرهن عليه بطريقة عملية.

بينما الزيلعي ــ رحمه الله ــ لم يفعل من ذلك شيئاً، فقد كان يكتفي بمجرد ذكر من ضُعِّف به الحديث، وأقوال العلماء فيه، دون أن يحكم على الحديث.

٥ ــ يهتم ابن الملقن بتعيين الوجوه التي يعل بها الحديث، وحصره لذلك،

---

(١) «منية الألمعي» (ص ٩).

فيقول: «حاصل ما تعلل به الحديث كذا»، ثم يأخذ في سرد هذه العلل، مجيباً عنها واحدة بعد الأُخرى، بينما لا نجد هذا الأسلوب عند الزيلعي إلاَّ في القليل.

٦ ـ غالباً ما يتطرق ابن الملقن ـ عقب الانتهاء من الكلام على الحديث ـ إلى بيان بعض الفوائد المتعلقة به، كضبط بعض الأسماء في السند، أو شرح لفظة غريبة، أو نحو ذلك.

بينما لم يتعرض الزيلعي في كتابه لشيء من ذلك.

٧ ـ شارك الزيلعيُّ ابنَ الملقن في التنبيه على ما يقع للأئمة من وهم أو غلط، فينبِّه على ذلك دون غض من فضل أحد، أو طعن في شخصه. وغاية ما رأيته يقول في ذلك: «قَلَّدَ غيره، وهذا ذهول»، ومرة يقول: «وهذا ذهول فاحش».

ولنأخذ الآن مثالاً حيًّا من كتابيهما، لنرى عمل كل منهما، وطريقته، وأسلوبه، وما زاده كل منهما على الآخر، وهو حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ﷺ، قال: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»[1].

تخريج الزيلعي للحديث:

* رواه أبو داود، وابن ماجه من حديث يعقوب بن حميد بن سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة...

* ورواه الحاكم في «المستدرك»، فقال: عن يعقوب بن أبي سلمة، ثم قال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه...».

* قال الشيخ تقي الدين في «الإمام» ـ بعد نقله كلام الحاكم ـ: «وهذا، إن صحَّ عنه، فهو انتقال ذهني من يعقوب بن سلمة إلى يعقوب بن أبي سلمة الماجشون...»، ويعقوب بن سلمة الليثي هذا لم يحتجّ به مسلم.

---

(١) «نصب الراية» (١/٣، ٤)؛ و«البدر المنير» (ج ١، ق ٧٨/ ب) محمودية.

* قال البخاري في «تاريخه»: لا يعرف لسلمة سماع من أبـي هريرة، ولا ليعقوب من أبيه.

* ورواه الدارقطني في «سننه» من حديث أيوب بن النجار، عن يحيى بن أبـي كثير، عن أبـي سلمة، عن أبـي هريرة... الحديث، وأيوب بن النجار وثَّقه جماعة، لكن البيهقي رواه، وأعله بأن فيه انقطاعاً...

تخريج ابن الملقن وكلامه على هذا الحديث:

له طريقان:

أحدهما: عن قتيبة، عن محمد بن موسى، عن يعقوب بن سلمة، عن أبيه، عن أبـي هريرة... الحديث.

* أخرجه الإمام أحمد، وأبو داود هكذا عن قتيبة.

* وأخرجه ابن ماجه عن... ابن أبـي فديك، عن محمد بن موسى.

* وأخرجه الترمذي في «علله» بمثله عن قتيبة.

* وأخرجه الحاكم من طريقي قتيبة، وابن أبـي فديك، لكنه قال فيهما: «يعقوب بن أبـي سلمة»، بزيادة «أبـي».

* وحاصل ما تعلَّل به الحديث: الضعف، والانقطاع.

أما الضعف: فيعقوب بن سلمة لا أعرف حاله، وقال الذهبـي في «الميزان»: «ليس بعمدة». وأما أبو سلمة: فلم يعرف حاله المزي، ولا الذهبـي. بل قال في «الميزان»: لم يروِ عنه غير ولده». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «ربما أخطأ».

وأما الانقطاع: فقال الترمذي في «علله» سألت محمداً عنه فقال: «... يعقوب بن سلمة لا يعرف له سماع من أبيه، ولا يعرف لأبيه سماع من أبـي هريرة».

* وخالف الحاكم في «المستدرك»، فقال: «صحيح الإسناد». واعترض

الناس على الحاكم في تصحيحه الحديث. (ثم نقل اعتراض ابن الصلاح، والصريفيني، والنووي وتوهيمهم الحاكم في قوله أبي سلمة).

* وأغرب ابن الجوزي، فقال في «التحقيق»: «هذا حديث جيد».

* وقال المنذري: «هذا الحديث أجود أحاديث الباب...».

* قال ابن سيد الناس: «وفيما قاله المنذري نظر لانقطاع حديث أبي هريرة من وجهين».

* وأما ابن السكن: فقد ذكره في «صحاحه»، وهذا تساهل منه، كما يعرف ذلك من نظر في كتابه.

الطريق الثاني: عن محمد بن محمد الظفري، عن أيوب النجاد، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

* أخرجه الدارقطني، والبيهقي في «سننهما».

* ومحمود هذا قال فيه الدارقطني: «ليس بالقوي، فيه نظر».

* ثم نقل ابن الملقن إعلال البيهقي له، والذي تقدَّم نقل الزيلعي له.

* * *

وبعد عرضنا لهذا المثال نترك للقارىء إبداء رأيه، بعد أن يستعرض النقاط التي قدمناها في المقارنة بينهما، ويحاول تطبيق ذلك هنا.

ولكن الذي ينبغي التنبيه عليه: أن كتاب الزيلعي ــ رحمه الله ــ من الكتب الجليلة، والتي تحتل مكاناً بارزاً بين المؤلفات في هذا الفن، بل إذا ذكرت المؤلفات في التخريج كان «نصب الراية» في مقدِّمتها.

وما ذلك إلاَّ للإنصاف الذي سار عليه الزيلعي ــ رحمه الله ــ، وتركه التعصُّب، ورغبته في الحق، مما جعل كتابه مقبولاً مرغوباً فيه من كافة طوائف هذه الأمة.

* * *

الفصل الرابع
منهج المؤلِّف في الكتاب

أولاً ــ الكلام على منهجه من حيث الإِجمال :

وأقصد بذلك: ذكر منهج المؤلف بوجهٍ عام، وبيان الخطوط العريضة، والنقاط الأساسية التي سار عليها المؤلف على طول الكتاب، والتي تمثِّل خطًّا ثابتاً في كل الكتاب، وهذه النقاط تتمثَّل فيما يأتي :

١ ــ يبدأ المؤلف ــ رحمه الله ــ بحصرٍ وتحديدٍ للأحاديث والآثار التي تندرج تحت كل باب من أبواب كتاب الرافعي، فيقول : «ذكر فيه ــ يعني الرافعي ــ من الأحاديث كذا، ومن الآثار كذا».

ثم يبدأ في الكلام على هذه الأحاديث حسب ترتيبها عند الرافعي ذاكراً رقم كل حديث، فإذا ما فرغ من الكلام على الأحاديث شرع في الكلام على الآثار، وهكذا على طول الكتاب.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الطريقة التي سلكها ابن الملقن جعلته لا يلتزم ترتيب الرافعي في ذكر الآثار خاصةً، حيث إن الآثار ترد عند الرافعي في أثناء الباب مختلطة مع الأحاديث، فيفردها ابن الملقن، مؤخِّراً إيَّاها إلى آخر الباب، كما أشرنا.

٢ ــ ثم يبدأ بحثه بإصدار حكمه على الحديث، بالصحة أو الحسن أو الضعف، أو الغرابة أو غير ذلك من الأحكام. وقد يترك ذلك، وهو قليل.

ثم يشرع في تفصيل هذا الحكم الذي أجمله، مستعرضاً طرق الحديث، ورواياته المختلفة.

٣ ــ فإذا شرع في الكلام على طرق الحديث، وجمع أسانيده، فإنه غالباً ما يحاول حصر طرق الحديث، فيقول مثلاً: «هذا الحديث صحيح، يُروى من خمس طرق»، أو يقول: «هذا الحديث يُروى من طرق، الذي يحضرنا منها كذا».

٤ ــ فإذا ما انتهى من عرض طرق الحديث، وتفصيل الكلام عليها، فإنه يحاول تأكيد حكمه الذي أصدره أول البحث على الحديث، وذلك كنتيجة توصل إليها بعد البحث.

٥ ــ ثم يختم البحث بالتنبيه على بعض الفوائد المتنوعة: من شرح كلمة غريبة، أو ضبط اسم علم وَرَدَ أثناء البحث، أو تنبيه على بعض الأوهام التي وقعت لبعض المصنفين، أو غير ذلك من الفوائد المهمة، وقد يتوسع في هذه الخاتمة فيتكلم فيها عن بعض الأحكام الفقهية، والفوائد المستنبطة من الحديث، وهذا عنده كثير.

ثانياً ــ منهجه من حيث التفصيل:

والكلام على ذلك كما يلي:

منهجه في تخريج الحديث، وعزوه إلى دواوين السنَّة:

وقد أشار هو إلى طريقته في ذلك في مقدمته، ويتلخَّص ذلك في النقاط التالية:

* إذا كان الحديث في «الصحيحين» أو في أحدهما، فإنه يكتفي بالعزو إليهما، أو إليه، ولا يتعدى ذلك إلى غيرهما من كتب السنَّة، إلاَّ لفائدة زائدة، كزيادة عند غيرهما أو نحو ذلك، والحاجة تدعو إليها، فإنَّه يعرج على غيرهما. وإنما سلك هذا المسلك تجنباً للإطالة.

* فإذا لم يكن الحديث في «الصحيحين» أو أحدهما عزاه إلى غيرهما ممن أخرجه من أصحاب السنن، والمسانيد، والمعاجم، والأجزاء، مقدِّماً في ذلك السنن الأربعة على غيرها.

وقد التزم ابن الملقن بهذا المنهج الذي رسمه لنفسه على طول صفحات كتابه.

* أما الأحاديث التي يذكرها الرافعي، ولا يقف على من أخرجها ولا يعلم من

رواها، فإنه يشير إلى ذلك بقوله: «غريب». وقد سلك هذا الأسلوب ـ أيضاً ـ في «خلاصة البدر المنير»، وأفصح عن مراده بذلك هناك[1].

ويستعمل ذلك أيضاً في اللفظ الذي يورده الرافعي مخالفاً للمشهور المعروف، فيقول حينئذٍ: «غريب بهذا اللفظ».

ويعبِّر ابن حجر في «التلخيص» عن ذلك بقوله: «لم أجده هكذا»، أو نحو ذلك من الألفاظ.

* أما عن تعامل المؤلف ـ رحمه الله ـ مع كتب الحديث عند عزوه إليها، فيتعين علينا تسجيل بعض الملاحظات في هذا الصدد:

١ ـ عند عزوه الحديث إلى عدة كتب، فإنه يعين صاحب اللفظ المسوق، فيقول: «واللفظ لفلان»، أو: «رواه فلان ولفظه كذا» ونحو ذلك. وغالباً ما يهتم بذلك إذا كان الخلاف بين هذه الألفاظ ظاهراً، أو عند بعضهم زيادات عن الآخرين.

٢ ـ إذا كان الحديث في البخاري معلقاً فإنَّه ينبِّه على ذلك، مفرِّقاً بين ما كان من ذلك بصيغة الجزم، وما كان بغيرها، فيقول: «أخرجه البخاري تعليقاً بصيغة جزم»، ومرة يؤكد على صحة هذا النوع من التعاليق، حيث قال في حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «السواك مطهرة للفم...»: «وهذا التعليق صحيح، لأنه بصيغة جزم»[2].

٣ ـ وقد سلك في عزوه إلى ابن خزيمة وابن حبان مسلك التصحيح لما أخرجاه، ويصرح بذلك كثيراً. وهذا فيه نظر؛ لما عُلِمَ من وجود الحسن، والضعيف في كتابيهما.

٤ ـ أما في عزوه إلى «المستدرك» فإنه قد سلك منهجاً نبَّه عليه، وهو: أنه

---

(١) خلاصة «البدر المنير» (ص ٤) من المقدمة. وانظر: «منية الألمعي» (ص ٩).

(٢) «البدر المنير» (ج ١، ق ٩٤/ب).

إذا صحح الحاكم حديثاً، وعزاه إليه ساكتاً عنه، فإنه موافق له على تصحيحه إياه، وإلاَّ يتبع ذلك ببيان ما فيه من مخالفة.

٥ ــ ونجده في عزوه إلى كتب الحديث قد يعتمد على أكثر من نسخة للكتاب الواحد، فيقول في حديث «السواك مطهرة للفم...»: «وهذا الحديث لم أره في المستدرك فيما وقفت عليه من النسخ الشامية والمصرية»[1].

٦ ــ بالنسبة لموضع الحديث من هذه الكتب: فإن ابن الملقن ــ رحمه الله ــ لا يعين ذلك في الغالب، لا سيما إذا كان الحديث في مظنته، أما إذا كان الحديث في غير المظنة، وفي الحصول عليه مشقة فإنَّه يقيده ببابه وينص على مكانه. إلاَّ أنَّه في بعض الأحاديث ترك تعيين بابها، مع أنها مخرجة في غير مظنتها.

منهجه في إيراد طرق الحديث، وحكمه عليه:

سلك ــ رحمه الله ــ في إيراد طرق الحديث منهجاً موسعاً، فقد حاول استقصاء طرق الحديث، واستيعاب أكبر قدر منها، خاصةً ما لم يكن منها مخرجاً في «الصحيحين».

ومع ذلك فهو في بعض الأحيان يشير إلى عدم استيعابه جميع طرق الحديث، فنجده يقول مثلاً: «هذا الحديث يروى من طرق، الذي يحضرنا منها كذا».

ثم هو في إيراده طرق الحديث يقدم الأصح فالأصح، ويكون الاعتماد على الطرق الصحيحة، وأما ما يذكره من الضعيف فإنه يكون للتنبيه عليه فقط.

وأما عن سياقه سند الحديث: فقد يسوق السند إلى صاحب الكتاب الذي يعزو إليه، وقد يذكر بعض السند فقط، وفي الغالب يكتفي بذكر صحابي الحديث، لكنه غالباً ما يهتم بإبراز سند الحديث إذا كانت الحاجة داعية إلى ذلك،

---

(١) «البدر المنير» (ج ١، ق ٩٤/ب).

مثل ذكره المتابعات؛ أو يكون في سند الحديث علة ويحتاج إبرازها إلى استعراض سند الحديث، كالاضطراب ونحوه.

أما حكمه على الحديث:

فغالباً ما يبدأ كلامه على الحديث بإعطاء حكم عليه، بالصحة أو الضعف، أو الحسن أو غير ذلك، ثم يبدأ في سرد طرقه، وبيان رواياته المختلفة في محاولة لإثبات صحة هذا الحكم الذي أصدره والتأكيد عليه.

ومع ذلك فقد يأتي حكمه على سند ما في أثناء استعراضه لطرق الحديث، فيقول مثلاً: «أخرجه فلان بإسنادٍ جيد»، أو «صحيح»، أو نحو ذلك.

ثم هو في آخر البحث يعمد إلى تأكيد الحكم الذي سبق أن قرره، فيقول مثلاً: «فثبت بهذا أن الحديث من جميع طرقه باطل، لا يحل الاحتجاج به...»، أو نحو ذلك من الأقوال.

وابن الملقن في حكمه على الحديث لا يعتمد على مجرد رأيه واجتهاده في ذلك، بل نجده ـ في الغالب ـ يستأنس بأقوال أئمة الشأن في الحديث، فيلتمس من أقوالهم ما يؤكد به حكمه، ويقوِّي ما توصل إليه.

وقد يترك ـ رحمه الله ـ الحكم على الحديث بالكلية، مكتفياً بعرض طرقه، والكلام على إسناده، وبيان ما فيه، وهذا ـ ولله الحمد ـ قليل جداً.

وقد وقع له ـ مع ذلك ـ شيء من التساهل في تصحيح بعض الأحاديث التي حقها التضعيف.

منهجه في الكلام على الإسناد والرجال:

وليس كلامه على الإسناد قاصراً على مجرد بيان حال رجل من القوة أو الضعف، بل نجد أن اهتمامه يتعدى إلى ما هو أبعد من ذلك.

فقد يترجم لصحابي الحديث، وبخاصةٍ من كان منهم مختلفاً في اسمه، أو كنيته، أو ذُكِرَ مبهماً فيحاول الكشف عنه، أو من ذكر بكنيته ولم يعرف اسمه ونحو ذلك.

أما بقية رجال الإسناد، فإنه يهتم بالترجمة لهم، ونقل أقوال العلماء فيهم، وإذا كان الواحد منهم ممن اختلف فيه جرحاً وتعديلاً، فيحاول التوصل فيه إلى نتيجة، وبخاصةٍ إذا كان ذلك يتوقف عليه بيان درجة الحديث صحةً وضعفاً.

ثم هو ينتقي من عبارات العلماء في الجرح والتعديل أشهرها، فراراً من التطويل كما صرح هو بذلك في مقدمة كتابه. إلاَّ أنه قد وقع له ــ في بعض الأحيان ــ شيء من الإطالة، أو تكرار أقوال العلماء في الراوي، ولكن ذلك قليل في كتابه.

وبالنسبة للرواة الذين اختلف في أمرهم جرحاً وتعديلاً، وقبولاً ورداً، وهم مع ذلك ممن يتكرر ذكرهم في أثناء الكتاب، فإنه يعقد للواحد منهم فصلاً خاصًّا، فيبحث أمره، ويجمع الأقوال فيه، ويمحصها، ثم يخرج بنتيجة في هذا الرجل، إما بقبوله، أو رده، أو التوسط في أمره، أو غير ذلك. وإنما فعل ذلك: لأجل إذا تَكَرَّر ذكر أحدهم في الكتاب فإنه يحيل على تلك المواضع التي بسط فيها الكلام، وقد فعل ذلك في عدة تراجم من كتابه منها: «عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده»، و «ابن إسحاق»، و «إسماعيل بن عياش» وغير هؤلاء.

منهجه في بيان العلل:

يعمد ابن الملقن ــ رحمه الله ــ إلى تحديد علل الحديث على وجه الإجمال، ثم بعد ذلك يشرع في مناقشتها، وبيان ما فيها.

وقد اعتمد ــ رحمه الله ــ في ذلك على جهابذة هذا الفن، ونقاده، كابن المديني، والدارقطني، وابن القطان، والبخاري، والترمذي، وغيرهم.

ثم هو يعمد إلى قول أشهرهم، خاصةً إذا تواردوا على الكلام في الحديث.

وله ــ رحمه الله مع ذلك ــ شخصيته المتميزة، فقد يدخل في مناقشة أصحاب هذه الأقوال، وينتهي إما إلى الموافقة أو المخالفة.

منهجه في الشرح، وبيان الغريب، وذكر الفوائد:

وقد أولى ــ رحمه الله ــ هذا الجانب عناية خاصة، فغالباً ما يتعرض لضبط ألفاظ الحديث، وشرح غريبه، وتحقيق القول فيما أشكل منها.

وكذلك نجده يتعرض لبيان بعض الأحكام الفقهية، واستعراض الخلاف في بعض المسائل، وذكر ما يستفاد من الحديث، أو وجه دلالته على قضيةٍ ما.

كذلك يهتم بضبط أسماء الأماكن، والتعريف بها، ومحاولة تحديدها وتعيينها.

وقد يعتني ــ كذلك ــ بإعراب كلمة ما أو جملة، وبيان الوجوه المختلفة في ذلك، وترجيح ما يراه راجحاً من ذلك.

وكذلك نجده يهتم برفع التعارض الذي يتوهم بين حديث ورد في الباب وغيره من الأحاديث، أو يحاول دفع بعض الإشكالات التي ترد على حديث الباب.

وقد أشار هو ــ رحمه الله ــ إلى منهجه في ذلك، فقال في خطبة كتابه: «. . . وأتبع الكلام ــ غالباً ــ بعد بيان صحة الحديث، وضعفه، بما وقع فيه من: ضبط ألفاظ، وأسماء، وفوائد، وإشكالات. وهذا النوع وإن كان كتابنا هذا غير موضوع له، فبه تكمل الفائدة، وتتم العائدة. إلاَّ أنَّا نتحرى الاختصار في إيراده، ونقتصد في إبرازه، حذر السآمة»[١].

والحق: أنَّ الرجل قد أطال في بعض الأحيان إطالة بالغة، إلاَّ أن غالب ذلك فيما يتعلق بجمعه الأخبار في قضيةٍ ما، كما فعل في الكلام على السواك، حيث جمع فيه ما يزيد على مائة حديث، زيادةً على ما ذكره الرافعي وعقد لذلك عدة فصول. مع الكلام عليها، وبيان درجتها، وما فيها. ولعل هذه الاستطرادات بهذا الأسلوب الذي سلكه تجعلها أقرب إلى موضوع الكتاب. ولكن هذا لا يمنع من وجود استطرادات أُخرى قد تكون بعيدة كل البعد عن الفن الذي وضع الكتاب له، ولكنها لا تؤثر على أسلوب الكتاب، ومنهجه الواضح الذي وضع لأجله، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك.

* * *

(١) انظر (ص ٣٩٠).

الفصل الخامس
مصادر المؤلِّف في كتابه

وفيه مباحث:

المبحث الأول : أنواع مصادر ابن الملقن.

المبحث الثاني : خصائص مصادره، وقيمتها.

المبحث الثالث : مدى استيعابه لهذه المصادر.

المبحث الرابع : طرق نقل المؤلف من هذه المصادر.

المبحث الخامس : نقد المؤلف لمصادره.



المبحث الأول

أنواع مصادر ابن الملقن

اعتمد ابن الملقن في كتابه على الكتب المؤلفة في المقام الأول، بل لا يكاد يوجد غيرها في كتابه، إلاَّ في النادر.

وغالب هذه المؤلفات، إنما هي مؤلفات سابقة لعصر ابن الملقن، فلا نكاد نلمح إلاَّ القليل مما أُلِّف في عصره، ككتاب شيخه العلائي: «جامع التحصيل»، الذي قرأه على مؤلفه في رحلته إلى القدس، وأجازه به، وكتب له ذلك بخطه؛ و «شرح الترمذي» لابن سيد الناس؛ وغيرهما.

وقد ضَمَّن ابن الملقن خطبة كتابه قائمة بهذه المصادر، استوعب فيها مصادره إلاَّ القليل، وسردها مرتبة على الموضوعات، فبلغ بها مائة وستة وثمانين كتاباً تقريباً[(١)].

ولم يقصد ابن الملقن ــ رحمه الله ــ بذكر هذه القائمة حصر واستيعاب كل مصادره في الكتاب، وإنما ذكر منها أهمها، وأشهرها، وأكثرها وروداً في كتابه، ولذلك نجده يقول عقب سرده لهذه القائمة: «هذا ما حضرني الآن من الكتب التي نظرتها، واعتمدت عليها، وانتخبتها. . .». وهذا صريح في أنه لم يقم بحصرٍ دقيق لتلك المصادر، بل فاته جملة لم يذكرها، بحيث لو تتبعنا ذلك في أثناء كتابه، لاستطعنا أن نقف على جملة لا يستهان بها[(٢)].

---

(١) انظر: «البدر المنير» (ص ٣١٢ ــ ٣٨٨).

(٢) وقد كنت عزمت على جمع مصادر المؤلف التي أفاد منها واعتمد عليها، ولم تُذكر في قائمته، إلاَّ أنني أرجأت ذلك لضيق الوقت.

ويبين ابن الملقن ـ رحمه الله ـ الدافع له على سرده هذه القائمة في صدر كتابه، فيذكر سببين دفعاه لذلك:

أولهما: أن الناظر في كتابه قد يشكل عليه شيء مما نقل، فيراجعه في مصادره الأصلية.

الثاني: ليعرف من يطالع الكتاب قدره، وما بذل فيه من جهد ومشقة.

ويضاف إلى هذه المصادر الثابتة جملة أُخرى من المصادر المكتوبة أيضاً، وهي عبارة عن «أجزاء حديثية، ومصنفات لطيفة، وفوائد منتخبة من الزوايا والخبايا»[1]. وهذه ـ كما يشير المؤلف ـ كثيرة جداً، لذا لم يذكرها ابن الملقن في قائمته، ولكن القارىء لكتابه يستطيع أن يقف على النقول معزوّة إلى تلك المصادر.

فإذا ما تركنا تلك المصادر المكتوبة، نستطيع أن نلمح اعتماد ابن الملقن على الرواية الشفهية في كتابه، وهذا قليل جداً لا يكاد يُذكر. ويتمثّل ذلك في روايته جملة من الأحاديث عن شيوخه، ضمّنها كتابه، كذا ذكره بعض الوقائع والحكايات عن شيوخه، كما في ترجمته للإمام الرافعي، حيث ذكر بعض المعلومات التي حدَّثه بها شيخه العلائي ـ رحمه الله ـ[2].

* * *

---

(١) «البدر المنير» (ص ٣٨٨).

(٢) «البدر المنير» (ص ٤٤٨ ـ ٤٥٧).

المبحث الثاني
خصائص مصادر ابن الملقن، وقيمتها

لا يجد الدارس لكتاب «البدر المنير» عناءً كبيراً في الوقوف على خصائص مصادر المؤلف، وأهم السمات الغالبة عليها، ذلك أن الكتاب يعالج فنًّا مهمًّا من فنون علم الحديث وهو: فن «التخريج». ولا شك أن التعرض لمثل هذا يحتاج إلى نمط معين من الكتب والمؤلفات، يعرفها كل من له إلمام ودراية بهذا العلم.

ولذلك نجد أن كتب الحديث: «الصحاح»، و «المسانيد»، و «المعاجم»، و «السنن»، و «المستخرجات»، و «أحاديث الأحكام» تتصدر قائمة مصادر المؤلف في هذا الكتاب، حيث اعتمدها المؤلف في عزو الأحاديث إلى منابعها الأصلية التي روتها بأسانيدها.

ثم تأتي بعد ذلك مجموعة من المؤلفات تخدم المجموعة الأولى من جهة أسانيد الأحاديث، والتعريف برجالها، والحكم عليهم.

وعلى رأس هذا النوع: «كتب معرفة الصحابة» ــ رضوان الله عليهم ــ ، وقد اعتمدها المؤلف اعتماداً أساسياً في التعريف ببعض الصحابة، خاصة غير المعروفين منهم، أو من ذُكر بكنيته، أو اختلف في اسمه، أو غير ذلك.

ويلتحق بهذا النوع: كُتب «الجرح والتعديل» بأنواعها: الثقات، والضعفاء، والكتب التي جمعت الثقات والضعفاء؛ وقد اعتمد المؤلف هذا النوع، وأفاد منه في الحكم على الأسانيد بالقبول أو الرد بعد معرفة حال رواتها.

ثم تأتي مجموعة أُخرى، تلتحق بكتب الرجال أيضاً، وعلى رأسها: «كتب الكنى»، و «الألقاب»، و «الأنساب»، و «المراسيل»، و «المشتبه»، و «المؤتلف

والمختلف». وغير ذلك من الكتب التي تحل مشكلات أسماء الرواة، وتزيل الالتباس الواقع فيها، وتضبط ما اشتبه منها.

فإذا ما فرغنا من الكتب التي تعالج الرجال والإسناد، نجد أنفسنا أمام جملة أُخرى من المؤلفات التي تخدم متن الحديث، وعلى رأس هذا النوع: كتب «الشروح الحديثية»، و «بيان الغريب». ولا شك أن لكتب الشروح الحديثية فوائد شتَّى، إذ إنَّ غالبها يعنى بالكلام على الأسانيد، والعلل، وعلاج المشاكل الحديثية، وقد عني المؤلف بذلك عنايةً خاصة.

ثم نجد مجموعة أُخرى تخدم المتون الحديثية، وإنْ كان لها تعلق بالإسناد أيضاً، مثل: «كتب الناسخ والمنسوخ»، و «المراسيل»، و «الخلافيات الحديثية»، و «كتب العلل» وغير ذلك.

وقد اعتمد المؤلف ـ أيضاً ـ على جملة من كتب «التخريج»، وبخاصة التي تقدمت عليه، «كتخريج أحاديث المهذب» للمنذري، وغيره. ثم في النهاية نجد مجموعة من المصادر الثانوية، والتي لا يستغني عنها باحث، وهي متنوعة وكثيرة، وتعد بمثابة المكملات للمصادر الأساسية السالفة.

أما عن قيمة هذه القائمة التي اعتمدها ابن الملقن:

فلو ذهبنا نستعرض المصادر التي أفاد منها في كل فن من الفنون التي ضمَّنها كتابه، لوجدناها تمثل أعلى درجة من الجودة والإتقان.

وكذلك نجدها تحتل مكان الصدارة بين قائمة المؤلفات في نفس موضوعها؛ فالمؤلف ـ رحمه الله ـ أخذ من كل فن أجوده، وخير ما أُلِّف فيه، ولم يترك ـ فيما أعتقد ـ من أمهات الكتب المؤلفة في كل فن شيئاً إلاَّ نظره، وأفاد منه في كتابه الزاخر: «البدر المنير».

وهذا إنَّما يدل على سعة اطِّلاع المؤلِّف، ووقوفه على أمهات الكتب المصنفة في كل فن، بل وامتلاكه لأكثرها.

وهذا لا يمنع من وجود بعض المصادر التي اعتمدها وهي دون المستوى

المطلوب، أو أقل جودة من التي قدَّمنا، لكنه دائماً كان يقدِّم الأجود والأحسن، وستأتي الإشارة إلى شيء من ذلك عند الكلام على نقد المؤلف لمصادره.

تلك أهم خصائص مصادر ابن الملقن في هذا الكتاب، وأهميتها، وقيمتها، ومكانتها من المكتبة الإسلامية.

* * *

المبحث الثالث

مدى استيعاب المؤلف لهذه المصادر، واعتماده عليها

من خلال مطالعتي لـ «البدر المنير»، وتعامُلي مع نصوصه، رأيتُ أن المؤلف ــ رحمه الله ــ قد أفاد من كل هذه القائمة التي ذكرها في صدر كتابه، واستقى منها. . يضاف إلى ذلك تلك المصادر التي لم ينص عليها، وهي كثيرة.

وقد كان ــ رحمه الله ــ دقيقاً في سرده لهذه القائمة، وفي ترتيبه إيَّاها، حيث نجد توافقاً كبيراً بين ترتيب هذه القائمة، وبين استعماله لها خلال كتابه، من حيث تقديمه الأهم، والأشهر، والأشمل، والأجود على غيره.

ولا شك أن استعمال المؤلف لهذه الجملة الوافرة من المصادر، وحسن إفادته منها، وقدرته على التعامل معها، ووصوله إلى البغية منها في مظنتها، كل ذلك يدل على المستوى العلمي لابن الملقن، ومدى تفاعله مع موضوع كتابه، وإلمامه بدقائق هذا الموضوع وتفاصيله، ولا عجب في ذلك، فقد جاء هذا الكتاب حصيلة لعدة سنوات من التحصيل، والدرس، وجمع المعلومات، وتعليق الفوائد، إلى غير ذلك من العوامل التي مهدت لإخراج الكتاب بهذه الصورة المتكاملة.

ولا شك ــ أيضاً ــ أن إحاطته بهذه الجملة الوافرة من المصادر، وتعامُله معها بهذه الصورة، يدل أوضح دلالة على سعة مكتبته العلمية، وغِناها بالمراجع المهمة في كل فن، مما يَسَّر له سبيل البحث، وحل كثير من المشكلات التي صادفته أثناء عمله في هذا السِّفر الجليل.

ثم إن اشتمال الكتاب على هذه القائمة المتنوعة، والغزيرة من المؤلفات، قد أدى ــ ولا شك ــ إلى غزارة المادة العلمية الموجودة في الكتاب، بحيث إذا أراد

الباحث في هذا الكتاب أن ينظر مسألة من مسائله ــ خاصةً المُشْكِلة منها ــ وجد فيه ما يشفي عليله، ويروي غليله.

كذا استطاع ابن المقن ــ رحمه الله ــ أن يستفيد ــ إلى أبعد حد ــ من تلك القائمة الغنية من المصادر المتنوعة في شتى فنون علم الحديث، ومتعلقاته، وأن يضمنها كتابه، مما أدى إلى خروج كتابه يانع الثمار، غزير الفوائد.

* * *

المبحث الرابع
طرق عزو المؤلف إلى هذه المصادر، ونقله عنها

لقد كان لابن الملقن ــ رحمه الله ــ أحوال مختلفة في تعامُله مع هذه المصادر، ونقله عنها؛ فتارةً نجده يصرِّح باسم المؤلف، واسم كتابه، فيقول مثلاً: «قال النووي في شرح المهذب». ويقول: «قال الذهبي في الميزان»، ونحو ذلك.

وتارةً نجده يصرح باسم المؤلف، دون ذكر كتابه، وتارةً أُخرى ينقل نصًّا طويلاً عن بعض الكتب دون التصريح باسم المؤلف، ولا باسم كتابه.

لكن الأكثر عنده ــ رحمه الله ــ هو التصريح باسم المصدر، واسم صاحبه. أما سكوته عن ذلك فهو راجع إلى أنه ذكر في مقدمته مصادره في الكتاب، فيكون ما ذكر في أثناء كتابه من هذا القبيل معزوًا إلى هذه المصادر التي قدمها، ومحالاً عليها.

على أن ذلك وقع لطائفة من العلماء في تآليفهم، دون أن يغض ذلك من رتبة كتبهم، أو يحول دون الاستفادة منها.

وقد وفقت ــ بحمد الله ــ في الوقوف على مصادر جملة من النقول التي لم يعزها ابن الملقن لكتاب، ولا لقائل، فاستطعت تعيين قائلها، وفي أي كتاب هي، وأكثر ذلك كان من كلام النووي ــ رحمه الله ــ في «شرح المهذب»، وكذا الذهبي في «الميزان»، وغيرهما.

وقد تكون هناك جملة أُخرى من النقول لم أستطع تعيين قائلها.

والحق: أن ذلك قد يكون من المآخذ عليه، من جهة أن الناظر في الكتاب

لو لم يقف على صاحب النقل، لظنه من كلام ابن الملقن، ولا يخفى ما في ذلك من نسبة الأقوال إلى غير قائليها، وإن كان بعضهم لا يرى ذلك عيباً.

أما عن مدى دقته في نقله لعبارات الآخرين: فقد كان الغالب عليه في ذلك الدقة في النقل، غير أنه كان يلجأ في بعض الأحيان إلى التصرف في العبارة المنقولة، أو نقلها بمعناها، وقد نبَّهتُ على ما وقع منه في أماكنه.

ويغلب على ظني أنه إنما يفعل ذلك حين لا يكون الكتاب الذي ينقل منه بين يديه، فيعتمد في ذلك على ذاكرته، أو أنه يكون القصد من ذلك الاختصار فحسب.

ثم هو ـــ رحمه الله ـــ يعتني كثيراً بتحديد مكان النقل في المصدر الذي ينقل عنه، خاصةً عند عزوه الأحاديث إلى دواوين السنَّة فنجده يحدد الكتاب، والباب، وقد يكتفي بذكر الكتاب فقط.

وكذا نجده أثناء نقله عن كتب «اللغة» و «الغريب» يُعَيِّن المادة اللغوية التي تقع تحتها الكلمة، وغالباً ما يفعل ذلك إذا كانت هذه الكلمة مما اختلف فيه، مثل كلمة «الشب» بالباء الموحدة، و «الشث» بالثاء المثلثة.

وعلى كل حال: فقد كان الغالب على الرجل الدقة في النقل، والأمانة في العزو، وما وقع له مما يناقض ذلك قليل لا يكاد يذكر بالنظر إلى ضخامة حجم الكتاب، وغزارة مادته.

***

المبحث الخامس

نقد المؤلف لمصادره، وتمييزه الجيد منها من غيره

لم يكن ابن الملقن ـ رحمه الله ـ في استعماله لهذه المصادر مجرد ناقل فحسب، بل برزت شخصيته النقدية في تحليل هذه المصادر، وتقييمها، وإبداء رأيه فيها.

وقد ظهر تطبيقه لهذا المنهج أثناء عرضه لقائمة المصادر في مقدمة الكتاب، كما قد ظهر ذلك في أثناء تعامله مع هذه المصادر، وبحثه فيها، واستقائه منها.

أما في أثناء عرضه هذه المصادر، فقد كان يُبدي رأيه فيها، ويشير إلى الجيد منها من غيره، وإلى ما يؤخذ على بعضها إن كانت هناك مآخذ.

فمن عباراته في الثناء على بعض هذه الكتب، وبيان فضلها:

* قوله في «الميزان»، للذهبي: «وهو من أنفس كتبه»[1].

* وعن كتاب «موضح أوهام الجمع والتفريق»، للخطيب: «وهو كتاب نفيس وقع لي بخطه»[2].

* وعن «أطراف» المزي: «اقتصرت عليه لكونه هذب الأطراف قبله... واستدرك جملة عليهم»[3].

---

(١) (ص ٣٣٠) من هذا المجلد.

(٢) (ص ٣٤٠) من هذا المجلد.

(٣) (ص ٣٥٢) من هذا المجلد.

* وعن «خلاصة الأحكام»، للنووي: «وهي مفيدة، ولم يكملها»[١].

* وعن «خلافيات» البيهقي في الحديث: «لم أرَ مثلها، بل ولا صُنِّف»[٢].

* وعن «التحقيق»، لابن الجوزي ـ وسمَّاه «الخلافيات» ـ: «وهي مفيدة»[٣].

* وعن «المُغْرب»، للمطرزي: «ما أكثر فوائده»[٤].

* وعن كتابي البكري، والحازمي في أسماء الأماكن: «وهما غاية في بابهما»[٥].

* وعن «الناسخ والمنسوخ»، للحازمي: «وهو كتاب لا نظير له في بابه، في غاية التحقيق والنفاسة».

هذا طرف من كلامه ـ رحمه الله ـ في إبراز مكانة تلك المصادر، وقد وجدناه كذلك عند استعماله لهذه الكتب والنقل منها، فكان يقدم الأجود، والأهم، والأقدم، والأكثر تخصُّصاً على غيره.

أما عن عباراته التي أطلقها لبيان ما يؤخذ على بعض هذه المصادر، فمنها:

* قوله في «أطراف الكتب الستة»، لابن طاهر: «كثيرة الوهم، كما شهد بذلك حافظ الشام ابن عساكر»[٦].

* وعن «الجمع بين رجال الصحيحين»، لابن طاهر أيضاً: «... غيرُ مُعْتَمِدِ عليه»[٧].

---

(١) (ص ٣٥٦) من هذا المجلد.
(٢) (ص ٣٥٨) من هذا المجلد.
(٣) (ص ٣٥٨) من هذا المجلد.
(٤) (ص ٣٧٦) من هذا المجلد.
(٥) (ص ٣٧٧) من هذا المجلد.
(٦) (ص ٣٥٥) من هذا المجلد.
(٧) (ص ٣٣١) من هذا المجلد.

* وعن «الأحكام»، لمجد الدين بن تيمية، المسمى بـ «المنتقى»: «وهو كاسمه، وما أحسنه، لولا إطلاقه في كثير من الأحاديث العزو إلى كتب الأئمة دون التحسين، والتضعيف. . . وأشد من ذلك: كون الحديث في جامع الترمذي مبيناً ضعفه، فيعزيه إليه من غير بيان ضعفه»[1].

هكذا كان ابن الملقن ــ رحمه الله ــ على طول صفحات الكتاب، له شخصيته المتميزة في نقده لهذه المصادر، وبيان رأيه فيها، لا بقصد التشهير بأصحابها، والحط من مكانتها، بل بقصد البيان لمنزلة الجيد منها، وفي المقابل بيان النقص والقصور في غيرها براءةً للذمة، وخروجاً من العهدة، يضاف إلى ذلك أنه أراد أن يرسم طريقه واضح المعالم، قبل خوض غمار هذه الرحلة الطويلة مبيناً مكانة تلك المصادر من كتابه، وإلى أي حد استفاد منها، واعتمد عليها.

وكم كانت عباراته هذه بناءة، ومفيدة في ميزان النقد العلمي الهادف.

* * *

(١) (ص ٢٨٠) من النص المحقق.

الفصل السادس
مختصرات الكتاب

وبعد أن فرغت من تناول أهم الكتب التي شاركت ابن الملقن موضوع كتابه، أرى أن نتناول مختصرات الكتاب بشيء من التعريف والبيان، لما لها من علاقة مباشرة بالكتاب لا تقل أهميةً ـ بحال من الأحوال ـ عن تلك التي مضت، وتزداد أهمية تناول هذه الكتب إذا ما علمنا أن واحداً منها بقلم المؤلف ـ رحمه الله ـ وهي كالتالي:

أولاً ـ «خلاصة البدر المنير»:

لابن الملقن، صاحب الأصل ومؤلفه، ذكره أكثر الذين ترجموا لابن الملقن، واعتنوا بالكلام على مؤلفاته.

سبب تأليفه:

ولعل السبب الأساس في تصنيف المؤلف لهذا المختصر: هو طول كتابه الكبير، وبسط عبارته، واتساع مباحثه، مع فتور الهمم عن المطولات، ورغبة الناس في المختصرات، وهذا ما يشير إليه ابن الملقن ـ رحمه الله ـ في خطبة هذا «المختصر» فيقول ـ بعد أن ذكر كتابه الكبير ومزاياه ـ: «... إلاَّ أن العمر قصير، والعلم بحر مداه طويل، والهمم فاترة، والرغبات قاصرة، والمستفيد قليل، والحفظ كليل، فترى الطالب ينفر من الكتاب الطويل، ويرغب في القصير، ويقنع باليسير، وكان بعض مشايخنا... أشار باختصاره في نحو عُشر الكتاب، تسهيلاً للطلاب...»[1].

(١) «خلاصة البدر المنير» (١/ ٤).

حجم الكتاب:

نص المؤلف ـ كما مرَّ معنا ـ في خطبة المختصر على أنه جعله في نحو عُشر الكتاب الأصلي، كما أشار عليه بذلك بعض مشايخه.

وقد قارنت «المختصر» بأصله، فوجدته كذلك، أو قريباً من ذلك.

وقد اعتبر الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ ذلك اختصاراً مخِلاًّ، حيث يقول في خطبة «التلخيص»: «. . . ثم رأيته لخصه في مجلدة لطيفة، أخل فيها بكثير من مقاصد المطول وتنبيهاته. . .»[1].

والذي أراه: أن هذا المختصر ليس فيه كبير إخلال، ولا كثير إغفال، إذ إنَّ ابن الملقن ـ رحمه الله ـ قصد أن يجعله على هذه الصورة تسهيلاً لحفظه على الطلاب، كما صَرَّح في مقدمته، مع الأخذ في الاعتبار عدم إهمال الأصل.

منهج المؤلف في هذا المختصر:

كشف ابن الملقن عن طريقته، وأبان عن منهجه في هذا الكتاب، وأنا ألخِّص ذلك ـ إن شاء الله ـ في نقاط، مع ما أراه إلى جانب ذلك من ملاحظات:

١ ـ يذكر من طرق الحديث أصحها، وأحسنها، مع عدم إغفاله التنبيه على الطرق الضعيفة.

٢ ـ إذا كانت في المسألة أقوال: فإنه يختار أرجحها.

٣ ـ جعل هذا المختصر على ترتيب الأصل.

٤ ـ سلك في العزو إلى كتب الحديث منهجاً أشار إليه، ونبَّه عليه:

* فما رواه البخاري ومسلم أشار إليه بقوله: «متفق عليه».

* وما رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه: «رواه الأربعة».

* وما رواه الأربعة خلا ابن ماجه: «رواه الثلاثة».

---

(١) «التلخيص الحبير» (١/ ٩).

* وإذا أطلق النقل عن البيهقي: ففي «سننه الكبير».

* وما عدا هؤلاء: فإنَّه يسمي من رواه.

٥ ــ أما ما لم يقف على من رواه، فإنَّه يقول «غريب» وهذا المنهج أتبعه أيضاً في الأصل، ونبهنا على ذلك هناك.

٦ ــ لا يُعنى بسياق إسناد الحديث في الغالب، بل يكتفي بذكر الصحابي، ومع ذلك فهو يهتم بإعطاء حكم على الحديث صحةً أو ضعفاً أو حسناً في كلمات موجزة جدًّا.

٧ ــ ومع ذلك نجده يطيل في بعض الأحيان، خاصةً إذا أراد أن يقرِّر مذهباً، أو يقوي رأياً.

٨ ــ ترك ترقيم الأحاديث، وأخذ في سردها خلافاً لما سلكه في الأصل.

٩ ــ توجد رموز لمن أخرج الحديث فوق كلمة «حديث» التي يصدر بها بحثه، وهذا في نطاق الكتب الستة فقط خاصة البخاري ومسلم.

١٠ ــ لم يُعَرِّج كثيراً على تفسير الغريب، أو ذكر الأحكام الفقهية، أو غير ذلك من الفوائد، كما سلك ذلك في الأصل.

١١ ــ يحيل في بعض القضايا إلى الأصل، فيقول: «... كما حررته في الأصل»، أو: «وقد أوضحت ذلك كله في الأصل بزيادة فوائد» ونحو ذلك.

وقد وصل إلينا هذا «المختصر»، وتوجد منه نسخة في المكتبة الظاهرية تحت رقم (٥٥) حديث، وتقع في (١٩٧) ورقة، وعنها نسخة في الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، تحت رقم (١٦٨) حديث، (مكتبة الدراسات العليا)[١]. وجاء في آخر هذه النسخة أن المؤلف فرغ من هذا المختصر في شهر شوال سنة (٧٤٩هـ)[٢].

---

(١) وقد طبع هذا المختصر أخيراً في مجلدين، بتحقيق الأستاذ حمدي السلفي.

(٢) انظر: المطبوع (٢/ ٤٦٥).

ثانياً ــ «المنتقى من خلاصة البدر المنير»:

للمؤلِّف أيضاً، فإنه بعد أن اختصره، انتقى هذا المختصر في كراريس، وإلى هذا أشار في خطبة «الخلاصة»، فقال: «... فقد لخَّصته في كراريس لطيفة مسمى بالمنتقى»[1]. ووصفه ــ أيضاً ــ بأنه «كالأطراف»[2].

وذكره المؤلف كذلك ضمن تصانيفه في الإجازة التي كتبها في مكة سنة (٧٦١هـ)[3]. ولم يتيسَّر لي الوقوف على هذا «المنتقى».

ثالثاً ــ «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير»:

للحافظ، الإمام، أبـي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن محمد بن حجر، العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ).

وهو من أهم الكتب في هذا الباب، وعليه اعتماد الدارسين، والباحثين، والمصنِّفين في الأحكام في القديم والحديث. من أجل ذلك كان علينا أن نوليه شيئاً من العناية.

أهمية «التلخيص الحبير»:

لا تخفى أهمية كتاب ابن حجر «التلخيص الحبير» على المشتغلين بهذا العلم الشريف، أو حتى من لهم أدنى اهتمامٍ به.

وتظهر أهمية هذا الكتاب بصورة واضحة حينما نرى أن جملة كبيرة ممن صنَّفُوا الكتب الفقهية، أو الشروح الحديثية قد اعتمدوا على كتاب ابن حجر في المقام الأول، خاصة فيما يتعلق بالكلام على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً، وغير ذلك من الفوائد المهمة التي احتواها كتابه.

---

(١) «خلاصة البدر المنير»: (١/ ٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١). وينظر أيضاً: كشف الظنون (٢/ ٢٠٠٣).

وتأتي أهمية الكتاب وشهرته نتيجة لعدة أمور، أهمها:

* شهرة الحافظ ابن حجر، ومكانته العلمية المرموقة بين علماء هذا الشأن وجهابذته في القديم والحديث.

* جودة اختصاره للكتاب، وبراعة تحريره للمسائل، وحسن عرضه للأدلة، ودقته في حل المشاكل.

* اشتماله على جملة لا بأس بها من الفوائد والنكت، زيادة على ما في كتاب ابن الملقن. ولأجل هذا كله ــ وغيره من الأسباب ــ اشتهر كتاب الحافظ ابن حجر، وطار صيته، وعم النفع به سائر الآفاق.

المصادر الأساسية لكتاب ابن حجر:

بالرغم من أن الحافظ بنى كتابه أصلاً على كتاب ابن الملقن «البدر المنير»، إلاَّ أنه مع ذلك ضَمَّنه فوائد أُخرى، زادها من غيره، ولم يقتصر فقط على كتاب شيخه.

وقد أشار ــ رحمه الله ــ إلى تلك الكتب التي استقى منها، وبنى الكتاب عليها، وهي:

١ ــ كتاب عز الدين بن جماعة.

٢ ــ كتاب بدر الدين الزركشي.

٣ ــ كتاب أبـي أُمامة بن النقاش.

وثلاثتها في تخريج أحاديث «الرافعي»، كما مَرَّ ذلك.

٤ ــ «نصب الراية»، للحافظ الزيلعي.

ومع ذلك فهو ملتزم بتحصيل مقاصد «البدر المنير»، واستيعاب فوائده، واقتفاء أثره، إذْ هو الأصل الذي أقام كتابه عليه.

منهج ابن حجر في اختصاره «للبدر المنير»:

١ ــ عند تخريجه الحديث لا ينص على أسماء المصادر التي أخرجت الحديث، وإنَّما يكتفي بذكر أسماء أصحابها، فيقول مثلاً: «الشافعي، وأحمد،

والدارقطني، والبيهقي»، ويفعل ذلك في نقله لبعض الأقوال.

٢ ــ لم يلتزم ابن حجر ــ رحمه الله ــ بالحكم على كل حديث، وغالب الأحاديث التي ترك ابن الملقن الحكم عليها تركه كذلك ابن حجر، ولكن غالب سكوته يكون عن الصحيح أو الحسن.

ومع ذلك فقد يحكم على بعض الأحاديث التي يسكت عنها ابن الملقن، خاصةً ما كان منها ضعيفاً.

٣ ــ لم يكن ابن حجر ــ رحمه الله ــ تابعاً لابن الملقن في كل ما يقول، بل كانت له شخصيته الواعية، الناقدة، كما هو معروف عنه، من أجل ذلك فقد يخالف ابن الملقن في حكمه على حديث.

مثاله: حديث جابر رضي الله عنه: «إياكم والتعريس على جواد الطريق، فإنَّها مأوى الحيات...». قال ابن الملقن: «إسناده صحيح»[١]. فخالفه الحافظ ابن حجر، وقال: «إسناده حسن»[٢].

٤ ــ ظهرت في الكتاب براعة الحافظ ابن حجر، وشدة تحقيقه في إعطائه الحكم على الحديث، أو الرجل المتكلم فيه بكلمة واحدة.

٥ ــ لا يُعَرِّج ابن حجر كثيراً على ذكر ألفاظ الحديث، أو التنبيه على اختلاف رواياته، ولا حتى بالإشارة.

٦ ــ لم يهتم ابن حجر بالتمييز بين الأحاديث والآثار في كل باب كما هو الحال عند ابن الملقن وإنَّما يسردها على ترتيب كتاب الرافعي.

٧ ــ قد يقول الحافظ ابن حجر: «قلت» ولا يعني أن الكلام بعدها له، وإنما هو يتابع فيها ابن الملقن، ولذلك لا تعني كلمة «قلت» عند ابن حجر زيادة من عنده في كل الأحيان.

---

(١) «البدر المنير» (ج ١، ق ١٧١/ أ).

(٢) «التلخيص الحبير» (١/ ١٠٥)، ح (١٣٢).

٨ ــ للحافظ ابن حجر ــ رحمه الله ــ جملة من التنبيهات، والاستدراكات، والفوائد زيادةً على ابن الملقن، وقد تتبعت ذلك، فنقلت جملة منها أثناء تعليقي على ما حققته من «البدر المنير».

٩ ــ ومع ذلك: فقد يهمل الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله ــ بعض التنبيهات المهمَّة التي يذكرها ابن الملقن في أثناء الكتاب.

حول تسمية الكتاب:

لقد درج الكثيرون ــ قديماً وحديثاً ــ على تسمية كتاب ابن حجر: «تخريج أحاديث الرافعي»، حتى الذين ترجموا له يقولون: «خرج أحاديث الرافعي»[1]. وكذا الذين نقلوا عن الكتاب، واستفادوا منه. حتى أنَّ الذي قام على طبع كتاب ابن حجر ــ وقدم له بمقدمة واسعة، وأشاد كثيراً بكتابه ــ لم يُشِرْ ــ ولو أدنى إشارة ــ إلى أصل هذا الكتاب «البدر المنير»، ولا أن ابن حجر اختصره منه، مع أن الحافظ صَرَّح بذلك في مقدمة كتابه.

فهل للحافظ ابن حجر تخريج مستقلٌّ لكتاب «فتح العزيز» غير هذا التلخيص الذي بين أيدينا؟؟ فقد جاء في قائمة مصنفات ابن حجر كتاب بعنوان «التمييز في تخريج أحاديث شرح الوجيز»[2].

وعلى كلِّ حال، فالذي أريد أن أؤكِّد عليه هنا: أنَّ كتاب ابن حجر المسمى بـ «التلخيص الحبير» هو اختصار لكتاب «البدر المنير» لابن الملقن، بنص مؤلفه على ذلك، فمن الإنصاف ألاَّ يُهمل صاحب الأصل، ويُغمط حقه، وأدنى هذا الإنصاف: أن نسمي الكتاب بتسمية مؤلفه له «التلخيص الحبير» بدلاً من «تخريج أحاديث الرافعي».

---

(١) ينظر على سبيل المثال: «ذيل تذكرة الحفاظ»، للسيوطي (ص ٣٨١).

(٢) «ابن حجر ودراسة مصنفاته» لشاكر محمود عبد المنعم (ص ٣٨١). إلاَّ أنَّه يرى أن هذا الكتاب هو نفسه «التلخيص الحبير».

تـنـبـيــه:

أسقط الحافظ ابن حجر من كتابه مقدمة «البدر المنير»، التي اشتملت على فوائد جمة.

ولعل ابن حجر ـ رحمه الله ـ أراد أن يكون الكتاب قاصراً على تخريج الرافعي، الذي هو صلب موضوع «البدر المنير».

إذْ لا يخفى أنَّ ابن الملقن أطال هذه المقدمة جدًّا، فحذفها الحافظ ابن حجر طلباً للاختصار، ولو ضَمَّنَ كتابه مقاصدها لكان أجود.

رابعاً ـ «تلخيص البدر المنير»:

للعلاَّمة، محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، عز الدين، (ت ٨١٩هـ).

ذكر كتابه هذا: ابن حجر في «إنباء الغمر»[١]، فقال: «وقد أقبل في الأخير على النظر في كتب الحديث، واستعار من ابن العديم «تخريج أحاديث الرافعي الكبير» لشيخنا ابن الملقن، وهو في سبع مجلدات، فمر عليه كله، واختصره على ما ظهر له».

وقد سبقت الإشارة إلى احتمال هذا المختصر هو الموجود بأيدينا، والذي يقال إنَّه لعز الدين، المتوفى (٧٦٧هـ)، فالله أعلم[٢].

* * *

---

(١) (١١٦/٣).

(٢) انظر: (ص ١٤٣) من دراستنا هذه.

الفصل السابع
النسخ الخطية، ووصفها

بعد البحث والتفتيش عن النسخ الخطية لكتاب «البدر المنير» في فهارس المكتبات المحلية، والعالمية، التي تيسَّر لنا الوقوف عليها، تبيَّن لنا أن للكتاب أربع نسخ، إحداها كاملة تامة، والثلاثة الباقية ناقصات.

وهذه النسخ حسب أهميتها، وكمالها كالتالي:

١ ـ نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا، وهي النسخة الوحيدة الكاملة للكتاب.

٢ ـ نسخة المكتبة المحمودية، بالمدينة المنورة، وهي ناقصة والنقص في آخرها، ويُقدَّر بحوالي ثلث الكتاب، كما سيأتي بيانه.

٣ ـ نسخة مكتبة الأحقاف بـ «تريم»، مجموعة الرباط، اليمن الجنوبي، وهي قطعة تمثل الجزء الثاني من الكتاب.

٤ ـ نسخة مكتبة برلين، بألمانيا الغربية، وهي غير كاملة أيضاً وسيأتي وصف لها، وللتي قبلها.

وقد تيسَّر لي الوقوف على النسخ الأربع، والحصول على مصورات لها.

أما النسخ التي اعتمدت عليها في إخراج هذه القطعة من الكتاب فهما: «أحمد الثالث»، و «المحمودية»، لكونهما يحتويان على القدر الذي اخترت تحقيقه.

وهو: من أول الكتاب إلى «باب الوضوء».

وأما عن وصف هذه النسخ، فهو كالتالي:

أولاً ـ نسخة أحمد الثالث:

وهي محفوظة في مكتبة أحمد الثالث، بتركيا، وتوجد منها صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، تحمل الأرقام: (٢٥٨٢ ـ ٢٥٨٧).

وتقع هذه النسخة في ست مجلدات، تتراوح عدد أوراق مجلداتها ما بين (١٨٠ ـ ٢٩٩) ورقة.

وكل ورقة تتكون من صفحتين، وعدد الأسطر في كل صفحة (٢٥) سطراً، وعدد كلمات كل سطر تتراوح ما بين (١٠ ـ ١٥) كلمة، ومقاسها: (١٨ × ٢٧,٥ سم).

وكل مجلد من هذه النسخة مقسَّم إلى أجزاء من وضع المؤلف وتجزئته، وتتراوح عدد أوراق كل جزء ما بين (١١ ـ ٢٣) ورقة، إلاَّ أن هذه التجزئة كانت في المجلدين: الأول، والثاني فقط، ثم اختفت في بقية المجلدات الأربعة.

وكل مجلد من المجلدين احتوى على عشرة أجزاء، فوصل مجموع المجلدين بهذه التجزئة عشرين جزءاً.

وقد جاء على غلاف كل مجلد من هذه المجلدات: عنوان الكتاب كاملاً، واسم مؤلفه، كما جاء على أكثر المجلدات عبارة: «أقسم على كل من أبصر خطي، حيث أبصره أن يدعو لي بالرحمة والمغفرة»، أو قريب من هذا، والظاهر أنها عبارة ناسخ المخطوطة.

أما عن خط النسخة: فقد كتبت بخط نسخي معتاد، وهو خط جيد، مقروء، إلاَّ في كلمات يسيرة لم تتضح لنا.

أما اسم الناسخ: فلم نقف عليه، وذلك لوجود طمس في آخر ورقة من المخطوطة، والتي عادةً ما تحمل اسم الناسخ.

وأهم مزايا هذه النسخة:

١ ــ أنها النسخة الوحيدة الكاملة من الكتاب، حيث تبدأ بكتاب «الطهارة»، وتنتهي بكتاب «أمهات الأولاد»، وهو آخر كتاب الرافعي، كما سبق بيانه، ويضاف إلى ذلك خطبة المؤلِّف النفيسة التي قدَّم بها للكتاب.

٢ ــ أن هذه النسخة مصحَّحة مقابلة، ويدل على ذلك عدة أمور، منها:

* وجود علامات الإلحاق في مواضع السقط، مع إثبات هذا الساقط في أكثر المواضع، ويكتب دائماً في آخره: «صح»[١].

* وجود علامات التضبيب عند المواضع التي حصل فيها وهم أو خطأ، وبعض هذه المواضع صُحِّحت على حاشية النسخة ففي آخرها «صح»[٢].

* وجود الدوائر المنقوطة من داخلها هكذا (⊙) في نهاية كل حديث، مما يدل على انتهاء مقابلة النسخة.

٣ ــ أنها نُسخت في حياة المؤلف، فقد جاء في آخرها أنها نُسخت في سنة (٨٠٣هـ)[٣].

٤ ــ توجد بعض التعليقات على حواشي النسخة، من قِبَلِ القراء لها، وأكثرها تنبيهات، وملاحظات، واستدراكات.

٥ ــ هذه النسخة قرأها بعض العلماء الأفاضل، فمنهم: عز الدين بن جماعة، (ت ٨١٩هـ)؛ وعليها خطه، فقد جاء في آخر المجلد الثالث ما نصّه: «نظر في هذا الجزء من أوله إلى آخره مستفيداً، ومستمداً... محمد بن جماعة، حامداً، ومصلياً، ومسلماً، في شهر رمضان سنة ٨١٨هـ».

كما قرأها أيضاً: «محمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر بن عبد العزيز، العقيلي،

---

(١) انظر على سبيل المثال: (ج ١، ق ٤٨/ أ) من هذه النسخة.

(٢) انظر مثلاً: (ج ١، ق ٨١/ ب) من هذه النسخة.

(٣) وانظر: «فهرس المخطوطات المصورة» (١/ ٥٩).

الحنفي، الحلبي»، كما هو ثابت على الورقة الأولى من المجلد الثاني، والرابع، ولم أعرف من هو؟

٦ ــ كما جاء في بعض الأجزاء ما يفيد فراغ المؤلف من هذا الجزء، أو الفراغ من تبييضه، كما في آخر الجزء السابع عشر من تجزئة المؤلف حيث كتب ما يفيد فراغ المؤلف من تبييض هذا الجزء، وأن ذلك كان بجزيرة الفيل، بشاطىء النيل، سنة (٧٦٤هـ)[١].

من أجل هذه المزايا، وتلك الفوائد، فقد اتخذنا هذه النسخة أصلاً لإخراج هذه القطعة من كتاب «البدر المنير»، ورمزنا لها بـ (أ).

ثانياً ــ نسخة المكتبة المحمودية:

وتأتي هذه النسخة في المرتبة الثانية بعد نسخة أحمد الثالث.

وهي محفوظة في المكتبة المحمودية بالمدينة النبوية، وعنها صورة بالجامعة الإسلامية تحت رقم (٢٢٤٧، ٢٢٤٨).

وهي عبارة عن أربعة أجزاء في مجلدين كبيرين.

وهذه النسخة ناقصة من آخرها كما قدَّمنا، فهي تنتهي بكتاب اللقيط عند الحديث رقم (١٣٤٠)، فلو علمنا أن عدد أحاديث الكتاب (٢١٦١) ــ وهذا العدد بدون المكرر ــ لكان هذا القدر يمثل ثلثي كتاب «البدر المنير» تقريباً[٢].

ويقع المجلد الأول في (٢٥٢) ورقة، والثاني في (٢٨٦) ورقة. وكل ورقة تتكون من صفحتين، في كل صفحة ما بين (٣٠ ــ ٣٣) سطراً، وكل سطر يحتوي على ما بين (١٣ ــ ١٦) كلمة، وذلك في الأوراق من (١ ــ ٦٥).

ثم تغيَّر الحال بعد ذلك، فكان السطر يحتوي على ما بين (٢٠ ــ ٢٣) كلمة.

---

(١) انظر: «البدر المنير» (ج ٢، ق ٣٠٧/أ).

(٢) اعتمدت على ترقيم نسخة «التلخيص الحبير» وإن كان غير دقيق.

كما أن خط النسخة خط نسخي جيد، وتغيَّر خط النسخة من بداية «باب الوضوء»، فأصبح الخط دقيقاً، وأقل جودة من القدر الأول، ثم تغيَّر خط النسخة مرة أُخرى في بداية المجلد الثاني فأصبح خطًّا جيداً، وهو مغاير تماماً للخطين السابقين، ويستمر ذلك إلى ورقة (١٤٧/ب) في أثناء كتاب الزكاة، ثم يعود خط النسخة من (ق ١٤٨/أ) إلى آخر الكتاب خطًّا دقيقاً، رديئاً بعض الشيء، وهو الذي سبق أن وصفنا.

وقد جاء على غلاف النسخة عنوان الكتاب كاملاً، وكذا اسم مؤلفه، مع بعض الفوائد والتنبيهات، والملاحظات، منها:

* ترجمة مختصرة لابن الملقن، منقولة من «الضوء اللامع».

* إشارةً إلى اختصار ابن حجر لهذا الكتاب، وأنه فاتته مقدمة ابن الملقن.

* عليها بعض التملكات بتاريخ (١١٦٩هـ)، ثم بتاريخ (١٢١٠هـ)، وأما التملك الأول فهو باسم: محمد بن صالح السحول، والثاني باسم: أحمد بن عبد الله الزبيري.

وهناك تملك أخير باسم: محمد عابد السندي، وليس له تاريخ.

والنسخة مقروءة من قِبَل بعض العلماء كما يبدو ذلك من بعض التعليقات الموجودة على هوامشها، ولكنها تعليقات قليلة جداً لا تكاد تذكر بجانب تعليقات النسخة التي اعتبرناها أصلاً.

وهي كذلك مصححة، ومقابلة كما يبدو من الدوائر المنقوطة التي في نهاية الأحاديث والفوائد، ولم أرَ فيها علامات اللحق كثيراً.

وقد لاحظت ــ في القدر الذي حقَّقته ــ أن هذه النسخة أقل سقطاً من نسخة أحمد الثالث، التي كان السقط فيها في بعض الأحيان جملاً كاملة استدركناها من نسخة المحمودية.

وهذه النسخة اعتمدنا عليها ــ كما سبقت الإشارة ــ إلى جانب نسخة أحمد الثالث، ورمزت لها بالرمز (م).

ثالثاً ــ نسخة مكتبة تريم:

وهذه النسخة محفوظة بمكتبة الأحقاف بـ «تريم»، باليمن الجنوبي، ومنها صورة في معهد المخطوطات، بجامعة الدول العربية، تحت رقم (١٥٢٣)، ومن المعهد حصلنا على هذه الصورة.

والقطعة الموجودة منها تمثل الجزء الثاني من الكتاب، وتبدأ من كتاب «الغسل»، وتنتهي بـ «شروط الصلاة»، وتقع في مجلد واحد، وعدد أوراقها (١٨١ ق)، وفي كل ورقة صفحتان وكل صفحة بها (٣٣) سطراً غالباً، ومقاسها: (١٤ × ٢٥ سم).

وقد كُتبت بخط نسخي جيد ومقروء.

ويوجد بها أثر أرضة بآخرها من الورقة (١٥٥) إلى آخر المجلد، مما أدى إلى تآكل قدرٍ كبير من الكلمات.

والنسخة يظهر أنها مقابلة، وذلك لوجود الدوائر المنقوطة من الداخل في نهاية الأحاديث.

وهذه النسخة لم أستفد منها، ولم أعتمد عليها، إذ لا يوجد فيها القدر الذي اخترته للتحقيق.

رابعاً ــ نسخة مكتبة برلين:

وهي محفوظة في مكتبة برلين، بألمانيا الغربية تحت رقم (١٩٢)، وعنها صورة في الجامعة الإسلامية تحت رقم (٣٩٣٦) ميكروفيلم.

وتقع هذه النسخة في (٢٧٩) ورقة، وتبدأ من باب: «سجود التلاوة»، في كتاب الصلاة، وتنتهي في كتاب الحج عند باب: «صدقة التطوع».

وكُتب على غلافها: «الجزء الثاني من البدر المنير...».

وقد تم الفراغ من كتابة هذه النسخة في: ربيع الأول سنة (٨٢٩هـ)، كما هو مثبت في آخر الكتاب.

وهذه النسخة كالنُّسخِ التي قبلها: تقع كل ورقة منها في صفحتين، وكل صفحة تضم من (٣٠ ــ ٣٣) سطراً.

وخطها نسخي جميل، وكتبت أرقام الأحاديث فيها بالأرقام لا بالحروف، وهي أرقام فارسية.

ولم أستفد من هذه النسخة أيضاً، لعدم احتوائها على القدر الذي أحققه.

* * *



بعض صور المخطوطات

بسم الله الرحمن الرحيم ٥ ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا
الحمد لله رافع منار الأحكام ٥ ومظهر دينه بأقوى عرى وأحكام ٥ ومشيد
مباني شريعته بأعلام ٥ مستمر من مدى الدهور والأعوام ٥ نحمده على
ذلك وعلى سائر الإنعام ٥ ونشكره على أن جعلنا ممن نقتدي
بالسنة الكرام ٥ ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة
مستمرة على الدوام ٥ وأن محمدا عبده ورسوله أفضل الأنام ٥ صلى الله
عليه وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذرياته وأتباعه الغر الكرام ٥
وبعد فإن أولى العلوم بعد معرفة كتاب الله وسنة الرسول أدلة
منه لكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل
من حكيم حميد ولذلك أدلته ظاهرة وبراهينه متظاهرة قال تعالى وأنزلنا
إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم وقال وما أنزلنا عليك الكتاب إلا
لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون ٥ وقال عليه
الصلاة والسلام في حديث طويل إنما حرم رسول الله كما حرم الله عز
وجل حديث صحيح [illegible] ولا مرية أودعه الإمام الترمذي في
جامعه وحسنه والحاكم في مستدركه وصححه والبيهقي وقال إسناده
صحيح [illegible] وأجمع أهل الحل والعقد على أن من شرط المجتهد من القاضي
والمفتي أن يكون عالما بأحاديث الأحكام ليعرف بها الحلال من الحرام
والخاص من العام والمطلق من المقيد والناسخ من المنسوخ وشبه ذلك
وقد حث الشارع عليه أفضل الصلاة والسلام إلى تبليغها وحض على
حفظها [illegible] من لم يشهدها فقال في خطبته حجة الوداع ألا
ليبلغ [illegible] فقال فليبلغ الشاهد منكم الغائب فرب مبلغ أوعى
من سامع [illegible] باتفاق الأمة أودعه الشيخان في صحيحيهما وقال أيضا
نضر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ووعاها فأداها إلى من لم يسمعها
فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه رواه
ابن حبان في صحيحه والحاكم أبو عبد الله في المستدرك على الصحيحين وقال صحيح على
شرط

صورة الصفحة الأولى من نسخة أحمد الثالث

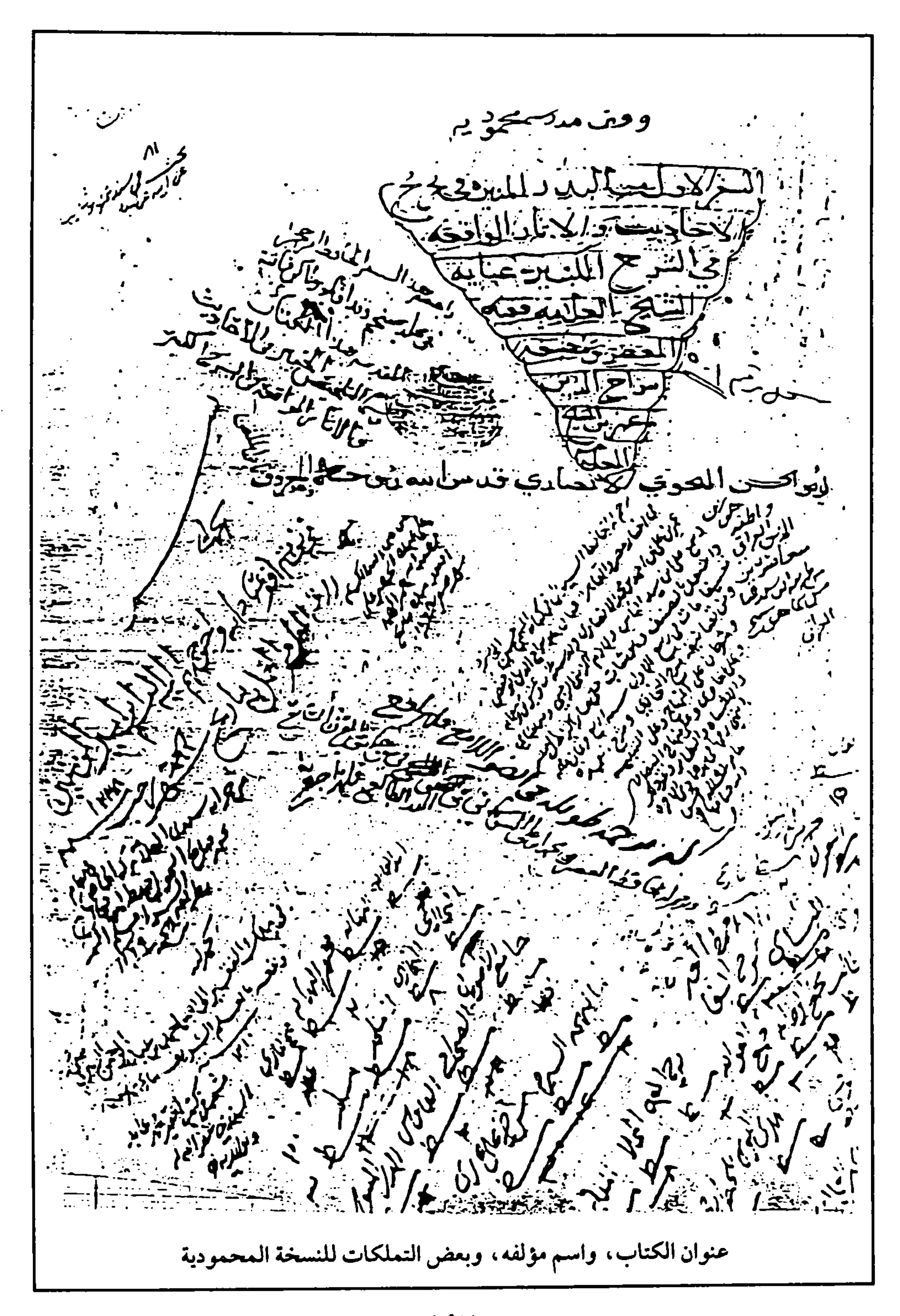
شرط الشيخين وكانت لفواعتي ولو آية رواه البخاري في صحيحه وقال يسمعون ويسمع منكم ويسمع من يسمع منكم رواه ابو حاتم بن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرك وقال صحيح على شرط الشيخين فامتثلت الصحابة حفظ الدين عن هدى نبيهم عليه افضل الصلاة والسلام لحفظوا عنه اقواله وافعاله واحواله لا سيما واتباعه واجرهم من فعل ذلك بعدهم التابعون وتابعوهم قبيلا بعد قبيل وجيلا بعد جيل فتلقوا ذلك عنهم واستفادوا منهم رضي الله عنا وعنهم لكن دخل في ذلك قوم ليسوا من اهل هذا الشان ولا جرى لهم في هذا الميدان فاخطاوا فيما نقلوا وحرفوا وربما وضعوا فدخل الآفة من هذا الوجه واختلط الصحيح بالسقيم والمجروح بالسليم بحسب انعام الله سبحانه وله الحمد والمنة طائفة كثيرة من هذه الامة هم حجة للدين وعلم للمسترشدين فدونوا التصانيف المتكررة المبسوطة والمختصرة ونظروا في رجالها جرحا وتعديلا واستقطاعا ووصلا بالنظر التام وبذلوا وسعهم في ذلك وقاموا به احسن قيام فاعظم الله اجرهم ولا خيب سعينا وسعيهم فهم مستمرون على ذلك مدى الدهور والاعوام من زمنه عليه افضل الصلاة والسلام الى انقضاء الدنيا والاردفات بما جاء عليه افضل الصلاة والسلام حيث قال لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة فكانت هذه الطائفة كما وصفهم عليه افضل الصلاة والسلام في الخبر المروي عنه وسنده من جهة ابي هريرة وعبد الله بن عمرو كما رواها العقيلي قال عبد الحق والاول احسن وابو زرعة بن العطار رحمه وقد نقل احمد عنه تصحيحه يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتاويل الجاهلين ومن الله سبحانه وتعالى وله الحمد والمنة على هذه الطائفة بالحفظ الوافر كالبحر الزاخر في الكثرة من رجالهم ليعرف قدرهم واجتهادهم ومن اعظمهم ما قاله ابو زرعة حين كتب الامام احمد يوم مات فبلغت اسانيد

صورة الصفحة الثانية من نسخة أحمد الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رافع منار الاحكام ومعلم دينه باقوى حجج واحكام
ومشيده بحفاظ جهابذ واعلام مستمر من مدى الدهور والاعوام
نحمده على ذلك كله وعلى سائر الانعام ونشكره على ان جعلنا ممن
عضد بحجج السنن الكرام ونشهد ان لا اله الا هو الله
وحده لا شريك له شهادة تستمر على الدوام وان محمدا
عبده ورسوله افضل الانام صلى الله عليه وعلى آله واصحابه
وازواجه وذريته واتباعه الغر الكرام وبعد فان
اولى العلوم بعد معرفة كتاب الله تعالى سنة الرسول الذي
بين للكتاب العزيز الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل
من حكيم حميد ولذلك ادلة ظاهرة وبراهين متظاهرة
قال الله تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم
وقال وما انزلنا عليك الكتاب الا لتبين لهم الذي اختلفوا
فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون وقال عليه الصلوة والسلام
في حديث طويل انما حرم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله
وسلم كما حرم الله عز وجل حديث صحيح من غير شك ولا
مرية اودعه الامام الترمذي في جامعه وحسنه والحاكم في
مستدركه وصححه والبيهقي وقال اسناده صحيح هذا مع
اتفاق اهل الحل والعقد على ان من شرط المجتهد من القاضي
والمفتي ان يكون عالما باحاديث الاحكام يعرف بها الحلال و
الحرام والخاص من العام والمطلق من المقيد والناسخ
من المنسوخ وشبهه وقد ندب الشارع عليه افضل الصلوة
والسلام الى نقلها وحث على حفظها وتبليغها من لم يشهدها
فقال في خطبته خطبة الوداع هل بلغت قالوا نعم قال فليبلغ
الشاهد منكم الغائب فرب مبلغ اوعى من سامع حديث
صحيح باتفاق الائمة اودعه الشيخان في صحيحيهما وقال
ايضا نضر الله امرءا سمع مقالتي فحفظها ووعاها واداها
الى من سمعها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه
الى من هو افقه منه رواه ابن حبان في صحيحه والحاكم ابو
عبد الله في المستدرك على الصحيحين وقال صحيح على شرط
الشيخين وقال المخرج اعني ولو انه رواه البخاري في صحيحه
وقال تسمعون ويسمع منكم ويسمع ممن سمع منكم رواه ابو حاتم
ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرك وقال صحيح على شرط الشيخين

صورة الصفحة الأولى من نسخة المكتبة المحمودية



عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، وبعض التملكات للنسخة المحمودية

البدر المنير

في تخريج أحاديث الشرح الكبير

للإمام أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي
المعروف بابن الملقن
(٧٢٣ - ٨٠٤ هـ)

تحقيق ودراسة
جمال محمد السيد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾[1] [2]

الحمد لله رافع منار الأحكام، ومظهر دينه بأقوى عُرًى[3] [4] وإحكام، ومُشَيِّده بحفاظ جَهَابِذَة[5] أعلام، مستمرين مدى الدهور والأعوام.

نحمده على ذلك كله وعلى سائر الإنعام، ونشكره على أن جعلنا ممن تصدى لجمع السنن الكرام.

ونشهد أن لا إلـه إلاَّ الله وحده لا شريك له، شهادةً مستمرةً على الدوام، وأن محمداً عبده ورسوله أفضل الأنـام صلـى الله عليه وعلى آله، وأصحابِه، وأزواجِه، وذرِّيَّاتِه، وأتباعه الغُرِّ[6] الكرام.

---

(١) سورة الكهف: الآية ١٠.

(٢) هذه الآية ليست في (م).

(٣) جمع عُرْوَة، وعروة الدلو: مقبضه. وعروة القميص: مدخل زره.
وقوله تعالى: ﴿ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ﴾ تشبيه بالعروة التي يتمسك بها. لسان العرب (ص ٢٩١٩)، مادة: عرا، والمقصود: أن الله ــ سبحانه ــ ثبَّت قواعد هذا الدين وأرسى أركانه ودعائمه، بحيث يكون المتمسِّك به على ثقة وبصيرة من أمره.

(٤) في (م): بأقوى تحري.

(٥) جمع «جِهْبِذ»، بكسر الجيم والباء الموحدة: النقَّاد، الخبير بغوامض الأمور، البارع، العارف بطرق النقد. وهو معرب. «تاج العروس» (٢/ ٥٥٨).

(٦) الغُرَّة: بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم، يقال: فرس أَغَرُّ. والأغر أيضاً: الأبيض. ورجل أغرُّ: شريف في قومه، وفلان غُرَّةُ قومه، أي سيدهم. «الصحاح» (٢/ ٧٦٧)؛ و «مختار الصحاح» (ص ٤٧١).

وبعـــدُ[1]:

فـإن أولـى العلـوم ــ بعـد معـرفـة كتـاب الله [تعـالـى][2] ــ : سنَّـة الرسول ﷺ، إذ هي مبينة للكتاب العزيز، الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝﴾[3].

ولذلك أدلةٌ ظاهرة، وبراهينُ متظاهرة[4]:

قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[5].

وقال: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۝﴾[6].

وقال ــ عليه الصلاة والسلام ــ في حديث طويل: «إنَّ ما حَرَّم رسُولُ اللَّهِ كَمَا حَرَّم اللَّهُ ــ عزَّ وجلَّ ــ».

حديث صحيح من غير شك ولا مرية، أودعه الأئمة: الترمذي في

---

(١) صحَّ أنه ﷺ كان يقول في خطبه ــ بعد الحمد والثناء ــ : «أما بعد»، روى ذلك عدة من الصحابة، كما في «صحيح البخاري» رقم (٩٢٢، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧).
انظر: «فتح الباري» (٢/ ٤٠٢ ــ ٤٠٤).

(٢) زيادة من (م).

(٣) سورة فصلت: الآية ٤٢.

(٤) التظاهر: التعاون، والمظاهرة: المعاونة. وظَاهَر فلانٌ فلاناً: عاونه. واستظهر به: استعان به: «لسان العرب» (ص ٢٧٦٨)؛ و «مختار الصحاح» (ص ٤٠٧).

(٥) سورة النحل: الآية ٤٤.

(٦) سورة النحل: الآية ٦٤.

«جامعه»[1] وحسَّنه، والحاكم في «مستدركه»[2] وصحَّحه، والبيهقي[3] وقال:

---

(1) (٥/ ٣٨) كتاب العلم، باب: ما نهي أن يقال عند حديث رسول الله ﷺ، ح (٢٦٦٤).
وقال: «حسن غريب من هذا الوجه». وفي نسخة «غريب من هذا الوجه».

(2) (١/ ١٠٩)، كتاب العلم، ووافقه الذهبي.

(3) في «سننه» (٩/ ٣٣١)، كتاب الضحايا، باب: ما جاء في أكل لحوم الحمر الأهلية.
وهو جزء من حديث طويل، ولفظه عند الترمذي: «ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني، وهو متكىء على أريكته، فيقول بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه...»، ولفظ الباقيين قريب. والحديث رواه أيضاً:
- الدارمي في «مسنده» (١/ ١١٧)، باب: السنَّة قاضية على كتاب الله، ح (٥٩٢).
- وابن ماجه في المقدمة (١/ ٦)، باب: تعظيم حديث رسول الله ﷺ، ح (١٢).
- وأحمد في «مسنده» (٤/ ١٣٢).
- والسمعاني في «أدب الإملاء» (ص ٣).
وهو عند الجميع من رواية: معاوية بن صالح قاضي الأندلس، عن الحسن بن جابر اللَّخمي، عن المقدام بن معد يكرب ـ رضي الله عنه ـ به.
والحسن بن جابر، قال فيه ابن حجر في «التقريب» (١/ ١٦٤): «مقبول»، لكن تابعه عليه: عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي، وهو ثقة، أخرج ذلك أبو داود في «سننه» (٥/ ١٠)، كتاب السنَّة، باب: في لزوم السنَّة، ح (٤٦٠٤). وليس فيه قوله «إن ما حرم رسول الله كما حرم الله».
وله شاهد من حديث أبي رافع مختصراً، أخرجه: أبو داود ـ أيضاً ـ في «سننه» (٥/ ١٢)، ح (٤٦٠٥)؛ والترمذي في «جامعه» (٥/ ٣٧)، ح (٢٦٦٣)؛ وابن ماجه في المقدمة (١/ ٦)، ح (١٣).
ثلاثتهم من حديث: أبي النضر عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبي رافع، عن النبي ﷺ، قال: «لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته، يأتيه أمر مما أمرت به، =

«إسناده صحيح».

هذا مع اتفاق أهل الحل والعقد على أن: من شرط المجتهد ــ من القاضي والمفتي ــ أن يكون عالِماً بأحاديث الأحكام[1]، ليعرف بها الحلال من الحرام، والخاص من العام[2]، والمطلق[3] من المقيد[4]، والناسخ من

= أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه». فالحديث بذلك صحيح، وبهذا حكم الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «الرسالة» (ص ٨٩ ــ ٩١)؛ والشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٦/ ٣٦٥).

(١) وذلك بالإضافة إلى معرفته بكتاب الله ــ عزَّ وجلّ ــ ، قال الإمام الشوكاني ــ رحمه الله ــ : «فإن قَصَّر في أحدهما ــ يعني الكتاب والسنَّة ــ لم يكن مجتهداً ولا يجوز له الاجتهاد، ولا يشترط معرفته بجميع الكتاب والسنَّة، بل بما يتعلق فيهما بالأحكام». إرشاد الفحول (ص ٢٥٠).

(٢) الخصوص: «إفراد الجملة بالذكر، وقد يكون: إفراد بعض ما تناوله العموم عن حكمه، ولفظ التخصيص فيه أبين. ومعنى ذلك: أننا إذا قلنا: إن اللفظ ورد عاماً، ثم ورد لفظ آخر يتناول بعض تلك الجملة، وصف بأنه خاص». «الحدود»، للباجي (ص ٤٤).

العموم: «استغراق ما تناوله اللفظ. فمعنى العموم: حمل اللفظ على جميع ما يصح أن يقع عليه ويتناوله». «الحدود» (ص ٤٤).

(٣) المطلق: «هو اللفظ الواقع على صفات لم يقيد ببعضها». مثل قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾. والرقبة واقعة على صفات متغايرة، من كفر وإيمان، وذكورة وأنوثة... إلخ، ولم يقيدها بصفة تتميز بها مما يخالفها. «الحدود» (ص ٤٧، ٤٨).

(٤) المقيد: «هو اللفظ الواقع على صفات قد قُيِّد ببعضها». وذلك مثل قوله ــ تعالى ــ في كفارة القتل: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾. فاسم الرقبة واقع على المؤمنة والكافرة، فلما قيَّده ها هنا بالإيمان، كان مقيداً من هذا الوجه، وإن كان مطلقاً في غير ذلك من الصفات. المصدر السابق (ص ٤٨).

المنسوخ[1]، وشبه ذلك[2].

وقد نَدَبَ[3] الشارع ـ عليه أفضل الصلاة والسلام ـ إلى نقلها، وَحَثَّهم على حفظها، وتبليغها من لم يشهدها، فقال في خطبة حجة الوداع[4]: «هَلْ بَلَّغْتُ»؟ قالوا: نعم، قال: «فَلْيُبَلِّغ الشَّاهِدُ منكم الغَائِبَ، فَرُبَّ[5] مُبَلَّغٍ أَوْعَى[6] مِنْ سامع».

حديث صحيح باتفاق الأئمة[7]، أودعه الشيخان في «صحيحيهما»[8].

---

(1) النسخ: «إزالة الحكم الثابت بشرع متقدم، بشرع متأخر عنه، على وجه لولاه لكان ثابتاً». فالحكم السابق يسمى: منسوخ، والحكم الذي أزاله هو: الناسخ. «الحدود» (ص ٤٩).

(٢) ذلك: ساقطة من (م).

(٣) أي: حثهم على ذلك، ودعاهم إليه. «لسان العرب» (ص ٤٣٨٠).

(٤) في (م): خطبته خطبة الوداع.

(٥) في (م): فربما.

(٦) يقال: فلان أوعى من فلان، أي: أحفظ وأفهم. «النهاية» (٥/ ٢٠٧).

(٧) في (أ): الأمة، والمثبت من (م)، وهو أنسب.

(٨) البخاري (٣/ ٥٧٣)، كتاب الحج، باب: الخطبة أيام منى، ح (١٧٤١) و (٨/ ١٠٨)، كتاب المغازي، باب: حجة الوداع، ح (٤٤٠٦) و (١٠/ ٧)، كتاب الأضاحي، باب: من قال الأضحى يوم النحر، ح (٥٥٥٠) و (١٣/ ٢٦)، كتاب الفتن، باب: قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً، يضرب بعضكم رقاب بعض»، ح (٧٠٧٨) و (١٣/ ٤٢٤)، كتاب التوحيد، باب: قول الله ـ تعالى ـ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾، ح (٧٤٤٧).

ـ ومسلم (٣/ ١٣٠٥)، كتاب القسامة، باب: تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، ح (١٦٧٩).

كلاهما من حديث أبي بكرة ـ رضي الله عنه ـ وهو جزء من حديث طويل، خطب به النبي ﷺ، يوم النحر. =

وقال أيضاً: «نَضَّرَ[1] اللَّهُ امرأً سمع مقالتي، فَحَفِظَها، وَوَعَاهَا، فَأَدَّاها إلى مَنْ لَمْ[2] يَسْمَعْهَا، فَرُبَّ حاملِ فقه[3] غير فقيه، ورُبَّ حاملِ فقهٍ إلى من هو أفقه منه».

رواه ابن حبان في «صحيحه»[4]، والحاكم أبو عبد الله في «المستدرك على الصحيحين»[5]، وقال: «صحيح على / شرط الشيخين». [٢ / أ]

= والحديث أخرجه كذلك:
- ابن ماجه في «سننه» في المقدمة (١/ ٨٥)، باب: من بلغ علماً، ح (٢٣٣) مختصراً.
- والدارمي في «مسنده» (١/ ٣٩٣)، كتاب المناسك، باب: في الخطبة يوم النحر، ح (١٩٢٢).
- وأحمد في «مسنده» (٥/ ٣٩، ٤٠، ٤٥، ٤٩).
- والطبراني في «الأوسط» (١/ ٥١٩)، ح (٩٦٧).
- وابن حبان في مقدمة كتابه «المجروحين» (١/ ١٥). كلهم من حديث أبي بكرة أيضاً.

(١) قال الخطابي في «معالمه» (٥/ ٢٥٣): «معناه الدعاء له بالنضارة، وهي: النعمة والبهجة».
وقال في «النهاية» (٥/ ٧١): «ويروى بالتخفيف والتشديد، من النضارة، وهي في الأصل: حُسن الوجه، وإنما أراد: حَسَّن خلقه وقدره».
واختار الخطابي في «معالمه» التخفيف في «نضر».

(٢) لم: ساقطة من (م).

(٣) في (أ): إلى. وهي زائدة.

(٤) الإحسان (١/ ١٥٣، ١٥٩)، كتاب العلم، ح (٦٦، ٦٩).
من طريق: سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

(٥) (١/ ٨٧)، كتاب العلم، من طريق: صالح بن كيسان عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن النبي ﷺ. ورواه من طرق أُخرى، وفيه: «محمد بن =

وقال: «بَلِّغُوا عَنِّي ولو آية». رواه البخاري في «صحيحه»[1].

وقال: «تَسْمَعُون وَيُسْمَع منكم، وَيُسْمَعُ ممن سمع منكم». رواه

= إسحاق» بدل «صالح بن كيسان». وصححه. ووافقه الذهبي. والحديث أخرجه كذلك:

- أبو داود في «سننه» (٤/ ٦٨)، كتاب العلم، باب: فضل نشر العلم ح (٣٦٦٠).

- والترمذي في «جامعه» (٥/ ٣٣، ٣٤)، كتاب العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ح (٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨).

- وابن ماجه في «سننه» في المقدمة (١/ ٨٤)، باب: من بلغ علماً، ح (٢٣٠)، وفي المناسك (٢/ ١٠١٥)، باب: الخطبة يوم النحر، ح (٣٠٥٦).

- وأحمد في «مسنده» (١/ ٤٣٧)، (٣/ ٢٢٥)، (٤/ ٨٠، ٨٢)، (٥/ ١٨٣).

وقد استوفى الشيخ عبد المحسن العباد ـ حفظه الله ـ الكلام على طرق هذا الحديث في كتابه النافع «دراسة حديث نضَّر الله امرأً، رواية ودراية»، فليراجع هناك.

(١) (٦/ ٤٩٦)، كتاب أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، ح (٣٤٦١). من حديث عبد الله بن عمرو، ولفظه: «بلِّغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

والحديث أخرجه كذلك:

- الترمذي في «جامعه» (٥/ ٤٠)، كتاب العلم، باب: ما جاء في الحديث عن بني إسرائيل، ح (٢٦٦٩)، وقال: «حسن صحيح».

- والدارمي في «مسنده» (١/ ١١١) في المقدمة، باب: البلاغ عن رسول الله ﷺ وتعليم السنن، ح (٥٤٨).

- وأحمد في «مسنده» (٢/ ١٥٩، ٢٠٢، ٢١٤).

- وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١/ ٧).

- والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ١٤).

أبو حاتم بن حبان في «صحيحه»[1]، والحاكم في «المستدرك»[2]،

---

(١) الإحسان (١/ ١٥١)، كتاب العلم، ح (٦٢). من حديث عبد الله بن عبد الله الرازي عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به.

(٢) (١/ ٩٥)، كتاب العلم، بإسناد ابن حبان، وقال: «صحيح على شرط الشيخين، وليس له علة، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي، وتعقبهما الشيخ الألباني؛ فقال في «السلسلة الصحيحة» (٤/ ٣٩٠): «عبد الله بن عبد الله ــ وهو أبو جعفر الرازي، قاضي الري ــ لم يخرج له الشيخان، وإن كان ثقة».

والحديث أخرجه كذلك:

ــ أبو داود في «سننه» (٤/ ٦٨)، كتاب العلم، باب: فضل نشر العلم، ح (٣٦٥٩).

ــ وأحمد في «مسنده» (١/ ٣٣١).

ــ والقاضي عياض في «الإلماع» (ص ١٠).

ــ وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١/ ٨، ٩).

ــ والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٣٨).

جميعهم من طريق الحاكم وابن حبان المتقدمة وبلفظهما.

والحديث بهذا الإسناد صحيح. كما تقدم من تصحيح الحاكم له، وموافقة الذهبي إياه.

وكذا حكم السيوطي بصحته في «الجامع الصغير»، ووافقه العلامة المناوي، كما في «فيض القدير» (٣/ ٣٤٥)، ح (٣٢٩٨). وأيدهما الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» ح (٢٩٤٤)، فقال: «صحيح».

وأورده ــ أيضاً ــ في «السلسلة الصحيحة»، ح (١٧٨٤)، ونقل عن الحافظ العلائي قوله: «والحديث حسن... وفي كلام إسحاق بن راهويه الإمام ما يقتضي صحته أيضاً».

قلت: وكلام العلائي هذا ذكره في «جامع التحصيل» (ص ٥١)، وذكره كذلك في كتابه: «بغية الملتمس» (ص ٢٤، ٢٥)، ثم قال ــ بعد أن بحث إسناده ــ: «فالحديث حسن جيد». =

وقال: «صحيح على شرط الشيخين».

فامتثلت الصحابة حينئذٍ[1]، الذين هم خير قرون هذه الأمة، بشهادته[2]

= وأما كلام ابن راهويه الذي أبهمه في «جامع التحصيل»، فقد ذكره عنه في «البغية» (ص ٢٦)، فقال: «وقال أحمد: قال إسحاق بن راهويه: كل مسألة تروي عن ثلاثة فهي أثر، لقوله ﷺ: «تسمعون، ويسمع منكم. . .» الحديث، ثم قال: «وهذا القول من إسحاق ــ رحمه الله ــ يشعر بتثبيته الحديث»، وقول إسحاق هذا: رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٨) بسنده إليه.

قلت: ويشهد له حديث ثابت بن قيس بن شماس.

أخرجه: ابن أبـي حاتم في «الجرح» (١/١/٨)؛ والبزار في «مسنده»، كما في «المجمع» (١/١٣٧)؛ والطبراني في «الكبير» (٢/٦٢)، ح (١٣٢١)؛ والحاكم في «علوم الحديث» (ص ٦٠)؛ والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٣٧)، ح (٦٩).

كلهم من طريق: محمد بن عبد الرحمن بن أبـي ليلى عن أخيه عيسى، عن عبد الرحمن بن أبـي ليلى، عن ثابت بن قيس به.

ولفظه عند ابن أبـي حاتم، والطبراني مثل لفظ رواية ابن عباس المتقدمة.

وعند البزار، والخطيب زيادة، وهي: «ثم يأتي من بعد ذلك قوم سِمان، يحبون السِّمَن، يشهدون قبل أن يُسألوا».

وهو كذلك عند الحاكم، وزاد عليهما: «. . . ويسمع من الذين يسمعون من الذين يسمعون منكم».

قال الهيثمي في «المجمع» (١/١٣٧): «وعبد الرحمن بن أبـي ليلى لم يسمع من ثابت بن قيس».

قلت: ومحمد بن عبد الرحمن بن أبـي ليلى: «صدوق سيِّـىء الحفظ جداً» كما في «التقريب» (٢/١٨٤).

(١) في (م): ح.

(٢) إشارةً إلى قوله ﷺ في الحديث الصحيح «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. . .» الحديث، أخرجه: =

ـ عليه أفضل الصلاة والسلام ـ ، فحفظوا عنه أحواله، [وأقواله][1]، وأفعاله، امتثالاً لأمره، وابتغاء ثوابه وأجره[2].

ثم فعل ذلك بعدهم التابعون وتابعوهم، قَبِيْلاً بعد قبيل[3]، وجِيْلاً[4] بعد جيل، تلقوا ذلك عنهم، واستفادوه منهم، ـ رضي الله عنَّا وعنهم ـ .

لكن دخل في ذلك قوم ليسوا من أهل هذا الشأن، ولا جَرْيَ لهم في هذا الميدان، فأخطأوا فيما نقلوا[5]، وحَرَّفوا، وربما . . . .

= ـ البخاري في «صحيحه» (٣/٧)، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، ح (٣٦٥٠، ٣٦٥١).

ـ ومسلم في «صحيحه» (٤/ ١٩٦٢)، كتاب فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ح (٢١٠ ـ ٢١٦).

(١) هذه الكلمة ساقطة من (أ)، وألحقتها من (م).

(٢) كذا في (أ، م)، ولعل الضمير فيهما متعلق بقوله: «فحفظوا عنه أحواله. . .» إلخ.
فيكون المعنى: وابتغاء ثواب قيامهم بامتثال أمره ﷺ، أو: ابتغاء ثواب قيامهم بحفظ سنَّته.

(٣) القَبِيل: الجماعة من الناس، يكونون من الثلاثة فصاعداً، من قوم شتى، والجمع: قُبُل. «لسان العرب» (ص ٣٥١٩)، مادة: قبل.

(٤) الجيل: الصنف من الناس. وقيل: الأمة. وقيل: كل قوم يختصون بلغة. «النهاية» (١/ ٣٢٥).

(٥) وإنما وقع لهم ذلك لقصور في حفظهم، وخلل في ضبطهم وإتقانهم، من غير تعمد منهم لذلك.
قال ابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» (ص ١٠) ـ عند كلامه على مراتب الرواة ـ : «ومنهم: الصدوق الورع، الثبت، الذي يهم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه.
ومنهم: الصدوق الورع: المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ، والغلط، والسهو. فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام». اهـ. =

وضعوا[1]، فدخلت الآفة من هذا الوجه، واختلط الصحيح بالسقيم، والمجروح بالسليم.

فحينئذٍ أقام الله ــ سبحانه، وله الحمد والمِنَّة ــ طائفة كبيرة من هذه الأمة، هم نجوم للدِّين، وعَلَمٌ[2] للمسترشدين.

فدوَّنوا التصانيف المبتكرة[3] [4]، المبسوطة والمختصرة. ونظروا في

= ولا شك أن مَنْ كثر ذلك في حديثه، فإنه يُرَدُّ ويترك حديثه، قال ابن حجر في «نزهة النظر» (ص ٤٥) ــ عند كلامه على أقسام المردود ــ : «فمن فحش غلطه أو كثرت غفلته... فحديثه منكر».

(١) متعمدين فعل ذلك، لا عن خطأٍ منهم أو غفلة، وقد وُجدت عدة عوامل ساعدت على نشأة الوضع وازدهاره، كما قد تنوعت أغراضهم ومقاصدهم في ذلك، فمنهم من كان خبيث القصد، كالزنادقة، والرافضة وغيرهم، ومنهم من أُتِي من قبل جهله، ككثير من جهلة الصالحين، ترغيباً للناس في عمل الخير، كذا زعموا.
ومهما كان الغرض الباعث على الكذب على النبي ﷺ وتقويله ما لم يقل، فإنه حرام، للخبر المتواتر عنه ﷺ: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». وكذلك لا تجوز رواية الموضوع ــ مع العلم بحاله ــ إلاَّ مقروناً ببيان ذلك.
يُنظر تفصيل ذلك في: «تدريب الراوي» (١/ ٢٧٤ ــ ٢٩٠)؛ و«بحوث في تاريخ السنة المشرفة» (ص ١٩ ــ ٤٥).

(٢) العَلَمُ: العلامة، وهو الجبل أيضاً. «مختار الصحاح» (ص ٤٥١).
ــ فالمراد: أن الله ــ عزَّ وجلّ ــ قد جعل هذه الطائفة من العلماء قدوة للناس، يهتدون بهديهم، ويقتفون آثارهم، ويسيرون على نهجهم.

(٣) بياض في (م) في موضع هذه الكلمة.

(٤) ذلك أن حديث رسول الله ﷺ لم يكن مدوناً في الجوامع في عهد الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ ، وكبار التابعين، وذلك لأمرين: =

. . . .

= **الأوَّل**: أنهم كانوا قد نُهوا في بادىء الأمر عن ذلك خشية اختلاطه بالقرآن.
الثاني: سعة حفظهم، وسيلان أذهانهم، الأمر الذي جعلهم لا يحتاجون إلى الكتابة.
وظل الأمر كذلك حتى أواخر عصر التابعين، فشرع حينئذٍ في «تدوين الآثار وتبويب الأخبار، لما انتشر العلماء في الأمصار، وكثر الابتداع من الخوارج، ومنكري الأقدار»، كما يقول الحافظ ابن حجر.
وقد سارت عملية التصنيف في مراحل عدة، فكانوا يجمعون كل باب على حدة، حتى جمع أهل الطبقة الثالثة أحاديث الأحكام، كما فعل مالك والأوزاعي وابن جريج، لكن جاءت أحاديث النبي ﷺ مختلطة بأقاويل الصحابة وفتاوى التابعين.
ثم رأى بعض الأئمة إفراد حديث النبي ﷺ بالتصنيف فجمعوا المسانيد: كمسند أحمد وإسحاق بن راهويه وعبيد الله بن موسى العبسي وغيرهم؛ وبعضهم صنَّف على الأبواب أيضاً: كأبي بكر بن أبي شيبة، وكان الأصل عندهم مجرد الجمع لأحاديث كل صحابي. كذلك فقد كانت هذه الكتب جامعة بين الصحيح والحسن والضعيف، إلى أن جاء الإمام البخاري ــ رحمه الله ــ، فرأى جمع الحديث الصحيح دون غيره، فصنَّف كتابه «الجامع الصحيح»، وتلاه الإمام مسلم فجمع كتابه «الصحيح» كذلك.
وكذا صنف ابن خزيمة، وابن حبان، وغيرهما ممن شرط جمع الصحيح.
وكذا وجدت في هذه الفترة كثير من كتب السنن، والتي لم تشترط جمع الصحيح فقط، بل وقع فيها غيره، من الحسن والضعيف، وعلى رأس هذه المصنفات: السنن الأربعة، ومسند الدارمي وغيرها.
ولقد اتسعت حركة التصنيف في تلك الفترة وازدهرت، حتى عُدَّ القرن الثالث ــ بحق ــ أزهى عصور التصنيف.
وواكب هذه الحركة التصنيفية المباركة ظهور قواعد الجرح والتعديل، ونقد المتون والأسانيد، ثم اتسع نطاقها، واستقرت قواعدها، فدونت فيها الدواوين، وبرز في هذا الفن أئمة نقاد، أصبح عليهم المُعَوَّل في هذا الباب. =

رجالها ــ جرحاً وتعديلاً، وانقطاعاً ووصلاً ــ بالنظر التام، وبذلوا وسعهم في ذلك. وقاموا به أحسن قيام، أعظم الله أجرهم، ولا خَيَّب سعينا وسعيهم.

وهم مستمرون[1] على ذلك مدى الدهور والأعوام، من زمنه ــ عليه أفضل الصلاة والسلام ــ إلى انقضاء الدنيا والذهاب، بإخباره ــ عليه أفضل الصلاة والسلام ــ حيث قال: «لا تَزَالُ طائفةٌ من أُمَّتي ظاهِرِينَ على الحقِّ، لا يَضُرُّهُم مَنْ خَذَلَهُم، حَتَّى تَقُومَ السَّاعةُ»[2].

= انظر: «هدي الساري» (ص ٦، ٧)؛ و «الحطة» (ص ٦٠ ــ ٦٥)؛ و «بحوث في تاريخ السنَّة المشرفة» (ص ٤٧ ــ ٥٩).

(١) في (أ): مستمرين، والمثبت من (م) وهو الصواب.

(٢) هذا الحديث أخرجه الأئمة:

ــ البخاري في «صحيحه» (١٣/ ٢٩٣)، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنَّة، باب: قول النبي ﷺ: «لا تزال طائفة...» ح (٧٣١١)، (٦/ ٦٣٢)، كتاب المناقب، ح (٣٦٤٠)، و (١٣/ ٤٤٢)، كتاب التوحيد، باب قول الله ــ تعالى ــ : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ... ﴾، ح (٧٤٥٩).

ــ ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٥٢٣)، كتاب الإمارة، باب: قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين...»، ح (١٩٢١)، كلاهما من حديث المغيرة بن شعبة ــ رضي الله عنه ــ بألفاظ مختلفة.

والحديث مروي عن ثوبان ــ رضي الله عنه ــ ، رواه كذلك:

ــ مسلم في «صحيحه»، برقم (١٩٢٠)، في الباب المتقدم.

ــ وأبو داود في «سننه» (٤/ ٤٥٠)، كتاب الفتن والملاحم، باب: ذكر الفتن ودلائلها، ح (٤٢٥٢)، وهو جزء من حديث طويل، أوله: «إنَّ الله زوى لي الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها...».

ــ والترمذي في «جامعه» (٤/ ٥٠٤)، كتاب الفتن، باب: ما جاء في الأئمة المضلين، ح (٢٢٢٩)، وقال: «حسن صحيح».

ــ وابن ماجه في «المقدمة» (١/ ٥)، باب: اتباع سنَّة رسول الله ﷺ، ح (١٠). =

فكانت هذه الطائفة كما وصفهم ـ عليه أفضل الصلاة والسلام ـ في الخبر المروي عنه، [مرسلاً من جهة إبراهيم بن عبد الرحمن العذري[1]][2]، ومسنداً من جهة أبي هريرة، وعبد الله بن عمرو ـ كما رواهما «العقيلي»[3].

= ـ وأحمد في «مسنده» (٥/ ٢٧٩)، وفيه: «... حتى يأتي أمر الله وهم كذلك».
وهو مروي كذلك من حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ، أخرجه: مسلم في «صحيحه» ح (١٩٢٣).

ومن حديث معاوية بن قرة عن أبيه، أخرجه: ابن ماجه في «المقدمة» (١/ ٤)، ح (٦)؛ وأحمد في «مسنده» (٣/ ٤٣٦) ولفظه عندهما: «لا تزال طائفة من أمتي منصورين، لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة».

ويروى عن غير هؤلاء من الصحابة.

هذا وقد ذهب أكثر العلماء إلى أنَّ هذه الطائفة، التي عَناها النبي ﷺ، هم أهل الحديث والأثر، قال يزيد بن هارون: «إن لم يكونوا أصحاب الحديث، فلا أدري من هم».

وكذا قال أحمد بن حنبل، والبخاري، وابن المديني، وابن المبارك.

وقال أحمد بن سنان: «هم أهل العلم، وأصحاب الآثار». انظر: «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٦، ٢٧).

(١) ذكره ابن حبان في «ثقاته» (٤/ ١٠)، وقال: «يروي المراسيل».
وساق له هذا الحديث بإسناده مرسلاً. وقال الذهبي في «الميزان» (١/ ٤٥): «تابعي مقلّ، ما علمته واهياً».

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (أ)، وألحقته من (م).

(٣) في «الضعفاء»، أما المرسل ففي (٤/ ٢٥٦)، في ترجمة: معان بن رفاعة؛ والمسند في (١/ ١٠)، وأخرج كذلك مسند أبي أمامة (١/ ٩).

قال عبد الحق: «والأول أحسن»[١]. ونَازَعَه ابن القطان[٢]. وفيه وقفة، فقد[٣] سُئل أحمد عنه، فقال: «صحيح»[٤] ـ: «يَحْمِلُ هَذَا العِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ[٥] عُدُولُه، يَنْفُون عَنْه تَحْرِيف الغالين[٦]، وانْتِحَالَ[٧] المُبْطِلِيْن، وَتَأْوِيل الجاهِلِيْن»[٨].

---

(١) يعني المرسل، وعبارة عبد الحق ـ كما نقلها ابن القطان عنه ـ: «وأحسن ما في هذا ـ فيما أعلم ـ مرسل إبراهيم العذري». اهـ. «الوهم والإيهام» (٢/ ٣٤٧)، ح (٣٤١).

(٢) حيث عاب عليه ذكره الحديث على أنه مرسل، لا عيب له سوى الإرسال، مع أنه مُعَلٌّ بغير الإرسال، وذلك بجهالة إبراهيم العذري، كما سيأتي. فقال: «ومن هذا الباب مراسل لم يعبها بسوى الإرسال، ورواتها مجهولون، بحيث لو كانت أحاديثهم مسندة لم يحتج بها من أجلهم». ثم ذكر هذا الحديث. انظر: «الوهم والإيهام» (٣/ ٣٦ ـ ٣٧)، ح (٦٩١).

(٣) في (م): فقيل.

(٤) «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٩)، فقد روى بسنده إلى مهنى بن يحيى أنه سأل أحمد عن مرسل إبراهيم العذري وقال له: كأنه كلام موضوع، فقال أحمد: «لا، هو صحيح».

(٥) قال في النهاية (٢/ ٦٥): «الخلف ـ بالتحريك والسكون ـ: كل من يجيء بعد من مضى، إلاَّ أنه بالتحريك في الخير، وبالتسكين في الشَّر. يقال: خَلَفُ صدقٍ وخَلْفُ سوءٍ. ومعناهما جميعاً: القرن من الناس، والمراد في هذا الحديث: المفتوح».

(٦) الغلوّ في الدين: التشدُّد فيه، ومجاوزة الحد. وقيل: معناه البحث عن بواطن الأشياء، والكشف عن عللها، وغوامض متعبداتها. النهاية (٣/ ٣٨٢).

(٧) يقال: انْتَحَلَ فلان شعر فلان، أو قول فلان: إذا ادعاه أنه قائله. وتَنَحَّله: ادعاه وهو لغيره.
«لسان العرب» (ص ٤٣٦٩)، مادة: نحل.

(٨) هذا الحديث يروى من طريقين: مرسلة، ومسندة. =

. . . .

= ــ أما الطريق المرسلة، فيرويها: مُعان بن رفاعة السلامي عن إبراهيم العذري، عن النبي ﷺ.

ورواه عن معان جماعة، وهم: إسماعيل بن عياش، وبقية بن الوليد، ومبشر بن إسماعيل.

فأما حديث ابن عياش، فرواه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٥٦) في ترجمة معان، ثم قال: «لا يُعرف إلاَّ به»؛ وابن أبـي حاتم في «الجرح والتعديل»: (١/ ١/ ١٧)؛ وابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٥٩).

وأما حديث بقية، فأخرجه: الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٩)، من طريق حماد بن زيد عن بقية، عن معان به. وقد أشار إليه العلائي في «بغية الملتمس» (ص ٣٤)، ثم قال: «. . . فذكره هكذا معضلاً».

وأما حديث مبشر فأخرجه ابن أبـي حاتم في «الجرح» (١/ ١/ ١٧).

وهذا الطريق أحسن من طريق إسماعيل بن عياش، كما قال ابن القطان في «بيان الوهم» (٣/ ٣٩).

وهذا المرسل يعل من وجهين:

أحدهما: ضعف معان بن رفاعة، قال الجوزجاني: «ليس بحجة». وليَّنه يحيى بن معين، كما في الميزان (٤/ ١٣٤). وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ١/ ٤٢٢): «يكتب حديثه، ولا يحتج به».

وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٣٦): «منكر الحديث، يروي مراسيل كثيرة، ويحدث عن أقوام مجاهيل. . . فلما صار الغالب على روايته ما تنكر القلوب، استحق ترك الاحتجاج به». وقال الذهبي في «الميزان» (٤/ ١٣٤): «ليس بمتقن».

وقد وثقه الإمام أحمد ــ كما تقدم ــ وكذا ابن المديني، لكن قال ابن القطان: «خفي على أحمد من أمره ما علمه غيره».

الوجه الثاني: مما يعل به هذا المُرْسَل: جهالة إبراهيم العذري، قال ابن القطان في «بيان الوهم» (٣/ ٤٠): «لا نعرفه البتة في شيء من العلم غير هذا، =

. . . .

= ولا أعلم أحداً ممن صنف في الرجال ذكره. . . فهو عندهم غاية المجهول».

ووجه ثالث: وهو أن الإرسال علة عند من لا يرى الاحتجاج به.

وأما المسند: فإنه يروي عن: أبـي هريرة، وعبد الله بن عمرو، وأبـي أُمامة، وأسامة بن زيد، وابن مسعود، وغيرهم من الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ أجمعين.

أخرج حديث أبـي هريرة، وعبد الله بن عمرو: العقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٠)؛ وابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٥٩)، من طريق العقيلي.

وإسناده عندهما: عن يزيد بن أبـي حبيب، عن أبـي قبيل، عن عبد الله بن عمرو، وأبـي هريرة مرفوعاً.

واسم أبـي قبيل: حيـي بن هانىء بن ناصر، وثقه: أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»، ووثقه أيضاً: العجلي، والفسوي، وأحمد بن صالح المصري.

وقال ابن حبان: «كان يخطىء». وذكره الساجي في «الضعفاء»، وحكى ابن معين ضعفه. قال ابن حجر: «صدوق يهم».

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧٣)؛ و «التقريب» (١/ ٢٠٩).

وأخرجه من حديث أبـي هريرة وحده: الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٩)، من طريق: علي بن مسلم البكري عن أبـي صالح الأشعري، عن أبـي هريرة به. وأبو صالح الأشعري: قال فيه ابن حجر: «مقبول». «التقريب» (٢/ ٤٣٦).

وأما حديث أبـي أُمامة، فأخرجه العقيلي ــ أيضاً ــ في «الضعفاء» (١/ ٩)، من طريق بقية بن الوليد عن رزيق الألهاني، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبـي أُمامة به.

ورزيق، أبو عبد الله، الألهاني: «صدوق له أوهام» كما في «التقريب» (١/ ٢٥٠).

والقاسم بن عبد الرحمن، هو الدمشقي، صاحب أبـي أمامة: «صدوق، يرسل كثيراً» كما في «التقريب» (٢/ ١١٨). ويخشى كذلك من تدليس بقية، فقد عنعنه.

وأما حديث أسامة، فأخرجه: الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٨) من طريق: محمد بن سليمان الحَرَّاني عن معان بن رفاعة، عن أبـي عثمان النهدي، عن أسامة به. =

. . . .

= ومحمد بن سليمان، قال فيه ابن حجر في «التقريب» (٢/ ١٦٦): «صدوق». فتكون هذه رواية أُخرى عن معانٍ مسندة، وقد أخرجها العلائي في «بغية الملتمس» (ص ٣٤)، وقال: «حسن غريب صحيح»، وقال بأن هذا الإسناد أمثل من إسناد: بقية عن معان، عن إبراهيم العذري مرسلاً، والذي تقدم معنا.

ولأجل هذه العلل، فقد حكم بضعف هذا الحديث جماعة، فقال الحافظ ابن كثير ــ كما في «الباعث الحثيث» (ص ٩٤) ــ : «في صحته نظر قوي، والأغلب عدم صحته». وقال الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص ١٣٩) ــ بعد أن ذكر أنه يروي متصلاً عن جماعة من الصحابة ــ : «. . . وكلها ضعيفة، لا يثبت منها شيء، وليس فيها شيء يقوي المرسل المذكور».

ولكن هذه الطرق، وإن كانت لا تخلو من ضعف، إلاَّ أن في اجتماعها ما يعطي الحديث قوة، ويصل به إلى مرتبة الحسن لغيره.

وهذا ما يدل عليه كلام العلائي وتقويته لطريق أسامة بن زيد.

وقد صرح بذلك القسطلاني في «إرشاد الساري» (١/ ٤)، فقال: «. . . لكن يمكن أن يتقوى بتعدد طرقه، ويكون حسناً، كما جزم به العلائي»، وكذا القاسمي في «قواعد التحديث» (ص ٤٩).

وقد كان الحافظ السخاوي ــ رحمه الله ــ وعد بجمع طرقه والكلام عليه، عندما تعرَّض له في «فتح المغيث»، ثم ظفرت بكلام جيد له يؤيد ما تقدم معنا من تحسين الحديث، فقال في «كلامه على منظومة ابن الجزري» ــ المسماة: «بالهداية في علم الرواية» مخطوطة الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، ضمن مجموع برقم (٢٧٢١) ــ (ق ١٦/ ب): «وهو من جميع طرقه ضعيف، كما صرح به الدارقطني، وأبو نعيم، وابن عبد البر. لكن يمكن أن يتقوَّى بتعددها، ويكون حسناً، كما جزم به العلائي، لا سيما ويشهد له كتاب عمر إلى أبـي موسى الأشعري ــ رضي الله عنهما ــ : المسلمون عدول بعضهم على بعض، إلاَّ مجلوداً في حد، أو مُجَرَّباً عليه شهادة زور، أو ظنيناً في ولاء أو نسب». انتهى كلامه ــ رحمه الله ــ .

ثم ظفرت بعد كتابة هذه الأسطر ــ بل وبعد خروج الطبعة الأولى من الكتاب ــ بكلام =

وَمَنَّ الله ــ سبحانه وتعالى[1]، وله الحمد والمِنَّة ــ على هذه الطائفة بالحفظ الوافر، كالبحر الزاخر.

وهاك نبذة من حالهم، لتعرف قدرهم، واجتهادهم ومحلهم:

قال أبو زرعة[2]: «حُزِرَتْ[3] كُتُبُ الإمام أحمد يوم مات، فبلغت اثني عشر / حِمْلاً وعِدْلاً[4]»[5]. . . . . [٢/ب]

= جيد نفيس لمحقق كتاب «الشريعة» للآجري، في تخريج هذا الحديث وجمع طرقه، أفاد فيه وأجاد، فلينظر فيه إتماماً للفائدة: الشريعة (١/ ١٠٢ ــ ١٠٩)، تحقيق: الوليد بن محمد.

وقد ذهب جماعة إلى عدم جواز حمل هذا الحديث على الخبر، لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل، وغير ثقة. وحملوه على الأمر، ومعناه: أنه أمر للثقات بحمل العلم، لأن العلم إنما يحمل عن الثقات. ويؤيد ذلك أنه جاء في بعض طرقه: «ليحمل» بلام الأمر. قال السخاوي: «على أنه لا مانع من إرادة الأمر أن يكون بلفظ الخبر. . . بل لا مانع ــ أيضاً ــ من كونه خبراً على ظاهره ويحمل على الغالب، والقصد أنه مظنة ذلك». اهـ.

انظر: «فتح المغيث» (ص ٢٩٤ ــ ٢٩٥)؛ و «التدريب» (١/ ٣٠٢، ٣٠٣).

(١) تعالى: ساقطة من (م).

(٢) الإمام، حافظ العصر، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، القرشي مولاهم، الرازي. قال الذهبي: «كان من أفراد الدهر حفظاً، وذكاءاً، وديناً، وإخلاصاً، وعلماً، وعملاً». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٢٦٤).

له ترجمة في: «مقدمة الجرح والتعديل» (ص ٣٢٨)؛ و «التذكرة» (١/ ٥٥٧)؛ و «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٠).

(٣) الحَزْرُ: التقدير والخرص، وحَزَرَ الشيء، يَحْزُره ويحْزِره ــ بضم الزاي وكسرها ــ حَزْراً: قَدَّره بالحَدْس. «لسان العرب» (ص ٨٥٥)، مادة: حزر.

(٤) العِدْل، بكسر العين وسكون الدال المهملة: نصف الحمل يكون على أحد جانبي البعير. «لسان العرب» (ص ٢٨٤٠)، مادة: عدل.

(٥) في (أ، م): «اثنا. . . وعدل». بالرفع، والمثبت هو الصواب.

كل ذلك كان يحفظه عن ظهر قلب»[1].

قال: «كان يحفظُ ألفَ ألفَ حديث. فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذَاكَرْتُه[2] فأخذتُ عليه الأبواب»[3].

---

(١) انظر الخبر في: «سير النبلاء» (١١/ ١٨٨)؛ و «المنهج الأحمد» (١/ ١٨)؛ و «الشذرات» (٢/ ٩٧). زاد في «سير النبلاء»: «... ما كان على ظهر كتاب منها: حديث فلان، ولا في بطنه: حدثنا فلان».

(٢) وقد كان من دأب السلف ـ رضوان الله عليهم ـ مذاكرة العلم، أساتذة وطلاباً، وكانوا يجتمعون لأجل ذلك، ويعتبرونه من أهم المهمات.

والمذاكرة للطلاب: تكون بإعادة ما سمعوه في الدرس، ومراجعته، كلٌّ يذكر ما عنده، حتى يثبت عندهم المحفوظ.

روى الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١٢٧) بسنده إلى أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: «كنا نكون عند النبي ﷺ وربما كنا نحواً من ستين إنساناً ـ فيحدثنا رسول الله ﷺ ـ ثم يقوم، فنتراجعه بيننا هذا وهذا وهذا، فنقوم وكأنما قد زُرِعَ في قلوبنا». وكذلك المعلم يذاكر أمثاله، لاستخراج ما خَفِيَ عليه، وتثبيت ما عنده، ومعرفة وجه الحق والصواب.

وقد وردت أقوال كثيرة عن الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم في فضل المذاكرة والحث عليها. منها: ما رواه الحاكم في «علوم الحديث» (ص ١٤١) بسنده إلى علي بن أبي طالب، قال: «تزاوروا، وأكثِروا ذكر الحديث، فإنكم إن لم تفعلوا يندرس الحديث».

هذا وللمذاكرة آداب ينبغي التحلي بها، وهي مبسوطة في مظانها من كتب مصطلح الحديث، وآداب الرواية. فلتراجع هناك.

(٣) انظر الخبر في: «تاريخ بغداد» (٤/ ٤١٩)؛ و «تهذيب الكمال» (١/ ٤٥٧)، و «تذكرة الحفاظ» (١/ ٤٣١)؛ و «طبقات الحنابلة» (١/ ٦).

قال الذهبي في «سير النبلاء» (١١/ ١٨٧) ـ عقب هذه الحكاية ـ: «فهذه حكاية صحيحة في سعة علم أبي عبد الله، وكانوا يَعُدُّون في ذلك المكرر، والأثر، وفتوى التابعي، وما فسر ونحو ذلك. وإلاَّ فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ عشر معشار ذلك».

وقال عبد الله بن أحمد[1] بن حنبل: «قال لي أبي: خذ أي كتاب شئت من كتب وكيع[2]، من المصنف، فإن شئت تسألني عن الكلام حتى أخبرك بالإسناد، وإن شئت تسألني عن الإسناد حتى أخبرك بالكلام»[3].

وحفظ الإمام الشافعي «الموطأ» في ثلاثة أيام، والقرآن في سبعة أيام. كما نقل [عن][4] الإمام فخر الدين الرازي[5].

---

(١) ابن محمد بن حنبل، أبو عبد الرحمن، الإمام الحافظ الحجة، محدث العراق، مولده سنة (٢١٣هـ). قال الخطيب: «كان ثقة ثبتاً فهماً». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٢٩٠هـ).

له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٢/ ٢/ ٧)؛ و «التذكرة» (٢/ ٦٦٥)؛ و «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٤١)؛ و «طبقات الحفاظ» (ص ٢٩٢).

(٢) ابن الجراح بن مليح، أبو سفيان، الرؤاسي، الكوفي، الإمام الحافظ الثبت، محدث العراق، أحد الأعلام. ولد سنة (١٢٩هـ). قال الإمام أحمد: «ما رأيت أوعى للعلم، ولا أحفظ من وكيع». توفي ــ رحمه الله ــ راجعاً من الحج سنة (١٩٧هـ).

له ترجمة في: «مقدمة الجرح والتعديل» (ص ٢١٩)؛ و «مشاهير علماء الأمصار» (ص ١٧٣)؛ و «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٦٦)؛ و «التذكرة» (١/ ٣٠٦).

(٣) انظر الخبر في: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٨٦).

(٤) زيادة من (م).

(٥) العلامة الكبير، محمد بن عمر بن الحسين القرشي، البكري، الطبرستاني، الأصولي، المفسر. مولده سنة (٥٤٤هـ) أكثر من التصنيف، وانتشرت تواليفه شرقاً وغرباً، قال الذهبي ــ رحمه الله ــ: «وقد بدت منه في تواليفه بلايا وعظائم، وسحر وانحرافات عن السنَّة، والله يعفو عنه، فإنه توفي على طريقة حميدة. والله يتولى السرائر» توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٦٠٦هـ).

له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٦/ ٢٤٨)؛ و «الوافي بالوفيات» (٤/ ٢٤٨)؛ و «التكملة» للمنذري (٢/ ١٨٦)؛ و «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٥٠٠). =

وكان يحيى بن معين[1] [يقول][2] عن الأثرم[3] الحافظ: «إنَّ أحد أبويه كان جِنيًّا»[4]. يعني لقوة حفظه.

«وهو أحفظ من أبي زرعة، وأتقن»[5]. كما قاله إبراهيم[6] الأصفهاني.

= ومقولة الرازيّ هذه في «مناقب الشافعي» له (ص٣٧) وفيه: «تَعَلَّم القرآن كمال سبع سنين».

(١) ابن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن ـ وقيل في نسبه غير ذلك ـ أبو زكريا، البغدادي، إمام الجرح والتعديل. مولده سنة (١٥٨هـ).
قال أحمد بن حنبل: «يحيى بن معين أعلمنا بالرجال». توفي ـ رحمه الله ـ بالمدينة النبوية سنة (٢٣٣هـ).
له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٧٧)؛ و «التذكرة» (٢/ ٤٢٩)؛ و «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٨٠)؛ و «الشذرات» (٢/ ٧٩).

(٢) في (أ) كلمة غير واضحة، كُتبت فوق السطر، ولعلها: (يذكر)، والكلمة المثبتة من (م).

(٣) أحمد بن محمد بن هانىء، الطائي، وقيل: الكلبي، أبو بكر، الأثرم البغدادي، الإسكافي، وأصله خراساني، الفقيه، الحافظ. صاحب الإمام أحمد، وله كتاب في مسائل سألها الإمام أحمد، تدل على علمه ومعرفته، وكان ـ رحمه الله ـ يُعد من الحفاظ الأذكياء، وكان له تيقظ عجيب. توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٧٣هـ).
له ترجمة في: «ثقات ابن حبان» (٨/ ٣٦)؛ و «تاريخ بغداد» (٥/ ١١٠)؛ و «تهذيب الكمال» (١/ ٤٧٦)؛ و «التذكرة» (٢/ ٥٧٠).

(٤) انظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ١١٠)؛ و «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٧١)؛ و «طبقات الحنابلة» (١/ ٧٣).

(٥) انظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ١١١)؛ و «تهذيب الكمال» (١/ ٤٨٧)؛ و «طبقات الحنابلة» (١/ ٧٣)؛ و «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٧١).

(٦) ابن أورمة بن سياوش بن فروخ، أبو إسحاق، الأصبهاني، الحافظ، البارع، مفيد بغداد في زمانه. قال الدارقطني: «ثقة حافظ نبيل». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٦٦هـ)، وقيل غير ذلك.

وكان أحمد بن نصر[1] الخَفَّاف يذاكر بمائة ألف حديث[2].

وكان إسحاق[3] بن راهويه يملي سبعينَ ألف حديثٍ حفظاً[4].

وأملى مرة أحد عشر ألفَ حديثٍ من حفظه، ثم قرأها مرة أخرى، فما زاد حرفاً ولا نقص حرفاً[5].

وقال مرة: «أحفظ مكان مائة ألف حديث كأني أنظر إليها[6]. وأحفظ

= له ترجمة في: «تاريخ أصبهان» (١/ ١٨٤)؛ و «تاريخ بغداد» (٦/ ٤٢)؛ و «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٢٨).

(١) ابن إبراهيم، النيسابوري، المعروف بـ «الخَفَّاف»، الإمام الحافظ، أبو عمرو. قال عنه الحاكم أبو عبد الله: «كان نسيج وحده جلالةً، ورئاسةً وزهداً، وعبادة، وسخاء نفس». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٢٩٩هـ).
له ترجمة في: «سير النبلاء» (١٣/ ٥٦٠)؛ و «التذكرة» (٢/ ٦٥٤)؛ و «الشذرات» (٢/ ٢٣١).

(٢) انظر: «التذكرة» (٢/ ٦٥٥)؛ و «الشذرات» (٢/ ٢٣١).

(٣) ابن إبراهيم بن مخلد، التميمي، الحنظلي، أبو يعقوب، نزيل نيسابور وعالمها، المعروف بـ «ابن راهويه». مولده سنة (١٦٠هـ)، وقيل: (١٦١هـ). قال أحمد بن حنبل: «لا أعلم لإسحاق بالعراق نظيراً». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٢٣٨هـ).
له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٤٥)؛ و «تهذيب الكمال» (٢/ ٣٧٣)؛ و «التذكرة» (٢/ ٤٣٣)؛ و «سير النبلاء» (١١/ ٣٥٨).

(٤) انظر: «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٥٢)، و «الشذرات» (٢/ ٨٩).

(٥) انظر: «الكامل» لابن عدي، المقدمة (١/ ١٣٦)؛ و «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٥٤)؛ و «سير النبلاء» (١١/ ٣٧٣).

(٦) انظر: مقدمة «الكامل» (١/ ١٣٦)؛ و «سير النبلاء» (١١/ ٣٧٣).
والعبارة فيهما: «كأني أنظر إلى مائة ألف حديث في كتبي، وثلاثين ألفاً أسردها».

منها سبعين ألف حديث من[1] ظهر قلبي صحيحة، وأحفظ أربعة آلاف حديث مزوَّرة[2]. فقيل له في ذلك[3]؟ قال: لأجل إذا مرَّ بي منها حديث في الأحاديث الصحيحة، فَلَيْتُهُ[4] منها فَلْياً»[5].

وقال سفيان[6] الثوري: «ما استَوْدَعْتُ أذني شيئاً إلاَّ حفظته[7]، حتى أَمُرَّ بكلمة ــ كذا قالها ــ فأسد أذني، مخافة أن أحفظها».

وفي رواية عنه: «حتى أَمُرَّ بالحائك»[8] يعني: فأسدّ أذني.

وكان أبو زرعة يحفظ ستمائة ألف حديث. كما شهد له بذلك الإمام

---

(١) كذا في (أ، م). وفي «تاريخ بغداد»؛ و «تهذيب الكمال»: عن. ولعله الأصوب.

(٢) المزورة: المكذوبة. انظر: «المصباح المنير» (١/ ٢٦٠).

(٣) في «تهذيب الكمال»؛ و «تاريخ بغداد»: «فقيل له: ما معنى حفظ المزورة؟».

(٤) يقال: فَلَيْتُ الشعر. إذا تدبَّرته واستخرجت معانيه وغريبه. «لسان العرب» (ص ٣٤٦٩)، مادة: فلا.

(٥) القصة في: «تهذيب الكمال» (٢/ ٣٨٥)؛ و «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٥٢).

(٦) ابن سعيد بن مسروق، أبو عبد الله، الثوري، الكوفي، الإمام. مولده سنة (٩٧هـ).
قال ابن المبارك: «لا أعلم على وجه الأرض أعلم من سفيان». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (١٦١هـ).
له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٢/ ٣٨٦)؛ و «التذكرة» (١/ ٢٠٣)؛ و «سير النبلاء» (٧/ ٢٢٩)؛ و «تهذيب التهذيب» (٤/ ١١١).

(٧) الذي في: «وفيات الأعيان» (٢/ ٣٨٧)؛ و «سير النبلاء» (٧/ ٢٣٦)، وغيرهما، قول سفيان ــ رحمه الله ــ: «ما استودعت قلبي شيئاً قط فخانني».

(٨) في «سير النبلاء» (٧/ ٢٧٢): «إني لأمر بالحائك، فأسد أذني مخافة أن أحفظ ما يقول».

أحمد[١]. وقال في حقه: «ما جاوز الجسر أفضل منه»[٢].

وحلف رجل بالطلاق أنَّ أبا زرعة يحفظ مائتي ألف حديث، فقال أبو زرعة: «لا يحنث»[٣].

وقال مرة: «أحفظ مائتي ألف حديث كما يحفظ الإنسان ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وفي المذاكرة ثلثمائة ألف حديث»[٤].

---

(١) قال الإمام أحمد: «صَحَّ من الحديث سبعمائة ألف حديث وكسر، وهذا الفتى ــ يعني أبا زرعة ــ قد حفظ ستمائة ألف حديث»، قال البيهقي ــ رحمه الله ــ عقب مقالة أحمد هذه: «وإنما أراد ما صحَّ من حديث رسول الله ﷺ وأقاويل الصحابة، وفتاوي من أخذ عنهم من التابعين».
انظر: «المنتظم» (٥/ ٢/ ٤٧)؛ و «سير النبلاء» (١٣/ ٦٩)؛ و «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٣).

(٢) في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٠٠)؛ و «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣١)، وغيرهما قول أحمد ــ رحمه الله ــ: «ما جاوز الجسر أفقه من إسحاق بن راهويه، ولا أحفظ من أبـي زرعة الرازي».

(٣) انظر: مقدمة «الكامل»، لابن عدي، (١/ ١٤١)؛ و «المنتظم» (٥/ ٢/ ٤٧)؛ و «سير النبلاء» (١٣/ ٦٨)؛ و «التذكرة» (٢/ ٥٥٧).

(٤) انظر: «المنتظم» (٥/ ٢/ ٤٧)؛ و «سير النبلاء» (١٣/ ٦٨).
وهذه الحكاية والتي قبلها ساقهما الذهبـي في «النبلاء» (١٣/ ٦٨، ٦٩)، قصة واحدة عن أبـي عبد الله بن منده، عن محمد بن جعفر بن حمكويه، ثم قال ــ رحمه الله ــ: «هذه حكاية مرسلة، وحكاية صالح جزرة أصح». اهـ.
وحكاية صالح جزرة التي أشار إليها الذهبـي هي قوله: «سمعت أبا زرعة يقول: كتبت عن إبراهيم بن موسى الرازي مائة ألف حديث، وعن أبـي بكر بن أبـي شيبة مائة ألف. فقلت له: بلغني أنك تحفظ مائة ألف حديث، تقدر أن تُملي عليَّ ألف حديث من حفظٍ؟. قال: لا. ولكن إذا ألقي عليَّ عرفت».
قلت: ولا يفهمنَّ إنسانٌ أنَّ تضعيف الذهبـي للحكاية الأُولى يقلل من مكانة أبـي زرعة =

وقال أيضاً: «في بيتي ما كتبته منذ خمسين سنة[1]، ولم أطالعه منذ كتبته، وإني أعلم في أي كتاب هو، وأي ورقة، وأي صفحة[2]، وفي أي سطر هو[3]. وما سُمع أو تُلي شيء[4] من العلم إلاَّ وَعَاه قلبي، وإني كنت أمشي في سوق بغداد، فأسمع من الغرف المغنيات، فأضع / أصبعي في أذني مخافة أن يَعِيَه[5] قلبي»[6]. [٣/أ]

وقال البخاري: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح»[7].

= ـ رحمه الله ـ بين أئمة هذا الشأن وحفاظه، ويكفي في معرفة حفظ هذا الإمام شهادة الإمام أحمد المتقدمة له. ومن رام الوقوف على أقوال الأئمة في حفظ أبي زرعة مجموعة، فعليه بكتاب الدكتور سعدي الهاشمي: «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنَّة النبوية» (١/ ٢٠٥ ـ ٢١٠).

(١) في (م): خمس سنين. والمثبت هو الصواب كما في «تاريخ بغداد»، و «المنتظم» وغيرهما.

(٢) في (م): صفح. وكذا «تهذيب التهذيب».

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٣٢)؛ و «المنتظم» (٥/ ٢/ ٤٨)؛ و «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٣).

(٤) في: «المنتظم»؛ و «تاريخ بغداد»: «وما سمعت أذني شيئاً». وكذا في «تهذيب التهذيب».

(٥) الوعي: حفظ القلب الشيء. «لسان العرب» (ص ٤٨٧٦).

(٦) الخبر في: «المنتظم» (٥/ ٢/ ٤٨)؛ و «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٣٢)؛ و «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٢). وهذه القصة والتي قبلها ـ انظر: حاشية رقم (٣) عاليه ـ من رواية أحمد بن محمد بن سليمان التستري عن أبي زرعة، وظاهر صنيع ابن الملقن ـ رحمه الله ـ أنهما حكاية واحدة، وليس كذلك.

(٧) الخبر في: مقدمة «الكامل»، لابن عدي (١/ ١٤٠)؛ و «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٥)؛ و «تهذيب الكمال» (ج ٣، ق ١١٧٣)؛ و «التذكرة» (٢/ ٥٥٦).

وقال أبو أحمد بن عدي[1]: «سمعت عدة مشايخ يحكون: أن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد، فسمع به أصحاب الحديث، واجتمعوا وعمدوا[2] إلى مائة[3] حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر[4]، ودفعوها إلى عشرة أنفس، فابْتَدَرَ رجل من العشرة، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال: لا أعرفه. فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه. فما زال يلقي عليه واحداً بعد واحدٍ حتى فرغ، والبخاري يقول: لا أعرفه.

وكان بعض الفقهاء يقول: الرجل فهم. وبعضهم يقضي عليه بالعجز.

ثم انْتُدِبَ رجل آخر، فسأله عن الأحاديث، وهو يقول في كل حديث: لا أعرفه حتى فرغ من عشرته، ثم الثالث، ثم الرابع إلى تمام العشرة،

---

(١) الإمام، الحافظ الكبير، أبو أحمد، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك، الجرجاني، ويُعرف أيضاً بـ (ابن القطان)، مولده سنة (٢٧٧هـ). قال حمزة السهمي: «كان حافظاً متقناً، لم يكن في زمانه أحد مثله...». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٣٦٥هـ).

قلت: وكتابه «الكامل في ضعفاء الرجال» شاهد بتقدمه في هذا الفن.

انظر: تاريخ جرجان (ص ٢٢٥)؛ و «التذكرة» (٣/ ٩٤٠)؛ و «سير النبلاء» (١٦/ ١٥٤).

(٢) في (أ): وعمدوا واجتمعوا وعمدوا... والمثبت من (م)، وهو الذي في مصادر الحكاية.

(٣) في (م): مائة ألف. والصواب المثبت.

(٤) وهذا العمل من أقسام القلب في السند، وإنما يفعلون ذلك عمداً بقصد امتحان حفظ الراوي. ولا يجوز تعمد هذا الفعل إلاَّ في مثل هذه الحالة، ولكن بشرط أن لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة، كذا قيَّده الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «شرح النخبة» (ص ٤٧).

والبخاري لا يزيدهم على: لا أعرفه.

فلما فرغوا، التفت البخاري إلى الأول فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وحديث الثاني كذا، والثالث كذا، والرابع كذا، حتى أتى على تمام العشرة، فرد كل متنٍ إلى إسنادٍ، وكل إسناد إلى متنٍ، وفعل بالآخر مثل ذلك. فَأَقرَّ الناس له بالحفظ، وأذعنوا[1] له بالفضل»[2].

وكان البخاري يختلف إلى مشايخ البصرة ولا يكتب، فسألوه: لِمَ لا تكتب؟ فقرأ عليهم جميع ما سمع من حفظه. وكان يزيد على خمسة عشر ألف حديث[3].

وأخرج مسلم «الصحيح» من ثلثمائة ألف حديث مسموعة[4]. كما أَقَرَّ به هو فيما نقله ابن نقطة[5] . . . .

(١) أي: أقروا له مطيعين غير مستكرهين. «لسان العرب» (ص ١٥٠٤).

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٠)؛ و «تهذيب الكمال» (٣/ ق ١١٧٢)؛ و «سير النبلاء» (١٢/ ٤٠٨)؛ و «هدي الساري» (ص ٤٨٦).
قال ابن حجر عقب روايته القصة: «هنا يُخضع للبخاري، فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب، فإنه كان حافظاً، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة».

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ١٤)؛ و «التذكرة» (٢/ ٥٥٦)؛ و «المنهج الأحمد» (١/ ١٣٥). من حكاية حاشد بن إسماعيل، ورجل آخر، زاد الذهبي، والخطيب قول الرجلين: «حتى جعلنا نُحْكِمُ كتبنا من حفظه». وفي «المنهج الأحمد» زيادة أُخرى، وهي قول البخاري ــ رحمه الله ــ : «أترون أني أختلف هَدَراً وأضيع أيامي؟».

(٤) انظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٠١)؛ و «التذكرة» (٢/ ٥٨٩)؛ و «الشذرات» (٢/ ١٤٤).

(٥) هو: الحافظ، الإمام، المتقن، معين الدين، أبو بكر، محمد بن عبد الغني بن =

عنه بإسناده[1].

وحفظ أبو داود[2] ــ يعني[3] الطيالسي ــ أربعين ألف حديث، وعبد الرحمن بن مهدي[4] عشرة آلاف. وكانا شربا البَلَاذُر[5] لأجل الحفظ،

= أبي بكر بن شجاع، البغدادي، الحنبلي. مولده سنة نيف وسبعين وخمس مائة.
وقال الحافظ الذهبي: «. . . وكان متقناً، محققاً، مليح الخط، له سمت ووقار، وفيه دين وقناعة، قفا أثر والده في الزهد والتقشف، ولم أَلْقَ أحداً يروِ لي عنه».
ونقطة: هي جارية رَبَّت جد أبيه، كما أخبر هو بذلك. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٦٢٩هـ).
له ترجمة في: «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤١٢)؛ و «مرآة الجنان» (٤/ ٦٨)؛ و «النجوم الزاهرة» (٦/ ٢٧٩)؛ و «الشذرات» (٥/ ١٣٣).

(١) انظر: «التقييد» (٢/ ٢٥١).

(٢) هو: سليمان بن داود بن الجارود، الفارسي الأصل، مولى آل الزبير، البصري، أحد الأعلام الحفاظ. قال وكيع: «ما بقي أحد أحفظ لحديث طويل من أبي داود». فبلغه ذلك، فقال: «ولا قصير». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٢٠٤هـ)، وقيل غير ذلك.
له ترجمة في: «طبقات ابن سعد»، (٧/ ٢٩٨)؛ و «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٤)؛ و «التذكرة» (١/ ٣٥١)؛ و «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٨٢).

(٣) يعني: ساقطة من (م).

(٤) ابن حَسَّان بن عبد الرحمن، العنبري، وقيل: الأزدي، مولاهم، أبو سعيد، البصري، اللؤلؤي، الحافظ الكبير. مولده سنة (١٣٥هـ)، قال عنه أحمد بن حنبل: «هو أفقه من يحيى القطان، وهو أثبت من وكيع، لأنه أقرب عهداً بالكتاب». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (١٩٨هـ).
له ترجمة في: «طبقات ابن سعد» (٧/ ٢٩٧)؛ و «الحلية» (٩/ ٣)؛ ومقدمة «الجرح والتعديل» (ص ٢٥١)؛ و «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٤٠).

(٥) قال صاحب «المعتمد» (ص ٣١): «البلاذر بالهندية. . . معناه: الشبيه بالقلب، وهو ثمرة شجرة، لونه إلى السواد على لون القلب، وفي داخله شيء شبيه بالدم، وهذا هو المستعمل منه، جيد لفساد الذهن، وجميع الأعراض الحادثة في الدماغ من =

فجَذِمَ[1] أبو داود، وبَرِصَ[2] عبد الرحمن[3].

وقال عمر بن شَبَّة[4]: «كتبوا عن أبـي داود ـ يعني الطيالسي ـ أربعين ألف حديث، وليس معه كتاب»[5].

= البرودة والرطوبة... نافع من برد العصب والاسترخاء والنسيان، وذهاب الحفظ، وهو محرق للدم، وإذا شُرب منه نصف درهم نفع لجودة الحفظ، وقدر ما يأخذ منه من يحتاج إليه: نصف درهم، بِتَوَقٍ وحذر، فإنه خطر، ومثقالان منه قد يقتل».

(1) جذِمَ الرجل ـ بالكسر ـ صار أَجْذَم. وهو المقطوع اليد. وقيل: هو الذي ذهبت أنامله. «لسان العرب» (ص ٥٧٨، ٥٧٩)، مادة: جذم.

(2) البَرَص: بفتح الباء والراء، داء معروف، وهو بياض يقع في الجسد. «لسان العرب» (ص ٢٥٨)، مادة: برص.

(3) انظر الخبر في: «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٦)؛ و «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٣١)؛ و «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٩٧)؛ و «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٨٤).

وسيأتي معنا قريباً أن عبد الرحمن بن مهدي كان يحفظ عشرين ألف حديث.

(4) ابن عبيدة بن زيد، أبو زيد، النميري، البصري، الحافظ، العلامة، الأخباري، صاحب التصانيف. صنف تاريخاً للبصرة، وكتاباً في أخبار المدينة، وغير ذلك. قال الخطيب: «كان ثقة، عالماً بالسير وأيام الناس، وله تصانيف كثيرة...». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٦٢هـ). وشَبَّه: بفتح المعجمة وتشديد الموحدة، وهو لقب لأبيه.

له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٣/ ١/ ١١٦)؛ و «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٠٨)؛ و «التذكرة» (٢/ ٥١٦)؛ و «تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٦٠).

(5) القصة في: «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٧)؛ و «التذكرة» (١/ ٣٥٢)؛ و «الشذرات» (٢/ ١٢). وليس في شيء منها قوله: «وليس معه كتاب». لكن جاء ذلك في «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٨٣).

وقال أبو داود[1] السجستاني[2]: «كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما تضمنه[3] السنن، جمعت فيه[4] أربعة آلاف وثماني مائة حديث»[5].

وكان عبد الله[6] ابنه من الحفاظ، أملى ثلاثين ألف حديث / من حفظه، [٣/ب]

---

(١) الإمام، الثبت، سيد الحفاظ، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو، الأزدي، السجستاني، صاحب «السنن». مولده سنة (٢٠٢هـ). قال موسى بن هارون: «خلق أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة، ما رأيت أفضل منه». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٢٧٥هـ).

له ترجمة في: مقدمة «الجرح والتعديل» (ص ٤١٣)؛ و «تاريخ بغداد» (٩/ ٥٥)؛ و «التذكرة» (٢/ ٥٩١).

(٢) في (م): يعني السجستاني.

(٣) في (م): تضمنته. والذي في «طبقات الحفاظ»؛ و «الشذرات»: ضمنته.

(٤) في (أ): منه. والمثبت من (م).

(٥) الخبر في: «تاريخ بغداد» (٩/ ٥٧)؛ و «المنتظم» (٥/ ٢/ ٩٧)؛ و «شروط الأئمة الخمسة» (ص ٦٨)؛ و «التذكرة» (٢/ ٥٩٣)؛ وينظر في ذلك: رسالة أبي داود إلى أهل مكة» وفيها وصفه للسنن.

(٦) الحافظ، العلامة، قدوة المحدثين، أبو بكر، عبد الله بن الحافظ الكبير أبي داود السجستاني. مولده سنة (٢٣٠هـ). قال الدارقطني: «ثقة، كثير الخطأ في الكلام على الحديث». تكلم فيه ابن صاعد وغيره، وكذا حكى عن أبيه أنه كَذَّبه. وقد أجاب الذهبي ــ رحمه الله ــ عن تكذيب أبيه له: بأن ذلك كان في كلامه، لا في الحديث النبوي. وعن كلام غير أبيه: بأنه من كلام الأقران فلا يسمع. مات ــ رحمه الله ــ سنة (٣١٦هـ).

له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٤)؛ و «المنتظم» (٦/ ٢١٨)؛ و «التذكرة» (٢/ ٧٦٧)؛ و «الشذرات» (٢/ ٢٧٣).

ويُنظر في ذلك: «التنكيل» (١/ ٢٩٧ ــ ٣٠٥)، فقد ترجم له العلامة المعلمي ترجمة حافلة، وردَّ الطعون الموجهة إليه، فليراجع هناك لأهميته.

فإنه[1] لَمَّا خرج إلى «سِجْسَتان»، اجتمع إليه أصحاب الحديث، وسألوه أن يُحَدِّثَهم فَأَبَى، وقال: «ليس معي كتاب». فقالوا: ابن أبي داود وكتاب؟ فأثاروه، فأملى عليهم هذا القدر. ولَمَّا قَدِم بغداد قال البغداديون: مضى يلعب بالناس، ثم فَيَّجُوا به[2] فَيْجاً[3]، اكتروه[4] بستة دنانير[5] [إلى سجستان][6]، فكتبوا به نسخة[7]، فَخَطَّأوه في ستة أحاديث، منها ثلاثة حَدَّث بها كما حُدِّث[8]، وثلاثة أخطأ هو فيها ـ رضي الله عنه ـ[9].

ولمَّا مات صُلِّي عليه ثمانون مرة، فحُزِر الجمع، فزاد على ثلثمائة ألف[10].

---

(١) في (م): فإنما.
(٢) به: ساقطة من (م).
(٣) الفَيْجُ: رسول السلطان على رِجْلِه، فارسي معرب، وقيل: هو الذي يسعى بالكتب، والجمع: فُيُوج. وهو أيضاً: المسرع في مشيه، الذي يحمل الأخبار من بلد إلى بلد. «النهاية» (٣/ ٤٨٣)؛ و «اللسان» (ص ٣٤٩٧)، مادة: فيج.
(٤) موضع هذه الكلمة بياض في (م).
(٥) موضع هذه الكلمة بياض في (م).
(٦) زيادة من (م).
(٧) أي بما أملاه في سجستان.
(٨) في (م) كلمة زائدة، وهي: غيره.
(٩) القصة في: «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٦)؛ و «المنتظم» (٦/ ٢١٨)؛ و «التذكرة» (٢/ ٧٦٨).
وكذا هي في: «طبقات الحفاظ» (ص ٣٢٥)؛ و «الشذرات» (٢/ ٢٧٣). لكن فيهما: (أصبهان) بدل (سجستان)، وقد أشار الذهبي ـ رحمه الله ـ إلى وهم الأزهري في ذلك، وأن الصواب: (سجستان).
(١٠) انظر: «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٨)؛ و «التذكرة» (٢/ ٧٧٢). وليس فيهما حزر الجمع.

وقال مَعْمَر[1]: «اجتمعت أنا وشعبة[2] والثوري وابن جريج[3]، فقدم علينا[4] شيخ، فأملى علينا أربعة آلاف حديث عن ظهر قلب، فما أخطأ إلاَّ في موضعين، لم يكن الخطأ مِنَّا ولا منه، إنَّما الخطأ ممن فوقه[5]. وكان الرجل: طلحة بن عمرو[6] الحافظ.

---

(١) ابن راشد، أبو عروة، الأزدي، مولاهم، البصري، الإمام، الحجة، عالم اليمن. قال أحمد: «ليس تضم معمراً إلى أحد، إلاَّ وجدته فوقه». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (١٥٣هـ).
له ترجمة في: «التذكرة» (١/ ١٩٠)؛ و «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٤٣)؛ و «طبقات الحفاظ» (ص ٨٨).

(٢) ابن الحجاج بن الورد، الأزدي، العَتَكي، مولاهم، الواسطي، نزيل البصرة ومحدثها، أبو بسطام، الحجة، الحافظ. مولده سنة (٨٢هـ). قال الثوري: «شعبة أمير المؤمنين في الحديث». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (١٦٠هـ).
له ترجمة في: مقدمة «الجرح والتعديل» (ص ١٢٦)؛ و «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٥٥)؛ و «التذكرة» (١/ ١٩٣)؛ و «الشذرات» (١/ ٢٤٧).

(٣) الإمام، الحافظ، فقيه الحرم، أبو الوليد، ويقال: أبو خالد، عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، الأموي، مولاهم، المكي، الفقيه، صاحب التصانيف. مولده سنة نيف وسبعين. قال أحمد بن حنبل: «كان من أوعية العلم...». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (١٥٠هـ).
له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٠٠)؛ و «التذكرة» (١/ ١٦٩)؛ و «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٠٢)؛ و «طبقات الحفاظ» (ص ٨١).

(٤) علينا: ساقطة من (م).

(٥) انظر القصة في: «الكامل» لابن عدي (٤/ ١٤٢٦). وأوردها الذهبي في «الميزان» (٢/ ٣٤١) في ترجمة «طلحة بن عمرو»، ثم قال: «رواها ابن عدي بإسناد صحيح، وفي نفسي منها». وهي في «تهذيب» ابن حجر (٥/ ٢٣).

(٦) ابن عثمان، الحضرمي، المكي، صاحب عطاء، ضعفه غير واحد من الأئمة، منهم: أحمد، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي، والجوزجاني، =

وكان عبد الله[1] بن موسى، القاضي، المعروف بعَبْدَان، يحفظ مائة ألف حديث[2]. كما قال أبو علي[3] الحافظ.

وقال الشَّعْبي[4]: «ما كتبتُ سوداء في بيضاء إلاّ وأنا أحفظها، ولا

= وابن حبان. وقال ابن حجر في «التقريب» (١/ ٣٧٩): «متروك». توفي سنة (١٥٢هـ).

له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٢/ ١/ ٤٧٨)؛ و «ضعفاء البخاري الصغير» (ص ٦١)؛ و «ضعفاء النسائي» (ص ٦٠)؛ و «الميزان» (٢/ ٣٤٠).

(١) ابن أحمد بن موسى بن زياد، الأهوازي، الجواليقي، أبو محمد، الإمام، صاحب التصانيف. قال ابن عدي: «عبدان كبير الاسم».

وقال الحافظ الذهبي ــ رحمه الله ــ: «العبدان غلط ووهم يسير، وهو صدوق». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٠٦هـ).

له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٧٨)؛ و «التذكرة» (٢/ ٦٨٨)؛ و «طبقات الحفاظ» (ص ٣٠٢).

(٢) انظر الخبر في: «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٧٨)؛ و «سير النبلاء» (١٤/ ١٦٩)؛ و «التذكرة» (٢/ ٦٨٩). وتمام المقالة عن أبي علي الحافظ، أنه قال: «رأيت من أئمة الحديث أربعة: إبراهيم بن أبي طالب، وابن خزيمة، وعبدان الأهوازي، وأبا عبد الرحمن النسائي. فأما عبدان فكان يحفظ مائة ألف حديث، ما رأيت في المشايخ أحفظ منه».

(٣) الإمام، الحافظ، محدث الإسلام، الحسين بن علي بن يزيد بن داود، النيسابوري، أحد جهابذة الحديث. مولده سنة (٢٧٧هـ). قال الحاكم: «كان أبو علي باقعة في الحفظ، لا تطاق مذاكرته، ولا يفي بمذاكرته أحد من حفاظنا...». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٤٩هـ).

له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٨/ ٧١)؛ و «سير النبلاء» (١٦/ ٥١)؛ و «التذكرة» (٣/ ٩٠٢).

(٤) عَلاَّمة التابعين، أبو عمرو، عامر بن شراحيل، الهمداني، الكوفي، من شعب «هَمْدَان». =

حدَّثني رجلٌ بحديثٍ فأحببتُ أن يُعِيْدَه عليَّ»[1].

وقال الزهري: «ما استعدت حديثاً، ولا شككت في حديث، إلاَّ حديثاً واحداً، فسألت صاحبي، فإذا هو كما حفظت»[2].

وقال عبيد الله بن عمر[3] القَوَارِيري: «أملى عليَّ عبد الرحمن بن مهدي عشرين ألف حديثٍ حفظاً»[4].

= قيل: مولده في أثناء خلافة عمر. وقال مكحول: «ما رأيت أعلم من الشعبي». توفي ـ رحمه الله ـ بعد المائة، فقيل (١٠٣هـ)، وقيل (١١٠هـ)، وقيل غير ذلك.

انظر: «طبقات ابن سعد» (٦/ ٢٤٦)؛ و «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٢٩)؛ و «التذكرة» (١/ ٧٩).

(١) انظر مقالة الشعبي هذه في: «طبقات ابن سعد» (٦/ ٢٤٩)؛ و «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٢٩)؛ و «سير النبلاء» (٤/ ٣٠١)؛ و «مقدمة الكامل» (١/ ١٣٦). والعبارة عندهم هكذا: «ما كتبت سوداء في بيضاء إلى يومي هذا، ولا حدثني رجل بحديث قط إلاَّ حفظته...».

(٢) انظر مقالة الزهري في: «سير النبلاء» (٥/ ٣٤٤)؛ و «التذكرة» (١/ ١١١)؛ وترجمة الزهري المفردة من تاريخ دمشق (ص ٨٥).

(٣) ابن ميسرة، الحافظ، الشهير، أبو سعيد، البصري، مولى بني جشم، من كبار أئمة هذا العلم ببغداد. قال ابن معين والنسائي: «ثقة». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٣٥هـ).

له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٢٠)؛ و «التذكرة» (٢/ ٤٣٨)؛ و «تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٠)؛ و «طبقات الحفاظ» (ص ١٩٥).

(٤) انظر الخبر في: «حلية الأولياء» (٩/ ٣)؛ و «التذكرة» (١/ ٣٣٠)؛ و «سير النبلاء» (٩/ ١٩٥). وقد مرَّ معنا أن عبد الرحمن حفظ عشرة آلاف حديث، وما جاء عن القواريري هنا أليق بمقام ابن مهدي، بل ومقامه أعلى من ذلك.

وحدَّث أبو عبد الله عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الله الخُتُّلي[١] بخمسين ألف حديثٍ من حفظه[٢].

ولَمَّا أَمْلَى جعفر بن محمد[٣] الفِرْيَابِي ــ الحافظ الذي طاف البلاد

---

(١) بضم الخاء المعجمة، وتشديد التاء المثناة فوق، واختلف في التاء، فبعضهم قال: مضمومة. وبعضهم قال: مفتوحة. قال الشيخ المعلمي في تعليقه على «الإكمال»: «لا يبعد جواز الوجهين»، مع قوله بأن الضم أثبت. وهي نسبة إلى قرية على طريق «خراسان» إذا خرجت من بغداد بنواحي الدسكرة. وصاحب الترجمة المنسوب إليها هو: الحافظ البارع، الثقة، أبو عبد الله، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الله بن محمد، الختلي، البغدادي. قال أبو بكر الخطيب: «كان فهماً، عارفاً، ثقة، حافظاً، سكن البصرة». قال الذهبي: «لم أرَ أحداً أرَّخ وفاته، وكأنها في سنة بضع وثلاثين وثلاثمائة». وأفاد الدكتور بشار عواد أن ابن الجوزي أرَّخه في وفيات سنة (٣٥٥هـ).

له ترجمة في: «تايخ بغداد» (١٠/ ٢٩٠)؛ و «الأنساب»، للسمعاني (٥/ ٤٤)؛ و «التذكرة» (٣/ ٨٧٠)؛ و «سير النبلاء» (١٥/ ٤٣٦).

(٢) الخبر في: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٩٠)؛ و «التذكرة» (٣/ ٨٧١)؛ و «سير النبلاء» (١٥/ ٤٣٦). وهو من رواية أبي القاسم التنوخي عن أبيه قال: «دخل علينا أبو عبد الله الختلي إلى البصرة ــ وهو صاحب حديث، جلد، مشهور بالحفظ ــ فجاء وليس معه شيء من كتبه، فحدث شهوراً إلى أن لَحِقَتْه، فسمعته يقول: حدثت بخمسين ألف حديث من حفظي، إلى أن لحقتني كتبي».

(٣) ابن الحسن بن المستفاض، أبو بكر، التركي، العلامة، الحافظ، قاضي الدينور، وصاحب التصانيف. مولده سنة (٢٠٧هـ). قال الخطيب: «كان من أوعية العلم، من أهل المعرفة والفهم، طوَّف شرقاً وغرباً، ولقي الأعلام، وكان ثقة حجة». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٠١هـ)، وكان ــ رحمه الله ــ قد حفر لنفسه قبراً.

له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٧/ ١٩٩)؛ و «المنتظم» (٦/ ١٢٤)؛ و «التذكرة» (٢/ ٦٩٢)؛ و «سير النبلاء» (١٤/ ٩٦).

شرقاً وغرباً ـ ببغداد: كان عدد المستملين[1] ثلثمائة وستة عشر، وحُزِرَ الجمع فكانوا ثلاثين ألفاً[2]. وكان الذين يكتبون [عنه][3] نحو عشرة آلاف[4].

وقال هشيم[5]: «كنت أحفظ في المجلس مائة حديث، ولو سُئلت عنها

---

(١) المُسْتَمْلِي: هو الذي يُبَلِّغ عن المُحَدِّثِ عند كثرة الجمع. قال النووي ـ رحمه الله ـ عند الكلام على آداب المحدث، واستحباب عقده مجالس الإملاء: «ويتخذ مستملياً، مُحَصِّلاً، متيقظاً، يبلغ عنه إذا كثر الجمع، على عادة الحفاظ». قال السيوطي: «فإن كثر الجمع بحيث لا يكفي مستملٍ واحدٍ، اتخذ مستملين، فأكثر...». قال: «ولا يكون المستملي بليداً، كمستملي يزيد بن هارون، حيث سُئل يزيد عن حديث، فقال: «حدثنا به عدة». فصاح المستملي: يا أبا خالد! عدةُ ابنُ مَنْ؟ فقال له: ابن فقدتك».
انظر: «تدريب الراوي» (٢/ ١٣٣، ١٣٤).

(٢) الخبر في: «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٠١، ٢٠٢)؛ و «المنتظم» (٦/ ١٢٤)؛ و «التذكرة» (٢/ ٦٩٣)، مع تقديم وتأخير.

(٣) زيادة من (م).

(٤) انظر: «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٠٢)؛ و «المنتظم» (٦/ ١٢٤)؛ و «الشذرات» (٢/ ٢٣٥).
والخبر عندهم من قول أبي الفضل الزهري، قال: «لمَّا سَمِعْتُ من الفريابي، كان في مجلسه من أصحاب المحابر من يكتب نحو عشرة آلاف إنسان، ما بقي منهم غيري، هذا سوى من لا يكتب».
وفي «سير النبلاء» (١٤/ ١٠٠) قول ابن عدي: «رأيت مجلس الفريابي، يحزر فيه خمسة عشر ألف محبرة، وكان الواحد يحتاج أن يبيت في المجلس ليجد من الغد موضعاً».

(٥) ابن بشير بن أبي خازم ـ قاسم ـ بن دينار، الحافظ الكبير، محدث العصر، أبو معاوية، الواسطي، نزيل بغداد. مولده سنة (١٠٤هـ). قال ابن مهدي: «كان هشيم أحفظ للحديث من الثوري». وقال ابن المبارك: «من غَيَّر الدهر حفظه فلم يغير حفظ هشيم». مات ـ رحمه الله ـ في سنة (١٨٣هـ).
له ترجمة في: «ثقات العجلي، بترتيب الهيثمي» (ص ٤٥٩)؛ و «تاريخ بغداد» (١٤/ ٨٥)؛ و «التذكرة» (١/ ٢٤٨)؛ و «الشذرات» (١/ ٣٠٣).

أَجبت»[1].

وقال هشام بن محمد بن السائب الكلبي[2] ـ صاحب النَّسَب ـ : «حفظت ما لَمْ يحفظه أحد، ونسيت ما لَمْ ينسه أحد: كان لي عمّ يعاتبني على حفظ القرآن، فدخلت بيتاً، وحلفت أني لا أخرج منه حتى أحفظ القرآن، فحفظته في ثلاثة أيام. ونظرت يوماً في المرآة، فقبضت على لحيتي لآخذ ما دون القبضة، فأخذت ما فوق القبضة»[3].

وقال يزيد بن هارون[4]: . . . .

---

(١) انظر: مقدمة «الكامل» لابن عدي (١/ ١٠٦)؛ و «تاريخ بغداد» (١٤/ ٩٠)؛ و «تهذيب التهذيب» (١١/ ٦١). وعند الجميع: «ولو سئلت عنها بعد شهر أجبت».

(٢) العلامة، الأخباري، النسابة، أبو المنذر، هشام بن محمد بن السائب بن بشر، الكلبي، الكوفي، الرافضي، أحد المتروكين كأبيه. قال الإمام أحمد: «إنما كان صاحب سمر ونسب، ما ظننت أن أحداً يحدث عنه». وقال الدارقطني: «متروك». وتوفي سنة (٢٠٤هـ) على الصحيح.

له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٤/ ٢/ ٦٩)؛ و «المجروحين» (٣/ ٩١)؛ و «التذكرة» (١/ ٣٤٣)؛ و «الميزان» (٤/ ٣٠٤).

(٣) انظر الخبر في: «تاريخ بغداد» (١٤/ ٤٥)؛ و «وفيات الأعيان» (٥/ ١٣١). قال الذهبي في «سير النبلاء» (١٠/ ١٠٢): «وقد اتُّهِمَ في قوله: حفظت القرآن في ثلاثة أيام. وكذا قوله: نسيت ما لم ينسه أحد. . .». وأورد ـ رحمه الله ـ قصة حفظه القرآن في «التذكرة» (١/ ٣٤٣) بصيغة التمريض، فقال: «يروى عنه: أنه حفظ القرآن في ثلاثة أيام، وقَلَّما يروى من المسند».

(٤) ابن زاذن، الإمام القدوة، أبو خالد السلمي، مولاهم، الواسطي. مولده سنة (١١٨هـ). قال أحمد بن حنبل: «كان يزيد حافظاً متقناً». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٠٦هـ). =

«أحفظ ثلاثة وعشرين ألف / حديث»[1]. [٤/أ]

وحدَّث ببغداد، فَحُزِر مجلسه تسعين ألفاً[2].

وقال أحمد بن أبي الطيب[3]: «سمعت يزيد بن هارون الحافظ وقيل له: إن هارون[4] المستملي يريد أن يدخل عليك في حديثك، فدخل هارون، فقال: يا هارون: بلغني أنك تريد أن تدخل عليَّ في حديثي، فأجتهد جهدك، لا رَعَى الله عليك إن رَعيْت[5]، أحفظ ثلاثة وعشرين ألف

= له ترجمة في: «طبقات ابن سعد» (٧/ ٣١٤)؛ و «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٣٧)؛ و «سير النبلاء» (٩/ ٣٥٨)؛ و «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٦٦).

(١) انظر الخبر في: «سير النبلاء» (٩/ ٣٥٩)؛ و «التذكرة» (١/ ٣١٨)؛ و «الشذرات» (٢/ ١٦). والمقالة عند الجميع هكذا: «أحفظ أربعة وعشرين ألف حديث بالإسناد ولا فخر، وأحفظ للشاميين عشرين ألف حديث، لا أُسأَل عنها».

(٢) الخبر في: «التذكرة» (١/ ٣١٨)؛ و «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٨٦)؛ و «أدب الإملاء» للسمعاني (ص ١٦). ولفظه: «كان يقال: في مجلسه سبعون ألف رجلٍ».

(٣) أحمد بن أبي الطيب ـ سليمان ـ البغدادي، أبو سليمان، المعروف بالمروزي. صدوق حافظ، له أغلاط، ضَعَّفه بسببها أبو حاتم، وما له في البخاري سوى حديث واحدٍ متابعة، مات في حدود (٢٣٠هـ). «التقريب» (١/ ١٧).

له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (١/ ١/ ٥٢)؛ و «تاريخ بغداد» (٤/ ١٧٣)؛ و «تهذيب الكمال» (١/ ٣٥٧)؛ و «الميزان» (١/ ١٠٢).

(٤) ابن سفيان بن بشير، أبو سفيان، يُعرف بـ «الديك». مستملي يزيد بن هارون. توفي ببغداد سنة (٢٥٠هـ) أو (٢٥١هـ).

له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٥)؛ و «الأنساب»، للسمعاني (١٢/ ٢٤٧).

(٥) كذا في (أ، م). وفي «تاريخ بغداد»؛ و «تهذيب التهذيب»: «لا أَرْعَى الله عليك إنْ أرعيت»، وأرعى عليه: أبقى. كما في «لسان العرب» (ص ١٦٧٧)، مادة: رعى. فهو دعاء عليه.

حديثٍ، لا أقامني الله إن كنت لا أقوم بحديثي»[1].

وقال الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد[2]، المعروف بـ «ابن عقدة» ـــ الذي قال في حقه الدارقطني[3]: أجمع أهل الكوفة أنه لم يُرَ من زمن عبد الله بن مسعود إلى زمنه أحفظ منه[4] ـــ : «أنا أجيب في ثلاثمائة ألف حديث[5]. وأذاكر . . . .

---

(١) انظر الحكاية في: «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٤٠)؛ و «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٦٨).
وليس في التهذيب قوله: «لا أقامني الله . . .».

(٢) حافظ العصر، والمحدث البحر، أبو العباس، الكوفي، مولى بني هاشم، وكان أبوه نحويًّا صالحاً يلقب بـ «عقدة». قال ابن الجوزي بأن ذلك كان لتعقيده في النحو. مولده سنة (٢٤٩هـ). ضعفه جماعة، وقَوَّاه آخرون، كما قال الذهبي. وعاب عليه الدارقطني الإكثار من المناكير، وقال: «إنما بلاؤه من هذه الوجادات». وقال ابن عدي: «رأيت فيه مجازفات. . .». وقد كان ممقوتاً لتشيُّعه، كما قال الذهبي. توفي ابن عقدة سنة (٣٣٢هـ).
له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٤)؛ و «المنتظم» (٦/ ٣٣٧)؛ و «التذكرة» (٣/ ٨٣٩)؛ و «الميزان» (١/ ١٣٦).

(٣) الإمام، شيخ الإسلام، حافظ الزمان، أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، البغدادي، الحافظ، الشهير. مولده سنة (٣٠٦هـ). قال الخطيب: «. . . انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بالعلل، وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة، وصحة الاعتقاد. . .». توفي ـــ رحمه الله ـــ سنة (٣٨٥هـ).
والدارقطني: منسوب إلى «دار القُطن»، كانت محلة ببغداد كبيرة، وقد خربت. كما في «الأنساب» (٥/ ٢٧٣).
له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٤)؛ و «وفيات الأعيان» (٣/ ٢٩٧)؛ و «التذكرة» (٣/ ٩٩١)؛ و «اللباب» (١/ ٤٠٤).

(٤) انظر مقالة الدارقطني في: «التذكرة» (٣/ ٨٤٠)؛ و «الشذرات» (٢/ ٣٣٢).

(٥) انظر الخبر في: «المنتظم» (٦/ ٣٣٧)؛ و «التذكرة» (٣/ ٨٤٠)؛ و «طبقات الحفاظ» =

بالأسانيد[١]، وبعض المتون، والمراسيل، والمقاطيع»[٢].

قال ابن عقدة: «ودخل البَرْدِيجي[٣] الكوفة، فزعم أنه أحفظ مِنَّا، فقلت: لا تُطَوِّل، نَتَقَدَّم إلى دكان وراق، ونضع القَبَّان[٤]، ونزن من الكتب ما شئتَ، ثم تُلْقَى علينا[٥]، فنذكرها؟ فَبَقِيَ»[٦].

ولَمَّا انتقل ابن عقدة إلى مكان آخر كانت كتبه ستمائة حمل[٧].

= (ص ٣٥٠). وعندهم: «أنا أجيب في ثلثمائة ألف حديث من حديث أهل البيت، وبني هاشم». وفي «تاريخ بغداد» (٥/ ١٦) بدون قوله: «بني هاشم».

(١) في (م): في الأسانيد، والمثبت هو الصواب.

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٧)؛ و «المنتظم» (٦/ ٣٣٧). والعبارة هكذا عندهما: «أنا أحفظ منسقاً من الحديث بالأسانيد والمتون خمسين ومائتي ألف، وأذاكر بالأسانيد وبعض المتون، والمراسيل، والمقاطيع ستمائة ألف حديث».

(٣) الحافظ، الإمام، الثبت، أبو بكر، أحمد بن هارون بن روح، البرديجي، البرذعي، نزيل بغداد. مولده بعد سنة (٢٣٠هـ) أو قبلها. قال عنه الدارقطني: «ثقة جبل». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٠١هـ).
والبَرْدِيجي: بفتح الباء الموحدة، وسكون الراء، بعدها الدال المهملة المكسورة، ثم ياء مثناة منقوطة من تحت، ثم جيم: نسبة إلى «برديج»: بُليدة بأقصى أذربيجان.
له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٩٤)؛ و «أخبار أصبهان» (١/ ١١٣)؛ و «تذكرة الحفاظ» (١/ ٧٤٦)؛ و «سير النبلاء» (١٤/ ١٢٢)؛ و «الأنساب» (٢/ ١٤٨).

(٤) بفتح القاف، والباء الموحدة المشددة: ما يوزن به. وقيل: إنه معرب. «لسان العرب» (ص ٢٣، ٣٥)، مادة: قبن.

(٥) في (أ): عليها. والتصويب من (م). وهو الذي في مصادر الحكاية.

(٦) انظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٦)؛ و «المنتظم» (٦/ ٣٣٧)؛ و «التذكرة» (٣/ ٨٤٠).

(٧) الحكاية في: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٨)؛ و «المنتظم» (٦/ ٣٣٧)؛ و «التذكرة» (٣/ ٨٤٠)، وفيها: (حملة) بدل (حمل).

[وكان][1] إسماعيل بن يوسف[2] الدَّيْلَمِي يحفظ أربعين ألف حديث[3]. ويذاكر بسبعين ألف حديث[4].

وقال الخطيب البغدادي[5]: قال لي الأزْهَري[6]: «كنت أحضر عند

---

(١) زيادة من (م).

(٢) أبو علي، المعروف بالديلمي، كان أحد العُبَّاد الورعين، والزهاد المتقللين، مع بصره بالحديث، وحفظه له. جالس الإمام أحمد بن حنبل، وذاكره، ونقل عنه.

له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٧٤)؛ و «طبقات الحنابلة» (١/ ١٠٧).

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٧٥)؛ و «المنهج الأحمد» (١/ ٢٧٥).

(٤) انظر: «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٧٦)؛ و «طبقات الحنابلة» (١/ ١٠٨).

(٥) الحافظ الكبير، الإمام، محدث الشام والعراق، أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، البغدادي، صاحب التصانيف. مولده سنة (٣٩٢هـ). قال ابن ماكولا: «كان أبو بكر الخطيب آخر الأعيان ــ ممن شاهدناه ــ معرفة، وحفظاً، وإتقاناً، وضبطاً لحديث رسول الله ﷺ، وتفنناً في علله، وأسانيده، وعلماً بصحيحه، وغريبه، وفرده، ومنكره، ومطروحه». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٤٦٣هـ).

له ترجمة في: «المنتظم» (٨/ ٢٦٥)؛ و «وفيات الأعيان» (١/ ٩٢)؛ و «الشذرات» (٣/ ٣١١).

(٦) هو: عبيد الله بن أبي الفتح ــ أحمد ــ بن عثمان بن الفرج بن الأزهر بن إبراهيم، أبو القاسم، الصيرفي، ويُعرف: بابن السوادي. مولده سنة (٣٥٥هـ). وهو من شيوخ الخطيب الذين أكثر عنهم، وانتفع بهم. قال عنه الخطيب: «كان أحد المكثرين من الحديث، كتابة وسماعاً، ومن المعنيين به، والجامعين له، مع صدق وأمانة، وصحة واستقامة، وسلامة مذهب، وحُسن معتقد، ودوام درس للقرآن». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٤٣٥هـ).

له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٨٥)؛ و «اللباب» (١/ ٤٨)؛ و «الشذرات» (٣/ ٢٥٥).

أبـي عبـد الله الحسين بـن أحمـد[1] بـن بكيـر، وبيـن يـديـه أجـزاء كبـار[2]، فـأنظـر بعضهـا، فيقـول لـي: «أيمـا أحـبّ إليـك، تـذكـر لـي متـن مـا تـريـد من هذه الأحاديث حتى أخبرك بإسناده؟ أو تذكر لي إسناده حتى أخبرك بمتنه؟ فكنـت أذكر له المتـون، فيخبـرني بالأسانيـد مـن حفظـه، وفعلـت هـذا مراراً كثيرة»[3].

قـال[4]: «وحُبِّب إلـيَّ الحديـث، حتـى رأيـت رسول الله ﷺ في النوم، فلم أقـل: ادع الله لي. وإنمـا قلت: يا رسـول الله! أيمـا أثبت فـي الحديث،

---

(١) ابن عبد الله بن بكير، أبو عبد الله، الحافظ، الإمام، البغدادي، الصيرفي. مولده سنة (٣٢٧هـ). قال الأزهري: «كان ثقة ثقة». وقال الذهبي: «كان عجباً في حفظ الحديث، وسرده... وكـان ثقـة، غمـزه بعضهـم». تـوفـي ــ رحمـه الله ــ سنـة (٣٨٨هـ).

انظـر تـرجمتـه فـي: «تـاريـخ بغـداد» (٨/ ١٣)؛ و «العبـر» (٣/ ٣٨)؛ و «المغنـي» (١/ ١٧٠).

(٢) فـي (م): أجـزاء كتـاب. والمثبـت يـوافـق مـا فـي مـصـادر الحكـايـة، مـا عـدا «التذكرة».

(٣) القصـة فـي: «تـاريـخ بغـداد» (٨/ ١٣)؛ و «المنتظـم» (٧/ ٢٠٣)؛ و «التـذكـرة» (٣/ ١٠١٨).

قال الأزهري بعدها: «كان أبو عبد الله ثقة ثقة، فحسدوه فتكلموا فيه».

(٤) ظاهر السياق يدل على أن صاحب هذه القصة هو: الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكير، وليس الأمر كذلك، فإن هذه الحكاية إنما تذكر في ترجمة محمد بن سليمان البـاغنـدي الآتـي ذكـره، وكـذا الحكـايـة التي بعـدهـا عـن ابـن شـاهيـن. فـالظـاهـر ــ والله أعلم ــ أنه قد حدث تقديم وتأخير في الكلام، وأن قوله: «وقال محمد بن سليمان الباغندي: أحفظ ثلاثمائة ألف حديث...» ــ الآتي ذكره ــ مكانه المناسب هنا، قبل قوله: «قال: وحُبِّب إليَّ الحديث... إلخ». وبذلك يستقيم الكلام، ويحصل بينه الانسجام.

منصور[1] أو الأعمش[2]؟ فقال: «منصور. منصور»[3].

وقال أبو حفص بن شاهين[4]: «صَلَّيْتُ خلفه مرة، فافتتح الصلاة، ثم

(١) ابن المعتمر بن عبد الله بن ربيعة، أبو عتاب، السلمي، الكوفي، الحافظ الحجة. قال ابن مهدي: «لم يكن بالكوفة أحد أحفظ من منصور». وكان زاهداً، عابداً، صائماً، قائماً، وكان قد عَمِش من البكاء. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (١٣٢هـ). وكان فيه تشيع قليل.
له ترجمة في: «ثقات العجلي»، بترتيب الهيثمي (ص ٤٤٠)؛ و «التذكرة» (١/ ١٤٢)؛ و «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣١٢).

(٢) الحافظ، الثقة، شيخ الإسلام، أبو محمد، سليمان بن مهران، الأسدي، الكاهلي، مولاهم، الكوفي. أصله من بلاد الري، رأى أنس بن مالك، وحفظ عنه. قال يحيى القطان: «الأعمش علاَّمة الإسلام». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (١٤٨هـ).
له ترجمة في: «ثقات العجلي» بترتيب الهيثمي (ص ٢٠٤)؛ و «مشاهير علماء الأمصار» (ص ١١١)؛ و «التذكرة» (١/ ١٥٤)؛ و «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٢٢).

(٣) انظر القصة في: «تاريخ بغداد» (٣/ ٢١١)؛ و «المنتظم» (٦/ ١٩٤)؛ و «سير النبلاء» (١٤/ ٣٨٥)، من رواية أحمد بن محمد بن شجاع، قال: كنا عند إبراهيم بن موسى الجوزي ببغداد، وكان عنده الباغندي ينتقي عليه، فقال له إبراهيم بن موسى: هو ذا تسخر بـي؟؟ أنت أكثر حديثاً مني، وأَعرَف، وأَحفَظ للحديث؟ فقال له: قد حُبِّب إليَّ هذا الحديث... إلخ. وقد جاء ما يؤكد كون منصور أثبت من الأعمش عن جمع من العلماء. قال ابن مهدي: «لم يكن بالكوفة أحد أحفظ من منصور». وكذا قال العجلي. انظر: «ثقات العجلي» (ص ٤٤٠)؛ و «التذكرة» (١/ ١٤٢).

(٤) الحافظ، الإمام، المفيد، المكثر، محدث العراق، عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد، البغدادي، الواعظ، المعروف «بابن شاهين»، مولده سنة (٢٩٧هـ). قال ابن ماكولا: «ثقة مأمون... جمع الأبواب والتراجم، وصنف شيئاً كثيراً». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٨٥هـ)، بعد الدارقطني بأيام.
له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٦٥)؛ و «التذكرة» (٣/ ٩٨٧)؛ و «طبقات الحفاظ» (ص ٣٩٢)؛ و «الشذرات» (٣/ ١١٧).

قال: نا محمد بن سليمان[1] لُوَيْن. فقيل له: سبحان الله. فقال: نا شيبان بن فروخ[2] الأُبُلِّي. فقيل له: سبحان الله. فقال: بسم الله الرَّحمن الرحيم»[3].

وقال الخطيب البغدادي: «أنا بشرى[4] . . . .

---

(١) ابن حبيب بن جبير، أبو جعفر، الأسدي، المصيصي، المعروف بـ «لُوَيْن». كوفي الأصل. قال أبو حاتم: «صالح صدوق»، قيل له: ثقة؟ قال: «صالح الحديث» ووثقه النسائي، وذكره ابن حبان في «ثقاته».
ولوين: بالتصغير، قيل: لُقِّب بذلك لأنه كان يبيع الدواب، فيقول: هذا الفرس له لوين، وهذا الفرس له قُديد. وقيل: لقبته أمه بذلك. وكان لا يكره هذا اللقب.
وانظر: «فتح الوهاب» (ص ١١١).
له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٣/ ٢/ ٢٦٨)؛ و «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٩٢)؛ و «ثقات ابن حبان» (٩/ ١٠١)؛ و «الشذرات» (٢/ ١١٢).

(٢) الإمام، الثقة، محدث البصرة ومسنِدها، أبو محمد، وهو ابن شيبة، الحبطي، مولاهم، الأبلي، البصري. قال أبو زرعة: «صدوق». وقال مرة: «يهم كثيراً». وقال أبو حاتم: «قدري، اضطر الناس إليه بأخرة». وقال أحمد بن حنبل: «ثقة». توفي سنة (٢٣٦هـ).
والأبلي: نسبةً إلى «الأبلة»، بلدة قديمة على أربعة فراسخ من البصرة، وهي أقدم مدن البصرة، كما في «الأنساب» (١/ ٩٩).
له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٢/ ١/ ٣٥٧)؛ و «ثقات ابن حبان» (٨/ ٣١٥)؛ و «الميزان» (٢/ ٢٨٥)؛ و «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٧٤).

(٣) انظر القصة في: «تاريخ بغداد» (٣/ ٢١١)؛ و «المنتظم» (٦/ ١٩٤)؛ و «سير النبلاء» (١٤/ ٣٨٥). وصاحب القصة هو الباغندي، كما سبق التنبيه.

(٤) ابن مسيس، أبو الحسن، الرومي، الفاتني: نسبة إلى فاتن، مولى المطيع لله، وكان قد أُسر من بلاد الروم، وأهداه بعض أمراء بني حمدان لفاتن، فعلَّمه، وأدَّبه، وأسمعه الحديث. قال الخطيب: «كتبنا عنه، وكان صدوقاً، صالحاً، ديناً». توفي ــ رحمه الله ــ يوم عيد الفطر، سنة (٤٣١هـ). =

ابن عبد الله الرومي، قال: سمعت أبا بكر[1] أحمد بن جعفر[2] بن سَلْم[3] يقول: لَمَّا قَدِم علينا أبو مسلم[4] الكَجِّي[5] أملى الحديث في رحبة غسان[6]، وكان في مجلسه سبعة[7] مستملين، يُبَلِّغ كل واحد منهم صاحبه الذي يليه، [٤/ب] وكتب الناس عنه[8] قِيَاماً بأيديهم المحابر، ثم / مُسِحَت[9] الرَّحْبَة، وحسب

= له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٧/ ١٣٥)؛ و «اللباب» (٢/ ٤٠١)؛ و «الشذرات» (٣/ ٢٤٨).

وقد وقع في (أ، م): «بشر» بدون ياء، وأثبته على الصواب من مصادر ترجمته.

(١) في (م): «سمعت أبا بكر بن الرومي، قال: سمعت أبا بكر أحمد بن جعفر...»، والصواب المثبت، كما في «تاريخ بغداد» وغيره.

(٢) ابن محمد بن سلم بن راشد، الختلي. مولده سنة (٢٧٨هـ). وكان أحد علماء بغداد، كتب من القراءات والتفاسير أمراً كثيراً. قال الخطيب: «كان صالحاً، ثقة، ثبتاً». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٣٦٥هـ).

له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٤/ ٧١)؛ و «سير النبلاء» (١٦/ ٨٢)؛ و «العبر» (٢/ ٣٣٥)؛ و «الشذرات» (٣/ ٥٠).

(٣) في (م) في هذا الموضع: مسلم. والصواب المثبت.

(٤) الحافظ، المسند، إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن ماعز، البصري، صاحب كتاب «السنن». مولده سنة نيف وتسعين ومائة. وثقه الدارقطني وغيره. توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٩٢هـ).

والكَجِّي: بفتح الكاف، والجيم المشددة: نسبة إلى «الكج»، وهو الجص.

له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٦/ ١٢٠)؛ و «التذكرة» (٢/ ٦٢٠)؛ و «اللباب» (٣/ ٨٥)؛ و «الشذرات» (٢/ ٢١٠).

(٥) في (أ): البلخي. والتصويب من (م).

(٦) لم أقف عليها فيما بين يدي من كتب «الأماكن».

(٧) في (م): تسعة. والمثبت يوافق ما في «التذكرة».

(٨) في (م): إليه. والمثبت هو الصواب.

(٩) قال في «المصباح المنير» (٢/ ٥٧٢): «مَسَحْتُ الأرض، مسحاً: ذَرَعْتُها».

من حضر بمحبرة، فبلغ ذلك نيِّفاً وأربعين ألف محبرة، سوى النَّظَّارة[1]»[2].

قال ابن سَلْم[3]: «وبلغني أن أبا مسلم كان نَذَرَ أن يتصدَّق إذا حَدَّث بعشرة آلاف درهم»[4].

وقال محمد بن محمد بن سليمان[5] البَاغَنْدِي: «أحفظُ ثلثمائة ألف حديث من حديث رسول الله ﷺ»[6].

---

(١) النَّظَّارة: «القوم ينظرون إلى شيء». «مختار الصحاح» (ص ٦٦٧).

(٢) الخبر في: «تاريخ بغداد» (٦/ ١٢١)؛ و «المنتظم» (٦/ ٥٠)؛ و «سير النبلاء» (١٣/ ٤٢٤)؛ و «التذكرة» (٢/ ٦٢١)؛ و «مرآة الجنان» (٢/ ٢٢٠).
قال الذهبي في: «التذكرة»: «هذه حكاية ثابتة...»، وقال في «سير النبلاء»: «إسنادها صحيح».

(٣) في (م) في هذا الموضع: مسلم. والصواب المثبت.

(٤) انظر الخبر في: «تاريخ بغداد» (٦/ ١٢٢)؛ و «المنتظم» (٦/ ٥٠)؛ وفي «التذكرة» (٢/ ٦٢١): «أنه لما حَدَّث تصدق بعشرة آلاف درهم». وهي في «سير النبلاء» (١٣/ ٤٢٥) بزيادة: «شكراً لله».

(٥) ابن الحارث، الواسطي، ثم البغدادي، أبو بكر، محدِّث العراق. قال الخطيب: «رأيت كافة شيوخنا يحتجون به، ويخرجونه في الصحيح». وروى ابن عدي بسنده إلى إبراهيم الأصبهاني أنه قال: «أبو بكر الباغندي كذَّاب». قال الذهبي: «بل هو صدوق، من بحور الحديث». وكذا قال ابن حجر ــ رحمه الله ــ: «مشهور بالتدليس، مع الصدق والأمانة»، وقد ذكره ابن حجر ــ رحمه الله ــ في الطبقة الثالثة من «طبقات المدلسين». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣١٢هـ).
له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٠٩)؛ و «التذكرة» (٢/ ١٣٦)؛ و «الميزان» (٤/ ٢٦)؛ و «طبقات المدلسين» (ص ١٠٨).

(٦) الذي في ترجمة الباغندي قوله: «أنا أجيب في ثلثمائة ألف مسألة في حديث رسول الله ﷺ». =

وكان الحافظ أبو الحسين[1] عاصم بن علي[2] الواسطي يجلس على سطح المسقطات[3]، ويركب مستمليه نخلة، يستملي عليها. فقال يوماً: حدثنا الليث بن سعد[4]، [5]فأعاد أربع عشرة مرة، والناس لا يسمعون، فحزر الجمع، فكانوا مائة ألف وعشرين ألفاً[6][7].

= انظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ٢١٠)؛ و «سير النبلاء» (١٤/ ٣٨٤)؛ و «المنتظم» (٦/ ١٩٣).

(١) في (م): أبو الحسن. وهي كنية له أيضاً كما في «تهذيب التهذيب» (٥/ ٤٩).

(٢) ابن عاصم بن صهيب، التيمي، مولاهم، الواسطي، الحافظ، الثقة، وثقه أحمد، والعجلي، وأبو حاتم، وابن قانع، وابن سعد. وضعفه ابن معين، والنسائي. وذكر له ابن عدي بعض الأحاديث المنكرة، ثم قال: «ولم أرَ بحديثه بأساً». فالرجل كما قال ابن حجر: «صدوق، ربما وهم». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٢١هـ).
له ترجمة في: «طبقات ابن سعد» (٧/ ٣١٦)؛ و «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٤٧)؛ و «التذكرة» (١/ ٣٩٧)؛ و «تهذيب التهذيب» (٥/ ٤٩)؛ و «التقريب» (١/ ٣٨٤).

(٣) انظر: «خطط بغداد في العهود العباسية الأولى» (ص ٣٢٧).

(٤) الإمام، الحافظ، شيخ الديار المصرية، أبو الحارث، الفهمي، مولاهم، الأصبهاني الأصل، المصري. قال الشافعي: «هو أفقه من مالك، إلاَّ أن أصحابه لم يقوموا به». وكان يتأسف على فواته. وقال أحمد: «الليث ثقة ثبت».
وقد كان ـ رحمه الله ـ ذا مال كثير، مع الجود والسخاء، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (١٧٥هـ).
له ترجمة في: «مشاهير علماء الأمصار» (ص ١٩١)؛ و «التذكرة» (١/ ٢٢٤)؛ و «تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٥٩).

(٥) في: «تاريخ بغداد» و «أدب الإملاء» في هذا الموضع: «ويستعاد». وفي «التذكرة»: «وهم يستعيدونه»، فكأنها سقطت من المخطوطتين.

(٦) في (م): ألفٌ. بدون ألِف. والصواب المثبت.

(٧) انظر: «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٤٨)؛ و «أدب الإملاء» (ص ١٦)؛ و «سير النبلاء» (٩/ ٢٦٣)؛ و «التذكرة» (١/ ٣٩٧).
مع خلاف يسير في السياق.

وقال أبو بكر محمد[1] بن مسلم الجِعَابـي: «دخلت الرِّقَّة[2]، وكان لي ثَمَّ قمطران[3] كتباً[4] فأنفَذتُ غلامي إلى ذلك الرجل الذي كُتبـي عنده، فرجع الغلام مغموماً، فقال: ضاعت الكتب. فقلت: يا بنيَّ لا تغتم، فإن فيها مائتي[5] ألف حديثٍ، لا يُشْكِلُ عليَّ منها حديثٌ، لا إسناداً ولا متناً»[6].

---

(١) ابن عمر بن محمد بن سَلْم، التميمي، ابن الجعَابي، أبو بكر، الحافظ البارع، قاضي الموصل. مولده سنة (٢٨٤هـ). كان إماماً، حافظاً، عارفاً بالحديث وعلله، وله مصنفات كثيرة. إلاَّ أنه كان شيعياً غالياً، واتُّهم بالشرب، وفساد الدين، حتى قال الدارقطني ــ رحمه الله ــ: «ترك الدين والصلاة». وذكر الدارقطني: أنه حصل له تخليط وغلط في الحديث. وكان قد أوصى قبل موته بأن تُحرق كتبه، فأُحرقت. توفي سنة (٣٥٥هـ).
والجِعَابـي: بكسر الجيم، وفتح العين المهملة، وفي آخرها الباء الموحدة. والمشهور بهذه النسبة هو المترجم.
له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٦)؛ و «الأنساب» (٣/ ٢٨٥)؛ و «سير النبلاء» (١٦/ ٨٨)؛ و «الميزان» (٣/ ٦٧٠).

(٢) بفتح أوله، وثانيه، وتشديده، وأصل الرقة: كل أرض إلى جنب وادٍ ينبسط عليها الماء، وجمعها «رِقاق»، وبذلك سميت المدينة، لأن هذه صفتها. وتقع هذه المدينة على الفرات، من جانبه الشرقي، ويقال لها: الرقة البيضاء، وأسفل منها بفرسخ الرقة السوداء.
انظر: معجم البلدان (٣/ ٥٨)؛ وبلدان الخلافة الشرقية (ص ١١٤، ١٣٢).

(٣) القِمَطْر: ــ بوزن الهزبر ــ، والقمطرة: ما يصان فيه الكتب. ولا يقال بالتشديد، ومما أنشد في ذلك:

ليس بِعِلْمٍ ما يَعِي القِمَطْرُ ... ما العلمُ إلاَّ ما وَعَاهُ الصَّدْرُ

«مختار الصحاح» (ص ٥٥١).

(٤) في (أ، م): كتب. والمثبت هو الصواب، إلاَّ أنَ تكون العبارة كما في «التذكرة»، فإنها وقعت هكذا: «قمطر من كتب».

(٥) في (أ): مائة. والمثبت من (م)، وهو الذي في مصادر الحكاية.

(٦) انظر الخبر في: «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٨)؛ و «المنتظم» (٧/ ٣٧)؛ و «سير النبلاء» =

وكان يقال: إنه يحفظ مائتي ألف حديث، ويجيب في مثلها[1].

وقال مرةً عن نفسه: «أحفظ أربعمائة ألف حديث، وأذاكر بستمائة ألف حديث»[2].

وقال أبو محمد الحسن[3] بن محمد السمرقندي: سمعت أبا العباس جعفر بن محمد[4] الحافظ يقول: «ما رأيت أحفظ من أبي عبد الله بن

= (١٦/ ٨٩)؛ و «التذكرة» (٣/ ٩٢٦). والذي في «سير النبلاء» و «التذكرة»: «إسناده ولا متنه».

(١) انظر الخبر في: «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٨)؛ و «سير النبلاء» (١٦/ ٨٩)؛ و «التذكرة» (٣/ ٩٢٦). وتمام العبارة: «... إلاَّ أنه كان يَفْضُل الحفاظ بأنه كان يسوق المتون بألفاظها، وأكثر الحفاظ يَتَسَمَّحُون في ذلك». والقائل هو أبو الأعلى التَّنُوخي.

(٢) الخبر في المصادر السابقة، ويضاف إليها: «الشذرات» (٣/ ١٧)؛ و «العبر» (٢/ ٣٠٢).

(٣) ابن أحمد بن محمد بن قاسم بن جعفر، الكوخميثني، الحافظ، الإمام، الرَّحَّال. مولده سنة (٤٠٩هـ). قال عبد الغافر الفارسي: «هو عديم النظير في حفظه». وله كتاب «بحر الأسانيد في صحاح الأسانيد» جَمَع فيه مائة ألف حديث. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٤٩١هـ).
له ترجمة في: «التذكرة» (٤/ ١٢٣٠)؛ و «سير النبلاء» (١٩/ ٢٠٥)؛ و «الشذرات» (٣/ ٣٩٤). وأرَّخه صاحب «الشذرات» في وفيات سنة (٤٩٠هـ).

(٤) ابن المعتز بن محمد بن المستغفر بن الفتح، النَّسَفِي، أبو العباس، الحافظ، العلامة المحدث. قال الذهبي: «كان صدوقاً في نفسه، لكنه يروي الموضوعات في الأبواب، ولا يُوَهِّيها». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٤٣٢هـ).
والمستغفري: نسبةً إلى المستغفر، وهو جد المترجَم وإليه ينسب.
له ترجمة في «التذكرة» (٤/ ١١٠٢)؛ و «اللباب» (٣/ ٢٠٨)؛ و «مرآة الجنان» (٣/ ٥٤)؛ و «الشذرات» (٣/ ٢٤٩).

منده[1]، سألته يوماً: كم يكون سماع الشيخ؟ فقال: يكون خمسة آلاف مَنَاً»[2] [3].

وقال الجعابي: «كنت بليد[4] الحفظ، فقال لي الأطباء: كُلِ الخُبزَ بالجُلَّاب[5]. فأكلته أربعين يوماً بالغديات والعشيات، لا آكل[6] غيره، فصفى

---

(١) الإمام، الحافظ، الجَوَّال، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، الأصبهاني، العبدي. قال أبو علي الحافظ ـ شيخ الحاكم ـ: «بنو منده أعلام الحُفَّاظ في الدنيا قديماً وحديثاً، ألا ترون إلى قريحة أبي عبد الله؟». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٣٩٥هـ).
له ترجمة في: «المنتظم» (٧/ ٢٣٢)؛ و «التذكرة» (٤/ ١٠٣١)؛ و «سير النبلاء» (١٧/ ٢٨)؛ و «الشذرات» (٣/ ١٤٦).

(٢) كذا في المخطوطتين، وفي «التذكرة» و «سير النبلاء»: «من». والمنا ـ مقصور ـ: الذي يُكال به السمن. وقيل: الذي يُوزن به. والتثنية: مَنَوَان. والجمع: أَمْنَاء، مثل سبب، وأسباب. وفي لغة تميم: «مَنٌّ» بالتشديد. والجمع: أَمْنَان. والتثنية: مَنَّان. «المصباح» (٢/ ٥٨٢).

(٣) انظر الخبر في: «التذكرة» (٤/ ١٠٣٤)؛ و «سير النبلاء» (١٧/ ٣٥).
قال الذهبي في «التذكرة» ـ عقب سياقه الحكاية ـ: «المن يجيء عشرة أجزاء كبار». وقال في «سير النبلاء»: «المن نحواً من مجلدين أو مجلداً كبيراً».

(٤) يقال: بَلُدَ الرجل ـ بالضم ـ بلادةً، فهو بَلِيْدٌ. أي: غير ذكي ولا فطن. «المصباح المنير» (١/ ٦٠).

(٥) قال صاحب «قاموس الغذاء والتداوي بالنبات» (ص ١٤٩): «شراب يصنع من الزبيب المدقوق والمنقوع في الماء، ويُصفَّى بعد النقع، ويُطيَّب بطعم البخور، ويزيَّن بالصنوبر.
أما الجلاب الذي عُرف قديماً بهذا الاسم: فهو عقيد ماء الورد بالسكر أو العسل». اهـ.
وانظر: «لسان العرب» (ص ٦٥٠)، مادة: جلب.

(٦) في (م): يأكل. والصواب المثبت.

ذهني، وصرت حافظاً، حتى صرت أحفظ في كل يوم ثلثمائة[1] حديث[2]».

وقال الأزهري: «بلغني أن الدارقطني حضر في حداثته مجلس إسماعيل[3] الصَفَّار، فجعل ينسخ جزءاً كان معه، وإسماعيل يملي. فقال له[4] بعض الحاضرين: لا يصحّ سماعك وأنت تنسخ[5]. فقال الدارقطني: فهمي للإملاء غير فهمك. ثم قال: تحفظ كم أملى الشيخ من حديث إلى الآن؟ فقال: لا. فقال الدارقطني: أملى ثمانية عشر حديثاً. فَعُدَّتِ الأحاديث فكانت كما قال الدارقطني، ثم قال: الحديث الأول عن فلان عن فلان،

---

(١) في (م): ثلثمائة ألف. وهو خطأ ظاهر.

(٢) لم أجد هذه القصة في ترجمة الجعابي.

(٣) الإمام، النحوي، الأديب، مسند العراق، أبو علي، إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح. البغدادي. قال عنه الدارقطني: «كان ثقة، متعصباً للسنَّة». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٤١هـ).

له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٠٢)؛ و «المنتظم» (٦/ ٣٧١)؛ و «سير النبلاء» (١٥/ ٤٤٠)؛ و «بغية الوعاة» (١/ ٤٥٤).

(٤) في (م): لي.

(٥) وقد اختلف العلماء في سماع من كان ينسخ حال القراءة: فجوَّزه جماعة، ومنعه آخرون، وقال قوم بالتفصيل. فممن جَوَّز ذلك: موسى بن هارون الحمَّال، وأبو حاتم الرازي، وابن المبارك. وممن منعه: إبراهيم الحربي، وأبو أحمد بن عدي، وأبو إسحاق الإسفراييني، وغيرهم. قال الحافظ ابن الصلاح: «وخير من هذا الإطلاق التفصيل، فنقول: لا يصح السماع إذا كان النسخ بحيث يمتنع معه فهم الناسخ لما يقرأ... ويصح إذا كان لا يمتنع معه الفهم». وكذا صحح النووي التفصيل في المسألة.

انظر: «الكفاية» (ص ١٢٠ ــ ١٢٢)؛ والتقييد والإيضاح (ص ١٧٤، ١٧٥)؛ و «التدريب» (٢/ ٢٣، ٢٤).

ومتنه كذا، والثاني عن فلان عن فلان ومتنه كذا. فلم [يزل][1] يذكر أسانيد الأحاديث ومتونها على ترتيبها في الإملاء حتى أتى على آخرها. فتعجب الناس منه»[2].

وقال أحمد بن منصور[3]: «خرجت مع أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين / ، فقال يحيى لأحمد: أريد أن[4] نختبر أبا نعيم[5]. فقال: لا تُرِد، [٥ / أ] الرجل ثقة[6]. فقال: لا بدَّ لي. فأخذ ورقة فكتب فيها ثلاثين حديثاً من حديث أبي نعيم، وجعل على رأس كل عشرة منها حديثاً ليس من حديثه، ثم

---

(١) هذه الكلمة ساقطة من (أ)، وألحقتها من (م)، وهي في «تاريخ بغداد» و «المنتظم». وسياق الكلام يقتضي إثباتها.

(٢) القصة في: «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٦)؛ و «المنتظم» (٧/ ١٨٣)؛ و «سير النبلاء» (١٦/ ٤٥٣).

(٣) ابن سَيَّار بن معارك، البغدادي، الرمادي، أبو بكر، الحافظ، الحجة. وَثَّقه أبو حاتم، والدارقطني. وقال ابن حبان: «مستقيم الأمر في الحديث». وقد ترك أبو داود الرواية عنه لتوقفه في القول في مسألة خلق القرآن.
له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (١/ ١/ ٧٨)؛ و «ثقات ابن حبان» (٨/ ٤١)؛ و «تهذيب الكمال» (١/ ٤٩٢)؛ و «التذكرة» (٢/ ٥٦٤).

(٤) أن: ساقطة من (م).

(٥) الفضل بن دكين، واسم دكين: عمرو بن حماد بن زهير، الملائي، الكوفي، الحافظ، الثبت. من موالي طلحة بن عبيد الله التيمي. قال ابن معين: «ما رأيت أثبت من رجلين ــ يعني في الأحياء ــ : أبي نعيم وعَفَّان». وقال أبو حاتم: «حافظ متقن». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٢١٩هـ).
له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٤٦)؛ و «التذكرة» (١/ ٣٧٢)؛ و «سير النبلاء» (١٠/ ١٤٢).

(٦) في «تهذيب التهذيب»: «لا تزيد الرجل، إلاَّ ثقة». والمثبت يوافق ما في «سير النبلاء».

جاءوا إلى أبي نعيم، فقرأ يحيى عليه عشرة، وأبو نعيم ساكت، ثم قرأ الحادي عشر، فقال أبو نعيم: ليس من حديثي، اضرب عليه. ثم قرأ عليه[1] العشرة الثانية، وأبو نعيم ساكت، فقرأ الحديث الثاني، فقال ليس من حديثي، اضرب عليه. ثم قرأ العشرة الثالثة، وأبو نعيم ساكت، ثم قرأ الحديث الثالث، فَتَغَيَّرَ أبو نعيم، وانقلبت عيناه، وأقبل على يحيى فقال: أما هذا ــ وذراع أحمد بيده ــ فأورع من أن يعمل هذا، وأما هذا ــ يريدني[2] ــ فأقل من أن يفعل هذا، ولكن هذا من فعلك يا فاعل، ثم أخرج رجله، فرفس يحيى، فرمى به. فقال يحيى: والله لرفسته أحبّ إليَّ من سفري»[3].

وكان قتادة بن دِعامة[4] السَّدُوسي يسأل سعيد بن المسيب[5] فيكثر،

---

(١) (عليه): ساقطة من (م).

(٢) يعني: الرمادي، حاكي القصة.

(٣) القصة ذكرها كل من: الخطيب في «تاريخه» (١٢/ ٣٥٣)؛ والذهبي في «سيره» (١٠/ ١٤٨)؛ وابن حجر في «تهذيبه» (٨/ ٢٧٤). مع تغاير طفيف، وحذف كلمات يسيرة أثناء الحكاية.

(٤) ابن قتادة بن عزيز، أبو الخطاب، السدوسي، البصري، الضرير، المفسر، الحافظ، العلامة. قال أحمد بن حنبل: «كان قتادة أحفظ أهل البصرة لا يسمع شيئاً إلاَّ حَفِظَه، قُرِئت عليه صحيفة جابر مرة فحفظها». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (١١٨هـ).

له ترجمة في: «طبقات ابن سعد» (٧/ ٢٣٠)؛ و «سير النبلاء» (٥/ ٢٦٩)؛ و «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٥١)؛ و «طبقات المدلسين» (ص ١٠٢).

(٥) ابن حَزْن، أبو محمد، المخزومي، شيخ الإسلام، فقيه المدينة، أجل التابعين. ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر، وسمع من عمر شيئاً وهو يخطب، وسمع من: عثمان، وزيد بن ثابت، وغيرهم من الصحابة.

قال قتادة: «ما رأيت أحداً أعلم من سعيد بن المسيب». وكذا قال غير واحد. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٩٤هـ)، وقيل غير ذلك. =

فقال له سعيد: «كل ما سألتني عنه تحفظ؟» فقال: نعم، سألتك عن كذا وكذا، فقلت: كذا وكذا[1]. قال سعيد: «ما ظننت أن الله خلق مثلك»[2].

وكان يقول: «ما سَمِعَتْ أذناي شيئاً قط إلاَّ وَعَاهُ قلبي، وما قلت لمحدثٍ قط: أَعِدْ عليَّ[3]. فإنَّ إعادة الحديث تَذْهَبُ بنوره»[4].

وقال أبو حاتم محمد بن إدريس[5] الرازي ـ أحد الأئمة الحفَّاظ، العارفين بعلل الحديث، والجرح والتعديل ـ: «أَحْصَيْتُ أني مشيتُ على قَدَمَيَّ زيادة على ألف فَرْسَخ»[6].

= له ترجمة في: «التذكرة» (١/ ٥٤)؛ و «تهذيب التهذيب» (٤/ ٨)؛ و «الشذرات» (١/ ١٠٢).

(١) في «تهذيب التهذيب» في هذا الموضع: «حتى ردَّ عليه حديثاً كثيراً».

(٢) انظر الحكاية في: «طبقات ابن سعد» (٧/ ٢٣٠)؛ و «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٥٢). وجاءت مختصرة في «سير النبلاء» (٥/ ٢٧٦).

(٣) انظر: «التذكرة» (١/ ١٢٣)؛ و «مرآة الجنان» (١/ ٢٥١)؛ و «الشذرات» (١/ ١٥٤). وعند الجميع تقديم قوله: «ما قلت لمحدث قط...»، على قوله: «ما سمعت أذناي...».

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٧٤). وعبارته: «تكرير الحديث في المجلس يذهب بنوره، وما قلت لأحد قط: أعِدْ عليَّ».

(٥) ابن المنذر، الحنظلي، الإمام، الحافظ، أحد الأعلام. قال موسى بن إسحاق القاضي: «ما رأيت أحفظ من أبي حاتم». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٧٧هـ).

له ترجمة في: «مقدمة الجرح والتعديل» (ص ٣٤٩)؛ و «تاريخ بغداد» (٢/ ٧٣)؛ و «التذكرة» (١/ ٥٦٧)؛ و «الشذرات» (٢/ ١٧١).

(٦) الفرسخ: ثلاثة أميال، والجمع، فراسخ، قال أبو عبيد: «بلغني عن النضر بن شميل، أنه قال: يقال لكل شيء كثير دائم، لا فُرجة فيه: فرسخ... ويقال: انتظرتك فرسخاً من النهار يعني طويلاً. ولا أرى الفراسخ أُخذت إلاَّ من هذا». =

وقلت على باب أبي الوليد الطيالسي[1]: من أَغْرَبَ عليَّ حَدِيثاً مسنداً صحيحاً، لم أسمع به؛ فله عليَّ دراهم[2] ــ وقد حضر أبو زرعة[3]، وإنما كان مرادي أن يُلْقَى إليَّ ما لم أسمع، ليقول هو عند فلانٍ، فأذهب أسمع، ومرادي أن أستخرج منهم ما ليس عندي ــ فما تهيَّأ لأحد أن يُغربَ عليَّ حديثاً[4].

وكان أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم[5] القاضي يحضر مجلس الحديث

= انظر: «غريب أبي عبيد» (٤/ ١٢٢)؛ و «المصباح المنير» (٢/ ٤٦٨). وانظر الخبر في: «مقدمة الجرح والتعديل» (ص ٣٥٩)؛ و «تاريخ بغداد» (٢/ ٧٤)؛ و «التذكرة» (٢/ ٥٦٧)؛ و «الشذرات» (٢/ ١٧١). والعبارة بتمامها هكذا: «أول سنة خرجت في طلب الحديث أقمت سبع سنين، أحصيت ما مشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ، لم أزل أحصي، حتى لما زاد على ألف فرسخ تركته. . .». قال الذهبي عقب هذه الحكاية: «مسافة ذلك نحو أربعة أشهر، سير الجَادّة».

(١) هشام بن عبد الملك، الباهلي مولاهم، البصري، الحافظ، الحجة، أحد الأعلام. قال أبو حاتم: «أبو الوليد إمام، فقيه، عاقل، ثقة، حافظ، ما رأيت في يده كتاباً قط». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٢٢٧هـ).

له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٤/ ٢/ ٦٥)؛ و «ثقات العجلي» (ص ٤٥٨)؛ و «التذكرة» (١/ ٣٨٢)؛ و «تهذيب التهذيب» (١١/ ٤٥).

(٢) في (م): درهم. وكذا في «تاريخ بغداد»، و «التذكرة». وفي «الجرح والتعديل»: «درهم يتصدق به».

(٣) في «تاريخ بغداد»، و «المنتظم»: «وقد حضر على باب أبي الوليد خلق من الخلق، أبو زرعة فمن دونه. . .».

(٤) انظر الحكاية في: «مقدمة الجرح والتعديل» (ص ٣٥٥)؛ و «تاريخ بغداد» (٢/ ٧٥)؛ و «المنتظم» (٥/ ٢/ ١٠٨)؛ و «التذكرة» (٢/ ٥٦٨).

(٥) ابن حبيب، الأنصاري، الكوفي، الإمام، العلامة، فقيه العراقيين، صاحب أبي حنيفة ــ رحمه الله ــ . قال ابن معين: «ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثاً، =

فيحفظ خمسين، وستين حديثاً، فيقوم فيمليها على الناس[1].

وقال ابن الأخضر[2] القاضي: سمعت أبا حفص بن شاهين ــ صاحب «الناسخ والمنسوخ» في الحديث ــ يوماً يقول: «حسبت ما اشتريتُ به الحبر إلى هذا الوقت، فكان سبعمائة درهم». قال القاضي: وكنَّا نشتري الحبر أربعة أرطال بدرهم. قال القاضي: وقد مكث ابن شاهين بعد ذلك[3] يكتب زمناً[4].

وجاء عن محمد بن / المسيب[5] الأَرْغِيَاني أنه قال: «كنت أمشي بمصر [٥/ب]

= ولا أثبت من أبـي يوسف». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (١٨٢هـ).

له ترجمة في: «طبقات ابن سعد» (٧/ ٣٣٠)؛ و«تاريخ جرجان» (ص ٤٨٧)؛ و «وفيات الأعيان» (٥/ ٤٣١)؛ و «التذكرة» (١/ ٢٩٢).

(١) انظر الخبر في: «الطبقات الكبرى» (٧/ ٣٣٠)؛ و «وفيات الأعيان» (٥/ ٤٢٢).

(٢) محمد بن عمرو بن محمد بن إسماعيل بن عبيد الله، الداودي، يُعرف بـ «ابن الأخضر». قال الخطيب: «كتبت عنه، وكان ثقة». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٤٢٩هـ).

له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٨).

(٣) بعد ذلك: ساقطة من (م).

(٤) انظر الخبر في: «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٦٧)؛ و «المنتظم» (٧/ ١٨٣)؛ و «سير النبلاء» (١٦/ ٤٣٣).

(٥) ابن إسحاق بن عبد الله بن إسماعيل بن إدريس، أبو عبد الله، النيسابوري، الإسفنجي، الحافظ، البارع، الجوَّال. قال أبو عبد الله الحاكم: «كان من العُبَّاد المجتهدين، سمعت غير واحد من مشايخنا يذكرون عنه أنه قال: ما أعلم منبراً من منابر الإسلام بقي عليَّ لَمْ أدخله لسماع الحديث». وقد بكى حتى عَمِي ــ رحمه الله ــ. توفي سنة (٣١٥هـ). =

وفي كُمِّي مائة جزء، في كل جزء ألف حديث»[1].

* * *

= والأرْغِيَاني: بفتح الألف، وسكون الراء، وكسر الغين المعجمة، وفتح الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفي آخرها نون: نسبةً إلى «أرغيان» وهو اسم لناحية من نواحي نيسابور بها عدة قرى.

له ترجمة في: «نكت الهميان»، للصفدي (ص ٢٧٤)؛ و «الأنساب» (١/ ١٦٧)؛ و «التذكرة» (٣/ ٧٨٩)؛ و «الشذرات» (٢/ ٢٧١).

(١) انظر الخبر في: «سير النبلاء» (١٤/ ٤٢٥)؛ و «التذكرة» (٣/ ٧٨٩). قال الذهبي عقب هذه القصة: «هذا يدل على دقة خطه، وإلاَّ فألفُ حديث بخط مفسر تكون في مجلد، والكُمّ إذا حُمِل فيه أربع مجلدات فبالجهد». ثم نقل عن أبي عليّ الحافظ قوله: «كانت أجزاؤه صغاراً، بخط دقيق، في الجزء ألف حديث معدودة، وصار هذا كالمشهور من شأنه».

فصل

فهذه نبذةٌ من أحوالِ هؤلاء الحفاظ، الذين تتنزل الرحمة بذكرهم، وهي مختصرة بالنسبة إلى ما تركناه[1]. ذكرتها لك مجموعة[2] أيها الناظر في هذا الموضع، لتعرف منازلهم، وما كانوا عليه، وكيف حالهم في اجتهادهم في هذا العلم، والإكباب عليه. فلعل ذلك يكون محركاً في المسارعة إلى تتبُّع أثرهم، والسير إليه، لعلك تصل إلى بعض[3] ما وصلوا إليه، أو إلى كلّه، ففضل الله وعطاؤه واسع، لا زال مُنْهَلاًّ[4] لديه.

ثم وفَّق الله العظيم ــ وله الحمد والمِنَّة ــ هؤلاء الحفَّاظ الأئمة النقَّاد إلى وصول[5] ما حفظوه إلينا، وتقريب ما تقلَّدوه علينا، فصنَّفوا في ذلك مصنفات مبتكرة، مطولة ومختصرة.

واختلف العلماء في أول من صنَّف الكتب على ثلاثة أقوال:

أحدها: عبد الملك بن جريج.

---

(١) فإنه لم يقصد استيعاب ذلك، وإلاَّ لخرج الكتاب عن موضوعه، بل ذكر مجرد نماذج فقط من هؤلاء الحفاظ، مع ذكر نُتَفٍ يسيرة من سيرتهم وأخبارهم.

(٢) في (م): مجموعة لك.

(٣) بعض: مكررة في (م).

(٤) قال في «النهاية» (٥/ ٢٧٢): «كل شيء انصبَّ فقد انْهَلَّ. يقال: انْهَلَّ المطر، ينهلُّ، انهلالاً: إذا اشتد انصبابه».

(٥) كذا كتبت هذه الكلمة في (أ، م).

ثانيها: الربيع بن صَبِيح[1].

ثالثها: سعيد بن أبي عروبة[2].

حكاه ابن الجوزي[3] في «جامع ....

---

(١) بفتح الصاد المهملة، وكسر الباء الموحدة، وبالحاء المهملة، السعدي، أبو بكر ــ ويقال: أبو حفص ــ البصري، مولى بني سعد بن زيد مناة. ضعفه غير واحدة من الأئمة، منهم: يحيى بن سعيد، وابن المبارك، وعفان بن مسلم، وابن معين، وابن سعد، والنسائي، وابن المديني، والساجي، والفلاس، وأبو أحمد الحاكم، والجوزجاني. وكان بعضهم يُقَوِّي أمره. والرجل ثقة في دينه، من الزهاد العباد، إلاَّ أنه لم يكن كذلك في الحديث، قال ابن حبان ــ رحمه الله ــ : «كان من عباد أهل البصرة وزهادهم. . . إلاَّ أن الحديث لم يكن من صناعته، فكان يهم فيما يروي كثيراً، حتى وقع في حديثه المناكير من حيث لا يشعر، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما يوافق الثقات: فإن اعتبر به معتبر لَمْ أر بذلك بأساً». مات ــ رحمه الله ــ سنة (١٦٠هـ).

له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (١/ ٢/ ٤٦٤)؛ و «المجروحين» (١/ ٢٩٦)؛ و «الميزان» (٢/ ٤١)؛ و «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٤٧).

(٢) واسم أبي عروبة: مهران، العدوي، مولاهم، البصري، أبو النضر، الإمام، الحافظ. وثقه يحيى بن معين، والنسائي، وأبو حاتم. وقال أبو عوانة: «لم يكن عندنا في ذلك الزمان أحفظ من سعيد». وقال أحمد بن حنبل: «لم يكن له كتاب، إنما كان يحفظ». وقد اختلط سعيد قبل موته، قال أبو حاتم: «هو قبل أن يختلط ثقة». وقيل: إن اختلاطه دام عشر سنين. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (١٥٦هـ).

له ترجمة في: «التذكرة» (١/ ١٧٧)؛ و «تهذيب التهذيب» (٤/ ٦٣)؛ و «الاغتباط» (ص ٣٧٤)؛ و «الكواكب النيِّرات» (ص ١٩٠).

(٣) الإمام، الحافظ، عالم العراق، وواعظ الآفاق، جمال الدين، أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله بن عبد الله القرشي، التيمي، البكري، البغدادي. وقد كتب بخطه ما لا يوصف كثرة، وصنف التصانيف النافعة في =

المسانيد»[1].

واختلفت في ذلك[2] مقاصدهم، وتشعَّبت آراؤهم[3]، وكلها مقاصد حسنة، وأفعال مستحسنة.

فمنهم من رأى أن تدوينه على مسانيد الصحابة[4] ــ رضي الله عنهم ــ

= فنون العلم المختلفة، قال سبطه: «مجموع تصانيفه مائتان ونيف وخمسون كتاباً».
توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٥٩٧هـ).
انظر: «التذكرة» (٤/ ١٣٤٢)؛ و «طبقات الحفاظ» (ص ٤٨٠)؛ و «مرآة الجنان» (٣/ ٤٨٩)؛ و «الشذرات» (٤/ ٣٢٩).

(١) وأما القول في أول من صَنَّف، فلا يقف عند ما نُقل عن ابن الجوزي هنا، بل ذكروا أكثر من ذلك، وغالبهم يُقَيِّده بالبلدان ولا يطلقه. فقيل: أول من صنف بمكة: ابن جريج. وبالمدينة: مالك أو ابن أبي ذئب. وبالشام: الأوزاعي. وبالكوفة: الثوري. وبالبصرة: سعيد بن أبي عروبة، أو الربيع بن صبيح، أو حماد بن سلمة. وباليمن: خالد بن جميل أو معمر بن راشد. وبالري: جرير بن عبد الحميد. وبخراسان: عبد الله بن المبارك وغير هؤلاء. وبواسط: هشيم بن بشير. هذا مع صعوبة تحديد من كان منهم أسبق، ذلك لأنهم عاشوا في عصر واحد، وهو القرن الثاني الهجري، ولذلك قال العراقي ثم ابن حجر: «وكان هؤلاء في عصر واحد، فلا ندري أيهم أسبق». انظر حول هذا الموضوع: «المحدث الفاصل» (ص ٦١١)؛ و «جامع الأصول» (١/ ٤٠، ٤١)؛ و «فتح الباقي على ألفية العراقي» (١/ ٤٨ ــ ٥١)؛ و «التدريب» (١/ ٨٨ ــ ٨٩)؛ و «السنَّة قبل التدوين» (ص ٣٣٧).

(٢) ذلك: ساقطة من (م).

(٣) في (أ): آراهم. وفي (م): آرائهم. والصواب ما أثبته.

(٤) وموضوع المسند: جعل حديث كل صحابي على حدة، صحيحاً كان أو حسناً أو ضعيفاً، مرتبين على حروف الهجاء، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية أو غير ذلك.
فهؤلاء كانت همتهم مطلق الجمع دون تمييز بين صحيح وضعيف. قال ابن الأثير =

أقرب إلى ضبطه، فرتَّبه كذلك كالإمام أحمد بن حنبل[1] في «مسنده»، ونظرائه[2].

قال الحاكم: [«أول من صنَّف المسند على تراجم الرجال: عبيد الله بن موسى[3] العَبْسي، ....

= ـ رحمه الله ـ : «فمنهم من قصرت همته على تدوين الحديث مطلقاً ليُحْفَظَ لفظه، ويستنبط منه الحكم، كما فعله عبيد الله بن موسى العبسي، وأبو داود الطيالسي». وقال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ عن هذه المسانيد: «كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة. . . في الاحتجاج بها، والركون إلى ما يُوَرَدُ فيها مطلقاً. . . فهذه عادتهم فيها أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجًا به، فلهذا تأخَّرت مرتبتها ـ وإن جَلَّت لجلالة مؤلفها ـ عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب». اهـ.

انظر: «جامع الأصول» (١/ ٤٣)؛ و «التقييد والإيضاح» (ص ٥٦)؛ و «المستطرفة» (ص ٤٦).

(١) ابن حنبل: ساقطة من (م).

(٢) ومن أراد الوقوف على هذه المسانيد مجموعة، ومعرفة بعض الفوائد عنها، فعليه بـ «الرسالة المستطرفة» (ص ٤٦ ـ ٥٧)؛ فقد كشفت النقاب عن جملة وافرة منها، مع ذكر كثير من الفوائد المتعلقة بها، وبتأليفها، ومؤلفيها.

(٣) ابن أبي المختار ـ باذام ـ العبسي، مولاهم، الكوفي، أبو محمد، الحافظ، الثبت، المقرىء. مولده سنة (١٢٠هـ). وقد كان عالماً بالقرآن، رأساً فيه، ذا زهدٍ وعبادةٍ، إلاَّ أنه كان شيعياً غالياً، وقد وثَّقه جماعة من العلماء، ولم يُنقم عليه غير إفراطه في التشيُّع. قال ابن سعد: «يتشيع، ويروي في التشيع أحاديث منكرة». توفي سنة (٢١٣هـ) على الصحيح.

له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٢/ ٢/ ٣٣٤)؛ و «ثقات ابن حبان» (٧/ ١٥٢)؛ و «التذكرة» (١/ ٣٥٣)؛ و «الميزان» (٣/ ١٦).

وأبو داود[1] الطيالسي»][2].

ومنهم من رأى أن تدوينه على ترتيب أبواب الفقه[3] أسرع ....

(١) والقول بأن أبا داود أول من صنَّف المسند رَدَّه بعضهم بأنه يصحُّ لو كان هو الجامع له، لكن الجامع له غيرهُ، وهو أبو مسعود الرازي نزيل أصبهان، (ت ٢٥٨هـ)، جمعه ليونس بن حبيب. كما في «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٨٢). وهناك أقوال أُخرى حول أول من صنف مسنداً، فقال الدارقطني: «أول من صنَّف مسنداً نعيم بن حماد». وقال الخطيب: «وقد صنَّف أسد بن موسى مسنداً، وكان أكبر من نعيم سنًّا، وأقدم سماعاً، فيحتمل أن يكون نعيم سبقه في حداثته». وقال ابن عدي: «يقال: إن يحيى الحِمَّاني أول من صنف المسند بالكوفة، وأول من صنف المسند بالبصرة مسدد، وأول من صنف المسند بمصر أسد السنَّة، وأسد قبلهما، وأقدم موتاً». قلت: ولعل هذا التفصيل أنسب، للجمع بين الأقوال.
انظر: «تدريب الراوي» (٢/ ١٥٤).

(٢) هذه العبارة التي بين القوسين المعكوفين سقطت من (أ)، وأثبتناها من (م) وقد كتبت في (م) هكذا: «أول من صنف المسند: علي بن أحمد الرحال، وعبيد الله بن موسى...». وهذا تحريف ظاهر لقوله: «على تراجم». وأثبت الصواب من كتاب «المدخل إلى أصول الحديث»، للحاكم.
انظر: «المدخل» (ص ٤٨).

(٣) وهذه الطريقة ــ وهي تصنيفه على الأبواب ــ أَعَمُّ من أن يُقتصر فيها على ترتيب أبواب الفقه، بل إنَّ الأمر يتعدى ذلك إلى أبواب العقائد، والآداب، والتفسير، والسير، والفتن، والرقاق، والمناقب ونحو ذلك، وهذا ما يُعرف عندهم بـ «الجامع»، كـ «الجامع الصحيح» للإمام البخاري، و «جامع» أبي عيسى الترمذي. وقد يفرد كل قسم من هذه الأقسام ــ التي يحويها الجامع ــ بالتصنيف، فأحاديث الأحكام من الطهارة إلى الوصايا على ترتيب الفقه تسمى «سنناً»، وأحاديث الزهد قد أفردت كذلك بالتصنيف، وكذا أحاديث التفسير إلى غير ذلك من أبوابه. ولم يقف الأمر عند هاتين الطريقتين في تصنيفه ــ أعني: طريقة المسانيد، وطريقة الأبواب ــ بل تنوعت أغراضهم ومقاصدهم في هذا، فصنفوا «المستخرجات»، =

لتناوله[1]، فرتَّبه كذلك.

وقيل: أول من فعل ذلك الربيع بن صبيح. وقيل: مالك بن أنس في «موطئه». وبه جزم الإمام الرافعي في «أماليه»[2].

ثم مِنْ بعدهم جمع كبير، وجمٌّ[3] غفير، كعبد الرزاق[4]،

= و «المستدركات»، و «الأجزاء»، و «الأربعينات»، إلى غير ذلك من أغراضه التي لا تحصى.
انظر: «التدريب» (٢/ ١٥٣ ـ ١٥٦)؛ و «الحطة» (ص ٧٠ ـ ٧٤)؛ و «العجالة النافعة» (ص ٤٢ ـ ٤٩).

(١) ويشير ابن الأثير ـ رحمه الله ـ إلى هذه الميزة، فيقول: «وهذا النوع ـ أي: الترتيب على الأبواب ـ أسهلُ مطلباً لوجهين:
الأول: أن الإنسان قد يعرف المعنى الذي يطلب الحديث لأجله، وإن لم يعرف راويه، ولا في مُسْنَدِ مَنْ هو . . . فإذا أراد حديثاً يتعلق بالصلاة طلبه من كتاب الصلاة، وإن لم يعرف أن راويه أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ .
والوجه الثاني: أن الحديث إذا ورد في كتاب الصلاة، علم الناظر فيه أن ذلك الحديث هو دليل ذلك الحكم من أحكام الصلاة، فلا يحتاج أن يتفكر فيه ليستنبط الحكم منه، بخلاف الأول».
انظر: «جامع الأصول» (١/ ٤٤، ٤٥).

(٢) (ق ١١٣/ أ). وقد نقل ابن الأثير القولين في «جامع الأصول» (١/ ٤٠، ٤١). ويُنظر: «هدي الساري» (ص ٦)، وقد سبق نقل شيء من ذلك.

(٣) الجم: الكثير. قال الله ـ تعالى ـ : ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾. «مختار الصحاح» (ص ١١٢).

(٤) ابن همام بن نافع، أبو بكر، الحميري، مولاهم، الصنعاني، صاحب التصانيف، وَثَّقَه غير واحد من الأئمة، وأخرج له أصحاب الصحاح، وما نقموا عليه غير التشيُّع. قال الذهبي ـ رحمه الله ـ : «ما كان يغلو فيه، بل كان يحب عليًّا ـ رضي الله عنه ـ ، ويبغض من قاتَلَه». وقد ذهب بصره في آخر عمره، =

وابن أبي شيبة[1]، وغيرهما.

وهلم جرا إلى زمن الإمامين، الحافظين[2]، الناقدين: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، فَأَلَّفَا[3] كتابيهما الصحيحين[4]، والتزما ألاَّ يوردا فيهما إلاَّ حديثاً صحيحاً[5]، وتلقَّتهما الأمة بالقبول.

= فَتَغَيَّر حفظه. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٢١١هـ).

له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٣/ ١/ ٣٨)؛ و «التذكرة» (١/ ٣٦٤)؛ و «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣١٠)؛ و «الميزان» (٢/ ٦٠٩).

(١) الحافظ، الثبت، أبو بكر، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ــ إبراهيم ــ بن عثمان بن خواستي، العبسي، مولاهم، الكوفي. قال العجلي: «ثقة حافظ». وقال الخطيب: «كان أبو بكر متقناً حافظاً». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٢٣٥هـ).

له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٦٦)؛ و «التذكرة» (٢/ ٤٣٢)؛ و «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢).

وكل من عبد الرزاق، وابن أبي شيبة، له «مصنف» في الأحاديث، مرتب على الأبواب الفقهية، ومصنف ابن أبي شيبة أكبرهما. وهذان الكتابان ــ كغيرهما من مصنفات تلك الفترة ــ جمعا بين الصحيح والحسن والضعيف، بل جمعا أقوال الصحابة وفتاوي التابعين ــ أيضاً ــ إلى جانب حديث النبي ﷺ، وكلاهما مطبوع متداول.

(٢) الحافظين: ساقطة من (م).

(٣) في (م): فصنفا.

(٤) وهما ــ رحمهما الله ــ أول من أفرد الصحيح، كما قال ابن الصلاح.
انظر: «التقييد والإيضاح» (ص ٢٥).

(٥) وقد نص كل واحد منهما على ذلك، فقال البخاري: «ما أدخلت في كتاب الجامع إلاَّ ما صح». وقال مسلم: «. . . إنَّما وضعت ههنا ــ يعني: في كتابه الصحيح ــ ما أجمعوا عليه». قال ابن الصلاح عقب هذه المقالة: «أراد ــ والله أعلم ــ أنه لم يضع =

ثم أَلَّف جماعة في زمنهما كتباً أُخر على الأبواب، من غير التزام فيها ما التزماه[1]، فلم تلتحق بها[2]، كسنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وجامع أبي عيسى محمد بن سَوْرة الترمذي [الضرير][3]، وسنن أبي عبد الرحمن النسائي، وسنن أبي عبد الله بن ماجه القزويني[4].

= في كتابه إلاَّ الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه...». قال ابن الأثير ــ رحمه الله ــ: «ولقد صدقا فيما قالا، وَبرًّا فيما زعما، ولذلك فقد رزقهما الله من حسن القبول في شرق الأرض وغربها، وبرها وبحرها، والتصديق لقولهما والانقياد لسماع كتابيهما، ما هو ظاهر مستغنٍ عن البيان، وما ذلك إلاَّ لصدق النية، وخلوص الطَّوية، وصحة ما أودعا كتابيهما من الأحاديث».

انظر: «جامع الأصول» (١/ ٤٢)؛ و «التقييد والإيضاح» (ص ٢٦).

(١) يعني: من الاقتصار على الصحيح دون غيره.

(٢) يعني: في الرتبة والمكانة.

(٣) زيادة من (م).

(٤) فهذه الكتب الستة ــ أعني: الصحيحين، والسنن الأربعة ــ هي أصول الإسلام، وعليها مدار أكثر الأحكام، وقد تلقتها الأمة المحمدية بالقبول التام، وتوجَّهت إليها عناية العلماء في كل زمان ومكان، حفظاً وتدريساً، وشرحاً وتعليقاً، واختصاراً وجمعاً بينها، وبياناً لغريبها، وتمييزاً لرجالها، واستنباطاً لشروط أصحابها في تصنيفها، وجمعاً لأطرافها، إلى غير ذلك مما يطول المجال بذكره.

وبالجملة فقد اعتنى العلماء بها ــ قديماً وحديثاً ــ عناية فاقت عنايتهم بغيرها، وما ذلك إلاَّ لعظم منزلتها، وعلوّ مكانتها عند هذه الأمة. يقول العلامة صديق حسن في كتابه «الحطة» (ص ٢): «... لأن كتب الحديث، وإنْ كانت في نفسها كثيرة، ولدى أهل العلم شهيرة، لكن الطبقة العليا منها هي الصحاح الستة، التي خصت بمزيد الصحة والشهرة والقبول، وتلقتها الأمة المرحومة ــ جميعاً من السلف والخلف ــ تلقياً لا يحول ولا يزول...». وسيأتي مزيد كلام على هذه الكتب، وشروط أصحابها فيها.

وألَّف[1] جماعة أُخر كتباً كذلك: فبعضهم شرط أن يكون مصنفه مُخرَّجاً على أحاديث الصحيحين / أو أحدهما[2]، .... [٦ / أ]

---

(١) في (م): ثم ألف.

(٢) وهذا ما يعرف عندهم بالاستخراج، وقد صنف جماعة جملة من «المستخرجات» وموضع المستخرج ــ كما قال العراقي ــ : «أن يأتي المصنف إلى الكتاب، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه، من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه». قال ابن حجر: «وشرطه: أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلاَّ لعذر من علو أو زيادة مهمة...». ثم إنَّ أصحاب المستخرجات لم يلتزموا موافقة أصحاب الأصول في ألفاظهم من غير زيادة ولا نقص. قال ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» (ص ٨٧) ــ معللاً ذلك ــ : «... لكونهم يروونها بأسانيدِ أخر، فأوجب ذلك بعض التفاوت في بعض الألفاظ». ولذلك فقد نبَّه ابن حجر ــ رحمه الله ــ في «نكته» (١/ ٢٩٢) على أن الحكم بصحَّة هذه الزيادات متوقف على أحوال رواتها، ثم قال: «فرب حديث أخرجه البخاري من طريق بعض أصحاب الزهري عنه ــ مثلاً ــ فاستخرجه الإسماعيلي، وساقه من طريق آخر عن أصحاب الزهري بزيادة فيه، وذلك الآخر ممن تكلم فيه، فلا يحتج بزيادته». اهـ. وهذا يفيد عدم صحة جميع ما في هذه المستخرجات؛ بل فيها الصحيح، والحسن، والضعيف.
ولذلك انتقد ابنُ حجر ابنَ الصلاح في قوله: بأن الصحيح الزائد على ما في الصحيحين يؤخذ من هذه المستخرجات. وأنه ــ أي: ابن حجر ــ وجد جملة من الضعفاء في مستخرج أبي نعيم.
كما أن الاستخراج غير مختص بالصحيحين، بل قد استخرج جماعة على كتب أُخرى، كمستخرج قاسم بن أصبغ، ومحمد بن عبد الملك بن أيمن، وابن منجويه، ثلاثتهم: على «سنن أبي داود». واستخرج العراقي على «مستدرك الحاكم» ولم يكمل، وغير هؤلاء كثيرون، كما أفاده صاحب «الرسالة المستطرفة» (ص ٢٤). وللمستخرجات فوائد عديدة، ذكر منها ابن الصلاح اثنتين، وزاد عليه العراقي واحدة، واستدرك عليهما ابن حجر في «نكته» سبعة، فصار مجموعها عشرة فوائد.
=

ككتاب أبي نعيم[1]، والبرقاني[2]، ....

= انظر حول هذا الموضوع: «التقييد والإيضاح» (ص ٣٠، ٣١)؛ و «النكت»، لابن حجر (١/ ٢٩١ ـ ٢٩٣)، (٣٢١ ـ ٣٢٣)؛ و «تدريب الراوي» (١/ ١١٢ ـ ١١٧).

(١) الحافظ الكبير، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، المهراني الأصبهاني، الأحول. مولده سنة (٣٣٦هـ). قال أحمد بن محمد بن مردويه: «كان أبو نعيم في وقته مرحولاً إليه، لم يكن في أفق من الآفاق أحد أحفظ منه، ولا أسند منه». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٤٣٠هـ).

له ترجمة في: «المنتظم» (٨/ ١٠٠)؛ و «التذكرة» (٣/ ١٠٩٢)؛ و «طبقات الحفاظ» (ص ٤٢٣)؛ و «الشذرات» (٣/ ٢٤٥).

ـ وقد عمل أبو نعيم ـ رحمه الله ـ مستخرجاً على كل من البخاري ومسلم. كما ذكر ذلك الذهبي في «التذكرة» (٣/ ١٠٩٧)؛ والكتاني في «المستطرفة» (ص ٢٣). وذكر بروكلمان له: «المسند المستخرج على صحيح مسلم» وأن منه نسخة في القاهرة، جزء أول برقم (٣٠٧)، وثان برقم (١٤٧)، وفي «دمشق العمومية» (١٧/ ١١٦ ـ ١١٧).

انظر: «تاريخ الأدب العربي» (٦/ ٢٢٦).

(٢) الإمام، الحافظ، شيخ الفقهاء والمحدثين، أبو بكر، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، الخوارزمي، البرقاني. مولده سنة (٣٣٦هـ). قال الخطيب: «كان ثقة، ورعاً، ثبتاً، لم نر في شيوخنا أثبت منه، عارفاً بالفقه، له حظ من علم العربية كثير...». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٤٢٥هـ).

والبرقاني: نسبة إلى «برقانة» من قرى «كاث» بنواحي خوارزم، خربت وصارت مزرعة.

له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٧٣)؛ و «المنتظم» (٨/ ٧٩)؛ و «اللباب» (١/ ١٤٠)؛ و «التذكرة» (٣/ ١٠٧٤).

ـ وقد عمل البرقاني ـ أيضاً ـ مستخرجاً على كل من الصحيحين، قال الخطيب في «تاريخه» (٤/ ٣٧٤): «صنف مسنداً ضَمَّنَه ما اشتمل عليه صحيح البخاري ومسلم». وإلى مثل هذا أشار الذهبي في التذكرة (٣/ ١٠٧٤). =

والإسماعيلي[1]، وأبـي عَوَانَة[2].

---

(١) الإمام، الحافظ، الثبت، أبو بكر، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس، الإسماعيلي، الجرجاني. مولده سنة (٢٧٧هـ). قال عنه الذهبـي: «. . . ابتهرت بحفظ هذا الإمام، وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٧١هـ).

له ترجمة في: «تاريخ جرجان» (ص ١٠٨)؛ و «المنتظم» (٧/ ١٠٨)؛ و «التذكرة» (٣/ ٩٤٧)؛ و «الشذرات» (٣/ ٧٥).

ــ ومستخرج الإسماعيلي عمله على «صحيح البخاري»، كما ذكره السهمي في «تاريخ جرجان» (ص ١١٠)؛ والكتاني في «المستطرفة» (ص ٢١).

وذكره ابن حجر في «نكته» (١/ ٢٩٢)، ونبَّه على أن به زيادات في أثناء بعض المتون.

(٢) الحافظ، الثقة، الكبير، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد، الإسفراييني، النيسابوري الأصل. قال الحاكم: «أبو عوانة من علماء الحديث وأثباتهم». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣١٦هـ).

والإسفراييني: بكسر الألف ــ وقيل بفتحها ــ وسكون السين المهملة، وفتح الفاء والراء، وكسر الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، نسبة إلى: «إسفرايين»، وهي بليدة بنواحي «نيسابور» على منتصف الطريق من جرجان.

لـه تـرجمـة فـي: «اللبـاب» (١/ ٥٥)؛ و «مـرآة الجنـان» (٢/ ٢٩٦)؛ و «التـذكـرة» (٣/ ٧٧٩)؛ و «الشذرات» (٢/ ٢٧٤).

ــ ومستخرجه على «صحيح مسلم». قال عنه الذهبـي في «التذكرة» (٣/ ٧٧٩): «ولـه فيـه زيـادات عـدة». وسمَّـاه ابـن الصـلاح ــ كمـا فـي «صيـانـه صحيـح مسلـم» (ص ٨٨) ــ : «مختصر المسند الصحيح».

وقد نبَّه ابن حجر على زيادات أبـي عوانة هذه، ونوعها، وحالها، فقال في «نكته» (١/ ٢٩١): «. . . لأن كتاب أبـي عوانة وإن سَمَّاه بعضهم مستخرجاً، فإنَّ له فيه أحاديث كثيرة مستقلة. . . نبَّه هو على كثير منها، ويوجد فيها الصحيح، والحسن، والضعيف ــ أيضاً ــ والموقوف».

وقد ذكر سزكين في «تاريخ التراث» (١/ ٢٧٨) عدة نسخ له في أماكن مختلفة من =

وبعضهم شرط أن يستدرك ما أهمله الشيخان في «صحيحيهما»[1]، كما فعل الحاكم أبو عبد الله[2] في الكتاب الذي سَمَّاه بـ «المستدرك على الصحيحين».

وبعضهم شرط في مصنفه الصحة مطلقاً، لا على رأي، بل على رأيهم[3]، كصحيح[4] إمام الأئمة، أبي بكر محمد بن إسحاق بن

= مكتبات العالم.

وقد طبع بعض الكتاب قديماً في الهند ــ حيدرآباد سنة (١٣٨٦هـ ــ ١٩٦٦م)، طبعته دائرة المعارف العثمانية، بالهند، في أربعة مجلدات، وهي طبعته الأُولى، ثم طبع منه مجلد آخر سنة (١٤١٦هـ) بتحقيق: أيمن الدمشقي بالقاهرة.

(١) يعني: مما يراه هذا المُسْتَدْرِك على شرط كتابيهما.

(٢) الحافظ الكبير، إمام المحدثين، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم، الضَّبِّي، الطهماني، النيسابوري، المعروف بـ «ابن البيع». قال عبد الغافر بن إسماعيل: «هو إمام أهل الحديث في عصره، العارف به حق معرفته». وقد كان الحاكم كثير التصنيف، حسنه، وكان شرب ماء زمزم لأجل ذلك. وكان يميل إلى التشيع، ولا يُلتَفت لقول من قال إنه رافضي. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٤٠٥هـ). له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٧٣)؛ و «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٨٠)؛ و «التذكرة» (٣/ ١٠٣٩)؛ و «الشذرات» (٣/ ١٧٦).

وسيأتي الكلام على «مستدرك الحاكم» مفصلاً في (ص ٤٣١ ــ ٤٤٤).

(٣) لعلَّ مراده بهذه العبارة: أن ابن خزيمة وابن حبان قصدا في كتابيهما جمع الصحيح من حيث العموم بشروطه المعروفة، ولم يتقيدا في ذلك «بالصحيحين» كما فعل أصحاب «المستخرجات» وأصحاب «المستدركات»، والله أعلم.

(٤) وقد عرف بهذا الاسم عند المتأخرين، أما تسميته عند مؤلفه، وعند بعض المتقدمين كالخليلي فهي: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ» حيث إنه قد اختصره من كتابه الكبير، وغلبت تسميته «بالصحيح» كما غلبت تسمية كتاب البخاري، وابن حبان، وغيرهما من كتب الصحة بهذا الاسم.

انظر: مقدمة الدكتور الأعظمي لـ «صحيح ابن خزيمة» (ص ١٦، ١٧).

خزيمة[1]، وصحيح أبي حاتم بن حبان[2]، المسمى بـ «التقاسيم والأنواع»، وهذا لم يرتبه مصنفه على الترتيب المذكور، وإنما رتَّبه على ترتيبٍ خاصٍّ بديع[3].

---

(١) ابن المغيرة بن صالح بن بكر، السلمي، النيسابوري. قال ابن حبان: «ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها، حتى كأن السنن كلها بين عينيه، إلاَّ محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٣١هـ).

له ترجمة في: «المنتظم» (٦/ ١٨٤)؛ و «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٩٦)؛ و «التذكرة» (٢/ ٧٢٠)؛ و «الشذرات» (٢/ ٢٦٢).

(٢) الحافظ، الإمام، العلامة، محمد بن أحمد بن حبان بن معاذ... التميمي، البستي. قال الحاكم: «كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه، واللغة، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال...». وقال الخطيب: «كان ثقةً، نبيلاً، فَهِماً». مات ــ رحمه الله ــ سنة (٣٥٤هـ).

له ترجمة في: «الأنساب» (٢/ ٢٠٩)؛ و «التذكرة» (٣/ ٩٢٠)؛ و «طبقات الحفاظ» (ص ٣٧٥)؛ و «الشذرات» (٣/ ١٦).

(٣) وصحيح ابن حبان سَمَّاه مؤلفه: «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها». إلاَّ أنه اشتهر عند الناس بـ «صحيح ابن حبان». كما سبق التنبيه.

أما عن ترتيب هذا الكتاب، فقد كان محل أخذ وردّ بين العلماء، فالكل عليه يعتب، ولطريقته في وضع كتابه مستصعب.

والحق: أن الرجل في هذا لا يُلَام، فإنَّه حين قَسَّم كتابه هذا التقسيم، كان يعلم أن البحث فيه أمر صعب، وحصول البغية منه لا يُنال إلاَّ بالتعب، وإلى هذا المعنى أشار في خطبة كتابه.

ولكنه ــ رحمه الله ــ مع علمه بصعوبة هذا الترتيب أقدم عليه، لغاية في نفسه وهدفٍ يرجو تحقيقه، وهو: أنه كان يريد لكتابه هذا أن يُحْفَظ، فمن حفظ ما فيه صار استخراج البغية عليه أمراً يسيراً، قال ــ رحمه الله ــ في خطبة كتابه ــ كما في «الإحسان» (١/ ٨٦) ــ: «وإني لما رأيت الأخبار طرقها كثرت، ومعرفة الناس =

. . . .

= بالصحيح منها قَلّت، لاشتغالهم بكتبة الموضوعات، وحفظ الخطأ والمقلوبات. . . فَتَدَبَّرت الصحاح لأسهل حفظها على المتعلمين».

ثم أشار ـ رحمه الله ـ إلى سهولة حصول البغية على من حفظ ما فيه، وأن ذلك صعب عسير على من لم يحفظه، فقال (١/ ١٣٩): «فإذا وقف المرء على تفصيل ما ذكرنا، وقَصَدَ قَصْدَ الحفظ لها، سَهُلَ عليه ما يريد من ذلك، كما يصعب عليه الوقوف على كل حديث منها، إذا لم يقصد قصد الحفظ له. . . وهذا هو الحيلة التي احتلنا ليحفظ الناس السنن، ولئلا يُعَرِّجوا على الكتبة والجمع، إلاَّ عند الحاجة، دون الحفظ له أو العلم به». اهـ.

أفبعد هذا البيان يبقى كلام لمعترض؟!

ثم إنه جعل أحاديث كتابه خمسة أقسام، وتحت كل قسم منها أنواع. وقد ذكر ما يحتوي عليه كتابه من تراجم هذه الأنواع في مقدمة كتابه، قال: «وإنما بدأنا بتراجم أنواع السنن في أول الكتاب قصد التسهيل مِنَّا على من رَامَ الوقوف على كل حديث من كل نوع منها».

ثم هيَّأ الله ـ عزَّ وجل ـ لهذا الكتاب من قام بترتيبه على أبواب الفقه، وهو الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي، المتوفى سنة (٧٣٩هـ).

والحق: أن هذه الكتب الثلاثة ـ أعني مستدرك الحاكم، وصحيحي ابن خزيمة وابن حبان ـ وإنْ ألحقها بعضهم بكتب الصحة، أو من اشترط الصحة في كتابه، فإنَّه لا يمكن التسليم بصحة كل ما جاء فيها كالصحيحين، بل فيها الصحيح والحسن والضعيف على تفاوت بينها في ذلك. فأعلاها رتبة: صحيح ابن خزيمة، من حيث شِدَّة التَّحَرِّي، وقلة الضعيف، قال السيوطي في «التدريب» (١/ ١٠٩): «صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان، لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إنْ صَحَّ الخبر، وإنْ ثبت كذا. ونحو ذلك. . .»، ثم يليه في الرتبة: صحيح ابن حبان. قال ابن كثير ـ كما في «الباعث الحثيث» (ص ٢٧) ـ : «وهما ـ أي: ابن خزيمة وابن حبان ـ خير من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً. . .». =

وبعضهم لم يَشْتَرِطْ[1] شَرْطاً، وإنَّما أودعا في تصانيفهما الصحيح والضعيف، مبينين ذلك، كـ «سنن» أبـي الحسن الدارقطني[2]، و «السنن

= وقال ابن حجر ــ رحمه الله ــ في «النكت» (١/ ٢٩٠، ٢٩١) ــ متعقباً ابن الصلاح في قوله: إنَّ الصحيح الزائد عن الصحيحين يؤخذ من الكتب التي اشترط أصحابها الصحة كابن خزيمة. . . إلخ ــ: «ومقتضى ذلك أن يؤخذ ما يوجد في كتاب ابن خزيمة، وابن حبان ــ وغيرهما ممن اشترط الصحيح ــ بالتسليم. . . وفي كل ذلك نظر. . . فلم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان في كتابيهما أن يخرجا الصحيح الذي اجتمعت فيه الشروط التي ذكرها المؤلف ــ أي ابن الصلاح ــ لأنهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، بل عندهما أن الحسن قسم من الصحيح لا قسيمه». ثم ذكر ــ رحمه الله ــ شرط ابن حبان كما صرَّح به في مقدمة كتابه، وأشار إلى أن شرط ابن خزيمة مثله كما يظهر من تسميته لكتابه. ثم قال: «فإذا تَقَرَّر ذلك: عرفت أن حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها، لكونها دائرة بين الصحيح والسنن، ما لم يظهر في بعضها علة قادحة، وأما أن يكون مراد من يسميها صحيحة: أنها جمعت الشروط المذكورة في حد الصحيح فلا، والله أعلم». ثم يليها: مستدرك الحاكم، لمزيد تساهله، وكثرة الضعيف ــ بل والموضوع ــ في كتابه. قال ابن الصلاح في «علومه»: «وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهلٌ في القضاء به. . .»، كما في «التقييد والإيضاح» (ص ٢٩). وسيأتي مزيد كلام عن «مستدرك الحاكم».

(١) وبعضهم لم يشترط: مكررة في (م).

(٢) وكتاب الدارقطني على شهرته، وجلالة قدر مؤلفه، قد تكلَّم فيه بعضهم بما لا يليق بفضله، فقال هذا القائل: «كتابه مملوء من الأحاديث الضعيفة، والغريبة، والشاذة، والمعللة. . .». ونقله عنه صاحب «الأجوبة الفاضلة» (ص ٧٧)، وزاد المعلق على الكتاب، فنقل في حاشيته ما يؤيد به كلام مشايخه! ولكن هيهات أن تَنَالَ مثل هذه الكلمات من كتاب الدارقطني. وههنا بعض الأمور التي ينبغي التنبيه عليها، حتى لا يبقى كلام لمتكلم، وهي:
ــ أنَّ الدارقطني ــ رحمه الله ــ لم يشترط في كتابه جمع الصحيح حسب، وحينئذٍ =

الكبير»[1]، للحافظ أبـي بكر . . . .

= لا يحق لأحد أن ينتقد عليه إخراجه الأحاديث الضعيفة في كتابه.
ـ أنَّ الإمام الدارقطني ـ رحمه الله ـ يُبيِّن عقب كثير من الأحاديث درجتها من الضعف، أو النكارة، تماماً كما يبين ما فيها من الصحيح والحسن، وإنْ سكت على شيء من ذلك، فهو محل نظر وبحث، ويُحكم عليه بما يليق بحاله. فهل يُعْتَرض بعد ذلك على كتابه؟
ـ أنَّ الدارقطني يروي هذه الأحاديث بسنده، والقاعدة المعروفة: أن من أسند فقد أحال، ومن هذا الباب: أخرج جماعة من الأئمة الأحاديث الضعيفة في كتبهم مطمئنة قلوبهم بأنهم قد خرجوا من عهدة هذه الأحاديث بعرضهم إسنادها.
ـ وأخيراً: فقد وقفت على كلمة للعلامة اليماني في كتابه «التنكيل»، يردّ فيها على من زعم أن الدارقطني ـ رحمه الله ـ يصحِّح في كتابه «السنن» ما وافق مذهب الشافعي، ويضعف ما خالف مذهب إمامه، فقال ـ رحمه الله ـ في (١/ ٣٦٣): «. . . ليس كما قال، وقد تقدم رد الدارقطني خبر مسح الرأس ثلاثاً، وهو موافق لمذهب الشافعي، وذكر خبراً فيه الأمر بغسل الإناء من ولوغ الهرِّ فصحَّحه، وهو خلاف مذهب الشافعي، ولذلك نظائر لا أرى حاجة لتتبُّعها». اهـ.
والدارقطني واحد من سبعة حفاظ «أحسنوا التصنيف، وعظم النفع بتصانيفهم»، كما قال النووي.
انظر: «التدريب» (٢/ ٣٦٤، ٣٦٥).

(١) وقد صنَّف الإمام البيهقي كتابين في السنن: كبير، وصغير. أما الكبير ـ ويقال له: «السنن الكبرى» ـ فهو من أكبر وأهم الكتب المصنفة في أحاديث الأحكام.
ولقد أثنى عليه كثير من الأئمة وأشادوا بفضله، فقال الذهبي في «التذكرة» (٣/ ١١٣٢): «وعمل كتباً لم يسبق إلى تحريرها، منها. . . «السنن الكبير»، عشر مجلدات». وسبق إلى التنويه بذلك ابن الصلاح، فقال ـ رحمه الله ـ كما في «التقييد والإيضاح» (ص ٢٥٤) ـ: «ولا يُخْدَعنَّ ـ أي: طالب العلم ـ عن كتاب «السنن الكبير» للبيهقي، فإنَّا لا نعلم مثله في بابه». وقد أثنى عليها غيرهما. وقد قام باختصاره الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ، وهَذَّبه، وأجاد فيه. وكذا اختصره عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت ٩٧٤هـ). ولابن التركماني اعتراضات عليه سيأتي الكلام عليها. =

البيهقي[1]، المرتَّب على ترتيب «المبسوط» الذي صنَّفه على ترتيب مختصر المزني[2] [3].

= أما «السنن الصغير»: ففي مجلدين، وهي على مختصر المزني أيضاً، ومنها مصورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة، برقم (٢٥٠٣) حديث. وقد طبع الكتاب مؤخراً.
وانظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٧)؛ و «المستطرفة» (ص ٢٦).

(١) الإمام، الحافظ، العلامة، شيخ خراسان، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، الخسروجردي، البيهقي. قال عبد الغافر: «كان البيهقي على سيرة العلماء، قانعاً باليسير، مُتَجَمِّلاً في زهده وورعه». وله تصانيف كثيرة، نفع الله ــ عزَّ وجل ــ بها، وكتب لها القبول. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٤٥٨هـ).
«وَبَيْهَق»: قرى مجتمعة بنواحي نيسابور، و «خسروجرد»: قرية من قرى بيهق.
له ترجمة في: «المنتظم» (٨/ ٢٤٢)؛ و «الأنساب» (٢/ ٤١٢)؛ و «التذكرة» (٣/ ١١٣٢)؛ و «طبقات ابن هداية» (ص ١٥٩).

(٢) في (م): مختصر المصنف.

(٣) هو: أبو إبراهيم، إسماعيل بن يحيى، المزني، المصري. مولده سنة (١٧٥هـ). أخذ عن الإمام الشافعي، وهو من أصحابه المقربين، والمُصَنِّف على مذهبه كتباً كثيرة. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٢٦٤هـ) وهو منسوب إلى «مُزَيْنَة» القبيلة المعروفة.
له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (١/ ١/ ٢٠٤)؛ و «طبقات الشافعية»، لابن هداية (ص ٢٠)؛ و «الشذرات» (٢/ ١٤٨).

و «مختصر المزني»: كبير، وصغير. و «الصغير» هو الذي عليه العمل، كما قال ابن عبد البر وغيره، وهو أحد خمسة كتب يقوم عليها المذهب الشافعي، كما قال النووي. وهو أصل الكتب المصنفة في المذهب الشافعي وعليه أكثر من شرح، وله أكثر من مختصر، كما نظمه بعضهم. والكتاب مطبوع على هامش كتاب «الأم»، للشافعي.
انظر: «الانتقاء»، لابن عبد البر (ص ١١٠)؛ و «تاريخ التراث العربي» (٢/ ١٧٩).

هذا كله كان [على][1] رأي السلف الأول، يذكرون الأحاديث بالأسانيد في هذه التصانيف، إذْ عليه المُعَوَّل[2].

وأما المتأخرون[3]، فاقتصروا على إيراد الأحاديث في تصانيفهم بدون الإسناد، مقتصرين على العزو إلى الأئمة الأُوَل ــ إلاَّ أفراداً[4] من ذلك وآحاداً ــ : كأحكام عبد الحق[5] «الكبرى»، و «الصغرى»، و «الوسطى»[6].

---

(١) زيادة من (م).

(٢) أي: الإسناد.

(٣) وقد جعل الذهبي الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين هو رأس سنة ثلثمائة، كما في «الميزان» (١/ ٤). وظاهر كلام ابن الملقن هنا: أن نهاية القرن الخامس هو الذي يفصل بين المقتدمين والمتأخرين. وهذا الذي فهمناه من كلام المؤلف يؤخذ ــ كذلك ــ من كلام ابن الصلاح في قوله بعدم جواز التصحيح في العصور المتأخرة، فإنَّه يشير بذلك إلى عصره فما بعده.

(٤) في (م): «والنقاد الأفراد». بدل «إلاَّ أفراداً».

(٥) ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين بن سعيد، أبو محمد، الأزدي، الإشبيلي، الحافظ، العلامة، الحجة، ويُعرف أيضاً بـ «ابن الخَرَّاط». مولده سنة (٥١٠هـ). قال ابن الأبَّار: «كان فقيهاً، حافظاً، عالماً بالحديث، وعلله، موصوفاً بالخير والصلاح». توفي سنة (٥٨١هـ).
انظر: «التذكرة» (٤/ ١٣٥٠)؛ و «عنوان الدراية» (ص ٤١)؛ و «الشذرات» (٤/ ٢٧١).

(٦) وقد ذهب بعضهم إلى أن له كتابين في الأحكام فقط: كبير وصغير. قال ابن الأبَّار: «صنف في الأحكام نسختين: كبرى وصغرى».
إلاَّ أن المشهور أن له في ذلك كتباً ثلاثة، وقد بسط أبو عبد الرحمن بن عقيل القول في ذلك في كتابه: «الشروح والتعليقات» وأَكَّد أن أحكام عبد الحق استقرت على ثلاثة.
وأفاد صاحب «الرسالة المستطرفة» أن الكبرى في ست مجلدات، والوسطى في اثنين، والصغرى في مجلد. =

وعلى «الوسطى» اعتراضات[1]، للحافظ أبـي الحسن . . . .

= انظـر: «تـذكـرة الحفـاظ» (٤/ ١٣٥١)؛ «عنـوان الـدرايـة» (ص ٤٢)؛ و «الـرسـالـة المستطـرفـة» (ص ١٣٣، ١٣٤)؛ و «الشـروح والتعليقـات»، لابـن عقيـل الظـاهـري (١/ ١١٧ ــ ١٣٣).

(١) وهي التي تسمى بـ «بيان الوهم والإيهام الواقِعَيْن في كتاب الأحكام» في مجلدين كبيرين. وهل هو مصنف على الأحكام الكبرى أم الوسطى؟ لم أرَ في مقدمة ابن القطان ما يشير إلى شيء من ذلك، غير أن البعض يقول: إنها على «الكبرى»: كالذهبـي وغيره، وآخرون يرون أنها على «الوسطى»: كصاحب «برنامج التجيبـي»، وهذا ما يرجحه الشيخ ابن عقيل بعد دراسته وبحثه.
والكتاب وإن كان في جملته عظيم الفائدة، جليل النفع، إلاَّ أنه لم يَسْلَم من مؤاخذات وانتقادات، قال الذهبـي ــ رحمه الله ــ: «. . . يدل على حفظه، وقوة فهمه، لكنه تعنت في أحوال رجال فما أنصف، بحيث إنه أخذ يُلَيِّن هشام بن عروة ونحوه». وقال الحافظ ابن حجر: «وهو وإنْ كان قد تعنت في كثير منه، فهو مع ذلك جم الفائدة».
وقد جمع الذهبـي ــ رحمه الله ــ أوهام ابن القطّان في مصنف، كما نصَّ عليه ابن ناصر. وقد اطلعت على رسالة الذهبـي هذه في الجامعة الإسلامية، وهي مخطوطة تحت رقم (١٥١٢) رجال حديث. وقد أفاد الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله ــ في «الدرر الكامنة» (٤/ ٣٥٤)، وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ١٣٩) أن للعلامة مغلطاي ترتيباً لكتاب ابن القطان. قال ابن حجر: «رتَّب بيان الوهم والإيهام، وأضافها إلى الأحكام، وسمَّاه: منارة الإسلام».
وللحافظ العراقي «ترتيب من له ذكر تجريح أو تعديل في الوهم والإيهام»، على حروف المعجم، ولم يكمل. أفاده في «لحظ الألحاظ» (ص ٢٣٢).
وقـد طبـع كتاب ابـن القطان أخيراً طبعـة جيـدة متقنة، فـي ستـة مجلـدات، بتحقيق الدكتور/ الحسين آيت سعيد، عن دار طيبة بالرياض.
وانظر: «التذكرة» (٤/ ١٤٠٧)؛ و «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (١/ ٤٨٨)؛ و «الرسالة المستطرفة» (ص ١٣٣)؛ و «الشروح والتعليقات» (١/ ١٥٧ ــ ٢٤٠)، وهو المدخل الخاص بدراسة ابن القطان وكتابه.

ابن القطان[1]، وما أكثر نفعه. وعن بعضها أجوبة لبعض المتأخرين[2].

---

(١) الحافظ، العلامة، الناقد، علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن إبراهيم، الحميري، الكتامي، الفاسي، الشهير بـ «ابن القطان».
قال ابن الأبّار: «كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله، وأشدهم عناية بالرواية...». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٦٢٨هـ).
له ترجمة في: «التذكرة» (١٤٠٧/٤)؛ و «طبقات الحفاظ» (ص ٤٩٨)؛ و «الشذرات» (١٢٨/٥).

(٢) لعله يشير إلى: الإمام محمد بن أبي يحيى، أبو بكر بن خلف بن فرج بن صاف، الأنصاري، المراكشي، القرطبي الأصل، أبو عبد الله بن الموَّاق. وأبو بكر: اسم أبيه. المتوفى سنة (٦٤٢هـ).
فقد ألَّف كتاباً تعقَّب فيه ابن القطان في توهيمه عبد الحق، وسمَّاه: «المآخذ الحفال السامية، عن مآخذ الإهمال، في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام، من الإخلال والإغفال، وما انضاف إليه من تتميم وإكمال». قال ابن عبد الملك في كتابه «الذيل والتكملة» (٨/ ١/ ٢٧٣) ـ في ترجمته لابن الموَّاق ـ : «... وله تعقب على كتاب شيخه ابن القطان... ظهر فيه إدراكه ونبله، ومعرفته بصناعة الحديث... وتيقظه، وبراعة نقده، واستدراكه».
ولكنه ـ رحمه الله ـ لم يُتم تبييضه، فتولى أبو عبد الله بن رشيد ـ صاحب الرحلة المشهورة، المتوفى سنة (٧٢٢هـ) ـ إكمال إخراجه من مسودته، مع زيادة تتمات، وكتب ما تركه المؤلف بياضاً. ومن الجدير بالذكر: أن كتاب ابن المواق هذا قد عرف بين العلماء باسم آخر، وهو «بغية النقاد»، وعنه ينقل كثيراً العراقي في «نكته» على ابن الصلاح. انظر على سبيل المثال: (ص ٦١)، وكذا ابن حجر في «تهذيب التهذيب». ينظر مثلاً: (٢/ ٢٤، ٤/ ٦٦، ٧/ ٨٦). والظاهر أنه هو بعينه «المآخذ الحفال»، ويكون هذا اسماً آخر له، فقد كتب في آخر الجزء الأول منه: «كمل السفر الأول من كتاب «بغية النقاد» فيما أخل به كتاب البيان وأغفله، أو ألمَّ به فما تمَّمه ولا كَمَّله...». ونلاحظ هنا تشابهاً في الكلمات مع العنوان الأول، ولعل تسميته بـ «بغية النقاد» من قِبَل ابن رشيد بعد تبييضه وإكماله؛ حيث إن «بغية النقاد» الذي بين أيدينا فيه تعقبات على ابن المواق. =

وأحكام [الحافظ][1] أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد[2]، المعروف بـ «الضِياء المقدسي»، ولم يتمم كتابه، وصل فيه إلى أثناء الجهاد، وهو أكثرُها نفعاً[3].

وأحكام الحافظ عبد الغني[4] المقدسي: «الكبرى»، ....

= وتوجد نسخة من «بغية النقاد» في مكتبة الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، ميكروفيلم، برقم (٦٢)، تقع في (١٣٠ ق)، مصوَّرة عن الأسكوريال. والظاهر أن هذا القدر يمثل قطعة من الجزء الأول من الكتاب.

هذا، وقد قام ابن عبد الملك ــ كما صرح به في كتابه: «الذيل والتكملة» (٨/ ١/ ٢٧٣) ــ بالجمع بين كتابي ابن القطَّان، وابن المواق، مُضَافَيْن إلى أحاديث الأحكام، مع ترتيبها، وتكميل ما نقص منها، قال: «فصار كتابي هذا من أنفع المصنفات، حتى لو قلت: لم يؤلف في بابه مثله. لم أُبعِد».

وينظر في ذلك: «الرسالة المستطرفة» (ص ١٣٣، ١٣٤).

(١) زيادة من (م).

(٢) ابن أحمد بن عبد الرحمن، السعدي، المقدسي الجماعيلي، ثم الدمشقي، الصالحي، الإمام، الحافظ. قال الذهبي: «حصَّل أصولاً كثيرة، ونسخ وصَنَّف، وصحَّح ولَيَّن، وجرَّح وعدَّل، وكان المرجوع إليه في هذا الشأن». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٦٤٣هـ).

ترجمته في «التذكرة» (٤/ ١٤٠٥)؛ و «سير النبلاء» (٢٣/ ١٢٦)؛ و «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٣٦)؛ و «الشذرات» (٥/ ٢٢٤).

(٣) ذكره الذهبي في «سير النبلاء» (٢٣/ ١٢٨)، وقال: «... ولم يتم، في ثلاث مجلدات».

(٤) ابن عبد الواحد بن علي بن سرور بن رافع بن حسن بن جعفر، أبو محمد، المقدسي، الجماعيلي، ثم الدمشقي، الصالحي، الحافظ، الإمام. قال ابن النجّار: «حدث بالكثير، وصنَّفَ في الحديث تصانيف حسنة، وكان غزير الحفظ، من أهل الإتقان والتجويد، قَيِّماً بجمع فنون الحديث». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٦٠٠هـ).

له ترجمة في «التذكرة» (٤/ ١٣٧٢)؛ و «مرآة الجنان» (٣/ ٤٩٩)؛ و «الشذرات» (٤/ ٣٤٥).

و «الصغرى»[1].

وأحكام الحافظ مجد الدين[2] عبد السلام[3] بن تيمية، المسمى بـ «المُنْتَقَى»[4]، وهو كاسمه، وما أحسنه، لولا إطلاقه في كثير من الأحاديث

---

(١) و «الأحكام الكبرى» في ستة أجزاء، أما «الأحكام الصغرى» فهي المعروفة بـ «عمدة الأحكام من كلام خير الأنام». قال عنه الكتاني: «كتاب عَزَّ نظيره». وقد أَلَّفه ــ رحمه الله ــ في جملة مختصرة من أحاديث الأحكام، مما اتفق عليه البخاري ومسلم. وهو الذي شرحه ابن دقيق العيد في كتابه «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» وشرحه كذلك الشيخ ابن الملقن ــ مؤلف كتابنا هذا ــ في كتابه المسمى: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام»، أجاد فيه وأفاد ــ رحمه الله ــ. وقد صنف كذلك كتاباً في رجال العمدة، سمَّاه: «العدة في معرفة رجال العمدة». وتقدم بيان ذلك عند ذكر مؤلفات ابن الملقن. وشَرَحَ العمدة كذلك: المجد الفيروزآبادي، وغير واحد من الأئمة، ذكرهم حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٦٤، ١١٦٥).

وانظر: «التذكرة» (٤/ ١٣٧٤)؛ و «الرسالة المستطرفة» (ص ١٣٥).

(٢) في (أ) في هذا الموضع: بن. وليست في (م)، والصواب عدم إثباتها.

(٣) الشيخ، الإمام، العلامة، شيخ الحنابلة، مجد الدين، أبو البركات، عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد بن علي، الحَرَّاني، ابن تيمية. قال الشيخ تقي الدين بن تيمية: «كان جدنا عجباً في سرد المتون، وحفظ مذاهب الناس، وإيرادها بلا كلفة». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٦٥٢هـ).

له ترجمة في: «سير النبلاء» (٢٣/ ٢٩١)؛ و «فوات الوفيات» (٢/ ٣٢٣)؛ و «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٤٩).

(٤) وتمام اسمه: «المنتقى من أخبار المصطفى». وقد انتقى أحاديث الكتاب من سبعة كتب، وهي: «الكتب الستة»، و «مسند أحمد». وأبان اصطلاحه في العزو إلى هذه الكتب، فيقول: «أخرجاه» لما رواه البخاري ومسلم.. ولبقية السبعة: «رواه الخمسة».. وللسبعة جميعهم: رواه الجماعة.. ولأحمد مع البخاري ومسلم: «متفق عليه»، وفيما سوى ذلك يسمي من رواه منهم. ولم يَخْرُج عن هذه الكتب =

العزو إلى كتب[1] الأئمة دون التحسين والتضعيف، يقول مثلاً: رواه أحمد[2]، رواه الدارقطني، رواه أبو داود. ويكون الحديث ضعيفاً، وأشد من ذلك: كون الحديث في «جامع الترمذي» مُبيَّناً ضعفه، فيعزيه إليه من غير بيان ضعفه[3].

وينبغي للحافظ جمع هذه المواضع، وكتبها على حواشي هذا الكتاب، أو جمعها في مصنف لتكمل فائدة الكتاب المذكور[4]. وقد شَرَعْتُ في كَتْبِ

= السبعة إلاَّ في القليل النادر، كعزوه للدارقطني، وسعيد بن منصور، ومالك في «الموطأ» وغيرهم. ويذكر أحياناً ما يؤخذ من حديث الباب من أحكام فقهية، وقد يذكر وجه دلالة الحديث على حكم معين.

وقد طبع الكتاب في مجلدين بتحقيق محمد حامد الفقي في سنة (١٣٥٠هـ) مع بعض التعليقات النافعة، وأعيد طبعه بعد ذلك عدة مرات، منها سنة (١٤٠٣هـ)، طبعته دار الإفتاء بالرياض.

(١) كتب: ساقطة من (م).

(٢) أحمد: ساقطة من (م).

(٣) نعم، وقع ذلك في كتابه ـ رحمه الله ـ فيذكر تصحيح الترمذي للحديث، أو تحسينه له دون تضعيفه.

وفي بعض الأحيان ينقل كلام الأئمة في بيان ما يُعَلُّ به الحديث ـ وهذا قليل جداً ـ وقد يشير إلى ما يتقوى به الحديث بعد نقله كلامهم، أو يسكت عن ذلك.

انظر أمثلة ذلك: الحديث رقم (٣١٨٠)، (٣٤١٠)، (٣٤٤٢).

وقد نبَّه ابن حجر ـ رحمه الله ـ على ذلك في «نكته» (١/ ٤٨٧)، فقال: «ومن هنا يتبين ضعف طريقة من صنف في الأحكام بحذف الأسانيد من الكتب المذكورة ـ يشير إلى السنن الأربعة ـ كأبي البركات بن تيمية، فإنَّهم يُخَرِّجُون الحديث منها، ويعزونه إليها، من غير بيان صحته أو ضعفه».

(٤) وقد قام الإمام، العلامة، محمد بن علي الشوكاني بهذه المهمة الجليلة، واستجاب لنداء ابن الملقن ـ رحمه الله على الجميع ـ وذلك في كتابه العظيم «نيل الأوطار»، =

ذلك على حواشي نسختي، وأرجو إتمامه.

وأحكام الحافظ محب الدين الطبري[1] ــ نزيل مكة، شرَّفها الله تعالى ــ وهو أبسطها وأطولها[2].

[٦/ب] وأحكام / بقية المجتهدين في هذا الفن: تقي الدين، أبي الفتح القشيري[3]، المسمى ....

= الذي شرح به «منتقى الأخبار».

قال ــ رحمه الله ــ في مقدمة كتابه (١/ ٢٣) ــ بعد أن ساق كلمة ابن الملقن ــ: «وقد أعان الله ــ وله الحمد ــ على القيام بما أرشد إليه هذا الحافظ، مع زيادات إليها تشد رحال الطلاب...».

(١) الإمام، المحدِّث، المفتي، فقيه الحرم، أبو العباس، أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر الطبري، ثم المكي. كان زاهداً، كبير الشأن. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٦٩٤هـ).

له ترجمة في: «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٧٤)؛ و «الدليل الشافي على المنهل الصافي» (١/ ٥٤)؛ و «طبقات الحفاظ» (ص ٥١٤)؛ و «الشذرات» (٥/ ٤٢٥).

(٢) وقد صَنَّف في الأحكام ثلاثة كتب: «الأحكام الكبرى»، مسودة في خمسة أسفار؛ و «الوسطى» في مجلد كبير؛ و «الصغرى» ــ وتتضمن ألف حديث وخمسة عشر حديثاً ــ في مجلد. قال في مقدمة «تحفة الأحوذي» (١/ ٢٧١) عن «الأحكام الكبرى»: «وهو أيضاً كتاب كبير، جمع فيه الصحاح والحسان، لكن ربما أورد الأحاديث المضعفة ولم يبين، كذا قال تلميذه اليافعي».

(٣) الإمام الفقيه، المحدث، الحافظ، شيخ الإسلام، محمد بن علي بن وهب بن مطيع، القشيري، المنفلوطي، الصعيدي. قال الذهبي: «وكان من أذكياء زمانه، واسع العلم، كثير الكتب، مديماً للسهر، مُكِبًّا على الاشتغال، ساكناً، ورعاً، وقوراً، قل أن ترى العيون مثله». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٧٠٢هـ).

له ترجمة في: «التذكرة» (٤/ ١٤٨١)؛ و «الطالع السعيد» (ص ٥٦٧)؛ و «الديباج المذهب» (ص ٣٢٤)؛ و «البدر الطالع» (٢/ ٢٢٩).

بـ «الإلمام»[١]، وشَرَطَ فيه ــ كما قال في خطبته[٢] ــ أن لا يُخرج إلاَّ حديثاً قد صحَّحه أحدٌ من الأئمة، أو زكَّى رُواته واحدٌ منهم، وإنْ كان غيره قد ضعَّفه.

وأما كتابه «الإمام»: فهو[٣] للمسلمين إمام، ولهذا الفن زمام، لا نظير له، لو تمَّ جاء في خمسة وعشرين مجلداً، كما قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي في كتابه «سير النبلاء»[٤].

وهو حقيق بذلك، فقد رأيت من أوَّلِه إلى أثناء كتاب الصلاة، في الكلام

---

(١) وهو كتاب صغير الحجم، جمع فيه جملة من أحاديث الأحكام، وهو عظيم الفائدة، على صغر حجمه. يقول ــ رحمه الله ــ في خطبته: «. . . ولا ألوت في وضعه محرراً، ولا أبرزته كيف اتفق تهوراً، فمن فهم معناه شدَّ عليه يد الضنانة، وأنزله من قلبه وتعظيمه الأعزين مكاناً ومكانة، وسميته: الإلمام بأحاديث الأحكام».

وقد نال هذا الكتاب اهتمام العلماء، فشرحه ابن ناصر الدين الدمشقي، ولَخَّصَه قطب الدين الحلبي ــ تلميذ المؤلف ــ ولَخَّصه كذلك: ابن قدامة المقدسي. والكتاب مطبوع متداول.

يُنظر حول الإلمام: «ذيل السيوطي على التذكرة» (ص ٣٤٩)؛ و «الرسالة المستطرفة» (ص ١٣٥)؛ ومقدمة الأستاذ قحطان الدوري في تحقيقه لكتاب «الاقتراح» (ص ١١٢ ــ ١١٦).

(٢) «الإلمام» (ص ٢). وعبارته: «وشرطي فيه: أن لا أورد فيه إلاَّ حديث من وثقه إمام مِنْ مزكّي رواة الأخبار، وكان صحيحاً على طريقة أهل الحديث الحفاظ، أو أئمة الفقه النُّظار. . .».

(٣) في (م): فإنَّه.

(٤) ولم أجد ترجمة ابن دقيق العيد فيما طبع من «سير النبلاء»، الذي وصلت مجلداته إلى ثلاثة وعشرين مجلداً، فلعله في المجلد الرابع عشر، المتمم للكتاب، كما يشير إلى ذلك بشار عوّاد في مقدمته للكتاب.

ومقالة الذهبي هذه في «التذكرة» (٤/ ١٤٨٢)؛ وفيه: «خمسة عشر مجلداً».

على رفع اليدين في ثلاث مجلداتٍ ضخماتٍ، ونقل [الذهبي][1] في الكتاب المذكور عن شيخنا قطب الدين عبد الكريم[2] الحلبي[3] ـ رحمة الله عليه ـ أنَّه كَمَّل تسويد هذا الكتاب[4]. وكذلك سمعته من بعض مشايخنا، يحكي عن الهمذاني، عن المصنف أنه أكمله.

والموجود بأيدينا منه متوالياً ما قَدَّمْتُه، وقطعة من الحج والزكاة. ولو بُيِّض هذا الكتاب، وخرج إلى الناس، لاستغنى به عن كل كتاب صُنِّف في نوعه، أو بقيت مسودته. ويقال: إن بعضهم أَفْسَدَ قطعة منه حسداً[5]. فلا حول ولا قوة إلَّا بالله [العليّ العظيم][6].

---

(١) ساقطة من (أ)، وألحقتها من (م).

(٢) عبد الكريم: ساقطة من (م).

(٣) الإمام، العالم، الحافظ، المقرىء، المحدث، أبو علي، عبد الكريم بن عبد النور بن منير بن عبد الكريم. . . الحلبي، ثم المصري. قال السيوطي ـ رحمه الله ـ : «كان خَيِّراً، متواضعاً، حسن السمت، غزير المعرفة، متقناً». توفي سنة (٧٣٥هـ).
له ترجمة في: «الدليل الشافي على المنهل الصافي» (١/ ٤٢٥)؛ و «الدرر الكامنة» (٣/ ١٢)؛ و «ذيل التذكرة»، للسيوطي (ص ٣٤٩)؛ و «الشذرات» (٦/ ١١٠).

(٤) عبارة الحلبي هذه في: «التذكرة» (٤/ ١٤٨٢).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في «الدرر» (٤/ ٣٤٧) في ترجمة مسعود بن أحمد بن مسعود بن زيد الحارثي، المتوفى سنة (٧١١هـ): «ويقال: إنه الذي تَعَمَّد إعدام مسودة كتاب الإمام لابن دقيق العيد بعد أن كان أكمله، فلم يبق إلَّا ما كان بيض في حياة مصنفه».

(٦) ما بين المعكوفتين زيادة من (م).
وتوجد من كتاب الإمام قطعة بين أيدينا اليوم، طالعتها في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري، فيها شرح عدة أحاديث من كتاب «الإلمام». ويرى البعض: أن كتاب «الإمام» غير «شرح الإلمام»، والذي يسمى أيضاً بـ «الإمام». فيكون له كتابان بهذا الاسم، وهذا ما يدل عليه كلام تلميذه القطب الحلبي، حيث يقول: «كَمَّل تسويد =

هذا كلامهم فيما يتعلق بمتن الحديث، وأما متعلقاته:

فأمر غريبه[1]:

أفرده بالتصنيف: أبو عبيدة معمر بن المثنَّى[2]، وتلميذه أبو عبيد القاسم بن سلام[3]، . . . .

= كتاب الإمام، وبيَّض منه قطعة. . . وشرح بعض الإلمام شرحاً عظيماً». وقريباً من هذا قال ابن حجر ــ رحمه الله ــ بل نص على تغايرهما، كما نقله عنه قحطان الدوري.
وينظر في ذلك: «التذكرة» (٤/ ١٤٨٢)؛ و «الرسالة المستطرفة» (ص ١٣٥)؛ ومقدمة قحطان الدوري «للاقتراح» (ص ١١٧ ــ ١٢٣).

(١) قال النووي: «هو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة، بعيدة من الفهم، لقلة استعمالها». قال: «وهو فن مهم، والخوض فيه صعب، فليتحرَّ خائضه، وكان السلف يتثبتون فيه أشد تثبتٍ». «التدريب» (٢/ ١٨٤، ١٨٥).

(٢) التيمي، البصري، اللغوي، الحافظ. قال الدارقطني: «لا بأس به، إلاَّ أنه كان يتهم بشيء من رأي الخوارج». وقد اتهمه غير واحد بذلك، وببغضه للعرب، والتصنيف في مثالبها، مع معرفته بالأدب، والشعر. قال الذهبي ــ رحمه الله ــ عند ذكره له: «وليس هو بصاحب حديث، بل سبق قلمي بكتابته». توفي سنة (٢٠٨هـ). وقيل غير ذلك.

له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٥٢)؛ و «التذكرة» (١/ ٣٧١)؛ و «الميزان» (٤/ ١٥٥)؛ و «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٤٦).

وقيل: إن أبا عبيدة هو أول من صنف في الغريب، وكتابه صغير الحجم. قال ابن الأثير في «النهاية» (١/ ٥): «فجَمَع من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتاباً صغيراً ذا أوراق معدودات». ويرجع ابن الأثير ذلك إلى أمرين، أحدهما: أن كل مبتدىء لشيء يكون هكذا قليلاً ثم يكبر. والثاني: أن الناس في وقته كان عندهم معرفة، ولم يكن الجهل قد انتشر.

(٣) البغدادي، اللغوي، الفقيه، الإمام، المجتهد. قال أحمد بن حنبل: «أبو عبيد أستاذ، وهو يزداد كل يوم خيراً». وقال أبو داود: «ثقة مأمون». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٢٢٤هـ). =

والنضر بن شُمَيْل[1]، والهروي[2]، . . . .

= له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٠٣)؛ و «التذكرة» (٢/ ٤١٧)؛ و «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣١٥)؛ و «بغية الوعاة» (٢/ ٢٥٣).

وكتاب أبـي عبيد من أهم وأجود ما صنف في هذا الباب، قال الخطابـي في مقدمة «غريبه» (١/ ٤٧): «فكان أول من سبق إليه، ودل عليه. . . فإنه قد انتظم بتصنيفه عامة ما يحتاج إلى تفسيره من مشاهير غريب الحديث، فصار كتابه إماماً لأهل الحديث، به يتذاكرون، وإليه يتحاكمون». وأثنى عليه ـ كذلك ـ ابن الأثير في مقدمة كتابه (١/ ٦). وكتابه ـ رحمه الله ـ غير مرتب على ترتيب معين، ولذا فإنَّ حصول البغية منه صعب عسر، فإنَّه يورد الحديث ويتكلم على ما فيه من غريب. وقد وضع له الأستاذ محمود الطناحي فهرساً على المواد اللغوية، مما سهَّل البحث فيه.

وقد طبع الكتاب قديماً في الهند سنة (١٣٨٤هـ)، وأُعيد تصويره من هذه الطبعة سنة (١٣٩٦هـ)، وأُلحقت به أخيراً الفهارس المذكورة.

(١) الإمام، الحافظ، العلامة، أبو الحسن، المازني، البصري، عالم أهل «مرو». قال عنه أبو حاتم: «ثقة، صاحب سنة». وقال العباس بن مصعب: «كان إماماً في العربية والحديث». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٠٣هـ).

له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٤/ ١/ ٤٧٧)؛ و «وفيات الأعيان» (٥/ ٣٩٧)؛ و «التذكرة» (١/ ٣١٤)؛ و «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٣٧).

وقد جمع النضر بن شميل كتاباً في ذلك بعد كتاب معمر بن المثنى، وكان في عصره، وهو «أكبر من كتاب أبـي عبيدة، شرح فيه وبسط على صغر حجمه ولطفه»، كما قال ابن الأثير في مقدمة نهايته (١/ ٥، ٦).

(٢) أبو عبيد، أحمد بن محمد بن محمد بن أبـي عبيد، العبدي، المؤدب، الهروي، الفاشاني. صحب أبا منصور الأزهري اللغوي، وعليه اشتغل، وبه انتفع وتخرَّج وكان من أكابر العلماء. توفي سنة (٤٠١هـ).

والهَرَوِيّ: بفتح الهاء، والراء المهملة، نسبة إلى بلدة «هراة»، وهي إحدى بلاد خراسان. والفاشاني: نسبة إلى «فاشان» ـ ويقال لها: «باشان» ـ قرى من قرى هراة. =

وابن الأثير[1]، وغيرهم.

= انظر: «الأنساب» (١٠/ ١٣٣)، (١٣/ ٤٠٣).

وللهروي ترجمة في: «وفيات الأعيان» (١/ ٩٥)؛ و «العبر» (٣/ ٧٥)؛ و «الشذرات» (٣/ ١٦١). وقد صَنَّف الهروي كتابه «الغريبين»، غريب الحديث والقرآن. ويصف ابن الأثير ـ رحمه الله ـ كتابه، فيقول: «. . . ورتبه مقفى على حروف المعجم، على وضع لم يسبق في غريب الحديث والقرآن إليه. فاستخرج الكلمات اللغوية الغريبة من أماكنها، وأثبتها في حروفها، وذكر معانيها. . . ثم إنه جمع في غريب الحديث ما في كتاب أبي عبيد، وابن قتيبة، وغيرهما ممن تقدمه عصره من مصنفي الغريب، مع ما أضاف إليه مما تتبعه. . . فجاء كتابه جامعاً في الحسن بين الإحاطة والوضع. . . فانتشر كتابه بهذا التسهيل والتيسير في البلاد والأمصار، وصار هو العمدة في غريب الحديث والآثار». «النهاية» (١/ ٨، ٩). وقد طبع كتاب الهروي بالقاهرة، سنة (١٣٩٠هـ)، بتحقيق محمود الطناحي.

(١) الإمام، العلامة، أبو السعادات، مجد الدين، المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، الجزري، ثم الموصلي، المعروف بـ «ابن الأثير». مولده سنة (٥٤٤هـ). قال ابن خلكان: «كان فقيهاً، محدثاً، أديباً، نَحْويًا، . . . ورعاً، عاقلاً، مهيباً، ذا بِرٍّ وإحسانٍ». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٦٠٦هـ).

له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٤/ ١٤١)؛ و «طبقات الشافعية» (٥/ ١٥٣)؛ و «شذرات الذهب» (٥/ ٢٢).

وقد جاء كتابُ ابن الأثير المسمى بـ «النهاية» مسك الختام. يقول عنه السيوطي ـ رحمه الله ـ : «أحسن كتب الغريب، وأجملها، وأشهرها الآن، وأكثرها تداولاً».

والحق ما قاله السيوطي ـ رحمه الله ـ ، فقد جاء كتاب ابن الأثير نهايةً لتلك الجهود التي بُذلت في هذا المجال منذ أواخر القرن الثاني، ومطلع القرن الثالث، فاستفاد من تلك الجهود.

وكان كتابه جمعاً بين كتابين أساسيين، هما: كتاب «الغريبين»، للهروي؛ وكتاب «المغيث»، لأبي موسى المديني، الذي كان بمثابة التكملة لكتاب الهروي ـ كما =

وأمر أسماء رواته جرحاً وتعديلاً ـ :

«وأول من تكلّم في ذلك: شعبة، ثم تبعه يحيى بن سعيد[1] القَطَّان، ثم أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين»[2]. كما قاله صالح بن

= أشار إلى ذلك ابن الأثير في مقدمته (ص ٩، ١٠) ـ فأخذ منهما ما يتعلق بالحديث فقط دون القرآن، مضيفاً إلى ذلك ما حصل عليه من فوائد قد فاتتهما، ورتبه على حروف المعجم، فجاء سهل المأخذ، عظيم الفائدة، جامعاً لشتات ما تفرق من ذلك.

وقد قام السيوطي ـ رحمه الله ـ باختصار «نهاية» ابن الأثير مع الزيادة والاستدراك عليها، وسمى كتابه «الدر النثير». وقد طُبع في هامش «النهاية» في طبعتها الثانية، في المطبعة العثمانية سنة (١٣١١هـ)، بعناية عبد العزيز الطهطاوي.

وكان السيوطي قد ضم إلى «النهاية» فوائد عند تلخيصه لها، ثم أفرد زياداته على ابن الأثير، وسَمَّاه: «التذييل والتذنيب على النهاية الغريب».

وقد طبع هذا الذيل بتحقيق عبد الله الجبوري، سنة (١٤٠٢هـ).

ومن الجدير بالذكر: أنه صُنِّف في الغريب كتبٌ كثيرة غير ما ذكر المؤلف هنا، وقد تناولها ابن الأثير في مقدمة كتابه حسب ترتيبها الزمني، فكشف عنها النقاب، فأفاد وأجاد ـ رحمه الله ـ، فليراجع مقدمته من أراد الوقوف على ذلك.

(١) ابن فروخ، أبو سعيد، التيمي، مولاهم، البصري، القَطَّان، الإمام، العلم، سيد الحفاظ. قال أحمد: «ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان». وقال ابن سعد: «كان ثقة، حجة، رفيعاً، مأموناً». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (١٩٨هـ).

ترجمته في: «طبقات ابن سعد» (٧/ ٢٩٣)؛ و «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٣٥)؛ و «التذكرة» (١/ ٢٩٨)؛ و «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢١٦).

(٢) والحق: أن الكلام في الرجال ـ جرحاً وتعديلاً ـ قد وجد قبل هؤلاء، فلو تركنا عصر الصحابة، نجد أن الكلام على الرجال كان في عهد التابعين، إلاَّ أنَّ كلامهم في التعديل كان أكثر، لقلة الضعفاء في عهدهم، وقرب عهدهم بالصحابة، رضوان الله على الجميع. وكان ممن تكَلَّم في ذلك من التابعين: الشعبي (ت ١٠٣هـ)، وابن سيرين (ت ١١٠هـ)، وسعيد بن المسيب (ت ٩٤هـ)، وغيرهم من كبار =

محمد[1] البغدادي ــ فأفرده بالتصنيف: يحيى بن معين ــ وهو أول من وضع

= التابعين. وهؤلاء، كما قال الذهبي عنهم: «أول من زَكَّى وجَرَّح عند انقراض عصر الصحابة».

ولما انقضى عصر كبار التابعين، وفي حدود سنة (١٥٠هـ)، تكلَّم في الرجال جماعة، منهم: الأعمش (ت ١٤٨هـ)، حيث وثق جماعة، وضَعَّفَ آخرين؛ وأبو حنيفة (ت ١٥٠هـ)، فقال: «ما رأيت أكذب من جابر الجعفي». والملاحظ: أن هؤلاء كانت أقوالهم في الرجال قليلة جداً، بحيث لم تحفظ لنا كتب الجرح والتعديل شيئاً من أقوالهم إلاَّ في القليل النادر. ثم تلا هؤلاء طبقة أُخرى، وهم المكثرون من الكلام في الرجال، البارزون في هذا المجال، وعلى رأسهم، ومن أشهرهم: شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ)، وهو أشدهم تَحَرِّياً في ذلك؛ وسفيان الثوري (ت ١٦١هـ)؛ ومالك بن أنس (ت ١٧٩هـ).

ثم جاءت من بعدهم جماعة، من مشاهير من تكلَّم في هذا الفن، وكان على رأسهم: عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ)؛ ويحيى القطان (ت ١٩٨هـ). قال الذهبي عنهما: «من جَرَحَاه لا يكاد ــ والله ــ يندملُ جرحه، ومن وَثَّقَاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتُهد في أمره...».

ثم دونت بعد هؤلاء كتب الجرح والتعديل، وعُرِفَ السليم من العليل، فجاءت طبقة أُخرى من أئمة هذا الشأن، أشهرهم: يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)؛ وعلي بن المديني (ت ٢٣٤هـ)؛ وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ). وغيرهم من أئمة هذا الشأن الذين عليهم المعوَّل في هذا الفن.

وقد تكلَّم في الرجال غير هؤلاء المذكورين، وقد جمعهم الحافظ الذهبي ــ رحمه الله ــ وجعلهم طبقات حتى وصل بهم إلى طبقة شيوخه.

وعلى هذا فالمقصود بأن شعبة أول من تكلم في ذلك، أي: أول من توسع فيه، وأكثر منه.

انظر في ذلك: «المجروحين» (١/ ٣٨ ــ ٦٠)؛ و «شرح علل الترمذي» (ص ٧٥ ــ ٨٣)؛ وذكر من يعتمد قوله في «الجرح والتعديل»، للذهبي (ص ١٥٨ ــ ١٧٢).

(١) ابن عمرو بن حبيب، الأسدي، مولاهم، البغدادي، نزيل بخارى، أبو علي، الحافظ، الثبت، وكان يلقب: «جزرة». قال الدارقطني: «كان ثقة، حافظاً، عارفاً». =

كتاباً في ذلك[1] ـ، ثم ....

= وقال الخطيب: «حدَّث دهراً من حفظه، ولم يكن استصحب معه كتاباً، وكان ثبتاً، صدوقاً، مشهوراً بالمزاح». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٩٣هـ).
و «جَزَرة»: لقب له، وذلك أنه قدم عليهم عمر بن زرارة، فحدثهم بحديث لعبد الله بن بسر: أنه كان له خرزة للمريض. وكان صالح غائباً، فسأله عن الحديث، وصحّفه «جزرة» فبقي عليه.
له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٢٢)؛ و «النجوم الزاهرة» (٣/ ١٦١)؛ و «التذكرة» (٢/ ٦٤١)؛ و «طبقات الحفاظ» (ص ٢٨٥، ٢٨٦).

(١) ولم يعرف لابن معين كتابٌ وضعه في هذا الفن، بمعنى: أنه جمعه وصنفه، وإنَّما المشهور عنه، والذي وصل إلينا من كلامه في الرجال هي تلك الروايات، والأسئلة التي تَلَقَّاها عنه أصحابه وتلامذته، ودوَّنوها، ورتبوها في كتبهم، وأشهر هذه الروايات:
١ ـ رواية أبي الفضل، العباس بن محمد الدوري (ت ٢٧١هـ): صاحب يحيى وصديقه. واسم كتابه: «التاريخ».
٢ ـ رواية ابن محرز: وهو أبو العباس، أحمد بن القاسم بن محرز، واسم روايته: «معرفة الرجال عن يحيى بن معين».
٣ ـ رواية ابن الجنيد: وهو أبو إسحاق، إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد (ت في حدود ٢٦٠هـ). ويسمى كتابه: «سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين».
٤ ـ رواية الدارمي: لأبي سعيد، عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ). واسمها: «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين، في تجريح الرواة وتعديلهم».
٥ ـ رواية الدُّقاق: أبو خالد، يزيد بن الهيثم بن طهمان البادي (ت ٢٨٤هـ). وجاء اسمها هكذا: «من كلام أبي زكريا يحيى بن معين». وقد اشتملت على نصوص مهمة مع صغر حجمها.
فهذه هي أشهر الروايات التي وصلت إلينا مدونة مكتوبة مما يحوي كلام ابن معين في الرجال، هذا بالإضافة إلى روايات أُخرى عن يحيى وُجدت منثورة في بطون كتب =

البخاري[1]، ثم أبو زرعة، وأبو حاتم[2]، ....

= الرجال: «كالجرح والتعديل»؛ و «تاريخ بغداد»، وغيرهما. وقد قام الدكتور أحمد نور سيف، بجهد مشكور في تحقيق هذه الروايات وخدمتها خدمة جيدة، وخَرَجَ منها حتى الآن مطبوعاً: رواية الدوري، ورواية الدقاق، ورواية الدارمي، وابن محرز، وابن الجنيد، وغيرها.

أما عند القول بأن يحيى قد باشَر بنفسه تأليف شيء من ذلك، فلم أقف ــ بعد البحث ــ على ما يفيد ذلك، وهذا ما أكَّده الدكتور نور سيف في مقدمته لتحقيق «تاريخ الدوري عن يحيى».

انظر: «الرسالة المستطرفة» (ص ٩٦، ٩٧)؛ ومقدمة الدكتور أحمد نور سيف لكتاب «التاريخ»؛ ورواية الدوري (١/ ١٣٧ ــ ١٥٧)، وفيه تفصيل القول عن هذه الروايات.

(١) وقد صنَّف البخاري كتباً في الضعفاء خاصة: كـ «الضعفاء الصغير»، وصنف كتباً أُخَرْ جمعت بين الثقات والضعفاء: كـ «التاريخ الكبير»، و «الأوسط»، و «الصغير». وقد طُبع من هذه الكتب: «التاريخ الكبير» في الهند قديماً، بعناية الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني، وطُبع كذلك «التاريخ الصغير» في الهند، وطُبع كذلك في باكستان مع «الضعفاء الصغير» و «الضعفاء والمتروكين»، وطُبع «الضعفاء الصغير» مع «ضعفاء النسائي» بتحقيق محمود إبراهيم زايد ــ نشر دار الوعي بحلب، ثم طُبع مفرداً بتحقيق بوران الضناوي، سنة (١٤٠٤هـ).

يُنظر حول كتب البخاري: بحوث في تاريخ السنَّة المشرفة (ص ٩٤، ٩٥)، (ص ١١٢ ــ ١١٥).

(٢) أما أبو زرعة فله كتاب «الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين»، و «أسئلة البرذعي له في الجرح والتعديل»، وقد ضمَّ البرذعي إلى الكتاب تلك الأجوبة التي أجاب بها أبو زرعة عن أسئلته، وكذا أجوبة أبي حاتم الرازي وألَّف بينها.

وقد حقَّق الكتاب الدكتور سعدي الهاشمي، وطُبع أخيراً في الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة بالمجلس العلمي، عام (١٤٠٢هـ)، وهي طبعته الأولى.

وكذلك توجد أقوال أبي زرعة منثورة في كتاب «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم، =

والنسائي[1].

ومن بعدهم: كالعُقَيْلي[2]، ....

= والذي يضم أقوال أبي حاتم وأبي زرعة وغيرهما من العلماء في الجرح والتعديل، مما سمعه منهما، أو سألهما عنه، وما رواه عن غيرهما.
وأما أبو حاتم: فكلامه في الرجال موجود كذلك في كتاب «الجرح والتعديل»، لابنه. وقد حوى كتاب «العلل» لابن أبي حاتم جملة من أقوال أبيه وأبي زرعة في الرجال.

(١) وقد صنف الإمام النسائي كتاب «الضعفاء والمتروكين»، وهو كتاب صغير الحجم، مختصر العبارة، على نمط «الضعفاء الصغير» للبخاري، وقد رتَّبه على حروف المعجم.
وقد طبع الكتاب ــ كما سبق ــ مع ضعفاء البخاري، بتحقيق إبراهيم زايد، ثم طُبع أخيراً سنة (١٤٠٥هـ) مستقلاً، بتحقيق بوران الضناوي، ويوسف الحوت.
كما أن للنسائي كتاباً يسمى بـ «الجرح والتعديل»، ينقل عنه ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، ولم أقف عليه.

(٢) الحافظ، الإمام، أبو جعفر، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، العقيلي. قال مسلمة بن القاسم: «كان العقيلي جليل القدر، عظيم الخطر، ما رأيت مثله، وكان كثير التصانيف...». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٢٢هـ).
و «العُقَيْلِي»: نسبة إلى عقيل بن كعب بن عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر. كما في «الأنساب» (٩/ ٣٤١).
له ترجمة في: «الوافي بالوفيات» (٤/ ٢٩١)؛ و «التذكرة» (٣/ ٨٣٣)؛ و «العبر» (٢/ ١٩٤).
وقد صنف العقيلي في ذلك: كتاب «الضعفاء»، ومنهم من يسميه «الضعفاء الكبير»: كالذهبي، وابن ناصر الدين. وقد وردت تسميته عند مؤلفه هكذا: «كتاب الضعفاء، ومن نسب إلى الكذب ووضع الحديث، ومن غلب على حديثه الوهم، ومن يتهم في بعض حديثه، ومجهول روى ما لا يتابع عليه، وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو إليها، وإنْ كانت حاله في الحديث مستقيمة، مؤلف على حروف =

والأزدي[1]، وابن حبان[2].

= المعجم». وقد أثنى عليه الذهبي فقال في «الميزان» (١/ ٢): «وله مصنف مفيد في معرفة الضعفاء». وعليه بعض المآخذ والانتقادات، كتناوله الأئمة الثقات، كالبخاري وابن المديني وغيرهما. وقد طُبع الكتاب مؤخراً في أربعة مجلدات، بتحقيق د. عبد المعطي قلعجي.
انظر: «الرسالة المستطرفة» (ص ١٠٨)؛ «بحوث في تاريخ السنَّة المشرفة» (ص ٩٦، ٩٧)؛ ومقدمة د. قلعجي لكتاب العقيلي.

(١) الحافظ، العلامة، أبو الفتح، محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة، الموصلي، نزيل بغداد. قال الخطيب: «في حديثه مناكير، وكان حافظاً، صنف في علوم الحديث». وضَعَّفَه كذلك البرقاني. قال الذهبي ــ رحمه الله ــ: «وهَّاه جماعة بلا مستند طائل». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٧٤هـ).
انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤٣)؛ و «التذكرة» (٣/ ٩٦٧)؛ و «الميزان» (٣/ ٥٢٣)، وقد صنف في الضعفاء كتاباً كبيراً ــ كما وصفه الذهبي في «الميزان» (١/ ٥) ــ فقال: «له مصنف كبير إلى الغاية في الضعفاء، جمع فأوعى». وقال في ترجمته إياه من الكتاب المذكور (٣/ ٥٢٣): «. . . عليه فيه مؤاخذات». وقد أُخِذَ على الأزدي إفراطه في الجرح، حتى قال الذهبي عنه في «الميزان» (١/ ٥): «جَرَّح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه. . .».
وانظر: «بحوث في تاريخ السنَّة المشرفة» (ص ٩٢، ٩٣).

(٢) وكتاب ابن حبان هو: «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» وهو من أجلِّ الكتب في هذا المجال، قَدَّم له مؤلفه بمقدمة نفيسة، ثم رتبه على حروف المعجم، ويذكر آراء العلماء في المترجم، ويُبدي رأيه هو كذلك. إلاَّ أن ابن حبان ــ مع عظم كتابه وكثرة فوائده ــ كان يتشدد في الجرح، حتى قال عنه الذهبي في «الميزان» (١/ ٢٧٤): «ربَّما قَصَّب الثقة حتى لا يدري ما يخرج من رأسه».
وقد طبع الكتاب قديماً في الهند، وطُبع بعد ذلك في حلب في ثلاث مجلدات، بتحقيق: محمود إبراهيم زايد. انظر: «بحوث في تاريخ السنَّة المشرفة» (ص ٩٧، ٩٨).

قال الشيخ تقي الدين في كتابه «الاقتراح»[1]: «أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وَقَفَ على شَفِيْرِها[2] طائفتان من الناس: المُحْدِّثُون والحُكَّام».
قال: «وكان شيخ شيوخنا، الحافظ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جَازَ القنطرة. يعني بذلك: أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه»[3].

قال الشيخ: «وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه إلاَّ ببيانٍ شافٍ، وحجة ظاهرة»[4].

وأمر صحابته أفرده بالتصنيف:

أبو نعيم[5]، وأبو موسى[6] ....

(١) (ص ٣٤٤).

(٢) الشفير: الحرف والجانب. «النهاية» (٢/ ٤٨٥).

(٣) «الاقتراح» (ص ٣٢٧).

(٤) «الاقتراح» (ص ٣٢٧).

(٥) وكتابه هو: «معرفة الصحابة»، وقد قدَّم فيه ذكر العشرة المبشرين بالجنة، ثم أعقبهم بأسماء المحمدين، ثم رتَّب باقي الأسماء على حروف المعجم. وذكر في ترجمة كل صحابي حديثاً أو حديثين، مع ذكر مولده ووفاته، ويهتم بذكر الأنساب، والأخبار، والأحاديث وطرقها، وقد يذكر أحياناً الجرح والتعديل. وقد حقَّق الكتاب، من أوله إلى حرف الثاء، الأخ محمد راضي، ونال به درجة الدكتوراه، من قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية عام (١٤٠٦هـ). وقد طبع هذا القسم المحقق مؤخراً.
وقد طبع كتاب أبي نعيم مؤخراً سنة (١٤١٩هـ) في سبع مجلدات ــ مع الفهارس ــ عن دار الوطن بالرياض ــ السعودية، بتحقيق عادل العزازي.
وانظر: «المستطرفة» (ص ٩٥)؛ و «بحوث في تاريخ السنَّة» (ص ٧١، ٧٢).

(٦) الحافظ الكبير، شيخ الإسلام، محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي عيسى ــ أحمد ــ بن عمر، الأصبهاني. قال السمعاني: «ثقة صدوق». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٥٨١هـ). =

الأصبهانيان[1]، وابن قانع[2]، ....

= و «المديني»: بفتح الميم، وكسر الدال المهملة، وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها نون: نسبة إلى مدينة «أصبهان». وهذه النسبة إلى عدة مدن غير أصبهان. كما في «وفيات الأعيان».
وانظر: «الأنساب» (١٢/ ١٥٢).
له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٨٦)؛ و «التذكرة» (٤/ ١٣٣٤)؛ و «الشذرات» (٤/ ٢٧٣).
وكتابه في الصحابة هو: «معرفة الصحابة» الذي استدرك به على كتاب أبي نعيم الحافظ، وقيل: إنه استدراك على كتاب أبي عبد الله بن منده. قال بالأول: الذهبي، وبالثاني: ابن حجر ـ رحمهما الله ـ.
انظر: «مقدمة الإصابة» (١/ ٣)؛ و «التذكرة» (٤/ ١٣٣٥)؛ و «المستطرفة» (ص ٩٥).

(١) في (أ) الأصبهاني. والمثبت من (م)، وهو الصواب.
(٢) عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق، أبو الحسين الأموي، مولاهم، البغدادي. مولده سنة (٢٦٥هـ). ضعَّفه البرقاني. وقال الدارقطني: «كان يحفظ، ولكنه يخطىء ويصر». قال الخطيب: «لا أدري لماذا ضعفه البرقاني؟ فقد كان ابن قانع من أهل العلم والدراية، ورأيت عامة شيوخنا يوثقونه». وحكى الخطيب أنه اختلط في آخر عمره. توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٣٥١هـ).
ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١١/ ٨٨)؛ و «المنتظم» (٧/ ١٤)؛ و «التذكرة» (٣/ ٨٨٣)؛ و «الكواكب النيِّرات» (ص ٣٦٣).
وكتابه في الصحابة هو: «معجم الصحابة»، وهو مرتب على حروف المعجم، ويذكر فيه الاسم والنسب، ثم يخرج لكل واحدٍ حديثاً أو حديثين بإسناده إليهم، ولا يذكر وفياتهم ولا شيئاً من أخبارهم. وقد وصل إلينا هذا الكتاب، عدا بعض الأوراق سقطت من أوله.
وقد طبع كتاب ابن قانع مؤخراً في ثلاث مجلدات، عام (١٤١٨هـ) عن دار الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة، بتحقيق: صلاح المصراتي. =

وابـن عبـد البـر[1]، وابـن . . . .

= انظر: «بحوث في تاريخ السنَّة المشرفة» (ص ٧٠)؛ و «تاريخ التراث العربـي» (١/ ٣٠٥).

(١) الإمام، شيخ الإسلام، حافظ المغرب، أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم، النمري، القرطبـي. قال أبو الوليد الباجي: «لم يكن بالأندلس مثل أبـي عمر في الحديث». وقال الذهبـي: «كان دَيِّناً، صَيِّناً، ثقةً، صاحب سنة واتِّباع». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٤٦٣هـ).

ترجمته في: «بغية الملتمس» (ص ٤٨٩)؛ و «وفيات الأعيان» (٧/ ٦٦)؛ و «التذكرة» (٣/ ١١٢٨)؛ و «الشذرات» (٣/ ٣١٤).

وكتابه في الصحابة هو: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، وسمَّاه «الاستيعاب» لظنه أنه استوعب ما في كتب من قبله. كما قاله ابن حجر.

وقد ذكر في صدر كتابه قائمة بأسماء المصادر التي بنى عليها كتابه. وقد رتَّب الصحابة على حروف المعجم، ثم أعقب ذلك ذكر الكنى، وكذا فعل في النساء، ويهتم في كتابه بذكر الأنساب والمشاهد التي شهدها الصحابـي.

ويُعدُّ كتاب ابن عبد البر من أهم وأحسن ما صنف في هذا الباب، حتى قال عنه ابن حزم ــ كما في التذكرة (٣/ ١١٢٩) ــ: «وله تواليف لا مثل لها في جمع معانيها. . . منها كتاب الاستيعاب في الصحابة، ليس لأحد مثله». وقال النووي ــ كما في «التدريب» (٢/ ٢٠٧) ــ: «ومن أحسنها، وأكثرها فوائد: الاستيعاب لابن عبد البر، لولا ما شانه بذكر ما شجر بين الصحابة، وحكايته عن الأخباريين».

ومع عظم كتابه وشهرته فقد فاته الكثير، قال ابن حجر في مقدمة «الإصابة» (١/ ٣): «. . . ومع ذلك ففاته شيء كثير، فذيَّل عليه أبو بكر بن فتحون ذيلاً حافلاً، وذيَّل عليه جماعة في تصانيف لطيفة».

وقد طُبع الكتاب مرات، منها طبعة في حاشية «الإصابة»، لابن حجر، سنة (١٣٥٨هـ). ثم طُبع بعد ذلك مستقلاً في أربعة أجزاء، بتحقيق علي محمد البجاوي.

وانظر: «بحوث في تاريخ السنَّة المشرفة» (ص ٧٢، ٧٣).

الأثير[1]، وغيرهم.

---

(١) الإمام، العلامة، الحافظ، عز الدين، أبو الحسن، علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد، الشيباني، الجزري، أخو العلامة مجد الدين، صاحب «جامع الأصول». قال الذهبي: «كان مُكَمَّلاً في الفضائل، علامة، نَسَّابة، أخباريًّا، عارفاً بالرجال، وأنسابهم، لا سيما الصحابة، مع الأمانة والتواضع، والكرم». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٦٣٠هـ).

و «الجزري»: نسبة إلى بلدة يقال لها: «جزيرة ابن عمر»، وهي بلدة فوق الموصل بينهما ثلاثة أيام، بناها عبد العزيز بن عمر من «برقعيد» من أعمال الموصل. كما في: «معجم البلدان» (٢/ ١٣٨)؛ و «الوفيات» (٣/ ٣٤٩).

له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٣/ ٣٤٨)؛ و «التذكرة» (٤/ ١٣٩٩)؛ و «طبقات الحفاظ» (ص ٤٩٥)؛ و «الشذرات» (٥/ ١٣٧).

وكتابه في الصحابة هو المسمى بـ «أسد الغابة في معرفة الصحابة». قال النووي ـ رحمه الله ـ كما في «التدريب» (٢/ ٢٠٧): «وقد جمع الشيخ عز الدين بن الأثير الجزري في الصحابة كتاباً حسناً، جمع فيه كتباً كثيرة، وضبط وحقَّق أشياء حسنة». والكتب التي جمعها ابن الأثير هي: كتاب ابن منده، وأبي موسى، وأبي نعيم، وابن عبد البر، وزاد من غيرها أسماء أُخرى. ولكن وقع فيه شيء من القصور، حيث قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (١/ ٣): «إلاَّ أنَّه تبع فيه من قبله، فخلط من ليس صحابياً بهم، وأغفل كثيراً من التنبيه على كثير من الأوهام الواقعة في كتبهم».

وقد اختصره النووي ـ رحمه الله ـ، لكن قال السيوطي: «ولم يشتهر هذا المختصر». واختصره كذلك الحافظ الذهبي ـ رحمة الله عليه ـ فجَرَّد الأسماء التي فيه مع زيادات عليه في كتاب سماه «تجريد أسماء الصحابة» جَرَّده وزاد عليه زيادات من كتب أُخرى، وقد عَلَّم ـ رحمه الله ـ لمن ذكر غلطاً، ولمن لا تصح صحبته ـ كما قال الحافظ ابن حجر ـ ثم قال: «ولم يستوعب ذلك ولا قارب» وقد طبع كتاب ابن الأثير عدة طبعات، وكذا طبع «تجريد» الذهبي قديماً في الهند في حيدرآباد سنة (١٣١٥هـ)، وأعيد تصويره في بيروت.

[٧ / أ] وكذلك / فعلوا ـ قَدَّس الله أرواحهم، ونَوَّر ضرائحهم ـ بباقي أنواعه، وفنونه الزائدة على الستين نوعاً[(١)]، أَنْجَحَ الله قصدهم، ولا خَيَّبَ سعينا وسعيهم، فلقد بذلوا جهدهم فيما صنَّفوه، وأتعبوا فِكْرَهُم فيما وضعوه وحرَّروه، ولم يبق هِمَّةُ أكثرِ الفضلاء [من][(٢)] المتأخرين إلاَّ النظر فيما هَذَّبُوه، والاقتباس مما قَيَّدوه وضبطوه، ولعمري إنَّ ذلك اليوم[(٣)] لمن أشرفِ المطالب، وأعظمِ المقاصد.

وكنت ممن أَنعمَ الله ـ سبحانه وتعالى، وله الحمد والمنَّة ـ عليه محبَّة العلوم الشرعية، خصوصاً هذا العلم الشريف[(٤)]، فكنت أُعلِّق[(٥)] فوائده،

---

(١) فقد أوصلها الحافظ ابن الصلاح في «علومه» إلى خمسة وستين نوعاً، وبيَّن أنَّ ذلك ليس بآخر الممكن فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يُحصى.
واعترض الحافظ ابن حجر عليه في «نكته» بأنه أهمل أنواعاً أُخر، ثم نقل عن الحازمي قوله: «اعلم أن علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة، تقرب من مائة نوع، وكل نوع منها علم مستقل، لو أَنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته».
قال ابن حجر: «وقد فتح الله ـ تعالى ـ بتحرير أنواع زائدة على ما حَرَّره المصنف ـ يعني ابن الصلاح ـ تزيد على خمسة وثلاثين نوعاً. فإذا أضيفت إلى الأنواع التي ذكرها المصنف تمت مائة نوع ـ كما أشار إليه الحازمي ـ وزيادة».
انظر: «التقييد والإيضاح» (ص ١٧)؛ و «النكت على ابن الصلاح»، لابن حجر (١/ ٢٣٣).

(٢) زيادة في (م).

(٣) اليوم: ساقطة من (م).

(٤) يعني: علم الحديث.

(٥) كلمة «التعليق» تُطلق عند بعض المؤلفين القدامى على: «ما يكتبه المؤلف من آراء، أو يستفيده من معلومات يسجلها في أوراق خاصة به، أو مسودات عامة يحتفظ بها»، وهذا المعنى هو الذي يريده المؤلف هنا. «تحقيق التراث»، للدكتور إبراهيم الفضلي (ص ١٨٦، ١٨٧)، طـ ١، مكتبة العلم بجدة (١٤٠٢هـ).

وأضبط شوارده[1]، وأُقيِّد أوابده[2]، وأَسمع عاليه[3] ونازله[4].

كاشفاً عن فنونه، باحثاً عن علومه، أعني: صحيحه[5]، وحسنه[6]،

---

(١) جمع شَارِد، يقال: شَرَدَ البعير والدابة، يشرد، شَرْداً، وشِرَاداً، وشُرُوداً: نَفَرَ، فهو شارد. «لسان العرب» (ص ٢٢٣٠) مادة: شرد.

(٢) يقال: أَبَد الشيء، من باب ضرب، يَأْبِد، أُبوداً: نَفَر وتوحش، فهو آبد... وقيل للألفاظ التي يدق معناها: أوابد، لبعد وضوحه. «المصباح المنير» (١/ ١).
فمراده: أنه كان يجمع ما تفرق من شتات فوائده، ويسجل ما دقَّ من معانيه.

(٣) قال السخاوي: «العلو في الإسناد: هو قلة الوسائط في السند، أو قدم سماع الراوي، أو وفاته».
وطلب العلو في الإسناد، سنَّة ثابتة عن السلف ــ رضوان الله عليهم ــ، كما قال الإمام أحمد، ومن فوائد العلو ما قاله ابن الصلاح، كما في «التقييد والإيضاح» (ص ٢٥٧): «العلو يبعد الإسناد من الخلل، لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته ــ سهواً أو عمداً ــ ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل». وأجلُّ أقسام العلو: القرب من النبي ﷺ بإسنادٍ صحيح نظيف.
انظر: «التدريب» (٢/ ١٥٩ ــ ١٧٠)؛ و «فتح المغيث» (٣/ ٥).

(٤) النزول في الإسناد ضد العلو، مفضول مرغوب عنه على الراجح، وبعضهم يفضله على العلو. قال ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص ٢٦٣): «وهذا مذهب ضعيف، ضعيف الحجة». والحق: أن الإسناد النازل إذا تَمَيَّز بفائدة، كزيادة الثقة في رجاله على العالي أو غير ذلك فهو أولى من العالي، قال ابن المبارك: «ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل جودة الحديث صحة الرجال». فلا فائدة في العلو إن كان السندُ ضعيفاً.
انظر تفصيل ذلك في: «تدريب الراوي» (٢/ ١٧١، ١٧٢).

(٥) الحديث الصحيح: «هو الحديث المسند، الذي يتَّصل إسناده بنقل العدل الضابط، عن العدل الضابط، إلى منتهاه، ولا يكون شاذًّا، ولا معللاً». كذا عرفه ابن الصلاح في «علومه» (ص ٢٠).

(٦) الحديث الحسن: هو الحديث الذي يجمع شروط الصحيح، إلاَّ أنه يقل ضبط =

وضعيفه[1]، ومتصله[2]، ومرسله[3]، ومنقطعه[4]، ومعضله[5]، ومقلوبه[6]،

= راويه. «شرح النخبة» (ص ٣٢، ٣٣).

(١) الحديث الضعيف: «هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول». نكت ابن حجر على ابن الصلاح (١/ ٤٩٢).

(٢) المتصل ــ كما عَرَّفه ابن الصلاح في «علومه» (ص ٦٥) ــ : «هو الذي اتَّصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه، حتى ينتهي إلى منتهاه». قال: «ومطلقه يقع على المرفوع، والموقوف».
وقال ابن حجر في «نكته» (١/ ٥٠٦): «فإنه ينظر فيه إلى حال الإسناد، مع قطع النظر عن المتن سواءً كان مرفوعاً أو موقوفاً».
وأما المقطوع ــ وهو الموقوف على التابعي ــ فقال العراقي في «شرح الألفية» (١/ ١٢٢): «وإنما يمتنع اسم المتصل في المقطوع في حالة الإطلاق، أما مع التقييد فجائز واقع في كلامهم، كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب. . .».

(٣) قال ابن حجر في «نكته» (٢/ ٥٤٦): «المرسل: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ مما سمعه من غيره».

(٤) قال النووي في «التقريب» (١/ ٢٠٧): «. . . ما لم يتصل إسناده، على أي وجه كان انقطاعه، وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي».
وانظر: «شرح النخبة»، لابن حجر (ص ٤٢).

(٥) المعضل: «ما سقط من إسناده راويان فأكثر، مع التوالي». «نزهة النظر» (ص ٤٢).

(٦) القلب في الحديث على قسمين: قلب في السند، وقلب في المتن.
الأول: القلب في السند، وحقيقته: «تغيير من يعرف برواية ما بغيره». وهو على قسمين كذلك: عمداً، وسهواً. والعمد قسمان:
١ ــ أن يكون المتن مشهوراً براوٍ معين كـ «سالم»، فيبدل براوٍ آخر نظيره في الطبقة كـ «نافع»، ليُرْغَب فيه لغرابته، وذلك لكون المشهور خلافه.
٢ ــ أن يكون سند تام لمتنٍ ما، فينقلب فيجعل لمتن آخر مروي بسند آخر، ويقصد بذلك امتحان حفظ المحدث، كما فعل أهل بغداد مع الإمام البخاري. =

ومشهوره، وغريبه، وعزيزه[1]، ومنكره، ومعروفه[2] [3]، . . . .

= وأما القلب في السند على سبيل السهو والوهم، فمثاله: ما حَدَّث به أبو صالح، عن أبي هريرة: «إنَّ الله يرضى لكم ثلاثاً». وكان عطاء بن يزيد حاضراً فحدَّث عن تميم الداري بحديث: «الدين النصيحة»، فسمعهما سهيل بن أبي صالح، فحدَّث عن أبيه، عن أبي هريرة، بحديث: «الدين النصيحة» يرفعه، وإنَّما هو حديث تميم الداري.

ومن هذا النوع ما يقع الغلط فيه بالتقديم والتأخير في الأسماء، مثل: «مرة بن كعب»، فيجعله «كعب بن مرة».

الثاني: القلب في المتن، وحقيقته «أن يعطي أحد الشيئين ما اشتهر للآخر» ومثاله حديث: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»، فإنه جاء مقلوباً بلفظ: «حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله».

انظر: «فتح المغيث» (ص ٢٦٩ ــ ٢٧٧)؛ و «التدريب» (١/ ٢٩١ ــ ٢٩٤).

(١) المشهور والغريب والعزيز: هذه هي أقسام خبر الآحاد، حيث إن الخبر ينقسم من حيث طرق وصوله إلينا إلى: متواتر، وآحاد.

والآحاد هو: ما كانت طُرقه محصورة بعدد معين، ما لم يبلغ ذلك حد التواتر. فإن كانت هذه الطرق ثلاثة فصاعداً في كل طبقة، فهو «المشهور»، وقد يسمى «المستفيض»، وإنْ كانت طرقه اثنتين فقط في كل طبقة فهو «العزيز»، سمي كذلك إما لقلة وجوده، أو لقوته بمجيئه من طريق آخر، وإنْ تَفَرَّد بالحديث راوٍ واحد فهو «الغريب»، في أي طبقة من طبقات السند وقع التفرد.

انظر: «نزهة النظر» (ص ١٨ ــ ٢٥).

(٢) في (أ): ومفرده. والتصحيح من (م).

(٣) المنكر: «هو ما رواه الضعيف مخالفاً لرواية الثقة»، ومقابله ــ وهو الذي وقعت له المخالفة ــ يقال له: المعروف. قال الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله ــ : «فإن خولف ــ أي الراوي ــ بأرجح منه، لمزيد ضبط، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له: المحفوظ، ومقابله ــ وهو المرجوح ــ يقال له: الشاذ. . . وإن وقعت المخالفة له مع الضعف ــ أي مع ضعف المخالف ــ فالراجح يقال له: =

[وآحاده][1]، ومتواتره[2]، وأفراده[3]، وشاذه، ومعلله[4]، . . . .

= المعروف، ومقابله يقال له: المنكر». قال ــ رحمه الله ــ : «وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموماً وخصوصاً من وجه، لأن بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقاً في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف، وقد غفل من سَوَّى بينهما». «نزهة النظر» (ص ٣٥، ٣٦).

(١) هذه الكلمة ساقطة من (أ)، وأثبتّها من (م).

(٢) المتواتر: هو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة ــ بأن يكونوا جمعاً لا يمكن تواطؤهم على الكذب ــ عن مثلهم، من أول الإسناد إلى آخره.
فشروط المتواتر:
١ ــ أن يكون رواته كثرة تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.
٢ ــ أن تكون هذه الكثرة في كل طبقات السند.
٣ ــ أن يكون مستند خبرهم الأمر المشاهد أو المسموع، لا ما ثبت بقضية العقل.
٤ ــ أن يحصل لسامعه إفادة العلم، وما لم يحصل به إفادة العلم فهو المشهور فقط، فكل متواتر مشهور من غير عكس. «نزهة النظر» (ص ١٨ ــ ٢١)؛ و «التدريب» (٢/١٧٦).

(٣) والفرد مرادف الغريب الذي مر تعريفه معنا، والتفرد نوعان: مطلق، ونسبي.
* فالفرد المطلق: هو ما تفرد به راوٍ واحدٍ عن جميع الرواة.
* والفرد النسبي: هو ما يقع فيه التفرد بالنسبة إلى جهة مخصوصة، كقولهم: تفرد به أهل الشام أو مكة. أو تفرد فلان عن فلان، وإنْ كان مرويًّا من وجوه عن غيره. أو تفرد به أهل البصرة عن أهل الكوفة. والفرد النسبي يقل إطلاق «الفرد» عليه، بل أكثر ما يسمونه بـ «الغريب».
انظر: «نزهة النظر» (ص ٢٨، ٢٩).

(٤) قال ابن الصلاح: «الحديث المعلل: هو الحديث الذي اطُّلِع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة». ثم إنَّ العلة قد تقع في الإسناد ــ وهو الأكثر ــ وقد تقع في المتن. وما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصةً دون المتن. «التقييد والإيضاح» (ص ١١٦، ١١٧).

ومدرجه[1]، ومسلسله[2]،[3] وموضوعه[4]، ومختلفه[5]، إلى غير ذلك من معرفة حال أسانيده جرحاً ....

---

(١) قال ابن كثير في تعريفه: «هو أن تُزاد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي، فيحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث، فيرويها كذلك، وقد يقع الإدراج في الإسناد كذلك». «الباعث الحثيث» (ص ٧٣، ٧٤).

(٢) ومسلسله: ساقطة من (م).

(٣) المسلسل: «هو ما تتابع رجال إسناده على صفة واحدة، أو حالة واحدة، للرواة تارةً، وللرواية تارةً أُخرى». وصفات الرواة: إما أقوال أو أفعال أو هما معاً، وصفات الرواية: إما أن تتعلق بصيغ الأداء، أو بزمنها، أو مكانها. «تدريب الراوي» (٢/ ١٨٧، ١٨٨).

(٤) قال ابن الصلاح: «الموضوع: هو المختلق المصنوع». وهو شر أنواع الضعيف، ولا تحل لأحد روايته إلاَّ مقروناً ببيان حاله من الوضع.

انظر: «التقييد والإيضاح» (ص ١٣٠ ـ ١٣٤)؛ و «تدريب الراوي» (١/ ٢٧٤ ـ ٢٩٠).

(٥) مختلف الحديث: «هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً»، قاله النووي. وهو قسمان:

أحدهما: أن يمكن الجمع بينهما بوجه صحيح، فيتعين حينئذٍ الجمع، والعمل بهما جميعاً. ومثاله: حديث «لا يُورَدُ ممرض على مصح»، وحديث: «لا عدوى...»، وقد جمعوا بينهما بوجوه من الجمع.

والثاني: لا يمكن الجمع بينهما بوجهٍ. وهذا على ضربين: أحدهما: أن يظهر كون أحدهما ناسخاً، والآخر منسوخاً، فيعمل بالناسخ، ويترك المنسوخ. الثاني: أن لا يظهر الناسخ من المنسوخ، فحينئذٍ يتعين ترجيح أحدهما على الآخر، فيعمل بالراجح منهما. ووجوه الترجيح كثيرة، أوصلها الحازمي إلى خمسين، وتبعه ابن الصلاح، وأوصلها الحافظ العراقي إلى عشر ومائة وجه.

انظر: «التقييد والإيضاح» (ص ٢٨٥ ـ ٢٨٩)؛ و «التدريب» (٢/ ١٩٦ ـ ٢٠٢).

وتعديلاً[(١)]، وأنساباً[(٢)] وتاريخاً، وصدقاً وتدليساً[(٣)]، واعتباراً ومتابعةً[(٤)]،

---

(١) «الجرح والتعديل»: هو معرفة الثقات والضعفاء من الرواة، ومن تُقبل روايته ومن تُرَدُّ. وهو أهم وأجلُّ أنواع علوم البحث، إذ به يميز الصحيح من الضعيف من حديث رسول الله ﷺ.
انظر تفصيل ذلك في: «تدريب الراوي» (١/ ٢٩٩، ٣٥٠).

(٢) قال ابن حجر في «النخبة وشرحها» (ص ٧٦) ــ عند كلامه على ضرورة معرفة الأنساب ــ: «وهي تارةً تقع إلى القبائل، وهو في المتقدمين أكثر بالنسبة إلى المتأخرين، وتارةً إلى الأوطان، وهذا في المتأخرين أكثر بالنسبة إلى المتقدمين، وبالنسبة للوطن: أعم من أن يكون بلاداً أو ضياعاً أو سككاً أو مجاورة. وتقع إلى الصنائع: كالخيَّاط، والحرف: كالبزاز. . .».

(٣) التدليس قسمان:
أحدهما: تدليس الإسناد، وهو أن يروي عمن عاصره أو لقيه ما لم يسمع منه، بلفظ يوهم سماعه منه، كقوله: قال فلان، أو: عن فلان، ونحو ذلك.
الثاني: تدليس الشيوخ، وهو أن يروي عن شيخه حديثاً سمعه منه، فيسميه أو يكنيه، أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف. وهذا النوع أخف حالاً من الأول.
ويلحق بهذا القسم قسم ثالث، وهو: تدليس التسوية، وصورته: أن يكون سمع الحديث من شيخ ثقة عن ضعيف، عن ثقة، فيعمد إلى شيخ شيخه الضعيف، فيسقطه من الإسناد، ويسوي الإسناد كله ثقات، بلفظ محتمل كالعنعنة، ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه لأنه سمعه منه، ولا يظهر حينئذٍ إلاَّ لأهل النقد والمعرفة. وهذا النوع أفحش أنواع التدليس وأقبحه وشره.
انظر: «التقييد والإيضاح» (ص ٩٥ ــ ١٠٠)؛ و «التدريب» (١/ ٢٢٣ ــ ٢٣١).

(٤) الاعتبار، والمتابعات، والشواهد: أمور يتعرفون بها حال الحديث: هل تفرد به راويه أم لا؟ وهل هو معروف أم لا؟
فالاعتبار: هو أن نأتي إلى حديث لبعض الرواة، فنعتبره بروايات غيره من الرواة بتتبع طرق الحديث، لنعرف هل شاركه في ذلك الحديث راوٍ غيره، فرواه عن شيخه أو لا؟ فإن لم يكن فننظر: هل تابع أحد شيخ شيخه، فرواه عمن روى عنه؟ =

ووصلاً وإرسالاً، ووقفاً وانقطاعاً، وزيادة الثقات[1]، وما خُولف فيه الأثبات، ومعرفة الصحابة[2]، وتابعيهم[3]، وتابعي التابعين ــ رضي الله عنهم ــ أجمعين.

= فهذه هي «المتابعة». فإن لم يكن، ننظر هل أتى بمعناه حديث آخر، فإن وجد فهو «الشاهد». فإن لم نجد هذا، ولا ذاك فالحديث فرد. فالاعتبار إذن: هو هيئة التوصل إلى المتابعة والشاهد.

ينظر تفصيل ذلك وأمثلة له في: «تدريب الراوي» (١/ ٢٤١ ــ ٢٤٥).

(١) هي أن يتفرد العدل الثقة بزيادة في الحديث عن شيخ، لم يروها بقية الرواة عن نفس الشيخ. وهل هي مقبولة أم لا؟؟ خلاف:

ــ حكى الخطيب عن جمهور الفقهاء والمحدثين: قبولها مطلقاً.

ــ وقال آخرون: تُرَدُّ مطلقاً... وقال آخرون بالتفصيل. والذي ارتضاه ابن حجر: التوسط في ذلك، فلا ترد زيادة الثقة مطلقاً، ولا تقبل مطلقاً، وقد بيَّن ذلك فقال في «النكت» (٢/ ٦٩٠): «... الزيادة إنما تقبل ممن يكون حافظاً متقناً، حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلك، فإن كانوا أكثر عدداً منه، أو كان فيهم من هو أحفظ منه، أو كان غير حافظ ــ ولو كان في الأصل صدوقاً ــ فإن زيادته لا تقبل».

وينظر في ذلك: «الباعث الحثيث» (ص ٦١)؛ و «التدريب» (١/ ٢٤٥ ــ ٢٤٧).

(٢) قال النووي ــ رحمه الله ــ كما في «التدريب» (٢/ ٢٠٦): «... وهذا علم كبير، عظيم الفائدة، فبه يعرف المتصل من المرسل». ومعرفة ذلك عن طريق الكتب المصنفة في الصحابة، وهي كثيرة، أشار النووي والسيوطي إلى جملة منها كما في «التدريب»، وقد مرَّ معنا ذكر المؤلف لأشهرها.

(٣) ومعرفة التابعين من المهمات أيضاً، لا يقل أهمية عن معرفة الصحابة، فبه ــ أيضاً ــ يُعرف المرسل، والمتصل. وقد قيل في تعريف التابعي: هو من صحب الصحابي. قاله الخطيب. وقيل: هو من لقيه، وإن لم يصحبه. قال ابن الصلاح: «وهو أقرب». وقال النووي: «وهو الأظهر».

ينظر حول ذلك: «التدريب» (٢/ ٢٣٤).

ويَسَّر الله ــ تعالى ــ[1] لنا ــ سبحانه، وله الحمد والمنة ــ من الكتب التي يحتاج إليها طالب هذا الفن: زيادة على مائة تأليف، كما سأعدها لك في آخر الخطبة[2]. فأحببت أن أشتغل بكتابة الحديث النبوي ــ عليه أفضل الصلاة والسلام، وأعظم التحية والإكرام ــ رجاء شفاعته فيَّ[3] يوم القيامة، يوم الهول والملامة، وثواب[4] الله الكريم، وفضله العميم، وقد قال عبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ فيما روينا عنه[5]: «اغد عالماً أو مُتَعَلِّماً، ولا تَغْدُ الثالثة فَتَهْلِك»[6].

وفي «المعجم الكبير»[7] للطبراني من حديث عطاء بن مسلم[8] عن

---

(١) تعالى: ساقطة من (م).

(٢) انظر: (ص ٣١٢ ــ ٣٨٨).

(٣) في (م): لي.

(٤) يعني: ورجاء ثواب الله . . .

(٥) روينا عنه: ساقطة من (م).

(٦) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ١٦٣)، ح (٨٧٥٢)، من طريق عبد الملك بن عمير عن ابن مسعود، وفيه: «. . . ولا تغدُ بين ذلك، فإن لم تفعل، فأحب العلماء ولا تبغضهم». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٢٢): «رجاله رجال الصحيح، إلاَّ أن عبد الملك بن عمير لم يدرك ابن مسعود». اهـ. فيكون هذا الإسناد منقطعاً.
لكن أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٢٩) من طريق عاصم بن أبي النجود عن ابن مسعود، وإسناده حسن. وأخرجه ابن عبد البر ــ أيضاً ــ بإسنادٍ صحيح عن عون بن عبد الله بنحو حديث ابن مسعود. فيقوى الأثر بالمتابعة والشاهد، ويكون حسناً على أقلّ تقدير.

(٧) لم أجده في «الكبير»، وسيأتي أنه في «الصغير».

(٨) الخَفَّاف، أبو مخلد، الكوفي، نزيل حلب، صدوق، يخطىء كثيراً، من الثامنة، مات سنة (١٩٠هـ). تم س ق. «التقريب» (٢/ ٢٢).

خالد[1] الحَذَّاء، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة[2]،[3] عن أبيه[4]، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اغد عالماً، أو مُتَعَلِّماً، أو مستمعاً، أو مُحِبًّا، ولا تكن الخامسة فتهلك»[5]، قال: «يعني بالخامسة: المُبْغِض».

---

(١) ابن مهران، أبو المنازل، البصري، الحذَّاء، . . . ثقة يرسل، من الخامسة، وقد أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه قد تَغَيَّر لمَّا قدم من الشام، ع. «التقريب» (١/ ٢١٩).

(٢) ابن الحارث، الثقفي، ثقة، مات سنة (٩٦هـ)، ع. «التقريب» (١/ ٤٧٤).

(٣) في (أ، م): بكر. والصواب ما أثبتناه، كما في «المعجم الصغير»، وغيره.

(٤) واسمه: نفيع بن الحارث بن كَلَدة ـ بفتحتين ـ ابن عمرو، الثقفي، صحابي، مشهور بكنيته، وقيل: اسمه مسروح ـ بمهملات ـ أسلم بالطائف، ثم نزل البصرة، ومات بها سنة (٥١هـ) أو (٥٢هـ)، ع. «تقريب» (٢/ ٣٠٦).
انظر: «الإصابة» (٣/ ٥٧١، ٥٧٢). وقد جاء في «بكرة» فتح الكاف أيضاً، عرف بذلك لأنه تَدَلَّى إلى النبي ﷺ من حصن الطائف ببكرة.

(٥) والحديث من هذا الطريق أخرجه:
ـ الطبراني في «الصغير» (٢/ ٩). لكن إسناده: عطاء بن مسلم عن مسعر، عن خالد الحذَّاء، عن عبد الرحمن. قال الطبراني: «لم يروه عن خالد إلاَّ عطاء، ولم يروه أيضاً عن مسعر إلاَّ عطاء، تفرد به عبيد بن عباد»، فالظاهر أنه من رواية عطاء عنهما جميعاً.
وأخرجه ـ أي الطبراني ـ في «جزء من اسمه عطاء» (ص ٣٠)، ح (١٧) في ترجمة «عطاء بن مسلم الخَفَّاف»، وقال عنه: «تفرد بأحاديث»، فذكر هذا الحديث، وليس فيه ذكر مسعر، ثم قال: «ولا نعلم هذا الحديث يروى عن رسول الله ﷺ إلاَّ بهذا اللفظ، ولا من حديث عطاء بن مسلم إلا بهذا الإسناد».
ـ وأخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٠)، من طريق الطبراني، وليس فيه ذكر «مسعر» أيضاً.
ـ وأخرجه الطبراني في «الأوسط»، والبزار في «مسنده» كما في «مجمع الزوائد» (١/ ١٢٢). قال الهيثمي: «رجاله موثقون».
ـ وذكره السيوطي في «الجامع الصغير» ورمز له بالحسن، كما في «فيض القدير» =

[٧/ب] ورجاءَ[١] وصول هذا العلم[٢] الشريف إلى ذهني / الركود، وقريحتي[٣] التي قَلَّ أن تجود، وامتثالاً لقول العلماء، أولي الفضل والتفضيل: «التصنيف أحد طريقَي التحصيل»[٤].

= (١٧/٢). والحديث لا يصح مرفوعاً، كما قال بذلك غير واحد من أهل العلم، منهم العراقي ــ رحمه الله ــ ، حيث قال: «هذا حديث فيه ضعف، ولم يخرجه أصحاب الكتب الستَّة، وعطاء بن مسلم ــ وهو الخفاف ــ مختلف فيه، وقال أبو عبيد عن أبي داود: إنه ضعيف. وقال غيره: «ليس بشيء». أفاده المناوي في «فيض القدير» (١٧/٢).

ونقل السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٦٨) عن البيهقي قوله: «إن عطاء تفرَّد بهذا الحديث، وإنَّما يروى عن ابن مسعود، وأبي الدرداء من قولهما».

ــ وعطاء بن مسلم هذا: ضَعَّفه أبو حاتم، وأبو زرعة، وأبو داود. ووثقه ابن معين، ووكيع. كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ١/ ٣٣٦)؛ و «الميزان» (٣/ ٧٦). وقد تقدَّم معنا قول ابن حجر: «صدوق يخطىء كثيراً». والجرح هنا مقدم على التعديل، خاصةً وقد جاء الجرح مفسراً، فيكون هذا الحديث ضعيفاً، مع ثبوته موقوفاً على ابن مسعود وغيره كما مضى.

ــ وقد حكم الشيخ الألباني عليه بالوضع، كما في «ضعيف الجامع»، ح (١٠٨٠)، ولم أرَ من وافقه على ذلك.

(١) قوله: «ورجاء وصول. . .»، وقوله: «وامتثالاً. . .» متعلقان بقوله المتقدم: «فأحببت أن أشتغل بكتابة الحديث النبوي».

(٢) في (أ): العمل، والمثبت من (م).

(٣) قريحة الإنسان: طبيعته التي جُبل عليها، وجمعها: قرائح، وأصل القريحة: أول ماء يستنبط من البئر. ويقولون: لفلان قريحة جيدة. يُراد به استنباط العلم بجودة الطبع. «لسان العرب» (ص ٣٥٧٢)، مادة: قرح؛ و «مختار الصحاح» (ص ٥٢٨).

(٤) قال الخطيب البغدادي ــ كما في «التقييد والإيضاح (ص ٢٥٥) ــ : «إنَّه ــ أي التصنيف ــ يثبت الحفظ وَيُذَكِّي القلب، ويشحذ الطبع، ويجيد البيان، ويكشف الملتبس، ويكسب جميل الذكر، ويخلده إلى آخر الدهر. . .». =

ولا شك ولا مرية أن أهم أنواعه ــ قبل الخوض في فهمه ــ : معرفة صحيحه من سقيمه، قال الشيخ تقي الدين في كتابه[1] «الاقتراح»[2]: «نحن نرى أن من[3] [أهم][4] علوم الحديث: ما يؤدي إلى معرفة صحيح الحديث».

فبقيت زمناً مُتَحَيِّراً فِيمَ أكتبه، وما أعلِّقه وأصنِّفه، إلى أن خار الله ــ سبحانه وتعالى ــ والخيرة بيده، كما قال في كتابه: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾[5]، وله الحمد والمنَّة ــ بتأليف كتاب نفيس، لم أُسْبَقْ إلى وضعه، ولم يُنسج على منواله[6] وجمعه، وأهل زماننا وغيرهم شديدوا[7] الحاجة إليه، وكل المذاهب تعتمد[8] في الاستدلال عليه، وهو: أن أتكلَّمَ على الأحاديث والآثار الواقعة[9] في «الفتح العزيز في شرح الوجيز»، وهو

= وقال ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (ص٢٨٤) ــ عند كلامه على آداب طالب الحديث ــ : «. . . ويشتغل بالتصنيف والتخريج فهو من أعظم الأشياء عوناً له على الحفظ».

(١) كتابه: ساقطة من (م).

(٢) (ص ٢٨٤)، قاله أثناء الكلام عن آداب طالب الحديث وعبارته: «ولتكن عنايته بالأولى من علوم الحديث، ونحن نرى أن من أهمها ما يؤدي إلى معرفة صحيح الحديث».

(٣) من: ساقطة من (م).

(٤) هذه الكلمة ساقطة من (أ)، وألحقتها من (م)، وهي في «الاقتراح» بمعناها.

(٥) سورة القصص: الآية ٦٨.

(٦) المِنْوَل، والمِنْوَال، والنَّوْل: خشبة ينسج عليها، ويلف عليها الثوب وقت النسيج. والجمع: أنوال. وإذا استوت أخلاق القوم قيل: هم على منوال واحد. فالمراد: لم يعمل أحد مثله، ولا صنف أحد على طريقته.

(٧) في (أ): شديد. والمثبت من (م).

(٨) في (م): يعتمدوا.

(٩) والآثار الواقعة: ساقطة من (م).

«الشرح الكبير» الذي صنَّفه إمام الملَّة والدِّين، أبو القاسم، عبد الكريم بن الإمام أبي الفضل محمد بن عبد الكريم، الرافعي، قدَّس الله روحه ونوَّر ضريحه، فإنه كتاب لم يصنَّف في المذهب على مثل أسلوبه، ولم يجمع أحد سلف كجمعه، في ترتيبه وتنقيحه وتهذيبه، ومرجع فقهائنا في كل الأقطار ـ اليوم ـ في الفتوى، والتدريس، والتصنيف إليه، واعتمادهم في هذه الأمور عليه.

لكنه ـ أَجْزَل[1] الله مثوبته ـ مَشَى في هذا الشرح المذكور على طريقة الفقهاء الخُلَّص، في ذكر الأحاديث الضعيفة والموضوعات، والمنكرة والواهيات، والتي لا تعرف أصلاً في كتاب حديث، لا قديم ولا حديث، في معرض الاستدلال، من غير بيان ضعيف من صحيح، وسليم من جريح.

وهو ـ رحمه الله ـ إمام في[2] الفن المذكور، وأحد فرسانه، كما سيأتي إيضاحه في ترجمته. فتوكلت ـ حينئذٍ ـ على الله ـ سبحانه [وتعالى][3] ـ في ذلك، وسَأَلْتُه التوفيقَ في القولِ والعملِ، والعصمةَ من الخطأ والخَطَل[4].

وكنت عزمت على أن أرتِّب أحاديث وآثار الكتاب المذكور على مسانيد

---

(١) جَزُلَ الحَطَبُ، جزالةً، إذا عظم وغلظ، فهو جَزْلٌ. ثم استعير في العطاء، فقيل: أجزل له العطاء: إذا أوسعه. «المصباح» (١/ ٩٩).
(٢) في (م): في هذا.
(٣) زيادة من (م).
(٤) الخَطَلُ: الكلام الفاسد، الكثير، المضطرب. وخَطِلَ في منطقه، ورأيه، خَطَلاً: أخطأ، فهو أَخْطَل.
«المصباح المنير» (١/ ١٧٤)؛ و «لسان العرب» (ص ١٢٠٢)، مادة: خطل.

الصحابة، فأذكر الصحابي وعدة ما روى من الأحاديث، وما له من الآثار؛ فثنيت العِنان[1] عن ذلك، لوجهين:

أحدهم: أن الإمام الرافعي ـ رضي الله عنه ـ في كثير من المواطن/ [٨/أ] لا يذكر إلاَّ نفس الحديث، ويحذف الراوي، إذْ هو موضع الحاجة، فلا يهتدي طالب الحديث إليه، لأنه لا يعرف مظنته.

الثاني: أن ذلك يعسر على الفقيه، فإنَّه يستدعي معرفة جميع الأحاديث والآثار الواقعة في شرح الرافعي، واستحضارها ـ وهي زائدة على أربعة آلاف بمكررها ـ وربما عسر ذلك عليهم.

فرتبته[2] على ترتيب «شرح الرافعي»، لا أُغَيِّر منه شيئاً بتقديم ولا بتأخير، فأذكر كل باب وما تضمَّنه من الأحاديث والآثار.

فمتى طلب الطالب حديثاً أو أثراً في «كتاب الطهارة» منه، فَزِعَ إلى كتاب الطهارة من هذا التأليف، أو في «كتاب الصلاة» فَزِعَ إلى كتاب الصلاة منه، وهكذا أولاً فأول، على الترتيب والولاء[3]، إلى آخر الكتاب إن شاء الله [تعالى][4] ذلك وقَدَّره، مُعْزِياً[5] إلى الأصول المخرج منها:

---

(١) عنان اللجام ـ بكسر العين المهملة ـ: السير الذي تمسك به الدابة، والجمع: أعنة. وثنيت على الفرس عنانه، إذا ألجمته. «اللسان» (ص ٣١٤١)، مادة: عنن. ومراد الشيخ: أنه توقف عما كان نوى.

(٢) في (م): فرتبتها.

(٣) وَالَى بين الأمر، موالاةً، وولاءَ: تَابَـع. وافعل هذه الأشياء على الولاء، أي: متابعة. «لسان العرب» (ص ٤٩٢٤)، مادة: ولي.

(٤) زيادة من (م).

(٥) يقال: عَزَيْتُ الشيء، وعزوته، أَعْزِيه، وأَعْزُوه: إذا أسندته إلى أحد، ويقال: عزيت الحديث، أعزيه: أسندته. «لسان العرب» (ص ٢٩٣٤)، مادة: عزا، و «المصباح» (٤٠٨/٢).

فإن كان الحديث أو الأثر في صحيحي الإمامين: أبـي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبـي الحسين مسلم بن الحجاج القُشَيْري، أو أَحدِهما: اكتفيت بعزوه إليهما، أو إليه، ولا أُعَرِّجُ[1] على من رواه غيرهما من باقي أصحاب[2] الكتب الستَّة، والمسانيد، والصحاح؛ لأنه لا فائدة في الإطالة بذلك ــ وإن كـان الحافظ مجـد الديـن عبد السلام[3] بن تيمية اعتمد ذلك في «أحكامه» ــ لأن الغرض الاختصار، وذلك عندي ــ بحمد الله ــ من أيسر شيء. اللَّهمَّ إلاَّ أن يكون في الحديث زيادة عند غيرهما[4]، والحاجة داعيةٌ إلى ذلك، فَأُشْفِعُه بالعزو[5] إليهم.

وإن لم يكن الحديث في واحد من الصحيحن، عزيته[6] إلى من أخرجه من الأئمة: كمالك في «موطئه»، والشافعي في «الأم»[7]، و «مسنده» الذي جمع من حديثه[8]، و «سننه» التي رواها . . . .

(١) ما عَرَّجَ على الشيء: ما وقف عنده. «المصباح» (٢/ ٤٠١).

(٢) أصحاب: ساقطة من (م).

(٣) عبد السلام: ساقطة من (م).

(٤) في (أ): عندهما. والمثبت من (م)، وهو الأليق بالسياق.

(٥) كتب في (م) بدل كلمة «العزو»: «إلى».

(٦) في (م): عزوته. وهما لغتان كما تقدم.

(٧) في (م): الإمام. والمثبت هو الصواب.

(٨) وعن هذا المسند يحدثنا ابن حجر ــ رحمه الله ــ فيقول في خطبة كتابه «تعجيل المنفعـة» (ص ٥): «ثـم إن الشـافعـي لـم يعمـل هـذا المسنـد، وإنمـا التقطـه بعـض النيسابوريين ــ وهو: أبو عمرو محمد بن جعفر بن مطر. انظر: «إتحاف السادة المتقين» (٦/ ٢٣٩) ــ من «الأم»، وغيرها من مسموعات أبـي العباس الأصم، التي كان انفرد بروايتها عن الربيع. وبقي من حديث الشافعي شيء كثير لم يقع في هذا المسند. . . ولم يرتب الذي جمع أحاديث الشافعي أحاديثه المذكورة، لا على المسانيد، ولا على الأبواب وهو قصور شديد، فإنَّه اكتفى بالتقاطها من «الأم» وغيرها =

الطحاوي[1] عن المزني عنه، و «سننه» التي رواها أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم[2] عنه، وأحمد في «مسنده»، وعبد الله بن وهب[3] في

= كيف ما اتفق، ولذلك وقع فيها تكرار في كثير من المواضع».
وقد رتبه الأمير سنجر بن عبد الله الجاولي، (ت ٧٤٥هـ)، وشرحه في مجلدات، وكذلك قام الشيخ محمد عابد السِّندي بترتيبه على أبواب الفقه، وطُبع بمصر سنة (١٣٧٠هـ)، وكذا فعل الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا وسماه: «بدائع المنن في ترتيب مسند الشافعي والسنن»، وقد مزج فيه بين المسند والسنن، وطبع في القاهرة سنة (١٣٦٩هـ ـــ ١٩٥٠م).
انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٦٨٣)؛ و «الرسالة المستطرفة» (ص ١٤).

(١) الإمام، العلامة، الحافظ، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي، الحجري، المصري، الطَّحَاوِي. مولده سنة (٢٣٧هـ). قال ابن يونس: «كان ثقةً، ثبتاً، فقيهاً، عاقلاً، لم يخلف مثله». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٢١هـ).
له ترجمة في: «التذكرة» (٣/ ٨٠٨)؛ و «طبقات الحفاظ» (ص ٣٣٩)؛ و «الشذرات» (٢/ ٢٨٨).
وقد طبعت «السنن» التي رواها الطحاوي عن المزني، عن الشافعي في مجلدين، بتحقيق الدكتور خليل ملا خاطر سنة (١٤٠٩هـ).

(٢) الإمام، الحافظ، فقيه العصر، المصري. مولده سنة (١٨٢هـ)، وكان أبوه عالماً، جليلاً رئيساً، وكان على مذهب مالك، وكذا ابنه، ولَمَّا قدم الشافعي مصر صحبه، وتفقه به. وكان الشافعي يحبه حتى قال مرة: «وددت لو أن لي ولداً مثل هذا». توفي سنة (٢٦٨هـ).
له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٣/ ٢/ ٣٠٠)؛ و «الانتقاء» (ص ١١٣)؛ و «التذكرة» (٢/ ٥٤٦)؛ و «تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٦٠).
و «سننه» التي رواها عن الشافعي في جزئين، قال ــ رحمه الله ــ: «وعندنا عنه ــ أي الشافعي ــ جزآن في السنن»، نقله ابن عبد البر في «الانتقاء». وانظر: «إيضاح المكنون» (٢/ ٢٩).

(٣) ابن مسلم، أبو محمد، الفهري، مولاهم، المصري، الفقيه، الإمام، الحافظ. مولده سنة (١٢٥هـ)، قال أبو زرعة: «نظرت في نحو ثلاثين ألف حديث لابن وهب؛ ولا أعلم أني رأيت له حديثاً لا أصل له، وهو ثقة». وكان مالك ــ رحمه الله ــ يكتب =

«موطئه»، وأبـي داود في «سننه»[1]، وأبـي عيسى الترمذي في «جامعه»، وأبـي عبد الرحمن النسائي في «سننه الكبير» المُسَمَّى بـ «المجتبـى»[2]، و «الصغيـر» المُسَمَّـى بـ «المجتبــى»[3]، وأبــي عبـد الله بـن مـاجـه القـزوينـي

= إليه: إلى عبد الله مفتي أهل مصر». ولم يفعل هذا مع غيره. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (١٩٧هـ).

له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٢/ ٢/ ١٨٩)؛ و «الانتقاء» (ص ٤٨)؛ و «التذكرة» (١/ ٣٠٤)؛ و «تهذيب التهذيب» (٦/ ٧١).

و «موطأه»: ذكره الذهبـي في «التذكرة»، فقال: «صَنَّف موطأً كبيراً». وقال الخليلي ــ كما في «التهذيب» (٦/ ٧٤) ــ : «موطأه يزيد على كل من روي عن مالك».

وانظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٩٠٧)، وسمَّاه «الموطأ الصغير»؛ و «تاريخ التراث» (٢/ ١٣٤).

(١) في (م): سننه الكبير. ولعله سبق قلم، أو من زيادة الناسخ.

(٢) كذا في (أ، م). ولعله من زيادات النساخ أيضاً، فالمعروف أن الصغرى هي التي تسمى بـ «المجتبـى».

(٣) وقد اختصر النسائي «السنن الصغرى» من كتابه الكبير، فقد ذكر بعضهم أن النسائي ــ رحمه الله ــ لما صنف «السنن الكبرى»، أَهْدَاه إلى أمير الرملة، فقال له: أكلُّ ما في هذا صحيح؟ قال: لا. قال: فَجَرِّد الصحيح منه. فصنف «المجتبـى».

وقد نص الحافظ ابن كثير على أن النسائي هو الذي جَرَّد «المجتبـى» من «السنن الكبرى» بنفسـه، إلاَّ أن الحـافـظ ــ رحمـه الله ــ يـرى أن ذلـك مـن عمـل تلميـذه ابـن السُنِّـي، (ت ٣٦٤هـ)، وعلى كل حال: فالثابت أن سنن النسائي الصغرى مختصرة من السنن الكبرى له، وأن الصغرى هي المرادة عند الإطلاق، وأنه حذف منه كل حديث تكلم فيه في الكبرى بالتعليل. ومن الملاحظ أنه يوجد في السنن الكبرى كثير من الكتب والأبواب ليست في الصغرى، وكذلك يوجد في الصغرى من الأحاديث ما ليس في الكبرى، وهذا ما يؤكده النسائي نفسه ويشير إليه، فنجده يقول مثلاً في كتاب «القسامة» من المجتبـى: «باب ما جاء في كتاب القصاص من المجتبـى مما ليس في السنن».

وقد جمع الحافظ جمال الدين المزي ــ رحمه الله ــ بين الكتابين في «أطرافه»، وهذا =

في «سننه»، وأبـي عوانة في «صحيحه»[1]، وإمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خـزيمـة فـي القطعـة التـي وقفـتُ عليهـا مـن «صحيحـه»[2]، وأبـي حـاتـم بـن حبان في صحيحه المسمى بـ «التقاسيم / والأنواع»[3]، وفي كتابه «وصف [٨/ ب] الصلاة بالسنَّة»[4]، وأبـي بكر الإسماعيلي في «صحيحه»[5] وأبـي عبد الله الحاكم فيما استدرك على «الصحيحين»، وابن أبـي شيبة، والحُمَيْدِي[6]،

= من فوائد كتابه. هذا وقد طبع كتاب «المجتبى» في أربع مجلدات مع شرحه «زهر الربـى على المجتبـى» للحافظ السيوطي، كما طبع في باكستان في مجلد كبير مع «التعليقات السلفية» للعلامة محمد عطاء الله الفوجياني. أما «سننه الكبرى» فقد طبع مؤخراً سنة (١٤٢٢هـ) في اثني عشر مجلداً، بتحقيق حسن شلبـي، ضمن الموسوعة الحديثية التي يشرف على إصدارها الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي.

وانظر: «فهرسة ابن خير» (ص ١١٦، ١١٧)؛ و «سنن النسائي مع زهر الربـى» (١/ ٥)؛ و «تدريب الراوي» (١/ ١٠٢)؛ ومقدمة الأستاذ عبد الصمد شرف الدين لكتاب «تحفة الأشراف» (١/ ١٨، ١٩).

(١) وهو المستخرج على «صحيح مسلم». وقد تقدم الكلام عليه.

(٢) والموجود منه بين أيدينا من أول «كتاب الطهارة» إلى «كتاب الحج»، وبعض أبواب العمـرة، مـع ضيـاع بعـض الأوراق مـن أوَّلـه. وهـذا القـدر هـو المطبـوع فـي أربعـة مجلدات، بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

(٣) تقدم الكلام عليه.

(٤) ذكره شعيب الأرناؤوط في مقدمة «الإحسان» (١/ ٢٢) باسم: «صفة الصلاة».

(٥) وهو المستخرج على صحيح البخاري، وقد تقدم الكلام عليه.

(٦) أبو بكر، عبد الله بن الزبير بن عبيد الله بن حميد، الأسدي، الحُمَيْدي. حدث عنه البخاري، وغيره من الكبار. قال أحمد بن حنبل: «الحميدي عندنا إمام». وقال ابن حبان: «صاحب سنة، وفضل ودين». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٢١٩هـ).

له ترجمة في «الانتقاء» (ص ١٠٤)؛ و «التذكرة» (٢/ ٤١٣)؛ و «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢١٥)؛ و «طبقات الشافعية»، لابن هداية (ص ١٥).

ومسنده: ذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه «المطالب العالية»، وأنه مما وقع له =

والدَّارِمي[1]، وأبـي داود الطَّيَالِسي، وإسحاق بن . . . .

= كاملاً. وقال الكتاني في «المستطرفة» (ص ٥١): ومسنده أحد عشر جزءاً».
وانظر: «تاريخ التراث» (١/ ١٤٩).
وقد طُبع مسند الحميدي، بتحقيق الأستاذ حبيب الرحمن الأعظمي، ونشرته: المكتبة السلفية، بالمدينة المنورة، بدون تاريخ.

(١) الحافظ، الإمام، شيخ الإسلام بسمرقند، أبو محمد، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد، التميمي، الدارمي، السمرقندي. مولده سنة (١٨١هـ)، قال أبو حاتم: «ثقة صدوق». وقال الخطيب: «كان أحدَ الحفَّاظِ والرحالين، موصوفاً بالثقة والورع والزهد...». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٥٥هـ).
و «الدَّارمي»: منسوب إلى: دارم بن مالك، بطن من تميم.
له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٢/ ٢/ ٩٩)؛ و «التذكرة» (٢/ ٥٣٤)؛ و «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٩٤).
ومسند الدارمي مرتب على أبواب الفقه، لذلك فتسميته «بالسنن» أَوْلَى، وقد سَمَّى البخاري كتابه بـ «المسند»، لكون أحاديثه مسندة. وقد وَهَّمَ العراقيُّ ابنَ الصلاحِ في عَدِّه إياه ضمن المسانيد، كما في «ألفيته وشرحها» (١/ ١٠٦). ويحتل مسند الدارمي مكانة متميزة بين كتب السنَّة المعتبرة، وما ذلك إلاَّ لكثرة الصحيح فيه، وعلو أسانيده، قال الذهبي في «التذكرة» (٢/ ٥٣٥): «المسند العالي الذي في طبقة منتخب مسند عبد بن حميد». وقال الحافظ ابن حجر ـ ونقله السيوطي في «التدريب» (١/ ١٧٤) ـ: «ليس دون السنن في الرتبة، بل لو ضُمَّ إلى الخمسة لكان أمثل من ابن ماجه، فإنه أمثل منه بكثير». وقيل: إن للدارمي ثلاثيات أكثر من ثلاثيات البخاري.
وقد أطلق قوم اسم (الصحيح) على هذا المسند، كما فعله الحافظ مغلطاي، ولم يُوافَق عليه، فإنَّ في كتابه المعضل والمرسل والمنقطع كما قال العراقي. وقد طبع الكتاب عدة مرات، منها طبعة بتحقيق السيد عبد الله هاشم يماني، وهي المطبوعة بدار المحاسن بالقاهرة سنة (١٣٨٦هـ)، وأعيد تصويرها في باكستان، في مجلدين، باسم (سنن الدارمي).
وانظر: «الرسالة المستطرفة» (ص ٢٥)؛ و «تاريخ التراث» لسزكين (١/ ١٧٢).

راهويه[1]، وأبـي يَعْلَى[2]، والبَزَّار[3]، ....

---

(١) ومسند إسحاق بن راهويه من المسانيد الكبيرة، قيل: إنه أملاه من حفظه. وجاء في ست مجلدات. وقد أشار الحافظ ابن حجر في مقدمة «المطالب العالية» (١/ ٤)، أنه وقع له غير كامل، ووقف منه على قدر النصف. وقد حقق الأخ الدكتور عبد الغفور بن عبد الحق مسند عائشة منه، ونال به درجة «الدكتوراه» من شعبة السنة، بالجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية عام (١٤٠٥هـ)، وطُبع أخيراً في سنة (١٤١٢هـ)، في أربعة مجلدات.

وانظر: «تاريخ التراث» (١/ ١٦٤).

(٢) الحافظ، الثقة، أحمد بن علي بن المثنى بن يحيـى بن عيسى بن هلال، التميمي الموصلي. مولده سنة (٢١٠هـ). قال عنه الحاكم: «ثقة، مأمون». ووثقه ابن حبان، ووصفه بالإتقان، ثم قال: «بينه وبين النبـي ﷺ ثلاثة أنفس». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٠٧هـ).

له ترجمة في: «ثقات ابن حبان» (٨/ ٥٥)؛ و «التذكرة» (٢/ ٧٠٧)؛ و «طبقات الحفاظ» (ص ٣٠٩).

أمّا عن مسنده: فقد صنف مسندين: كبير، وصغير، وقال إسماعيل بن محمد التميمي الحافظ عن «مسنده الكبير»: «قرأت المسانيد، كمسند العدني، ومسند ابن منيع، هي كالأنهار، ومسند أبـي يعلى كالبحر يكون مجتمع الأنهار» نقل ذلك الذهبـي في «التذكرة»، وقد وقع للحافظ ابن حجر كاملاً، كما أشار إلى ذلك في «مقدمة المطالب العالية» (ص ٤). وجمع الحافظ الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) زوائده على الكتب الستة وسماه: «المَقْصِدَ العَليَّ في زوائد أبـي يعلى الموصلي». وقد حقق قطعة منه الدكتور نايف الدعيس، ونال به درجة «الدكتوراه» من الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، وطُبع في مجلد سنة (١٤٠٢هـ)، وقد طُبع مسند أبـي يعلى كاملاً، بتحقيق حسين أسد، في ثلاثة عشر مجلداً، صدر آخرها عام (١٤٠٩هـ).

وانظر: «المستطرفة» (ص ٥٤)؛ و «تاريخ التراث العربـي» (١/ ٢٧١).

(٣) الحافظ، العلاَّمة، أبو بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، البصري. وهو على إمامته وثقته كان يخطىء في الحديث، قال الدارقطني ــ رحمه الله ــ فيما سأله عنه =

والحارث[1] بن أبـي أسامة، في «مسانيدهم»، . . . .

= الحاكم أبو عبد الله: «يخطىء في الإسناد والمتن، حدَّث بالمسند بمصر حفظاً، ينظر في كتب الناس ويحدث من حفظه، ولم تكن معه كتب، فأخطأ في أحاديث كثيرة. . .». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٢٩٢هـ).

له ترجمة في: «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص ٩٢)؛ و «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٣٤)؛ و «التذكرة» (٢/ ٦٥٣)؛ و «الشذرات» (٢/ ٢٠٩).

وللبزار ــ كذلك ــ مسندان: كبير، وهو المسند المعلل المسمى بـ «البحر الزَّخَّار».

وقيل: إنَّه يبين فيه الصحيح من غيره.

وقال العلامة ابن كثير ــ رحمه الله ــ كما في «الباعث الحثيث» (ص ٦٤) ــ: «ويقع في مسند الحافظ أبـي بكر البزار من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد».

قال العراقي ــ كما في «التدريب» (١/ ١٧٤) ــ: «ولم يفعل ذلك إلاَّ قليلاً، إلاَّ أنه يتكلم في تفرُّد بعض رواة الحديث، ومتابعة غيره عليه». وله آخر «صغير». وقد شرع أخونا الفاضل الدكتور محفوظ الرحمن في تحقيق مسند البزار، وصدر منه تسعة مجلدات، آخرها سنة (١٤١٨هـ)، ثم وافاه الأجل قبل إتمامه، ــ رحمه الله رحمةً واسعة ــ. وقد جمع الحافظ الهيثمي زوائد مسند البزار على الكتب الستة وسمَّاه: «كشف الأستار عن زوائد مسند البزار». وقد طُبع في أربعة مجلدات، وللحافظ ابن حجر: «زوائد البزار على مسند أحمد والكتب الستَّة»، وقد حقق الأخ عبد الله مراد قطعة منه (إلى الأطعمة) ونال به الدكتوراه، من الجامعة الإسلامية.

وانظر: «التذكرة» (٢/ ٦٥٤)؛ و «المستطرفة» (ص ٥١)؛ و «دراسة مصنفات ابن حجر»، للدكتور شاكر عبد المنعم (١/ ٤٢٥).

(١) ابن محمد بن أبـي أسامة ــ داهر ــ التميمي، البغدادي، الإمام، الحافظ، أبو محمد. مولده سنة (١٨٦هـ). ضَعَّفه بعضهم لأخذه الأجرة على الرواية. قال الدارقطني: «صدوق، وأما أخذه الدراهم على الرواية، فقد كان فقيراً كثيرَ البنات». قال الذهبـي ــ رحمه الله ــ: «كان حافظاً، عارفاً بالحديث، عالي الإسناد بالمرة، تكلم فيه جماعة بلا حجة». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٢٨٢هـ).

له ترجمة في: «ثقات ابن حبان» (٨/ ١٨٣)؛ و «تاريخ بغداد» (٨/ ٢١٨)؛ و «التذكرة» (٢/ ٦١٩)؛ و «الميزان» (١/ ٤٤٢). =

وابن الجارود[1] في «المُنْتَقى»، والدارقطني في «سننه»، وأبـي بكر البيهقي في «السنن الكبير»، وانْتَقَد عليه بعض شيوخنا[2] مواضعَ يمكن الجواب عنها،

= «ومسند الحارث بن أبـي أسامة» فُقِدَ أكثره، ولم يصل إلينا إلاَّ الجزء الثاني فقط. وقال الذهبـي في «التذكرة» (٢/ ٦١٩): «ومسنده لم يرتبه». وقد عمل الحافظ نور الدين الهيثمي زوائد على مسند الحارث، سَمَّاه «بغية الباحث في زوائد مسند الحارث»، وهو ناقص أيضاً، لكنه نقص يسير من آخره. والهيثمي في كتابه هذا لم يتكلم عن الأحاديث كثيراً كما فعل في «مجمع الزوائد». وقد قام الأخ حسين الباكري بتحقيق «بغية الباحث»، ونال به درجة الدكتوراه، من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، سنة (١٤٠٥هـ)، وطبعه «مركز خدمة السنَّة» بالجامعة سنة (١٤١٣هـ).
وللحافظ ابن حجر زوائد عليه كذلك، عمله على الستة ومسند أحمد.
انظر: «المستطرفة» (ص٥٠)؛ و «دراسة مصنفات ابن حجر»، لشاكر عبد المنعم (١/ ٤٢٤).

(١) الحافظ، الإمام، الناقد، أبو محمد، عبد الله بن علي بن الجارود، النيسابوري، المجاور بمكة مولده في حدود سنة (٢٣٠هـ). قال الذهبـي: «كان من العلماء المتقنين المجودين». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٠٧هـ).
له ترجمة في: «التذكرة» (٣/ ٧٩٤)؛ و «سير النبلاء» (١٤/ ٢٣٩).
وكتابه «المنتقى»: ذكره الذهبـي في «النبلاء» في ترجمته، فقال: المنتقى في السنن، مجلد واحد، في الأحكام، لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبداً، إلاَّ في النادر، في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد».
وقال الكتاني في «المستطرفة» (ص ٢٠): «وهو كالمستخرج على صحيح ابن خزيمة، في مجلد لطيف، وأحاديثه تبلغ نحو الثمانمائة، وتتبعت فلم ينفرد عن الشيخين منها إلاَّ بيسير، وله شرح يسمى: بـ «المرتقى في شرح المنتقى»، لأبـي عمرو الأندلسي».
وقد طُبع «المنتقى» في القاهرة، وأعيد تصويره في باكستان، نشر: حديث أكادمي، سنة (١٤٠٣هـ) وبذيله: «تيسير الفتاح الودود في تخريج المنتقى، لابن الجارود»، لسيد عبد الله هاشم يماني.

(٢) وهو الشيخ: علاء الدين، علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى بن سليمان، الماريني، المعروف بـ «ابن التركماني»، (ت ٧٥٠هـ)، وسمى كتابه: «الجوهر =

و «معرفة السنن والآثار»[1]، و «شعب الإيمان»[2]، والمعاجم ....

= النقي في الرد على البيهقي»، أكثره ــ كما يقول هو في خطبته ــ : «اعتراضات على البيهقي، ومناقشات له، ومباحثات معه».
وقد لَخَّصه قاسم بن قطلوبغا، وسَمَّاه: «ترجيح الجوهر النقي»، ورتَّبه على حروف المعجم، ولكن لم يُتمه.
وقد طبع «الجوهر النقي» في ذيل «سنن البيهقي الكبرى»، وقد قام مجموعة من الباحثين بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، بدراسة تعقبات ابن التركماني على البيهقي دراسة علمية، وذلك في بحوثهم المقدمة لنيل درجة الدكتوراه، وقد بلغت ست رسائل.

(١) ومراده ــ كما قال السبكي ــ معرفة الشافعي بالسنن والآثار، وقد خَرَّج فيه البيهقي ما رواه الشافعي من أحاديث وآثار بأسانيده، وتكلم على ذلك جرحاً وتعديلاً، وتصحيحاً وتضعيفاً. وقد أثنى عليه الذهبي، فقال في «التذكرة» (٣/ ١١٣٢): «وعمل كتباً لم يسبق إلى تحريرها» فذكر منها: «السنن والآثار» قال: «أربع مجلدات». وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة «تعجيل المنفعة» (ص ٥): «ومن أراد الوقوف على حديث الشافعي مستوعباً، فعليه بكتاب «معرفة السنن والآثار» للبيهقي، فإنَّه تتبع ذلك أتمَّ تتبع، فلم يترك له في تصانيفه القديمة والجديدة حديثاً إلاَّ ذكره وأورده، مرتباً على أبواب الأحكام». اهـ. وبالجملة، فإنه من الكتب التي يعرف بها فضل هذا الإمام، ومكانته، وجمعه بين الفقه والحديث. وقد طُبع مؤخراً في خمسة عشر مجلداً، بتحقيق د. عبد المعطي قلعجي.
وانظر: «الرسالة المستطرفة» (ص ٢٦).

(٢) وهو من كتب البيهقي المشهورة، وهو مفيد في بابه، وقد جعله سبعة وسبعين باباً على عدد شعب الإيمان، ذكره الذهبي ــ رحمه الله ــ في «التذكرة» (٣/ ١١٣٢)، فقال: «وشعب الإيمان، مجلدان». وسمَّاه حاجي خليفة: «الجامع المصنف في شعب الإيمان». وقيل: إنه يقع في ست مجلدات.
وهو من كتب البيهقي التي قال عنها التاج السبكي: «أُقْسِمُ ما لواحدٍ منها نظير». وقد =

= اختصر الكتابَ: الإمامُ أبو القاسم، عمر بن عبد الرحمن بن عمر، القزويني، (ت ٦٩٩هـ)، وذكر أن البيهقي لم يجمع هذه الشعب، لا في خطبة كتابه، ولا في المجلد الأول، وإنَّما فرّقها في جميع الأبواب، مع العناية بتفاصيل شروحها، فقام بجمعها، واختصارها كرؤوس المسائل، مستدلاً في كل باب بآية، أو حديث من أصح ما روي في الباب، وربما زاد عن ذلك، أو ذكر أشياء لم يذكرها البيهقي. وقد طبع هذا المختصر عدّة طبعات، آخرها: عام (١٤٠٣هـ)، بتحقيق عبد القادر الأرناؤوط. نشر: مكتبة دار البيان، دمشق، وقد طُبع كتاب «شعب الإيمان» كاملاً بتحقيق جماعة من الأساتذة، ونشر عن الدار السلفية في الهند.

وقد ذكر صاحب «كشف الظنون» له مختصرات أُخرى، تنظر في كتابه (١/ ٥٧٤)، وينظر كذلك: «الرسالة المستطرفة» (ص ٢٦).

(١) الكبير، والأوسط، والصغير. أما الكبير: فقد جمعه على مسانيد الصحابة، مُرَتِّباً لهم على حروف المعجم، عدا مسند أبي هريرة، فإنه أفرده في مصنف. ويترجم لكل صحابي عند ذكره لمسنده، مع ذكر طرف من أخباره، ويروي كل ذلك بإسناده.

وقد تم طبع الكتاب، بتحقيق الأستاذ حمدي السلفي، في عشرين مجلداً عدا القدر الساقط من المخطوطة. وشرع الآن في إعادة طبعه، طبعة أكثر تنقيحاً.

أما «الأوسط»: فقد رتَّبه على أسماء شيوخه، فيروي عن كل شيخ عدداً من الأحاديث تتفاوت قلَّةً وكثرةً ويجمع فيه غرائب كل شيخ، قال الذهبي في «التذكرة» (٣/ ٩١٢): «يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب، فهو نظير كتاب «الأفراد» للدارقطني. . . وكان يقول: هذا الكتاب روحي. فإنَّه تَعِبَ عليه».

وقد قام الدكتور محمود الطحّان بتحقيق «المعجم الأوسط»، وطُبع في أحد عشر مجلداً مع الفهارس، وطُبع بعدها طبعة أخرى في مصر.

أما «الصغير»: فإنَّه رَتَّبه كذلك على الشيوخ، وأخرج عن كل واحدٍ منهم حديثاً واحداً، كما قال هو، ورتب أسماءهم على حروف المعجم. =

للطبراني[1].

[وجميعُ المعجم][2] الكبير ستون ألف حديثٍ، كما قاله[3] ابن دحية[4] في كتاب «الآيات البينات». وقال في موضع آخر منه: «وقيل ثمانون ألفاً». وجمع القولين في كتابه «خصائص أعضاء رسول الله ﷺ». وعاش

= وقد طُبع كذلك، في دار الكتب العلمية في مجلد، وهو يشتمل على ما يقرب من ألف وخمسمائة حديث.
انظر: «التذكرة» (٣/ ٩١٢)؛ و «الرسالة المستطرفة» (ص ١٠١، ١٠٢).

(١) الحافظ، الإمام، الحجة، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، اللخمي، الشامي، الطبراني. مولده سنة (٢٦٠هـ).
قال ابن منده: «الطبراني أحد الحفاظ المذكورين». قال ابن الجوزي: «كان سليمان من الحفاظ، والأشداء في دين الله ـ تعالى ـ، وله الحفظ القوي، والتصانيف الحِسَان». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٣٦٠هـ).
له ترجمة في: «ذكر أخبار أصبهان» (١/ ٣٣٥)؛ و «وفيات الأعيان» (٢/ ٤٠٧)؛ و «التذكرة» (٣/ ٩١٢)؛ و «الشذرات» (٣/ ٣٠).

(٢) زيادة من (م).

(٣) في (م): ذكره.

(٤) الحافظ، العلامة، أبو الخَطَّاب، عمر بن حسن بن علي بن محمد بن فرج بن خلف، الأندلسي، السبتي. وقد كان إماماً، حافظاً، من أوعية العلم، وله مصنفات تشهد باطلاعه، إلاَّ أنه نُقِمَت عليه أشياء منها: المجازفة في نقله، وأنه كان كثير الوقيعة بالأئمة، كما قاله الحافظ الضياء. وكان يَدَّعِي أشياء لا حقيقة لها، قال الذهبي: «وزعم ـ ولم تدخل في الأُذُن دعواه ـ أنه قرأ «صحيح مسلم» من حفظه على بعض شيوخه...». ومع ذلك فهو متَّهم في انتسابه إلى دحية الكلبي، صاحب رسول الله ﷺ. توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٦٣٣هـ).
له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٤٨)؛ و «التذكرة» (٤/ ١٤٢٠)؛ و «سير النبلاء» (٢٢/ ٣٨٩)؛ و «الميزان» (٣/ ١٨٦).

مائة سنة[١].

وقال صاحب[٢] «مسند الفردوس»: «ويقال: الأوسط ثلاثون ألف حديث». و «الطهور»[٣] لأبي عبيد القاسم بن سَلَّام[٤]، و «سنن اللالكائي»[٥]، و «سنن» أبي علي بن ....

---

(١) يعني الطبراني ـ رحمه الله ـ ، فمولده سنة (٢٦٠هـ)، ووفاته سنة (٣٦٠هـ).
وقال الذهبي ـ رحمه الله ـ : «استكمل مائة عام، وعشرة أشهر». «التذكرة» (٣/ ٩١٧).

(٢) هو: شَهْرَدَار بن شيرويه بن فَنَّاخُسْرُه، الإمام، المحدِّث، المفيد، أبو منصور بن الحافظ أبي شجاع، الديلمي، الهمذاني. قال السمعاني: «كان عالماً، فاضلاً، حافظاً، قَيِّماً، عارفاً بالأدب، ظريفاً خفيفاً». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٥٥٨هـ).
له ترجمة في: «التحبير في المعجم الكبير» (١/ ٣٢٧)؛ و «سير النبلاء» (٢٠/ ٣٧٥)؛ و «الشذرات» (٤/ ١٨٢).
وكتاب «الفردوس» لأبيه، وجمع هو أسانيده، ورتبه ترتيباً حسناً، وهَذَّبَه ونقحه.
انظر: «سير النبلاء» (٢٠/ ٣٧٦).

(٣) ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص ٣٥) ضمن الكتب المفردة في أبواب مخصوصة، وقد طبع بتحقيق الأخ مشهور حسن سنة (١٤١٤هـ).

(٤) في (م) في هذا الموضع: ـ رضي الله عنه ـ .

(٥) الإمام، أبو القاسم، هبة الله بن الحسن بن منصور، الطبري، الرازي، الحافظ، محدث بغداد. قال الخطيب: «كان يفهم ويحفظ، صَنَّف كتاباً في السنَّة، وكتاباً في رجال الصحيحين، وكتاباً في السنن، وعاجلته المنية...». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٤١٨هـ).
و «اللالكائي»: نسبة إلى بيع اللوالك، التي تلبس في الأرجل. قاله في «اللباب» (٣/ ٤٠١).
له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٤/ ٧٠)؛ و «التذكرة» (٣/ ١٠٨٣)؛ و «سير النبلاء» (١٧/ ٤١٩). =

السَّكن[1]، المسمَّى بـ «[السنن][2] الصحاح المأثورة»[3].

ناظراً على ذلك من كتب الصحابة:

ما صنَّفه أبو نعيم، وأبو موسى الأصبهانيان، وابن عبد البر، وابن قانع في «معجمه»، وعبد الكريم[4] الجزري في كتابه «أسد الغابة»[5]، وما زاده

= وكتابه «السنن»: ذكره الخطيب في «تاريخه» كما مر، والكتاني في «المستطرفة» (ص ٢٩) ضمن كتب السنن المرتبة على أبواب الفقه.

(١) الحافظ، الحجة، أبو علي، سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن، البغدادي، نزيل مصر. مولده سنة (٢٩٤هـ). قال الذهبي: «عنى بهذا الشأن، وجمع وصَنَّف، وبعد صيته». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٣٥٣هـ).
له ترجمة في: «التذكرة» (٣/ ٩٣٧)؛ و «سير النبلاء» (١٦/ ١١٧)؛ و «الشذرات» (٣/ ١٢).

(٢) هذه الكلمة ساقطة من (أ)، وألحقتها من (م).

(٣) وكتابه «السنن» يسمى أيضاً: «الصحيح المنتقى». قال الذهبي في «سير النبلاء» (١٦/ ١١٨): «كان ابن حزم يثني على صحيحه المنتقى، وفيه غرائب».
وقال الكتاني في «المستطرفة» (ص ٢٠): «... لكنه كتاب محذوف الأسانيد، جعله أبواباً في جميع ما يُحْتَاجُ إليه من الأحكام، ضمنه ما صَحَّ عنده من السنن المأثورة، قال: وما ذكرته في كتابي هذا مجملاً: فهو مما أجمعوا على صحته، وما ذكرته بعد ذلك مما يختاره أحد من الأئمة الذين سميتهم: فقد بيَّنت حجته... وما ذكرته مما ينفرد به أحد من أهل النقل للحديث: فقد بينت علته...».
وتوجد قطعة منه في تركيا، سراي، أحمد الثالث (٧/ ٦٢٤).
انظر: «تاريخ التراث» (١/ ٣٠٦).

(٤) كذا في (أ، م)، والصحيح في اسمه: علي بن محمد بن عبد الكريم.

(٥) في (أ، م): «أزد الغابة»، والصواب المثبت.

الحافظ أبو عبد الله الذهبي[١] من[٢] «طبقات ابن سعد» وغيره[٣]، في اختصار للكتاب المذكور وما أهمله.

ومن كتب الأسماء، جرحاً وتعديلاً وغير ذلك:

تواريخ البخاري[٤]، و «الضعفاء» له، و «الضعفاء» للنسائي، و «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم[٥]، و «الضعفاء» للعقيلي، و «الكامل»

---

(١) الإمام، الحافظ، محدث العصر، وخاتمة الحفاظ، ومؤرخ الإسلام... والقائم بأعباء هذه الصناعة، شمس الدين، أبو عبد الله، محمد بن أحمد ابن عثمان بن قايماز، التركماني، ثم الدمشقي، المقرىء. مولده سنة (٦٧٣هـ). وشهرته تغني عن الإطالة بذكر مناقبه، ومن أراد الوقوف على ترجمته مستوفاة، فعليه بكتاب: «الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام»، للدكتور بشَّار عواد، فقد أفاد وأجاد.

وله ترجمة في: «فوات الوفيات» (٣/ ٣١٥)؛ و «ذيل التذكرة»، للحسيني (ص ٣٤)؛ و «الوفيات»، لابن رافع (٢/ ٥٥).

(٢) في (أ): في. والمثبت من (م). وهو الصواب.

(٣) ذلك أن الذهبي ــ رحمه الله ــ في كتابه: «تجريد أسماء الصحابة» قد زاد زيادات من كتب أخرى، وهي: «تاريخ الصحابة الذين نزلوا حمص» لأبي القاسم عبد الصمد بن سعيد، الحمصي، (ت ٣٢٤هـ)، و «تاريخ دمشق»، لابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، و «مسند الإمام أحمد»، و «مسند بقي بن مخلد»، إضافةً إلى طبقات ابن سعد. وَوَضَع إشارات لهذه المصادر.

وانظر: «الذهبي وكتابه تاريخ الإسلام» (ص ٢١٧، ٢١٨).

(٤) البخاري: ساقطة من (م).

(٥) الإمام، الحافظ، الناقد، أبو محمد، عبد الرحمن بن الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر، التميمي، الحنظلي، الرازي. مولده سنة (٢٤٠هـ). ارتحل به أبوه فأدرك الأسانيد العالية. قال أبو يعلى الخليلي: «أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال...». وقال أبو الوليد الباجي: «ثقة حافظ». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٢٧هـ). =

لابن عدي[1]، و «الضعفاء» لابن حبان، . . . .

= له ترجمة في: «التذكرة» (٣/ ٨٢٩)؛ و «النجوم الزاهرة» (٣/ ٢٦٥)؛ و «ومرآة الجنان» (٢/ ٢٨٩)؛ و «الشذرات» (٢/ ٣٠٨).

أما عن كتابه «الجرح والتعديل»: فهو من أجمع الكتب في هذا الباب، تَابَعَ فيه البخاري في كتابه «التاريخ الكبير»، إلاَّ أنه أكثر من إيراد ألفاظ الجرح والتعديل. وقد قدَّم لكتابه بمقدمة ضافية، وهي «تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل»، ذكر فيها فوائد شتى، وترجم فيها للعلماء الجهابذة الذين تعتمد أقوالهم في الجرح والتعديل.

وقد اعتمد اعتماداً كبيراً على أبيه وأبي زرعة في بناء كتابه هذا، ورتب كتابه على حروف المعجم، وأورد فيه من لم يجد فيهم جرحاً ولا تعديلاً، رجاء أن يظفر بذلك.

وقد طُبع الكتاب في تسع مجلدات، في دائرة المعارف العثمانية، بحيدرآباد ــ الهند سنة (١٣٧١هـ)، بتحقيق المعلمي اليماني. وأُعيد تصويره بعد ذلك مرات.

وانظر: «بحوث في تاريخ السنَّة المشرفة» (ص ١٢١، ١٢٣).

(١) الإمام، الحافظ الكبير، أبو أحمد، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن المبارك، الجرجاني، ويُعرف أيضاً بـ «ابن القَطَّان»: مولده سنة (٢٧٧هـ). قال حمزة السهمي: «كان حافظاً، متقناً، لم يكن في زمانه أحد مثله. . .». وقال الخليلي: «كان عديمَ النظر حفظاً وجلالةً». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٦٥هـ).

و «الجرجاني»: نسبةً إلى بلدة «جرجان»، وهي بلدة حسنة، تقع بين طبرستان، وخراسان.

انظر: «الأنساب» (٣/ ٢٣٧)؛ و «معجم البلدان» (٢/ ١١٩).

ترجمته في: «تاريخ جرجان» (ص ٢٦٦)؛ و «الأنساب» (٣/ ٢٣٨)؛ و «التذكرة» (٣/ ٩٤٠). وكتابه: «الكامل في ضعفاء الرجال» كتاب عظيم الشأن، قال الدارقطني ــ رحمه الله ــ وقد سأله حمزة السهمي أن يصنِّف كتاباً في الضعفاء: «أليس عندك كتاب ابن عدي؟» فقلت: بلى. قال: «فيه كفاية، لا يزاد عليه». وقال عنه الذهبي: «هو أكمل الكتب، وأَجَلُّها في ذلك». =

و «الثقات»[1] له، ....

= وقد رتَّبه على حروف المعجم، بعد أن ذكر له مقدمة طويلة، احتوت على فوائد نافعة، ترجم فيها لكبار أئمة الجرح والتعديل. وليس كل من أورده ابن عدي في كتابه متفق على ضعفه، بل فيهم الأئمة الثقات، ولكن التزم أن يذكر في كتابه هذا كل من تُكلِّم فيه بجرح وإن كان ثقة.

قال الذهبي في «النبلاء» (١٦/ ١٥٥): «... ولكنه ينتصر له إذا أمكن». ثم يذكر في ترجمة كل واحد حديثاً أو أكثر من مفاريده وغرائبه.

وقد ذيَّل عليه أبو العباس أحمد بن مُفَرِّج الأشبيلي، المعروف بابن الرومية، (ت ٦٣٧هـ)؛ بذيل سَمَّاه: «الحافل في تكملة الكامل». كما في «التذكرة» (٤/ ١٤٢٥). وقد استفاد الذهبي من «الحافل» في كتابه «الميزان»، فزاد منه أسماء زيادة على ما في كتابه «المغني»، بل قد تأثر إلى حدٍّ بعيد بطريقة ومنهج ابن عدي في «ميزانه» في ذكر كل من تكلم فيه، وإنْ كان ثقة.

وقد جمع الحافظ محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني، (ت ٥٠٧هـ)، أحاديث «الكامل» ورتَّبها على حروف المعجم، وسمَّاه «تذكرة الحفاظ»، وقد طبع سنة (١٤١٥هـ)، بتحقيق الأستاذ حمدي السلفي في مجلد.

وقد طبع مؤخراً كتاب «الكامل» في سبع مجلدات، مع الفهارس، نشرته دار الفكر ــ بيروت، سنة (١٤٠٥هـ)، ولكنها طبعة سقيمة، غير محققة، كثيرة الأغلاط والتصحيفات.

وانظر: «التذكرة» (٣/ ٩٤١)؛ و «المستطرفة» (ص ١٠٨، ١٠٩)؛ و «كشف الظنون» (٢/ ١٣٨٢)؛ و «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» (ص ٩٨، ٩٩).

(١) وكتاب «الثقات» لابن حبان، من أهم الكتب في هذا الباب، وقد جعله مؤلفه أربع طبقات: طبقة الصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين، وأتباع أتباع التابعين.

وقد صَدَّر كتابه بذكر أخبار النبي ﷺ من مولده حتى وفاته، ثم تناول أخبار الخلفاء الأربعة إلى حين مقتل عليٍّ ــ رضي الله عنه ــ، كل ذلك باختصار. =

و «الثقـات»[1] لابـن شـاهيـن، و «المُخْتَلَـف فيهـم»[2] لـه[3]، و «الضعفـاء»[4] لأبــي العــرب[5]، . . . .

= وقد رَتَّبه ــ رحمه الله ــ على حروف المعجم، ويذكر أسماء النساء في آخر كل حرف، ولابن حبان في كتابه هذا مذهب خالف فيه جمهور العلماء: وهو أنه يرى أن الراوي إذا انتفت عنه جهالة العين، فهو على العدالة حتى يتبين جرحه، ولذا فقد ترجم في كتابه لكثير ممَّن حالهم الجهالة. وقد طبع كتابه في دائرة المعارف العثمانية، بحيدرآباد الدكن بالهند في تسع مجلدات، وكمل طبع الجزء الأخير سنة (١٤٠٣هـ).

انظر: «الرسالة المستطرفة» (ص ١٠٩، ١١٠)؛ و «بحوث في تاريخ السنَّة المشرفة» (ص ١٠٢، ١٠٣).

(١) وكتابه هو: «تاريخ أسماء الثقات»، وقد رتَّبه على حروف المعجم، وعبارته فيه مختصرة، فغالب التراجم تتراوح بين السطر والثلاثة أسطر، وفي بعض الأحيان يطيل الترجمة فتصل إلى خمسة أسطر، وهذا قليل.

وقد اعتمد في كتابه هذا على نقل أقوال الأئمة النقاد، المشهود لهم بالإمامة في هذا الشأن، وأكثر من نقل عنهم في كتابه: أحمد بن حنبل، ويحيـى بن معين، وفي بعض الأحيان ينقل أقوال هؤلاء الأئمة في المترجم بسنده إليهم. وفي أكثر تراجمه نجده يقدم اسم الإمام الناقد على اسم المترجم، فيفتتح الترجمة قائلاً: «قال أحمد بن حنبل: فلان بن فلان ثقة»، وهكذا. وقد طُبع الكتاب عام (١٤٠٤هـ)، في الدار السلفية، بالكويت، بتحقيق الأستاذ صبحي السامرائي.

انظر: «بحوث في تاريخ السنَّة المشرفة» (ص ١٠٤)؛ ومقدمة التحقيق لكتاب «الثقات».

(٢) وقد طبع الكتاب بعناية شيخنا فضيلة المحدِّث البارع حماد بن محمد الأنصاري، ــ رحمه الله ــ، وكتب مقدمته وهوامشه ولده الدكتور الفاضل عبد الباري، سنة (١٤١٩هـ)، ثم طبع بعد ذلك سنة (١٤٢٠هـ)، بتحقيق الدكتور عبد الرحيم القشقري.

(٣) له: ساقطة من (م).

(٤) ذكره الدكتور أكرم العمري في كتابه «بحوث في تاريخ السنَّة المشرفة» (ص ٢٩)، وأشار إلى اقتباس ابن حجر منه في «تهذيبه» (٢/ ١٥٢، ١٥٩)، (٣/ ٥٩).

(٥) في (أ): ابن العربـي. والتصويب من (م). =

و «الضعفاء»[1] لأبـي الفرج بن الجوزي، وما جمعه الحافظ أبو عبد الله

= وهو: الحافظ، المؤرخ، محمد بن أحمد بن تميم، المغربي، الأفريقي، من أولاد أمراء المغرب. قال القاضي عياض: «كان حافظاً لمذهب مالك، مفتياً عالماً، غلب عليه علم الحديث والرجال...». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٣٣هـ).

له ترجمة في: «ترتيب المدارك» (٥/ ٣٢٣)؛ و «التذكرة» (٣/ ٨٨٩)؛ و «سير النبلاء» (١٥/ ٣٩٤)؛ و «الديباج المذهب» (ص ٢٥٠).

(١) وكتاب ابن الجوزي هو المسمى بـ «أسماء الضعفاء والواضعين، وذكر من جرحهم من الأئمة الكبار الحافظين». هكذا ورد اسمه على غلاف النسخة الموجودة بمكتبة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية تحت رقم (١٤٦) رجال. وقد كشف عن منهجه ــ رحمه الله ــ في الكتاب المذكور، وتلخص فيما يلي:

أنه يذكر أسماء المجروحين، ويذكر أقوال من جرحهم من الأئمة كأحمد، وابن معين، وابن المديني وغيرهما.

وبالنسبة للراوي المختَلَف فيه: يرى ابن الجوزي أن ترجيح أحد القولين عن طريق العلماء المجتهدين أولى من تقديم الجرح على التعديل. وقد رَتَّب كتابه على حروف المعجم في أسماء المترجمين وأسماء آبائهم، قال: «ليسهل الأمر على طالب الاسم، ولا يطول تفتيشه».

وقد انتقد الذهبـي ــ رحمه الله ــ كتاب ابن الجوزي، وعابه بأنه يسرد الجرح ويسكت عن ذكر التوثيق. انظر: «الميزان» (١/ ١٦)، (٢/ ٦٦٠).

واعتذر عنه الحافظ السخاوي ــ رحمه الله ــ فقال في «الإعلان بالتوبيخ» (ص ٥٠٣): «وعندي ــ تحسيناً للظن به ــ أنه لم يقف على التوثيق، والكمال لله». وقد اختصر الذهبـي ــ رحمه الله ــ كتاب ابن الجوزي، وذَيَّل عليه ذيلاً بعد ذيل. كما أشار إلى ذلك في «مقدمة الميزان» (١/ ٢)، وقد طبع كتاب «الضعفاء» لابن الجوزي في مجلدين سنة (١٤٠٦هـ) بتحقيق عبد الله القاضي.

وانظر: «مقدمة تهذيب الكمال»، للدكتور بشَّار (٢/ ٣٨ ــ ٣٩)؛ و «بحوث في تاريخ السنَّة المشرفة» (ص ١٢٦هـ).

الذهبي في كتابه المسمى بـ «المغني في الضعفاء»[1]، وما ذيَّل عليه[2]، وما جمعه[3] آخراً وسَمَّاه بـ «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»[4]، وهو من أنفس كتبه.

---

(١) وهو من الكتب النفيسة في هذا الباب، على الرغم من صغر حجمه، ووجازة عبارته، وإلى هذا المعنى يشير السيوطي ــ رحمه الله ــ في «تدريبه» (٢/٣٦٨)، فيقول: «كتاب صغير الحجم، نافع جداً، من جهة أنه يحكم على كل راوٍ بالأصح فيه بكلمةٍ واحدةٍ...».
ويمتاز هذا الكتاب بجمعه لكثير من التراجم التي لا توجد في غيره من كتب الضعفاء، ومنها «الميزان» للمؤلف، على الرغم من أنه ألَّفه قبله. وقد رتبه ــ رحمه الله ــ على حروف المعجم، وسلك فيه مسلكه في «الميزان» من ذكره لكل من تُكُلِّم فيه وإنْ كان ثقةً إماماً.
وقد طُبع الكتاب في مجلدين، بتحقيق الأستاذ نور الدين عتر، فلتنظر مقدمته للكتاب.

(٢) يرى الدكتور نور الدين عتر أن الذهبي ــ رحمه الله ــ قد استدرك وذَيَّل على كتابه «المغني»، والدليل على ذلك: أن الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله ــ ينقل أشياء ينسبها إلى «ذيل المغني» للذهبي، ولكن لم يُعثَر على هذا الذيل. ولم يذكر الدكتور بَشَّار عواد هذا الذيل في دراسته لمؤلفات الذهبي.
انظر: مقدمة كتاب «المغني» (ص: ن).

(٣) في (أ): خرجه. والمثبت من (م)، وهو الأنسب.

(٤) وقد ألَّفه الحافظ الذهبي ــ رحمه الله ــ بعد كتابه «المغني»، وزاد فيه تراجم عدة ليست في «المغني»، زاد معظمها من كتاب «الحافل في تكملة الكامل»، لأبي العباس بن مفرج. وشهرة كتاب «الميزان» تغني عن الإطالة بالكلام عليه. وسبيل من أراد الوقوف على مزيد تفصيل حول كتاب «الميزان» أن يراجع كلام الدكتور بشَّار عواد في كتابه النافع «الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام» (ص ١٩٣، ٢٠١)، و «منهج الذهبي وموارده في ميزان الاعتدال...» لقاسم علي سعد. =

و «رجال الصحيحين» لابن طاهر[1]، غير مُعْتَمِدٍ . . . .

= وقد طُبع «الميزان» طبعات، أشهرها طبعة الأستاذ علي محمد البجاوي سنة (١٣٨٢هـ).

وانظر كذلك: مقدمة الأستاذ البجاوي لـ «الميزان» (ص: د ــ ي).

(١) الحافظ العالم، أبو الفضل، محمد بن طاهر بن علي، المقدسي، ويُعرف بـ «ابن القيسراني» الشيباني. قال أبو زكريا ابن منده: «كان ابن طاهر أحد الحفاظ، حسن الاعتقاد جميل الطريقة، صَدوقاً، عالماً بالصحيح والسقيم، كثير التصانيف، لازماً للأثر».

وقد كان ــ على إمامته ــ لَحِنَةً ذا تصحيف، على ما قاله ابن ناصر. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٥٠٧هـ).

له ترجمة في: «التذكرة» (٤/ ١٢٤٢)؛ و «طبقات الحفاظ» (ص ٤٥٢)؛ «الشذرات» (٤/ ١٨).

وكتابه في رجال الصحيحين هو: «الجمع بين رجال الصحيحين»، جمع فيه بين كتابي: أبي نصر الكلاباذي (ت ٣٩٨هـ)، في رجال البخاري المسمَّى بـ «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد»؛ و «رجال مسلم»، لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني، (ت ٤٢٨هـ).

قال في خطبته: «ولَمَّا رأيت أكثر الأسماء مما اتفقا عليه، وأقلها مما انفردا به، حملني ذلك على أن جمعت بين الكتابين، ليخفَّ حجمه، ويكثر نفعه، ثم أورد ما أورداه، وأستدرك ما أغفلاه، وأختصر ما يستغنى عنه من التطويل. . .».

وقد رتَّبه على حروف المعجم، ويورد في كل اسم، ما اتفقا عليه من هذا الاسم أولاً، ثم ما انفرد به البخاري من هذا الاسم، ثم ما انفرد به مسلم ــ رحمهم الله ــ . وقد طُبع الكتاب قديماً سنة (١٣٢٣هـ) في مجلس دائرة المعارف النظامية ــ حيدرآباد الدكن، بالهند، في مجلدين، وهي طبعته الأولى، وأعيد تصويره أخيراً في دار الكتب العلمية بيروت، عام (١٤٠٥هـ).

انظر: مقدمة كتاب ابن طاهر (١/ ٤)؛ و «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» (ص ١٣٠).

عليه[1]، و «الكنى»[2] للنسائي، و «الكُنى» للدولابـي[3]، و «الكُنى» للحافظ أبـي أحمد الحاكم[4]، وهو أكبرها.

---

(١) ولعلَّ ذلك لما قيل من أنه كان كثير الوهم.
انظر: «التذكرة» (٤/ ١٢٤٤).

(٢) ذكره الكتاني في «المستطرفة» (ص ٩٠)، والدكتور أكرم في: «بحوث في تاريخ السنَّة المشرفة» (ص ١٣٣).

(٣) الحافظ، أبو بشر، محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم، الأنصاري، الرازي، الدولابـي، الوراق. مولده سنة (٢٢٤هـ). قال الدارقطني: «تكلموا فيه، وما يتبين من أمره إلاَّ خير». وقال ابن يونس: «كان الدولابـي من أهل الصنعة، حسن التصنيف، وكان يُضَعَّف». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣١٠هـ).
و «الدولابـي»: بضم الدال وفتحها ــ وصحَّح السمعاني الفتح ــ وهي نسبة إلى عمل الدولاب، وإلى قرية من قرى الريّ يقال لها «الدولاب»، وقد يُنسب إليهما. «الأنساب» (٥/ ٤١٣، ٤١٤).
ترجمته في: «أسئلة السهمي»، للدارقطني (ص ١١٥)؛ و «التذكرة» (٢/ ٧٥٩)؛ و «الميزان» (٣/ ٤٥٩)؛ و «الشذرات» (٢/ ٢٦٠).
وكتابه في الكنى هو: «الكنى والأسماء». وقد رتَّبه مؤلفه على حروف المعجم، بدأه بذكر اسم النبـي ﷺ وكنيته، ثم ذكر العشرة المبشرين بالجنة، ثم بعد ذلك بدأ في بقية الصحابة ممن ابتدأ كنيته على الألف. ويسوق لكل شخص حديثاً أو أكثر. وقد فَصَلَ بين كنى الصحابة والتابعين، واستغرقت كنى الصحابة حوالي ربع الكتاب. وبقيته للتابعين ومن بعدهم، وقد يذكر في تراجم التابعين ومن بعدهم الجرح والتعديل.
وقد طُبع الكتاب قديماً في جزئين سنة (١٣٢٢هـ)، في مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند، وهي طبعته الأولى. وأعيد تصويره سنة (١٤٠٣هـ)، في دار الكتب العلمية في مجلد كبير، يحتوي على جزئين.

(٤) الإمام، الحافظ، محدِّث خراسان، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق، النيسابوري، الكرابيسي. وهو الحاكم الكبير. قال أبو عبد الله الحاكم: «هو إمام عصره في هذه الصنعة، كثير التصنيف، مقدم في معرفة شروط الصحيح والأسامي =

و «المدخل إلى الصحيحين»[1] للحاكم أبـي عبد الله، . . . .

= والكنى. . .». وقال الحاكم أيضاً: «تَغَيَّر حفظه لَمَّا كبر، ولم يختلط قط». وكان قد كُفَّ بصره في آخر عمره. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٧٨هـ).

له ترجمة في: «سير النبلاء» (١٦/ ٣٧٠)؛ و «التذكرة» (٣/ ٩٧٦)؛ و «الشذرات» (٣/ ٩٣).

وكتابه «الكنى»: من أحسن الكتب المصنفة في هذا الفن، وهو كبير الحجم، قال الكتاني: «. . . في أربعة عشر سفراً، ويجيء بالخط الرفيع في خمسة أسفار أو نحوها، حَرَّر فيه وأجاد، وزاد على غيره وأفاد».

ومع جودة كتابه وكثرة فوائده لم يرتبه على حروف المعجم، مما جعل الكشف فيه أمراً عَسِراً. ولذلك فقد قام الإمام الذهبـي ــ رحمه الله ــ بترتيبه واختصاره وسماه «المُقْتَنَى في سرد الكنى»، وقد زاد عليه أشياء مما ليس فيه. والذي وصل إلينا من كتاب الحاكم بعضه، وقد رأيت منه قطعة في مكتبة الدراسات العليا، بالجامعة الإسلامية إلى حرف العيـن. لكـن قـد وصـل ــ بحمـد الله ــ كتـاب الـذهبـي «المقتنـى» كـامـلاً، وقـد طُبـع المـوجـود مـن كتـاب الحـاكـم ــ أو بعضـه ــ بتحقيـق الشيـخ الـدكتـور يـوسـف الدخيل في أربعة مجلدات، وطبع مختصره «المقتنى» عام (١٤٠٨هـ)، بتحقيق محمد صالح المراد.

انظر: «الرسالة المستطرفة» (ص ٩١)؛ و «الذهبـي ومنهجه في كتابه التاريخ» (ص ٢٥٤)؛ و «بحوث في تاريخ السنَّة المشرفة» (ص ١٣٤).

(١) وكتاب الحاكم هذا: صنفه لبيان حال المجروحين جرحاً شديداً الذين لا يحل الاحتجاج بهم بحال، وبيان أسماء من أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، وأسماء من ذكر بجرح ممن أخرجا له في كتابيهما، إلى غير ذلك من الفوائد.

وقد جمع الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي الأوهام التي وقعت للحاكم في «مدخله»، وسَمَّاه: «كشف الأوهام التي في مدخل الحاكم»، وقد عُدِّلت بعض هذه الأوهام فيما بعد، كما يقول الشيخ ربيع بن هادي.

يقول الحافظ عبد الغني ــ رحمه الله ــ : «لَمَّا رَدَدْتُ على الحاكم أبـي عبد الله الأوهام التي في (المدخل إلى الصحيح) بعث إليَّ يشكرني، ويدعو لي، فعلمت أنه عاقل»، وقد طبع كتاب عبد الغني بن سعيد، بتحقيق الأخ مشهور حسن سنة =

و «التذهيب»[1] للحافظ أبي عبد الله الذهبـي، وأصله المسمّى بـ «تهذيب الكمـال»[2] للحـافـظ جمـال الـديـن . . . .

= (١٤٠٧هـ) بالأردن. وطبع «المدخل» للحاكم بتحقيق الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، عام (١٤٢١هـ) في أربعة مجلدات.

انظر: مقدمة شيخنا الدكتور ربيع بن هادي لكتاب «المدخل»؛ و «بحوث في تاريخ السنَّة المشرفة» (ص ٩٩، ١٠٠).

(١) وهو المسمى بـ «تذهيب تهذيب الكمال»، اختصر فيه كتاب «التهذيب» للحافظ المزي. وقد حافظ الذهبـي ــ رحمه الله ــ في اختصاره على ترتيب الأصل، مع زيادات وإضافات وتعليقات مفيدة.

وقد اختصر كتاب الذهبـي هذا: العلامة صفي الدين الخزرجي، (ت ٩٢٣هـ)، في كتاب سَمَّاه «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال».

ولا يزال كتاب «التذهيب» مخطوطاً، وتوجد منه عدة نسخ في مكتبات العالم المختلفة، أما «خلاصة» الخزرجي فقد طُبعت مرات، منها طبعة سنة (١٣٩٩هـ)، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، بحلب. وهي صورة عن طبعة بولاق، القاهرة سنة (١٣٠١هـ).

انظر: «الذهبـي ومنهجه في تاريخ الإسلام» (ص ٢١٩)؛ ومقدمة «تهذيب الكمال»، للمزي (١/ ٥٣). وكلاهما بقلم الأستاذ بشَّار عواد.

(٢) وهو الذي هَذَّب المزي فيه كتاب «الكمال»، لعبد الغني المقدسي، (ت ٦٠٠هـ).

ويرى الدكتور بشَّار عواد أن كتاب المزي ليس اختصاراً لكتاب الكمال، وإنَّما هو إصلاح وتنقية، وهذا ما تدل عليه كلمة «تهذيب»، وإلاَّ فـ «تهذيب» المزي ثلاثة أضعاف «الكمال» للمقدسي.

وقد اعتنى جماعة من العلماء بكتاب المزي هذا، ما بين مختصر له، ومستدرك عليـه، وقـد عقـد الـدكتـور بشَّـار عـواد فصـلاً خـاصـاً لحصـر هـؤلاء المهتميـن بـ «تهذيب الكمال»، وذلك في مقدمته النفيسة لكتاب «تهذيب الكمال» (١/ ٥١ ــ ٧١).

والحق: أنَّ المزي ــ رحمه الله ــ بكتابه هذا، وكتابه الآخر «تحفة الأشراف» قد خَدَم =

المزيِّ[1]، وما نقب عليه.

و «الكمـال»[2]، . . . .

= الكتب الستة ــ إسناداً ومتناً ــ خدمةً عظيمةً، وكل من بعده عِيَال عليه في هذا الباب، فجزاه الله عن الإسلام وأهله خيراً.

(1) الإمام، العالم، الحبر، الحافظ، محدِّث الشام، جمال الدين، أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، القضاعي، ثم الكلبي، الدمشقي. قال عنه الذهبي ــ رحمه الله ــ : «كان ثقة حجة، كثير العلم، حسن الأخلاق، كثير السكون، قليل الكلام جداً، صادق اللهجة، لم تعرف له صبوة. . .». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٧٤٢هـ).

له ترجمة في: «التذكرة» (٤/ ١٤٩٨)؛ و «فوات الوفيات» (٤/ ٣٥٣)؛ و «الوفيات»، لابن رافع (١/ ٣٩٥ ــ ٣٩٧).

وانظر: «مقدمة تهذيب الكمال»، للدكتور عواد، فقد ترجم للمزي ترجمة واسعة.

(2) وهو الكتاب الذي صَنَّفه الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، (ت ٦٠٠هـ)، في رواة الكتب الستة، وهو كتاب جليل النفع، عظيم الوضع، قال عنه ياقوت الحموي: «جَوَّده جدًّا»، وقال المزي: «هو كتاب نفيس، كثير الفائدة». ومع جودته وكثرة منفعته فقد حصل في كتابه إخلال وإغفال، كما يقول الحافظ المزي.

والحق: إن كتاب «الكمال» كان القاعدة والأساس المتين لكثير من الكتب التي صُنِّفت بعده في هذا الباب، خاصةً كتاب المزي، وكتب الذهبي، ومن بعدهما ابن حجر ــ رحم الله الجميع ــ .

والجدير بالذكر أن كتاب «الكمال» لم يَلْقَ من عناية العلماء، واهتمام الدارسين، ما لقيه غيره من الكتب التي أفادت منه، كـ «تهذيب المزي». يقول الدكتور بشَّار عواد: «. . . وعلى العكس من ذلك، لم نجد بعد ظهور «التهذيب» من عني بكتاب «الكمال» مما يشير إلى أفول نجمه، وانعدام أهميته».

انظر: «مقدمة تهذيب الكمال»، للدكتور بشَّار (٢/ ٣٨ ــ ٤٩)؛ و «بحوث في تاريخ السنَّة المشرفة» (ص ١٢٦).

و «الكاشف»[1]، و «الذبّ عن الثقات»[2]، و «من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق»[3] للحافظ أبـي عبد الله الذهبـي، و «الأسماء المفردة»[4] للحافظ أبـي بكر

---

(١) وهـو المسمَّـى بـ «الكـاشـف فـي معـرفـة مـن لـه روايـة فـي الكتـب الستـة»، اختصره الحافظ الذهبي من «تهذيب الكمال» للمزي، واقتصر فيه على من له رواية في الكتب الستة، دون باقي الكتب التي ضمنها المزي «تهذيبه»، وحذف كذلك من ذكره المزي للتمييز.
وتأتي أهمية كتاب «الكاشف» من كونه شارك فيه بآرائه، وعَلَّق على أقوال بعض أئمة الجرح والتعديل، مع تحقيقه لكثير من التراجم.
وقد طُبع الكتاب في ثلاثة مجلدات، سنة (١٤٠٣هـ)، ونشرته دار الكتب العلمية، بيروت، بتحقيق لجنة بإشراف الناشر.
وانظر: «الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام» (ص ٢٢٧، ٢٣٠)؛ ومقدمة الدكتور بشَّار لـ «تهذيب الكمال» (١/ ٥٤، ٥٥).

(٢) ولعلَّه «معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد»؟ الآتي بعده: وانظر: (الحافظ الذهبـي. . .) لقاسم علي سعد (ص ٢٢).

(٣) وسَمَّاه السخاوي «معرفة الرواة المتكَلَّم فيهم بما لا يوجب الرد»، وقد أَلَّفه الذهبـي بعد تأليفه لكتابه «ميزان الاعتدال»، وقد بيَّن في رسالته في الجرح المعتبر من الجرح المردود، وضرب أمثلة لذلك من الثقات الذين تكلم فيهم بما لا يوجب ردهم.
وقد نُشر هذا الكتاب قديماً عام (١٩٠٦م)، نشره عبد الحميد زكريا، باسم: «رسالة في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم» ضمن مجموعة رسائل أخرى، ثم طبع مرة أخرى سنة (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، بتحقيق سعيد إدريس.
انـظر: «الذهبـي ومنـهجـه فـي تاريـخ الإسلام»، للدكتـور بشَّـار عـواد (ص ١٩٢، ١٩٣).

(٤) ويعتبر كتابه هذا من الكتب المصنفة على الطبقات، واسمه: «طبقات الأسماء المفردة، من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث». وقد جعله على خمس طبقات: الصحابة، فالتابعين فمن بعدهم. ويذكر في الترجمة: الاسم، والكنية، والنسبة إلى المدينة؛ وفي بعض الأحيان يذكر أحد شيوخه أو تلاميذه. وهو من الكتب التي =

البرديجي، و «أسماء رواة[1] الكتب»[2] لأبـي عبد الله بن نقطة، و «كشف النقاب عن الأسماء والألقاب»[3] / لأبـي الفرج بن الجوزي، . . . . [٩/أ]

= وصلت إلينا، وقد طُبع عام (١٤١٠هـ)، بتحقيق عبده كوشك، في بيروت.
وانظر: «بحوث في تاريخ السنة» (ص ٨١، ٨٢).

(١) رواة: مكررة في (أ).

(٢) وهو المسمَّى بـ «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد». وموضع هذا الكتاب ــ كما يقول السخاوي في «الإعلان» (ص ٦٠٣) ــ: «تراجم الرواة الذين اتصلت من طريقهم الكتب الستَّة، وغيرها من الكتب والمسانيد».
وقال عنه مؤلفه: إنه كالذيل للذين صنفوا في رجال الكتب الستَّة، ورجال الصحيحين، مع ذكر حال هؤلاء، وبيان الثقة ممن تكلم فيهم.
ويعترف ابن نقطة ــ رحمه الله ــ بأنه لم يستوعب ذلك، فيقول في خطبته: «وإن كانت طرق هذه الكتب قد تشعبت، وافترقت في البلاد... إلاَّ أنَّا نذكر ــ إن شاء الله تعالى ــ منهم الأشهر، والأعم، والأكثر». وقد ذكر ــ رحمه الله ــ في مقدمته الكتب والمسانيد التي حوى كتابه تراجم رواتها، ورتب المترجمين على حروف المعجم في الأسماء وأسماء الآباء.
هذا، وقد ذَيَّل على ابن نقطة: الحافظُ، تقي الدين محمد بن أحمد، الحسيني، الفاسي، (ت ٨٣٢هـ).
وقد طُبع الكتاب في مجلدين، في دائرة المعارف العثمانية، بحيدرآباد الدكن، بالهند. أما الجزء الأول فطُبع سنة (١٤٠٣هـ)، والثاني سنة (١٤٠٤هـ)، كما طُبع «الذيل» للفاسي في جامعة أم القرى في ثلاثة مجلدات، بتحقيق محمد صالح المراد بين عامي (١٤١١هـ ــ ١٤١٨هـ).
انظر: «كشف الظنون» (١/ ٤٧٠)؛ و «تاريخ الأدب العربـي» (١/ ٢٠٠).

(٣) قال ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (ص ٣١٥) عند كلامه على الألقاب: «وهو ما وضع لتعريف ذات معينة، لا على سبيل الاسْميَّة العلمية». ومعرفة هذا الفن من المهمات التي لا يُسْتَغْنَى عنها، فمن لا يعرف الألقاب يظنها أسامي، فيجعل من ذكر باسمه في =

و «الأنساب»[1] لابن طاهر، و «إيضاح ....

= موضع، وبلقبه في موضع آخر شخصين، وقد وقع ذلك لجماعة من كبار المحدثين، كابن المديني. ولذلك فقد صَنَّف العلماء في هذا الفن جملة من الكتب، ويأتي كتاب ابن الجوزي ليسدّ ثغرة في هذا الباب الهام، وهو جدير بذلك. ويقع كتاب ابن الجوزي في مجلدة لطيفة، بدأه بذكر فصل في بيان عدم جواز استعمال اللقب إذا كان مكروهاً أو كان يغضب منه الملقب. ثم ذكر فصلاً في جماعة من أهل العلم لقبوا بعضهم بما يكرهونه، وذكر أمثلة من ذلك. ثم ذكر فصلاً في تورع جماعة عن تلقيب آخرين بألقابهم، كالأعمش، وحميد الطويل، فلما ماتوا ذكروا ذلك بقصد التعريف، لا بقصد عيبهم، ثم نقل جواز ذلك عن جماعة، منهم: ابن المبارك حيث يقول: «إذا أراد صفته، ولم يرد عيبه، فلا بأس به».

ثم ذكر الحامل له على تصنيف هذا الكتاب، فقال: «وقد يأتي في الحديث ذكر الرجل بلقبه دون اسمه، فلا يدري طالب العلم ما اسمه، فجمعت في هذا الكتاب ذكر الملقبين، وأسماؤهم مجردة عن ذكر أخبارهم، إلاَّ أن تكون إشارة، وقد جعلته على الحروف لأنس الطلبة بالمألوف». اهـ.

وقد طُبع كتاب ابن الجوزي بتحقيق الدكتور عبد العزيز الصاعدي سنة (١٤١٣هـ) في مجلدين.

(١) وهو كتاب: «الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط». وهو يعالج قسماً من أقسام المتفق والمفترق، وهو: ما اتفق في النسبة خاصة، خَطًّا ولفظاً. وقد أشار ابن الصلاح ــ عند كلامه على هذا القسم ــ إلى كتاب ابن طاهر وسَمَّاه: «الأنساب المتفقة»، وقال السيوطي: «ولابن طاهر فيه تأليف حسن».

هذا، وقد ذَيَّل على كتاب ابن طاهر: الحافظ أبو موسى المديني، قال صاحب «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٨٦): «جعله ذيلاً على كتاب شيخه، أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي... وذكر ما أهمله، وما أقصر فيه». =

الإشكال»[1] للحافظ عبد الغني[2] المصري، و «غُنْيَة الملتمس في إيضاح

= وقد طُبع كتاب ابن طاهر قديماً في حيدرآباد ـ الهند، سنة (١٣٢٣هـ)؛ وطُبع في ليدن مع ذيل أبـي موسى.
انظر: «التقييد والإيضاح» (ص ٤١٥، ٤١٦)؛ و «التدريب» (٢/ ٣٢٧).

(١) في (أ، م): الشك. والصواب ما أثبته.

(٢) ابن سعيد بن علي بن سعيد بن بشر بن مروان، أبو محمد، الأزدي، المصري، الحافظ، الإمام، المتقن، النسابة. مولده سنة (٣٣٢هـ). قال البرقاني: «سألت الدارقطني لما قدم من مصر: هل رأيت في طريقك من يفهم شيئاً من العلم؟ قال: «ما رأيت في طول طريقي إلاَّ شابًّا بمصر يُقال له عبد الغني، كأنه شعلة نار». وجعل يفخم أمره، ويرفع ذكره». وقال أبو الوليد الباجي: «حافظ متقن». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٤٠٩هـ).
له ترجمة في: «المنتظم» (٧/ ٢٩١)؛ و «التذكرة» (٣/ ١٠٤٧)؛ و «النجوم الزاهرة» (٤/ ٢٤٤)؛ و «الشذرات» (٣/ ١٨٨).
وكتابه «إيضاح الأشكال» صنفه ـ رحمه الله ـ في معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة، من كنى أو ألقاب أو أنساب، ويقع ذلك: إمَّا من جماعة من الرواة عنه، يعرفه كل واحد بغير ما عرفه به الآخر، أو من راوٍ واحد عنه، يعرفه مرةً بهذا ومرةً بذاك، فيلتبس على من لا معرفة عنده، بل على كثير من أهل المعرفة والحفظ، وهو فن صعب، تمس الحاجة إليه، لمعرفة التدليس.
وقد أثنى السيوطي على كتاب عبد الغني هذا، فقال: «وصَنَّف فيه الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي كتاباً نافعاً، سمَّاه: إيضاح الإشكال، وقفت عليه». اهـ.
انظر: «التدريب» (٢/ ٢٦٨)؛ و «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣٧٤).
وتوجد من الكتاب نسخة خطية في المكتبة الآصفية (٣/ ٣٢٤) رجال، تقع في (١٩٠) ورقة. وأُخرى في المكتبة السعيدية بحيدرآباد، (٥٣) رجال، تقع في (١٩١) ورقة.

الملتبس»[1] للخطيب البغدادي، و «مُوَضِّح أوهام الجمع والتفريق»[2] له، وهو كتاب نفيس، وقع لي بخطه.

و «تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه[3] عن بوادر التصحيف والوهم»[4] له أيضاً، و «أسماء من روى . . . .

---

(١) وقد صنَّف الخطيب هذا الكتاب في بيان ما يقع فيه اللبس في: (فلان بن فلان)، و (فلان بن أبي فلان)، وأنه لا يلزم كونهما واحداً، بل قد يكونان كذلك، وقد يكونان غير ذلك.
وقد طُبع الكتاب سنة (١٤٢٢هـ)، في مكتبة الرشد بالرياض، بتحقيق الأخ يحيى بن عبد الله الشهري.
وانظر: «الخطيب وأثره في علوم الحديث»، للطحان (ص ١٩٢).

(٢) وقد صنَّفه ــ رحمه الله ــ في بيان أوهام البخاري في «تاريخه الكبير»، حيث وقعت له بعض الأخطاء في عَدِّه الاثنين واحداً، أو الواحد اثنين فأكثر.
وقد أبَان ــ رحمه الله ــ في كتابه هذا عن أوهام لجماعة آخرين من الأئمة، وقعت لهم مثل هذه الأخطاء، كيحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ومسلم، وأبي داود وغيرهم.
ثم ذكر في القسم الآخر من الكتاب جملة من الرواة الذين ذكروا بوصفين أو أكثر، مع ذكر أوصافهم، وأحوالهم، وشيء من رواياتهم، وذلك حتى لا يقع أحد فيما وقع فيه السابقون من أوهام.
وقد طُبع الكتاب قديماً في الهند، عام (١٣١٨هـ)، بتحقيق العلامة المعلمي اليماني، ثم صورته بعد ذلك دار الكتب العلمية في بيروت.
وانظر: «فهرسة ابن خير» (ص ٢٢٤)؛ و «الخطيب وأثره في علم الحديث»، للطحان (ص ١٢٩)؛ و «بحوث في تاريخ السنَّة المشرفة» (ص ١٣٧).

(٣) منه: ساقطة من (م).

(٤) وقد ألَّفه الخطيب في فن دقيق، وهو ما يعرف بـ «المتشابه»، وهو ما يتفق لفظه وخطه من اسمين أو نحوهما، مع اختلاف اسم أبيهما لفظاً لا خطًّا، أو العكس: بأن تأتلف أسماؤهما خطًّا، ويختلفا لفظاً، وتتفق أسماء أبويهما لفظاً وخطًّا. =

عـن[1] مـالـك»[2] لـه، وكتـاب: «الفضـل للـوصـل المـدرج فـي النقـل»[3]

= وهو كتاب عظيم النفع، كثير الفوائد، قال عنه ابن الصلاح: «من أحسن كتبه».
وقد عمل عليه الخطيب ذيلاً سمَّاه: «تالي التلخيص». ذكر فيه ما يتفق من أسماء المحدثين وأنسابهم؛ غير أن في بعضه زيادةَ حرف واحد.
وقد طُبع «تالي التلخيص» في مجلدين سنة (١٤١٧هـ). وللحافظ السيوطي تلخيص لتالي التلخيص، طُبع سنة (١٤١٣هـ) بتحقيق نظر الفاريابـي.
وانظـر: «التقييـد والإيضـاح» (ص ٤١٧)؛ و «الـرسـالـة المستطـرفـة» (ص ٨٩)؛ و «بحوث في تاريخ السنَّة المشرفة» (ص ١٣٧).

(١) في (أ): عنه عن. وكلمة عنه زائدة، والصواب عدم إثباتها.
(٢) وقد ذكر في هذا الكتاب من روى عن الإمام مالك ــ رحمه الله ــ فبلغ بهم ألفاً إلاَّ سبعة، وزاد عليه غيره فأوصلهم إلى ألف وثلاثمائة راوٍ. ورتَّب الخطيب كتابه على حروف المعجم، وقد اختصر الحافظ رشيد الدين العطار كتاب الخطيب هذا، وطبع هذا المختصر بتحقيق الأخ سالم عبد الهادي سنة (١٤١٨هـ).
وانظر: «فهرسة ابن خير» (ص ١٨١)؛ و «الرسالة المستطرفة» (ص ٨٤).
(٣) وقد صنف الخطيب كتابه هذا في معرفة «المدرج»، وهو من فنون مصطلح الحديث المهمة، إذ نستطيع به التمييز بين كلام النبـي ﷺ وغيره من الرواة، الذين يدخل كلامهم في حديثه ﷺ.
وكتاب الخطيب من أَجَلِّ الكتب في هذا الباب، بل لا يُعْرف مَنْ سبقه بالتصنيف في هذا الفن. قال ابن خير لما ذكره في «فهرسته» (ص ١٨٢): «إنه لا مِثْلَ له في معناه».
وقال ابن الصلاح: «قد صنف فيه الخطيب... فَشَفَى وكفى». وقال الحافظ ابن كثير: «... هو مفيد جداً».
وقد اختصر كتاب الخطيب الحافظ ابن حجر، وسَمَّاه: «تقريب المنهج بترتيب المدرج»، وزاد على كتاب الخطيب قدره مرتين أو أكثر، كما قال السيوطي.
ثم جاء السيوطي ــ رحمه الله ــ فلَخَّص كتاب ابن حجر، وسَمَّاه: «المَدْرَج إلى المُدْرَج»، واقتصر فيه على مدرج المتن دون مدرج الإسناد، قال: «لأن العناية بتمييز كلام الرواة من كلام النبوة أهم». وزاد عليه أشياء ليست في كتاب ابن حجر. =

[له][1]، و «التهذيب»[2] للشيخ محيي الدين النواوي[3].

= وقد طبع كتاب «الفصل» في مجلدين، بتحقيق عبد السميع الأنيس سنة (١٤١٨هـ) في دار ابن الجوزي بالدمام ـ السعودية، ونُشر في العام نفسه بتحقيق أخينا د. محمد مطر الزهراني بالرياض، وهو الأسبق إلى تحقيقه.

كما طُبع كتاب السيوطي مع رسالة أخرى، بتحقيق الأستاذ صبحي السامرائي ونَشَرته الدار السلفية بالكويت.

وانظر: «التقييد والإيضاح» (ص ١٣٠)؛ و «الباعث الحثيث» (ص ٧٤)؛ و «التدريب» (١/ ٢٧٤).

(١) زيادة من (م).

(٢) وهو المسمَّى بـ «تهذيب الأسماء واللغات». جَمَع فيه الألفاظ الموجودة في ستة من كتب المذهب الشافعي، وهي: «مختصر المزني»؛ و «المُهَذَّب»؛ و «التنبيه»، وكلاهما للشيرازي؛ و «الوسيط»؛ و «الوجيز»، وكلاهما للغزالي؛ و «الروضة». وأضاف إليه جُملاً مما فيها من أسماء الرجال والنساء وغيرهم. واعتمد فيه على جملة من كتب الأئمة المشهورين. وجعله على قسمين، الأول: في الأسماء. والثاني: في اللغات. والكتاب جيد في بابه. وقد اختصره جماعة، منهم: الحافظ السيوطي ـ رحمه الله ـ ، والكتاب مطبوع مشهور.

وانظر: «الإعلان بالتوبيخ» (ص ٦٠٠، ٦٠١)؛ و «المستطرفة» (ص ١٥٤)؛ و «كشف الظنون» (١/ ٥١٤).

(٣) الإمام، الحافظ، القدوة، شيخ الإسلام، أبو زكريا، يحيى بن شرف الحزامي، الحوراني، مولده سنة (٦٣١هـ). قال عنه الشيخ ابن الفخر الحنبلي: «كان إماماً بارعاً، حافظاً، متقناً، أتقن علوماً جَمَّة، وصنف التصانيف الجمة، وكان شديد الورع والزهد، تاركاً لجميع الرغائب من المأكول...». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٦٧٦هـ).

له ترجمة في: «التذكرة» (٤/ ١٤٧٠)؛ و «العبر» (٥/ ٣١٢)؛ و «النجوم الزاهرة» (٧/ ٢٧٨)؛ و «الشذرات» (٥/ ٣٤٥).

ومن كتب العلل[1]:

ما أودعه أحمد[2]، وابن المديني[3]، . . . .

---

(١) قال العلامة ابن كثير عند كلامه على نوع «المعلل»: «وهو فن خَفِيَ على كثير من علماء الحديث» حتى قال بعض حفاظهم: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل. وإنَّما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن: الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومُعْوَجِّه ومستقيمه. . .». وللعلامة أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ بحثٌ جيدٌ في هذا الباب في كتابه «الباعث الحثيث»؛ فلينظر هناك (ص ٦٣ ــ ٧١).

(٢) في كتابه «العلل ومعرفة الرجال»، وهو عبارة عن الأسئلة التي سأله عنها ابنه عبد الله في الحديث والرجال. وهو مما يشهد بإمامته وطول باعه في هذا الفن. وللإمام أحمد في العللِ غير هذا الكتاب، كرواية المروذي وغيره.
وكان طُبع من هذا الكتاب القيم الجزء الأول فقط في تركيا (أنقرة)، سنة (١٣٨٣هـ)، بتحقيق الأستاذ: طلعت قوج بيكيت، وإسماعيل أوغلي. ثم طُبع كاملاً سنة (١٤٠٨هـ)، بتحقيق د. وصي الله محمد عباس، عن المكتب الإسلامي، ببيروت.

(٣) وله في ذلك: «العلل الكبير»؛ وله أيضاً «كتاب العلل المتفرقة» ثلاثون جزءاً، كما يقول الحاكم؛ وله أيضاً: «المسند المعلل»؛ وله أيضاً: «علل حديث ابن عيينة».
وعلى كثرة كتب ابن المديني وعظم شأنها لم يصلنا منها إلاَّ القليل، ومن هذه المؤلفات التي وصلت إلينا: قطعة من كتاب «العلل» تقع في حوالي أربع عشرة ورقة، ذكرها سزكين وسَمَّاها: «العلل ومعرفة الرجال». ويصف الحافظ ابن كثير ــ رحمه الله ــ كتاب «العلل»، لابن المديني فيقول: «ومن أحسن كتاب وضع في ذلك، وأجلّه، وأفحله: «كتاب العلل»، لعلي بن المديني شيخ البخاري». اهـ. وهذا ظاهر في أنه يقصد كتابه الكبير الذي لم يصل إلَيْنا. وفي «التدريب» (١/٢٥٨) قول العلامة البلقيني: «أَجَلُّ كتاب صُنِّفَ في العلل: كتاب ابن المديني. . .». وقد طُبعت هذه القطعة من العلل مرتين ــ فيما أعلم ــ:
إحداهما: بتحقيق الأستاذ عبد المعطي قلعجي، ونشرته دار الوعي، بحلب سنة (١٣٩٩هـ). =

وابن أبـي حاتم[1]، والدارقطني[2]، . . . .

= والمرة الثانية: بتحقيق الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ونشره المكتب الإسلامي سنة (١٤٠٠هـ).
وانظر: «الباعث الحثيث» (ص ٦٤)؛ و «تاريخ التراث العربـي» (١/ ١٦٠).

(١) وهو كتاب «علل الحديث» عن أبيه وأبـي زرعة، وقد رَتَّبه على أبواب الفقه، وعنه يقول البلقيني: «أَجَلّ كتاب صُنِّف في العلل»، كما في «التدريب» (١/ ٢٥٨). قال الكتاني في «رسالته المستطرفة» (ص ١١١): «وشرع الحافظ ابن عبد الهادي في شرحه، فاخترمته المنية، بعد أن كتب منه مجلداً على يسير منه».
وقد طبع كتاب ابن أبـي حاتم قديماً في القاهرة في المطبعة السلفية، سنة (١٣٤٣هـ)، بتصحيح محب الدين الخطيب، وعن هذه الطبعة صورته دار المعرفة ببيروت عام (١٤٠٥هـ).

(٢) أما «علل» الدارقطني، فالكلام عنه يطول؛ فقد أجمع أهل هذا الشأن أنه من أَجلِّ وأحسن ما صُنِّف في ذلك، قال ابن كثير ــ كما في «الباعث الحثيث» (ص ٦٤) بعد أن ذكر جملة من المصنفات في العلل ــ : «وقد جمع أَزِمَّة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو من أجل كتاب، بل أجل ما رأيناه وُضِعَ في هذا الفن، لم يُسْبَق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، ــ فرحمه الله ــ وأكرم مثواه». وقال الذهبـي في «التذكرة» (٣/ ٣٩٣): «وإذا شئت أن تَتَبيَّن براعة هذا الإمام الفرد، فَطَالِعْ «العلل» له، فإنَّك تندهش ويطول تعجبك». وهو مرتب على مسانيد الصحابة، وقد أملاها ــ رحمه الله ــ من حفظه على تلميذه أبـي بكر البرقاني، وهو الذي رتَّبها وجَمَعها بعد إملاءِ الشيخ لها عليه.
ولكن ترتيبها على المسانيد جعل الاستفادة منها صعبة عسيرة، قال ابن كثير ــ رحمه الله ــ كما في «الباعث» (ص ٦٥): «ولكن يعوزه شيء لا بد منه، وهو: أن يرتب على الأبواب، ليقرب تناوله للطلاب، أو أن تكون أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم مرتبين على حروف المعجم، ليسهل الأخذ منه، فإنَّه مبدد جدًّا، لا يكاد يهتدي الإنسان إلى مطلوبه منه بسهولة».
ولعل هذه الأمنية للحافظ الجليل ابن كثير تتحقق بخروج الكتاب مطبوعاً، محققاً مع فهارس تفصيلية منظمة، وكان الأخ الفاضل الدكتور محفوظ الرحمن ــ رحمه الله =

وابن القَطَّان[1]، وابن الجوزي[2]: في عللهم.

= رحمةً واسعة ــ قد حقق قطعة كبيرة من كتاب «العلل» في رسالته للدكتوراه، بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ثم تابع العمل في تحقيقه فيما بعد، وخَرَّج منه أحد عشر جزءاً، ثم وافاه الأجل عن هذا القدر، ــ رحمه الله تعالى وأجزل له المثوبة ــ، ونشرته دار طيبة، بالرياض ــ بالسعودية. ــ يَسَّر الله إكماله بفضله ومَنِّه ــ.

وتُنظر: مقدمة الأستاذ محفوظ لهذا الكتاب.

(1) وذلك في كتابه النافع: «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»، الذي عَمِلَه على «الأحكام الكبرى» ــ أو «الوسطى» ــ لعبد الحق الإشبيلي.

وقد تقدَّم الكلام على كتاب ابن القطان بما يغني عن إعادته هنا، انظر (ص ٢٧٧).

(2) وذلك في كتابه المشهور: «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»، الذي رَتَّبه على الأبواب، وقد توسَّع في كثير من الأحاديث بجمعِ طُرقها المختلفة، وبيانِ أقوالِ الأئمة فيها، مع إبداءِ رأيه في كثير منها.

والكتاب جيد في موضوعه، نافع في بابه، لولا ما كدَّره بِسَوْقه الأحاديث الموضوعة وبعض الحِسَان في ضمنه، كما سيأتي من كلام الذهبي. وقال العلاَّمة الكتاني في «المستطرفة»: «... العلل المتناهية في الأحاديث الواهية... عليه في كثير منها انتقاد».

وقد اختصر الحافظ الذهبي ــ رحمه الله ــ الكتاب المذكور، وذَكَر في مقدمته: أن ابن الجوزي أَلَّفَ كتابه «العلل المتناهية» بعد كتابه «الموضوعات»، فأتى فيه بموضوعات، وقليلٍ من الأحاديث الحِسَان.

يقول الدكتور بشَّار عواد: «والظاهر أن الذهبي لم يلتزم بعبارة المؤلف، بل غالب التخريج من كلامه».

وقد طُبع كتاب ابن الجوزي في مجلدين، نشرته إدارة العلوم الأثرية ــ فيصل آباد باكستان، بتحقيق الأستاذ إرشاد الحق الأثري سنة (١٣٩٩هـ)، وهي الطبعة الأولى. ثم طُبع طبعة أُخرى سنة (١٤٠٣هـ)، بعناية الشيخ خليل الميس، واعتمد على الطبعة الباكستانية. أما كتاب الذهبي فقد طُبع في مكتبة الرشد، بالرياض، سنة (١٤١٩هـ)، بتحقيق ياسر بن إبراهيم. =

قال ابن مهدي الحافظ: «لأن أَعْرِفَ عِلَّة حديث هو عندي، أحبّ إليَّ من أن أَكتبَ عشرين حديثاً ليس عندي»[1].

ومن كتب المراسيل: ما أودعه أبو داود[2]، وابن أبي حاتم[3]، وابن

= وانظر: «الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام» (ص ٢٢٣).

(١) انظر مقالة ابن مهدي في: «علل الحديث»، لابن أبي حاتم (١/ ٩)؛ و «معرفة علوم الحديث»، للحاكم (ص ١١٢)؛ و «التدريب» (١/ ٢٥٢).

(٢) وهو من أوائل الكتب التي صُنِّفت في هذا الفن، وقد رتَّبه على أبواب الفقه. ويقال: إنه أحد أجزاء كتابه «السنن»، وأفرده بعضهم. قال ابن خير في «الفهرسة» (ص ١٠٨): «وقد تضاف إلى المصنف»، يعني السنن. وهكذا كتب في آخر النسخة المطبوعة من المراسيل (الطبعة الباكستانية) ما نصه: «هذا آخر المراسيل من كتاب السنن لأبي داود مجردة من الأسانيد».

ويذكر أبو داود في كتابه ما رُوي عن النبي ﷺ مرسلاً، وكثيراً ما ينبه على ما رُوي من هذه المراسيل مسنداً، مع بيان صحة ذلك من عدمه، فيقول: «رُوي مسنداً، ولا يصحّ». ومرة يقول عقب سياقه المرسل: «أُسْنِدَ ولا يصحّ، والمرسل أصحّ»، إلى غير ذلك. وفيه مع ذلك جملة من الأحاديث المتصلة المسندة التي صحت كذلك.

وقد أدخل الحافظ المزي رواة «المراسيل» ــ ممن ليس لهم ذكر في الكتب الستة ــ في كتابه «تهذيب الكمال»، ورمز ذلك: (مد)، كما أفرد الأحاديث المرسلة من كتاب أبي داود وأدخلها في «تحفة الأشراف» في القسم الذي خصصه لذلك. والأحاديث المسندة أدخلها تحت أبوابها من الكتاب.

وقد طُبع كتاب أبي داود قديماً في القاهرة سنة (١٣١٠هـ)، بعناية الشيخ علي السنّي المغربي. ثم طُبع في باكستان.

انظر «المستطرفة» (ص ٦٤)؛ ومقدمة الأستاذ شكر الله لكتاب مراسيل ابن أبي حاتم (ص ١٩م).

(٣) في كتابه «المراسيل»، وهو من الكتب النافعة في هذا الباب، وقد جعله مؤلفه على =

بدر الموصلي[1]، وشيخنا صلاح الدين العلائي[2]، حافظ زمانه ــ أبْقَاه الله في

= أسماء الرواة، مُرَتَّباً لهم على حروف المعجم. ثم هو يسوق في كل ترجمة أقوال الأئمة في إثبات سماع المترجم من الصحابة أو عدمه، وقد يسوق بعض الأحاديث في الترجمة، وقد يكتفي بأقوال العلماء فقط. وأكثر اعتماده في ذلك على أبيه وأبي زرعة كعادته فيما يصنف. ولذلك فإن هذا الكتاب يعالج موضوع «المراسيل» من ناحية الإسناد والرجال، أكثر من تناوُله للمتون والنصوص الحديثية، فهو على العكس من كتاب أبي داود.

وقد طُبع الكتاب عدة طبعات، منها الطبعة التي نشرتها مؤسسة الرسالة عام (١٣٩٧هـ)، بتحقيق الأستاذ شكر الله قوجاني، وهي من أحسن طبعاته فيما أعلم.

وانظر: الرسالة المستطرفة (ص ٦٤) ــ وذكر أنه مرتب على الأبواب؟! ولعله وَهِمَ في ذلك ــ ؛ ومقدمة كتاب «المراسيل»، للأستاذ شكر الله (ص ٢١، ٢٥).

(١) هو: الإمام، المحدِّث، المفيد، الفقيه، أبو حفص، عمر بن بدر، الكردي، الموصلي، الحنفي.

قال الذهبي: «جَمَعَ وصنَّفَ، وحَدَّث بحلب ودمشق. . . وله تواليف مفيدة وعملٌ في هذا الفن». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٦٢٢هـ).

له ترجمة في: «التكملة للمنذري»: (٣/ ١٦٢)؛ و «سير النبلاء» (٢٢/ ٢٨٧).

ولم أقف ــ الآن ــ على من ذكر لابن بدر كتاباً في المراسيل؟

(٢) الإمام، العلامة، الحافظ، الحجة، أبو سعيد، خليل بن كيكلدي بن عبد الله العَلاَئِي، الدمشقي. مولده سنة (٦٩٤هـ). قال الذهبي ــ رحمه الله ــ : «حافظ، يستحضر الرجال والعلل، وتقدم في هذا الشأن مع صحة الذهن، وسرعة الفهم». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٧٦١هـ).

له ترجمة في: «ذيل تذكرة الحفاظ»، للحسيني (ص ٤٣)؛ و «الدليل الشافي على المنهل الصافي» (١/ ٢٩٣)؛ و «ذيل التذكرة»، للسيوطي (ص ٣٦٠).

وكتابه في المراسيل هو المسمى: «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»، وقد جاء نهاية المطاف، فجمع ما كتب قبله في هذا الباب، ونجد ذلك ظاهراً في أثناء كتابه، فيسوق أقوال أئمة الشأن في الراوي، وبخاصة أقوال أبي حاتم وأبي زرعة =

خير وعافية ــ في «مراسيلهم».

ومن كتب الموضوعات: ما أودعه ابن طاهر[1]، والجَوْرَقَاني[2]،

= ــ رحمة الله على الجميع ــ ، ويضيف إلى ذلك فوائد مهمة، يُمَيِّزُهَا ــ غالباً ــ بقوله: «قلت».

وقد رتَّب كتابه على حروف المعجم في الرواة المحكوم على روايتهم بالإرسال، بعد أن قَدَّم في صدر الكتاب أبواباً مهمة.

وقد طُبع «جامع التحصيل»، بتحقيق الأستاذ حمدي السلفي، ونشرته وزارة الأوقاف العراقية، عام (١٣٩٨هـ)، وهي طبعته الأولى.

ويُنظر في ذلك: «الرسالة المستطرفة» (ص ٦٤)؛ ومقدمة «جامع التحصيل»، للمحقق.

(١) وهو: أبو الفضل، محمد بن طاهر، المعروف «بابن القيسراني»، وقد مضت ترجمته.

وقد أَلَّف في الموضوعات كتاباً سَمَّاه: «تذكرة الموضوعات»، وقد جعل الأحاديث فيه على الأطراف محذوفة الأسانيد، مرتِّباً إياها على حروف المعجم، وعليه فيه مؤاخذات وانتقادات، ذلك أنه أدرج في كتابه هذا الصحيح، والحسن، بل والمتواتر، وسبب ذلك أنه اعتمد على كتاب «المجروحين» لابن حبان، فأخذ كل حديث ذكره في كتابه في ترجمة الراوي وأدخله في كتابه. مع كون الحديث صحيحاً من جهة أخرى، بل مخرج في الصحيحين، فلعل ابن طاهر ــ رحمه الله ــ قصد بكتابه هذا موضوع «العلل»؛ لأنه على جلالة قدره ومكانته في هذا العلم لا يخفى عليه أن ما ذكر من أحاديث في هذا الكتاب بأسانيد صحيحة لا تقبل الطعن.

وقد طُبع كتابه بتحقيق مصطفى الحبطي، سنة (١٤٠١هـ)، وطُبع مرة أخرى عام (١٤٠٦هـ) في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت باسم: «معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة».

وانظر: «التهاني في التعقيب على موضوعات الصغاني» (ص ١٤، ١٥)؛ و «المستطرفة» (ص ١١٣).

(٢) هو: الإمام، الحافظ، أبو عبد الله، الحسين بن إبراهيم بن حسين بن جعفر، الهمذاني. قال ابن النجار: «كَتَب وحَصَّل، وصَنَّف عدة كتب في علم الحديث. . .».

توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٥٤٣هـ). =

وابـن الجـوزي[1]، . . . .

= و «الجورقاني»: نسبةً إلى «جورقان»، قرية من قرى «همذان». و «الجورقان» أيضاً: جيل من الأكراد يسكنون أكناف «حُلوان»، وإليهم يُنسب صاحب الترجمة. كذا قال ياقوت في «معجم البلدان» (٢/ ١٨٤). وكذا ضبطه ابن نقطة في «استدراكه» على الإكمال، كما نقل ذلك المعلمي في حاشية «الأنساب» (٣/ ٣٩٤).
له ترجمة في: «التذكرة» (٤/١٣٠٨)؛ و «سير النبلاء» (٢٠/ ١٧٧)؛ و «الشذرات» (٤/ ١٣٦).
وكتابه هو المسمَّى بـ «الأباطيل والمناكير والصِحَاح والمشاهير». وطريقته: أنه يورد الحديث الواهي، ويبين علته، ثم يذكر عقبه حديثاً صحيحاً يخالف هذا الواهي. وهذا ظاهر من تسمية الكتاب. وهو أول من صَنَّف في ذلك، فأجاد وأحسن، قال ابن ناصر الدين: «أجاد فيه». وكذا قال ابن النجار. ومع ذلك، فقد وقعت له فيه أوهام، قال الذهبي ـ رحمه الله ـ: «طالعته، واستفدت منه، مع أوهام فيه». وقال السخاوي: «أكثر فيه من الحكم بالوضع بمجرد مخالفته السنَّة». وقد استفاد ابن الجوزي منه كثيراً في كتابه، بل بنى عليه كتابه، كما قال الذهبي. وفي «لسان الميزان» (٢/ ٢٧٠): «نسخ كتابه. . . وذكر كثيراً من كلامه فيه في كتابه الموضوعات، ولا ينسبه إليه».
وقد حَقَّق الكتاب الأخ الدكتور عبد الرحمن الفريوائي، وطُبع الكتاب في الهند، بالجامعة السلفية، سنة (١٤٠٣هـ)، في مجلدين، وأعيد تصويره في دار الصميعي بالرياض، عام (١٤١٥هـ).
وانظر: «فتح المغيث» ـ ط. هندية ـ (١/ ٢٥٢، ٢٥٣)؛ و «المستطرفة» (ص ١١١).

(١) وكتاب ابن الجوزي: «الموضوعات الكبرى» من الكتب المهمة في هذا الباب، إلاَّ أنه أدخل فيه ما ليس من شرطه، فأدخل فيه الضعيف، بل ربما الحسن، والصحيح، حتى إنَّه ذكر فيه حديثاً في «صحيح مسلم». قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: «ولقد أكثر الذي جمع في هذا العصر الموضوعات، في نحو مجلدين، فأودع فيها كثيراً مما لا دليل على وضعه، وإنَّما حقه أن يُذْكَر في مطلق الأحاديث الضعيفة». وقال السخاوي: «وهو ـ مع إصابته في أكثر ما عنده ـ توسع منكر، ينشأ عنه غاية الضرر، =

والصَّغَانيّ[1]، وابن بدر . . . .

= من ظن ما ليس بموضوع ـ بل هو صحيح ـ موضوعاً، مما قد قَلَّده فيه العارف تحسيناً للظن حيث لم يبحث، فضلاً عن غيره».

ومن أجل توسعه هذا، فقد قام غير واحد من العلماء بتعقُّبه، وبعضهم باختصاره وتمحيصه، والبعض بترتيبه، وقد قام الحافظ الذهبي ـ رحمة الله عليه ـ بترتيب الكتاب المذكور، مع تهذيبه، وتنقيحه، وتعقبه في الأحاديث التي حكم بوضعها وليس فيها إلاَّ الضعف. وقام كذلك الحافظ السيوطي ـ رحمه الله ـ باختصاره، وسماه: «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة». فعلق أسانيده، وذكر منها موضع الحاجة، وأتى بالمتون وكلام ابن الجوزي عليها، وتعقب كثيراً منها، ونقل كلام العلماء فيها، وبخاصة شيخه ابن حجر. ثم ذَيَّل عليه بذيل سَمَّاه: «ذيل اللآلىء»، ثم أفرد الأحاديث المتعقبة وسماه: «النكت البديعات على الموضوعات»، ثمَّ اختصره في آخر سماه: «التعقبات على الموضوعات». وقام الحافظ ابن حجر بجمع الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع وهي في «مسند الإمام أحمد»، في رسالة سَمَّاها: «القول المسدد في الذبِّ عن المسند للإمام أحمد».

وقد طُبع كتاب ابن الجوزي عدة مرات، آخرها عام (١٤١٨هـ)، بتحقيق الدكتور نور الدين جيلار، في مكتبة أضواء السلف بالرياض في أربعة مجلدات مع الفهارس، وكذا طُبع كتاب «اللآلىء» للسيوطي، في دار المعرفة ـ بيروت، سنة (١٣٩٥هـ) في مجلدين.

وانظر: «النكت»، لابن حجر (٢/ ٨٤٨)؛ و «فتح المغيث»، ط. هندية (١/ ٢٥١)؛ و «التدريب» (١/ ٢٧٨)؛ و «الأجوبة الفاضلة»، للكنوي (ص ١٦٣، ١٧١).

(١) الإمام، العلامة، رضي الدين، أبو الفضائل، الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي، القرشي، العمري، من ولد عمر بن الخطاب، الصغاني، مولده سنة (٥٧٧هـ). سمع كثيراً، ورحل، وجاور بمكة سنين. وكان إماماً جليلاً، صالحاً، صدوقاً، إليه المنتهى في علم العربية واللغة. توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٦٥٠هـ). =

الموصلي(١): في «موضوعاتهم».

= و «الصغاني»: نسبة إلى بلاد مجتمعة وراء نهر جيجون، يقال لها: «صغانيان»، والنسبة إليها: «صغاني»، و «صاغاني». «اللباب» (٢/ ٢٤٢).
له ترجمة في: «العبر» (٥/ ٢٠٥)؛ و «النجوم الزاهرة» (٧/ ٢٦)؛ و «بغية الوعاة» (١/ ٥١٩). وقد ألّف الصغاني في الموضوعات رسالتين: إحداهما: «الدر الملتقط في تبيين الغلط»؛ والثانية المعروفة بـ «موضوعات الصغاني» هكذا اشتهرت تسميتها.
أما عن «الدر الملتقط»: فإنَّه صَنَّفها ــ رحمه الله ــ لبيان الأحاديث الموضوعة التي وقعت في كتاب «الشِّهَاب» للقضاعي، وذيله: «النَّجم» للأقليشي، ثم نبَّه بعد ذلك على الأحاديث الموضوعة التي تدور على الألسنة، ثم نبَّه على النسخ والكتب الموضوعة بإسناد واحدٍ فذكر منها ثلاثة عشر كتاباً.
وأما رسالة «الموضوعات» فهي أصغر حجماً من الأولى، وقد أورد فيها بعض الأحاديث التي في رسالته الأولى، وأفرد في آخرها جملة من أسامي الضعفاء والمتروكين عند أئمة الحديث. والعلامة الصغاني ــ كغيره ممن صَنَّف في الموضوعات ــ لم يَسْلَم من الزلل، حيث أورد في رسالته بعض الأحاديث الصحيحة، والحسنة، والضعيفة كما أشار إلى ذلك السخاوي ــ رحمه الله ــ .
هذا وقد جَمَع العلامة عبد العزيز بن محمد الصديق رسالة تَعَقَّب فيها الصغاني في موضوعاته، وسماها: «التهاني في التعقيب على موضوعات الصغاني»، بيَّن فيها، ما وقع له من أوهام.
وقد طُبعت رسالتا الصغاني؛ أما «الموضوعات» فقد طُبعت ــ فيما أعلم ــ مرتين، الأولى: عام (١٤٠١هـ)، بتحقيق الدكتور نجم عبد الرحمن خلف؛ والثانية: عام (١٤٠٥هـ)، بتحقيق عبد الله القاضي، ومعها «الدر الملتقط»، للمحقق نفسه. ونشرت الأخيرة دار الكتب العلمية ــ لبنان. وطُبع كذلك «التهاني»، لعبد العزيز الصديق في القاهرة ــ دار الأنصار، بدون تاريخ.
وانظر: «فتح المغيث»، ط. الأعظمي (١/ ٢٥٢)؛ و «الأجوبة الفاضلة»، للّكنوي (ص ١٧٢، ١٧٣)؛ ومقدمة «التهاني»، لعبد العزيز الصديق.

(١) ولابن بدر ــ رحمه الله ــ في ذلك: «المغني عن الحفظ والكتاب، بقولهم: لم يصح =

ومن كتب الأطراف[1]:

أطراف الحافظ جمال الدين[2] المزي، حافظ الوقت، المسماة بـ «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»[3]. اقْتَصَرْتُ عليه، لكونه هَذَّبَ الأطراف

= شيء في هذا الباب». وله أيضاً: «العقيدة الصحيحة في الموضوعات الصريحة». كما قال الكتاني. والمشهور كتابه الأول، وعليه فيه مؤاخذات، شأنه في ذلك شأن من سبقه، قال عنه ابن حجر ــ رحمه الله ــ في رده على شيخه العراقي، لاعتماده على ابن بدر في الحكم بوضع حديث ــ : «لا اعتداد بذلك؛ فإنَّه لم يكن من النقاد، وإنَّما أخرجه ــ يعني كتابه ــ من كتاب ابن الجوزي فلخصه، ولم يزد من قِبَلِهِ شيئاً».

هذا، وقد اختصر كتاب ابن بدر العلامة ابن الملقن ــ صاحب كتابنا هذا ــ وتعقَّبه في كثير من الأحاديث التي حكم عليها بالوضع وليست كذلك، وقد تقدَّم الكلام على هذا الكتاب عند دراسة مؤلفات ابن الملقن. وكذلك تعقَّبه الأستاذ حسام الدين قدسي بكتاب سَمَّاه: «انتقاد المغني، وبيان أن لا غناء عن الحفظ والكتاب». وطُبع في دمشق سنة (١٣٤٣هـ).

وصدر أخيراً نقد له، للأستاذ أبـي إسحاق الحويني الأثري حجازي بن محمد، سَمَّاه: «فصل الخطاب بنقد كتاب: المغني عن الحفظ والكتاب»، نشرته دار الكتب العلمية ــ لبنان (١٤٠٥هـ).

أما كتاب ابن بدر نفسه، فقد طُبع قديماً في مصر، سنة (١٣٤٢هـ).

انظر: «القول المسدد»، لابن حجر (ص ٢٠)، حديث رقم (٤)؛ و «فتح المغيث». ط. هندية (١/ ٢٥٣)؛ و «المستطرفة» (ص ١١٤).

(١) قال الكتاني: «هي التي يُقْتَصرُ فيها على ذكر طرف الحديث الدالّ على بقيته، مع الجمع لأسانيده، إمَّا على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة». «الرسالة المستطرفة» (ص ١٢٥).

(٢) جمال الدين: ساقطة من (م).

(٣) وقد جمع المزي فيه أطراف الكتب الستة، وبعض ما يلتحق بها من الكتب الأخرى لأصحاب الكتب الستة، مثل: «مقدمة صحيح مسلم»، و «مراسيل أبـي داود»، =

المتقدِّمة قبله، [مع جمعه لها][1]: كـ «أطراف» خلف[2]، . . . .

= و «شمائل الترمذي»، وغير ذلك، وقد رمز لكل كتاب من هذه الكتب برمز خاص، وقد بيَّن هذه الرموز في مقدمة كتابه.

وقد رتب المزي كتابه على تراجم أسماء الصحابة، مُرَتِّباً إياهم على حروف المعجم، وإذا كان الصحابي مكثراً من الرواية، فإنه يرتب مروياته على أسماء التابعين الآخذين عنه، مع ترتيبهم على حروف المعجم، وكذا يفعل في التابعين وأتباع التابعين إذا كانت رواياتهم كثيرة، ويكتب في بدء كل حديث الرموز الدالة على من أخرج هذا الحديث، ثم يبدأ في بيان الأسانيد التي روي بها هذا الحديث عند أصحاب هذه الكتب على ترتيب الرموز التي ذكرها.

وقد حصلت له ــ رحمه الله ــ أوهام يسيرة في كتابه، جمع طرفاً منها العلامة مغلطاي الحنفي، (ت ٧٦٢هـ). وكتب الحافظ أبو الفضل العراقي، (ت ٨٠٦هـ)، طرفاً في ذلك. ثم جمع أبو زرعة ابن العراقي، (ت ٨٢٦هـ)، بين حواشي والده ومغلطاي وأضاف إليهما من عمله. ثم جمع الحافظ ابن حجر ــ رحمة الله عليه ــ كل هذا، مع فوائد كان يعلقها هو، مع ما كان قد ألحقه المزي نفسه في كتابه «لحق الأطراف»، وسَمَّاه: «النكت الظراف على الأطراف». وقد تم ــ بحمد الله وفضله ــ الانتهاء من طبع الكتاب، بتحقيق الأستاذ الفاضل عبد الصمد شرف الدين، وكان الفراغ من آخره عام (١٤٠٣هـ). وطُبع في ذيله «النكت الظراف»، لابن حجر، وهي طبعة جيدة متقنة.

انظر: «المستطرفة» (ص ١٢٦)؛ ومقدمة شرف الدين لـ «تحفة الأشراف».

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (أ). وألحقته من (م)، وفي (م): «مع جمعها»، فأصلحتها.

(٢) ابن محمد بن علي بن حمدون، الواسطي، الحافظ أبو محمد. قال الخطيب: «كان له فضل ومعرفة، ثم تشاغل بالتجارة وترك النظر في العلم إلى أن مات. . .

وله رحلة إلى مصر والشام». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٤٠١هـ).

له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٣٤)؛ و «المنتظم» (٧/ ٢٥٤)؛ و «التذكرة» (٣/ ١٠٦٧). =

وأبـي مسعود[1]، وابن عساكر[2]، . . . .

= وكتابه في الأطراف هو «أطراف الصحيحين»، جَمَع فيه أطراف البخاري ومسلم. قال عنه الذهبـي ــ رحمه الله ــ : «جَوَّدَ تصنيف أطراف الصحيحين، وأفاد ونبَّه. . .».
وتوجد منه نسخة خطية في المكتبة الظاهرية بدمشق وعنها نسخة في مكتبة جامعتنا الإسلامية، تحت رقم (١٢٧٢، ١٢٧٣).
انظر: «التذكرة» (٣/ ١٠٦٨)؛ و «المستطرفة» (ص ١٢٥)؛ وسزكين (١/ ٣٦٦).

(١) إبراهيم بن محمد بن عبيد، الدمشقي، الحافظ. قال الخطيب: «كان صدوقاً، دَيِّناً، ورعاً، فَهِماً». وقال الذهبـي: «وقد وقفت على جزء له في أحاديث معللة، تنبىء بحفظه ونقده». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٤٠١هـ)، وهي سنة وفاة خلف الواسطي.
له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٦/ ١٧٢)؛ و «المنتظم» (٧/ ٢٥٢)؛ و «التذكرة» (٣/ ١٠٦٨).
وأطرافه عملها أيضاً على «الصحيحين». قال ابن الجوزي: «كان له عناية بالصحيحين، فعمل تعليقة أطراف الصحيحين».
وتوجد منه نسخة خطية في المكتبة الظاهرية، برقم (٣٧٣) حديث.
انظر: «المستطرفة» (ص ١٢٥)؛ و «كشف الظنون» (١/ ١١٦)؛ و «فهارس الظاهرية»، للألباني (ص ٢٠٣).

(٢) الإمام، الحافظ، محدث الشام، أبو القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين، الدمشقي. مولده سنة (٤٩٩هـ). قال أبو سعد السمعاني: «أبو القاسم، حافظٌ، ثقةٌ، متقنٌ، دين، خير، حسن السمت، جمع بين معرفة المتن والإسناد، وكان كثيرَ العلمِ غزيرَ الفضلِ. . .». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٥٧١هـ).
ترجمته في: «المنتظم» (١٠/ ٢٦١)؛ و «العبر» (٤/ ٢١٢)؛ و «التذكرة» (٤/ ١٣٢٨)؛ و «الشذرات» (٤/ ٢٣٩).
وأطرافه هي المسماة: «الإشراف على معرفة الأطراف». جمع فيها أطراف السنن الأربعة، وذكر أنه ترك أطراف الصحيحين لتمام ما صنف فيها. وقد سلك المزي في =

وابن طاهر[1]، واستدرك جملة عليهم[2].

وأطراف خلف أقلُّ وهماً وخطأً من أطراف أبـي مسعود، وأطراف ابن طاهر كثيرة الوهم. كما شهد بذلك حافظ الشام ابن عساكر[3].

ومن كتب الأحكام:

أحكـام عبـد الحـق «الـوسطـى»، و «الصغـرى»، و «أحكـام» الضيـاء

= «تحفة الأشراف» طريقة ابن عساكر في الترتيب، قال: «فإنه أحسن الكل ترتيباً»، وكتابه مرتب على حروف المعجم.

وتوجد منها نسخة خطية في دار الكتب المصرية، وعنها صورة على ميكروفيلم في الجامعة الإسلامية، في أربعة أجزاء، تحمل الأرقام (٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٣٢٥).

وانظر: «تحفة الأشراف» (١/ ٥)؛ و« الرسالة المستطرفة» (ص ١٢٦).

(١) وهو ابن طاهر المقدسي، وكتابه جمع فيه أطراف الكتب الستة، وقد وقع له فيها أوهام، كما هو الغالب في مصنفاته.

قال ابن عساكر في «الإشراف» (ج ١، ق ٢/ ب): «... ثم إني نظرتُ فيما جمعه المقدسي وسبرته، واعتبرتُ ما رتَّبه في كتابه واختبرته... فلما تبيَّنته بالكشف والفحص، ظهرت فيه أمارات النقص وألفيته مشتملاً على أوهامٍ كثيرة، ووجدت ترتيبه ترتيباً لا يرتضيه ذو بصيرة...».

وفي «التذكرة» (٣/ ١٢٤٤)، قول ابن عساكر: «أخطأ في مواضع خطأً فاحشاً».

وتوجد منه نسخة خطية في جامع القرويين بفاس، برقم (٦٤٣).

انظر: «كشف الظنون» (١/ ١١٦)؛ و «تاريخ الأدب العربـي» (٦/ ١٨٠).

(٢) يعني: المزي؛ قال ــ رحمه الله ــ في خطبة «تحفة الأشراف» (١/ ٥): «وأضفت إلى ذلك بعض ما وقع لي من الزيادات التي أغفلوها... وأصلحت ما عثرت عليه في ذلك من وهم أو غلط».

(٣) قـال ــ رحمـه الله ــ فـي «أطـراف خلـف»، و «أبـي مسعـود»: «وكـان كتـاب خلـف أحسنهما ترتيباً ورسماً، وأقلهما خطأً ووهماً، كفيا فيه من أراد تعلمه».

انظر: «التذكرة» (٤/ ١٢٤٤)؛ و «كشف الظنون» (١/ ١١٦).

المقدسي، و «الأحكام الكبرى» لعبد الغني المقدسي[1]، وأحكام أبـي عبد الله محمد [بن فرج][2] المعروف بـ «الطَلاَّع»[3]، و «المنتقى» لمجد الدين بن تيمية[4]، و «الإلمام» للشيخ تقي الدين، والموجود من «الإمام»[5] [له][6]، و «الخلاصة»[7] للشيخ محيـي الدين النووي، وهي مفيدة، ولم يُكَمِّلها.

---

(١) وسبق الكلام على أحكام عبد الحق، والضياء المقدسي، وعبد الغني المقدسي.

(٢) ساقطة من (أ)، وألحقتها من (م).

(٣) الشيخ، الإمام، العلامة، مفتي الأندلس، ومحدثها، القرطبـي، المالكي، مولى محمد بن يحيـى بن الطلاع. مولده سنة (٤٠٤هـ). قال ابن بشكوال: «كان فقيهاً، حافظاً للفقه، حَاذِقاً بالفتوى، مُقَدَّماً في الشورى... مع دين وخير، وفضل، وطول صلاةٍ، قَوَّالاً للحق، وإنْ أوذي، لا تأخذه في الله لومة لائم». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٤٩٧هـ).
له ترجمة في: «بغية الملتمس» (ص ١٢٣)؛ و «سير النبلاء» (١٩/ ١٩٩)؛ و «دول الإسلام» (٢/ ٢٧)؛ و «الديباج المذهب» (٢/ ٢٤٢).
وكتابه: «أحكام رسول الله ﷺ، ذَكَره ابن خير في الفهرسة (ص ٢٤٦).
وقال ابن بشكوال: «أَلَّفَ كتاباً في أحكام النبـي ﷺ، قرأته على أبـي عنه»، وقد طبع بعنوان: «أقضية رسول الله ﷺ»، بتحقيق الدكتور الأعظمي، الأستاذ بكلية الحديث الشريف، بالجامعة الإسلامية.
وانظر: «سير النبلاء» (١٩/ ٢٠٠).

(٤) تقدَّم الكلام عليه.

(٥) تقدَّم الكلام عليه.

(٦) زيادة من (م).

(٧) وهي: «خلاصة الأحكام عن مهمات السنن وقواعد الإسلام». وقد رَتَّبه على أبواب الفقه، وقَدَّم له بمقدمة ذكر فيها عدم جواز الاحتجاج بالضعيف في الأحكام، ولا يغتر في ذلك بصنيع بعض العلماء، والمصنفين في الفقه وغيره.
وطريقته فيه: أنه يذكر في كل باب الأحاديث الصحيحة، ثم يتبع ذلك بقوله: «ضعيف الباب»، فيذكر ما جاء في ذلك من أحاديث ضعيفة، مُتَكَلِّماً على ما فيها.
وقد طُبع كتاب النووي في مؤسسة الرسالة عام (١٤١٨هـ)، بتحقيق حسين الجمل.

وما ذكره [الحافظ][1] أبو محمد المنذري[2] في كتاب «اختصار سنن أبي داود»[3]، من اعتراضات وفوائد.

---

(١) زيادة من (م).

(٢) الحافظ الكبير، الإمام الثبت، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد، زكي الدين، المنذري، الشامي، ثم المصري. مولده في سنة (٥٨١هـ). قال الشريف عز الدين الحافظ: «كان شيخنا زكي الدين عديم النظير في علم الحديث على اختلاف فنونه، عالماً بصحيحه وسقيمه، ومعلوله، وطرقه، متبحراً في معرفة أحكامه، ومعانيه، ومشكله، قَيِّماً بمعرفة غريبه، وإعرابه، واختلاف ألفاظه، إماماً، حجة، ثبتاً ورعاً...». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٦٥٦هـ).

له ترجمة في: «التذكرة» (٤/ ١٤٣٦)؛ و «العبر» (٥/ ٢٣٢)؛ و «مرآة الجنان» (٤/ ١٣٩).

(٣) وقد رَتَّبه على ترتيب السنن لأبي داود في الكتب والأبواب، ويذكر عقب كل حديث: من أخرجه من باقي أصحاب الكتب الستة، مع بيان اختلاف ألفاظهم بالنسبة للفظ أبي داود أو اتفاقهم معه، ويتكلم ــ مع ذلك ــ على ما فيه من رجل ضعيف أو مجهول أو نحو ذلك. وقد أثنى عليه الإمام ابن قيم الجوزية ــ رحمه الله ــ فقال في خطبة «تهذيب السنن» (١/ ٩): «... أحسن في اختصاره وتهذيبه، وعزو أحاديثه، وإيضاح علله وتقريبه، فأحسن حتى لم يكد يدع للإحسان موضعاً، وسبق حتى جاء من خلفه له تبعاً». وقيل: إنَّه أحسن من اختصاره «لصحيح مسلم».

وقد طُبع الكتاب مع «معالم السنن»، للخطابي؛ و «تهذيب السنن»، لابن القيم، بتحقيق محمد حامد الفقي، في مكتبة السنَّة المحمدية.

انظر: مقدمة «تهذيب السنن»، للمنذري، ولابن القيم؛ و «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٥).

[٩/ب] ومن كتب الخلافيات / الحديثية:

«خلافيات»[١] [٢] الحافظ أبي بكر البيهقي، ولم أرَ مثلها، بل ولا صُنِّف. وخلافيات الحافظ جمال الدين، أبي الفرج بن الجوزي، المسماة بـ «التحقيق في أحاديث التعليق»[٣]، وهي مفيدة، . . . .

(١) خلافيات: مكررة في (م).

(٢) وقد جمع فيها المسائل التي اختلف فيها الشافعي، وأبو حنيفة. ورَتَّبه على أبواب الفقه. وقد اختصرها الشيخ، الإمام، شهاب الدين، أبو العباس، أحمد بن فرح، الإشبيلي، الفقيه (ت ٦٩٩هـ). وانظر: «كشف الظنون» (١/ ٧٢١).
وتوجد من «الخلافيات» نسخة في مكتبة سليم آغا، تحت رقم (٢٧٧ ــ ٢٧٨)، أفاد ذلك الدكتور الأعظمي في مقدمته «للمدخل» للبيهقي (ص ٦١).
وقد طُبعت بعض الأجزاء من خلافيات البيهقي، بتحقيق مشهور حسن سلمان.

(٣) وقد عملها ابن الجوزي ــ رحمه الله ــ في المسائل الخلافية بين مذهبه الحنبلي، والمذاهب الأخرى، ذاكراً أدلة المذهبين من النقل بإنصاف، ومن غير تعصُّب لمذهبه.
وأما تسمية الكتاب بـ «التحقيق في أحاديث التعليق»، فلعله يقصد بذلك الأحاديث التي يذكرها الفقهاء في تصانيفهم معلقة، فقد ذكر في مقدمته أنه كان سُئل عن جمع أحاديث التعليق، وبيان صحيحها من ضعيفها، وكان يتوانى عن ذلك، فلما نظر في هذه التعاليق وجد بضاعة الفقهاء في الحديث مزجاة فألف كتابه هذا، والله أعلم.
وقد اختصر كتابه الإمام، الحافظ، محمد بن أحمد بن عبد الهادي، المقدسي، (ت ٧٤٤هـ)، وزاد عليه أشياء، ونبَّه على بعض أوهامه، وسمَّاه «تنقيح التحقيق».
واختصره كذلك الحافظ الذهبي، وسمَّاه ــ أيضاً ــ: «التنقيح»، وتتبع فيه أوهام ابن الجوزي.
وقد طُبع من كتاب ابن الجوزي بعضه في مجلد، بتحقيق محمد حامد الفقي، سنة =

وما نقب[1] عليها.

ومن كتب الأمالي[2]:

«أمالي»[3] ابن السمعاني[4]، ....

= (١٣٧٣هـ)، في القاهرة، وفي ذيله «التنقيح»، لابن عبد الهادي. ثم طُبع بعد ذلك بدار الكتب العلمية ببيروت، بتحقيق مسعد السعدني، ومحمد فارس سنة (١٤١٥هـ)، وطُبع غير هذه الطبعات. وطُبع تنقيح الذهبي طبعات أيضاً، من آخرها طبعة دار الوطن بالرياض سنة (١٤٢١هـ)، بتحقيق مصطفى عجيب في مجلدين.

وانظر: «ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي» (ص ٣٥٢)؛ و «الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام»، لعواد (ص ٢٢٣).

(١) كذا في (أ)، وفي (م): ثبت، وقد تكررت هذه الكلمة بهذا الرسم، فلعلها: «تعقب» وتصرف فيها الناسخ. وهذا أنسب للكلام في جميع المواضع التي ذكرت فيها، أو تكون من التنقيب، وهو البحث والفحص؟ والله أعلم.

(٢) وقد كان الإملاء من دأب الحفاظ من أهل الحديث قديماً، قال النووي: «يستحب للمحدث العارف عقد مجلس لإملاء الحديث، فإنَّه أعلى مراتب الرواية». وطريقتهم فيه: أن يملي المحدث أحاديث وآثاراً بأسانيده، ثم يشرح غريبها، ويورد شيئاً من الفوائد المتعلقة بها، بإسناده أو بدونه. وقد كان الإملاء دَرَسَ بعد زمن ابن الصلاح، حتى أَحْياه أبو الفضل العراقي، واستمر فترة، ثم انقطع ثانية، حتى أَحْياه السيوطي ــ رحمه الله ــ في سنة (٨٧٢هـ).

انظر: «تدريب الراوي» (٢/ ١٣٩)؛ و «الرسالة المستطرفة» (ص ١١٩).

(٣) أمالي: ساقطة من (م).

(٤) الحافظ، البارع، العلامة، أبو سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور بن محمد بن عبد الجبار... التميمي، السمعاني، المروزي. قال الذهبي: «كان ذكيًّا فَهِمَاً، سريع الكتابة، مليحها... وكان ثقة، حافظاً، حجة، واسع الرحلة، عدلاً، دَيِّناً، جميل السيرة، حسن الصحبة، كثير المحفوظ». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٥٦٢هـ). =

و «أمالي» ابن منده[1]، و «أمالي» ابن عساكر[2]، وأمالي إمام الملّة والدين، أبـي القاسم الرافعي ــ الذي تصدينا لإخراج أحاديث «شرحه الكبير» ــ وهي مفيدة جدًّا لم أرَ أحداً مَشَى على مِنْوَالِها، فإنَّه أملاها في ثلاثين مجلساً، ذكر[3] في أول كل مجلسٍ منها حديثاً بإسناده، على طريقة أهل الفن، ثم تكلَّم عليه[4] بما يتعلق بإسناده، وحالِ رواتِه، وغريبِهِ، وعربيتِه، وفقهِه، ودقائقه، ثم يختمه بفوائد، وأشعار[5]، وحكايات، ورتبها ترتيباً بديعاً على نظم كلمات الفاتحة، بإرداف كلمة «آمين» لأنها بها ثلاثون كلمة، فاشتمل الحديث الأول على كلمة «الاسم»، والثاني على اسم الله العظيم، والثالث على «الرحمن»، وهلمَّ جرا إلى آخرها.

= له ترجمة في: «المنتظم» (١٠/ ٢٢٤)؛ و «التذكرة» (٤/ ١٣١٦)؛ و «مرآة الجنان» (٤/ ٣٧١).

وقد ذكر الذهبـي في «التذكرة» (٤/ ١٣١٧، ١٣١٨) ــ عند سرد مؤلفاته، نقلاً عن ابن النجار ــ كتابين في الأمالي: «الأمالي الخمسمائة»، مائتا طاقة؛ و «الأمالي»، ستون طاقة. قال الذهبـي: «يقع لي أن الطاقة نصف كراس».

وانظر: «التحبير» (١/ ٢٨) حاشية.

(١) وتوجد «أماليه» مخطوطة في المكتبة الظاهرية، ضمن مجموع (٣/٣٥)، (٤١/ ٤)، (٥٦/ ٩). وقد رأيت قطعة من «أماليه» في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية، ضمن مجموع تحت رقم (٩٨٠).

وانظر: «تاريخ التراث العربـي» (١/ ٣٥٥).

(٢) قال الذهبـي في: «التذكرة» (٤/ ١٣٣٠): «أملى في أبواب العلم أربعمائة مجلس وثمانية»، وقد طُبع مجلسان من أمالي الحافظ ابن عساكر، سنة (١٣٩٩هـ)، عن دار الفكر بدمشق، بتحقيق محمد مطيع الحافظ.

وانظر: «كشف الظنون» (١/ ١٦٢).

(٣) ذكر: ساقط من (م).

(٤) في (أ): عليها. والمثبت من (م)، وهو الأنسب.

(٥) وأشعار: مكررة في (م).

وهذا ترتيب بديع، وسمَّاها: «الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة»، ومَنْ نَظَر في الكتاب المذكور عَرَفَ قدر هذا الإمام، وحكم له بتقدمه في هذا[1] العلم خصوصاً[2].

ومن كتب الناسخ والمنسوخ[3]:

ما أودعه الإمام الشافعي في «اختلاف الحديث»[4]، والأثرم[5]،

---

(١) هذا: ساقطة من (م).

(٢) وسيأتي الكلام عليها في الفصل الذي عقده المؤلف لترجمة الرافعي ـ إن شاء الله تعالى ـ .

(٣) ومعرفة هذا الفن من أهم المهمات، روى الحازمي في مطلع كتابه بسنده إلى الإمام الزهري أنه قال: «أَعْيَا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه». ولذلك فقد خَلَّط فيه بعض من تصدى لجمعه. قال ابن الصلاح: «وفيمن عاناه من أهل الحديث مَنْ أدخل فيه ما ليس منه، لخفاء معنى النسخ وشرطه».
انظر: «الاعتبار» (ص ٤، ٥)؛ و «التقييد والإيضاح» (ص ٢٧٨).

(٤) ولقد كان للإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ في ذلك الفضل والسبق. قال الحازمي في خطبة «الاعتبار» (ص ٥): «فإنه خاض تياره، وكشف أسراره، واستنبط معينه، واستخرج دفينه، واستفتح بابه، ورتب أبوابه». وقال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: «ما علمنا المجمل من المفسر، ولا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه، حتى جالسنا الشافعي ـ رضي الله عنه ـ».
وكتاب الشافعي ـ رحمه الله ـ «اختلاف الحديث»: من الكتب التي صنفت في تأويل الأحاديث المختلفة، أو التي ظاهرها التناقض، ويأتي كلامه على «الناسخ والمنسوخ» في ثنايا هذا الكتاب، وقد طبع الكتاب قديماً عام (١٤٠٦هـ)، بدار الكتب العلمية، لبنان، بتحقيق/ الأستاذ محمد أحمد عبد العزيز.
وانظر: «المستطرفة» (ص ١١٨).

(٥) ذكره الكتاني في «المستطرفة» (ص ٦٠)، وانظر: «الفهرست»، لابن النديم (ص ٢٨٥).

والحازمي[1]، وابن شاهين[2]، وابن الجوزي[3]: في تواليفهم.

---

(١) الإمام، الحافظ، البارع، النسَّابة، أبو بكر، محمد بن موسى بن عمان بن موسى بن عثمان بن حازم، الهمذاني. مولده سنة (٥٤٨هـ). قال ابن النجار: «كان من الأئمة الحفاظ، العالمين بفقه الحديث، ومعانيه، ورجاله... وكان ثقةً، نبيلاً، زاهداً، عابداً، ورعاً، ملازماً للخلوة والتصنيف وبث العلم، أدركه أجله شابًّا». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٥٨٤هـ).

له ترجمة في: «التذكرة» (٤/ ١٣٦٣)؛ و «طبقات الشافعية» (٧/ ١٣)؛ و «الشذرات» (٤/ ٢٨٢).

وكتابه في هذا الباب هو المسمى بـ «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار»، وهو من أَجَلِّ وأنفس ما صُنِّف في هذا الباب، قال ابن كثير ــ رحمه الله ــ: «صَنَّف الناس في ذلك كتباً كثيرة مفيدة، من أَجَلِّها: كتاب الحافظ الفقيه أبـي بكر الحازمي». وقد طُبع الكتاب مرات، منها طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد، الهند؛ ومنها الطبعة التي حققها وضبطها راتب حاكمي بحمص ــ سوريا، سنة (١٣٨٦هـ).

وانظر: «الباعث الحثيث» (ص ١٦٩)؛ و «الرسالة المستطرفة» (ص ٦٠).

(٢) وكتابه: «ناسخ الحديث ومنسوخه». مطبوع سنة (١٤٠٨هـ)، بتحقيق سمير الزهيري، ونشر مكتبة المنار، الأردن.

وانظر: «المستطرفة» (ص ٦٠)؛ و «تاريخ التراث العربـي» (١/ ٣٤٤).

(٣) وقد أَلَّف ابن الجوزي في الناسخ والمنسوخ كتاباً، ثم رأى أنه وقع له فيه شيء من التخليط والأخطاء التي وقعت لغيره في هذا الباب، فأفرد في كتاب صغير «قدر ما صحَّ نسخه أو احتمل، وأعرض عمَّا لا وجه لنسخه ولا احتمال». قال: «فمن سمع بخبر يدعى عليه النسخ، وليس في هذا الكتاب فليعلم وَهْي تلك الدعوى». وقد جعل كتابه مجرداً من الأسانيد ليسهل حفظه، وإلى هذا المختصر أشار الكتاني بقوله: «... وله ــ أيضاً ــ تجريد الأحاديث المنسوخة، وهو مختصر جدًّا».

وقد نُشر كتاب ابن الجوزي في «مجلة البحوث العلمية»، التي تصدرها جامعة أم القرى، بمكة المكرمة، بتحقيق الأستاذ عبد الكريم العزباوي، ثم طُبع سنة (١٤٠٤هـ)، بتحقيق زهير الشاويش، ومحمد كنعان، ونشره: المكتب الإسلامي، ثم طُبع بعد ذلك =

ومن كتب المبهمات[1] في الحديث:

ما أودعه الحافظ الخطيب أبو بكر البغدادي[2]، وابن بشكوال[3]،

= في مكتبة ابن حجر بمكة المكرمة، بتحقيق محمود الجزائري عام (١٤٠٨هـ).

(١) أي: معرفة من أُبهم ذكره في الحديث، من الرجال والنساء، سواء أكان ذلك في المتن أم في الإسناد، وهو على أقسام: أولها: ما أبهم بلفظ «رجل وامرأة». ثانيها: ما أبهم بلفظ «الابن والبنت»، و «الأخ والأخت»، و «ابن الأخ وابن الأخت». ثالثها: ما أبهم بلفظ «العم والعمة» ونحوهما: كالجد والجدة، والخال والخالة... إلخ. رابعها: «الزوج والزوجة».

وطريق معرفة هذا المبهم: أن يرد مسمىً في طريق آخر من طرق الحديث. قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: «وكثير منهم لم يوقف على أسمائهم». ومن فوائد معرفة المبهم: معرفة ثقة هذا المبهم أو ضعفه، ليحكم على الحديث بالصحة أو الضعف، هذا إذا كان المبهم في الإسناد. قال ابن كثير: «فهذا أنفع ما في هذا». أما إذا كان المبهم في المتن، فلمعرفته فوائد كذلك، ذكر منها جملة الشيخ ولي الدين العراقي، ونقلها السيوطي في «تدريبه».

انظر: «التقييد والإيضاح» (ص٤٢٧)؛ و «الباعث الحثيث» (ص٢٣٦)؛ و «التدريب» (٢/٣٤٢).

(٢) في كتابه «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة»، قال السيوطي ـ رحمه الله ـ: «فذكر في كتابه مائة وأحداً وسبعين حديثاً، ورتب كتابه على حروف المعجم في الشخص المبهم، وفي تحصيل الفائدة منه عسر، فإنَّ العارف باسم المبهم لا يحتاج إلى الكشف عنه، والجاهل به لا يدري مظنته». وقد سبق الخطيبَ في ذلك الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري في كتابه «الغوامض والمبهمات».

وقد طُبع كتاب الخطيب سنة (١٤٠٥هـ)، بتحقيق الدكتور عز الدين علي السيد.

وانظر: «التدريب» (٢/ ٣٤٢)؛ و «المستطرفة» (ص ٩١).

(٣) الحافظ، الإمام، المتقن، أبو القاسم، خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال ابن يوسف بن داحة، الأنصاري، الأندلسي. مولده سنة (٤٩٤هـ). قال أبو عبد الله الأبَّار: «كان متسع الرواية، شديد العناية بها، عارفاً بوجوهها، حجة، مقدماً على أهل وقته، =

وابن طاهر[1]: في تواليفهم.

وما زاده الشيخ محيي الدين النووي في اختصاره لكلام الخطيب[2]،

= حافظاً، حافلاً، أخباريًا، تاريخياً. . .». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٥٧٨هـ).
له ترجمة في: «التذكرة» (٤/ ١٣٣٩)؛ و «العبر» (٤/ ٢٣٤)؛ و «طبقات الحفاظ» (ص ٤٧٩).
وكتابه في المبهمات هو المسمى: «غوامض الأسماء المبهمة» أو «الغوامض والمبهمات» وهو من الكتب المهمة في هذا الباب، لكنه غير مرتب أيضاً. قال السيوطي ــ رحمه الله ــ : «وهو أكبر كتاب في هذا النوع وأنفسه، جمع فيه ثلثمائة وأحداً وعشرين حديثاً، لكن غير مرتب»، وقد طُبع عام (١٤٠٧هـ) في مجلدين، بتحقيق عز الدين علي السيد، ومحمد كمال الدين في بيروت.
انظر: «التدريب» (٢/ ٣٤٢)؛ و «الرسالة المستطرفة» (ص ٩١).

(١) وهو أبو الفضل المعروف بـ «ابن القيسراني»، وقد جمع كتاباً نفيساً في المبهمات، إلاَّ أنَّه توسع فيه، فذكر ما ليس من شرط المبهمات. كما قال السيوطي.
وقد طُبع كتاب ابن طاهر باسم «إيضاح الإشكال» بتحقيق د. باسم الجوابرة، في الكويت سنة (١٤٠٨هـ).
انظر: «التدريب» (٢/ ٣٤٢)؛ و «الرسالة المستطرفة» (ص ٩٢).

(٢) فقد اختصر النووي ــ رحمه الله ــ كتاب الخطيب، وحذف أسانيده، قال في «تقريبه»: «وقد اختصرت أنا كتاب الخطيب، وهذبته، ورتبته ترتيباً حسناً، وضممت إليه نفائس. اهـ.
وسَمَّاه «الإشارات إلى بيان أسماء المبهمات». وترتيبه على الحروف في اسم الصحابي راوي الحديث، قال السيوطي: «وهو أسهل للكشف». ومع ذلك، فتحصيل البغية في كتابه صعب لعدم استحضار اسم صحابي ذلك الحديث كما قال السيوطي.
ومع ذلك فقد فات النووي الجم الغفير. كما يقول السيوطي ــ رحمه الله ــ . وقد طُبع كتاب النووي مع كتاب الخطيب في مجلدٍ واحدٍ، ثم نُشر أخيراً عام (١٤١٩هـ) مستقلاً، عن مكتبة نزار الباز بمكة، بتحقيق عبد المنعم إبراهيم.
ومن المناسب هنا: أن نشير إلى كتاب الحافظ ولي الدين العراقي، المسمَّى بـ «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد»، الذي جَمَع فيه بين كتاب الخطيب =

والحافظ: أبو الفرج بن الجوزي في آخر كتابه المسمى بـ «تلقيح فهوم الأثر في المغازي والسير»[1].

ومن كتب شروح الحديث والغريب:

ما ذكره القاضي عياض[2]، . . . .

= البغدادي، وابن بشكوال، والنووي، وزاد عليهم زيادات أُخر، ورتب كتابه على الأبواب الفقهية. قال عنه السيوطي ــ رحمه الله ــ: «وهو أحسن ما صنف في هذا الباب»، وقد طُبع كتاب أبي زرعة بتحقيق د. عبد الرحمن عبد الحميد البر، ونشرته دار الوفاء بمصر سنة (١٤١٤هـ).

انظر: «التدريب» (٢/ ٣٤٢)؛ و «الرسالة المستطرفة» (ص ٩١، ٩٢).

(١) كذا وقع اسم الكتاب هنا، وهو مشهور بـ «تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير»، قال في «المستطرفة» (ص ٩٢) ــ عند كلامه على كتب المبهمات ــ: «وكذا أورد ابن الجوزي في تلقيحه منها جملة». قلت: وقد ذكر ابن الجوزي ذلك في كتابه بعنوان: «باب: بيان أسماء قوم ذكروا في أحاديث لم يُسَمَّوا فيها، وقد سمُّوا في غيرها».

انظر: (ص ٦٣١) من كتاب «تلقيح فهوم أهل الأثر».

وانظر: «كشف الظنون» (١/ ٤٨٠).

(٢) ابن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض، أبو الفضل، اليحصبي، السبتي، العلامة، الحافظ. وأصله أندلسي. وقال ابن خلكان: «هو إمام الحديث في وقته، وأعرف الناس بعلومه، وبالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٥٤٤هـ).

له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٨٣)؛ و «التذكرة» (٤/ ١٣٠٤)؛ و «سير النبلاء» (٢٠/ ٢١٢)؛ و «الديباج المذهَّب» (ص ١٦٨).

وكتابه في شرح صحيح مسلم هو المسمى بـ «إكمال المعلم بفوائد مسلم».

قال ابن خلكان: «كَمَّل به المعلم في شرح مسلم للمازري». وسيأتي كلامنا على كتاب المازري بعد قليل.

وقد تبع في هذا الكتاب ترتيب الأصل، وقصد به التذييل عليه، والتتميم له. وطريقته: أنه يذكر ما ذكره صاحب الأصل أولاً، ثم يعقب عليه بكلامه. =

والمازَري[1] قبله، والنووي[2]، ....

= وقد طُبع كتاب القاضي عياض طبعته الأولى سنة (١٤١٩هـ)، بدار الوفاء، بالمنصورة ــ مصر، بتحقيق د. يحيى إسماعيل.
وانظر: «الفهرسة»، لابن خير (ص ١٩٦)؛ و «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٨٣)؛ و «أبو عبد الله الأبي وكتابه الإكمال» (ص ١٩٣، ٢٠٠).

(١) الشيخ، الإمام، العلامة، أبو عبد الله، محمد بن علي بن عمر بن محمد، التميمي، المازري، المالكي. قال الذهبي: «كان أحد الأذكياء الموصوفين، والأئمة المتبحرين... وكان بصيراً بعلم الحديث». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٥٣٦هـ).
و «المازري»: «بفتح الميم، وبعدها ألف، ثم زاي مفتوحة ــ وقد تكسر أيضاً ــ ثم راء: هذه النسبة إلى «مازر»، وهي بليدة بجزيرة صقلية». قاله ابن خلكان في «وفياته» (٤/ ٢٨٥).
له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٨٥)؛ و «سير النبلاء» (٢٠/ ١٠٤).
وكتابه على مسلم هو: «المعلم بفوائد مسلم». قال ابن خلكان: «شرح صحيح مسلم شرحاً جيداً...». وهو من أوائل الكتب المصنفة في شرح مسلم، واشتهر كتابه، وطار ذكره، حتى صار به ينعت، واستفاد به كثيرون من الذين كتبوا بعده. ولم يصنفه مؤلفه بنفسه، وإنَّما هو دروس أملاها، وتَلَقَّاها عنه بعض تلاميذه، فكتب بعضه بلفظه، وما لم يقدر عليه كتبه بمعناه، وهو الأكثر كما نصَّ عليه متلقيه. ولذلك لا نجده مرتباً على أحاديث مسلم، بل يشرح بعض الأحاديث ثم يرجع إلى شرح أحاديث أخرى متقدمة عليها.
وقد طُبع الكتاب في ثلاثة مجلدات عام (١٩٨٨م)، ثم أعيد طبعه عام (١٩٩٢م)، بتحقيق الأستاذ محمد الشاذلي النيفر، مع دراسة عن المازري وكتابه، وصدر عن دار الغرب الإسلامي، بيروت.
انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٨٥)؛ ومقدمة الأستاذ النيفر، لكتاب «المعلم». (ص ٨٢، ٩١)؛ و «أبو عبد الله الأبي وكتابه الإكمال» (ص ١٨٣، ١٨٨).

(٢) وكتابه هو المسمَّى بـ «المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج»، وهو من أحسن ما شرح به مسلم وأجوده. وقد جعله ــ رحمه الله ــ وسطاً بين المطولات والمختصرات، كما نص هو في خطبته. وشهرة كتاب النووي، وسعة انتشاره تغني عن =

والقرطبي[1]: في شروحهم لـ «مسلم».

= الإطالة بالكلام عليه هنا. لكن يهمنا أن نذكر في هذه العجالة: أن النووي ــ رحمه الله ــ اعتمد على كتابي: المازري، والقاضي عياض، غير أن نقله عن عياض أكثر، وهذا ظاهر لمن يطالع كتاب النووي.

على أن النووي ــ رحمه الله ــ قد ينقل عنهما دون تصريح أو إشارة إلى ذلك، وقد ينقل عن المازري بواسطة القاضي عياض.

وقد طُبع كتاب النووي مع صحيح مسلم في تسع مجلدات، تمثل ثمانية عشر جزءاً، في مكتبة المثنى بلبنان سنة (١٣٩٢هـ)، وأُعيد تصويره بعد ذلك مرات.

وانظر: «الحطة» (ص ٢٣٥)؛ و «أبو عبد الله الأبي وكتابه الإكمال» (ص ٢٠٧، ٢١٥).

(١) أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر، أبو العباس، الأنصاري، الأندلسي، ثم المالكي، الفقيه، عرف بابن المزين. من أعيان فقهاء المالكية، نزل الإسكندرية واستوطنها ودرس بها. كان عارفاً بالحديث، والفقه، والعربية. توفي بالإسكندرية سنة (٦٥٦هـ).

له ترجمة في: «الذيل والتكملة» (١/١/٣٤٨)؛ و «الديباج المذهَّب» (ص ٦٨)؛ و «شجرة النور الزكية» (ص ١٩٤).

وكتابه هو المسمى بـ «المُفْهِم لِمَا أُشكل من تلخيص كتاب مسلم»، ذلك أنه قام أولاً باختصار الكتاب، بحذف الأحاديث المكررة والأسانيد، مع ترتيبه، وتبويبه. ثم قام بشرح هذا المختصر، فكشف عن غريبه، ونبَّه على نكت من إعرابه، مع بيان ما يستنبط منه من الأحكام الفقهية، وغيرها. ولم يعتمد فيه على من سبقه كالمازري، والقاضي عياض.

ويعد كتابه من المختصرات، ذات المَأْخَذِ السهل، فإنَّه وضعه ــ كما قال ــ للمتفهم والمتفقه، دون أن يُعَرِّج فيه على مشاكل الإسناد، واختلاف ألفاظ الروايات، والفروق بين النسخ، وغير ذلك من المشكلات. والكتاب لا يزال مخطوطاً، لم ينهض أحدٌ لينفض عنه الغبار، وذكر سزكين له عدة نسخ، مفرقة في مكتبات العالم المختلفة.

وانظر: «الحطة» (ص ٢٣٦)؛ و «تاريخ التراث» (١/ ٢١٢)؛ و «أبو عبد الله الأبي =

ومـا شـرحــهُ الخطـابــي[1] مـن: «سنـن أبــي داود»[2]، و «البخـاري»

= وكتابه الإكمال» (ص ٢٠١، ٢٠٦).

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن نشير إلى كتاب له تعلق بهذه الكتب الأربعة التي شرحت مسلم، وهو كتاب: «إكمال إكمال المعلم»، لأبـي عبد الله، محمد بن خلفة بن عمر، الوشناني، التونسي، المعروف بـ «الأُبِـيِّ»، (ت ٨٢٨هـ).

فقـد بَنَـى كتـابـه علـى هـذه الشـروح الأربعـة، ورمـز لكـل واحـدٍ منهـم بـرمـز معيـن، فالمازري: (م)، وعياض: (ع)، والقرطبـي: (ط)، والنووي: (د). كما أنه استخدم مصادر أخرى غير هذه، ولكن اعتماده عليها يعد اعتماداً ثانويًّا.

وقد عَمَدَ إلى نقل نصوص هذه الشروح، ثم التعليق عليها، ومناقشتها، وحل إشكالاتها، وإزالة غموضها، مع الزيادة عليها. وقد قام الأستاذ عبد الرحمن عون بدراسة موسعة ضافية عن الأبـي وكتابه «الإكمال»، أجاد فيه وأفاد، وطُبعت هذه الدراسة في تونس سنة (١٤٠٣هـ). فمن شاء التوسُّع في هذا الموضوع فعليه بها. وقد طُبع كتاب الأبـي في سبعة أجزاء في مصر، في مطبعة دار السعادة، سنة (١٣٢٨هـ)، وبحاشيته: «مكمل إكمال الإكمال» لأبـي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسيني، (ت ٨٩٥هـ). وهي طبعة مليئة بالأغلاط والتصحيفات. وينظر في ذلك: «الحطة» (ص ٢٣٦)؛ و «تاريخ التراث العربـي» (١/ ٢١١). مع هذه الدراسة التي أشرنا إليها، فهي مهمة.

(١) الإمام، العلامة، المحدِّث، الرحال، أبو سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب، البستي، الخطابـي. قال السمعاني: «إمام فاضل، كبير الشأن، جليل القدر، صاحب التصانيف الحسنة». وقال الذهبـي: «كان ثقةً متثبتاً، من أوعية العلم». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٨٨هـ).

له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٢/ ٢١٤)؛ و «الأنساب» (٥/ ١٥٨)؛ و «التذكرة» (٣/ ١٠١٨).

(٢) وشرحه على سنن أبـي داود هو المسمى بـ «معالم السنن». وقد ذكر في خطبة هذا الكتاب أنه رأى أهل زمانه انقسموا فريقين: أهل حديث وأثر، وأهل فقه ونظر، وكل فرقة منهما بمعزل عن أختها. ثم إنَّه دُعِيَ إلى تأليف شرح لأبـي داود، فنهض إلى =

المسمَّى بـ «الأعلام»[1].

وما شرَحه النووي[2] من: «البخاري»، و «سنن أبي داود» ولم يكملهما[3].

= ذلك راجياً أن يكون الفقيه إذا ما نظر فيه دَعَاه ذلك إلى طلب الحديث، وإذا ما نظر فيه صاحب الحديث رَغَّبه ذلك في تعلم الفقه.
وهو شرح مختصر، يهتم فيه بشرح الغريب، مع بيان مذاهب العلماء في المسألة، وما يستنبط من الحديث من أحكام فقهية. والكتاب مطبوع عدة طبعات، منها طبعة الشيخ محمد حامد الفقي؛ في حاشية «تهذيب المنذري»، ومعهما: «تهذيب ابن القيم».
وينظر: «الحطة» (ص ٢٥٢)؛ و «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٣٥).

(١) ويسمَّى: «أعلام الحديث»، وقد صَنَّفه بعد أن انتهى من شرح سنن أبي داود، وهو في مجلد. قال العلامة صديق حسن في «الحطة» (ص ٢١٢): «وهو شرح لطيف، فيه نكت لطيفة، ولطائف شريفة». وقد استفاد منه كثير من الذين شرحوا البخاري بعده. وللكتاب عدة نسخ خطية في مكتبات العالم المختلفة، ذكر أكثرها سزكين في «تاريخ التراث» (١/ ١٧٧). وقد حقَّقه الباحث محمد بن سعد آل سعود، ونال به درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، وقد طُبع سنة (١٤٠٩هـ) في أربعة مجلدات.
وانظر: فهرسة ابن خير (ص ٢٠١)؛ و «كشف الظنون» (١/ ٥٤٥).

(٢) النووي: ساقطة من (م).

(٣) أما شرح البخاري: فقد وصل فيه إلى آخر كتاب «الإيمان». وذكره في مقدمة شرحه لمسلم (١/ ٤)، فقال: «... جمعت في شرحه جملاً مستكثرات، مشتملة على نفائس من أنواع العلوم، بعبارات وجيزات، وأنا مشمر في شرحه، راجٍ من الله الكريم في إتمامه المعونات». وقد طُبع هذا القدر مع مثيله من «إرشاد الساري» للقسطلاني، و «عون الباري» لصديق حسن خان، باسم «شروح البخاري»، ونشرته دار الكتب العلمية.
وانظر: «الحطة» (ص ٢١٩).
وأما شرحه على «سنن أبي داود»: فلم أقف على من ذكره بعد بحثي عن ذلك.

وما شرَحه الشيخ[1] تقي الدين من أوائل «الإلمام»[2].

وما شرحه شيخنا، حافظ مصر فتح الدين[3] بن سيد الناس[4] من «جامع الترمذي»[5]، ولو كَمُلَ كان في غاية الحسن.

---

(١) الشيخ: ساقطة من (م).

(٢) وقد تقدَّم الكلام عليه.

(٣) فتح الدين: ساقطة من (م).

(٤) الإمام، العلامة، الحافظ، فتح الدين، أبو الفتح، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن سيد الناس، اليعمري، الأندلسي الأصل، ثم المصري، لازم ابن دقيق العيد، وتَخَرَّج عليه، وكان يحبه ويُثْنِي عليه، قال الإمام الذهبي: «هو أحد أئمة الشأن، كتب بخطه المليح كثيراً، وخرَّج، وعَلَّل، وفَرَّع، وأَصَّل...». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٧٣٤هـ).
له ترجمة في «التذكرة» (٤/ ١٥٠٣)؛ و «ذيل التذكرة»، للحسيني (ص ١٦)، و «طبقات الحفَّاظ» (ص ٥٢٣).

(٥) وشرحه للترمذي هو المسمى بـ «الفَوْحُ الشَّذِيّ في شرح الترمذي»، ولم يكمله، وصل فيه إلى دون الثلثين. قال الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله ــ : «ولو اقتصر على فن الحديث من الكلام على الأسانيد لكمل، لكن قصده أن يتبع شيخه ابن دقيق العيد، فوقف دون ما يريد».
وشرع الحافظ العراقي ــ رحمه الله ــ في إكمال شرح ابن سيد الناس، لكنه لم يكمله كذلك. قال الأسنوي: «وقد شرع في إكماله حافظ الوقت، زين الدين العراقي، إكمالاً مناسباً لأصله».
ويرى فؤاد سزكين أن للعراقي شرحين على الترمذي، أحدهما: تكملة لابن سيد الناس؛ والثاني: مستقل في عدة مجلدات. ولم أقف على ما يؤيد ذلك أو ينفيه.
وقد ذكر سزكين عدة نسخ في مكتبات العالم المختلفة للشرحين كليهما.
وقد حقَّق الدكتور أحمد معبد قطعة من شرح ابن سيد الناس، وطبعتها دار العاصمة بالرياض، سنة (١٤٠٩هـ) في مجلدين باسم «النفح الشذي...».
انظر: «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٤٣، ٢٤٤).

و «شرح مسند الإمام الشافعي» لابن الأثير[1]، وللإمام أبي القاسم الرافعي أيضاً[2]، وهو من جملة ما يُعَرَفُ به قدره / في هذا الفن. [١٠/أ]

وما أودعه أبو عبيد، القاسم بن سَلَّام في «غريبه» [الذي][3] جمعه في أربعين سنة[4]، وكان خلاصة عمره. والحَرْبِيّ[5] ـ صاحب الإمام أحمد ـ

(١) وهو: مجد الدين، أبو السعادات، صاحب «النهاية في غريب الحديث»، وشرحه للمسند هو المسمَّى بـ «شافي العي في شرح مسند الشافعي».
قال عنه ياقوت: «أبدع في تصنيفه، فذَكَر أحكامه، ولغته، ونحوه، ومعانيه، نحو مائة كراسة». اهـ. والكتاب مخطوط منه عدة نسخ في مكتبات العالم، ذكر سزكين جملة منها في «تاريخ التراث» (٢/ ١٧٢).
وانظر: «تاريخ الأدب العربي»، لبروكلمان (٦/ ١٩٨).

(٢) وسيأتي الكلام عليه في ترجمته التي عقدها له ابن الملقن في هذا الكتاب.
ومن الجدير بالذكر: أن الإمام السيوطي ـ رحمه الله ـ قام بشرح مسند الشافعي، وسماه أيضاً: «شافي العي على مسند الشافعي»، وهو تعليق لطيف على نمط تعليقه على «الموطأ»، و «الصحيحين»، و «السنن الأربعة». وقد لَخَّصه من شرحي ابن الأثير والرافعي، مع زيادات ضَمَّها إليهما. كما ذكر ذلك هو في مقدمته.
وقد وقفت على نسخة خطيَّة منه في مكتبة الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، تحت رقم (٢٥٦٤).
وانظر: «تاريخ التراث»، لسزكين (٢/ ١٧٣).

(٣) زيادة من (م).

(٤) حيث قال ـ رحمه الله ـ : «كنت في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة، وربما كنت أستفيد الفائدة من أفواه الرجالِ، فأضعها في موضعها من الكتاب، فأبيت ساهراً فَرَحاً بتلك الفائدة».
انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٦١). وقد تقدم الكلام على «غريبه». انظر: (ص ٢٨٥).

(٥) الإمام، الحافظ، شيخ الإسلام، أبو إسحاق، إبراهيم بن إسحاق، البغدادي. مولده =

في «غريبه الكبير»، والزَّمَخْشَرِيّ[1] في «فَائِقِه»، . . . .

= سنة (١٩٨هـ). قال الخطيب: «كان إماماً في العلم، رأساً في الزهد، عارفاً بالفقه، بصيراً بالأحكام، حافظاً للحديث، مُمَيِّزاً لعلله، قَيِّماً بالأدب، جَمَّاعاً للغة. . .».
توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٢٨٥هـ).
له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٧)؛ و «التذكرة» (٢/ ٥٨٤)؛ و «سير النبلاء» (١٣/ ٣٥٦).
وكتابه في غريب الحديث من أمهات الكتب في هذا الفن، قال عنه ابن الأثير: «جمع فيه، وبسط القول وشرح، واستقصى الأحاديث بطرق أسانيدها، وأطاله بذكر متونها. . . فطال لذلك كتابه، وبسبب طوله تُرِكَ وهُجِرَ، وإن كان كثير الفوائد، جَمّ المنافع. . .». وقال الذهبي: «كتاب نفيس، كامل في معناه».
وقد طُبع ما وُجدَ من كتاب الحربي، في جامعة أم القرى سنة (١٤٠٥هـ)، بتحقيق الدكتور سليمان العايد.
وانظر «النهاية» لابن الأثير (١/ ٦)؛ و «سير النبلاء» (١٣/ ٣٦١).

(١) أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد بن عمر، الخوارزمي، الزمخشري، الإمام الكبير في التفسير، والحديث، والنحو، واللغة. . . وكان سافر إلى مكة، وجاور بها مدة، فقيل له: «جار الله». وكان معتزليّ الاعتقاد، متظاهراً به. قال عنه الذهبي: «صالح، لكنه داعية إلى الاعتزال، أجارنا الله، فكن حذراً من كَشَّافِهِ». توفي سنة (٥٣٨هـ).
قال ابن خلكان: «وزمخشر: بفتح الزاي والميم، وسكون الخاء المعجمة، وفتح الشين المعجمة، وبعدها راء، وهي قرية كبيرة من قرى خوارزم». اهـ.
له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٥/ ١٦٨)؛ و «الميزان» (٤/ ٧٨)؛ و «لسان الميزان» (٦/ ٤)؛ و «بغية الوعاة» (٢/ ٢٧٩).
وكتابه «الفائق في غريب الحديث» من الكتب الأساسية في هذا الفن، قال عنه ابن حجر في «لسان الميزان» (٦/ ٤): «. . . من أنفس الكتب، لجمعه المتفرق في مكان واحد، مع حسن الاختصار، وصحة النقل». وأثنى عليه كذلك ابن الأثير في جمعه وترتيبه، إلاَّ أنه أشار إلى صعوبةِ حصولِ البغيةِ منه، لكونه يسرد الحديث جميعه أو أكثره، ثم يشرح كل ما فيه من غريب، فترد الكلمة في غير حرفها. =

وابن قُرْقُول[1] في «مطالعه»[2]، والهَرَوِيّ في «غريبه»، وابن الأثير في «نهايته»[3].

وما ذكره في «جامع الأصول»[4].

= وقد طُبع الكتاب أكثر من مرة، منها طبعة عيسى البابي الحلبي سنة (١٣٦٦هـ).
وأعيد تصويره أخيراً في لبنان، دار المعرفة.
وانظر: «مقدمة النهاية»، لابن الأثير (١/ ٩).

(١) أبو إسحاق، إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله بن باديس بن القائد، الحمزي، كان من الأفاضل، وصحب جماعة من علماء الأندلس. توفي سنة (٥٦٩هـ).
و «قُرْقُول»: بضم القافين، وسكون الراء المهملة بينهما، وبعد الواو لام، بوزن: عصفور.
له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (١/ ٦٢)؛ و «سير النبلاء» (٢٠/ ٥٢٠)؛ و «شذرات الذهب» (٥/ ٣٢٩).

(٢) وهو المسمى بـ «مطالع الأنوار على صحاح الآثار»، وقد صنَّفه على مثال كتاب شيخه عياض المسمى بـ «مشارق الأنوار»، الذي عَمِلَه في ضبط ألفاظ «الموطأ»، و «الصحيحين»، مع بيان اختلاف الروايات. فاختصره منه مع زيادات عليه. وهو من الكتب النافعة، قال عنه الذهبي في «سير النبلاء» (٢٠/ ٥٢٠): «غزير الفوائد».
والكتاب لا يزال مخطوطاً، ذكر جملة من نسخه بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (٦/ ٢٧٧)، مع ذكر جملة من مختصراته وتهذيباته.
وانظر: «المستطرفة» (ص ١١٨).

(٣) و «غريب الهروي»، وابن الأثير سبق الكلام عليهما. انظر: (ص ٢٨٦ ــ ٢٨٧).

(٤) وهو ذلك السفر الجليل، الذي جمع فيه بين الأصول الستة، بضم «الموطأ» إلى الخمسة بدلاً من «ابن ماجه». وعمله على نمط كتاب رزين العبدري، لكنه لم يتقيد بكتابه، بل اعتمد على الأصول الستة مباشرةً.
ولم يتقيد في ترتيب كتابه وتبويبه بأصحاب الكتب الستَّة، بل جاء ترتيبه فريداً.
أما عن الشرح والغريب: فقد جعل ذلك في آخر كل حرف من الحروف التي رتَّب =

وما ذكره القَلْعِي[1]، وابن بَاطِيْش[2]، . . . .

= عليها كتبه، وقد عدل الشيخ عبد القادر الأرناؤوط في طبعته للكتاب عن هذا الصنيع، وجعل غريب كل حديث وشرحه عقبه.

ولا شك أن هذه الطريقة التي سلكها المحقق، أسهل مأخذاً، وأقرب تناولاً، لكن عدل عنها المؤلف تجنُّباً لوقوع التكرار الزائد، لاشتراك الأحاديث في المعنى الواحد مع تقارب الألفاظ.

وقد طُبع الكتاب طبعات، منها طبعة الشيخ عبد القادر الأرناؤوط سنة (١٣٨٩هـ).

هذا، وقد نال كتاب ابن الأثير عناية جمع من العلماء الأفاضل، ما بين مختصر له، وجامع لزوائده، وغير ذلك.

انظر: «الرسالة المستطرفة» (ص ١٣٠، ١٣١).

(١) الإمام، العلاَّمة، أبو عبد الله، محمد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي علي، القلعي. كان فقيهاً، عالماً كبيراً، له مصنفات كبيرة، انتفع بها الناس. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٦٣٠هـ).

له ترجمة في «طبقات الشافعية»، للسبكي (٦/ ١٥٥)؛ و «العقود اللؤلؤية» (١/ ٥١).

و «القَلْعِي»: نسبةً إلى قلعة حلب بالشام، وقيل: نسبةً إلى «قلعة» بلدة بالمغرب. أفاده في «العقود اللؤلؤية».

وكتابه: ذكره السبكي في «طبقاته»، فقال: «صاحب كتاب: احترازات المهذب، وله كتاب آخر في مستغرب ألفاظه، وفي أسماء رجاله».

(٢) بالشين المعجمة، عماد الدين، أبو المجد، إسماعيل بن هبة الله بن سعيد بن هبة الله بن محمد، الموصلي، الشافعي. دَرَس ببغداد فتفقَّه بها، وسمع من ابن الجوزي، ودَرَّس، وأفتى، وصنف تصانيف حسنة. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٦٥٥هـ).

له ترجمة في: «سير النبلاء» (٢٣/ ٣١٩)؛ و «العبر» (٥/ ٢٢١)؛ و «الشذرات» (٥/ ٢٦٧).

وكتابه على المهذب هو المسمى: «المغني في غريب المهذب»، وله فيه أوهام كثيرة =

وابن مَعْن[1]: في كلامهم على المهذب.

والخَطّابي في كتابه: «تصاحيف المحدثين»[2]، والصولي[3] فيه أيضاً،

= نبّه عليها النووي ــ رحمه الله ــ في «تهذيبه». قاله في «الشذرات». وسَمَّاه الذهبي ــ رحمه الله ــ : «المغني في غريب المهذب ورجاله».

(١) هو: محمد بن معن بن سلطان، الشيباني، الدمشقي، كان إماماً، فقيهاً، أديباً قارئاً بالسبع. توفي سنة (٦٤٠هـ).
له ترجمة في: «طبقات الشافعية»، للإسنوي (١/ ٥٤٦).
وذكر ابن الملقن كتابه على المهذب، عند الكلام على الماء المشمس وسَمَّاه: «التنقيب»، وذكر هناك أنه وقعت فيه أغلاط، وأنه سينبه عليها في محالها. انظر: (٢/ ١٢٨) من كتابنا هذا.

(٢) والمعروف للخطابي في هذا الباب هو كتاب: «إصلاح خطأ المحدثين»، وهو رسالة صغيرة، أورد فيها ــ رحمه الله ــ ما يقرب من مائة وخمسين حديثاً، مما وقع فيها لأكثر المحدثين لحن وخطأ، فأصلحها وأوردها على الصواب، وما كان منها محتملاً لوجوه فإنَّه يختار منها أبينها وأوضحها.
وهو كتاب نافع، مفيد في بابه على صغر حجمه.
وقد طُبعت هذه الرسالة قديماً بتحقيق الأستاذ برهان الدين محمد الداغستاني، في القاهرة.
وطبعت بعد ذلك بتحقيق الأستاذ حاتم الضامن، ونشرتها مؤسسة الرسالة سنة (١٤٠٥هـ).
وانظر: «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣٤٦).

(٣) لعله: أبو عبد الله، محمد بن جعفر بن أحمد بن علي بن مكي، الأنصاري، الصولي، المالكي تفقه على مذهب مالك. وهو منسوب إلى «صَوْل» بفتح الصاد المهملة، وسكون الواو: بلدة مشهورة بصعيد مصر الأدنى. وكان شيخاً صالحاً، متديناً. توفي سنة (٦٣٨هـ).
له ترجمة في: «التكملة لوفيات النقلة» (٣/ ٥٤٩).

والعَسْكري[1] فيه أيضاً.

والمُطَرِّزِيّ[2] في «مغربه»، وما أكثر فوائده.

---

(١) العلاَّمة، اللغوي، أبو أحمد، الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل بن زيد بن حكيم. قال السلفي: «كان من الأئمة المذكورين في التصرف في أنواع العلوم، والتبحر في فنون الفهوم». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٨٢هـ).
له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٢/ ٨٣)؛ و «بغية الوعاة» (١/ ٥٠٦).
وللعسكري ــ رحمه الله ــ في ذلك كتابان: أولهما «شرح ما يقع فيه التصحيف»، وهو خاص بالتصحيفات الأدبية واللغوية، والثاني: هو «تصحيفات المحدثين». وكان قد صنف كتاباً كبيراً في سائر ما يقع فيه التصحيف، ثم أفرد منه ما يتعلق باللغة، واقتصر في الأخير على ما يحتاج إليه أصحاب الحديث، وما يتعلق بشرح الغريب، وقد طُبع «شرح ما يقع فيه التصحيف» سنة (١٣٨٣هـ)، بتحقيق عبد العزيز أحمد، طبع الحلبي، القاهرة.
ثمَّ طُبع أخيراً كتاب «تصحيفات المحدثين» سنة (١٤٠٢هـ)، بتحقيق شيخنا الدكتور محمود ميرة في ثلاثة مجلدات، وهي أول طبعة علمية محققة للكتاب.

(٢) بضم الميم، وفتح الطاء المهملة، وتشديد الراء المهملة وكسرها، بعدها زاي.
هو: أبو الفتح، ناصر بن عبد السيد بن علي، الفقيه، الحنفي، النحوي، الأديب، الخوارزمي. قال ابن خلكان: «كانت له معرفة تامة بالنحو، واللغة، والشعر، وأنواع الأدب». وقد كان معتزليًا داعياً إلى مذهبه. توفي سنة (٦١٠هـ). وهو منسوب إلى من يُطَرِّز الثياب ويرقعها، قال ابن خلكان: «ولا أعلم هل كان يتعاطى ذلك بنفسه، أم كان في آبائه من يتعاطى ذلك فنسب إليه».
له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٥/ ٣٦٩)؛ و «سير النبلاء» (٢٢/ ٢٨)؛ و «بغية الوعاة» (٢/ ٣١١).
وكتابه «المُغْرِب» تكلم فيه عن الألفاظ التي يستعملها الفقهاء من الغريب. قال عنه ابن خلكان: «. . . وهو للحنفية بمثابة كتاب الأزهري للشافعية، وما أقصر فيه، فإنَّه أتى جامعاً للمقاصد». اهـ.
وكان قد صَنَّف «المُعْرِب في لغة الفقه» ثم شرحه بكتاب «المغرب»، ويقال: هو =

ومن كتب أسماء الأماكن:

ما أودعه الوزير أبو عبيد البكري[1] في «معجم ما استعجم من البلدان» [والحافظ أبو بكر الحازمي][2] في تأليفه المسمى بـ «المختلف والمؤتلف في أسماء الأماكن»[3]، وهما غاية في بابهما.

= ترتيب له. وقد طُبع كتاب «المغرب» سنة (١٣٩٩هـ)، بتحقيق محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، في سورية، باسم: «المغرب في ترتيب المعرب».
وانظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٧٤٧).

(١) عبد الله بن عبد العزيز بن محمد، نزيل «قرطبة»، العلامة، المتقن. أجاز له الحافظ أبو عمر ابن عبد البر، وكان رأساً في اللغة، وأيام الناس، من أهل المعرفة بمعاني الأشعار، والغريب والأنساب. توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٤٨٧هـ).
له ترجمة في: «الصلة»، لابن بشكوال (١/ ٢٨٧)؛ و «سير النبلاء» (١٩/ ٣٥)؛ و «بغية الوعاة» (٢/ ٤٩).
و «معجمه» من المعاجم الخاصة بتحقيق أسماء المواضع التي وردت في الشعر العربي، وفي كتب السير، والتواريخ، وأيام العرب، وغير ذلك، فليس هو على نمط المعاجم العامة للبلدان كـ «معجم ياقوت» وغيره. وهو مع ذلك معجم لغوي في المقام الأول، قال مؤلفه في خطبته: «فإنِّي لما رأيت ذلك قد استعجم على الناس، أردت أن أفصح عنه، بأن أذكر كل موضع مُبيَّن البناء، مُعْجَم الحروف، حتى لا يُدْرَكَ فيه لبس، ولا تحريف».
وقد رَتَّبه المؤلف على الحروف على ترتيب المغاربة، فقام محقق الكتاب الأستاذ مصطفى السقا بترتيبه على حروف المشارقة. وهو مطبوع في مجلدين.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من (أ)، وألحقته من (م).

(٣) ذكره ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٩٥) وسَمَّاه: «ما اتفق لفظه، وافترق مُسَمَّاه» في الأماكن والبلدان المشتبهة في الخط، وقد حقَّقه الشيخ =

ومن كتب أخرى حديثية:

كمعجم أبي يعلى الموصلي[1]، و «جامع المسانيد بألخص الأسانيد»[2] لأبي الفرج ابن الجوزي، وهو تلخيص مسند الإمام أحمد [بن حنبل][3]، و «نقي النقل»[4] له، وكتاب «تحريم الوطىء في

= حمد الجاسر، ونُشر في عدة أعداد من مجلة العرب بالرياض.

وانظر: «تاريخ الأدب العربي»، لبروكلمان (٦/ ١٨٥).

(١) وهو معجم شيوخه. قال الذهبي في «التذكرة» (٢/ ٧٠٧): «في ثلاثة أجزاء» وتوجد منه مصورة في الجامعة الإسلامية برقم (٢٨٠١) حديث، وتقع في (٣٩) ورقة، وأخرى برقم (١٨١٤) الجزء (٢)، وتقع في (٣٥) ورقة. وقد طُبع الكتاب بتحقيق إرشاد الحق الأثري، ونشرته إدارة العلوم الأثرية في باكستان سنة (١٤٠٧هـ)، ثم طُبع بتحقيق حسين أسد، في دار المأمون.

(٢) والمعروف أنه ليس تلخيصاً لمسند الإمام أحمد، وإنَّما جمع فيه ابن الجوزي ــ رحمه الله ــ بين «الصحيحين»، و «الترمذي»، و «مسند أحمد»، مرتباً له على المسانيد، في سبع مجلدات، قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٣/ ٢٨): «استوعب به غالب مسند أحمد، وصحيحي البخاري ومسلم، وجامع الترمذي».

وينظر: «الرسالة المستطرفة» (ص ١٣٢)؛ و «مؤلفات ابن الجوزي»، للعلوجي (ص ٨٩).

ومن الكتاب نسخة في الجامعة الإسلامية برقم (٦١٢٣). وهو الجزء السابع منه، مصور عن «المتوكلية» باليمن.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (أ)، وزدته من (م).

(٤) ويقال: «نفي النقل» بالفاء. كذا ذكره ابن رجب في «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤١٧) وقال: «في خمسة أجزاء».

وينظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٩٧٠)؛ و «العلوجي» (ص ١٩٨). =

الدبر»[1] له، و«بيان خَطَأِ من أَخْطَأَ على الشافعي في الحديث»[2] للبيهقي، و«في اللغة»[3] له أيضاً، و«حياة الأنبياء في قبورهم»[4] له أيضاً، وكتاب

= وذكره الذهبي في «التذكرة» (٤/ ١٣٤٣) بالقاف، قال: «مجلد كبير».

(١) ذكره ابن رجب في «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤١٩) باسم: «تحريم المحل المكروه».
وينظر: «مؤلفات ابن الجوزي»، للعلوجي (ص ٨٠).

(٢) وقد صَنَّف البيهقي ـ رحمه الله ـ هذا الكتاب لبيان ما وقع من الأخطاء والخلل فيما نُقِلَ من كتب الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ ، وذلك بسبب النقل والتحويل من كتبه.
وكان هذا الكلام منثوراً ضمن كتابه «معرفة السنن والآثار»، فسأله بعض أهل الحديث أن يفرده بالذكر، ففعل.
وقد رَتَّب كتابه على موضوعات الفقه ويسوق تحت كل موضوع الحديث بإسناده من طريق الشافعي، ثم يبين وجه الغلط فيه، ولمن ينسب هذا الغلط، ثم يذكر الصواب.
وقد طُبع الكتاب مؤخراً، بتحقيق الدكتور نايف الدعيس، الذي نال به درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية، ونشرته مؤسسة الرسالة، سنة (١٤٠٣هـ).

(٣) قال في خطبته: «أما بعد: فقد انتقد بعض المخالفين على الإمام الشافعي حروفاً في العربية، زعموا أنه خالف فيها أهل اللغة».
ثم ذكر معرفة الشافعي باللغة، وشهادة جماعة من العلماء بأنه حجة فيها، وأنه يؤخذ عنه في اللغة، لا يؤخذ عليه. ثم قال بعد ذلك: «... على أن لكل حرفٍ ممَّا ذكروه وجهاً صحيحاً، ونحن نذكر ـ بمشيئة الله تعالى ـ ما بلغنا فيه عن أهل اللغة». ثم شرع في سرد هذه الانتقادات، والجواب عنها.

(٤) وقد طُبع قديماً في مصر سنة (١٣٤٩هـ). وانظر مقدمة الدكتور الأعظمي لكتاب «المدخل إلى السنن» (ص ٥٧).

«الأشربة[1]»[2] للإمام أحمد، و «الحلية»[3] لأبـي نعيم، و «أمثال الحديث»[4]

---

(١) وقد جمع فيه الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ جملة من الأخبار عن النبـي ﷺ في تحريم الخمر، وسائر المسكرات من الأشربة، وساق بين طياته كثيراً من النصوص التي جاءت بالوعيد الشديد عن النبـي ﷺ لشارب الخمر، كما أنه حوى جملة من أقوالِ الصحابة والتابعين في ذلك.
وقد طُبع الكتاب طبعات، منها طبعة في القاهرة، بتحقيق عبد الله حجاج سنة (١٤٠١هـ)، ونشره المكتب السلفي للكتاب.
وانظر: «الفهرسة»، لابن خير (ص ٢٦٢)؛ و «الرسالة المستطرفة» (ص ٣٧).

(٢) في (م) ذكر كتاب «الأشربة» قبل «حياة الأنبياء».

(٣) وهو كتاب «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء»، وقد يسمى: «حلية الأبرار». وقد جمع فيه تراجم الزُّهَّاد، والعباد، والصالحين. ورتبهم ترتيباً زمنياً إلاَّ أنه لم يلتزم ذلك على طول الكتاب. ويذكر خلاله كثيراً من الأحاديث بسنده إلى المُتَرْجَم، مع الكلام عليها تصحيحاً وتضعيفاً في بعض الأحيان، ووقع فيه الكثير من الموضوعات.
قيل: لم يصنف مثل كتاب «الحلية»، وأنه حُمِل في حياته إلى «نيسابور»، فاشتروه بأربعمائة دينار. وقد اختصره ابن الجوزي في كتابه المشهور: «صفة الصفوة»، والذي طبع قديماً بالهند في حيدرآباد سنة (١٣٣٩هـ)، ثم أعيد طبعه مرات. ورتَّب أحاديثه على الأبواب: الحافظ نور الدين الهيثمي، وسَمَّاه: «تقريب البغية في ترتيب أحاديث الحلية».
انظر: «التذكرة» (٣/ ١٠٩٤)؛ و «أبو نعيم وكتابه الحلية»، للصباغ.

(٤) وقد صنفه في الأمثال المروية عن النبـي ﷺ، فيذكر ما فيه تمثيل لوعد أو وعيد، أو حلال أو حرام، أو إيمان أو كفر، ونحو ذلك. ويفسر بعض الكلمات، ويستشهد لمعناها من القرآن الكريم، أو الشعر، أو أقوال العرب وأمثالهم. وقد يشرح الحديث، ويبين ما يؤخذ منه.
وقد طُبع الكتاب في باكستان، حيدرآباد، بتحقيق أمة الكريم القرشية، سنة (١٣٨٨هـ).
وانظر: «المستطرفة» (ص ٤٢)؛ و «تاريخ التراث العربـي» (١/ ٣١٣).

للرَّامَهُرْمُزِيّ[1]، و «الأوائل»[2] للطبراني، و «علوم الحديث»[3] للحاكم

(١) الحافظ، الإمام البارع، أبو محمد، الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد، الفارسي، الرامهرمزي، القاضي. ومن أشهر تآليفه وأنفعها، كتابه: «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» في مصطلح الحديث. قال الذهبي: «وكان من أئمة هذا الشأن، ومن تأمل كتابه في علم الحديث لاح له ذلك». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٦٠هـ).
و «الرامهرمزي»: نسبة إلى «رامهرمز»: إحدى كور الأهواز من بلاد «خوزستان».
له ترجمة في: «الأنساب» (٦/ ٤٧)؛ و «التذكرة»؛ (٣/ ٩٠٥)؛ و «سير النبلاء» (١٦/ ٧٣).

(٢) وكتاب «الأوائل»، لأبي القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، من الكتب التي تتناول التعريف بأوائل الوقائع والحوادث بحسب المواطن والنسب.
ويعتبر كتاب الطبراني من الكتب المهمة في هذا الباب، ولم يستوعب فيه كل ما يتعلق بهذا الفن.
وقد طُبع الكتاب عدة طبعات، منها طبعة بتحقيق محمود شكور بن محمود. ونشرتها دار الفرقان بالأردن، ومؤسسة الرسالة سنة (١٤٠٣هـ).
وانظر: «المستطرفة» (ص ٤٢).

(٣) ويسمى: «معرفة علوم الحديث»، وهو من أوائل الكتب المصنفة في هذا الفن، بعد الرامهرمزي ــ رحمه الله ــ الذي صنف في ذلك كتابه «المحدث الفاصل». فيكون ثاني كتاب وضع في ذلك. وكتاب الحاكم هذا على جودته، وحسنه، وكثرة فوائده، يقول عنه الحافظ ابن حجر: «لم يهذب، ولم يرتب». مع أن ابن خلدون ــ رحمه الله ــ يرى أن الحاكم هو الذي هَذَّب هذا الفن وأظهر محاسنه. هذا وقد عمل الحافظ أبو نعيم على كتاب الحاكم مستخرجاً، استدرك فيه ما فات الحاكم، قال ابن حجر: «وأبقى أشياء للمتعقب».
وقد طُبع كتاب الحاكم هذا بتحقيق الدكتور معظم حسين في القاهرة، عام (١٩٣٧م)، ثم نشره المكتب التجاري في بيروت.
انظر: «نزهة النظر مع نخبة الفكر» (ص ١٥، ١٦)؛ و «سزكين» (١/ ٣٦٨، ٣٦٩).

أبـي عبد الله، وابن الصلاح[١].

و «الدعوات الكافية في الأدوية الشافية» لابن القسطلاني[٢]، و «الأدعية» للحافظ أبي الفضل[٣] المقدسي، و «الصوم» له، و «الصيام من السنن المأثورة» للقاضي يوسف بن يعقوب بن إسماعيل[٤].

---

(١) وهو المشهور بـ «مقدمة ابن الصلاح»، ويُعدّ كتابه هذا ــ على صغر حجمه ــ من الكتب المهمة، والتي أسهمت بنصيبٍ وافرٍ في استقرارِ قواعد هذا الفن، ولَمِّ شَمْل متفرقه. يقول عنه الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله ــ: «. . . إلى أن جاء الحافظ، الفقيه، تقي الدين، أبو عمرو، عثمان بن الصلاح. . . فجمع كتابه المشهور، فَهَذَّب فنونه. . . واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وضَمَّ إليها من غيرها نخب فوائدها. فاجتمع في كتابه ما تفرَّق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يُحْصَى كم ناظمٍ له ومختصر، ومستدركٍ عليه ومعارض له، ومقتصر له ومنتصر». وقال: «. . . وأملاه شيئاً بعد شيء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب».
وقد طُبع «علوم الحديث» عدة مرات، منها طبعة بتحقيق الدكتور نور الدين عتر سنة (١٣٦٨هـ)، ونشرته المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
انظر: «نزهة النظر» (ص ١٧)؛ مقدمة الدكتور نور الدين عتر لكتاب ابن الصلاح.

(٢) محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن عبد الله بن ميمون، القسطلاني، التوزري الأصل، المصري، ثم المكي. وكان شيخاً، عالماً زاهداً، عابداً، حسن الأخلاق. وولي مشيخة دار الحديث الكاملية، إلى أن مات في سنة (٦٨٦هـ).
له ترجمة في: «فوات الوفيات» (٣/ ٣١٠)؛ و «الشذرات» (٥/ ٣٩٧).

(٣) كذا في (أ، م)، ولعله وهم من النُّسَّاخ، وصوابه ــ والله أعلم ــ: (ابن المفضل)، وهو: علي بن المفضل بن مفرج بن حاتم، أبو الحسن، المقدسي المالكي، برع في المذهب وجمع وصنف، وكان ذا دين وورع، توفي (٦١١هـ). له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٦٦).

(٤) ابن حماد بن زيد بن درهم، أبو محمد، البصري، مولى آل جرير بن حازم، الأزدي. مولده سنة (٢٠٨هـ). سكن بغداد، وكان قد ولِّي قضاء البصرة وواسط، =

و «كلام الحافِظ أبـي الفضل بن طاهر على حديث معاذ»[1]، و «أحاديث الشهاب»[2].

و «المُحَلَّى شرح المُجَلَّى»[3] لأبـي محمد بن حزم.

= ثم أضيف إليه قضاء الجانب الشرقي من بغداد. قال طلحة بن محمد بن جعفر: «... كان رجلاً صالحاً، عفيفاً، خَيِّراً، حسن العلم بصناعة القضاء، شديداً في الحكم، لا يراقب فيه أحداً، وكانت له هيبة ورياسة، وحمل الناس عنه حديثاً كثيراً...». وقال الخطيب: «كان ثقة». توفي سنة (٢٩٧هـ).
له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣١٠)؛ و «التذكرة» (٢/ ٦٦٠).
وكتابه: ذكره الذهبي في «سير النبلاء» (١٤/ ٨٦)؛ وصاحب «المستطرفة» (ص ٣٦).

(١) ذكر صاحب «هدية العارفين» (٢/ ٨٢) ضمن مؤلفاته: «طرق حديث معاذ»؛ و «علة حديث معاذ في القياس».

(٢) ذكره صاحب «هدية العارفين» (٢/ ٨٣) ضمن مؤلفات ابن طاهر، واسمه: «الكشف عن أحاديث الشهاب، ومعرفة الخطأ فيها والصواب». عمله على كتاب: «الشهاب في الحكم والأمثال والآداب» لمحمد بن سلامة القُضَاعي (ت ٤٥٤هـ).
وأفاد الأستاذ حمدي السلفي في مقدمته لـ «مسند الشهاب» أن كتاب ابن طاهر لم يصلنا.

(٣) وقد صنف أبو محمد كتابه «جامع المجلي»، وهو رسالة مختصرة، تضم بين دفتيها «مجموعة من آداب الإسلام، وعقائده، وأصوله، تقوم على أدلة واضحة صحيحة صريحة... وأغلبها مما يعرف من الدين بالضرورة»، كما يقول أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري.
وقد جاء هذا الكتاب مختصر العبارة جداً كالإشارات، فإنَّه يورد فيه الأحكام والأصول والقواعد عارية عن ذكر الدليل.
ثم شرحه في كتابه العظيم النفع، الجليل القدر، المسمَّى بـ «المحلَّى»، فجاء موسوعة قيمة حاوية لفقه أهل الظاهر، وهو مرتَّب على مسائل «المحلَّى». =

وما رَدَّه عليه ابن عبد الحق[1]، وابن مُفَوِّز[2]، وشيخنا . . . .

= والجدير بالذكر أن ابن حزم توفي قبل إتمام «المحلَّى»، وأوصى إلى ابنه، أبـي رافع، أن يكمله على نهجه، من كتابه «الإيصال»، ومات هو الآخر بعد شروعه في الإتمام، دون أن يتم له ذلك. وقد حصل في عمل ابنه شيء من النقص والإخلال، ذلك أنه مشى في إكماله على ترتيب الإيصال، خلافاً لوالده الذي سار في «المحلَّى» على ترتيب كتابه «المجلَّى»، ثم إنَّه عند نقله من «الإيصال» حذف كثيراً من المهمات، فربَّما كان ما حذفه أهم مما أثبته.

ولذلك فقد انبرى الإمام العلامة ابن خليل العبدري لإكماله على ترتيب أصله، سائراً فيه على المنهج الذي التزمه ابن حزم ــ رحمه الله ــ في «المحلَّى»، والتزم إكمال ذلك من «الإيصال» كما هي وصية ابن حزم، وسَمَّاه: «القدح المعلَّى، في إكمال المحلَّى». ثم جاء أحد أعيان القرن الثامن، وهو من تلاميذ الذهبـي ــ ولم نقف على اسمه ــ فعمد إلى اختصار كتاب «المحلَّى» و «تكملته» لابن خليل، وسمَّاه بـ «المورد الأحلى في اختصار المحلَّى، وتتمته القدح المعلَّى في شرح الكتاب المجلَّى».

هذا، وقد اختصر «المحلى» جماعة من العلماء، لا أرى الإطالة بذكرهم.

وقد نشر الشيخ أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري، كتاب «المجلَّى» ضمن رسائله المسماة: «الذخيرة من المصنفات الصغيرة». كما نقل نصًّا من: «المورد الأحلى» ضمن كتابه «ابن حزم خلال ألف عام»، وقد استفدت مما كتبه في ذلك.

ويُنظر حول هذا الموضوع: «التذكرة» (٣/ ١١٤٧)؛ و «كشف الظنون» (٢/ ١٦١٧)؛ و «الذخيرة من المصنفات الصغيرة» (ص ١٠، ١١).

(١) لعله: العلامة أبو عبد الله، محمد بن عبد الحق بن سليمان، الكوفي، البربري، المالكي، كان إماماً، معظماً، كثير التصانيف، توفي سنة (٦٢٥هـ).
له ترجمة في: «الذيل والتكملة»، لابن عبد الملك (٨/ ١/ ٣١٧)؛ و «سير النبلاء» (٢٢/ ٢٦١).

(٢) الحافظ، البارع، المجوِّد، أبو بكر، محمد بن حيدرة بن مفوز بن أحمد بن مفوز، المعافري، الشاطبـي. مولده سنة (٤٦٣هـ). كان حافظاً للحديث وعلله، عالماً =

قطب الدين[1] عبد الكريم الحلبي، الحافظ، في جزء جيد[2]، وما أكثر فوائده.

ورسائل ابن حزم في القياس، و «فضائل الجهاد»[3] لبهاء[4] الدين ابن عساكر[5]، ابن الحافظ المشهور.

= بالرجال، متقناً أديباً شاعراً. توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٥٠٥هـ).
له ترجمة في: «الصلة»، لابن بشكوال (٢/ ٥٦٧)؛ و «سير النبلاء» (١٩/ ٤٢١)؛ و «التذكرة» (٤/ ١٢٥٥).
وكتابه: ذكره الذهبي في «سيره»، و «تذكرته». قال في التذكرة: «رأيته». وقال ابن عبد الهادي: «كتبته، وهو يدل على تبحره وإمامته»، ووصفه بأنه حسن. أفاد ذلك المعلق على «سير النبلاء» (١٩/ ٤٢١).

(١) في (أ): قطب الدين الله . . . ، والصواب هو المثبت، وهو كذلك في (م).

(٢) وهو المسمى بـ «القدح المعلَّى في الرد على أحاديث المحلَّى».
انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٣١٦).

(٣) ذكره الذهبي في «التذكرة» (٤/ ١٣٦٨)، قال: «وصنف كتاباً في الجهاد»، وقال عنه صاحب «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٥): «وأبسط ما صنف فيه الأوائل والأواخر، كتاب الحافظ بهاء الدين. . . ابن عساكر، وهو في مجلدين، غير أنه أطال بكثرة أسانيده، وطرقه. . . فَهَذَّبه صاحب «مشارع الأشواق»، وزاد عليه».

(٤) في (أ): لشهاب الدين. وما أثبتناه من (م)، وهو الصواب.

(٥) هو: القاسم ابن الحافظ الكبير علي بن الحسن بن هبة الله، الحافظ، المحدث، الفاضل، أبو محمد، ابن عساكر، الدمشقي. مولده سنة (٥٢٧هـ).
قال ابن نقطة: «ثقة، لكن خطه لا يشبه خط أهل الضبط». قال الذهبي: «كان محدثاً، صدوقاً، متوسط المعرفةِ. . . له أنسة بالحديث». وقال أيضاً: «كان يبالغ في التعصب لمقالة أبي الحسن الأشعري من غير أن يُمَحِّصَهَا». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٦٠٠هـ).
له ترجمة في: «التذكرة» (٤/ ١٣٦٧)؛ و «طبقات الشافعية»، للسبكي (٥/ ١٤٨).

ومن مصنفات أبي الخطاب بن دِحْيَة: «الآيات البيِّنات في أعضائه عليه السلام»[1]، و «مرج البحرين في فوائد المشرقين والمغربين»[2]، و «العَلَم المشهور في فضائل الأيام والشهور»[3]، و «خصائص الأعضاء»[4]، و «التنوير في مولد السراج المنير»[5]، وغيرها من مؤلفاته المفيدة.

[١٠/ب] ومن كتب أخرى متعلقة بالفقه / :

كـ «تخريج أحاديث المهذب»[6] للشيخ زكي [الدين][7]، عبد العظيم المنذري، رأيت منه إلى أواخر الحج، وشأنه إيراد الأحاديث بأسانيده. وكلام

---

(١) ذكره صاحب «نفح الطيب» (٢/ ١٠٤)، واسمه: «الآيات البيِّنات في ذكر ما في أعضاء رسول الله ﷺ من المعجزات»، وقد نشرته مكتبة العُمَرين بالإمارات العربية المتحدة، سنة (١٤٢٠هـ)، بتحقيق جمال عزون.

(٢) «كشف الظنون» (٢/ ١٦٥٣).

(٣) «نفح الطيب» (٢/ ١٠٤)؛ و «كشف الظنون» (٢/ ١١٦١).

(٤) ولعل هذا هو المتقدم قبل قليل باسم «الآيات البينات».

(٥) وقيل في سبب تأليف هذا الكتاب: أن ابن دحية قدم مدينة «إرْبِل» في سنة أربع وستمائة فرأى صاحبها الملك المعظم، مظفر الدين ابن زين الدين مُولَعاً بعمل مولد النبي ﷺ عظيم الاحتفال به... فعمل له هذا الكتاب، وأن الملك دفع له ألف دينار.
انظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٤٩).

(٦) ذكره ابن الملقن في كتابه «العقد المذهب» (ق ٨٣)، وقال: «وخرج بعض أحاديث المهذب بأسانيده في مجلد، رأيته إلى قبيل البيوع».
أفاد ذلك الدكتور بشار عواد في كتابه «المنذري وكتابه التكملة» (ص ١٩٥).

(٧) ساقطة من (أ)، وزدتها من (م).

الشيخ تقي الدين بن الصلاح، والنووي على «الوسيط»[1]، و «المهذب»[2]، وكلام الإمام الرافعي في «التذنيب»[3] الذي له على «الوجيز».

وكلام الشيخ نجم الدين بن الرِّفْعَة[4]، في شرحي . . . .

---

(١) وكلام ابن الصلاح على «الوسيط» للغزالي، ذكره صاحب «كشف الظنون» (٢/ ٢٠٠٨)، فقال: «وعلق أبو عمرو بن الصلاح على الربع الأول تعليقة في جزئين».
وكتاب ابن الصلاح هذا يسمى «مشكل الوسيط» أو «شرح مشكل الوسيط»، فقد جمعه لبيان بعض الإشكالات الواقعة في «الوسيط». قال ابن خلكان: «وله إشكالات على الوسيط». وقد ذكر صاحب «الأعلام» أن لابن الصلاح شرحاً على «الوسيط» ولا أدري هل هو كتاب آخر، أم هو نفسه «مشكل الوسيط»؟
ينظر حول ذلك: «التذكرة» (٤/ ١٤٣١)؛ و «مقدمة الأستاذ علي محيي الدين لكتاب «الوسيط» (١/ ٢٥٤).
أما النووي، فقد شرح كذلك قطعة من «الوسيط»، كما قال الذهبي في «التذكرة» (٤/ ١٤٧٢). وقال النووي ـ رحمه الله ـ في مقدمة شرحه «للمهذب» (١/ ٣): «فأما الوسيط: فقد جمعت في شرحه جملاً مفرقات سأهذبها ـ إن شاء الله تعالى ـ في كتاب مفرد واضحات متممات». ولعله توفي قبل إتمامه.

(٢) وأما كلام ابن الصلاح على «المهذب»، لأبي إسحاق الشيرازي: فقد ذكر صاحب «الشذرات» (٥/ ٢٤٤) أن له «نكتاً على المهذب». وأما النووي فله: «المجموع شرح المهذب»، لم يكمله. قال صاحب «كشف الظنون» (٢/ ١٩١٢): «. . . بلغ فيه إلى باب الربا، ثم أخذه الشيخ تقي الدين، علي بن عبد الكافي السبكي وأكمله، فلم يوافق الأصل، وأتمّه غيره، ولم يكمل هذا الشرح سوى العراقي، والحضرمي».
وذكر تكملة العراقي: الشوكانيُّ في «البدر الطالع» (١/ ٣٥٥).

(٣) انظر الكلام عليه في ترجمة الرافعي من كتابنا هذا.

(٤) أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع بن حازم بن إبراهيم بن العباس، المصري، الشافعي. تفقه على جماعة، منهم: ابن دقيق العيد، واشتهر بالفقه فصار يُضرب به =

«الوسيط»[1]، و «التنبيه»[2]، وغير ذلك.

هذا ما حضرني الآن من الكتب التي نظرتها، واعتمدت عليها في هذا التصنيف وانتخبتها.

وأما الأجزاء الحديثية، والمصنفات اللطيفة، والفوائد المنتخبة من الخبايا والزوايا: فلا تنحصر مصنفاتها، وكل نقولاتها في الكتاب[3] معزوة إلى قائلها وناقلها، فإنْ كان في المظنة أطلقته، وإنْ لم يكن فيها قَيَّدتهُ ببابه.

وَعَدَدْتُ هذه الكتب هاهنا لفائدتين:

إحداهما: أن الناظر قد، يُشْكِل عليه شيء مما ذكرناه عن هؤلاء الأئمة، فيراجعه من تواليفهم[4].

[الثانية][5]: ليعرف مقدار هذا الكتاب، وبذل[6] جهد الطاقة والوسع فيه.

= المثل. وكان فصيحاً، ذكيًا، حسن الشكل، محسناً إلى الطلبة. قال الأسنوي: «ما أَخْرَجَت مصر بعد ابن الحَدَّاد أفقه منه». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٧١٠هـ).

له ترجمة في: «الدرر الكامنة» (١/ ٣٠٣)؛ و «مرآة الجنان» (٤/ ٢٤٩)؛ و «البدر الطالع» (١/ ١١٥)؛ و «الشذرات» (٦/ ٢٢).

(١) وشرح ابن الرفعة على «الوسيط» هو المسمى بـ «المطلب العالي في شرح وسيط الغزالي»، قيل: إنه في أربعين مجلداً، وقيل: ستين. ومات دون إكماله، فكمله غيره.
انظر: «كشف الظنون» (٢/ ٢٠٠٨)؛ و «الأعلام» (١/ ٢٢٢).

(٢) وشرحه على «التنبيه» للشيرازي سَمَّاه: «كفاية النبيه»، وهو كبير في نحو عشرين مجلداً، لم يعلق على التنبيه مثله، مشتمل على فوائد وغرائب كثيرة.
انظر: «كشف الظنون» (١/ ٤٩١)؛ و «الأعلام» (١/ ٢٢٢).

(٣) في (م): الكتب. والصواب المثبت.

(٤) في (م): تآليفهم.

(٥) هذه الكلمة ساقطة من (أ)، وأثبتها من (م).

(٦) كذا (أ، م).

فإنْ كَمُلَ ما رُمْنَاهُ، وحصل ما قَصَدْنَاه: حصل عندك أيها الطالب خزانة من أنواع العلوم المذكورة فيه، وكملت فائدة شرح الرافعي؛ لأن محصلهما[١] حينئذٍ يكون جامعاً للفنين ــ أعني عِلْمَي: الفقه والحديث ــ وحائزاً للمنفعتين، ويلتحق بمن إذا ذكروا في القديم والحديث[٢]، يقال في حقهم: الجامعون بين الفقه والحديث[٣].

وأتوسط في العبارة فيما أُورده من علل الحديث، ومتعلقاته، وإذا توارد على التعليل أو غيره من الفنون المتعلقة به أئمة[٤]: ذكرتُ قول أشهرهم لِئِلَّا يطول الكتاب.

وأُنبِّه ــ مع ذلك ــ على ما أَظهره الله على يدي مما وقع للمتقدمين

---

(١) يعني: «شرح الرافعي»، و «تخريجه» لابن الملقن.

(٢) من قوله: وحائزاً... إلى قوله: والحديث: مكرر في (أ).

(٣) فلا شك أن من جَمَعَ الله له بين الفقه والحديث، فقد أراد به خيراً، وبَلَّغَه بذلك مرتبة عَلِيَّة، فإنَّه لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر، قال الإمام الخطابي ــ رحمه الله ــ: «... لأن الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل، والفقه بمنزلة البناء الذي هو له كالفرع، وكل بناء لم يوضع على قاعدة وأساس فهو منهار، وكل أساس خَلاَ عن بناء وعمارة فهو قفر وخراب». هذا كلامه بحروفه، فما أحسنه وأنفعه ــ رحمه الله ــ.

وقد وضع الخطيب البغدادي ــ رحمه الله ــ كتابه النافع المسمى بـ «الفقيه والمتفقه»، لمعالجةِ هذه المشكلة الخطيرة، وبيانِ ما ينبغي على كل من أهل الحديث والمتفقهة من الاهتمام بالفقه والحديث معاً، فينبغي لطالب العلم مطالعته والوقوف على ما فيه فإنَّه مهم.

وانظر: كلام الخطابي في «معالم السنن» (١/ ٥ ــ ١٠).

(٤) في (م): أقوال أئمة.

والمتأخرين من وهم، أو غلط، أو اعتراض، أو استدراك[1]، قاصداً بذلك النصيحة للمسلمين، حاشا الظهور أو التنقيص، معاذ الله من ذلك، فهل الفضل إلاَّ للمتقدم، وغالب ذلك إنما يقع [من][2] التقليد، ونحن برآء منه[3] بحمد الله وَمَنِّه.

وأُتْبِعُ الكلام غالباً ــ بعد بيان صحة الحديث، وضعفه، وغرابته، إلى غير ذلك من فنونه ــ بما وقع فيه من ضبط ألفاظٍ، وأسماء، وفوائدَ، وإشكالات.

[١١/أ] وهذا النوع، وإن كان كتابنا هذا غير موضوع له، فبه تكمل الفائدة / ، وتتم العائدة، إلاَّ أَنَّا نَتَحَرَّى الاختصار في إيراده، ونقتصر[4] في إبرازه، حَذَرَ السآمة [والملل][5].

ووسمته بـ «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير».

وقَدَّمت في أوله فصولاً، تكونُ لِمُحَصِّله وغيره قواعد يَرْجِع إليها، وأصولاً في شروط الكتب الستة، وغيرها من الكتب المصنَّفة المتقدِّمة، ليعتمد على شرطها من أول الكتاب إلى آخره.

وفي آخرها[6] فصلاً في حال الإمام [الرافعي][7] ومولده، ووفاته،

---

(١) في (م): استدلال. والصواب المثبت.

(٢) ساقطة من (أ)، وأثبتها من (م).

(٣) في (أ): ونحن يسَّر الله لي. والتصويب من (م).

(٤) كذا (أ، م)، ولعلها: «ونقتصد»، بالدال.

(٥) ساقطة من (أ)، وزدتها من (م).

(٦) أي: في آخر الفصول المذكورة.

(٧) ساقطة من (أ)، وزدتها من (م).

وشيوخه، ومصنفاته، فإنَّه في الإسلام بمحل خطير، وبكل فضيلة جدير، لِيُعْرَف قدره، ويرد على من جَهِلَ حاله وفضله.

وبيان حال والده، ووالدته، فإنَّهما من الذين تتنزَّل الرحمة بذكرهم، ويُبْتَهل إلى الله ببركتهم[1].

جَعَلَه الله مُقَرِّباً من رضوانه، مُبْعِداً من سخطه وحرمانه، نافعاً لكاتبه، وسامعه، نفعاً شاملاً في الحال والمآل، إنَّه لِمَا يشاء فَعَّال، لا رب سواه، ولا مَرْجُوًّا إلاَّ إيَّاه.

اللَّهمَّ انفعني به يوم القيامة، يوم الحسرة والندامة، ووالدي، ومشايخي، وأحبائي، والمسلمين أجمعين، إنه على ما يشاء قدير، وبكل مأمول جدير.

* * *

(١) والابتهال إلى الله ــ عزَّ وجلّ ــ، وقصده بالدعاء لا يكون بواسطة أحد من خلقه بعد موته، ولا ببركته، وقد تكرر ذلك من المؤلف ــ رحمه الله ــ في أثناء الكتاب.



فصل

أمَّا «موطأ» إمام دار الهجرة، مالك بن أنس: فشرطها[1] أوضح من الشمس. قال بشر بن عمر[2] الزهراني: «سألت مالكاً عن رجلٍ، فقال: رَأَيْتَه في كتبـي؟ قلت: لا. قال: لو كان ثقةً لرأيته في كتبـي»[3].

---

(١) كذا (أ، م)، ولعله خطأ من الناسخ.

(٢) ابن الحكم بن عقبة، الزهراني ــ نسبة إلى زهران بن كعب ــ الأزدي، أبو محمد، البصري، الإمام، الحافظ، الثبت. قال ابن سعد: «ثقة». وقال العجلي: «بصري ثقة، كتبت عنه». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٢٠٧هـ). وقيل: سنة (٢٠٩هـ).
له ترجمة في: «طبقات ابن سعد» (٧/ ٣٠٠)؛ و «الجرح والتعديل» (١/ ١/ ٣٦١)؛ و «ثقات ابن حبان» (٨/ ١٤١)؛ و «سير النبلاء» (٩/ ٤١٧).

(٣) «مقدمة الجرح والتعديل» (ص ٢٤) ــ وفيه قول بشر: «سألته عن رجل أَخَّرْتُ اسمه» ــ و «التمهيد» (١/ ٦٨)؛ و «سير النبلاء» (٨/ ٧١، ٧٢)؛ و «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٦). قال الذهبـي ــ رحمه الله ــ : عقب هذه القصة: «فهذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلاَّ عَمَّن هو عنده ثقة، ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات، ثم لا يلزم مما قال أن كل من روى عنه، وهو عنده ثقة، أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلاَّ أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال». اهـ.
ولم يقل مالك ــ رحمه الله ــ ولا غيره بأنه لا يروي إلاَّ عن ثقة، وإنَّما قال ذلك من قاله مبالغة في شدة تحريه، وانتقائه للرجال، وإلاَّ فقد روى عن بعض من تكلم فيه، كعبد الكريم بن أبـي المخارق، وقد أجاب الحفاظ عن ذلك. فالقاعدة إذن أغلبية وليست مطردة. قال ابن القطان في «بيان الوهم» (ج ٢، ق ٢/ أ): «وليس في القول =

وقال الإمام أحمد: «مالكٌ إذا روى عن رجلٍ لَمْ يُعْرَف فهو حجَّة».

وقال سفيان بن عيينة: «كان مالك لا يبلِّغ من الحديث إلاَّ صحيحاً، ولا يُحَدِّث إلاَّ عن ثقات الناس»[1].

وقال صاحب «مسند الفردوس»: «هو أول كتاب صُنِّف في الإسلام، وعُلِّقَ على باب الكعبة بسلسلة الذهب»[2].

* * *

= المذكور أن كل من في كتابه فهو ثقة». ولذلك قال السخاوي في «فتح المغيث» (ص ٣١٤)، ط. هندية: «من كان لا يروي إلاَّ عن ثقة إلاَّ في النادر: الإمام أحمد... ومالك، ويحيى القَطَّان». وعبارة السخاوي ـ رحمه الله ـ: «إلاَّ في النادر»، احتراز دقيق عَمَّا يقع لهم من الرواية عن غير الثقات، وإن كَانَ ذلك قليلاً، لا يكاد يذكر بجانب شدَّة تحريهم وتوقيهم، خاصة مالك، ـ رحمة الله على الجميع ـ. وينظر: «قواعد في علوم الحديث»، للتهانوي (ص ٢١٦، ٢٢٧)، فقد ذكر جملة من الأئمة لا يروي كل منهم إلاَّ عن ثقة. وينظر في شدة تحري مالك في الرجال: «التمهيد» (١/ ٦٠)؛ و «الانتقاء» (ص ١٦)، كلاهما لابن عبد البر.

(١) «الانتقاء»، لابن عبد البر (ص ٢١)؛ و «سير النبلاء» (٨/ ٧٣)؛ و «التمهيد» (١/ ٧٤). وتمام العبارة: «وما أرى المدينة إلاَّ ستخرب بعد موت مالك بن أنس». وفي «سير النبلاء» (٨/ ٧٣) قول سفيان أيضاً: «رحم الله مالكاً، ما كان أشد انتقاده للرجال».

(٢) ولم أرَ من ذكر ذلك، بل رُوي عن مالك بن أنس أنه قال: «شاورني هارون الرشيد في أن يعلق «الموطأ» في الكعبة، ويحمل الناس على ما فيه. فقلت: لا تفعل، فإنَّ أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في الفروع، وتَفَرَّقوا في البلدان، وكلٌّ مصيب. فقال: وَفَّقَكَ الله يا أبا عبد الله».
وقال أبو بكر القاضي: «هذا أول كتاب ألف في شرائع الإسلام...».
انظر: «الحطة» (ص ١٨٠، ١٨٢).

فصل

وأما مسند الإمام أحمد، وذلك فيما روينا بالإسناد الصحيح عنه أنه قال: «عملت هذا الكتاب ـ يعني المسند ـ إماماً، إذا اختلف الناسُ في سُنَّةٍ عن رسول الله ﷺ رُجِع إليه»[1].

وقال حنبل بن إسحاق[2]: «جَمَعَنا أحمد بن حنبل، أنا وصالح[3]، وعبد الله[4] وقرأ علينا «المسند»، و [ما][5] سمعه منه غيرنا، وقال لنا: هذا

---

(١) «المصعد الأحمد» (ص ٣٠)، وذلك أن عبد الله بن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ قال: «قلت لأبي: لِمَ كرهت وضع الكتب وقد عملت المسند؟؟ فقال: عملت هذا الكتاب إماماً. . .».

(٢) ابن حنبل بن هلال بن أسد، أبو عليّ، الشيباني، الحافظ، الثقة، ابن عم الإمام أحمد، وتلميذه. قال الخطيب: «كان ثقةً، ثبتاً». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٧٣هـ).

له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٨٦)؛ و «طبقات الحنابلة» (١/ ١٤٣)؛ و «التذكرة» (٢/ ٦٠٠).

(٣) ابن أحمد بن حنبل، أبو الفضل، قال ابن أبي حاتم: «كتبت عنه وهو صدوق ثقة». وكان قد وُلِّي القضاء بـ «أصبهان» وبها مات سنة (٢٦٦هـ).

له ترجمة في: «الجرح والتعديل» (٢/ ١/ ٣٩٤)؛ و «أخبار أصبهان» (١/ ٣٤٨)؛ و «تاريخ بغداد» (٩/ ٣١٧).

(٤) في (أ، م): وحمد الله. والمثبت من «خصائص المسند» وغيره، وهو الصواب.

(٥) ساقطة من (أ، م)، وزدتها من «خصائص المسند» وغيره.

[١١/ب] الكتاب قد جمعته / وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجِعُوا إليه، فإنْ وجدتموه، وإلاَّ فليس بحجَّة»[١].

وقال الحافظ عبد القادر[٢] الرُّهَاوي في كتاب «المادح والممدوح»[٣] ــ ومن خط المنذري نقلت ــ : «كيف قال الإمام هذا والمسند يشتمل على الصحاح، وغرائب، وأحاديث فيها ضعف؟ ثم أجاب بأنه إنَّما أراد بقوله: «فإنْ وجدتموه فيه، وإلاَّ فليس بحجَّة»: الأحاديث الصحاح التي احتوى عليها

---

(١) خصائص المسند: (ص ٢١)؛ و «سير النبلاء» (١١/ ٣٢٩).
قال الذهبي عقب الخبر: «في الصحيحين أحاديث قليلة ليست في «المسند»، لكن قد يقال لا تَرِدُ على قوله، فإنَّ المسلمين ما اختلفوا فيها. ثم ما يلزم من هذا القول: أن ما وجد فيه يكون حجة، ففيه جملة من الأحاديث الضعيفة، مما يسوغ نقلها، ولا يجب الاحتجاج بها، وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها قطرة في بحر، وفي غضون المسند زيادات جمة لعبد الله بن أحمد».
وقال الحافظ ابن حجر: في «تعجيل المنفعة» في خطبته (ص ٦): «والحق: أن أحاديثه غالبها جياد، والضعاف منها إنَّما يوردها للمتابعات وفيه قليل من الضعاف الغرائب الأفراد، أخرجها، ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً، وبقي منها بعده بقية». اهـ.
قلت: وهذا يَرُدُّ قول من يقول بأن كل ما في «المسند» صحيح.
(٢) ابن عبد الله، أبو محمد، الرُّهَاوي. مولده بـ «الرهاء» سنة (٥٣٦هـ). قال ابن نقطة: «كان عالماً، ثقةً، مأموناً صالحاً، إلاَّ أنه كان عَسِراً في الرواية، لا يكثر عنه إلاَّ من أقام عنده». وصنف «الأربعين المتباينة الأسانيد». قال الذهبي: «يدل على تبحره وسعة علمه». توفي سنة (٦١٢هـ).
له ترجمة في: «التذكرة» (٤/ ١٣٨٧)؛ و «سير النبلاء» (٢٢/ ٧١).
(٣) وكتابه هذا: «فيه تراجم جماعة من الحفاظ والأئمة، أصله ترجمة شيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي». قاله الذهبي في «النبلاء». (انظر أعلاه).

مسنده، دون الغرائب، والضعاف[1]. يعني: أن كل حديث يراد للاحتجاج به، والعمل بحكمه، وليس في مسنده فليس بصحيح، حكماً منه بأنَّه لم يبقَ حديث صحيح خارج مسنده[2]، وهذا لسعة علمه بالأحاديث، وإحاطته بها وبطرقها، وصحاحها، وسقامها».

قال: «ومن أَمْعَنَ في طلب الحديث، واستكثر منه، ومن الكتب المصنفة فيه في أنواع علومه، ورآها مشحونة بكلامه، ورأى اعتماد المُصَنِّفين على كلامه، وإحالتهم عليه ـ من عصره، وزمانه هلم جرا، إلى حين قَلَّ طالبو الحديث، وكَسَد سوقه ـ عَرفَ صحة ما أشرنا إليه».

وقال أبو موسى المديني في «خصائصه»[3]: «ولم يخرج إلاَّ عمن يثبت عنده صدقه، وديانته، دون من طُعِنَ في أمانته[4]، يدل على ذلك قول ابنه عبد الله: سألت أبي عن عبد العزيز بن أبان[5] فقال: لم أخرج عنه في المسند شَيْئَاً، قد أخرجت عنه على غير وجه

---

(١) قال ابن الجزري في «المصعد الأحمد» (ص ٣١): «وأما قوله: «فما اختلف فيه من الحديث رجع إليه...»، يريد: أصول الأحاديث، وهو صحيح، فإنه ما من حديث ـ غالباً ـ إلاَّ وله أصل في هذا المسند».

(٢) بل بقيت أحاديث خارج «مسنده»، وهي في «الصحيحين»، كما تقدم من كلام الذهبي. والإمام أحمد ما حكم بأن كل الصحيح في مسنده.

(٣) (ص ٢٢). وانظر: «الميزان» (٢/ ٦٢٢).

(٤) إلى هنا ينتهي كلام أبي موسى، ثم روى هذه الحكاية بسنده إلى عبد الله بن أحمد. وليس فيه قوله: «يدل على ذلك».

(٥) ابن محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص، الأموي، السعيدي، أبو خالد، الكوفي، نزيل بغداد، متروك، وكذبه ابن معين وغيره، من التاسعة، مات سنة (٢٠٧هـ)، ت. «التقريب» (١/ ٥٠٧).

الحديث، لَمَّا حدَّث بحديث المواقيت تركته»[١].

قال أبو موسى: «ومن الدليل [علي][٢] أنَّ ما أودعه مسنده قد احتاط فيه إسناداً ومتناً، ولم يوردْ فيه إلاَّ ما صحَّ عنده[٣]: ضربه على أحاديث رجال ترك الرواية عنهم، روى عنهم في غير المسند».

فـائـدة:

عدَدُ أحاديث «المسند» أربعون ألفاً، بزيادات ابنه عبد الله. كما قاله ابن دحية في «فوائد المشرقين والمغربين».

---

(١) «العلل» (١/٢٢٨). وحديث المواقيت هو: ما أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/٤٢٨)، ح (١٧٦). من طريق: إسحاق بن يوسف الأزرق، عن ابن عيينة، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، أن رجلاً سأله عن وقت الصلاة، فقال له: «صل معنا هذين» ــ يعني اليومين ــ ، فلما زالت الشمس أمر بلالاً فَأَذَّن. . . الحديث. وفي آخره قوله ﷺ: «وقت صلاتكم بين ما رأيتم». وقد حَدَّث به عبد العزيز بن أبان، عن سفيان، كما في «ضعفاء العقيلي» (٣/١٦)، وغيره، ولعله لم يسمعه منه فإنَّه «كان يأخذ كتب الناس فيرويها»، كما قال ابن معين.

انظر: «الكامل» (٥/١٩٢٦)؛ و «الميزان» (٢/٦٢٢).

(٢) هذه الكلمة سقطت من (أ، م)، وألحقتها من «الخصائص».

(٣) إلى هنا هو كلام أبي موسى في «خصائص المسند» (ص ٢٤)، أما باقي الكلام فليس له، وإنَّما ساق جملة من الأحاديث التي في «مسند أحمد»، وقد أمر بالضرب عليها، قال أبو موسى (ص ٢٧): «قد روى لابنه الحديث، لكنه ضرب عليه في المسند، لأنه أراد أن يكون في المسند إلاَّ الثقات، ويروي في غير المسند عمن ليس بذاك». اهـ. فذكر ابن الملقن معنى هذا الكلام.

وقال أبو الحسين بن المنادي[1] [2]: «إنه ثلاثون ألفاً»[3]، وقال صاحب «مسند الفردوس»: «يقال: إنه ضمَّنَه خمسين ألف حديث».

* * *

(١) المحدث، الحافظ، المقرىء، أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله بن المنادي، البغدادي مفيد العراق. قال الخطيب: «كان صلب الدين، شرس الأخلاق، روي اليسير».
قال الذهبي ــ رحمه الله ــ: «كان ثقة من كبار القراء». مات سنة (٣٣٦هـ).
له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٤/ ٦٩)؛ و «التذكرة» (٣/ ٨٤٩).

(٢) في (أ، م): المناوي. والمثبت من «الخصائص»، وهو الصواب.

(٣) قال أبو موسى في «خصائص المسند» (ص ٢٣): «فأما عدد أحاديث المسند، فلم أزل أسمع من أفواه الناس أنها أربعون ألفاً». ثم روى بسنده إلى ابن المنادي قوله: إنه ثلاثون ألفاً، ثم قال: «فلا أدري هل الذي ذكره ابن المنادي أراد به ما لا مكرر فيه، أو أراد غيره مع المكرر؟ فيصح القولان جميعاً، أو الاعتماد على قول ابن المنادي دون غيره». ثم حكى أن أبا بكر بن مالك قال: «إنَّ جملة ما وَعَاه المسند: أربعون ألف حديث غير ثلاثين أو أربعين.
قال العلامة أحمد شاكر في «تعلقيه على المسند»: «هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفاً، وقد لا يبلغ الأربعين ألفاً».

فصل

وأما «صحيح الإمام أبي عبد الله البخاري»: فهو أصح الكتب بعد القرآن[1].

روينا عنه أنه قال: «ما أدخلت في كتاب «الجامع» إلاَّ ما صحَّ، وتركت من الصحاح لحال الطول»[2].

وروينا من جهات عنه أنه قال: «صنفت كتاب الصحيح لستّ عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجَّة بيني وبين الله

---

(١) وهذا هو المشهور، والذي عليه العمل. وأما ما جاء عن الشافعي ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: «ما كتاب أكثر صواباً بعد كتاب الله من كتاب مالك»: فقد أجاب عنه الحافظ أبو عمرو بن الصلاح ـ كما في «التقييد والإيضاح» (ص ٢٥) ـ بأنه إنما «قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم».
وقال ابن حجر في «نكته» (١/ ٢٧٨، ٢٧٩) ـ بعد بحثه هذه المسألة ـ : «والحاصل من هذا أن أول من صنف في الصحيح يصدق على مالك باعتبار انتقائه وانتقاده للرجال، فكتابه أصح من الكتب المصنفة في هذا الفن من أهل عصره... كمصنفات سعيد بن أبي عروبة»، قال: «فكتابه صحيح عنده، وعند من تبعه ممن يحتج بالمرسل والموقوف. وأما أول من صنف الصحيح المعتبر عند أئمة الحديث، الموصوف بالاتصال وغير ذلك من الأوصاف، فأول من جمعه: البخاري، ثم مسلم، كما جزم به ابن الصلاح».

(٢) انظر قول البخاري في: «تاريخ بغداد» (٢/ ٩)؛ و «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٧٥)؛ و «سير النبلاء» (١٢/ ٤٠٢).

ـ عزَّ وجلَّ ـ »[1].

قلت: وأما زعم أبـي محمد بن حزم الظاهري: أن فيه حديثاً موضوعاً ـ وهو حديث «شق الصدر»[2] إلى آخره ـ: فلا يُقبل منه.

وقد أجاب عن ذلك ابن طاهر في جزء مفرد[3].

* * *

---

(١) انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ١٩٠)؛ و «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٧٦)؛ و «سير النبلاء» (١٢/ ٤٠٦)؛ و «هدي الساري» (ص ٤٨٩). وفي «النبلاء» و «تهذيب ابن حجر»: «في ست عشرة سنة».

(٢) وهو ما جاء ضمن حديث المعراج الطويل، وقد أخرجه البخاري ـ رحمه الله ـ في عدة مواضع من صحيحه: منها ما أخرجه في كتاب الصلاة، ح (٣٤٩)، وفي كتاب الأنبياء، ح (٣٣٤٢)، وفي كتاب التوحيد، ح (٧٥١٧). وغير ذلك من المواضع، وذلك من حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ.

وقد أورد ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «فتح الباري» كلام ابن حزم وغيره على هذا الحديث، وليس فيه حكم ابن حزم عليه بالوضع، وإنَّما أنكرَ ابنُ حزم تفرد شريك بن عبد الله بأشياء في روايته لم يوافق عليها كقوله في الرواية: «قبل أن يوحى إليه»، والمعلوم أن المعراج وفرض الصلاة كان بعد البعثة.

وعبارة ابن حزم: «لم نجد للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئاً لا يحتمل مخرجاً إلاَّ حديثين. . .»، فذكر هذا الحديث، ثم قال: «فيه ألفاظ معجمة، والآفة فيه من شريك، من ذلك قوله: قبل أن يوحى إليه. . .». اهـ.

وقد تَوَلَّى الحافظ ـ رحمه الله ـ رد هذه الشبه، ولم يوافق على دعوى تفرد شريك، ثم نقل طرفاً من كلام ابن طاهر في الرد عليه.

انظر: «فتح الباري» (١٣/ ٤٨٠ ـ ٤٨٦)؛ و «هدي الساري» (ص٣٨٣)، ح (١١٠).

(٣) ذكر صاحب «هدية العارفين» (١/ ٨٢) ضمن مؤلفات ابن طاهر كتاباً بعنوان: «جواب المتعنِّت على البخاري»، وهو في «كشف الظنون» (ص ٦٠٨).

فلعله هو المقصود؟

فصل

وأما «صحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج»: فهو أصح الكتب بعد القرآن أيضاً[1]، وبعض علماء الغرب يقولون: إنَّه أصح من كتاب البخاري[2]. وليس بصواب.

رُوِّينا عنه ــ رضي الله عنه ــ في «صحيحه»[3] أنه قال: «ليس كل حديث صحيح وضعت في كتابي، إنَّما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه».

---

(١) يعني: بعد «صحيح البخاري».

(٢) ولم ينقل عن أحدهم القول: بأصحية «كتاب مسلم» على كتاب «البخاري»، بل المنقول عنهم إنَّما هو تفضيلهم لكتاب مسلم على البخاري حسب.
وهذا منقول عن ابن حزم الظاهري، وأبي مروان الطُّبْني، فيما حكاه عن بعض شيوخه. وأجاب ابن الصلاح ــ رحمه الله ــ عن هذا، وعن قول أبي علي النيسابوري: «ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج»: بأن ذلك إن كان المقصود به ترجيح كتاب مسلم من حيث أنه لم يمازجه ــ بعد الخطبة ــ إلاَّ الحديث مسروداً، غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري من عناوين التراجم وغير ذلك مما لم يسنده على شرطه في الصحيح، فلا بأس به، أما إنْ كَانَ المقصود به أن كتاب مسلم أصح صحيحاً، فإنَّه مردود على من يقوله».
وقد بحث الحافظ ابن حجر هذا الموضوع وبسط القول فيه فأجاد وأفاد ــ رحمه الله ــ.
انظر: «التقييد والإيضاح» (ص ٢٦)، و «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (١/ ٢٨١ ــ ٢٨٩).

(٣) (١/ ٣٠٤)، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، ح (٦٣).

قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح: «أراد ــ والله أعلم ــ أنه لم يضع في كتابه إلاَّ الأحاديث التي وُجِدَ عنده فيها شرائط الصحيح المجمع[1] عليه، وإنْ لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم»[2].

قلت: وأما زعم أبـي محمد الظاهري أيضاً: أن فيه حديثاً موضوعاً ــ وهو حديث أبـي سفيان يوم الفتح المشهور[3] ــ: فلا يقبل منه.

وقد أجاب عنه الأئمة بأجوبة، نذكرها ــ إن شاء الله ــ في كتاب «الوكالة» من ربع البيوع[4]، حيث يعرض له الرافعي.

---

(١) في (أ، م): المجتمع. والتصحيح من «علوم ابن الصلاح».

(٢) «مقدمة ابن الصلاح مع التقييد» (ص ٢٦). وقال في «صيانة صحيح مسلم» (ص ٧٥) عقب كلام مسلم هذا: «إنَّه أراد: أنه ما وضع فيه ما اختلفت الثقات فيه في نفس الحديث متناً أو إسناداً، ولم يرد ما كان اختلافهم إنما هو في توثيق بعض رواته، وهذا هو الظاهر من كلامه...».

(٣) والحديث الذي أشار إليه المؤلف هو: ما أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٩٤٥)، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبـي سفيان بن حرب ــ رضي الله عنه ــ، ح (١٦٨). من رواية: عكرمة، عن أبـي زُمَيْل، عن ابن عباس ــ رضي الله عنه ــ. وفيه أنَّ أبا سفيان سأل النبـي ﷺ ثلاثة أشياءٍ، ومنها: أن يزوج النبـي ﷺ بابنته أم حبيبة، وأن النبـي ﷺ أجابه بالموافقة.

(٤) «البدر المنير» (ج ٤ ق ٢٦٢/ أ). قال هناك: «... فهو من الأحاديث المشهورة الإشكال، المعروفة بالإعْضَال. ووجه الإشكال: أن أبا سفيان إنَّما أَسْلَم يوم الفتح، والفتح سنة ثمان، والنبـي ﷺ كان قد تزوجها قبل ذلك بزمن طويل...»، ثم أشار ــ رحمه الله ــ إلى أنه استوفى الكلام عليه في كتابه «شرح العمدة».
ثم رجعت إلى «شرح العمدة» له، ووقفت على كلامه هناك، فكان مما قال: «وأنكر الأئمة على ابن حزم ما قاله، صوناً للصحيح عن ذلك، ورميه عكرمة بالوضع من أفراده». ثم نقل طرفاً من رد الأئمة على ابن حزم، منهم: ابن الصلاح، وابن مفوز ــ رحمهم الله ــ. =

واعلم أن ما ذكره الحاكم أبو عبد الله في كتاب «المدخل إلى معرفة الإكليل»[1]: أن الصحابي أو التابع إذا لم يكن له إلاَّ راوٍ واحدٍ، لم يخرِّجا حديثه في «الصحيحين» ــ أعني الشيخان ــ: لم يشترطاه، ولا أحد منهما، وهو منقوض بما سيأتي بيانه في كتاب «أداء الزكاة»[2]، ــ إن شاء الله تعالى ــ.

* * *

= ثم نقل أجوبة العلماء عن هذا الإشكال ومنها:
ــ أن أبا سفيان لَمَّا أسلم عام الفتح أراد بهذا القول: تجديد النكاح، لأنه كان إذ ذاك مشركاً، فلما أسلم ظن أن النكاح يتجدَّد بإسلام الولي. قاله: ابن طاهر، وابن الصلاح، والمنذري.
ــ أن تأويل قول أبي سفيان: «أزوجكها»: أرضى بزواجك بها، فإنَّه كان على رغم مني، ودون اختياري، وإنْ كان زواجك صحيحاً. ذكره شرف الدين الدمياطي. وذكر أجوبة أخرى. قلت: وهذه الأجوبة، وتلك التأويلات قد لا تدفع القول باحتمال الوهم والمخالفة في هذا الخبر، قال القاضي عياض ــ ونقله المؤلف في «شرح العمدة» ــ: «غريب جداً». ونقل ــ كذلك ــ عن ابن الجوزي قوله: «انفرد مسلم به، وهو وهم من بعض الرواة بلا شك». وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٩٣): «منكر». أما الحكم عليه بالوضع فهو الذي لا يُوَافَق عليه.
انظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام»، لابن الملقن (ج ٣ ق ١١٠/ ب ــ ١١٢/ ب).

(١) (ص ٨٧). قال ذلك ــ رحمه الله ــ عند كلامه على أقسام الصحيح.
وقد ردَّ هذه الدعوى كل من: ابن طاهر، والحازمي، وبيَّنا أنها منقوضة في الصحيحين جميعاً، وأن الأمر على خلافها، وأتيا بأمثلة من الصحيحين تؤيد ذلك.
انظر: «شروط الأئمة الستة» (ص ٢٢، ٢٣)؛ و «شروط الخمسة» (ص ٤٣، ٤٩).
وسيأتي مزيد كلام على هذه المسألة، في كتابنا هذا، انظر: (٣/ ٣٠٩ ــ ٣١٠).

(٢) انظر: «البدر المنير»: (ج ٣، ق ١٤٧ ب) «من النسخة المحمودية». وقد بيَّن =

فصل

وأما «سنن أبي داود» ــ رحمه الله ــ : فقد حكى عنه ابن منده الحافظ ــ كما أفاده ابن طاهر[1] ــ : أن شرطه إخراج أحاديث أقوامٍ لم يُجْمَع على تركهم، إذا صح [الحديث][2]، باتصال الإسناد[3] من غير قطعٍ ولا إرسال.

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي في كتاب «شروط الأئمة»[4]: قال

= المؤلف هناك بطلان هذه الدعوى، ورد على البيهقي في قوله بذلك أيضاً.
ذلك أن البيهقي قال بأن الشيخين تركا الرواية عن «معاوية بن حيدة»، لأنه لم يثبت عندهما رواية ثقة عنه غير ابنه. وتلخص رد ابن الملقن عليه في نقطتين:
الأولى: أن اشتراط الشيخين ذلك لم يثبت عنهما، بل الواقع يخالفه ويرده.
الثانية: أن قول البيهقي: «لم يثبت عندهما رواية ثقة عنه غير ابنه»، لم يثبت على جهة النقل عنهما، وكأنه من باب الظن.

(١) في «شروط الأئمة الستة»: (ص ١٩)، وهذا شرط النسائي كذلك، كما قال ابن منده. ثم قال عقب ذلك: «ويكون هذا القسم من الصحيح... إلاَّ أنَّ طريقه لا يكون كطريق ما أخرجاه ــ يعني البخاري ومسلم ــ في هذين الكتابين، فما أخرجوه مما انفردوا به دونهما فإنَّه من جملة ما تركه البخاري ومسلم من جملة الصحيح».
وسيأتي بيان أن هذا الشرط منتقض في حق أبي داود خاصة؛ إذ وقع في كتابه الرواية عن قوم مجمع على تركهم.

(٢) زيادة من «شروط الستة».

(٣) في (أ، م): إسناد. والمثبت من «شروط الستة».

(٤) (ص ٦٨). وانظر: «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» (ص ٣٢)، فإنَّه ذكر عدد =

أبو داود: «كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته «كتاب السنن»، جمعت فيه أربعة آلاف حديث، [وثماني مائة حديث][1]، ذكرت الصحيح / وما يشبهه، وما يقاربه». [١٢/ب]

وقد اشتهر عنه من غير وجه ما معناه: أنه يذكر في كل باب أصح ما عرفه في ذلك الباب[2].

وقال: «ما كان في كتابي من حديث فيه وَهَنٌ شديد فقد بيَّنْتُه[3]، وما لم

= أحاديث كتابه، فقال: «ولعل عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ونحو ستمائة حديث من المراسيل».

(١) ما بين المعكوفين سقط من (أ، م)، وزدته من «شروط الخمسة»؛ و «مختصر المنذري» (١/ ٦).

(٢) انظر: «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» (ص ٢٢، ٢٣)، فقد سأله أهل مكة عن الأحاديث التي في كتاب «السنن»: أهي أصح ما عرف في الباب؟؟ قال ــ رحمه الله ــ جواباً عليهم: «فاعلموا أنه كذلك كله...».

(٣) نقل الحافظ السخاوي عن ابن حجر قوله: «وقد يقع البيان في بعض النسخ دون بعض، ولا سيما رواية أبي الحسن بن العبد، فإنَّ فيها من كلامِ أبي داود شيئاً زائداً على رواية اللؤلؤي».

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً في «نكته» معلقاً على مقالة أبي داود هذه: «وفي قول أبي داود: وما كان فيه وهن شديد بينته. ما يُفْهِمُ أنَّ الذي يكون فيه وهن غير شديد أنه لا يبينه».

وهذا الذي فهمه ابن حجر ــ رحمه الله ــ ظاهر، وفيه دليل واضح على أن ما سكت عنه أبو داود يقع فيه الضعيف ضعفاً محتملاً، ويؤكد ذلك ما جاء عن الذهبي ــ رحمه الله ــ حيث جعل ما في «سنن أبي داود» على ست مراتب، وقال في المرتبة الخامسة: «ما ضُعِّف إسناده لنقص حفظ راويه، فمثل هذا يسكت عنه أبو داود غالباً».

انظر: «النكت على ابن الصلاح»، لابن حجر (١/ ٤٣٥)؛ و «فتح المغيث» (ص ٧٤)، ط. الهند؛ و «الأجوبة الفاضلة»، للَّكنوي (ص ٦٧، ٦٨).

أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض». نقل ذلك الشيخ تقي الدين بن الصلاح في كتاب «علوم الحديث»[1]، والشيخ محيي الدين النووي[2] في «كلامه على سننه» عنه.

---

(١) انظر: «التقييد والإيضاح» (ص ٥٢)؛ و «رسالة أبـي داود إلى أهل مكة» (ص ٢٧)، وفيها إلى قوله: «. . . فقد بينته».

(٢) ونقله كذلك في «تقريبه».

انظر: «تدريب الراوي» (١/ ١٦٧). ومما ينبغي الإشارة إليه: أن قول أبـي داود: «ما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح»، قد مشى قوم على ظاهره، فاحتجوا بكل ما سكت عنه أبو داود، كما فعل ذلك السيوطي في «جامعه الكبير»، و «الصغير» وغيره من العلماء. وليس هذا بصواب، بل في كتابه الصحيح، والحسن، والضعيف. أما بيان ذلك فكما يلي:

قال ابن الصلاح ـ بعد حكايته مقالة أبـي داود المتقدمة ـ : «فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً ـ يعني: سكت عنه ـ ، وليس في واحد من الصحيحين، ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن، عرفناه بأنه من الحسن عند أبـي داود». ثم أشار ـ رحمه الله ـ إلى أن ذلك قد يكون دون الحسن، وذلك لِمَا عُرِف من مذهب أبـي داود في تخريج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره. وزاد النووي ـ كما سيأتي ـ أنه قد يكون صحيحاً، ولكن الأَولى أن يحكم فيه بالقدر المحقق وهو أن يكون حسناً، وهذا ـ بلا شك ـ فيما لم ينص على ضعفه أبو داود ولا غيره.

ثم بيَّن الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ ذلك في «نكته»، وذكر أن ما سكت عنه أبو داود ليس هو من قبيل الحسن الاصطلاحي، وإنما هو أقسام أربعة:

١ ـ فمنه ما يكون في الصحيحين أو على شرط الصحة. ٢ ـ ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته. ٣ ـ ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد. قال ـ رحمه الله ـ : وهذان القسمان ـ الثاني والثالث ـ كثير في كتابه جداً. ٤ ـ ومنه ما هو ضعيف، من =

وذكر الحازمي في كتابه «شروط الأئمة الخمسة»[1] بإسناده إليه، أنه قال في «رسالته» التي كتبها إلى أهل مكة، وغيرها، جواباً لهم: «سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب «السنن»: أهي[2] أصح ما عرفت في هذا الباب؟ فاعلموا أنه كذلك كله[3]، إلاَّ أن يكون قد روي من وجهين صحيحين، وأحدهما أقدم[4] إسناداً، والآخر صاحبه أقوم[5] في الحفظ، فربما أكتب ذلك[6]، ولا أرى في كتابي [من][7] هذا عشرة أحاديث.

ولم أكتب في الباب إلاَّ حديثاً واحداً أو حديثين، وإنْ كان في الباب أحاديث صحاح، فإنَّه يكثر[8]، وإنَّما أردت قرب منفعته.

= رواية من لم يجمع على تركه غالباً. قال: «وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها».

قال ــ رحمه الله ــ: «ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود، فإنَّه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها». ثم ذكر أمثلة ذلك، فأفاد وأجاد ــ رحمه الله ــ. وسيأتي من كلام النووي ــ بعد قليل ــ ما يؤكد هذا المعنى ويدعمه.

انظر: «التقييد والإيضاح» (٥٢/ ٥٤)؛ و «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (١/ ٤٣٥ ــ ٤٤٥).

(١) (ص ٦٦ ــ ٦٨). وانظر: «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» (ص ٢٢، ٢٣).
(٢) في (أ، م): هي. والمثبت من «شروط الخمسة»؛ و «رسالة أبي داود».
(٣) في (أ): أن ذلك كله. وما أثبتناه من «رسالة أبي داود».
(٤) في «رسالة أبي داود»: أقوم. والمثبت يوافق ما في «الحازمي».
(٥) (أ، م): أقدم. والمثبت من «شروط الخمسة».
(٦) يعني: يكتب الحديث الذي صاحبه أقوم في الحفظ.
(٧) ليس في (أ)، ولا (م)، وألحقتها من «شروط الخمسة»، و «الرسالة». وبها يستقيم الكلام.
(٨) في «شروط الخمسة»: يكبر.

وليس في كتاب «السنن» الذي صنَّفته عن رجلٍ متروك الحديث شيءٌ[1]، فإنْ ذُكِرَ لك عن رسول الله ﷺ سُنَّةٌ[2] ليس فيما خَرَّجْتُهُ، فاعْلَم أنَّه حديث واهٍ، إلاَّ أن يكون في كتابي من طريق آخر، فإنِّي لم أخرج الطرق، فإنَّه يكثر على المتعلم.

ولا أعرف أحداً جَمَعَ على الاستقصاءِ غيري»[3].

---

(١) قال الشيخ محمد الصباغ في تعليقه على «رسالة أبي داود» عند هذه العبارة: «لعل العبارة التي نقلها عنه المنذري، وابن الصلاح، وغيرهما: أن محمد بن إسحاق بن منده الحافظ حكى عن أبي داود أنه قال: «ما ذكرت في كتابي حديثاً اجتمع الناس على تركه»، لعل هذه العبارة أدق من الكلمة الواردة في هذه الرسالة، لأن في كتابه السنن بعض المتروكين كما ذكرت في دراستي للسنن».

ويتأكد هذا المعنى بقول الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «نكته»: «... وقد يخرج ـ يعني أبا داود ـ لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير، كالحارث بن وجيه، وصدقة الدقيقي، ... وأمثالهم من المتروكين».

انظر: «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (١/ ٤٣٩، ٤٤٠)؛ و «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» (ص ٢٥).

(٢) في (أ)، و (م): شيئاً. والمثبت من «شروط الخمسة»؛ و «الرسالة». وهو المناسب للسياق.

(٣) وهذا حق وصدق؛ وذلك لكثرة ما حوى كتابه من السنن والأحكام مما ليس في غيره، قال الخطيب: «... فأما السنن المحضة، فلم يقصد أحدٌ جمعها واستيفاءها على حسب ما اتفق لأبي داود». وقال الخطابي: «... فقد جمع في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم، وأمهات السنن، وأحكام الفقه ما لم يعلم مُتَقَدِّماً سبقه إليه، ولا متأخراً لحقه فيه». وقال النووي ـ رحمه الله ـ: «... فإنَّ معظم أحاديث الأحكام التي يحتج بها فيه ـ أي في السنن ـ مع سهولة تناوله، وتلخيص أحاديثه، وبراعة مصنفه، واعتنائه بتهذيبه.

من أجل هذا كله قال ابن الأعرابي ـ أحد رواة السنن عن أبي داود ـ : «لو أن رجلاً =

ونقل النووي ــ رحمه الله ــ النص المتقدم[1] عن أبـي داود ــ الذي شارك ابن الصلاح فيه في «كلامه على سنن أبـي داود ــ ثم قال: «وهذا يُشْكِل، فإنَّ سننه أحاديث ظاهرة الضعف لم يُبَيِّنْهَا، مع أنها متفق على ضعفها عند المحدثين، كالمرسل، والمنقطع، ورواية مجهول: كـ«شيخ»، و «رجل»، ونحوه، فلا بدَّ من تأويل هذا الكلام»[2].

قال: «وليعلم أن ما وجدناه في «سننه»، وليس هو في الصحيحين، أو أحدهما، ولا نص على صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد، ولم يضعفه أبو داود: فهو حسن عند أبـي داود أو صحيح، فيحكم بالقدر المحقق، وهو أنه حسن. فإن نصَّ على ضعفه من يُعْتَمد، أو رأى العارف في سنده ما يقتضي الضعف / ، ولا جابِرَ له: حَكَمْنَا بضعفه»[3][4]. [١٣/أ]

= لم يكن عنده من العلم إلاَّ المصحف، ثم كتاب أبـي داود، لم يحتجْ معهما إلى شيء من العلم».
انظر: «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (٢٤٤/ ٢٤٦).

(١) وهو قوله: «ما كان في كتابـي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته».
(٢) وسيأتي من كلام النووي تأويل ذلك.
(٣) الذي في «تقريب النووي» من هذا الكلام قوله» «فعلى هذا: ما وجدنا في كتابه مطلقاً ولم يصححه غيره من المعتمدين، ولا ضعفه فهو حسن عند أبـي داود». والكلام بتمامه نقله الحافظ ابن حجر في «النكت»، ثم قال عقيبه: «وهذا هو التحقيق، لكنه ــ أي النووي ــ خالف ذلك في مواضع من «شرح المهذب»، وغيره من تصانيفه، فاحتج بأحاديث كثيرة من أجل سكوت أبـي داود عليها، فلا يغتر بذلك، والله أعلم».
انظر: «تدريب الراوي» (١/ ١٦٧)؛ و «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (١/ ٤٤٤، ٤٤٥).
(٤) جاء في آخر عبارة النووي في «النكت»، و «فتح المغيث»، بعد قوله: «حكمنا بضعفه» زيادة، وهي قوله: «ولم يلتفت إلى سكوت أبـي داود».

وقد قال الحافظ أبو عبد الله بن منده: «إن أبا داود خَرَّج الإسنادَ الضعيف إذا لم يجدْ في الباب غيره؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال»[1].

وقال الخطابي: «كتاب أبي داود جامع للصحيح والحسن، وأَمَّا الضعيف فإنَّه خَلِيٌّ منه». قال: «وإنْ وقع منه شيءٌ ــ كضرب من الحاجة ــ فإنَّه لا يَأْلُو أن يُبَيِّن أمره، ويذكر علته، ويَخْرُجَ من عهدته»[2].

قال: «ويُحكى لنا عن أبي داود أنَّه قال؛ ما ذكرت في كتابي حديثاً اجتمع الناسُ على تركه»[3].

وقال ابن عساكر في أول «أطرافه»[4]: «صنف أبو داود كتابه الذي سمَّاه «السنن»، فأجاد في تصنيفه وأحسن، وقصد أن يأتي فيه بما كان صحيحاً مشتهراً، أو غريباً حسناً معتبراً، ويطرح ما كان مطَّرحاً مستنكراً، ويجتنب[5] ما كان شاذًّا منكراً».

قلت: وما حكاه الخطابي فيه نظر؛ فإنَّ في «سننه» أحاديث ظاهرة

---

(١) «التقييد والإيضاح» (ص ٥٣، ٥٤). نقل ذلك ابن الصلاح عن ابن منده، وعبارته: «... حكى أبو عبد الله بن منده الحافظ: أنه سمع محمد بن سعد البَاوَرْدِي بمصر يقول: كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه». قال ابن منده: «وكذلك أبو داود السجستاني يأخذ مأخذه، ويُخَرِّج الإسناد الضعيف... إلخ. وسيأتي مزيد بيان عند الكلام عن شرط النسائي ــ إن شاء الله ــ.

(٢) «معالم السنن» (١/ ١١).

(٣) المصدر السابق، و «مختصر المنذري» (١/ ٨).

(٤) (ج ١، ق ٢/ أ).

(٥) هذه الكلمة رسمت في (أ) هكذا: أوكر. وفي «الأطراف»: وفي يجنب. والمثبت من (م)، وهو الصواب.

الضعف لم يُبيِّنْهَا، مع أنَّها ضعيفة؛ كالمرسل، والمنقطع، ورواية مجهول: كـ «شيخ»، و «رجل»، ونحوه، كما سَلَفَ[1].

وأجاب النووي في «كلامه على سننه»: «بأنه ـ وهو مخالف أيضاً لقوله: وما كان فيه ضعف شديد بيَّنْتُه ـ لمَّا كان ضَعْفُ هذا النوعِ ظاهراً، استغنى بظهوره عن التصريح ببيانه»[2].

قلت: فعلى كل حال، لا بدَّ من تأويل كلام أبـي داود، والحقُّ فيه ما قَرَّره النووي.

وأما قول الحافظ أبـي طاهر السلفي[3]: «سنن أبـي داود من الكتب

---

(١) وتقدَّم ذِكْر كلام النووي ـ رحمه الله ـ في ذلك.

(٢) وقد أورد الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ أسباباً أُخرى يسكت من أجلها أبو داود عن بيان الضعف في الحديث، مع كونه ظاهر الضعف، قال ـ رحمه الله ـ:

لأن سكوته تارةً يكون اكتفاءً بما تَقَدَّم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه. وتارةً يكون لذهول منه. وتارةً يكون من اختلاف الرواة عنه، وهو الأكثر». وقد سبق بيان الحافظ لهذه المسألة، ونقلناه تعليقاً قبل قليل.

قال: «وقد يتكلم على الحديث بالتضعيف البالغ خارج (السنن)، ويسكت عنه فيها».

ثم ذكر أمثلة لكل سبب من هذه الأسباب.

انظر: «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٤٠ ـ ٤٤٣).

(٣) الحافظ، العلامة، شيخ الإسلام، صدر الدين، أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، الأصبهاني. و «سِلفة»: لقب لجده أحمد، ومعناه: الغليظ الشفة. قال السمعاني: «أبو طاهر ثقة، ورع، متقن، ثبت، فَهِم، حافظ، له حظ من العربية، كثير الحديث، حسن البصيرة فيه». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٥٧٦هـ).

له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (١/ ١٠٥)؛ و «التذكرة» (٤/ ١٢٩٨)؛ و «الشذرات» (٤/ ٢٥٥).

الخمسة التي اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب»، ففيه تساهلٌ كبيرٌ[1].

---

(1) قال ابن الصلاح عقب نقله كلام أبي طاهر: «وهذا تساهل؛ لأن فيها ما صرَّحوا بكونه ضعيفاً، أو منكراً، أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف. . .».

وتَعَقَّب العراقيُ ابنَ الصلاح في ذلك، فقال: «وإنَّما قال السلفي بصحة أصولها، كذا ذكره في مقدمة الخطابي، فقال: وكتاب أبي داود فهو أحد الكتب الخمسة، التي اتفق أهل الحل والعقد. . . على قبولها، والحكم بصحة أصولها». قال العراقي: «ولا يلزم من كون الشيء له أصل صحيح أن يكون هو صحيحاً». لكن تعقب ابن حجر ــ رحمه الله ــ شيخه العراقي في تعقبه ابن الصلاح، فقال في «نكته» عقب نقل كلام العراقي: «وحاصله: توهيم ابن الصلاح في نقله لكلام السلفي، وهو في ذلك تابع للعلامة مغلطاي. وما تضمنه من الإنكار ليس بجيد؛ إذ العبارتان جميعاً موجودتان في كلام السلفي، لكن ما نقله مغلطاي ــ وتبعه شيخنا ــ سابق. ثم عاد السلفي وقال ما نقله عنه ابن الصلاح بزيادة. . .» هذا، وقد ذهب ابن سيد الناس ــ رحمه الله ــ في شرحه للترمذي إلى حَمْل كلام السلفي على ما يقع التصريح فيه من مُخَرِّجها، وغيره بالضعف.

وهذا ــ كما قال السخاوي ــ : «يقتضي أنَّ ما كان في الكتب الخمسة مسكوتاً عنه، ولم يصرح بضعفه، يكون صحيحاً. وليس هذا الإطلاق صحيحاً، بل في كتب السنن أحاديث لم يتكلم فيها الترمذي ولا أبو داود، ولم نجد لغيرهم فيها كلاماً، ومع ذلك فهي ضعيفة».

فالحاصل: أن أحسن شيء في هذا هو تأويل النووي ــ رحمه الله ــ ، وهو الذي ارتضاه العلماء: المؤلف هنا، وكذا ابن حجر، والسخاوي.

انظر: التقييد والإيضاح (ص ٦٢)؛ و «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (١/ ٤٨٨، ٤٨٩)؛ و «فتح المغيث» (ص ٨٣، ٨٤)، طبعة الهند.

وتَأَوَّلَ النوويُّ على إرادة المعظم(١).

* * *

(١) يعني: أن معظم الكتب الثلاثة ـ أبـي داود، والترمذي، والنسائي ـ مُحْتَجٌّ به، كما هي عبارة النووي حيث يقول: «مراده: أن معظم كتب الثلاثة ـ سوى الصحيحين ـ يحتج به». وقال الزركشي: «تسمية الكتب الثلاثة صحاحاً إما باعتبار الأغلب؛ لأن غالبها الصحاح والحسان، والضعيف منها ربما التحق بالحسن، فإطلاق الصحة عليها من باب التغليب».
انظر: «زهر الربـى على المجتبـى» (١/ ٥، ٦).

فصل

وأما جامع أبي عيسى الترمذي: فقد كفانا مُؤْنَةَ الكلام عليه مُؤَلِفُه، فإنَّه بيَّن فيه الصحيح والحسن والضعيف[1]، وقال: «صنفت هذا الكتاب، وعرضته على علماءِ أهلِ الحجاز فَرَضُوا به، وعرضته على علماء العراقِ فَرَضُوا به، وعرضته على علماء خراسان فَرَضُوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب، فكأنَّما في بيته نَبِيٌّ يتكلم»[2].

وقال أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق[3] في كتابه الموسوم بـ «مذاهب الأئمة في تصحيح الحديث»: «كتاب أبي عيسى على أربعة أقسام: صحيح مقطوع به، وهو / ما وافق فيه البخاريَّ ومسلماً، وقسم على شرط [١٣/ب] أبي داود والنسائي، وقسم أخرجه للضِدِّيَّة[4]، وأبَانَ عن علته، وقسم

(١) وهذا البيان من الترمذي في الكثير الغالب، وإلاَّ فقد وقعت أحاديث ضعيفة في كتابه لم يبين حالها.

(٢) انظر: «التذكرة» (٢/ ٦٣٤)؛ و «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٨٩)، وليس فيه: «ومن كان في بيته. . .».

(٣) ابن أحمد، اليوسفي، كان خَيَّاطاً دَيِّناً. توفي بمكة سنة (٥٧٤هـ).
له ترجمة في: «العبر» (٤/ ٢٢٠)؛ و «الشذرات» (٤/ ٢٤٨).

(٤) في (م): الصدر. وما أثبتناه هو الصواب، كما في «شروط الستة» وغيره.
والمراد بالضدية هنا: أنهم يخرجون الحديث، ثم يخرجون ما يضاده، لبيان أمره.
وتمام الكلام على هذا القسم عند ابن طاهر أنه قال: «والقسم الثالث: أحاديث أخرجوها للضدية في الباب المتقدم، وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها، وربما أبان =

رابع أبَانَ عنه فقال: ما أخرجت في كتابـي هذا إلاَّ حديثاً قد عَمِلَ به بعض الفقهاء[1].

وهذا شرط واسعٌ؛ فإنَّ على هذا الأصل كل حديث احتج به محتجٌ أو عمل به[2] عاملٌ، [أخرجه][3]، سواء صحَّ طريقه أو لم يصحّ طريقه. وقد أزاحَ عن نفسِهِ الكلامَ، فإنَّه شَفَى في تصنيفه لكتابه، وتكلَّم على كلِّ حديث بما فيه[4]، وظاهر طريقته:

أن يترجم الباب الذي فيه حديث مشهور، عن صحابـي قد صَحَّ الطريق إليه، وأُخرِجَ من حديثه في الكتب الصحاح، فيورد في الباب [ذلك الحكم][5] من حديث صحابـي لم يخرجوه من حديثه، ولا تكون الطريق إليه كالطريق إلى الأول، لأن الحكم صحيح[6]، ثم يُتْبِعُه بأن يقول: «وفي الباب عن فلانٍ وفلانٍ»، ويعد جماعة فِيهم الصحابـي والأكثر[7] الذي أُخْرِجَ ذلك الحكم من ....

= المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة.

فإنْ قيل: لِمَ أودعوها كتبهم ولم تصح عندهم؟ فالجواب من ثلاثة أوجه»، ثم ذكر هذه الأوجه ــ رحمه الله ــ فلتنظر هناك.

انظر: «شروط الأئمة الستة» (ص ٢٠).

ومن الجدير بالذكر: أن هذه الأقسام الثلاثة يشترك فيها أبو داود والنسائي كذلك، وانفرد الترمذي بالقسم الرابع عنهم.

(١) الخبر في: «سير النبلاء» (١٣/ ٢٧٤)، مع زيادة فيه.

(٢) كذا (أ، م)، وفي «شروط الستة»: بموجبه.

(٣) زيادة من «شروط الستَّة»، والكلام يقتضي وجودها.

(٤) في «شروط الستَّة»: بما يقتضيه.

(٥) زيادة من «شروط الستَّة»، وبها يتم الكلام.

(٦) في «شروط الستَّة»: «وإن كان الحكم صحيحاً».

(٧) في «شروط الستَّة»: «ذلك الصحابـي المشهور وأكثر».

حديثه[1]، وقَلَّ ما يسلك هذه الطريقة، إلاَّ في أبواب معدودة». وقال ذلك بنصه[2]: ابن طاهر المقدسي[3] أيضاً.

وقال يوسف بن أحمد: «لأبـي عيسى الترمذي الضرير الحافظ فضائل تُجمع وتُروى وتُسمع، وكتابه من الكتب الخمسة التي اتفق أهل الحل والعقد، والفضل، والفقه، من العلماء والفقهاء، وأهل الحديث النبهاء على قبولها، والحكم بصحة أصولها، وما يورد في أبوابها وفصولها».

قلت: وكذلك قال الحافظ أبو طاهر السلفي: «إنَّ جامع الترمذي من الكتب الخمسة التي اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب»[4].

وفيهما نظر؛ لأن فيه الضعيف، والواهي، والموضوع.

قال ابن القطان[5] في «علله»[6]: «جَهِلَ الترمذيَّ بعضُ من [لم][7] يبحث عنه، وهو: أبو محمد بن حزم، فقال في كتاب الفرائض من «الإيصال» إثر حديث أورده: إنَّه مجهول[8]. فأوجب ذلك في ذكره من تعيين

---

(١) قوله: «الذي أخرج ذلك الحكم من حديثه»: ليس في «شروط الستَّة».

(٢) في (أ، م): بعضه. والمثبت هو المراد.

(٣) «شروط الأئمة الستَّة» (ص ١٦)، فالظاهر أن عبد الرحيم بن عبد الخالق ــ سابق الذكر ــ نقله منه.

(٤) وقد تقدم قول أبـي طاهر هذا، وتعليق ابن الصلاح عليه في (ص ٤١٢ ــ ٤١٣).

(٥) في (م): القطاع. وهو خطأ.

(٦) «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٦٣٧ ــ ٦٣٨).

(٧) ساقطة من (أ)، وألحقتها من (م)، وهي عند ابن القطان.

(٨) أما تجهيل ابن حزم ــ رحمه الله ــ للإمام الترمذي، فقد رَدَّه الأئمة عليه، قال الذهبي ــ رحمه الله ــ في «ميزانه» (٣/ ٦٧٨) في ترجمة الترمذي: «ثقة مجمع عليه، ولا التفات إلى قول أبـي محمد بن حزم فيه... : إنَّه =

من شهد له بالإمامة، ما هو مستغنٍ عنه بشاهد علمه وسائر شهرته. فممن ذكره ـ في جملة ـ: الإمام[1] الدارقطني، والحاكم أبو عبد الله.

وقال الخليلي[2] في كتابه[3]: ثقة متفق عليه.

= مجهول، فإنَّه ما عرف، ولا دري بوجود «الجامع»، ولا «العلل» الَّذَيْن له».

ولم يقبل ابن حجر ـ رحمه الله ـ الاعتذار عنه، فيقول في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٨٨): «ولا يقولن قائل: لعله ما عرف الترمذي، ولا اطلع على حفظه، ولا على تصانيفه، فإنَّ هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفَّاظ: كأبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن محمد الصَفَّار، وأبي العباس الأصم، وغيرهم». قلت: وابن ماجه، صاحب السنن المشهور.

ثم يتعجب ابن حجر ـ رحمه الله ـ من صنيع ابن حزم، فيقول: «والعجب: أن ابن الفرضي ذكره في كتابه «المؤتلف والمختلف»، ونبَّه على قدره، فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه فيه؟».

فالحاصل: أنه لا اعتداد بقول ابن حزم في هؤلاء الأئمة الراسخين، وبخاصة أنه انفرد بذلك، ولم يوافقه عليه أحد ممن يعتد به.

وينظر في ذلك: كتاب «قواعد في علوم الحديث»، للعلامة التهانوي (ص ٢٦٨ ـ ٢٧٢).

(١) في (م): الأحاديث. ورجَّح محقق «الوهم والإيهام» أنها: المحدثين.

(٢) القاضي، الحافظ، الإمام، أبو يعلى، الخليل بن عبد الله بن أحمد، القزويني. قال الذهبي ـ رحمه الله ـ: «كان ثقةً، حافظاً، عارفاً بكثير من علل الحديث ورجاله، عاليَ الإسنادِ، كبيرَ القدر، ومن نظر في «كتابه» ـ يعني «الإرشاد» ـ عرف جلالته... وله فيه أوهام جمة كأنه كتبه من حفظه». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٤٤٦هـ).

له ترجمة في: «التذكرة» (٤/ ١١٢٣)؛ و «العبر» (٣/ ٢١١)؛ و «الشذرات» (٣/ ٢٧٤).

(٣) انظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٨٨).

ومن ذكره أيضاً: الأمير ابن ماكولا[1]، وابن الفرضي[2]، والخَطَّابي».

ونقل ابن دِحْيَة في كتاب «التنوير في مولد السراج المنير» جهالته عن ابن حزم، ثُمَّ[3] قال: «وكذلك قال فيه الخطيب، ولم يذكره في تاريخه»[4].

قال: «وزعم أبو عمرو، عثمان/ بن أبي بكر الصَّدفي لم يُسْمَع هذا الكتاب»[5]. [١٤/أ]

* * *

---

(١) الحافظ، البارع، أبو نصر، علي بن هبة الله بن علي بن جعفر بن علي بن محمد بن دلف العجلي، الجرباذقاني، ثم البغدادي، مصنف «الإكمال». قال السمعاني: «كان ابن ماكولا لبيباً، حافظاً، عارفاً، يُرَشَّح للحفظ، حتى كان يقال له: الخطيب الثاني. . .». مات مقتولاً في سنة (٤٧٤هـ).
له ترجمة في: «سير النبلاء» (١٨/ ٥٦٩)؛ و «الشذرات» (٣/ ٣٨١).

(٢) الحافظ، الإمام، الحجة، أبو الوليد، عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر، القرطبي، صاحب «تاريخ الأندلس». روى عنه ابن عبد البر، وقال: «كان فقيهاً، عالماً في جميع فنون العلم، وفي الحديث والرجال. . .». مات مقتولاً، قتلته البربر، سنة (٤٠٣هـ).
له ترجمة في: «سير النبلاء» (١٧/ ١٧٧)؛ و «التذكرة» (٣/ ١٠٧٦)؛ و «طبقات الحفاظ» (ص ٤١٩)؛ و «الشذرات» (٣/ ١٦٨).

(٣) ثم: ساقطة من (م).

(٤) ولم أرَ من نقل عن الخطيب تجهيله لابن حزم غير ابن دحية، وابن دحية لا يعول على كلامه في ذلك، فإنَّه مُتَكَلَّم فيه، وقد اشتهر عنه أنه كان كثير الوقيعة في الأئمة، مع المجازفة والدعاوي العريضة.
انظر: «التذكرة» (٤/ ١٤٢١، ١٤٢٢).

(٥) كذا العبارة في (أ)، وفي (م): «أن الترمذي لم يسمع. . .». والمثبت هو المراد، ومعناه: لم يسمع أحدٌ من الترمذي كتابه الجامع؛ يؤيد ذلك مجيء العبارة في برنامج التجيبي (ص ١٠٦ ــ ١٠٧) على النحو التالي: عن الصدفي، عن شيخه أبي عبد الله محمد بن عليّ بن عبد الملك: أنه لم يسمع أحد من أبي عيسى الترمذي هذا الكتاب.
وانظر في ردِّ هذه الدعوى: «مقدمة تحفة الأحوذي» (ص ١٧٨) ــ الطبعة الهندية. وبرنامج التجيبي ــ المصدر السابق.

فصل

وأما شرط أبي عبد الرحمن النسائي في «سننه»، فقال ابن منده الحافظ ـ كما أفاده ابن طاهر[1] ـ : «إنَّ شرطه إخراج أحاديث أقوام[2] لم يُجْمَعْ على تركهم[3]، إذا صَحَّ الحديث، باتصال الإسناد، من غير قطع، ولا إرسال».

(١) في «شروط الأئمة الستَّة» (ص ١٩). وحكاه ابن الصلاح عن ابن منده عن الباوردي، كما في «التقييد والإيضاح» (ص ٥٣).

(٢) في (م): «إخراج الحديث عن أقوام». والمثبت يوافق ما في «شروط الستَّة».

(٣) وقد حكم الحافظ العراقي ـ رحمه الله ـ بأن مذهب النسائي هذا في الرجال مذهب متسع.

وأشار ابن حجر ـ رحمه الله ـ إلى أنَّ ذلك هو المتبادر إلى الذهن، ثم بَيَّن أن الأمر ليس كذلك، وأن النسائي ـ رحمه الله ـ أراد بذلك إجماعاً خاصًا. وبيان ذلك: أن كل طبقة من طبقات النقَّاد لا تخلو من متشدد ومتوسط (معتدل)، وقد قال النسائي ـ رحمه الله ـ : لا يُترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فأما إذا وثَّقه ابن مهدي، وضعَّفه يحيى القَطَّان مثلاً، فإنَّه لا يترك، لِمَا عرف من تشديد يحيى، ومن هو مثله في النقد».

وقد قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ : «لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة».

قلت: ومن تأمَّل هذه القاعدة النفيسة، وأمعن النظر فيها، علم أن قصد النسائي ـ رحمه الله ـ أنه لا يترك الرجل عنده، حتى يجتمع على تركه من يستحيل اجتماعهم ـ في الغالب ـ على تضعيف ثقة أو توثيق ضعيف، وهم أئمة هذا الفن ونقاده =

قال ابن طاهر: «سألت [الإمام][1] أبا القاسم، سعد بن علي[2] الزَّنْجَانيّ عن حالِ رجلٍ من الرواة فَوَثَّقه، قلت: إنَّ أبا عبدَ الرحمن النسائي ضَعَّفَه. فقال لي: لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطٌ أشد من شرط البخاري ومسلم»[3].

وقال أبو طالب، أحمد بن نصر[4] الحافظ: «من يصبر على ما يصبر

= المشهود لهم بالتقدُّم والحذق فيه. وإلاَّ فما عُرِفَ عن النسائي إلاَّ التَّحَري في الرجال والتشدد في أمر الرواية، كما سيأتي من أخباره في ذلك.

انظر: «شرح ألفية العراقي» له (١/ ١٠٣)؛ و «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (١/ ٤٨٢ ـ ٤٨٤).

(١) ساقطة من (أ)، وأثبتها من (م)، وهي في «شروط الأئمة الستَّة».

(٢) ابن محمد بن علي بن الحسين، الإمام، الثبت، الحافظ، القدوة، أبو القاسم، شيخ الحرم الشريف. قال أبو سعد السمعاني: «طاف الزنجاني الآفاق، ثم جاور وصار شيخ الحرم، وكان حافظاً، متقناً، ورعاً، كثير العبادة، صاحب كرامات وآيات...». مات الزنجاني ــ رحمه الله ــ في أول سنة (٤٧١هـ) أو أواخر التي قبلها.

و «الزَّنْجاني»: بفتح الزاي، وسكون النون، وفتح الجيم، نسبةً إلى «زَنْجَان» وهي بلدة على حد «أذربيجان» من بلاد الجبل.

له ترجمة في: «الأنساب» (٦/ ٣٢٥)؛ و «التذكرة» (٣/ ١١٧٤)؛ و «سير النبلاء» (١٨/ ٣٨٥).

(٣) «شروط الأئمة الستَّة» (ص ٢٦). وانظر: «التذكرة» (٢/ ٧٠٠).

(٤) ابن طالب، البغدادي. كان الدارقطني يقول: «أبو طالب الحافظ أستاذي». وقال الخطيب: «كان ثقةً، ثبتاً، حَدَّث عنه عبد الله بن زيدان البجلي، وهو أكبر منه». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣٢٣هـ).

له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٨٢)؛ و «التذكرة» (٣/ ٨٣٢)؛ و «الشذرات» (٢/ ٢٩٨).

عليه النسائي، كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة، فما حدَّث بها»[1].

وقال أحمد بن محبوب الرَّمْلي: «سمعت أبا عبد الرحمن النسائي يقول: لما عَزَمْتُ على جَمْع كتاب «السنن»، استخرت الله ــ تعالى ــ في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم، فَنَزَلْتُ في جملة من الأحاديث كنت أعلو فيها عنهم»[2].

وقال أبو الحسن المعافري: «إذا التُفِت إلى ما يخرجه أهل الحديث، فما أخرجه النسائي أقرب إلى الصحة[3] مما خَرَّجه غيره»[4].

بل من الناس من يعده من أهل الصحيح[5]؛ لأنه يبين عن علل الأسانيد، وإنْ أدخلها في كتابه.

---

(١) «شروط الأئمة الستة» (ص ٢٧). وفيه زيادة قوله: «وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة»؛ و «التذكرة» (٢/ ٦٩٩)؛ و «النكت»، لابن حجر (١/ ٤٨٣).
قال ابن حجر عقب هذه الحكاية: «وكان عنده عالياً، عن قتيبة عنه، ولم يحدث به لا في «السنن»، ولا في غيرها».

(٢) انظر: «شروط الأئمة الستَّة» (ص ٢٦)؛ و «نكت ابن حجر» (٢/ ٤٨٣).

(٣) في (أ، م): الصحيح. والمثبت من «النكت»؛ و «زهر الربى». وهو أنسب.

(٤) انظر: «النكت»، لابن حجر (١/ ٤٨٤)؛ و «زهر الربى» (١/ ٤).

(٥) فقد أطلق اسم الصحة على كتابه جماعة، كالخطيب البغدادي، وأبي طاهر السلفي، المتقدم كلامه معنا في هذا المعنى.
وقال الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله ــ: «وقد أطلق عليه ــ أيضاً ــ اسم الصحة: أبو علي النيسابوري، وأبو أحمد بن عدي، وأبو الحسن الدارقطني، وابن منده، وعبد الغني بن سعيد، وأبو يعلى الخليلي، وغيرهم».
انظر: «التقييد والإيضاح» (ص ٦٠، ٦٣)؛ و «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (١/ ٤٨١).

وقد حُدِّثْنا عنه أنه قال: «لم أُخرِج في كتابي «السنن» من يُتَّفَق على تركه»، فإنْ أَخْرَج منه أحداً بيَّنه، وهذه رتبة شريفة.

وقال الحافظ أبو عبد الله بن منده: «الذين أخرجوا الصحيح، وميَّزوا الثابت من المعلول، والخطأ من الصواب أربعة: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي»[1].

وقال أبو بكر البرقاني الحافظ: «ذكرت لأبي الحسن الدارقطني أبا عبيد بن حَرْبُويه[2][3] فذكر من جلالته، وفضله، وقال: حدَّث

---

(١) «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (١/ ٤٨٢)؛ و «زهر الربى» (١/ ٥)، وليس عندهما قوله: «وميزوا الثابت من المعلول».

قلت: وقريب من قول ابن منده هذا ما قاله سعيد بن السكن ــ رحمه الله ــ وقد اجتمع إليه يوماً قوم من أصحاب الحديث، فقالوا له: إنَّ الكتب في الحديث قد كثرت علينا، فلو دَلَّنا الشيخ على شيء نقتصر عليه منها. فسكت، ودخل إلى بيته، فأخرج أربع رزم، ووضع بعضها على بعض، وقال: «هذه قواعد الإسلام، كتاب مسلم، وكتاب البخاري، وكتاب أبي داود، وكتاب النسائي». حَكَاه عنه ابن حزم، وسيأتي مثله عن ابن حزم نفسه.

انظر: «شروط الستَّة» (ص ٢٣، ٤٢).

(٢) في (م): جرثومة. والصواب المثبت.

(٣) القاضي، العلامة، المحدث، الثبت، أبو عبيد، علي بن الحسين بن حرب بن عيسى البغدادي. قال ابن يونس: «هو قاضي مصر، أقام بها طويلاً، كان شيئاً عجباً، ما رأينا مثله.. وكان ثقةً ثبتاً». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٣١٩هـ).

و« حربويه»: بفتح الحاء المهملة، وسكون الراء، وضم الباء الموحدة، والنسبة إليه «الحربويي»، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه.

له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٩٥)؛ و «الأنساب» (٤/ ١١٠)؛ و «سير النبلاء» (١٤/ ٥٣٦).

عنه أبو عبد الرحمن النسائي في «الصحيح»، ولعله مات قبله بعشرين سنة»[1].

قال ابن طاهر: «فالدارقطني سمَّى كتاب «السنن» صحيحاً، مع فضله، وتحقيقه في هذا الشأن».

وقال الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري[2]: سمعت أبا علي، الحسن بن خضر السيوطي يقول: «رأيت النبي ﷺ في النوم، وبين يديه[3] كُتب كثيرة، منها كتاب «السنن» لأبي عبد الرحمن، فقال لي النبي ﷺ: «إلى متى وإلى كَمْ هذا يكفي؟». وأخذ بيده الجزء الأول من كتاب الطهارة من «السنن» لأبي عبد الرحمن / ، فوقع في روعي أنه يعني كتاب «السنن» لأبي عبد الرحمن»[4][5]. [١٤/ب]

وقال أبو محمد بن حزم: «قواعد الإسلام أربعة: الصحيحان، وكتابَيْ أبي داود، والنسائي، فارجعوا إليها».

قلت: وقال الحافظ أبو طاهر السلفي: «إنه اتفق على صحته علماء المشرق والمغرب»[6] ولا يخلو من نزاع.

* * *

(١) الخبر في: «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٩٧)، وفيه زيادة.
وانظر: «سير النبلاء» (١٤/ ٥٣٧).

(٢) في (أ، م): عبد الغني المقدسي، والتصحيح من «تهذيب الكمال».

(٣) في «تهذيب الكمال»: بين يدي. ولعلَّه الأصح.

(٤) «تهذيب الكمال»، المقدمة (١/ ١٧٣).

(٥) في «تهذيب الكمال» هنا زيادة، وهي: «أحب إليه».

(٦) وقد تقدَّم قول أبي طاهر هذا، وبيان ما فيه.

فصل

وأما سنن أبي عبد الله بن ماجه القزويني: فلا أعلم له شرطاً، وهو أكثر السنن الأربعة ضعيفاً، وفيه موضوعات(١)، منها: ما ذكره في أثنائه في

---

(١) قال ابن الأثير ــ رحمه الله ــ فيما نقله صاحب «الحطة» ــ: «كتابه كتاب مفيد، قوي النفع في الفقه، لكن فيه أحاديث ضعيفة جداً، بل منكرة...». وقال ابن رشيد: «... تفرَّد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب، وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا تُعْرَف إلَّا من جهتهم، مثل: حبيب بن أبي حبيب، كاتب مالك...». اهـ.

ومن أجل ذلك، فقد تأخرت رتبة كتابه عن بقية الكتب الأصول المعتبرة، ولم يلتحق بها في القوة، وقد كان الحافظ أبو الفضل بن طاهر المقدسي أول من عَدَّه سادساً للكتب الخمسة، وذلك في كتابيه: «أطراف الكتب الستَّة»، و «شروط الأئمة الستَّة».

ثم تبعه على ذلك الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه «الكمال في أسماء الرجال».

ويرى الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله ــ أن سبب عَدِّهم لابن ماجه ضمن الكتب الستة: هو كثرة ما فيه من الأحاديث المرفوعة الزائدة على الخمسة، بخلاف «موطأ مالك» فإنَّ ذلك فيه قليل. ومن الأئمة من لم يلحقه بها، وأدخل «الموطأ» بدلاً منه: كرزين العبدري، وتبعه على ذلك ابن الأثير في كتابه «جامع الأصول». ومنهم من يرى أن «سنن الدارمي» أَوْلَى بذلك.

وقد قام الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني بجمع الأحاديث الموضوعة في سنن ابن ماجه، فبلغت: واحداً وأربعين حديثاً، كما ذكره الشيخ أبو غدَّة في تعليقه على «الأجوبة الفاضلة».

يُنظر حول هذا البحث: «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (١/ ٤٨٤ ــ ٤٨٧)؛ =

«فضل قَزْوِين»[1].

لكن قال أبو زرعة ــ فيما روينا عنه ــ : «طالعت كتاب أبي عبد الله بن ماجه، فلم أجد فيه إلاَّ قدراً يسيراً مما فيه شيء». وذكر قدر بضعة عشر، أو كلاماً هذا معناه[2].

وهذا الكلام من أبي زرعة ــ رحمه الله ــ لولا أنه مروي عنه من أوجه، لجزمتُ بعدم صحته عنه، فإنَّه غير لائقٍ بجلالته.

لا جرم أن الشيخ تقي الدين قال في «شرح الإلمام»: «هذا الكلام من أبي زرعة لا بدَّ من تأويله، وإخراجه عن ظاهرِه، وحمله على وجه يصح».

وعجيب قول ابن طاهر: «حسبك من كتاب يعرض على أبي زرعة الرازي، ويذكر هذا الكلام بعد إمعان النظر والنقد»!!

وقوله: «ولعمري إنَّ كتاب أبي عبد الله بن ماجه، من نظر فيه علم

= والأجوبة الفاضلة، للكنوي (ص ٧١، ٧٢)؛ و «الحطة» (ص ٢٥٥، ٢٥٦)؛ والدراسة التي أعدها الدكتور سعدي الهاشمي، بعنوان: «دراسة حول قول أبي زرعة في سنن ابن ماجه»، ونُشرت في مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (٥٥، ٥٦)، سنة (١٤٠٢هـ).

(١) وهو: «ستفتح عليكم الآفاق، وستفتح عليكم مدينة يقال لها: قزوين، من رَابَط فيها أربعين يوماً، أو أربعين ليلة، كان له في الجنة عمود من ذهب على زبرجدة خضراء، عليها قبة من ياقوتة حمراء...»، إلخ. وهو في «سننه» (٢/ ٩٢٩) كتاب: الجهاد، ح (٢٧٨٠).
وقد أورده ابن الجوزي في «موضوعاته» (٢/ ٥٠)، وقال: «هذا الحديث موضوع لا شك فيه».
وانظر: «تنزيه الشريعة» (٢/ ٥٠)؛ و «الفوائد المجموعة» (ص ٤٣٢).

(٢) «شروط الأئمة الستة» (ص ٢٤)؛ و «تهذيب الكمال» (١/ ١٧٣).

منزلة الرجل: من حسن الترتيب، وغزارة الأبواب، وقلّة الأحاديث، وترك التكرار، ولا يوجد فيه من النوازل، والمقاطيع، والمراسيل، والرواية عن المجروحين، إلاَّ هذا القدر الذي أشار إليه أبو زرعة»[1]!!

وروى ابن عساكر عن أبـي الحسن بن بابويه[2]: قال أبو عبد الله بن ماجه: «عرضت هذه النسخة على أبـي زرعة، فنظر فيه وقال: أظن إنْ وقع هذا في أيدي الناس تعطَّلت هذه الجوامع كلها، أو أكثرها». ثم قال: «لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف»، أو قال: عشرين ونحوها من الكلام[3].

قال: وحكي عنه أنه نظر في جزء من أجزائه، وكان عنده في خمسة أجزاء.

---

(١) أما حسن الترتيب، وغزارة الأبواب، وترك التكرار: فهو كذلك، وقد نَوَّه به غير واحد من العلماء، وأما متابعة أبـي زرعة على القول بأنه ليس فيه إلاَّ بضعة عشر حديثاً مما فيه شيء: ففيه نظر، وسيأتي معنا قول الذهبـي بأن الأحاديث التي لا يحتج بها في «سننه» نحو الألف.

(٢) في (أ، م): قالويه. والتصحيح من «تهذيب الكمال».

(٣) «تهذيب الكمال» (١/ ١٧٣)؛ و «التذكرة» (٢/ ٦٣٦).

قال الحافظ ابن حجر في «النكت» (١/ ٤٨٦): «. . . فهي حكاية لا تصح، لانقطاع إسنادها، وإنْ كانت محفوظة فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية، أو كان ما رأى من الكتاب إلاَّ جزءاً منه فيه هذا القدر. وقد حكم أبو زرعة على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة أو ساقطة أو منكرة، وذلك مَحْكي في كتاب «العلل»، لابن أبـي حاتم».

وقال الذهبـي في «سير النبلاء» (١٣/ ٢٧٨) ــ عقب سرده لهذه الحكاية ــ : «وقول أبـي زرعة ــ إن صحّ ــ فإنَّما عنى بثلاثين حديثاً: الأحاديث المطرحة الساقطة، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة، لعلها نحو الألف».

قال الشيخ تقي الدين: «لا بدَّ من تأويله جزماً، ولعله أراد ذلك الجزء الذي نظر فيه، أو غيره مما يصح».

وقال ابن طاهر: «وسنن ابن ماجه وإنْ لم تشتهر عند أكثر الفقهاء، فإنَّ له بـ «الري»، وما وَالاَهَا من «ديار الجبل» و «قزهستان» ــ وعدَّد / [١٥/أ] بلاداً ــ شأنٌ عظيمٌ، عليه اعتمادهم، وله عندهم طرق كثيرة».

* * *

فصل

وأما «صحيح» أبي حاتم بن حبان، فشرطه ـ كما قال هو في خطبة صحيحة ـ : «نملي الأخبار بأشهرها إسناداً، وأوثقها اعتماداً[1] من غير وجود قطعٍ في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها»[2].

ثم قال بعد ذلك بأوراق: «وشرطنا في [نقل][3] ما أودعناه كتابنا هذا من السنن: فإنَّا لَمْ نحتج فيه إلَّا بحديثٍ اجتمع في كل شيخٍ من رواته خمسة أشياء:

الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل.

والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

والثالث: العقل بما يحدث من الحديث.

والرابع: [العلم][4] بما يحيل من معاني ما يروي.

والخامس: المتعري خبره[5] عن التدليس[6].

---

(١) في (م): عماداً. وكذا «الإحسان».

(٢) «الإحسان» (١/ ١٥٢)، والذي فيه قوله: «... من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها»، دون الشطر الأول من العبارة.

(٣) هذه الكلمة زدتها من (م)، وفي «الإحسان»: «في نقلة ما».

(٤) ساقطة من (أ)، وأثبتناها من (م)، وهي ثابتة في «الإحسان».

(٥) في (أ): التعري خبر، والمثبت من (م)، و «الإحسان».

(٦) جاء في (م) زيادة، وهي: «عن التدليس على روايته»، وهي ليست في «الإحسان».

فكل من اجتمع[(١)] عنده هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه، وبنينا الكتاب على روايته، وكل من تَعَرَّى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به»[(٢)].

ثم شرع ـ رحمة الله عليه ـ في بيان الشروط المذكورة[(٣)] واحداً بعد واحدٍ، فأفاد وأجاد فما أحسن كلامه.

ولعل غالب «صحيحه» منتزع من صحيح شيخه، إمام الأئمة، أبي بكر[(٤)] محمد بن إسحاق بن خزيمة، فإنِّي رأيت قطعة من «صحيح ابن خزيمة» إلى كتاب البيوع، وكلَّما يقول ابن حبان في «صحيحه»[(٥)]: نا ابن خزيمة. رأيته في القطعة المذكورة[(٦)].

وترتيب هذا «الصحيح» بديع، لم يُسْبَق إليه، يتعين على طالب الحديث الوقوف عليه، والكشف منه من أصعب شيء.

وقد رَتَّبه على ترتيب الكتب الفقهية الشيخ الإمام، علاء الدين، أبو الحسن، علي بن بلبان الفارسي الحنفي، ـ تغمَّده الله برحمته ـ.

* * *

(١) في (أ): احتج. والمثبت من (م)، و «صحيح ابن حبان».

(٢) «الإحسان»: (١/ ١٣٩ ـ ١٤٠).

(٣) المصدر السابق: (١/ ١٤٠ ـ ١٥٢).

(٤) أبي بكر: ساقطة من (م).

(٥) في صحيحه: ساقطة من (م).

(٦) ولم يوافق على هذه الدعوى العلامة أحمد شاكر في مقدمته لـ «صحيح ابن حبان»، ونقل ذلك عنه الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه لـ «صحيح ابن خزيمة» (١/ ٢٢)، وصَوَّبه.
ثم جاء أخيراً الأستاذان شعيب الأرناؤوط، وحسين أسد، فأكَّدا هذا المعنى، بل قَدَّما في ذلك إحصائية دقيقة تؤكد عدم صحَّة هذه الدعوى. انظر: مقدمتهما لـ «الإحسان» (١/ ٤٢).

فصل

وأما «المستدرك» للحاكم أبي عبد الله، فشرطه كما قال[1] هو في خطبة كتابه[2]: «سألني ــ جماعة من أعيان أهل[3] العلم بهذه المدينة، وغيرها[4] أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علَّة له[5]، فإنَّهما ــ رحمهما الله[6] ــ لم يدعيا ذلك لأنفسهما.

وقد خَرَّج جماعة من علماء عصرنا[7]، ومن بعدهما عليهما أحاديث قد أخرجاها وهي معلولة[8]، وقد جهدت في الذَّبِّ عنهما في «المدخل إلى

---

(١) في (م): كما قد قال.

(٢) «المستدرك»: (١/ ٢).

(٣) في (م): هذا.

(٤) وغيرها: ساقطة من (م).

(٥) فهذا تصريح من الحاكم بأنه يستدرك عليهما أحاديث أسانيدها صحيحة، وغير خالية من العلل، إذ لا يلزم مِن صحة الإسناد صحة الحديث.

(٦) في (م): ــ رحمهما الله تعالى ــ .

(٧) في «مطبوعة المستدرك» (١/ ٣): عصرهما.

(٨) يشير ذلك إلى الأحاديث التي انتقدت على «الصحيحين» كالتي انتقدها الإمام الدارقطني وغيره من الأئمة. قال الإمام النووي ــ رحمه الله ــ في مقدمة «شرحه لمسلم» (١/ ٢٧): «قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلاَّ بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزماه. . . وقد ألَّف الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر =

الصحيح»[1] بما رضيه أهل الصنعة.

وأنا أستعينُ الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان / ـ رضي الله عنهما ـ أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء الإسلام[2]: أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة»[3]. [١٥/ب]

= الدارقطني في بيان ذلك كتابه المسمى بـ «الاستدراكات والتتبع»، وذلك في مائتي حديث مما في الكتابين، ولأبـي مسعود الدمشقي أيضاً عليهما استدراك، ولأبـي علي الغسَّاني الجياني في كتابه «تقييد المهمل» في جزء العلل منه استدراك أكثره على الرواة عنهما وفيه ما يلزمهما وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره». وقد أجاب ابن حجر عمَّا يخص البخاري من ذلك، في فصل خاص عقده في «هدي الساري». وأما أحاديث مسلم، فقد تولَّى الرد عليها الإمام النووي في أثناء شرحه للكتاب. كما أجاب عن أحاديث مسلم كذلك: القاضي عياض في شرحه: «إكمال المعلم»، والعلامة الأبـي في كتابه «إكمال إكمال المعلم».

وأفاد الحافظ السيوطي في «تدريبه» (١/ ١٣٥) أن الشيخ ولي الدين العراقي ألَّف في الأحاديث المنتقدة على مسلم جزءاً، كما ألَّف في ذلك الرشيد العطَّار.

وفي ختام هذه الجهود النافعة يأتي كتاب شيخنا الدكتور ربيع بن هادي الذي سمَّاه: «بين الإمامين: مسلم والدارقطني»، وقد تناول فيه الأحاديث التي انتقدها الإمام الدارقطني على مسلم، منتقياً إياها من كتاب «التتبعات» للدارقطني، فبلغت خمسة وتسعين حديثاً، فقام بمناقشتها ودراستها دراسة حديثية ثم انتهى إمَّا إلى موافقة الدارقطني في حكمه، أو مخالفته.

وقد طُبع الكتاب سنة (١٤٠٢هـ) بالجامعة السلفية بالهند، في مجلد كبير.

(١) وكلامه في «المدخل» يتعلَّق بالذبِّ عمن تكلم فيه من رجال الصحيحين، وقد تقدَّم الكلام عن كتابه عند ذكر المؤلف له. انظر: (ص ٣٣٣).

(٢) في «المستدرك»: فقهاء أهل الإسلام.

(٣) «المستدرك» (١/ ٣). ومراد الحاكم ـ رحمه الله ـ أن الأحاديث التي يجدها على شرط الشيخين، قد احتجا بمثل رواتها، وفيها زيادات ليست في الصحيحين فإنه يعتد بها، ويدخلها في كتابه.

هذا لفظ الحاكم برمته، وهو صريح في أن مراده بقوله: «على شرط الشيخين أو أحدهما»: أن رجال إسناده احتجا بمثلهم، لا أنَّ نفس رجاله احتجا بهم(١).

نعم، خالف هذا الاصطلاح في كتابه فاعترضَ عليه من هذا الوجه الشيخُ تقي الدين بن الصلاح، والنووي، وتقي الدين بن دقيق العيد، والحافظ شمس الدين الذهبي في «اختصاره» للمستدرك، فيقولون عقيب قوله: «إنه على شرط الشيخين أو أحدهما»: فيه فلان، ولم يخرج له مَنْ صحَّحه على شرطه(٢).

---

(١) في (أ، م): بهما. والصواب المثبت.

(٢) وقد اختلف في فهم مراد الحاكم بقوله: «قد احتج بمثلها الشيخان»، فَذَهب ابن الصلاح إلى أنه يريد بذلك أنه يخرج أحاديث قد احتج الشيخان برواتها في «صحيحيهما»، وتابعه على ذلك النووي، وابن دقيق العيد، والذهبي في «تلخيص المستدرك».
قال النووي ـ رحمه الله ـ : «. . . أن يكون رجال إسناده ـ أي الحاكم ـ في كتابيهما؛ لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما، ولا في غيرهما».
والحق: أن تصرُّف الحاكم في «مستدركه» يُقَوِّي هذا الذي ذهبوا إليه، فإنه إذا كان الحديث عنده قد أخرجا أو أحدهما لرواته قال: «صحيح على شرطهما» أو «أحدهما»، وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال: «صحيح» حسب. ويؤيد ذلك أنه حكم على حديث بأنه «صحيح الإسناد» وهو من رواية أبي عثمان مولى المغيرة، ثم قال: «وأبو عثمان هو مولى المغيرة، وليس هو النهدي، ولو كان النهدي لحكمت بصحته على شرطهما». قال ابن حجر: «فَدَلَّ هذا على أنهما إذا لم يخرجا لأحد رواة الحديث لا يحكم به على شرطهما».
وذهب الحافظ العراقي ـ رحمه الله ـ إلى خلاف ما قالوا به، وقال بأن ظاهر كلام الحاكم في خطبته خلاف ما فهموه، وقال: «ليس ذلك منهم بجيد».
وقد تمسَّك العراقي بظاهر كلام الحاكم، وقال بأن قوله: «قد احتج الشيخان بمثلها»، =

ثم في تسمية هذا المصنف بـ «المستدرك» أولاً نظرٌ؛ لأنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح بإقرارهما ـ كما قدَّمناه عنهما ـ فكيف يستدرك عليهما؟

فتركنا[1]، وسَلَّمنا التسمية المذكورة، فكل حديث له إسناد صحيح، احتجَّ الشيخان بمثله، أو على شرطهما، كما قرَّره، وكل حديث إسناده صحيح، ولم يحتج الشيخان بمثله[2]، كيف يصح استدراكه، مع التزام الشيخين عدم استيعاب الصحيح؟

مع أن الحاكم عليه مناقشة في كلا القسمين[3]، قال أبو الفرج

= أي: بمثل رواتها لا بهم أنفسهم، أو أنه يريد بمثل تلك الأحاديث».
وردَّه الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ بأن «مثل» أعم من أن تكون في الأعيان أو الأوصاف، ولا انحصار لها في الأوصاف، لكنها في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز، والحاكم ـ رحمه الله ـ استعمل المجاز فيما يكون رواته نفس رواتهما، فيقول: «على شرطهما». واستعمل الحقيقة فيما يكون عنده عن أمثال رواتهما، فيقول: «صحيح» أو «صحيح الإسناد».
والحاكم ـ رحمه الله ـ يخالف هذا الذي مشى عليه أحياناً، فيصحح حديثاً على شرطهما، ويكون في رواته من لم يخرجا له، وهذا ـ كما قال ابن حجر ـ محمول على السهو والنسيان منه، ولهذا فقد اعترض عليه ابن دقيق العيد من هذه الجهة.
ويُنظر تفاصيل هذا البحث في: «التقييد والإيضاح» (ص ٢٩، ٣٠)؛ و «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (١/ ٣١٩ ـ ٣٢١)؛ و «فتح المغيث» (ص ٤٤) (طبعة هندية)؛ و «التدريب» (١/ ١٢٧ ـ ١٢٩).

(١) كذا (أ، م).

(٢) من قوله: أو على شرطهما. . . إلى قوله: ولم يحتج الشيخان بمثله: ساقط من (م).

(٣) يعني بالقسمين: ما كان على شرطهما قد احتجا برواته، وما كان صحيح الإسناد ولم يحتجا برواته.

ابن الجوزي في أول «الموضوعات»[1]: «لو نوقش فيه بَانَ غلطه». وقال الشيخ[2] ابن الصلاح في كتابه «علوم الحديث»[3]: «اعتنى الحاكم أبو عبد الله بالزيادة في عدد الحديث الصحيح الزائد على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سمَّاه «المستدرك»، أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين[4]، مما رآه على شرط الشيخين، قد أخرجا[5] عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على [شرط][6] مسلم وحده، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه، وإنْ لم يكن على شرط واحدٍ منهما.

وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهلٌ في القضاء به[7]،

---

(١) (١/٣٥).

(٢) في (م): الشيخ تقي الدين.

(٣) «التقييد والإيضاح» (ص ٢٩).

(٤) وقد اعترض العراقي على ابن الصلاح في ذلك، فقال: «قوله: أودعه ما ليس في واحدٍ من الصحيحين. ليس كذلك، فقد أودعه أحاديث مخرجة في الصحيح، وهَماً منه في ذلك، وهي أحاديث كثيرة... وقد بيَّن الحافظ أبو عبد الله الذهبي في «مختصر المستدرك» كثيراً من الأحاديث التي أخرجها في المستدرك، وهي في الصحيح». «التقييد والإيضاح» (ص ٢٩، ٣٠).

(٥) في (م): أخرجاه. والمثبت هو الصواب، وهو كذلك في «التقييد والإيضاح».

(٦) زيادة من «علوم الحديث».

(٧) وقد حكم غير واحد من الأئمة على الحاكم بالتساهل في تصحيح الأحاديث الضعيفة، بل والموضعة؛ كالنووي، وابن كثير، والذهبي، وغيرهم. وقد اعتذر عنه الحافظ ابن حجر، فقال: «وإنما وقع للحاكم التساهل، لأنه سَوَّد الكتاب لينقحه، فأعجلته المنية»، قال: «وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: هنا انتهى إملاء الحاكم»، ثم قال: «وما عدا ذلك لا يؤخذ عنه إلاَّ بطريق الإجازة... والتساهل في القدر المملي قليلٌ جدًّا بالنسبة إلى ما بعده». =

فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول: ما حكم بصحته، ولم نجد ذلك [فيه][1] لغيره من الأئمة، إنْ لم يكن من قبيل الصحيح، فهو من قبيل الحسن يُحتج [به][2]، ويُعمل به، إلاَّ أن تظهر فيه علة توجب ضعفه»[3].

قال: «ويقاربه في حكمه[4]: صحيح أبـي حاتم بن حبان ....

= وقال السخاوي قريباً من هذا، واختاره العلامة أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ فقال: «والمتتبع لهما ــ أي: الحاكم والذهبـي ــ بإنصاف ورَوِيّة يجد أنَّ ما قاله ابن حجر صحيح، وأن الحاكم لم ينقِّح كتابه قبل إخراجه».

انظر تفصيل ذلك في: «تدريب الراوي» (١/١٠٦، ١٠٧)؛ و «الأجوبة الفاضلة» (ص ٨٠ ــ ٨٦)؛ و «الباعث الحثيث» (ص ٣٠)؛ و «دراسات في الجرح والتعديل» (ص ٨١ ــ ٨٥).

(١) ساقطة من (أ)، وأثبتناها من (م)، ومن «علوم الحديث».

(٢) زيادة من «علوم الحديث».

(٣) وقد وافق النووي ابنَ الصلاح في حكمه هذا على ما انفرد الحاكم بتصحيحه، ولهذا فقد تعجَّب السيوطي من صنيع النووي هذا، وذلك لكون النووي خالف ابن الصلاح في المسألة التي بنى عليها رأيه، وهي: تعذر التصحيح في الأزمنة المتأخرة، لضعف أهلية أهل هذه الأزمنة، وعبارة النووي: «فما صححه، ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحاً ولا تضعيفاً، حكمنا بأنه حسن، إلاَّ أنْ يظهر فيه علة توجب ضعفه». وقد خالفهما في ذلك البدر ابن جماعة، فقال: «والصواب أن يتتبع، ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن أو الصحة أو الضعف» وأيَّده الحافظ العراقي في ذلك فقال: «وهذا هو الصواب»، وقال: إن حكم ابن الصلاح عليه بالحسن فقط تحكم.

انظر: «تدريب الراوي» (١/١٠٧)؛ و «التقييد والإيضاح» (ص ٣٠).

(٤) أي في التساهل، فالحاكم أشد تساهلاً من ابن حبان، قال الحازمي: «ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم». وقال ابن كثير: «قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، وهما خير من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً». =

البستي»[1].

وقال[2] أبو عبد الرحمن الشَّاذْيَاخي[3]: «كنا في مجلس السيد أبي الحسن، فسُئِلَ الحاكم عن حديث الطير[4]، فقال: لا يصح، ولو صحَّ لما كان / أحدٌ أفضل من عليّ ــ [رضي الله عنه][5] ــ بعد رسول الله ﷺ»[6]. [١٦/أ]

وقال ابن طاهر [في][7] حديث الطير المشهور، المروي من [نحو][8]

= ومع ذلك، فقد نازع الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله ــ في نسبة ابن حبان إلى التساهل، وأن غاية ذلك أنه يسمي الحسن صحيحاً، ولا مشاحة في الاصطلاح، وأنه غير متقيد بالرواة المُعَدَّلين، بل ربما أخرج لرواة مجهولين، وقد أبان عن اصطلاحه وشرطه في الرواة، فلا يعترض عليه.

انظر: «تدريب الراوي» (١/١٠٨)؛ و «فتح المغيث» (ص ٣٢، ٣٣)، (طبعة هندية)؛ و «الأجوبة الفاضلة» (ص ٨٦، ٨٧).

(١) «مقدمة ابن الصلاح مع التقييد» (ص ٣٠).

(٢) في (م): قال وقال.

(٣) منسوب إلى «الشاذياخ» قرية من قرى «بلخ»، وهي أيضاً قرية على باب نيسابور، متصلة بالبلد.

انظر: «الأنساب» (٨/ ١٠)؛ و «معجم البلدان» (٣/ ٣٠٥).

(٤) وهو: أن النبي ﷺ كان عنده طير، فقال: «اللَّهمَّ ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير»، فجاء علي ــ رضي الله عنه ــ فأكل معه.

وقد أخرجه الحاكم في «مستدركه» (٣/ ١٣٠، ١٣١)، وساق له طرقاً عدة. وسنلخص أقوال العلماء حول هذا الحديث في نهاية هذا البحث ــ بحول الله وقوته ــ .

(٥) زيادة من (م)، وهي في «تذكرة الحفاظ».

(٦) «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٤٢)؛ و «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٦٨ ــ ١٦٩). قال الذهبي ــ رحمه الله ــ عقب نقله هذه الحكاية في سيره: «فهذه حكاية قوية، فما باله أخرج حديث الطير في المستدرك؟ فكأنه اختلف اجتهاده».

(٧) زيادة من (م).

(٨) زيادة من (م).

عشرين طريقاً ــ عائباً على إخراج الحاكم له في «مستدركه» ــ : «هذا حديث موضوع، كل طرقه باطلة معلولة، إنَّما يجيء عن سقاط أهل الكوفة والمجاهيل عن أنس وغيره»[1].

قال: «وصنَّف الحاكم في جمع طرقه جزءاً»[2]. قال: «ولا يخلو الحاكم من أحد أمرين: إمَّا الجهل بالصحيح، فلا يعتمد على قوله؛ وإمَّا العلم به، ويقول بخلافه، فيكون معانداً كَذَّاباً»[3].

قال: «وله دسائس». قال: «وبلغ الدارقطني أن الحاكم أدخل حديث الطير في «المستدرك على الصحيحين»، فقال: يستدرك عليهما حديث الطير؟! فبلغ الحاكم، فأخرجه من كتابه»[4].

---

(١) «العلل المتناهية» (١/ ٢٣٤). وفيه: «... عن المشاهير والمجاهيل».

(٢) «سير النبلاء» (١٧/ ١٧٦)، زاد: «فكتبته للتعجب».
وكذا جَمَعَ طرقه: أبو نعيم، وابن مردويه، والذهبي، وذلك للاعتبار والمعرفة.

(٣) «العلل المتناهية» (١/ ٢٣٤). وفيه: «... معانداً، كذاباً، دَسَّاساً».
والأَوْلى أن نقول: هذا من جملة التساهل الذي عُرِف به الحاكم ــ رحمه الله ــ في تصحيح الضعيف، وقد مضى الكلام على ذلك، وأنه قد يكون معذوراً فيما وقع له من تصحيح هذا الحديث. أو تغيَّر اجتهاده كما تقدم في كلام الذهبي.
أما جهله بالصحيح: «فلا نعلم أحداً قال به، فهو من أئمة هذا الشأن وفرسانه، كما شهد به غير واحد من العلماء المعتبرين.
وأما تعمده تصحيح الضعيف، وأنه بذلك معاند كذاب: فإنَّا ننزهُ مثله عن مثل ذلك، بل نقول: جزاه الله خيراً عما قَدَّم من جهد نافع لخدمة السنَّة النبوية والذبِّ عنها، ونعوذ بالله من الخوض في أعراض هؤلاء الأئمة ــ رحمهم الله ــ ، وجزاهم عن الإسلام والمسلمين خيراً.

(٤) «العلل المتناهية» (١/ ٢٣٣).

«وكان يُتَّهم[1] بالتعصُّبِ للرافضة»[2].

وكان يقول: «هو حديث صحيح، ولم يُخَرَّجْ في الصحيحين»[3].

قلت: حديث الطير موجود في نسخ «المستدرك» التي[4] بأيدينا الآن بمصر والشام.

قال الخطيب: «وحدثني أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأرموي، بنيسابور ــ وكان شيخاً، فاضلاً، صالحاً، عالماً ــ: كان[5] جمع الحاكم أبو عبد الله أحاديث، زَعَمَ أنها صِحاح على شرط البخاري ومسلم، يلزمهما إخراجها في «صحيحيهما»، منها: «حديث الطير»، و «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه» فأنكرها[6] عليه أصحاب الحديث، ولم يلتفتوا إلى قوله، ولا صوَّبُوه في فعله»[7].

---

(١) في (م): كان متهماً.

(٢) قال الحافظ الذهبي ــ رحمه الله ــ في «التذكرة» (٣/ ١٠٤٥): «أما انحرافه عن خصوم عليّ فظاهرٌ، وأما أمر الشيخين فمعظم لهما بكل حال، فهو شيعي لا رافضي».

(٣) في (أ): الصحيح. والمثبت من (م).

(٤) في (أ): الذي. والمثبت من (م).

(٥) ساقطة من (م)، وهي ليست في «التذكرة» كذلك ولا في «تاريخ بغداد».

(٦) في (أ، م): أنكر. والمثبت من «التذكرة».

(٧) «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٧٤)؛ و «التذكرة» (٣/ ١٠٤٢). قال الذهبي ــ رحمه الله ــ عقب هذه المقالة: «وأما حديث الطير: فله طرق كثيرة جداً. . . وأمّا حديث: «من كنت مولاه»: فله طرق جيدة، وقد أفردت ذلك أيضاً.
والآن، نستعرض أقوال الأئمة في حديث «الطير»، وما توصلوا إليه بعد بحثهم في ذلك، فالحديث أخرجه: الترمذي في «جامعه» (٥/ ٦٣٦)، كتاب المناقب، ح (٣٧٢١)؛ والنسائي في «خصائص علي» (ص ٢٥)، ح (١٢)؛ والطبراني في =

. . . .

= «معجمه الكبير» (١٠/ ٣٤٣)، ح (١٠٦٦٧)؛ والحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٣٠ ـ ١٣١)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»؛ وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٢٥ ـ ٢٣٤).

وقد حكم بعض الأئمة على هذا الحديث بالوضع، كما مرَّ معنا من كلام ابن طاهر، وكذا حكم به ابن تيمية ـ رحمه الله ـ فإنَّه قال في «منهاج السنَّة» (٤/ ٩٩): «حديث الطير من الموضوعات المكذوبات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل». والحق: أن هذا الحديث ضعيف بجميع طرقه، وليس بموضوع، ولا يصل إلى ذلك بحال من الأحوال، وهذا الذي ارتضاه الأئمة المحققون، أرباب هذا الشأن، وإليك أقوالهم في ردِّ الوضع عن هذا الحديث: فهذا العلامة ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ لَم يُدْرِجْه في «موضوعاته»، مع ما اشتهر من تشدده في ذلك، وإدخاله في الموضوعات ما ليس منها، فقد أورده بطرقه المختلفة في كتابه: «العلل المتناهية»، واستقصى ذلك واستوعبه، فساق حديث أنس وحده من ستة عشر طريقاً، يدور غالبها بين الضعف والنكارة، وفي بعضها بعض المتروكين، ثم قال: «وقد ذكره ابن مردويه من نحو عشرين طريقاً كلها مظلم، وفيها مطعن، فلم أرَ الإطالة بذلك» ثم ساق كلام ابن طاهر آنف الذكر.

وقال الذهبي ـ رحمه الله ـ في «تلخيص المستدرك»: «ولقد كنت زماناً طويلاً أظن أن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في «مستدركه»، فلمَّا عَلَّقْت على الكتاب، رأيت الهَوْل من الموضوعات التي فيه، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء». وقال ـ رحمه الله ـ في «التذكرة»: «وأما حديث الطير: فله طرق كثيرة جدًّا، قد أفردتها بمصنف، ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل».

وقد تناول الحافظ العلائي هذا الحديث بالكلام، في الجزء الذي صَنَّفه للجواب على الأحاديث التي انتقدت في «المصابيح»، ثم قال: «وله طرق كثيرة، غالبها واهٍ وفي بعضها ما يعتبر به، فيقوي أحدُ السندين الآخر» ثم قال: «وأمثل ما ورد به طريقان». فساق طريق الترمذي، والحاكم، ثم قال ـ رحمه الله ـ في ختام بحثه النافع: «والحق: أنه ربما ينتهي إلى درجة الحسن، أو يكون ضعيفاً يحتمل ضعفه، وأما أن =

وقال ابن القَطَّان في «علله»[1]: «هو حافظ، وقد ينسب إلى غفلة».

وقال ابن طاهر: «وسمعت المظفر بن حمزة بجرجان يقول: سمعت أبا سعد الماليني[2] يقول: طالعت كتاب المستدرك على الشيخين الذي

= ينتهي إلى كونه موضوعاً في جميع طرقه فلا، ولم يذكره ابن الجوزي في كتاب الموضوعات».

وقد تناوله الحافظ ابن حجر في «دفاعه عن أحاديث المصابيح» كذلك، فأشار إلى رواية الترمذي، والحاكم، ثم قال: «وسند كل منهما متقارب». وقال الشيخ المعلمي اليماني ـ رحمه الله ـ في «طليعة التنكيل»: «وحديث الطير مشهور، روي من طرق كثيرة، ولم ينكر أهل السنَّة مجيئه من طرق كثيرة، وإنَّما ينكرون صحته، وقد صححه الحاكم، وقال غيره: إنَّ طرقه كثيرة يدل مجموعها أن له أصلاً».

وإلى مثل هذا أشار العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ فقال في تعليقه على أحاديث المشكاة، عقب قول الترمذي: «غريب» ما نصه: «أي ضعيف، وهو كما قال».

وبعد: فقد سقت أقوال هؤلاء الأئمة في هذا الحديث خالصة، دون التعرض للبحث في أحوال السند، والكلام عن الطرق، فإنَّ ذلك يطول، ومن شاء ذلك مبسوطاً، فعليه بمظانه، وهاكم أهم المصادر التي بحثت في هذا الحديث: «العلل المتناهية» (١/ ٢٢٥ ـ ٢٣٤)؛ و «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٤٢ ـ ١٠٤٣)؛ و «النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح»، للعلائي (ص ٤٩ ـ ٥١)؛ وأجوبة ابن حجر على أحاديث المصابيح، «المشكاة» (٣/ ١٧٨٧، ١٧٨٨) و «طليعة التنكيل» (ص ٤٩، ٥٠).

(١) (٥/ ٦٤٥).

(٢) الحافظ، العالم، الزاهد، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن حفص، الأنصاري، الهروي، الماليني، ويُعرف أيضاً بـ «طاوس الفقراء». قال الذهبي ـ رحمه الله ـ: «جمع وحَصَّل من المسانيد الكبار شيئاً كثيراً، وكان ثقةً، متقناً، صاحبَ حديث، ومن كبار الصوفية» توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٤١٢هـ). =

صنفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثاً على شرطهما»[1].

قلت: هذا الكلام أستبعد صحته عن هذا الحافظ[2]؛ لأن المشاهدة تدفعه. وقد[3] قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح في «علوم الحديث»[4]:

= و «المَالِيني»: بفتح الميم، وكسر اللام، وسكون الياء، نسبة إلى «مالين»، وهي قرى مجتمعة من أعمال هراة، وأهل هراة يقولون: «مالان».
له ترجمة في: «تاريخ جرجان» (ص ١٢٤)؛ و «التذكرة» (٣/ ١٠٧٠)؛ و «الشذرات» (٣/ ١٩٥).

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٧٥)؛ و «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (١/ ٣١٢).

(٢) والظاهر أن المقالة ثابتة عن الماليني، فقد تتابع الأئمة على نقلها: الذهبي، فابن حجر، فالسخاوي، وما منهم أحدٌ طعن في صحتها وثبوتها.

(٣) ساقطة من (م).

(٤) (ص ١٠)، قال ذلك تعقيباً على مقالة ابن الأخرم الحافظ، حيث قال: «قَلَّ ما يفوت البخاري ومسلماً مما يثبت من الحديث». فقال ابن الصلاح: «ولقائل أن يقول: ليس ذلك بالقليل، فإنَّ المستدرك على الصحيحين...»، وفي الرد على ابن الأخرم بذلك نظر؛ فالمستدرك لا يشتمل على كثير مما على شرطهما، ولذلك قال ابن كثير عقب مقالة ابن الصلاح هذه: «في هذا نظر، فإنَّه ــ أي الحاكم ــ يلزمهما بإخراج أحاديث لا تلزمهما، لضعف رواتها عندهما، أو لتعليلهما ذلك».
وقال الحافظ ابن حجر: «قول المؤلف ــ أي ابن الصلاح ــ «إنه يصفو له منه صحيح كثير» غير جيد، بل هو قليل بالنسبة إلى أحاديث الكتابين». إذْ إنَّ أحاديث الكتابين بغير المكرر تقرب من ستة آلاف، قال ــ رحمه الله ــ : «والذي يسلم من المستدرك على شرطهما أو شرط أحدهما... دون الألف، فهو قليل بالنسبة إلى ما في الكتابين». على أنه يمكن الجواب على قول ابن الأخرم بما تقدم من عدم التزام الشيخين استيعاب الصحيح في كتابيهما، مع قول البخاري: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح» فيكون فاتهما الكثير.
وقد يكون مراد ابن الأخرم ــ كما أشار إليه السخاوي، والسيوطي ــ : ما فاتهما إلاَّ القليل من أصح الصحيح، وهو الصحيح المجمع عليه الذي هو الدرجة الأُولى، =

«كتاب المستدرك على الصحيحين للحاكم أبـي عبد الله كتاب كبير، [يشتمل مما][1] فاتهما على شيء كثير، وإنْ يكن[2] عليه في بعضه مقال، فإنه يصفو له منه صحيح كثير».

وقال الحافظ أبو عبد الله الذهبـي عقب المقالة المتقدمة: «هذا إسراف وغلوّ من الماليني، وإلاَّ ففي المستدرك جملة وافرة على شرطهما، وجملة كبيرة على شرط أحدهما، يصل[3] مجموع ذلك نحو نصف الكتاب[4]، وفيه نحو الربع مما صح سنده[5]، وفيه بعض الشيء أوله علة[6]، وما بقي / [١٦/ب] ــ وهو[7] نحو الربع ــ فهو مناكير وواهيات لا تصحّ، وفي بعض ذلك موضوعات»[8].

= وحينئذٍ لا يتوجه الاعتراض عليه، والله أعلم.
انظر: «الباعث الحثيث» (ص ٢٦)؛ و «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (١/ ٣١٩)؛ و «تدريب الراوي» (١/ ٩٩ ــ ١٠١)؛ و «فتح المغيث» (ص٢٦ ــ ٢٩)، (طبعة هندية).

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (أ)، وزدته من (م)، وهو في «علوم الحديث».
(٢) في (م): «وإن لم يكن». والصواب المثبت.
(٣) في (م): لعل. وهي كذلك في «التدريب».
(٤) في «سير النبلاء» (١٧/ ١٧٥): «ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب، بل أقل، فإنَّ في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية. . .».
(٥) في «نكت ابن حجر»: أو حسن.
(٦) في (أ): علمه، وهي ساقطة من (م)، والمثبت من «التدريب»، وفي «نكت ابن حجر»: وفيه بعض العلل.
(٧) في (أ، م): فهو. وما أثبته من «التدريب».
(٨) انظر مقالة الذهبـي هذه في: «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٧٥) بنحوها. وانظر: «نكت ابن حجر» (١/ ٣١٤)؛ و «التدريب» (١/ ١٠٦).
قال ابن حجر عقب قول الذهبـي هذا: «وهو كلام مجمل، يحتاج إلى إيضاح وتبيين. =

قلت: وقد أفردت ما ردَّ به الذهبي على الحاكم أبي عبد الله، في تلخيصه لمستدركه، بزيادات ظفرت بها، فجاءت سبعة كراريس[1]، وذلك قريب من مقالته المتقدمة.

واعلم أيها الناظر في هذا الكتاب: إذا رأيتنا نقلنا عن الحاكم تصحيحاً لحديث، وسكتنا عليه فَشُدَّ على ذلك يديك، فإن[2] سبرنا إسناده، ويكون الأمر كما قاله. وما لم يكن كذلك، فإنَّا نشفعه بالاعتراض عليه ـ إن شاء الله تعالى ـ.

* * *

فصل

هذا آخر ما وقفت عليه من شروط [بعض][3] الكتب التي نقلنا منها هذا الكتاب، ذكرتها هنا مجموعة ليحال ما يقع بعدها عليها، فإنَّ الكتاب بأسره[4] مبنيٌّ عليها، وباقي الكتب يسير حالها على الصفة المرضية في مواطنها ـ إن شاء الله تعالى ـ.

* * *

= من الإيضاح أنه ليس جميعه كما قال، فنقول: ينقسم المستدرك أقساماً، كل قسم منها يمكن تقسيمه...». ثم شرع ـ رحمه الله وأجزل مثوبته ـ في بيان هذه الأقسام، والكلام عليها، فأفاد وأجاد.

انظر: «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٣١٤ ـ ٣١٩).

(١) انظر حول هذا: الكلام على مؤلفات ابن الملقن (ص ١٠٦).

(٢) كذا (أ، م)، ولعلها: «فإنا».

(٣) زيادة من (م).

(٤) بأسره: ساقطة من (م).

فصل

في معرفة حال الإمام الرافعي، وشيوخه، ومولده، ووفاته، ومصنفاته، فإنَّه كان في الإسلام بمحل خطير، وبكل فضيلة جدير.

ومعرفة بيته الطاهر، وسلفه الكرام[1]، فإنهم من العلماء الأعلام، والسلف الكرام، رجالاً ونساءً.

[اسمه، وكنيته، ونسبه، ونسبته][2]:

أما هو: فهو الإمام، العالم[3]، العلاَّمة، المجتهد، إمام الملَّة والدِّين، حجَّة الإسلام والمسلمين، أبو القاسم، عبد الكريم[4] بن الإمام:

---

(١) في (م): الكريم.

(٢) رأيت زيادة هذه العناوين الجانبية إبرازاً للعناصر الأساسية في هذه الترجمة، وتسهيلاً على المطالع. وجعلت ذلك بين قوسين معكوفين.

(٣) العالم: ساقطة من (م).

(٤) له ترجمة في: «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢/ ٢٤٤)؛ و «سير النبلاء» (٢٢/ ٢٥٢)؛ و «دول الإسلام»، للذهبي (٢/ ١٢٩)؛ و «العبر» (٥/ ٩٤)؛ و «فوات الوفيات» (٢/ ٣٧٦)؛ و «مرآة الجنان» (٤/ ٥٦)؛ و «طبقات الشافعية»، للسبكي (٨/ ٢٨١)؛ و «النجوم الزاهرة» (٦/ ٢٦٦)؛ و «تاريخ ابن الوردي» (٢/ ١٤٨)؛ و «طبقات المفسرين»، للسيوطي (٧٠، ٧١)؛ و «طبقات المفسرين»، للداودي (١/ ٣٣٥)؛ و «شذرات الذهب» (٥/ ١٠٨)؛ و «طبقات الشافعية»، لابن هداية (ص ٢١٨).

أبـي الفضل، محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسن بن الحسين[1].

كذا ساق هو نسبه في «أماليه»[2]، وكذا كتب له بما قَدَّمناه من الألفاظ أهلُ زمانِهِ.

القَزْوِينيّ، الرَّافِعِيّ، الشافعي، خاتمة الأئمة من أصحابه المرجوعِ إلى قولهم.

و «قَزوين»: بفتح القاف، مدينة معروفة، كذا قاله ابن السمعاني[3]. وقال غيره: «مدينة كبيرة في عراق العجم[4]، عند قِلَاع الإسماعيلية»[5].

وقد اخْتُلِف في نسبة الرافعي إلى ماذا؟

فقال الشيخ محيي الدين النووي ــ رحمه الله ــ : «هو منسوب إلى

---

(١) جاء في بعض المصادر التي ترجمت له: «الحسين بن الحسن». والمثبت هو الذي في «التدوين»، و «الأمالي» له. زاد في «التدوين»: (ابن رافع).

(٢) (ق ٤/ أ). في ترجمة والده. وكذا ساق نسبه في «التدوين» (ج ١، ق ٦٦/ أ).

(٣) «الأنساب» (١٠/ ٤١١)، قال: «بفتح القاف، وسكون الزاي، وكسر الواو، والياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفي آخرها النون». قال: «إحدى المدائن المعروفة بنواحي «أصبهان»، ويقال لها: باب الجنة».
وينظر كذلك: «الأنساب المتفقة» (ص ١٢٠)؛ و «اللباب» (٣/ ٣٤)؛ و «لب اللباب» (ص ٢٠٧).

(٤) و «عِرَاق العجم»: هو ذلك الإقليم الكبير المسمَّى بـ «الجبل» أو «بلاد الجبل»، وهو يفصل بين بلاد العراق «عراق العرب»، و «خراسان» التي تقع اليوم بدولة إيران.
وفيه مدن كبار، أشهرها: أصبهان، وهمذان، والري، وزنجان، وغير ذلك.
انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٧٩)، (٥/ ٣٤١)؛ و «بلدان الخلافة الشرقية» (ص ٢٢٠، ٢٢١).

(٥) «وفيات الأعيان» (١/ ٩٨). وينظر في تعريفها: «معجم البلدان» (٤/ ٣٤٢).

«رافعان»، قرية من بلاد قزوين»[1].

وذكر الإمام ركن الدين، عبد الصمد بن محمد الديلمي، القزويني، أنه سأل القاضي مظفر الدين، قاضي قزوين: إلى ماذا ينسب الرافعي؟ فقال:

كتب بخطه، وهو عندي في كتاب «التدوين في أخبار قزوين»[2] أنه[3] منسوب إلى رافع بن خديج ـ رضي الله عنه ـ.

وقال ركن الدين المذكور: وكنت سمعت قبل ذلك من الشيخ شرف الدين أنه منسوب إلى أبي رافع[4]، مولى النبي ﷺ / ، ورضي عنه. [١٧/أ]

وذكر ركن الدين هذا أنَّه لم يسمع ببلاد «قزوين» بقرية يقال لها: «رافعان».

ولَمَّا ذكر ابن السمعاني هذه النسبة ـ وهي الرافعي ـ في «كتابه»[5]،

---

(١) ولم أجد قوله هذا في «تهذيب الأسماء» له.

(٢) لم أقف على ذلك في «التدوين»، لكن وجدت فيه (ج ١، ق ٦٦/أ) ـ عند الكلام على نسب والده ـ أنه نقل عن الشيخ محمد بن يعلي السراج، عن أشياخ له قال: «إن الرافعية من أولاد العرب الذين تَوَطَّنوا هذه البلاد في عهد التابعين أو الأتباع. وسمعت غير واحد: أن أخوين من ولد رجل من العرب اسمه «رافع»، أو كنيته «أبو رافع». سكن أحدهما «قزوين»، والآخر «همذان»، وأعقب كل واحد منهما، فقيل لأولادهما: «الرافعية».

(٣) في (م): أنه هو.

(٤) وقال الرافعي ذلك في «التدوين» (ج ١، ٦٦/أ)، وعبارته: «ويقع في قلبي أنَّا من ولد أبي رافع، مولى رسول الله ﷺ... ولم أسمع ذلك من أحد، ولا رأيته إلى الآن في كتاب، والله أعلم بحقائق الأحوال».

(٥) «الأنساب» (٦/ ٤١).

قال: «هي نسبة إلى [أبـي][1] رافع»[2].

وفي «تاريخ خوارزم شاه»[3] لأبـي الفضل المنسي[4] ـ في أثناء حكاية ذكر الإمام الرافعي هذا ـ قال: «الشيخ، إمام الدين، الرافعي».

قال شيخنا، بقية الحفاظ، صلاح الدين العلائي، شيخ القدس الشريف ـ أبقاه الله في خير وعافية ـ: «وكأنه ـ والله أعلم ـ شُبِّه على من نسبه إلى قرية يقال لها: «رافعان»، وإنما هذا اللفظ نسبة أعجمية إلى رافع، والظاهر أنه رافع بن خديج، الصحابـي، أحد الأنصار ـ رضي الله عنهم ـ كما كتب هو بخطه»[5].

وأخبرت أيضاً عن قاضي القضاة، جلال الدين القزويني ـ رحمه الله ـ أنه كان يقول: إنَّ «رافعان» بالعجمي، مثل «الرافعي»، بالعربـي، فإنَّ الألف والنون في آخر الاسم عند العجم كياء النسب[6] في آخره عند العرب.

فـ «رافعان» نسبة إلى: رافع، وهذا مشهور عند العجم بالإمام رافعان.

---

(١) هذه الكلمة سقطت من (أ)، وأثبتها من (م)، وهي في «الأنساب».

(٢) وقع في (م) في هذا الموضع زيادة، وهي: «أو إلى رفاعة بن رافع، ثم... ذلك». وليس هذا الكلام في «الأنساب».

(٣) لم أقف عليه.

(٤) لعله أحمد بن محمد النسوي، شهاب الدين، فقد أَلَّف مجلداً في سيرة خوارزم شاه، ونَشَرها حافظ حمدي في القاهرة، سنة (١٩٥٣م). أفاد ذلك الدكتور بشار عواد في تعليقه على «سير النبلاء» (٢٢/ ٣٢٧).
وينظر: «معجم المؤلفين» (٨/ ٣٠٠، ٣٠١).

(٥) انظر: «التدوين» (ج ١، ق ٦٦/ أ).

(٦) في (أ): إلى النسبة. وفي «طبقات الإسنوي»: كالنسبة. وما أثبته من (م)، ولعله الأنسب.

قال: «ثم إنه لا يعرف بنواحي قزوين بلد يقال لها[1]: «رافع»، بل هو منسوب إلى جد من أجداده[2]»[3].

فظهر بهذا أن ما ادَّعاه النووي لا أصل له، فالرافعي أعرف[4] بنفسه، وكذا أهل «قزوين» أعرف ببلادهم.

[مـولـده]:

ولد[5] ــ رضي الله عنه ــ تقريباً سنة ست وخمسين وخمسمائة؛ فإنَّه قال في «الأربعين»[6] التي خرَّجها في الرحمة ــ ولنا بها رواية ــ: «ابنا والدي حضوراً وأنا في الثالثة، سنة ثمان وخسمين»[7]. أفاد ذلك شيخنا صلاح الدين المذكور.

ورأيت[8] في «أماليه»[9] ــ أعني الرافعي ــ في أوائل المجلس الأول،

---

(١) في (م): له. والمثبت يوافق ما عند «الإسنوي».
(٢) في (م): أحد أجداده.
(٣) انظر: «طبقات الشافعية»، للإسنوي (١/ ٥٧٢)؛ وفيه زيادة، وهي: «يقال له: رافع».
(٤) في (أ): معروف. والمثبت من (م)، وهو الصحيح.
(٥) ليس فيما نظرته من الكتب التي ترجمت للرافعي من ذَكَر مولده، إلاَّ الذهبي في «سير النبلاء»، فإنَّه قَطَعَ بأن مولده سنة (٥٥٥هـ)، وتبعه عليه صاحب «معجم المؤلفين»، وجعل الزركلي في «أعلامه» مولده سنة (٥٥٧هـ).
والظاهر أن ابن الملقن لم يقف كذلك على من ذكر وفاته، لذلك فهو يحاول أن يستنتج مولده كما نرى، وهو مع ذلك لا يقطع بما ظهر له، لذلك فهو يقول: «تقريباً». والأمر سهل.
(٦) لم أقف عليه.
(٧) انظر: «سير النبلاء» (٢٢/ ٢٥٤).
(٨) في (م): ورأيت ذلك. و «ذلك» لا محل لها في هذا الموضع.
(٩) (ق ٩/ أ).

ما نصه: ــ في ترجمة سعد الخير [بن][1] محمد بن سهل، الأنصاري، المغربي الأندلسي[2] ــ أن سعداً هذا «توفي سنة إحدى وأربعين وخمسمائة».

قال: «وسمع والدي منه الكثير، وكان ــ رحمه الله ــ يغلب[3] عليه في آخر عمره ما يغلب على المشتاقين». قال: «وكنت أتولى خدمته في مرض وفاته، ودعا لي بالسعادة غير مرة [فيه][4] وأرجو أن يستجيب الله دعاءه. وكان كثيراً ما ينشد في تلك المرضة:

أنا إنْ مِتُّ فالهوى حشو قلبي وبذاك[5] الهوى يموت الكرام

هذا نص ما ذكر، فإن كان المراد بقوله: «وكنت أتولى خدمته»: والد الإمام الرافعي، فلا إشكال؛ وإن كان المراد الإمام الرافعي نفسه، فهو مشكِل؛

---

(١) ساقطة من (أ)، وأثبتها من (م). وهي في «الأمالي».

(٢) البلنسي، أبو الحسن، المحدث، المتقن، الإمام، الجوّال، الرحّال، رحل إلى المشرق، وسافر في التجارة إلى الصين، فكان يكتب: سعد الخير الأندلسي الصيني. وكان فقيهاً، عالماً، متقناً، محدثاً، حافظاً، ثقةً، صالحاً، صحيحَ السماعِ. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٥٤١هـ).

و «البَلَنْسي»: بفتح الباء المنقوطة بواحدة، واللام، وسكون النون، وفي آخرها السين المهملة المكسورة: نسبةً إلى بلدة بشرق الأندلس يقال: لها: «بلنسية».

له ترجمة في: «نفح الطيب» (٢/ ٦٣٢)؛ و «الأنساب» (٢/ ٣٢٠)؛ و «سير النبلاء» (٢٠/ ١٥٨).

وانظر: «معجم البلدان» (١/ ٤٩٠).

(٣) كذا (أ، م)، وفي «الأمالي»: غلب.

(٤) ساقطة من (أ)، وزدتها من (م)، وهي في الأمالي.

(٥) في (أ، م): بذا. والمثبت من «الأمالي».

لأن سعداً توفي / سنة إحدى وأربعين وخمسمائة، وكان الرافعي إذْ ذَاكَ[1] [١٧/ب] يخدمه في مرضه، وأقل من يتأهل للخدمة أن يكون[2] بالغاً، فيكون مولد الرافعي على هذا ـ تخميناً ـ سنة ست وعشرين وخمسمائة[3].

ويبقى مخالفاً لما أخبر به في «أربعينه» من أن والده أخبره حضوراً [هو][4] في الثالثة، سنة ثمان وخمسين، فلينقح ذلك.

[شيوخه]:

قرأ الحديث على: والده. قال في «الأربعين»: أخبرني والدي بقراءتي عليه سنة تسع وستين وخمسمائة[5]، وعلى: أحمد بن إسماعيل[6]

---

(١) ذاك: ساقطة من (م).

(٢) أن يكون: ساقطة من (م).

(٣) وهذا على اعتبار أن الرافعي كان يخدمه وعمره خمس عشرة سنة، وقد يتأهل للخدمة من هو دون ذلك.

وعندي أن المراد بقوله: «وكنت أتولى خدمته»: والده؛ ذلك أن الرافعي ـ رحمه الله ـ مشى في هذه الأمالي على أنه يترجم لكل رجال الإسناد حتى شيخه، وشيخه في هذا الحديث والده، ولم يُخل مجلساً من المجالس التي حَدَّث فيها عن والده من ذكر شيء من حاله، فإن لم يذكر شيئاً عنه ـ وهذا قليل ـ فإنه يقول: «ووالدي مذكور في سائر المجالس» أو نحو هذا.

فالظاهر انقطاع الكلام عن سعد الخير بذكر وفاته، ويكون ما بعده خاص بوالده، ولا يكون هناك تناقض، والله أعلم.

(٤) زيادة من (م).

(٥) ونقل ذلك الذهبي في «سير النبلاء» (٢٢/ ٢٥٣). وكذا حدث عنه كثيراً بقراءته عليه في «الأمالي».

(٦) ابن يوسف، الطالقاني، رضي الدين، أبو الخير، القزويني، الفقيه، الشافعي، الواعظ. مولده سنة (٥١٢هـ). قرأ بالروايات على إبراهيم بن عبد الملك القزويني، ثم قدم بغداد، فَدَرَّس بها ووعظ في المدرسة النظامية. وكان إماماً في المذهب، =

الطَّالْقَانيِّ[1]، خال والدته، الآتي ذكره، وعلى: أبي بكر عبد الله بن إبراهيم بن عبد الملك.

وسمعه من جماعات: كأحمد بن حسنويه بن حاجي، الزبيري[2]، الشريف، الأديب، المناظر، الفقيه؛ والواقد بن خليل، الحافظ، جد الزبيري[3] لأمه؛ وأحمد بن الحسن العطّار؛ والحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد[4] العطّار، الهمذاني، الحافظ الكبير، سمع منه بهمذان؛

= والخلاف، والأصول، والتفسير، والوعظ. صنف كتاباً سماه: «البيان في مسائل القرآن» رَدَّ به على الحلولية والجهمية. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٥٩٠هـ).

و «الطَّالْقَانِي»: بفتح الطاء المهملة، وسكون اللام، وفتح القاف، وفي آخرها نون، نسبة إلى: «طالقان»، وهي ولاية عند قزوين، وإليها ينسب إسماعيل هذا، ويقال لها: «طالقان قزوين» تمييزاً لها عن «طالقان خراسان».

له ترجمة في: «الأنساب» (٩/ ٨)؛ و «الشذرات» (٤/ ٣٠٠). وقد ترجم له الرافعي في «أماليه» (ق ٢٤/ ب، ٢٥/ أ) ترجمة وافية.

(١) في (أ): الطالباني. والتصويب من (م).

(٢) ترجم له الرافعي في «أماليه» في المجلس التاسع، (ق ٣٨/ أ)، فقال: أحمد بن حسنويه بن حاجي بن حسنويه بن القاسم بن عبد الرحمن بن سهل... ابن الزبير بن العوام، الزبيري، قال: «ومن خطه نقلت هذا النسب الشريف». قال: «أديب، فقيه، مناظر، وفي كل فن من فنون الشرع ناظِر، وبحظ صالح منها آخذ، وله في أكثرها قريحة جيدة، وبصر نافذ». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٥٦٤هـ).

(٣) في (م): الزبير.

(٤) ابن سهل بن سلمة، أبو العلاء، المقرىء، الحنبلي، شيخ همذان، وقارئها، وحافظها. برع على حفاظ زمانه في حفظ ما يتعلق بالحديث من الأنساب، والتواريخ، والأسماء، والكنى. وكان إماماً في العربية، حفظ في اللغة كتاب «الجمهرة».

ذكر ابن الجوزي ــ رحمه الله ــ أنه كان محدث عصره ومقرئه، لا يغشى السلاطين، =

والليث بن سعد الكشميهني، الهمذاني؛ وحامد بن محمود بن علي، الماوراء النهري[1]، الخطيب، الرازي، المفتي، المناظر، المحدث؛ وشهردار بن شيرويه[2] بن فناخسروا، الديلمي، المتقن، الحافظ، صاحب «مسند الفردوس»؛ وعبد الله بن أبي الفتوح بن عمران، العمراني، أبو حامد[3]، أحد الفقهاء المعتبرين؛ وعبد الواحد بن علي بن محمد؛ وعلي بن عبيد الله بن الحسن بن الحسين بن بابويه[4]، الرازي، الحافظ؛ وعلي بن المختار بن عبد الواحد العربوي؛ وعلي بن سعيد الحَبَّار؛ ومبارك بن

= ولا تأخذه في الله لومة لائم، ولا يُمَكِّن أحداً أن يعمل في محلته منكراً، ولا سماعاً.
توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٥٦٩هـ).
ترجم له الرافعي في «أماليه» (ق ٨٠/ أ)، في المجلس الثامن عشر.
وله ترجمة في: «المنتظم» (١٠/ ٢٤٨)؛ و «دول الإسلام» (٢/ ٨٤)؛ و «مرآة الجنان» (٣/ ٣٨٩)؛ و «بغية الوعاة» (١/ ٤٩٤).

(١) ترجم له الرافعي في «الأمالي» (ق ١٧/ أ)، فكان مما قال: «. . . فقيه، مفتٍ، متقنٍ، درس بالريّ مدة، وتفقَّه عليه طائفة كثيرة، وكان أصيلاً، نبيلاً، بهياً، حيياً. ولَخَّص «صحيح البخاري» في كتابين، أتعب فيهما نفسه. توفي سنة (٥٦٦هـ).

(٢) وقد حَدَّث عنه في «أماليه»، وله ترجمة هناك، (ق ٣٣/ أ، ب).

(٣) ترجم له الرافعي في «الأمالي» (ق ١٣/ أ)، فقال: «كان يتورع عن الفتوى احتياطاً ويسمع الحديث بعدما طعن في السن، حتى من أقرانه. . . وكان حسن الخلق طيب النفس. . . رقيق القلب. توفي سنة (٥٨٥هـ)».

(٤) أبو الحسن، كان مكثراً، شديد الحرص على جمع الحديث، وكتابته، وسماعه، واجتمع عنده من الكتب والأجزاء المتفرقة من هذا الفن شيء كثير. وكان له حفظ، ومعرفة بطرق الحديث، وأسماء الرجال، والتواريخ، وكان يُسَوِّد تاريخ «الري» في أجزاء كبيرة وكثيرة، ولم يتفق له نقله إلى البياض. توفي قريباً من سنة (٥٩٠هـ).
بهذه الأسطر ــ وغيرها ــ ترجم له الرافعي في «أماليه» (ق ٣٠/ أ).

عبد الرحمن؛ ومحمد بن أبـي طالب ـ أبو طالب ـ بن بلكويه[١] بن أبـي طالب[٢]، الضرير، المقرىء، العابد[٣]؛ ومحمد بن عبد الباقي بن أحمـد بـن سلمـان، أبـو الفتـح [بـن][٤] البَطِّـي[٥]، سمـع منـه ببغـداد، ومحمد بن أحمد النيسابوري؛ ويحيـى بن ثابت [البقّال][٦]؛ وأبو الكرم الهـاشمـي؛ وأبـو محمـد النَّجّـار[٧]، الحـافـظ، صـاحـب «ذيـل تـاريـخ

---

(١) في (أ): بالويه. والمثبت من (م)، و «الأمالي».

(٢) أبو بكر، كان متعبداً، عالماً بالقراءات، بَحُوثاً عن طرقها، أَقْرَأَ الناس مدةً طويلةً، وتوفي سنة (٥٧٤هـ).
كذا ترجمه الرافعي في «الأمالي» (ق ٣٨ / أ).

(٣) في (م): العابد المقرىء.

(٤) ساقطة من (أ، م)، وألحقتها من مصادر ترجمته.

(٥) الشيخ الجليل، العالم الصدوق، مسند العراق، البغدادي، الحاجب. قال ابن نقطة: «ثقة، صحيح السماع، سمع منه الأئمة والحفاظ». وقال ابن النجار: «كان حريصاً على نشر العلم، صدوقاً». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٥٦٤هـ).
و «البَطِّي»: بفتح الباء الموحدة، والطاء المشددة المكسورة، نسبةً إلى بيع البط، قال السمعاني: «لعلّ واحداً من أجداده كان يبيع البط، فنسب إلى ذلك».
ترجم له الإمام الرافعي في «الأمالي» (ق ٨٥/ أ).
وله ترجمة في: «الأنساب» (٢/ ٦٢٦)؛ و «سير النبلاء» (٢/ ٤٨١)؛ و «ذيل تاريخ بغداد»، لابن الدبيثي (٢/ ٧١).

(٦) زيادة من (م).

(٧) كـذا، ولعـلّ فـي الكـلام سقطـاً، فهـو: الإمـام، الحـافـظ، البـارع، محـب الـديـن، أبو عبد الله، محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسن، ابن النجار، البغدادي. مولده سنة (٥٧٨هـ). قال الذهبـي: «كان من أعيان الحفاظ الثقات، مع الدين، والصيانة، والنسك، والفهم، وسعة الرواية». توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٦٤٣هـ).
=

بغداد»[1].

وروى بالإجازة العامة[2] عن: أبي سعد[3] السمعاني.

والخاصة عن: أبي زرعة[4]، طاهر[5] بن الحافظ أبي الفضل،

= له ترجمة في: «التذكرة» (٤/١٤٢٨)؛ و «فوات الوفيات» (٤/٣٦).
وكتابه: قال الذهبي في ترجمته من «التذكرة»: «جمع تاريخ مدينة السلام، وذَيَّل به واستدرك على الخطيب، وهو ثلاث مائة جزء».

(١) جاء في (أ، م): «تاريخ ذيل بغداد»، وأثبتُّ الصواب.

(٢) الإجازة العامة: هي أن يجيز لغير مُعَيَّن بوصف العموم، مثل: «أجزت للمسلمين»، أو «للموجودين»، أو «لمن قال لا إله إلاَّ الله»، أو «لمن أدرك زماني».
وفي جواز الرواية بها خلاف، فقد جَوَّزها: الخطيب البغدادي، وأبو الطيب الطبري، والحافظ أبو العلاء الهمداني، وأبو عبد الله بن منده، وآخرون من أهل المغرب.
واختار ابن الصلاح ــ رحمه الله ــ عدم صحتها، وخالفه النووي، فقال بصحة الرواية بها.
وقال الحافظ العراقي ــ بعد أن ساق جملة من الحفاظ الذين حَدَّثوا بها ــ: «وبالجملة، ففي النفس من الرواية بها شيء، والاحتياط ترك الرواية بها».
إلاَّ أن هذا النوع من الإجازة العامة تكون أقرب إلى الجواز إن قُيِّدت بوصف حاصر، كـ «أجزت طلبة العلم ببلد كذا» أو «أجزت من قرأ عليَّ قبل هذا»، ونحو ذلك.
انظر: «التقييد والإيضاح» (ص ١٨٢، ١٨٣)؛ و «تدريب الراوي» (٢/٣٢، ٣٣).

(٣) سعد: ساقطة من (م).

(٤) في (أ): أبو سعد. وما أثبته من (م)، وهو الصواب في كنيته.

(٥) الشيخ، المسنِد، الصدوق، الخَيِّر. مولده سنة (٤٨٠هـ) أو (٤٨١هـ). وقد طَوَّف به أبوه وَسَمَّعه، قال ابن النجار: «وكان تاجراً لا يفهم شيئاً من العلم، وكان شيخاً صالحاً». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٥٦٦هـ).
ترجم له الرافعي في «أماليه» (ق ٥٢ / أ). =

محمد بن علي[1] المقدسي؛ ورجب بن مدكور بن أديب، وغيرهما.

روى عن هؤلاء كلهم ـ خلا عبد الله بن إبراهيم بن عبد الملك ـ في «أماليه»، وهو في «أربعينه».

[تلاميذه]:

روى عنه بالسماع: ولده، الإمام عزيز[2] الدين، محمد؛ والحافظ زكي [الدين][3]، عبد العظيم المنذري، سمع منه بالمدينة النبوية[4]، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وحَدَّث عنه[5] في «معجمه»[6]، ولم يكن حين

= وله ترجمة في: «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» (ص ١٣١)؛ و«سير النبلاء» (٢٠/٥٠٣).

(١) واسمه: محمد بن طاهر بن علي. فلعله نسبه إلى جده، أو سقط منه: «بن طاهر».

(٢) في (م): عز.

(٣) زيادة من (م).

(٤) في «سير أعلام النبلاء» (٢٢/٢٥٥)، قول المنذري: «حدثنا الشيخ أبو القاسم الرافعي لفظاً بمسجد رسول الله ﷺ... ثم ذكر بسنده إلى ابن ماجه من حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه، إلاَّ المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه».

(٥) في (م): وحدثنا. والمثبت هو الصواب.

(٦) وهو معجم شيوخ الحافظ المنذري، المسمى بـ«المعجم المترجم»، ذكره صاحب «كشف الظنون» (٢/١٧٣٧). وكذا ذكره جماعة من الحفاظ منهم: الذهبي ـ رحمه الله ـ في «سير النبلاء»، وغيره.

وقد استنتج الدكتور بشار عواد ـ في دراسته لمؤلفات المنذري ـ أنه ترجم فيه لشيوخه تراجم كاملة، وأورد مرويات عن هؤلاء الشيوخ، وأن المنذري قد استفاد من هذا المعجم ـ إلى حدٍّ كبير ـ في كتابه «التكملة». =

اجتمع به عرف أنه ذلك الإمام / ؛ لأنه كان في زي الفقراء الصالحين [١٨/أ] وآخرون.

وبالإجازة: ابن أخته، أبو الثناء، محمود بن أبي سعيد، القزويني، الطاوسي؛ وأبو الفتح، عبد الهادي بن عبد الكريم، القيسي، خطيب المقياس؛ وفخر الدين، عبد العزيز بن قاضي القضاة عماد الدين[1] عبد الرحمن، المعروف بـ «ابن السكري»، وغيرهم.

ومن حديثه: ما أخبرنا بقية الحفَّاظ، صلاح الدين، أبو[2] سعيد، خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي، بالقدس الشريف، بقراءتي عليه، قال: أنا أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن أحمد المؤذن الواني بقراءتي عليه، أنا أبو الثناء محمود بن أبي[3] سعيد بن محمود بن الناصح، القزويني، سماعاً[4] عليه، أنبأنا خالي الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (ح).

وأخبرني مشافهةً عالياً الأئمة: أثير الدين، أبو حيان، وعبد الكريم الحلبي، وبدر الدين، محمد بن أحمد الفارقي قالوا: أخبرنا فخر الدين،

= ولم يترجم المنذري للإمام الرافعي في كتابه العظيم «التكملة لوفيات النقلة»، فالظاهر أنه اكتفى بترجمته، والرواية عنه في «معجم شيوخه» هذا.
والظاهر أن هذا المعجم لم يصل إلى أيدينا، فلم يشر الدكتور عَوَّاد إلى وقوفه عليه؟. ينظر حول هذا: «المنذري وكتابه التكملة»، للدكتور بشار عواد (ص ١٩٢، ٢٧٧).

(١) عماد الدين: ساقطة من (م).

(٢) في (م): بن. والصواب المثبت.

(٣) أبي: ساقطة من (م).

(٤) في (أ): سما. والتصحيح من (م).

أبو محمد، عبد العزيز بن قاضي القضاة، عماد الدين، المعروف بـ «ابن السكري»، الأولان: سماعاً، والثالث: إجازةً، قال: أنبأنا الإمام أبو القاسم الرافعي ــ قَدَّس الله روحه، ونَوَّر ضريحه ــ قال: قرأت على والدي، قيل له: أخبركم عبد الله بن محمد بن الفضل، فأقَرَّ به، أخبرتنا فاطمة بنت أبي الدقاق، أخبرنا عبد الملك بن الحسن، أنا أبو عوانة ــ يعني الإسفراييني ــ نا الصغاني ثنا عبيد الله بن موسى، أنا طلحة بن يحيى عن أبي بردة، عن أبي موسى ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ هذه الأُمَّةَ أمة مَرْحُومَةٌ، لا عذابَ عليها، عَذَابُها في الدنيا بأيديها[1]، فإذا كان يَوْمُ القيامةِ، أُعْطِيَ كُلُّ رجلٍ منهم رجلاً من أهلِ الأَدْيانِ، فكان فَكَاكَهُ من النار»[2].

---

(١) في (أ): لا عذاب عليها في الدنيا، عذابها بأيديها. والمثبت من (م)، وهو الصواب.

(٢) هذا الحديث أخرجه: أحمد في «مسنده» (٤/٤٠٨)؛ والطبراني في «الصغير» (١/ ١٠)، كلاهما من حديث أبي بردة عن أبي موسى ــ رضي الله عنه ــ. وقال الشيخ الألباني ــ حفظه الله ــ: «صحيح».

وأخرجه كذلك ابن ماجه في «سننه» (٢/ ١٤٣٤)، ح (٤٢٩٢)، من حديث أنس ــ رضي الله عنه ــ، بلفظ قريب من لفظ أبي موسى المتقدم.

وحديث أنس إسناده ضعيف؛ لضعف جبارة بن المغلس، شيخ ابن ماجه، وكذا شيخه كثير بن سليم الضبي. ومع ذلك فإن هذا الإسناد «لا بأس به في الشواهد»، كما قال الشيخ الألباني.

وقد أخرج صدر هذا الحديث: أبو داود في «سننه» (٤/ ٤٦٨)، ح (٤٢٧٨)؛ والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٤٤٤)؛ وأحمد في «مسنده» (٤/ ٤١٠، ٤١٨)، ولفظه: «أمتي هذه أمة مرحومة، ليس عليها عذاب في الآخرة، عذابها في الدنيا: الفتن والزلازل والقتل»، من طريق المسعودي عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه، =

وأخبرنا الشيخ صلاح المذكور بقراءتي عليه، أخبرنا شيخ الشيوخ، فريد العصر، أبو المجامع، إبراهيم بن محمد المؤيد بن حمويه، الجويني، فيما شافهني به بمنى ـ شرَّفها الله ـ ثم كتب [به][1] إليَّ.

وحدَّثني بعض أصحابنا الحفاظ، أنا الإمام عزيز الدين، محمد بن الإمام العلامة، إمام الدين، أبي القاسم، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي، بقراءتي عليه، بقزوين، سنة إحدى وسبعين[2] وستمائة، نا والدي من لفظه، سنة إحدى عشرة[3]، قال: قرأت على والدي، أنا عبد الله بن محمد، أنا أحمد بن علي الأديب، أنا محمد بن محمد / الزيادي ـ يعني أبا طاهر بن محسن الفقيه ـ، أنا محمد بن [١٨/ب] الحسين، ثنا أحمد بن يوسف، نا عبد الرزاق، أنا معمر عن همام بن منبه، قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن محمد رسول الله ﷺ، قال: «لِلَّـهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْماً ـ مائة إلاَّ واحداً ـ مَنْ أَحْصاها دَخَلَ

= عن أبي موسى، عن النبي ﷺ. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وقال الحافظ ابن حجر: «إسناده حسن». كما أفاده الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة».

والحديث بمجموع هذه الطرق يتقوى، ومع ذلك فإنَّ لشطره الأخير شاهداً من حديث أبي بردة عن أبي موسى بلفظ: «إذا كان يوم القيامة، دفع الله ـ عزَّ وجلّ ـ إلى كل مسلم يهوديًّا أو نصرانيًّا. فيقول: هذا فكاكك من النار».

أخرجه مسلم (٤/ ٢١١٩)، ح (٤٩)؛ وأحمد في «مسنده» (٤/ ٤٠٢، ٤٠٧)، وغيرهما. واللفظ المسوق لفظ مسلم. وانظر: «السلسلة الصحيحة»، ح (٩٥٩، ١٣٨١).

(١) زيادة من (م).

(٢) في (م): أحد وتسعين.

(٣) يعني: وستمائة.

الجنَّة، إنَّه وِتْرٌ، يُحِبُّ الوتر»[1].

وأخبرنا الشيخ صلاح [الدين][2] المذكور بقراءتي عليه، أنا إبراهيم بن محمد الأخلاطي، أنا محمود بن[3] سعيد، أنا الإمام أبو القاسم الرافعي إذناً، قال: قرأت على أبي بكر، عبد الله بن إبراهيم بن عبد الملك، وأجاز لي الأئمة: والدي، وأحمد بن إسماعيل، ومحمد بن عبد العزيز قالوا: أخبرنا إبراهيم بن عبد الملك بن محمد، سنة تسع وعشرين وخمسمائة، أنا الإمام أبو إسحاق[4]، إبراهيم بن علي[5] الفيروزآبادي سنة خمس وسبعين

---

(١) والحديث مخرج من هذا الطريق في «أمالي» الرافعي (ق ٢/ ب)، وهو أول حديث في أول مجلس من هذه الأمالي. والحديث مخرج في:
«صحيح البخاري» في عدة مواضع، منها: (٥/ ٣٥٤)، كتاب الشروط، باب: ما يجوز من الاشتراط، ح (٢٧٣٦)؛ و (١١/ ٢١٤)، كتاب الدعوات، باب: لله مائة اسم غير واحد، ح (٦٤١٠).
و «صحيح مسلم» (٤/ ٢٠٦٢، ٢٠٦٣)، كتاب الذكر والدعاء. . .، باب: في أسماء الله تعالى، وفضل من أحصاها، ح (٥، ٦).
و «مسند أحمد» (٢/ ٢٥٨، ٢٦٧، ٣١٤، ٤٢٧، ٤٩٩، ٥٠٣، ٥١٦). وغير هؤلاء.

(٢) زيادة من (م).

(٣) في (م): ابن أبي سعيد.

(٤) في (أ) بعد أبو إسحاق: بن. وفي (م): حدثنا. وكلاهما زيادة لا محل لها.

(٥) ابن يوسف بن عبد الله، الشيرازي، جمال الدين، أحد الأعلام. مولده: سنة (٣٩٣هـ). تفقَّه بشيراز، ثم قدم بغداد فاستوطنها. قال النووي: «أحد العلماء الصالحين، وعباد الله العارفين، الجامعين بين العلم والعبادة، والورع والزهادة. . .». وهو مؤلف كتاب: «المهذب» الذي شرحه النووي في كتابه «المجموع». توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٤٧٦هـ). =

وأربعمائة، أنا أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني، نا أبو بكر الإسماعيلي الإمام لفظاً، أخبرني أبو يعلى يعني: أحمد بن المثنى، نا محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة[1]، نا معتمر[2] بن سليمان، قال: سمعت أبي[3]، نا قتادة، أن أبا رافع حدثه، أنه سمع أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ يقول:

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ الله [تعالى][4] كَتَّبَ كِتَاباً قَبْلَ أنْ يَخْلُقَ الخلق: أنَّ رَحْمَتي سبقت غضبي، فهو عنده مكتوب فوق العرش»[5].

= له ترجمة في: «المنتظم» (٩/ ٧)؛ و «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ١/ ١٧٢)؛ و «وفيات الأعيان» (١/ ٢٩)؛ و «طبقات الشافعية»، لابن هداية (ص ١٧٠).

(١) بفتح المهملة، وكسر الميم، وبعد التحتانية نون، ثقة، من العاشرة، مات سنة (٢٣٠هـ)، خ د. «التقريب» (٢/ ١٤٥).

(٢) في (أ): معمر. والتصويب من (م).

(٣) هو: سليمان بن طرخان، التيمي، أبو المعتمر، البصري، نزل في التيم فنسب إليهم، ثقة عابد، من الرابعة. مات سنة (١٤٣هـ)، ع. «التقريب» (١/ ٣٢٦).

(٤) زيادة من (م).

(٥) هذا الحديث أخرجه:

ـ البخاري في «صحيحه» (١٣/ ٣٨٤)، كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾، ح (٧٤٠٤)؛ و (١٣/ ٤٤٠)، باب: «وكان عرشه على الماء»، و «هو رب العرش العظيم»، ح (٧٤٢٢). وفي غير هذه المواضع.

ـ ومسلم في «صحيحه» (٤/ ٢١٠٧)، كتاب التوبة، باب: في سعة رحمة الله... ح (١٤، ١٦).

ـ وابن ماجه في «سننه» (٢/ ١٤٣٥)، كتاب الزهد، باب: ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة، ح (٤٢٩٥).

ـ وأحمد في «مسنده» (٢/ ٢٤٢، ٢٥٨، ٢٦٠، ٣١٣، ٣٥٨، ٣٨١، ٣٩٧، ٤٣٣، ٤٦٦).

وروي لنا من طريق آخر[1] أعلى من هذا[2]، إلاَّ أن هذه الطريق حسنة جدًّا، لتسلسل غالب رُواتها بالأئمة الكبار من أصحابنا ـ رضي الله عنهم ـ .
وقد ذكرت بإسناد الإمام الرافعي أربعين حديثاً في «مناقبه» التي أفردتها بالتصنيف، وهذا القدر كافٍ هنا؛ لأن الله وتر يحب الوتر[3].

تفقَّه الإمام الرافعي على والده المذكور، الإمام[4] أبي الفضل، لا أعلم أحداً تفقَّه عليه غيره، وانتهت إليه رئاسة مذهب الشافعي، ومعرفته بدقائقه في سائر البلاد[5].

[منزلته العلمية وثناء العلماء عليه]:

قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح: «أظن أنِّي لم أرَ في بلاد العجم

---

(١) في (م): طرق أخرى.
(٢) في (م): هذه.
(٣) وهذا لفظ حديث عن النبي ﷺ، أخرجه الأئمة:
ـ أبو داود في «سننه» (٢/ ١٢٧)، كتاب الصلاة، باب: استحباب الوتر، ح (١٤١٦).
ـ والترمذي في «جامعه» (٢/ ٣١٦)، كتاب الصلاة، باب: ما جاء أن الوتر ليس بحتم، ح (٤٥٣)، وقال: حديث حسن.
ـ والنسائي في «سننه» (٣/ ٢٢٨)، كتاب قيام الليل، باب: الأمر بالوتر. كلهم من حديث أبي إسحاق، عن عاصم بن حمزة، عن علي ـ رضي الله عنه ـ . ولفظ الترمذي: أن عَلِيًّا ـ رضي الله عنه ـ قال: الوتر ليس بحتم كصلاتكم المكتوبة، ولكن سَنَّ رسول الله ﷺ وقال: «إنَّ الله وتر يحب الوتر، فأوتروا يا أهل القرآن». وأخرجه غير هؤلاء من الأئمة، وصحَّحه الألباني. «صحيح الجامع» (ح ١٨٢٩).
(٤) الإمام: ساقطة من (م).
(٥) أما معرفته بالفقه، فيقول ابن السبكي: «... وأما الفقه فهو فيه عمدة المحققين، وأستاذ المصنفين، كأنما كان الفقه ميتاً فأحياه وأنشره، وأقام عماده بعدما أماته الجهل فأقبره». «طبقات الشافعية» (٨/ ٢٨٢).

مثله»[1]، قال: «وكان ذا فنونٍ، حسن السيرة، جميلَ الأثرِ».

[وقال][2] أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرو[3] بن أبـي بكر الصفار، الإسفراييني في «أربعين» خرَّجَها: «شيخنا، إمام الدين حَقًّا، وناصرُ السُّنَّةِ صدقاً، أبو القاسم، عبد الكريم الرافعي، كان أوحد عصره في العلوم الدينية، أصولها[4]، وفروعها، ومجتهد زمانه في مذهب الشافعي، وفريد وقته في تفسير القرآن والمذهب[5]، وكان له مجلس / للتفسير، وإسماع الحديث [١٩/أ] بجامع قزوين»[6].

وقال الشيخ محيـي الدين النواوي ــ رحمه الله [7]ــ : «كان إماماً، بارعاً، متبرعاً[8]، متبحراً في علم المذهب[9]، وعلوم كثيرة، وكان زاهداً، ورعاً، متواضعاً»[10].

قال النووي ــ رحمه الله ــ : «هو من الصالحين المتمكنين، وكانت له

---

(١) «طبقات الشافعية» (٨/ ٢٨٣).

(٢) بياض في (أ). وأثبتناها من (م).

(٣) في (م): محمد بن عمرو بن أبـي بكر. والمثبت هو الصواب كما في «تهذيب النووي».

(٤) كلمة أصولها: ساقطة من (م)، وفي طبقات السبكي: «أصولاً وفروعاً».

(٥) في (م): المذاهب.

(٦) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢/ ٢٦٤)؛ و «طبقات السبكي» (٨/ ٢٨٤).

(٧) رحمه الله: ساقطة من (م).

(٨) متبرعاً: ليست في (م).

(٩) في (م): المذاهب.

(١٠) لم أجده في «التهذيب» للنووي.

كرامات ظاهرة»[1].

قلت: لا شك في ذلك ولا ريب، فمنها:

ما أخبرني شيخنا، بقية الحفَّاظ، صلاح الدين[2] العلائي، بقراءتي عليه، قال: حكى شيخنا، قاضي القضاة، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي أنه سمع من شيخنا، الزاهد الكبير، وليّ الله، أبي الحسن علي الواسطي ــ قال شيخنا: وسمعتها أيضاً من جماعة آخرين مرسلة ــ أن الإمامَ أبا القاسم الرافعي بات عند بعض أصحابه، بكرم[3] له، خارج بلد «قزوين»، وكانت عادته أنه يكتب بالليل فيما يصنف فيه، فلمَّا كان الليل لم يكن هناك دهن يُشعل به السراج، ولا يمكن[4] الدخول إلى البلد لأجل ذلك ليلاً، فجلس الرافعي إلى جنب ذلك[5]، فأضاء له غصن منها، فكتب عليه إلى أن فرغ[6].

قال الشيخ علي الواسطي: وهذه الحكاية مشهورة عندنا بواسط، وتلك البلاد.

ومنها: ما قرأته على الشيخ المذكور، قال: حكى شيخ شيوخنا العلاَّمة تاج الدين، أبو محمد، عبد الرحمن بن إبراهيم الفزاري ــ رحمه الله ــ في تاريخ علقه عن القاضي شمس الدين ابن خلكان[7]، أنه حدَّثه أن الملك

(١) لم أجده في «التهذيب» للنووي.
(٢) الدين: ساقطة من (م).
(٣) الكرم: هو شجر العنب.
(٤) في (م): أمكن.
(٥) كذا (أ)، وفي (م): دالته. ولعل في الكلام نقصاً، أو تصحيفاً؟
(٦) انظر القصة في: «طبقات الشافعية»، لابن السبكي (٨/ ٢٨٤) مختصرة.
(٧) أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان، قاضي القضاة، شمس الدين الأربلي، =

جلال الدين خوارزم شاه[1]، غزا الكُرْج[2] بـ «تِفْلِيس»[3] سنة ثلاث وعشرين وستمائة، وقتل فيهم بنفسه حتى جمد الدم على يده، فلما مر «بقزوين»، خرج إليه الإمام أبو القاسم الرافعي، فلما دخل عليه أكرمه إكراماً عظيماً، فقال له[4] الشيخ: سمعت أنك قَاتَلْتَ الكفار حتى جَمُدَ الدم على يدك، فأحب أن تخرج إليَّ يدك لأقبِّلها. فقال له السلطان: بل أنا أقبِّل[5] يدك.

= الشافعي. مولده سنة ٦٠٨هـ بـ «إربل»، وبها سمع «صحيح البخاري» من ابن مكرم الصوفي. وكان فاضلاً، بارعاً، متقناً، عارفاً بالمذهب، حسن الفتاوي، بصيراً بالعربية، صنف كتابه: «وفيات الأعيان»، وقد اشتهر كثيراً. توفي ــ رحمه الله ــ سنة (٦٨١هـ).

له ترجمة في: «فوات الوفيات» (١/ ١١٠)؛ و «الدليل الشافي» (١/ ٧٤).

(١) هو السلطان الكبير، منكوبري بن السلطان علاء الدين محمد بن السلطان خوارزم شاه تكش بن خوارزم شاه أرسلان بن الملك آتسز بن محمد نوشتكين الخوارزمي. توفي سنة (٦١٧هـ).

له ترجمة في: «سير النبلاء» (٢٢/ ٣٢٦).

وينظر شيء من أخباره في: «الكامل»، لابن الأثير (٩/ ٣١٠، ٣١٣، ٣١٤).

(٢) بالضم ثم السكون، وآخره جيم: جيل من الناس، نصارى، كانوا يسكنون في جبال القَبْق، وبلد السرير، فقويت شوكتهم حتى ملكوا مدينة «تفليس»، ولهم ولاية تنسب إليهم، وملك، ولغة برأسها، وشوكة وقوة وكثرة عدد. «معجم البلدان» (٤/ ٤٤٦).

و «جبل القَبْق»: هو جبل متصل بباب الأبواب، وبلاد اللاَّن، وهو آخر حدود «آرمينية». كما في «معجم البلدان» (٤/ ٣٠٦).

(٣) تقع في أعالي نهر «الكر»، وهي قصبة «كرجستان» التي تُعرف اليوم بـ «جورجيا».

انظر: «بلدان الخلافة الشرقية» (ص ٢١٦).

(٤) له: ساقطة من (م).

(٥) في (م): أقبلك.

فقبَّل السلطان يده، وتحادثا[1]، ثم خرج الشيخ، وركب دابته، وسار قليلاً، فعثرت به الدابة، فوقع فتأذَّت يده التي قبَّلها السلطان، فقال الشيخ: سبحان الله! لما قَبَّل هذا الملك يدي حصل في نفسي شيء من العظمة، فعوقبت بالوقت بهذه الوقعة[2] [3].

[دقته ــ رحمه الله ــ وطهارة لسانه، واحترازه في التصنيف]:

وكان ــ رحمه الله ــ طاهر اللسان في تصنيفه، كثير الأدب، شديد الاحتراز في النقول، فلا يطلق نقلاً عن أحد إلاَّ إذا وقف عليه من كلامه، / [١٩/ب] فإنْ لم يقف عَبَّر بقوله: «وعن فلان كذا»، شديد الاحتراز ــ أيضاً ــ في مراتب الترجيح[4]، ولهذا يطلق تارةً: [على][5] الأصح، ونحوه. وتارةً يقول: «الأصح عند الأكثرين». وتارة يقول: «الأصح على ما قاله فلان وفلان». أو: «كلام الأكثرين يميل إلى كذا». ومرة يذكر ما يشعر بأنه من جهته، كقوله: «الأحسن». و «الأعدل». و «الأشبه». و «الأمثل». و «الأقرب». [والأنسب][6]. و «ينبغي كذا». و «يشبه كذا». ونحو ذلك.

[مصنفاته]:

صنَّف ــ رضي الله عنه ــ ، وأعاد علينا من بركاته، وبركات سلفه الطاهر

---

(١) في (م): وتجاذبا. وهو تصحيف. والصواب المثبت، كما في السبكي.

(٢) في «طبقات السبكي»: بهذه العقوبة.

(٣) «طبقات السبكي» (٨/ ٢٨٤). وأوردها في «سير النبلاء» (٢٢/ ٢٥٤). إلى قوله: فقبَّل السلطان يده.

(٤) من قوله: كان طاهر اللسان. . . إلى قوله: الترجيح، عبارة الإسنوي في «طبقاته» (١/ ٥٧٢).

(٥) ساقطة من (أ)، وألحقتها من (م).

(٦) زيادة من (م).

ــ كُتباً أصبحت للدين والإسلامِ أَنْجُماً وشُهباً، منها: الكتاب الذي خار الله لنا ــ وله الحمد والمنَّة ــ بالكلام على أحاديثه، وآثاره ــ يَسَّر الله إكماله، والنفع به ــ وهو:

١ ــ «الفتح العزيز في[1] شرح الوجيز»[2].

قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح: «لم يشرح الوجيز بمثله».

قلت: بل لم يصنف في المذهب مثله.

قرأت على شيخنا صلاح الدين ــ بالقدس الشريف ــ قال: سمعت شيخنا العلامة الرباني أبا إسحاق، إبراهيم[3] بن عبد الرحمن الفزاري ــ غير مرة ــ يقول: «ما يعرف قدر الشرح الكبير إلاَّ بأن يجمعَ الفقيه المتمكن في المذهب، الكتبَ التي كان الإمام الرافعي يستمد منها، ويصنف شرحاً للوجيز، من غير أن يكون كلام الرافعي عنده، فحينئذٍ يعرف كل أحد قصوره عمَّا[4] وصل إليه الإمام[5] الرافعي». هذا أو معناه.

٢ ــ ومنها: «الشرح الصغير»[6] للوجيز أيضاً.

---

(١) في: ساقطة من (م).

(٢) وقد تقدم الكلام على هذا الكتاب بالتفصيل في الباب الذي خصصناه للإمام الرافعي وكتابه. انظر: (ص ٢١ ــ ٣٦).

(٣) في (أ): ابن إبراهيم. والمثبت من (م)، وهو الصواب.

(٤) في (م): قصور عمل. والصواب المثبت.

(٥) الإمام: ساقطة من (م).

(٦) وقد أشار إليه أكثر الذين ترجموا للإمام الرافعي. واعتمد عليه ابن الملقن، واستفاد منه في كتابه «البدر المنير»، و «عمدة المحتاج» وغيرهما من مؤلفاته.
ويُنظر: «كشف الظنون» (٢/ ٢٠٠٣)؛ و «مفتاح السعادة» (٢/ ١١٤، ١١٥).

قال الإسفراييني ــ المتقدم ذكره ــ : «وقع موقعاً عظيماً عند الخاصة، والعامة»[1].

قرأت على شيخنا صلاح الدين، قال: سمعت قاضي القضاة، أبا عبد الله، محمد بن عبد الرحمن القزويني ــ تغمده الله بعفوه ــ يحكي عن مشايخ بلده، أن سبب تصنيف الإمام أبي القاسم الرافعي «الشرح الصغير»: «أن بعض الفقهاء قصد أن يختصر «الشرح الكبير»، فبلغ ذلك الإمام الرافعي، فخاف أن يُفْسِدَه عليه بالتغيير، لقصور عبارة[2] ذلك الرجل، فقال له الإمام أبو القاسم: أنا أختصره لك، ولكن لا أقدر على الورق. وكان ذلك الرجل ــ أيضاً ــ فقيراً، فلم يمكنه إلاَّ أَنْ أحضر للإمام أبي القاسم من الورق المكتوب الذي يباع شيئاً كثيراً، فكتب الإمام الرافعي «الشرح / الصغير» في ظهوره، حتى أَكْمَلَه، ثم نُقِلَ من تلك الظهور». [٢٠/أ]

قلت: وهذه الحكاية، مما يدل على زهد الإمام الرافعي، وَتَقَلُّلِهِ من الدنيا[3].

٣ ــ ومنها: «المُحَرَّر»[4].

---

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢/ ٢٦٤).

(٢) عبارة: ساقطة من (م).

(٣) حيث لم يكن يملك ثمن الورق.

(٤) ذكره السبكي في «طبقاته» (٨/ ٢٨١)، وغيره ممن ترجم له. وقال صاحب «كشف الظنون» (٢/ ١٦١٣): «وهو كتاب معتبر، مشهور بينهم».
وقد اعتنى بهذا الكتاب جماعة من العلماء، ما بين مختصرٍ له وشارحٍ، ومن أشهر مختصراته وأهمها: كتاب «منهاج الطالبين» للإمام النووي ــ رحمه الله ــ، قال في خطبته (ص ٢): «. . . ومتن المحرر كثير الفوائد، عمدة في تحقيق المذهب. . . لكن في حجمه كبر، عن حفظ أكثر أهل العصر، فرأيت اختصاره في نحو نصف حجمه، مع ما أضمه إليه من النفائس». وشهرة كتاب «المنهاج» =

وهو كاسمه، وما أكثر نفعه، مع صغر حجمه.

٤ ــ ومنها: «شرح مسند الإمام الشافعي»[(١)].

وهو كتاب نفيس، قال الإسفراييني المتقدم ذكره: «أَسْمَعَه مصنفه سنة تسع عشرة وستمائة»[(٢)].

٥ ــ ومنها: «الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة».

التي تقدم التنبيه على عظم شأنها في الخطبة[(٣)]، ابتدأ بها[(٤)] [ــ رحمه الله ــ][(٥)] في إملائها يوم الثلاثاء، ثامن عشرين رجب، سنة

= تغني عن الإطالة بالكلام عليه.

وممن شرح «المحرر»: القاضي، شهاب الدين، أحمد بن يوسف السندي، الحصنكيفي (ت ٨٩٥هـ)، وسَمَّاه: «كشف الدرر في شرح المحرر». وعليه شروح ومختصرات غير ما ذكرت، ينظر حول ذلك: «كشف الظنون» (٢/ ١٦١٢، ١٦١٣).

وتوجد نسخة من «المحرر» في مكتبة الرباط، بتريم، محافظة حضرموت ــ اليمن. مقاسها ٢٥ × ١٨ بدون تاريخ.

انظر: «فهرس مكتبة تريم»، لعبد الله الحبشي (ص ٥٣).

(١) ذكره السبكي في «طبقاته» (٨/ ٢٨١)؛ وصاحب «الشذرات» (٥/ ١٠٨)، وسائر من ترجم للرافعي. قال الذهبي في «سير النبلاء» (٢٢/ ٢٥٣): «... في مجلدين، تعب عليه»، وقال في «كشف الظنون» (٢/ ١٦٨٣): «وَشرَحَه الإمامُ... الرافعي عقيب «الشرح الكبير»، وابتدأ في رجب سنة (٦١٢هـ)». ومنه ومِن كتاب ابن الأثير ــ الماضي ذكره ــ اختصر الحافظ السيوطي كتابه: «شافي العي على مسند الشافعي».

وانظر: «مفتاح السعادة» (٢/ ١٤، ١١٥)؛ و «معجم المؤلفين» (٦/ ٣).

(٢) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢/ ٢٦٤).

(٣) انظر: (ص ٣٦٠).

(٤) بها: ليست في (م)، والكلام مستقيم بدونها.

(٥) زيادة من (م).

إحدى عشرة وستمائة[1] وختمها يوم الجمعة، رابع عشرين ربيع الأول، سنة اثنتي عشرة وستمائة[2] [3].

٦ ــ ومنها: «التذنيب»[4] على الشرحين.

لما يتعلق بالوجيز.

وبهـذه الكتب الثلاثـة[5] يُعْـرفُ محـلُّ الإمـام أبـي القاسم الرافعي مـن معرفة هذا العلم ــ أعني علم هذا[6] الحديث، والكلام عليه، على اصطلاح

---

(١) انظر: «الأمالي» (ق ٢/ ب)، المجلس الأول.

(٢) من قوله: وختمها. . . إلى قوله: وستمائة. ساقط من (م).

(٣) انظر: «الأمالي» (ق ١٣٣/ أ)، وهو المجلس الأخير.

وفي نهاية المجلس الأخير منها قام ــ رحمه الله ــ بوصف لهذه الأمالي، وطريقته فيها، وكيفية ترتيبها، والإشارة إلى فوائدها، على نحو ما تقدم من كلام ابن الملقن في ذلك. ثم جعل في آخرها معجماً بأسماء الصحابة وسائر الرواة الذين جاءوا في «الأمالي»، مُرَتِّباً ذلك على حروف المعجم، ثم في كل حرف يرتبهم حسب ترتيب ذكرهم في «الأمالي»، ليكون ذلك فهرساً يُرْجَع إليه عند الحاجة.

وذكر ابن فهد في «ذيل التذكرة» (ص ٢٣٣) أن للحافظ العراقي أمالي على «أمالي الرافعي». وتوجد نسخة من «الأمالي» في مكتبة «الأسكوريال» بأسبانيا، وعنها صورة على ميكروفيلم في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية تحت رقم (٤٦).

(٤) ذكره الذهبي في «النبلاء» (٢٢/ ٢٥٣)، وقال: «فوائد على الوجيز». وكذا ذكره السبكي في «الطبقات» (٨/ ٢٨١)، وغيرهما ممن ترجم للإمام الرافعي.

وقال صاحب «كشف الظنون» (١/ ٣٩٤): «من متعلقات الوجيز».

والظاهر أن هذا الكتاب هو ذيل، أو تعليقات على شرحي الرافعي ــ «الكبير» و «الصغير» ــ للوجيز، وإلى هذا يُوْمِـىءُ كلام ابن الوردي في «تاريخه» (٢/ ١٤٨)، حيث يقول: «. . . ومصنف التذنيب على الشرحين».

(٥) وهي: «شرح المسند»، و «الأمالي»، و «التذنيب».

(٦) هذا: ليست في (م).

أهله، في عزوه، ورجاله، وفوائده ـ المعرفة التامة. وخَرَّج لنفسه:

٧ ـ «أربعين حديثاً».

كما تقدمت الإشارة إليها[١]، ساق فيها الحديث المسلسل بالأولية[٢] من عشرة طرق، يذكر مع كل طريق منها أربعة أحاديث فيما يتعلق بالرحمة.

٨ ـ ومنها: «الإيجاز في أخطار الحجاز»[٣].

---

(١) انظر: (ص ٤٥١).

(٢) وهو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ، أن النبي ﷺ قال: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء، الرحم شجنة من الرحمن، فمن وَصَلَها وصله الله، ومن قطعها قطعه الله».
أخرجه:
ـ أبو داود في «سننه» (٥/ ٢٣١)، كتاب الأدب، باب: في الرحمة، ح (٤٩٤١).
ـ والترمذي في «جامعه» (٤/ ٣٢٣)، كتاب البر والصلة، باب: ما جاء في رحمة الناس، ح (١٩٢٤)، واللفظ المسوق لفظه، وقال: «حسن صحيح».
ـ وأحمد في «مسنده» (٢/ ١٦٠) بلفظ الترمذي، ولفظ أبي داود أخصر منهما.
وهو عند الجميع من طريق: سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي قابوس، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ.
والحديث عند الرافعي في «الأمالي» (ق ١١/ ب) من هذا الطريق.
وأولية هذا الحديث: أنَّه أول حديث يسمعه أكثر رواته، كلُ واحدٍ منهم من شيخه، فهو مسلسل بقولهم: «أول حديث سمعته». ولكن تسلسله ناقص، فقد صحَّ تسلسله إلى سفيان بن عيينة، وانقطع التسلسل في سماع سفيان من عمرو إلى آخر السند. قال العراقي: «وقد وقع لنا بإسنادٍ متصلِ التسلسل إلى آخره، ولا يصح ذلك». وقال ابن حجر: «ومن رواه مسلسلاً إلى منتهاه فقد وهم».
انظر: «شرح الألفية»، للعراقي (٢/ ٢٨٩)؛ و «نزهة النظر مع النخبة» (ص ٦٢)؛ و «التدريب» (٢/ ١٨٩).

(٣) ذكره السبكي في «الطبقات» (٨/ ٢٨١)، وقال: «ذكر أنه أوراق يسيرة، ذكر فيها =

. . . .

= مباحث وفوائد خطرت له في سفره إلى الحج». ثم نبَّه على تسمية هذا الكتاب، فقال: «وكان الصواب أن يقول: «خطرات» أو: «خواطر» الحجاز، ولعله قال ذلك، والخطأ من الناقل». وذكره أيضاً صاحب «كشف الظنون» (١/ ٢٠٥).

ومما صنَّفه كذلك الرافعي، ولم يذكره ابن الملقن هنا:

* «المحمود» في الفقه: ذكره السبكي في «طبقاته» (٨/ ٢٨١)، وقال: «لم يتمه، ذُكِرَ لي أنه في غاية البسط، وأنه وصل فيه إلى أثناء الصلاة في ثمانِ مجلدات». قال: «وقد أشار إليه الرافعي في الشرح الكبير، في باب الحيض، أظنه عند الكلام في المتحيرة». وقال ابن هداية الله في «طبقاته» (ص ٢٤٩): «وكان له كتاب آخر شرع فيه قبل شروعه في «فتح العزيز»، وكان أبسط منه، سَمَّاه: «المحمود»، وصل فيه إلى آخر الصلاة، فصار أربع مجلدات، ثم عَدَلَ عنه وتركه، وابتدأ بالعزيز».

* ومنها: «التدوين في ذكر أهل العلم بقزوين»: وهو من أشهر كتبه وأهمها، ذكره صاحب «الأعلام» (٤/ ١٧٩)، وكذا «كشف الظنون» (١/ ٣٨٢)، وغيرهما.

وذكر في خطبته: أنَّ الذي بعثه على تأليف هذا الكتاب هو أنه لم يَرَ من وضع تاريخاً لبلده «قزوين»، على نمط «تاريخ مصر» لابن يونس، و «تاريخ بغداد» ونحوهما. وأن المختصر الذي وضعه الحافظ الخليل بن عبد الله في ذلك غيرُ وافٍ.

وهو يورد فيه من نشأ بقزوين ونواحيها، أو سَكَنَهَا أو طَرَقَها، ويذكر أحوالهم حسب ما سمعه من شيوخه والعلماء، أو وجده في التعاليق والأجزاء، ويضمنه ما نقل من أقوالهم وكلماتهم.

وقد صدَّر كتابه بأربعة فصول:

الأول: في فضائل البلدة وخصائصها.

الثاني: في اسمها.

الثالث: في كيفية فتحها، وبنيانها.

الرابع: في نواحيها، وأوديتها، ومساجدها، ومقابرها. . . إلخ. =

صنَّفه في سَفرَتِه إلى الحج، أفاده بعض العجم في شيوخ العصر.

[شعره]:

وله ــ رحمه الله ــ، مع ذلك شعر حسن، فمن ذلك ما ذكره في «أماليه»[1]:

سَمِّني ما شئتَ وسِم جبهتي
باسمك، ثم اسْمُ بأسمائي

فسَمِّني عبدَك أفخرْ بهِ
ويستوي عرشي على الماءِ

= ثم أتبع ذلك بذكر من وردها من الصحابة، والتابعين، ثم تسمية من بعدهم. وقد طُبع «التدوين» في الهند، بعناية الشيخ عزيز بك، في المطبعة العزيزية، بحيدرآباد، في أربعة أجزاء.

* وقد صنف كذلك «عقيدة»، كما ستأتي إشارة المؤلف إليها نقلاً عن شيخه العلائي ــ رحمه الله ــ. انظر (ص ٤٨٢).

* «الروضة» في فروع الشافعية: ذكره صاحب «كشف الظنون» (١/ ٩٣١). ولم أَرَ من ذكره غيره.

ومن الكتب التي ــ لعلها ــ نسبت إليه خطأً.

* «سواد العينين في مناقب الغوث أبي العلمين». ذكره الزركلي في «الأعلام» (٤/ ١٧٩)، وقال: «وفي نسبة هذا الكتاب إليه شكٌّ». وذكره كذلك إسماعيل باشا في «إيضاح المكنون» (٢/ ٣٠). ولم أَرَ ممن ترجم له من ذكره ضمن مؤلفاته.

(١) (ق ٧/ أ)، في آخر المجلس الأول.

وفيها[1] له:

إنْ كنتَ في اليُسْرِ فاحمدْ من حَبَاكَ به
فليس حَقًّا قَضَى، لكنَّه الجودُ

أو كنتَ في العُسْرِ فاحمده كذلكَ إذْ
ما فوقَ ذلكَ مصروفٌ ومردودُ

وكيف ما دارتِ الأيَّامُ مقبلةً
وغير مقبلةٍ فالحمد محمودُ

[وفيها[2] له][3]:

إلى رضى الربِّ نَسُوق الرضا
بالله ربًّا فارض فيما قضى

ولا تكُنْ عَنْ شَأْنِهِ غَافِلاً
فالوقتُ سيفٌ صَارِمٌ[4] منتضى[5]

---

(١) «الأمالي» (ق ٢٢/ ب)، في آخر المجلس الخامس.

(٢) «الأمالي» (ق ٣١/ب)، في آخر المجلس السابع. وهذان البيتان يناسبان معنى الحديث الذي أملاه في هذا المجلس، وهو حديث العباس ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ قال: «ذَاقَ طعمَ الإيمانِ من رَضِيَ بالله ربًّا، وبالإسلام ديناً، وبمحمدٍ نَبِيًّا». «الأمالي» (ق ٢٨/ أ).

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (أ)، وأثبته من (م).

(٤) يقال: صَرُمَ السيفُ: احتدَّ، وسيف صارِمٌ: قاطع. «المصباح المنير» (١/ ٣٣٩).

(٥) نَضَوْتُ السيف من غمده، وانتضيته: سللته.
انظر: «المصباح المنير» (٢/ ٦١٠)؛ و «مختار الصحاح» (ص ٦٦٥).

[وفيها[1] له][2]:

العَـــالَمُـــون ضَعِيفُهُـــم وقَـــوِيُّهُـــم
لجـــلالِ عـــزتـــه سُجُـــودٌ رُكَّـــعُ

لـــو كُلِّفُـــوا أَنْ يَعْبُـــدُوه عمـــرَهُـــمُ
حـــقَّ العِبَـــادةِ لحظـــةً لَتَكَعْكَعُـــوا[3][4]

[وفيها[5] له][6]:

أَقِيْمَـــا علـــى بـــابِ الـــرحيـــم أَقِيمَـــا
ولا تَنِيَـــا[7] فـــي ذكـــرِه فتَهِيمـــا[8] / [٢٠/ب]

وللنَّفَحَـــاتِ[9] الطيبـــات تَعَـــرَّضَـــا
لعلكمـــا تستنشقـــانِ نسيمـــا

---

(١) «الأمالي» (ق ٣٦/أ)، في آخر المجلس الثامن.
قال: «وإن شئت قلت: خُضَّعُ، وتَضَعْضَعُوا». يعني بدل: «ركع»، و «تكعكعوا».

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (أ)، وألحقته من (م).

(٣) تكعكع الرجل، وتكأكأ، إذا ارتدع. وتكعكع ـ أيضاً ـ : هاب القوم، وتركهم، بعدما أرادهم، وجَبُنَ عنهم. «لسان العرب» (ص ٣٨٩١)، مادة: كعع.

(٤) في (أ، م): لتعكفوا، والمثبت من «الأمالي»، وهو الصواب.

(٥) «الأمالي» (ق ٤٣/ ب)، في آخر المجلس العاشر.

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من (أ)، وألحقته من (م).

(٧) وَنَى في الأمرِ، وَنَىً، وَوْنياً: ضَعُفَ وفتَر، فهو وَانٍ. «المصباح المنير» (٢/ ٦٧٣).

(٨) هَامَ، يهيم: خَرَجَ على وجهه، لا يدري أين يتوجه، فهو هَائِم. «المصباح المنير» (٢/ ٦٤٥).

(٩) النَّفْحَة: العَطِيّة، ونَفَحَهُ بالمالِ، نَفْحاً: أعطاه. ونَفَحَتْ الريح، نفحاً: هبت. «المصباح المنير» (٢/ ٦١٦).

هــو الــرَّبُّ مــن يَقْــرَعْ علــى الصِّــدْقِ بَــابَــهُ
يجـــدْه رؤوفـــاً بـــالعبـــادِ رحيمـــاً

وفيها[1] له:

تَنَبَّـــهْ، فَحَـــقٌّ أن يطـــولَ بحســـرةٍ
تلهـــفُ مَـــنْ يَسْتَغْـــرِقُ العمـــرَ نَـــوْمُـــهُ

لَقَـــدْ نِمْـــتَ فـــي لَيْـــلِ الشَّبيبـــةِ غـــافِـــلاً
فهُـــبَّ لصبـــحِ الشَّيـــبِ إذْ جـــاء يَـــوْمُـــهُ

وفيها[2] له:

سَـــوَادُ الشبـــابِ كَلَيْـــلٍ مَضَـــى
وقـــد نِمْـــتَ فيـــه لَقًـــى[3] غَـــافِـــلاً

وصُبْـــحُ المَشِيـــبِ بَـــدَا فَـــانْتَبِـــه
فعَمَّـــا قليـــلٍ تُـــرَى آفـــلاً[4]

وفيها[5] له:

---

(١) «الأمالي» (ق ٥٤/ أ)، في آخر المجلس الثاني عشر.
(٢) «الأمالي» (ق ٥٤/ أ). قال عقب البيتين السابقين: «أيضاً في معناه» ثم ساقهما.
(٣) اللقي: الشيء الملقى، المرمي. والجمع: ألقاء. «لسان العرب» (ص ٤٠٦٦)، مادة: لقا.
(٤) أَفَلَ الشيء، أَفْلاً، وأُفُولاً: غاب. «المصباح المنير» (١/ ١٧).
(٥) «الأمالي» (ق ٧٧/ ب)، في آخر المجلس السابع عشر.
وساق هذه الأبيات لتناسب الحديث الذي أملاه في هذا المجلس، وهو حديث ابن عباس المشهور، أن النبي ﷺ قال له: «... احفظْ اللَّهَ يحفظْكَ، احفظ الله تَجِدْهُ أمَامَك...» الحديث.

مـــنْ يَسْتَعِـــنْ بـــالله سُبْحـــانـــه
ويطلـــبُ العـــوذة ممـــا يُعيـــنْ

يُعِنْـــهُ بـــالفضـــل علـــى مـــا بـــهِ
يقَـــرُّ عينـــاً ويَقِـــرُّ اللَّعِيـــنْ

فحسبنـــا الله لِمَـــا نَـــابَنَـــا
إيَّـــاهُ نَـــرْجُـــو وَبِـــهِ نستعيـــنْ

وفيها[1] له:

ليـس للـدنيـا[2] استقـامـه ... ولمـن فيهـا إقـامـهْ
هـي إلمـامـةُ طَيْـفٍ[3] ... وانتشـاء[4] مـن مُـدَامـهْ[5]
هـي مثـلُ البـرقِ يبـدو ... مـن تجـاويـفِ غَمَـامَـهْ
نـائـلٌ مـا أنـت فيـه ... مـن هَـوَانٍ وكـرامـهْ
حـاصـلُ المـأمـولِ منهـا ... تَبِعَـاتٌ[6] وغـرامـهْ
تعـبٌ فـي الحَـالِ صَعْـبٌ ... ثُـمَّ فـي العُقْبَـى نـدامـهْ

---

(١) «الأمالي» (ق ٩٤/ أ)، في آخر المجلس العشرين.
قال هذه الأبيات بمناسبة الكلام عن الاستقامة، قال: «وتأمل عن رَوِيَّة وأناة في هذه الكلمات التي قلتها». ثم أنشدها.
(٢) في (أ، م): في الدنيا. والمثبت من «الأمالي».
(٣) الطيف، والطائف: ما أطاف بالإنسان من الجن، والإنس، والخيال. «المصباح المنير» (٢/ ٣٨٣).
(٤) انتشى الرجل: سَكِرَ، فهو نشوان. «مختار الصحاح» (ص ٦٦١).
(٥) المُدَام، والمدامة: الخمر. «مختار الصحاح» (ص ٢١٦).
(٦) التبعة: ما يتبع المال من نوائب الحقوق. «النهاية» (١/ ١٧٩).

جـــافِ[1] عنهـــا الجنْـــبَ صَفْحـــاً تنـــــجُ مِنْهَـــا بِسَـــــلاَمـــــهْ

وفيها[2] له:

أَفْـــدي الـــذيـــن سَقَـــونِـــي كَـــأْس حُبّهـــمُ
وإِنْ جَفَـــوْنِـــي وإنْ جَـــارُوا[3] وإنْ غَـــدَرُوا
أليـــس قـــد جعلـــونـــي أهـــلَ وُدِّهـــمُ
ففـــي فـــؤاديَ منـــه الـــوِرْدُ[4] والصَّـــدَرُ
أليـــس لـــم يسلبـــونـــي مـــا أَلَـــذُّ بـــه
ذكـــراً، وحبًّـــا، وإضمـــاراً وقـــد قَـــدَرُوا

وفيها[5] له:

صافيتك لا تشب[6] بمطلٍ[7]، وبليٍّ[8] ميعادك، واحتكم بما شِئْتَ علَيَّ

---

(١) جَفَا جنبه عن الفراش، وَتَجَافَى: نبا عنه، ولم يطمئن عليه، وجَافَيْتُ جنبي عن الفراش، فتجافى. «لسان العرب» (ص ٦٤٦)، مادة: جفا.

(٢) «الأمالي» (ق ١٠٢/ ب)، في آخر المجلس الثاني والعشرين. وقال هذه الأبيات بمناسبة الكلام عن الحب في الله، وكان أملى في هذا المجلس حديث عمرو بن عبسة ــ رضي الله عنه ــ أن رسول الله ﷺ قال: «قال الله تعالى: حقت محبتي للذين يتحابون من أجلي».

(٣) جَارَ في حكمه، يجور، جَوْراً: ظلم. «المصباح المنير» (١/ ١١٤).

(٤) الوِرْدُ: ورود القوم الماء. وهو: الماء الذي يورد. وهي: الإبل الواردة. وهو أيضاً: العطش. وهو ضد: الصَّدر. «لسان العرب» (ص ٤٨١٠)، مادة: ورد.

(٥) «الأمالي» (ق ١٠٨/ أ)، في آخر المجلس الثالث والعشرين.

(٦) الشوب: الخلط. «مختار الصحاح» (ص ٣٥٠).

(٧) مَطَلَه، مَطْلاً، فهو مَطُولٌ، وَمطَّال، ومُمَاطِلٌ: إذا سَوَّفه بوعد الوفاء مرة بعد أخرى. «المصباح المنير» (٢/ ٥٧٥).

(٨) واللَّي ــ أيضاً ــ: المماطلة.

أَتِمَّ نِعَمَاً أَنْتَ تَطَوَّلْتَ بها
منْكَ اليَدُ[1]، والقصور مِنِّي وإليَّ

[وفيها[2] له][3]:

تَيَمَّمْتُ[4] بَابَكَ لا غيره
فما الخيرُ عندي سوى خَيْرِكم

لئن لم أُصِبْ مِنْكمُ وَابِلاً[5]
فما أرتجي الطلُّ[6] مِنْ غَيْرِكم

وفيها[7] له:

نفسي فِداً لهم خَيَّبُوا أَمْ تَوَلَّوا
تحَوَّلُوا عَنْ حالهم أو ثَبَتُوا فَخَوَّلُوا[8]

إنْ حَرَمُوا فطالما بفضلهم تَطَوَّلُوا
فتَخْتُ عيني بهم، فما عنهم محول

---

(١) اليَد: النعمة والإحسان. «المصباح المنير» (٢/ ٦٨٠).

(٢) «الأمالي» (ق ١١٦/ ب)، في آخر المجلس الخامس والعشرين.

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (أ)، وزدته من (م).

(٤) يَمَّمه: قصده. وتيممه: تقصده. «مختار الصحاح» (ص ٧٤٤).

(٥) يقال: وبَلَتَ السماء، وَبْلاً، ووُبُولاً: اشتد مطرها، ويقال للمطر: وَابِل. «المصباح المنير» (٢/ ٦٤٦).

(٦) الطَلُّ: أضعف المطر، وجمعه: طِلال، يقال: طلت الأرض، وطلها الندى، فهي مطلولة. «مختار الصحاح» (ص ٣٩٦).

(٧) «الأمالي»: (ق ١١٢/ أ)، في آخر المجلس الرابع والعشرين.

(٨) التَّخَوُل: التعهد. ومنه الحديث «كان النبي ﷺ يتخولنا بالموعظة مخافة السآمة». «مختار الصحاح» (ص ١٩٣).

إعـراضهـم إنْ أَعْـرَضُـوا وَشـدَّدوا وهَـوَّلـوا[1]

وعَـرضـونـي للنـوى[2] بمـا علـيَّ طَـوَّلُـوا

ليـس بثـانٍ عنهـم، إنَّ الحبيـب الأولُ

عليهـم فـي كُـلّ مـا أقصـده المُعَـوَّلُ

[وفيها[3] له][4]:

[٢١/أ] قُـولـوا لهـم ثـمَّ قُـولـوا مـا عنهـمُ لـي عُـدُولُ /

أَحمِّلُـونـي أمـوراً تَنْهَـدُّ منهـا العقُـولُ

أو تَـوَلَّـونـي بِخَيْـرٍ يَطُـولُ فيـه الفُضُـولُ

لا أَجْعَـلُ القَلْـبَ رَهْنـاً فـالـرهـنُ مِمَّـا يَـزُولُ

وَقْـفٌ عليهـمُ فُـؤَادِي والـوقـف مـا لا يحـولُ

وفيها[5] له:

قـد ذَلَّ مَـنْ مِنْـهُ مَـلاَّ وبعـدَ ذلـك ضَـلاَّ

وفـاز مَـن فيـه يسعـى وخَـابَ مـن عنـه وَلَّـى

مَـن اسْتَقَـلَّ سِـوَاهُ ففـي هُـدَاه اسْتَقَـلاَّ

والمُعْـرِضُ المُتَـوانـي نُـوَلِّـه مـا تَـوَلَّـى

---

(١) يقال: هَالَهُ، فاهتال، أي: أفزعه ففزع، والتهويل: التفزيع. «مختار الصحاح» (ص ٧٠٢).

(٢) لعل معناها هنا: الحاجة. «لسان العرب» (ص ٤٥٨٩)، مادة: نوى.

(٣) «الأمالي» (ق ١٢٥/ أ)، في آخر المجلس السابع والعشرين.

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (أ)، وأثبته من (م).

(٥) «الأمالي» (ق ١٣٣/ أ)، في آخر المجلس التاسع والعشرين.

وإنْ خَضَعْـتَ تـراهُ بفضلـه يَتَجَلَّـى
يـا رب عَبْـدُك يـرجـو مـن ظِـلِ فَضْلِـكَ ظِـلاًّ
وأنـتَ ربٌّ رَحِيـمٌ تُسْـدِي الجميـلَ فَهَـلاًّ

ثُم خَتَم هذه الأمالي بأن قال:

عبدُ الكريم المُرْتَجِي رحمةً تَكْنُفُهُ[1] مِـنْ كـلِ أرجـائـهِ
أملىٰ ثـلاثيـن حـديثـاً علـى مـا وَفَّـقَ اللَّـهُ بنعمـائـهِ
ليـس يُـزَكِّيهـا ولكنَّـه يقـولُ قـولَ الحـائـرِ التـائـهِ:
فَـازَ أبـو القـاسـمِ يـا رب لـو قَبِلـتَ حَـرْفَيْـنِ مـن إمـلاَئِـه[2]

[أولاده]:

وللإمام الرافعي ــ رحمه الله ــ من الأولاد ولد ذكر، اسمه محمد. ولقبه: عزيز الدين ــ كما سُقْنَا حديثه عن والده فيما تقدم من الأحاديث. وبنت، ذكر أبو سعد المنسي النسوي في «تاريخ خوارزم شاه»: أن الإمام أبا القاسم الرافعي كانت له بنت، تزوجها رجل من مشايخ «قزوين» وأولدها أولاداً كثيرة.

وقرأت على الشيخ صلاح الدين[3] ــ أبقاه الله ــ قال: رأيت بدمشق سنة أربعين وسبعمائة امرأة حضرت عند قاضي القضاة، تقي الدين السبكي[4]،

---

(١) كَنَفُ اللَّهِ: رحمته. يقال: اذهب في كنفِ الله وحفظه، أي: في كلائته، وحرزه، وحفظه. «لسان العرب» (ص ٣٩٤٠)، مادة: كنف.

(٢) «الأمالي» (ق ١٤٢/أ).

(٣) هو العلائي.

(٤) الإمام، الفقيه، المحدث، الحافظ، أبو الحسن، علي بن عبد الكافي بن علي بن =

عجمية، فصيحة اللسان، ذَكَرتْ أنَّها من نسل الإمام الرافعي، وكانت تحفظ «عقيدته» التي صنَّفها، فقرأت منها قطعة، وهي عقيدة بديعة على طريقة أهل السنَّة، بعبارة فصيحة على عادته ـ رحمة الله عليه ـ .

[وفاته]:

توفي ـ رضي الله عنه وأرضاه، وجعل الجنة مَأْوَاهُ ـ في حدود سنة ثلاث وعشرين وستمائة، ودُفن بـ «قزوين». قاله أبو عبد الله الصَفَّار، الإسفراييني، وكذا أَرَّخَهُ القاضي شمس الدين ابن خلكان، وأفاد بأنها كانت في ذي القعدة[1].

وقال الشيخ تقي الدين بن الصلاح: «بلغنا بدمشق وفاته سنة أربع وعشرين وستمائة، وكانت وفاته في أوائلها، أو في أواخر السنة التي قبلها بقزوين».

هذا ما يتعلق بحال الإمام أبـي القاسم الرافعي.

[٢١/ب] وأما والده / الذي وَعَدْنا بذكره: فقال ابن نقطة الحافظ في «ذيله على كتاب الأمير ابن ماكولا»[2]: «أبو الفضل[3]، محمد[4] بن عبد الكريم بن

= تمام بن يوسف بن موسى... قال السيوطي: «أقبل على التصنيف والفتوى... وتصانيفه تدل على تبحره في الحديث وغيره، وسعة باعه في العلوم». توفي سنة (٧٥٦هـ).
له ترجمة في: «ذيل التذكرة»، للحسيني (ص ٣٩)؛ و «طبقات الحفاظ» (ص٥٢٥).

(١) ونقله الذهبـي في «سير النبلاء» (٢٢/ ٢٥٤) عن ابن خلكان. ونقله كذلك غير واحد من الذين ترجموا للرافعي.

(٢) (١/ ٢١٢).

(٣) قال الرافعي في «التدوين» (ج ١، ٦٦/ أ): «كناه أبوه بأبـي الفضل رعاية لاسم جده الفضل».

(٤) ترجم له ابنه أبو القاسم في «التدوين» (ج ١، ق ٦٦/ أ)؛ وفي «الأمالي» (ق ٤/ أ)، =

الفضل، الرافعي، القزويني، يقال [له][1]: «بابويه»[2].

سمع ببلده من: أبـي علي، الحسن بن أحمد الهمذاني، قدم عليهم. ومـن ملكـداد بـن علـي بـن أبــي عمـرو[3]، وببغـداد مـن: أبــي منصـور ابـن خيرون[4]، وأبـي الفضل الأرموي، وأبـي عبد الله بن الطرائفي، وسعد الخير [الأنصاري][5]. وبنيسابور من: أبـي الأسعد القشيري، وعبد الخالق بن زاهر الشحامي في آخرين.

= وقد فَرَّقَ ترجمته على سائر المجالس، فكل حديث يرويه عن والده يذكر فيه شيئاً من حاله.

ولـه تـرجمـة ــ أيضـاً ــ فـي: «طبقـات الشـافعيـة» للسبكـي (٦/ ١٣١)؛ و «الـوافـي بالوفيات» (٣/ ٢٨٠)؛ و «طبقات الشافعية»، للإسنوي (١/ ٥٧٠)؛ و «ذيل تاريخ بغداد»، لابن الدبيثي (٢/ ٦٤).

(١) زيادة من (م).

(٢) قال الإمام الرافعي في «التدوين» (ج ١، ٦٦/أ): «وكان يلقب في صغره بـ «بابويه» على ما يعتاده أهل قزوين من التلقيب بـ «بابا»، و «بابويه»، يعنون: أنه سَمِيُّ جده، ويحبون ذكر الجد بالحافد، وبقي عليه ذلك اللقب، إلاَّ أنه كان يكرهه. ويذكر أن عَمَّةَ له كانت ترقصه به في صغره، فاشتهر به».

(٣) ابن إلياس، العمركي، الخباز، القزويني، وربما سمى نفسه: عبد الله. إمام، قنوع، ورع، ملازم لسيرة السلف الصالحين وهديهم.

أخذ عنه والد الرافعي وكان يديم ذكره، والثناء عليه، والدعاء له. توفي ــ رحمه الله ــ قبل سنة (٥٣٥هـ).

مختصرة من «أمالي الرافعي» (ق ٥٦/ب، ٥٧/أ)؛ وله ترجمة في «التقييد»، لابن نقطة (٢/ ٢٧٤)؛ وطبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (١/ ٣٥٣).

(٤) في «التدوين» (ج ١، ق ٦٧/ب): «محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون، الدبَّاس، سمع منه ــ يعني والد الرافعي ــ «نسب قريش» للزبير بن بكار».

(٥) زيادة من (م).

وقـال ولـده ـ أعنـي الإمـام الـرافعـي ـ فـي «أمـاليـه»[1]: «والـدي أبو الفضل، ممن خُصَّ بعفة الذيل، وحُسن السيرة، والجدِّ في العلم والعبادة، وذلاقة[2] اللسان، وقوة الجنان، والصلابةِ في الدين، والمهابةِ عند الناس، والبراعة في العلوم[3]: حفظاً، وضبطاً. ثم: إتقاناً، وبياناً، وفهماً ودرايةً. ثم: أداءً، وروايةً.

سمع الحديث، وتفقَّه بـ «قزوين» في صِباه، ثم سافر إلى الري، فسمع، وتفقَّه، ثم ارتحل[4] إلى بغداد، فسمع، وتفقَّه، وحجَّ منها، ثم انتقل إلى نيسابور، فحصَّل على الإمام محمد بن يحيـى، وسمع الحديث الكثير.

وكان مشايخه يوقرونه؛ لحسن سيره[5]، وشمائله، ووفور فضله، وفضائله.

ولَمَّا عاد إلى «قزوين» أقبلت عليه المتفقِّهةُ، فدرَّس، وأَفاد، وذاكرَ، وذَكَّـر، وفَسَّـرَ، وَرَوَى، وأَمْلـى، وصَنَّـف: فـي التفسيـر[6]، والحـديـث[7]،

---

(١) (ق ٤/أ)، في المجلس الأول منها.

(٢) قال ابن الأعرابـي: «لسان ذَلْقٌ: طلق، وذليق: طليق... والذليق: الفصيح البليغ. وهو أيضاً: الحاد». «لسان العرب» (ص ١٥١٢)، مادة: ذلق.

(٣) في (أ، م): «في العلم». والمثبت من «الأمالي».

(٤) في (م): وارتحل. بدل: ثم ارتحل. والمثبت يوافق «الأمالي».

(٥) في (م): سيرته. والمثبت يوافق «الأمالي».

(٦) قال الإمام الرافعي في ترجمة والده من «التدوين» (ج ١، ق ٧٥/أ): «من مصنفاته في التفسير: كتاب «التحصيل في تفسير التنزيل»، وهو كتاب كبير، يشتمل على ثلاثين مجلدة في نسخة الأصل، أورد فيها الأقوال التي تتضمنها التفاسير المشهورة، ووجوه القراءات، وعللها، وما يتعلق بالنظم والمعنى...».

(٧) وذكـر فـي المصـدر السـابـق أيضاً (ج ١، ق ٧٥/أ) مصنفـاتـه فـي الحـديـث فقـال: «... الحـاوي للأصول مـن أخبـار الرسـول، ضمنـه معظم الأحاديث التي يشتمل =

والفقه، وانتفع به الخواص والعوام.

ثم استأثر الله ــ تعالى ــ به في شهر رمضان، سنة ثمانين وخمسمائة. ولعل الله يوفق لما في عزمي من جمع مختصر في مناقبه، أسميه بـ «القول الفصل في فضلِ أبـي الفضل».

وقال في المجلس الخامس من هذه «الأمالي»[1]: «والدي ــ رحمه الله ــ كان جيد الحفظ، سمعته صبيحة بعض الأيام يقول: سَهِرْتُ البارحة فأجلت الفكرَ فيما أحفظه من الأبيات المفردة، والمقطعات فبلغت آلافاً. ذكر عدداً كثيراً».

وقال في المجلس العاشر منها[2]: «سمعت عبد الرحيم[3] بن الحسين المؤذِّن ــ وكان رجلاً صالحاً يؤذِّن في مسجده ــ يحكي: أن والدي[4]

= عليها ثمانية من الأصول: موطأ مالك، ومسند الشافعي، والصحيحين، وجامع أبـي عيسى الترمذي، وسنن أبـي داود، وسنن أبـي عبد الرحمن النسائي، وسنن أبـي عبد الله ابن ماجه القزويني، ــ رحمة الله عليهم ــ ».

قال: «وجمع الأخبار الواردة في تلقين المحتضر والميت، وزيارة القبور، وما يليق بها، وجمع «فهرسة مسموعاته»، وأورد فيه من كل كتاب من الكتب المشهورة حديثاً، و «مشيخة»، وأورد عن كل شيخ ثلاثة أحاديث. وله «أربعينيات». منها: «الأربعين العوالي»، وكتاب «الأربعين في متن كل حديث فيه ذكر الأربعين».

قال: «وله ملتقطات، ومنتخبات في كل فن منها يدل على جودة الرأي، وحسن الاختيار».

(١) (ق ٢١/أ).

(٢) (ق ٤١/ب).

(٣) في (م): عبد الرحمن. والمثبت يوافق «الأمالي»، و «التدوين».

(٤) في «الأمالي»: الوالد.

ــ رحمه الله ــ خرج في ليلة مظلمة لصلاةِ العشاءِ، قال: وأنا على باب المسجد أنتظره، فحسبت أن في يده سِراجاً، وتعجَّبْتُ منه؛ لأنه لم يكن من عادته استصحابُ السراج، فلمَّا بلغ المسجد لم أجد السراجَ، ودهشت[1] وذكرت له ذلك من الغد فلم يعجبه وقوفي على الحال، وقال: أقبل على شأنك»[2].

[٢٢/أ] وقال في المجلس العاشر منها[3]: «كَتَبَ سعد[4] بن الحسن الكرماني / لوالدي، ــ رحمهما الله ــ ، وكان سعد من أهل العلم، والفضل، والبيوتات الشريفة ــ :

يا أبا الفضل قد تأخَّرْتَ عنَّا ... فأسَأنا بحسن عهدك[5] ظَنَّا

كمْ تَمَنَّتْ نَفْسي صَديقاً صَدُوقاً ... فإذا أنْتَ ذلكَ المُتَمَنَّى

فَبِغُصنِ[6] الشَّباب لما تَثَنَّى ... وبِعَهْدِ الصِّبَا وإنْ بَانَ عنا

كُنْ جوابي إذا قَرأْتَ كِتابي ... ولا تَقُلْ للرسولِ: كانَ وكُنَّا

---

(١) في (أ): وذهبت. والمثبت من (م)، وهو يوافق «الأمالي»، و «التدوين».

(٢) وانظر هذه الحكاية في: «التدوين» (ج ١، ق ٨٠/أ)، وزاد: «ومنعني من حكايته».

(٣) «الأمالي» (ق ٥٧/أ).

(٤) في (أ، م): سعيد. والمثبت من «الأمالي».

(٥) في (أ): ظنك. والمثبت هو الصواب، كما في «الأمالي».

(٦) في (أ، م): بعض. والمثبت من «الأمالي».

فَبُلِّغْتُ أنه كان جوابه».

وقال في المجلس الخامس عشر[1]: «كتب إلي والدي أبو سليمان الزبيري[2] ــ حين عزم على السفر للتفقه ــ:

أبـــا الفضـــل هَجْـــرُكَ لا يُحْمَـــلُ
ولَسْـــتَ ملـــومـــاً بمـــا تَفْعَـــلُ

وإنَّـــكَ مِـــنْ حَسَنـــاتِ الـــزَّمَـــانِ
وقـــدمـــاً علينـــا بهـــا يبخـــلُ

وأما والدته التي وعدنا بذكرها أيضاً، فقال في «أماليه»[3] ــ أيضاً ــ: «والدتي صفية بنت الإمام أسعد الركاني[4]، ــ رحمهما[5] الله ــ كانت تروي الحديث عن إجازة جماعة من مشايخ «أصبهان»، و «بغداد»، و «نيسابور»[6]، عني بتحصيل أكثرها: خالها أحمد بن إسماعيل».

قال: «ولا أعرف امرأةً في البلد كريمةَ الأطرافِ في العلم[7] مثلها، فأبوها كان حافظاً للمذهب، والأقوالِ، والوجوه [فيه][8]، المستقرب منها والمستبعد، ماهراً في الفتوى، مرجوعاً إليه[9].

---

(١) «الأمالي» (ق ٦٦/أ).
(٢) في (أ، م): البيري. والتصويب من «الأمالي».
(٣) (ق ١٣٥/أ).
(٤) قوله: «صفية بنت الإمام أسعد الركاني» ليس في «الأمالي».
(٥) في (م): رحمه.
(٦) في «الأمالي»: «بغداد، وأصبهان، ونيسابور».
(٧) في (أ): العالم. والمثبت من (م)، وهو يوافق «الأمالي».
(٨) ساقطة من (أ)، وفي (م): فيها. والمثبت من «الأمالي».
(٩) إليه: ساقطة من (م).

وأمها: زُلَيْخَا بنت القاضي إسماعيل بن يوسف، كانت فقيهةً يراجعها النساء، فتفتي لهن لفظاً وخطًّا، سيَّما فيما ينوبهن[1]، ويستحين منه، كالعدة والحيض[2].

وأخواها: من معتبري الأئمة المشهورين في البلد، دَرَجَ[3] أكبرهما، وأُنْسِأَ[4] في أجل الآخر.

وزوجها، الإمام، والدي: قد أشرت إلى جملٍ من أحواله فيما تقدم[5].

وجدُّها، القاضي إسماعيل بن يوسف[6]: من أهل العِلْم[7] والحديث، والجدّ في العبادة، وكان قد تفقَّه على القاضي، الشهيد: أبي المحاسن الروياني، وسمع منه الحديث.

وخالها، الإمام أحمد بن إسماعيل: مشهور في الآفاق».

قال في أثناء «أماليه»[8] ــ بعد أن روى عنه حديثاً ــ : «هو أحمد بن

---

(١) في (أ): في ينوبهن. و (في) زائدة لا محل لها.

(٢) في «الأمالي»: كالحيض والعدة.

(٣) يقال: دَرَجَ الرجل، ودَرِج: مات، وقبيلة دارجة: إذا انقرضت، ولم يبق لها عقب.
وقيل: دَرَجَ: مات ولم يخلف نسلاً، وليس كل من مات درج. «لسان العرب» (ص ١٣٥٣)، مادة: درج.

(٤) نَسَأَ الله في أجله، وأَنْسَأَ أجله: أَخَّرَه. «لسان العرب» (ص ٤٤٠٣)، مادة: نسأ.

(٥) في «الأمالي»: «في مجالس من هذه الأمالي»، بدل: فيما تقدم.

(٦) ابن يوسف: ساقطة من (م).

(٧) العلم: ساقطة من (م).

(٨) (ق ٢٤/ب، ٢٥/أ، ب).

إسماعيل بن يوسف بن محمد بن العباس، الطالقاني، ثم القزويني[1]، أبو الخير، إمام كثير الخير، موفر الحظ من علوم الشرع: حفظاً، وجمعاً، ونشراً، بالتعليم، والتذكير، والتصنيف. وكان لا يزال لسانه رطباً من ذكر الله ــ تعالى ــ، ومن تلاوة القرآن. وربما قُرِىءَ عليه الحديث وهو يصلي / [٢٢/ب] ويصغي إلى القارىء، وينبهه إذا زَلَّ، واجتمع له مع ذلك القبول التام، عند الخواص والعوام، والصيت المنتشر، والجاه والرفعة.

وتولَّى تدريس النظامية ببغداد مدة، مُحْتَرَماً في حريم الخلافة، مرجوعاً إليهِ، ثم آثر العود إلى[2] الوطن، واغتنم الناس رجوعه إليهم، واستفادتهم[3] من علمه، وتَبَرَّكُوا بأيامه.

وسمع الكثير من الفراوي، وفهرست مسموعاته متداول، وكان يعقد المجلس للعامة في الأسبوع ثلاث مرات، إحداها: صبيحة يوم الجمعة، فتكلم على عادته يوم الجمعة، الثاني عشر من المحرم سنة تسعين وخمسمائة في قوله تعالى: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[4].

وذكر أنها من أواخر ما نزل من القرآن، وعَدَّدَ الآيات المنزلة آخراً، منها:

﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ . . . ﴾[5]، ومنها: سورة النصر. وقوله[6] ــ تعالى ــ: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[7].

---

(١) ثم القزويني: ساقطة من (م). وهي في «الأمالي».

(٢) في (م): على. والمثبت هو الصواب.

(٣) كذا في (أ، م)، و «الأمالي». ولعلها: واستفادوا.

(٤) سورة التوبة: الآية ١٢٩.

(٥) سورة المائدة: الآية ٣.

(٦) في (م): ومنها قوله. والمثبت يوافق «الأمالي».

(٧) سورة البقرة: الآية ٢٨١.

وذكر أن رسول الله ﷺ ما عاش بعد نزول هذه الآية إلاَّ سبعة أيام، ولمَّا نَزَلَ من المنبر حُمَّ، وانتقل إلى رحمة الله تعالى في الجمعة الأخرى، ولم يَعِشْ بعد ذلك المجلس إلاَّ سبعة أيام، وهذا من عجيب الاتفاقات.

وكأنه أُعْلِمَ بالحال، و [بأنه][1] حانَ وقت الارتحال، ودُفن يوم السبت ولقد خرجت من الدار بكرةَ ذلك[2] اليوم، وأنا في شأنه متفكر، ومما أصابه منكسر، إذ وقع في خلدي من غير نية، وفكر وروية:

بَكَــتْ العلــومُ بــويلهــا وعــويلهــا
لــوفــاةِ أحمــدَهَــا بــن إسمــاعيلهــا

كأن أحداً يُكَلِّمُني بذلك[3].

وكانت ولادته سنة: اثنتي عشرة وخمسمائة، وهو مع كونه[4] خال والدتي، أبوها من الرضاع أيضاً».

قال: «وابنها، المملي لهذه الأمالي[5] ـ يعني الرافعي نفسه ـ: لا يخرج عن زمرة أهل العلم، ويحشر فيهم ـ إن شاء الله تعالى ـ، وكذا سائر بنيها».

قال: «ثم هي ـ يعني والدته ـ في نفسها[6] متديِّنة خائفة، وبما لا بد منه

---

(١) زيادة من «الأمالي».
(٢) في (أ): في ذلك. وفي ليست في (م)، ولا «الأمالي». ولا مكان لها.
(٣) بذلك: ساقطة من (م). وهي في «الأمالي».
(٤) قوله: «مع كونه»، ليس في «الأمالي».
(٥) قوله: «لهذه الأمالي»، ليس في «الأمالي».
(٦) في (أ): نفسه. والمثبت من (م)، و «الأمالي».

من الفروض[1] عارفة، قارئة لكتاب الله[2]، [كثيرة][3] الخير، رقيقة القلب، سليمة الجانب، تحمل الكَلَّ[4]، وترغب في المعروف، وتُحْسِنُ إلى اليتامى، تلي خيراً، وتولي جميلاً ما استطاعت إليهما سبيلاً.

وكانت قد ابتليت بعدة بنات، أنفقت واسطة العمر عليهنَّ، حتى استكملن من أدبهنَّ، مَضَيْنَ[5] لسبيلهنَّ، فَتَرَكْنَهَا ملهوفة ثكلى بهنَّ، ولله ما أخذ، وله[6] ما أعطى، / ولا رادّ لما حكم[7] وقضى»[8]. [٢٣/ أ]

ثم ذكر أحاديث وشعراً تسلية لوالدته، ــ رضي الله عنه وعنها ــ .

وللإمام الرافعي أخ، اسمه محمد، تفقَّه على أبي القاسم ابن فضلان. وسمع الحديث من أبيه. وأجاز له: ابن البَطِّي. ورحل إلى «أصبهان» و «الزي»، و «أذربيجان»، و «العراق». وسمع [الحديث][9] من: نصر الله القَزَّاز[10]، وابن الجوزي.

---

(١) في (أ، م): للفروض. بدل: من الفروض. والمثبت من «الأمالي».

(٢) في (م) زيادة، وهي: تعالى. وليست في «الأمالي».

(٣) هذه الكلمة سقطت من (أ)، وألحقتها من (م)، وهي في «الأمالي».

(٤) الكَلُّ: العيال والثقل، وهو أيضاً: اليتيم، وهو أيضاً: الذي لا ولد له ولا والد. «مختار الصحاح» (ص ٥٧٦).

(٥) في «الأمالي»: ثم مضين.

(٦) وله: ليست في «الأمالي».

(٧) في (م): حكم به. والمثبت هو الذي في «الأمالي».

(٨) «الأمالي» (ق ١٣٥/ أ، ب).

(٩) زيادة من (م).

(١٠) الشيخ، الصالح، المعمر، مسند بغداد، أبو السعادات، نصر الله بن أبي منصور ــ عبد الرحمن ــ ابن أبي غالب بن عبد الواحد، الشيباني، البغدادي. توفي سنة (٥٨٣هـ)، وكان مولده سنة (٤٩١هـ).

له ترجمة في: «التكملة»، للمنذري (١/ ٦٦)؛ و «سير النبلاء» (٢١/ ١٣٢).

واستوطن بغداد، ووَلِّي مشارفة أوقاف «النظامية».

وكان فيه ديانة، وأمانة، وتواضُع، وتودُّد، وحُسن خلق. كتب الكثير ـ مع ضعف خطه ـ من التفسير، والحديث، والفقه. ومعرفته في الحديث تامة.

قال ابن النجار: «وكان يذاكرني بأشياء، وله فهم حسن، ومعرفة»[1]. مات في ثامن عشرين جمادى الأولى، من سنة ثمان وعشرين وستمائة، وقد قارب السبعين[2].

هذا آخر ما أردت ذكره من هذه الفصول، وهي مهمةٌ، نَافِعةٌ، سِيَّما مناقب الإمامِ الرافعي ووالده[3]، ووالدته، فإنَّ بذلك يعرف قدرهم، وفضلهم. وبسطناها [هنا][4] بسطاً حسناً، لا يوجد كذلك في كتاب.

وإذْ قد فَرَغْنَا من هذه الفصول، فلنشرع الآن في الغرض الأهم المقصود، متوكلين على الصمد المعبود، أسألُ الله الكريم إتمامه مصوناً عاجلاً، على أحسن الوجوه، وأبركها، وأعمها، وأنفعها، وأدومها، بمحمدٍ وآله[5].

* * *

(١) ومعرفة: ساقطة من (م).

(٢) في (م): التسعين.

(٣) ووالده: ساقطة من (م).

(٤) زيادة من (م).

(٥) وهذا من التوسل غير المشروع المخالف للكتاب والسنَّة، كما سبق التنبيه على أمثاله.

انتهى الجزء الأول من تجزئة التحقيق
ويليه الجزء الثاني وأوَّله : كتاب الطهارة



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

المقدمة ٥
خطبة الحاجة ٥
بيان امتنان الله على عباده بإرسال محمد ﷺ إليهم ٥
عظم الرسالة التي أرسل الله عز وجل بها محمداً ﷺ ٦
تعهد الله عز وجل بحفظ هذه الرسالة وصونها ٦
حثُّ النبي ﷺ أصحابه على القيام بواجب التبليغ ٧
بدء الكذب على رسول الله ﷺ، واختلاط الصحيح بالسقيم،
وقيام العلماء بتمييز ذلك ٧
ظهور علم الجرح والتعديل وقواعد مصطلح وتتابع جهود الأئمة في التصنيف
والتأليف عبر القرون ٨
علم التخريج، وتعريفه في اصطلاح أهل الحديث، وارتباط معناه
الاصطلاحي بالمعنى اللغوي «للخروج» ٨
نشأة علم التخريج، وتطوره ٩
الغاية من التخريج، وأهميته ١٠
نماذج من كتب التخريج في الفنون المختلفة ١١
خطة العمل في تحقيق هذا الجزء من «البدر المنير» ١٢
بيان منهجي في التحقيق ١٤

الباب الأول

في دراسة كتاب «فتح العزيز»

توطئة ٢١

الموضوع	الصفحة

الفصل الأول: موضوع كتاب «فتح العزيز» ٢٣
الفصل الثاني: في تسمية الكتاب ٢٥
الفصل الثالث: مكانة الكتاب وشهرته ٢٦
الفصل الرابع: منهج الرافعي في كتابه ٢٨
الفصل الخامس: ما يُؤخذ على الرافعي في كتابه ٣١
عدم اهتمام أصحاب المصنفات الكبيرة ـ في الفقه وغيره ـ
بانتقاء الأحاديث الواردة في كتبهم، واستدلالهم
بالضعيف والموضوع ٣١
الفصل السادس: عناية العلماء بكتاب الرافعي، وخدمتهم له ٣٤
شروح «فتح العزيز» ٣٤
مختصرات «فتح العزيز» ٣٦
التصنيف في غريب «فتح العزيز» ٣٦

الباب الثاني
في دراسة ابن الملقن

سرد مصادر ترجمته ٤١
الفصل الأول: عصر ابن الملقن ٤٧
الحالة السياسية لمصر في تلك الفترة ٤٧
الحالة الاجتماعية ٤٩
الحالة العلمية، والثقافية ٥٠
الحالة الدينية ٥١
الفصل الثاني: اسم ابن الملقن، ونسبه ٥٣
نسبة ابن الملقن ٥٣
كنيته، ولقبه ٥٥
الفصل الثالث: مولده، وأسرته، ونشأته الأولى ٥٦
الفصل الرابع: حياته العلمية ٥٩

الموضوع	الصفحة

المبحث الأول: بدء طلبه للعلم ٦١
المبحث الثاني: شيوخه ٦٣
المبحث الثالث: رحلاته في طلب العلم ٧٠
المبحث الرابع: مكتبته العلمية ٧٣
احتراق مكتبة ابن الملقن ٧٤
المبحث الخامس: منزلته العلمية، وثناء العلماء عليه ٧٥
بعض الانتقادات التي وجهت لابن الملقن ٧٦
المبحث السادس: عقيدته ٨١
صوفية ابن الملقن ٨٤
الفصل الخامس: جهوده العلمية ٨٥
المبحث الأول: وظائفه العلمية ٨٧
المبحث الثاني: اشتغاله بالتأليف، وذكر مؤلفاته ٨٩
عوامل تفوق ابن الملقن وتقدمه في مجال التأليف ٨٩
مصنفاته في الحديث ٩١
مصنفاته في الرجال ٩٢
مصنفاته في الشروح الحديثية ٩٤
مصنفاته في التخريج ٩٧
مصنفاته في مصطلح الحديث ٩٩
مصنفاته في الفقه ١٠٠
مصنفاته في التراجم العامة والطبقات ١٠٤
مصنفاته التي أفردها لمناقب بعض الأشخاص ١٠٦
المختصرات ١٠٦
مصنفات أخرى متنوعة ١٠٩
المبحث الثالث: تلاميذ ابن الملقن ١١٣
ابن حجر العسقلاني أبرز تلاميذ ابن الملقن ١١٤

الموضوع	الصفحة
أبو زرعة، ولي الدين العراقي وتتلمذه على ابن الملقن	١١٥
سبط ابن العجمي، من تلاميذ ابن الملقن المجلِّين له، المكثرين من الثناء عليه	١١٦
تلاميذ آخرون لابن الملقن	١١٧
الفصل السادس: محنته، ووفاته	١٢١
الباب الثالث	
في دراسة «البدر المنير»	
الفصل الأول: في تحقيق اسم الكتاب	١٢٥
الفصل الثاني: توثيق نسبة الكتاب للمؤلف	١٢٨
الفصل الثالث: موضوع الكتاب، وأهميته في بابه، ومكانته بين الكتب المؤلفة في فنه	١٣٣
المبحث الأول: موضوع الكتاب	١٣٥
المبحث الثاني: أهمية الكتاب في بابه	١٣٧
المبحث الثالث: مكانة «البدر المنير» بين الكتب المؤلفة في موضوعه	١٤٠
مقارنة بين «البدر المنير» بـ «تخريج أحاديث الرافعي» للزركشي	١٤٥
المقارنة بين «البدر المنير»، و «نصب الراية»	١٥٠
الفصل الرابع: منهج ابن الملقن في «البدر المنير»	١٥٦
منهجه في تخريج الحديث، وعزوه إلى كتب السنة	١٥٧
منهجه في إيراد طرق الحديث، والحكم عليه	١٥٩
منهجه في الكلام على الإسناد والرجال	١٦٠
منهجه في بيان العلل	١٦١
منهجه في الشرح، وبيان الغريب	١٦١
الفصل الخامس: في مصادر ابن الملقن في كتابه	١٦٣

الموضوع	الصفحة

المبحث الأول: أنواع مصادر ابن الملقن ١٦٥

المبحث الثاني: خصائص مصادر ابن الملقن، وقيمتها ١٦٧

المبحث الثالث: مدى استيعاب المؤلف لهذه المصادر ١٧٠

المبحث الرابع: طرق نقل المؤلف عن هذه المصادر ١٧٢

المبحث الخامس: نقد المؤلف لمصادره ١٧٤

الفصل السادس: مختصرات الكتاب ١٧٧

«التلخيص الحبير»، وأهميته، والكلام عليه ١٨٠

الفصل السابع: النسخ الخطية لكتاب «البدر المنير»، ووصفها ١٨٥

نسخة أحمد الثالث، وهي الأصل المعتمد عليه ١٨٦

نسخة المكتبة المحمودية ١٨٨

نسخة مكتبة تريم باليمن ١٩٠

نسخة مكتبة برلين ١٩٠

نماذج مصورة للنسخ المعتمدة في التحقيق ١٩٣

النص المحقق

خطبة المؤلف ٢٠١

أهمية معرفة سنة النبي ﷺ، ومنزلتها من كتاب الله، وأدلة ذلك من الكتاب والسنة ٢٠٢

ضرورة معرفة القاضي، والمفتي بأحاديث الأحكام ٢٠٤

تعريف: العام والخاص، والمطلق والمقيد، والناسخ والمنسوخ ٢٠٤

حثُّ النبي ﷺ على حفظ السنة وتبليغها ٢٠٥

امتثال الصحابة رضوان الله عليهم لأمره ﷺ، وقيامهم بحفظ سنته، وتبليغها، وكذا التابعين من بعدهم ٢٠٩

تدوين الحديث النبوي، وظهور المصنفات فيه ٢١١

حديث «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله...» وتحقيق القول فيه ٢١٥

نبذة عن حال حفاظ الحديث، وطرف من أخبارهم ٢١٩

الموضوع	الصفحة
حفظ الإمام أحمد	٢١٩
حفظ الإمام الشافعي	٢٢١
قوة حفظ أبي بكر الأثرم	٢٢٢
أحمد بن نصر الخفاف، وحفظه، وتفوقه في المذاكرة	٢٢٣
ما ذكر من حفظ إسحاق بن راهويه	٢٢٣
شهادة الإمام أحمد لأبي زرعة بالحفظ	٢٢٤
ما ذكر من حفظ البخاري	٢٢٦
حكاية اختبار أهل بغداد للإمام البخاري	٢٢٧
ما ذكر من حفظ أبي داود الطيالسي، وابن مهدي	٢٢٩
ما ذكر من حفظ أبي داود السجستاني	٢٣١
حفظ عبد الله بن أبي داود السجستاني، وإملائه ثلاثين ألف حديث من حفظه	٢٣١
طلحة بن عمرو الحافظ وما ذكر من حفظه	٢٣٣
عبدان الأهوازي، وحفظه مائة ألف حديث	٢٣٤
الشعبي، وحفظه، وكراهته إعادة الحديث	٢٣٤
ما ذكر من حفظ الإمام الزهري، وتثبته في الحديث	٢٣٥
عبد الرحمن بن مهدي، والختلي، وما ذكر من حفظهما	٢٣٥
جعفر بن محمد الفريابي، وإملائه الحديث، وتقدير مجلسه بثلاثين ألفاً	٢٣٦
ما ذكر من حفظ هشيم بن بشير، وهشام الكلبي	٢٣٧
يزيد بن هارون، وقوة حفظه، وشدة تيقظه	٢٣٨
ما ذكر من حفظ ابن عقدة	٢٤٠
أبو مسلم الكجي وإملائه الحديث، وعظم مجلسه، وكثرة المستملين في مجلسه	٢٤٦
عاصم بن علي الواسطي، وتقدير مجلسه بمائة وعشرين ألفاً	٢٤٨
أبو بكر الجعابي، وحفظه مائتا ألف حديث بالأسانيد	٢٤٩

الموضوع	الصفحة
أبو عبد الله بن منده وكثرة مسموعاته	٢٥٠
الجعابي وأكله الجلاب من أجل الحفظ	٢٥١
يقظة الدارقطني، وقوة فهمه، واشتغاله بالنسخ أثناء السماع	٢٥٢
هل يصح سماع من كان ينسخ وقت السماع (حاشية)	٢٥٢
قوة حفظ أبي نعيم، وتيقظه، وقصة اختبار ابن معين له	٢٥٣
ما جاء في حفظ قتادة بن دعامة	٣٥٤
أبو حاتم الرازي، وسيره على قدميه في طلب الحديث	٢٥٥
أبو حفص بن شاهين وكثرة كتابته الحديث	٢٥٧
الأرغياني، وحمله مائة جزء حديثي في كمه	٢٥٧
الأقوال في أول من صَنَّف الحديث	٢٥٩
طرق تصنيف الحديث، والتصنيف على مسانيد الصحابة	٢٦١
أول من صنف مسنداً، والأقوال في ذلك	٢٦٢
تصنيف الحديث على أبواب الفقه، وأول من فعله	٢٦٣
تأليف البخاري ومسلم «صحيحيهما»	٢٦٥
أصحاب السنن الأربعة، وتصنيفهم كتبهم	٢٦٦
ذكر المستخرجات على الصحيحين أو أحدهما	٢٦٧
ذكر مستدرك الحاكم على الصحيحين	٢٧٠
صحيح ابن خزيمة وشرطه	٢٧٠
صحيح أبي حاتم بن حبان وترتيبه	٢٧١
سنن الدارقطني، والبيهقي وجمعهما الصحيح والضعيف، مع التنبيه على ذلك وبيانه	٢٧٣
المتأخرون وعدم تعويلهم على الإسناد في مصنفاتهم	٢٧٦
ذكر «أحكام» عبد الحق الإشبيلي، واعتراضات ابن القطان عليه	٢٧٦
كتاب «الوهم والإيهام»، وأجوبة ابن المواق عليه	٢٧٨
«أحكام» الحافظ ضياء الدين المقدسي، وعدم إتمامه لها	٢٧٩
«أحكام» عبد الغني المقدسي الكبرى، والصغرى	٢٧٩

الموضوع	الصفحة
«منتقى الأخبار» لمجد الدين ابن تيمية، وما يؤخذ عليه	٢٨٠
«أحكام» الحافظ محب الدين الطبري	٢٨٢
«الإلمام» و «الإمام» لابن دقيق العيد، وما قيل من إفساد بعضهم مسودة «الإمام»	٢٨٣
المصنفات في غريب الحديث	٢٨٥
ذكر أول من تكلم في الرجال جرحاً وتعديلاً من الأئمة	٢٨٨
المصنفات في الجرح والتعديل، وهل وَضَعَ يحيى بن معين كتاباً في ذلك؟	٢٨٩
المصنفات في الصحابة	٢٩٤
تعريف: الصحيح، والحسن، والضعيف، والمتصل، والمرسل، والمنقطع والمعضل، والمقلوب إلخ (حاشية)	٢٩٩
«فتح العزيز» وثناء المؤلف عليه، وذكر تأليفه «البدر المنير» في تخريج أحاديثه	٣٠٩
ذكر المؤلف ترتيبه لكتابه «البدر المنير»	٣١١
ذكر المؤلف منهجه في العزو إلى كتب السنة	٣١٢
ذكر المؤلف لمصادره في كتابه «البدر المنير»	٣١٢
عدد أحاديث «المعجم الكبير» للطبراني	٣٢٢
مصادر المؤلف من كتب الصحابة	٣٢٤
مصادره من كتب الجرح والتعديل	٣٢٥
مصادره من كتب العلل	٣٤٣
كتب المراسيل التي اعتمد عليها المؤلف	٣٤٦
ما اعتمده المؤلف من كتب الموضوعات	٣٤٨
كتب الأطراف التي اعتمد عليها ابن الملقن في كتابه	٣٥٢
الكلام على «تحفة الأشراف» وتفضيله على غيره	٣٥٢
مصادر المؤلف من كتب الأحكام	٣٥٥
مصادر المؤلف من كتب الخلافيات الحديثية	٣٥٨
مصادر المؤلف من كتب الأمالي	٣٥٩

الموضوع	الصفحة
مصادر المؤلف من كتب الناسخ والمنسوخ	٣٦١
كتب المبهمات	٣٦٣
كتب الشروح الحديثية والغريب	٣٦٥
كتب أسماء الأماكن	٣٧٧
فائدة ذكر المؤلف رحمه الله لمصادره وكتبه في الخطبة	٣٨٨
ذكر تسمية المؤلف لكتابه بـ «البدر المنير»	٣٩٠
فصل: في شرط الإمام مالك في موطئه	٣٩٣
شدة تحري مالك، وكونه لا يروي إلاَّ عن ثقة	٣٩٣
ذكر مسند الإمام أحمد، والكلام عليه	٣٩٥
فائدة: في عدد أحاديث «مسند» الإمام أحمد	٣٩٨
فصل: في ذكر «صحيح البخاري» وشرطه فيه	٤٠٠
فصل: في ذكر «صحيح مسلم» ومرتبته، وشرطه فيه	٤٠٢
زعم أبي محمد بن حزم: أن في مسلم حديثاً موضوعاً، وأجوبة العلماء على ذلك (حاشية)	٤٠٤
فصل: في ذكر «سنن أبي داود» وشرطه فيها	٤٠٥
قول النووي فيما سكت عنه أبو داود	٤١٠
فصل: في ذكر «جامع الترمذي» وبيان شرطه فيه	٤١٥
بيان طريقة الترمذي في «جامعه»	٤١٦
تجهيل ابن حزم للترمذي، ورد العلماء عليه	٤١٧
فصل: في ذكر «سنن النسائي» وشرط مصنفها	٤٢٠
القول بأن للنسائي شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم	٤٢١
إطلاق جماعة من الحفاظ اسم «الصحيح» على سنن النسائي	٤٢٤
فصل: في ذكر «سنن ابن ماجه»، وأنه ليس له شرط	٤٢٥
بعض الموضوعات في «سنن ابن ماجه»	٤٢٥
قول أبي زرعة في «سنن ابن ماجه»	٤٢٦

الموضوع	الصفحة

فصل: في ذكر «صحيح ابن حبان» وشرط مؤلفه فيه ٤٢٩
فصل: في ذكر «مستدرك الحاكم» وشرطه فيه ٤٣١
مراد الحاكم بقوله: «على شرطهما» ٤٣٣
قول ابن الصلاح فيما انفرد الحاكم بتصحيحه ٤٣٦
القول بنسبة ابن حبان إلى التساهل، ورد ابن حجر لذلك ٤٣٦
إخراج الحاكم حديث الطير في «مستدركه»، والاعتراض عليه،
وتحقيق القول في هذا الحديث (حاشية) ٤٣٧
قول الذهبي في «مستدرك الحاكم» ٤٤٣
فصل: في ترجمة الإمام الرافعي رحمه الله ٤٤٥
تحقيق القول في نسبة الرافعي ٤٤٦
مـولـده ٤٤٩
شيوخـه ٤٥١
تـلاميذه ٤٥٦
ذكر بعض أحاديثه بإسناد المؤلف إليه ٤٥٧
منزلة الرافعي، وثناء العلماء عليه ٤٦٢
طهارة لسانه، واحترازه في التصنيف ٤٦٦
ذكر مؤلفاته ٤٦٦
ذكر طائفة من أشعاره ٤٧٣
ذكر أولاده ٤٨١
وفـاتـه ٤٨٢
ترجمة والد الإمام الرافعي ٤٨٢
ترجمة والدة الإمام الرافعي ٤٨٧
ترجمة أخي الإمام الرافعي ٤٩١
آخر خطبة المؤلف ٤٩٢

● ● ●